



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

# الموسوعة الفقهية

الجزء السابع والثلاثون

مَرَضُ الْمَوْتِ - مُصَاهَرَةٌ















للمشورة الفقهية

إصدار

وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت



الطبعة الأولى  
١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

مطبع دار الصفاة للطباعة والنشر والتوزيع

حقوق الطبع محفوظة للوزارة

---

ص. ب ١٣ - وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت





وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

# الموسوعة الفقهية

الجزء السابع والثلاثون

مَرَضُ الْمَوْتِ - مُصَاهَرَةٌ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن  
كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا  
قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ۝ ﴾

(سورة التوبة آية : ١٢٢)

« من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين »

(أخرجه البخاري ومسلم)



فراش أو لم يكن، هذا ما لم يشتد مرضه ويتغير حاله، فيعتبر ابتداء السنة من تاريخ الاشتداد<sup>(١)</sup>.

فعلى هذا، يشترط لتحقيقه أن يتوافر فيه وصفان:

الوصف الأول: أن يكون مخوفاً<sup>(٢)</sup>، أى يغلب الهلاك منه عادة أو أكثر.

جاء في الفتاوى الهندية: حَدُّ مَرَضِ الْمَوْتِ تَكَلُّمُوا فِيهِ، وَالْمَخْتَارُ لِلْفَتَاوَى أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْغَالِبُ مِنْهُ الْمَوْتُ كَانَ مَرَضَ الْمَوْتِ، سِوَاهُ كَانَ صَاحِبَ فَرَاشٍ أَمْ لَمْ يَكُنْ<sup>(٣)</sup>.

وقال النووي: المَرَضُ الْمَخُوفُ وَالْمُخِيفُ: هُوَ الَّذِي يُخَافُ مِنْهُ الْمَوْتُ، لِكثَرَةِ مَنْ يَمُوتُ بِهِ، فَمَنْ قَالَ: مَخُوفٌ قَالَ: لِأَنَّهُ يُخَافُ مِنْهُ الْمَوْتُ، وَمَنْ قَالَ: مُخِيفٌ لِأَنَّهُ يُخِيفُ مِنْ رَأْيِهِ<sup>(٤)</sup>.

وقال التسولي: ومراده بمرض الموت: المَرَضُ الْمَخُوفُ الَّذِي حَكَمَ أَهْلُ الطَّبِّ بِكثرة الموت به<sup>(٥)</sup>.

وقال الشافعية والحنابلة: ما أشكل أمره من

## مَرَضُ الْمَوْتِ

التعريف:

١ - المرض: سبق تعريفه لغة واصطلاحاً. والموت في اللغة: ضد الحياة<sup>(١)</sup>. وفي الاصطلاح: مفارقة الروح الجسد<sup>(٢)</sup>.

واختلف الفقهاء في تحديد مرض الموت.

فذهب جمهور الفقهاء إلى أن مرض الموت هو: المرض المخوف الذي يتصل بالموت، ولو لم يكن الموت بسببه<sup>(٣)</sup>.

وذهب الحنفية إلى أن مرض الموت: هو الذي يغلب فيه خوف الموت، ويمعز معه المريض عن رؤية مصالحة خارجا عن داره إن كان من الذكور، وعن رؤية مصالحة داخل داره إن كان من الإناث، ويموت على ذلك الحال قبل مرور سنة، سواء كان صاحب

(١) المعجم الوسيط.

(٢) نهاية المحتاج ٤٢٣/٢ ط. المكتبة الإسلامية.

(٣) انظر الأم للشافعي ٣٥/٤ وما يبعدها (بولاق ١٣٢٢هـ).

ومعنى المحتاج ٣/٥٠ وما يبعدها، وكشاف القناع ٢٢٨/٥

(١) المادة ١٥٩٥ من مجلة الأحكام، وشرح الأنلي ٤٠٨/٢

(٢) قال ابن رشد: والأمراض التي يحجر فيها عند الجمهور هي الأمراض المخوفة (بداية المجتهد ٣٢٧/٢ ط. الحلبي).

(٣) الفتاوى الهندية ١٧٦/٤، وانظر بدائع الصنائع ٢٢٤/٣

(٤) تحرير ألفاظ التنبيه للنووي ص ٢٤١

(٥) البهجة شرح التحفة ٢/٢٤٠، وانظر شرح الخروشي

٣٠٤/٥



## مَرَضُ الْمَوْتِ ١-٢

والدَّقَاق والحدَّاد والتَّجَّار ونحو ذلك مما لا يمكن إقامته مع أدنى عجز أو مرض، مع قدرته على الخروج إلى المسجد والسوق لا يكون في مرض الموت، إذ لا يشترط في هؤلاء العجز عن العمل في حرفتهم ليعتبروا في مرض الموت، بل عن مثل ما يعجز عنه صاحب الحرقة العسادية<sup>(١)</sup>.

الوصف الثاني: أن يتصل المرض بالموت، سواء وقع الموت بسببه أم بسبب آخر خارجي عن المرض كقتل أو غرق أو حريق أو تصادم أو غير ذلك<sup>(٢)</sup>.

فلذا صح من هذا المرض تبين أنه ليس بمرض الموت، وتعتبر تصرفاته فيه كصرفات الصحيح دون فرق، فالمرضى مادام حياً لا يجوز لورثته ولا للدائنين الاعتراض على تصرفاته لجواز أن يشفى من مرضه، أما إذا انتهى المرض المخوف بالموت فيتبين أن التصرف وقع في مرض الموت<sup>(٣)</sup>.

### ما يلحق بمرض الموت في الحكم:

٢ - ألحق جمهور الفقهاء بالمرضى مرض الموت في الحكم حالات مختلفة وعديدة ليس فيها مرض أو اعتلال صحة مطلقاً، وإنما

الأمراض يرجع فيه إلى قول أهل المعرفة، وهم الأطباء، لأنهم أهل الخبرة بذلك والتجربة والمعرفة، ولا يقبل إلا قول طبيين مسلمين فقتين بالغين، لأن ذلك يتعلق به حق الوارث وأهل العطايا، فلم يقبل فيه إلا ذلك، وقياس قول الخرقي: أنه يقبل قول الطبيب العدل إذا لم يقدر على طبيين<sup>(١)</sup>.

ولو اختلف الأطباء يؤخذ بقول الأعلم، ثم بالأكثر عدداً، ثم بمن يخبر بأنه مخوف، لأنه علم من غامض العلم ما خفي على غيره، قاله الماوردي، ونقله ابن الرفعة وأقره<sup>(٢)</sup>.

فإن لم يتوفر من يرجع إليه من الأطباء، كان مات قبل أن يراجع أحداً من الأطباء، فإنه يمكن أن يعتبر عجز المريض عن الخروج لمصلحه خارج بيته إن كان من الذكور، وعن رؤية مصلحه داخل بيته إن كان من الإناث علامة تدل على كون المرض مخوفاً إن كان قادراً على رؤية تلك المصالح قبله، أو أن تعتبر أية علامة أخرى تنبئ عن كونه مخوفاً في نظر الأطباء العارفين.

ويقصد بالعجز عن الخروج لمصلحه خارج بيته: عجزه عن إتيان المصالح القريبة العادية، فلو كان محترفاً بحرقة شاقة كالحمال

(١) شرح المجلة للأئسي ٤٠٨/٢

(٢) تبين المحقق للزبيدي ٤٤٨/٢

(٣) نهاية المحتاج ٥٩/٦، وانظر الروضة للتوحي ١٢٣/٦

والمذهب ٤٦٠/١، والمغني ٥٠٥/٦

(١) المغني لابن قدامة ٥٠٧/٦ (مط. المنار بهامشه النسخ

الكثير)، والمذهب ٤٦٠/١

(٢) نهاية المحتاج للرملي ٦٠/٦



## مرض الموت ٢-٣

توفر فيها الوصفان المشتركان، منها:

هـ- المرأة الحامل إذا أتاها الطلق<sup>(١)</sup>.

ويشترط في هذه الحالات المذكورة وما أشبهها أن يتصل حال خوف الهلاك الغالب أو الكثير بالموت، حتى تلحق بمرض الموت في الحكم<sup>(٢)</sup>.

### حكم الأمراض المزمنة:

٣- الأمراض المزمنة أو الممستدة لا تسمى مرض الموت، إلا إذا تغير حال المريض واشتد وخيف منه الهلاك، فيكون حال التغير مرض الموت إن اتصل بالموت<sup>(٣)</sup>.

قال الكاساني: وكذلك صاحب الفالغ ونحوه إذا طال به ذلك فهو في حكم الصحيح، لأن ذلك إذا طال لأخاف منه الموت غالباً، فلم يكن مرض الموت، إلا إذا تغير حاله من ذلك ومات من ذلك التغير، فيكون حال التغير مرض الموت، لأنه إذا تغير يخشى منه الموت غالباً، فيكون مرض الموت، وكذلك الزمن والمقعد<sup>(٤)</sup>.

أ- ما إذا كان الشخص في الحرب والتحمّت المعركة واختلطت الطائفتان في القتال<sup>(١)</sup>، وقد ذكر ابن قدامة وجه إلحاقه بالمرضى مرض الموت بقوله: إن توقع التلف هنا كتوقع المرض أو أكثر، فوجب أن يلحق به، ولأن المرض إنما جعل مخوفاً لخوف صاحبه التلف، وهذا كذلك<sup>(٢)</sup>.

ب- ما إذا ركب البحر، فإن كان ساكناً فليس بمخوف، وإن تصوّر واضطرب وهبت الريح العاصف، وخيف الغرق، فهو مخوف<sup>(٣)</sup>، وكذا إذا تكسرت السفينة وبقي على لوح، وخيف الغرق<sup>(٤)</sup>.

ج- إذا قُدم للقتل، سواء أكان قصاصاً أو غيره<sup>(٥)</sup>.

د- الأسير والمحبوس إذا كان من العادة أن يقتل<sup>(٦)</sup>.

(١) الأم ٣٦/٤، وبلغ الصنّاع ٢٤٤/٣، وشرح الخرشى

٣٠٥/٥، والمضى للجبلي ١٧٦/٦

(٢) المضي ٥٠٩/٦

(٣) رد المحتار ٧١٧/٢، وبلغ الصنّاع ٢٢٤/٣، ومعنى المحتاج

٥٢/٣، والمضى ١٧٦/٦، والمضى ٥١٠/٦

(٤) رد المحتار ٧١٧/٢، وشرح المجلة للأخشي ٦٦٠/٤

(٥) الإصناف للمرفوعي ١٧٠/٨، والمضى ٥١٠/٦، وبلغ

الصنّاع ٢٢٤/٣، ورد المحتار ٧١٧/٢، وشرح الخرشى

٣٠٥/٥، ونهاية المحتاج ٦٣/٦، ومعنى المحتاج ٥٢/٣،

وجواهر المقرد ومعين القضاة والموقنين والشهود ٤٤٤/١

(٦) الأم ٣٦/٤، والإصناف ١٧٠/٨، ونهاية المحتاج ٦٣/٦،

والمضى ٥١٠/٦

(١) اليلق ٢٢٤/٣، ونهاية المحتاج ٦٣/٦، والأم ٣٥/٤،

والإصناف ١٧٠/٨، والمضى ٥٠٨/٦، وشرح المجلة

للأخشي ٦٦٠/٤

(٢) انظر م ٢٢٧ من الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية

لقمري باشا.

(٣) انظر المذهب ٤٦٠/١، وشرح ابن نجبي على الرسالة

٥٢/٢

(٤) بلقح الصنّاع ٢٢٤/٣



### مرض الموت ٣-٤

الذي يترتب عليه، والأقرب ههنا المرض المتأخر زمانه عن زمان الصحة، فكان القول قول من يدعي حدوثها في المرض، إذ هو الأصل، ولو أراد مدعي الصحة استحلاف مدعي المرض لكان له ذلك<sup>(١)</sup>.

والثاني للشافعية: وهو أن القول قول مدعي صدورها في الصحة، لأن الأصل في التصرف السابق من المتوفى أن يعتبر صادراً في حال صحته، وعلى من يتمسك بصدوره في مرض الموت يقع عبء الإثبات<sup>(٢)</sup>.

الحالة الثانية: وهي ما إذا اقترنت دعوى كل منهما بالبينة، وقد اختلف الفقهاء في هذه الحالة على قولين:

أحدهما للحنفية: وهو أنه ترجح بينة وقوعها في حال الصحة على بينة وقوعها في المرض، لأن الأصل اعتبار حالة المرض، لأنه حادث، والأصل إضافة الحادث إلى أقرب وقت من الحكم الذي يترتب عليه، والأقرب هو المرض المتأخر زمانه عن الصحة، فلها كانت البينة الراجعة بينة من يدعي حدوثها في زمان الصحة، إذ البيئات شرعت لإثبات

وجاء في فتاوى عيش: قال ابن سلمون: ولا يعتبر في المرض العلل المزمعة التي لا يخاف على المريض منها كالجذام والهرم، وأفعال أصحاب ذلك أفعال الأصحاء بلا خلاف. أ- هـ. قال عبد الباقي: وفي المدونة، كون المفلوج والأبرص والأجزم وذو القروح من الخفيف ما لم يقعله ويؤثته، فإن أقعده وأضناه وبلغ به حد الخوف عليه، فله حكم المرض المخوف<sup>(١)</sup>.

#### الاختلاف في مرض الموت:

١- إذا طعن الورثة - مثلاً - في تصرفات مورثهم، بدعوى صدورها عنه في مرض موته بما يمس حقوقهم، وأدعى المتفع أن هذه التصرفات وقعت من مورثهم في صحته، يفرق بين حالات ثلاث:

الحالة الأولى: إذا خلت دعوى كل منهما عن البينة، فقد اختلف الفقهاء في ذلك على قولين:

أحدهما للحنفية والحنابلة: وهو أن القول قول مدعي صدورها في المرض، لأن حال المرض أدنى من حال الصحة، فما لم يتيقن حال الصحة يُحمل على الأدنى، ولأن هذه التصرفات من الصفات العارضة، فهي حادثة، والحادث يُضاف إلى أقرب وقت من الحكم

(١) جمع الأصولين ١٨٣/٢ - بولاق، والأشبه وانتظار لابن نجيم ص ٢٥٨ - هـ. الحطبي، والمفرد الدرية في تنقيح الفتاوى الحنفية ٥٤/٢، ٨٠ والإتصاف للمرداوي ١٧٤/٧

(٢) نهاية المحتاج ٤١٤/٥، والجبري على المنهج ٢٧٤/٢، ومغنى المحتاج ٥٠/٣



## مرض الموت ٤-٥

ما إذا قبضها الموهوب له قبل موت المريض  
الواهب، وبين ما إذا لم يقبضها قبله.

**أولاً- هبة المريض غير الملتزم المقبوضة:**

٥- إذا وهب المريض غير الملتزم شيئاً  
من ماله، فلما أن يكون الموهوب له أجنبياً  
عنه، وإما أن يكون وارثاً له:

أ- فإن كان الموهوب له أجنبياً من  
المريض، وقبض العين الموهوبة، والمريض  
الواهب غير ملزم، فيفرق بين ما إذا لم يكن  
للواسب وارث وبين ما إذا كان له  
وارث:

فإن لم يكن له وارث، فقال الحنفية: إن  
هذه الهبة صحيحة نافذة، ولو استغرقت كل  
ماله، ولا توقف على إجازة أحد<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعية والمالكية: تبطل الهبة فيما  
زاد على ثلث مال المريض، لأن ماله ميراث  
للمسلمين، ولا مجيز له منهم، فبطلت<sup>(٢)</sup>.

أما إذا كان للمريض ورثة، فقد اتفق  
الفقهاء من الحنفية والشافعية والمالكية  
والحنابلة على نفاذ هبة المريض في هذه  
الصورة إن حملها ثلث ماله، أما إذا زادت

خلاف الأصل<sup>(١)</sup>.

وقد جاء في مجلة الأحكام العدلية: ترجح  
بينة الصحة على بينة المرض، مثلاً إذا وهب  
أحد مالا لأحد ورثته ثم مات، وأدعى باقي  
الورثة أنه وهبه في مرض موته، وأدعى  
الموهوب له أنه وهبه في حال صحته، ترجح  
بينة الموهوب له<sup>(٢)</sup>.

والثاني للشافعية: وهو أنه ترجح بينة  
وقوعها في مرضه على بينة وقوعها في  
صحته<sup>(٣)</sup>.

الحالة الثالثة: وهي ما إذا اقترنت دعوى  
أحدهما بالبينة دون الآخر، وفي هذه الحالة لا  
خلاف بين الفقهاء في تقديم قول المدعي  
صاحب البينة على قول الآخر الذي خلت  
دعواه عن البينة، سواء أقام صاحب البينة بيته  
على صدور التصرف في الصحة أو في  
المرض.

**الهبة في مرض الموت:**

جعل جمهور الفقهاء هبة المريض أحكاماً  
تختلف عن أحكام هبة الصحيح، وفرقوا بين

(١) الفتاوى البزازية ٤٥٣/٥ (بهاش الفناوى الهندية)،  
واقعات المفتين ص ٢٠٨، والمقود الدرية لابن عابدين

٨٠/٢، وحاشية الرملي على جامع الفصولين ١٨٣/٢

(٢) مجلة الأحكام العدلية مادة ١٧٦٦

(٣) نهاية المحتاج ٥٥/٦، وإعانة الطالبين ٢/٢١٣، والجبيري

على المتبع ٢٧٤/٣

(١) المبسوط ١٠٣/١٢ وقارم (٨٧٧) من مجلة الأحكام  
العدلية.

(٢) الأم ٣٠/٤، بلاق، والمهملب ٤٥٧/١، والمنشئ  
للإيجي ١٥٦/٦، والأبي على مسلم ٣٣٩/٤



## مرض الموت

قال الطحاوي: ففي هذا الحديث جعل صدقته في مرضه من الثلث، كوصاياه من الثلث بعد موته<sup>(١)</sup>.

أما إذا وهب المريض غير المدين لوارثه شيئاً من ماله، وأقبضه إياه، فبفترق بين ما إذا لم يكن للموَّهب المريض وارث سوى الموَّهب له، وبين ما إذا كان له وارث غيره.

فإن لم يكن له وارث سوى الموَّهب له، فقال الحنفية: إن هذه الهبة صحيحة نافذة، ولا تتوقف على إجازة أحد، سواء كان الموَّهب أقل من الثلث أم أكثر منه<sup>(٢)</sup> أما إذا كان للمريض ورثة غير الموَّهب له فقال جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية في الأظهر، والمالكية والحنابلة: تتوقف الهبة على إجازة باقي الورثة، سواء أكان الموَّهب أقل من الثلث أم أكثر منه - كما في الوصية لو ارث -

فإن أجازها الورثة نفذت، وإن ردها بطلت<sup>(٣)</sup>. وتعتبر إجازتهم تنفيذاً وإمضاءً لهبة

على الثلث، فيتوقف القدر الزائد منها على إجازة الورثة، فإن أجازوه نفذت، وإن رده بطل<sup>(١)</sup>.

وتعتبر إجازتهم لو وقعت تنفيذاً وإمضاءً لهبة مورثهم، إلا على قول للشافعية<sup>(٢)</sup>، وقول مشهور عند المالكية<sup>(٣)</sup>، حيث اعتبرها ابتلاء عطية منهم.

واستدل الفقهاء على اعتبار هبة المريض للأجنبي من ثلث ماله كالوصية<sup>(٤)</sup> بما روي عن سمد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: «صادني رسول الله ﷺ في حجة الوداع من شكوى أشفيتُ منها على الموت، فقلت: يا رسول الله، بلغ بي ما ترى من الوجع، وأنا ذو مال، ولا يرثني إلا ابنة لي واحدة، أفأتصدق بثلثي مالي؟ قال: لا، قلت: فبسطره؟ قال: لا، قال: الثلث كثير»<sup>(٥)</sup>.

(١) الفتاوى البرزنية ٢٤١/٦، والمعتمد للمرّة لابن عابدين ٨٥/٢، وشرح معاني الآثار ٢٨٠/٤، وسنن المحتاج ٤٧/٣، والألم ٣٠/٤، والمهذب ٤٦٠/١، ونهاية المحتاج ٥٥/١، وكشفية الطالب الرباني ٢٣٥/٢، والمسنن مع الشرح الكبير ٢٨٦/٦، وانظر مادة (٨٧٩) من مجلة الأحكام العدلية، ومادة (٨٥) من مرشد الحيرين.

(٢) المهذب ٤٥٧/١، ونهاية المحتاج ٥٤/٦.

(٣) لهجة شرح التلعة للنسوي ٢٤٠/٢.

(٤) شرح معاني الآثار ٣٧٩/٤ وما بعدها، والنجاشي على المعنى ١٥٦/٦ وما بعدها.

(٥) حديث: «صادني رسول الله ﷺ في حجة الوداع».

أخرجه البخاري (فتح الباري ١١/١٧٩)، ومسلم (١٢٥٠/٣)، والناظر للخيار.

(١) شرح معاني الآثار ٢٨١/٤.

(٢) مجلة الأحكام العدلية المادة ٨٧٨، وانظر شرح المجلة للألمني ٤٠٢/٣ وما بعدها.

(٣) الفتاوى الهندية ٤٠٢/٤، وجلس الفصولين ١٨١/٢ وما بعدها، ونهاية المحتاج ٤٠٨/٥، ٤٨/٦، والمهذب ٤٥٨/١، والهجية شرح التلعة ٢٤٠/٢، وتوضيح الأحكام للتوزي ٢٨/٤، والمسنن ٢٨٦/٦، ٤٩١، ومجلة الأحكام العدلية مادة ٨٧٩.



الموهوب، ففي هذه الحالة يخرج مقدار الدين من التركة، ويحكم على الهبة في المبلغ الزائد بنفس الحكم عليها في حالة ما إذا كانت التركة خالية عن الدين<sup>(١)</sup>.  
والتفصيل في مصطلح (هبة).

#### ثالثاً - هبة المريض غير المقبوضة:

لا إذا وهب المريض شيئاً من ماله، ولم يقبض الموهوب له العين الموهوبة حتى مات الواهب، فقد اختلف الفقهاء في ذلك على قولين:

أحدهما للمحضة والشافعية: وهو أن الهبة تبطل في هذه الحالة لموت الواهب قبل القبض، كما تبطل أيضاً لو كان الواهب صحيحاً وقت الهبة، قالوا: ولا تنقلب هبة المريض في هذه الحالة وصيةً، لأنها صلة، والصلاة يطلها الموت كالنفقات، ولأن الواهب أراد التملك في الحال لا بعد الموت، إذ الهبة من المقود التي تقتضي التملك المتجز في الحياة<sup>(٢)</sup>.

قال الشافعي: إذا وهب الرجل في مرضه الهبة، فلم يقبضها الموهوب له حتى مات

مورثهم عندهم إلا على قول للشافعي وقول مشهور عند المالكية وهو أنها تعتبر ابتداء عطية.

وخالف في ذلك الإمام الشافعي في غير الأظهر وقال: هبة المريض المقبوضة لو اراث باطله مردودة<sup>(١)</sup>.

#### ثانياً - هبة المريض المدين المقبوضة:

٦- إذا كان المريض الواهب مديناً، فإما أن يكون دينه مستغرقاً لماله، وإما أن يكون غير مستغرق:

فإن كان المريض مديناً بدين مستغرق، وهب شيئاً من ماله، وقبضه الموهوب له، فلا تنفذ هبته، سواء أكان الموهوب أقل من الثلث أم أكثر منه، وسواء أكان الموهوب له أجنبياً من الواهب أو وارثاً له، بل تتوقف على إجازة الدائنين، فإن أجازوها نفذت، وإن ردتوها بطلت، وقد جاء في مجلة الأحكام العدلية: إذا وهب من استغرق تركته بالدين أمواله لوارثه أو لغيره، وسلمها، ثم توفي، فلاصحاب الدين إلغاء الهبة، وإدخال أمواله في قسمة الغرماء.

أما إذا كان المريض الواهب مديناً بدين غير مستغرق، وقبض الموهوب له المال

(١) مجلة الأحكام العدلية المادة ٨٨٠ وشرحها.

(٢) المبسوط ١٢/١٠٢، ورد المحتار ٤/٧١٠ ط. بولاق.

وجلس القصولين ٢/١٨٠، وقنناوى البرزاقية ٦/٢٤٠،

والنفرد الدرية لأين عابدين ٨٢/٢

(١) الأم ٣٢/٤ ط. بولاق.



## مرض الموت ٧-٨

ثله كوصاياه، وهذا ما لم يكن ماله مستغرقاً بالدين، فإن كان مستغرقاً بطلت في أحد القولين، واتصر عليه ابن الحاجب<sup>(١)</sup>.

### أداء المريض حقوق الله المالية:

٨ - إذا أدى الإنسان في مرض موته ما وجب عليه من الحقوق المالية لله عز وجل، فقد اختلف الفقهاء هل يعتبر ذلك من الثلث على ثلاثة أقوال:

أحدها للحنفية: وهو أنه يعتبر هذا الأداء من الثلث، سواءً وجب ماله من الإيتاء كالزكاة وصدقة الفطر، أو صار ماله في المال، كالفدية في الصلاة والصوم بسبب العجز، فإن لم يؤده بنفسه لا يصير ديناً في التركة بعد الموت مقدماً على الميراث، إلا إذا أوصى بها<sup>(٢)</sup>.

والثاني للشافعية: وهو أنه إن أداه بنفسه كان معتبراً من جميع المال، وإن لم يؤده يصير ديناً في جميع التركة مقدماً على الميراث<sup>(٣)</sup>.

والثالث للمالكية: وهو أنه إن أداه بنفسه كان معتبراً من جميع المال، وإن لم يؤده بنفسه، فلا يجبر الورثة بعد موته على إخراجه من تركته مقدماً على الميراث، إلا أن

يتطوعوا بذلك<sup>(٤)</sup>.

الواهب، لم يكن للموهوب له شيء، وكانت الهبة للورثة<sup>(١)</sup>.

وجاء في الفتاوى الهندية: ولا تجوز هبة المريض ولا صدقته إلا مقبوضة، فإذا قبضت جازت من الثلث، وإذا مات الواهب قبل التسليم بطلت<sup>(٢)</sup>.

والثاني للمالكية وابن أبي ليلى: وهو أن الهبة في هذه الحالة صحيحة، وتأخذ حكم الوصية، ولو أن الموهوب له لم يقبضها قبل موت الواهب المريض<sup>(٣)</sup>.

جاء في فتاوى عlish: ما قولكم في هبة المريض وصدقته وسائر تبرعاته، هل تحتاج لحيازة قبل موته، كبرعات الصحيح، أم لا؟ فأجبت: لا تحتاج لحوز عنه قبل موته، لأنها كالوصية في الخروج من الثلث، قال البتاني: وأما المريض فتبرعاته نافذة من الثلث مطلقاً، أشهد أم لا، فلا يتوقف مضي تبرعه على حوز ولا على الإشهاد الذي يقوم مقامه، قال في الملوثة: وكل صدقة أو هبة، أو حبس أو عطية يتله المريض لرجل بعينه أو للمساكين، فلم تخرج من يده حتى مات، فذلك نافذ من

(١) الأم ٣/٢٨٥

(٢) الفتاوى الهندية ٤/٤٠٠

(٣) مسواب الجليل ٦/٣٨١، والملوثة ٤/٣٢٦، ٣٤٨، والمغنى للبايبي ٦/١٥٧، والمبسوط ١٢/١٠٢، واختلاف

في حنيفة وابن أبي ليلى ص ٤٩

(١) فتاوى عlish ٢/٢٤٢، والمطاب ٦/٥٦

(٢) كشف الأسرار على أصول البيهقي لعبد العزيز البخاري ٤/١٤٣٠ ط. استنبول ١٣٠٧ هـ

(٣) المرجع السابق ٤/١٤٣١

(٤) الملوثة ٤/٣٠٩ ط. المطبعة الخيرية.



وقال الحنفية: يفترق في حكم كفالة

المريض غير المدين بين ما إذا كان كل من المكفول له، وهو الدائن، والمكفول عنه، وهو المدين، أجنبياً عن المريض، وبين ما إذا كان أحدهما وارثاً له:

أ- فإذا كفّل المريض ديناً لشخص على آخر، وكان كل من المكفول له وعنه أجنبياً عن المريض، نفذت الكفالة من كل مال المريض إذا لم يكن له وارث، وللدائن الحق في أخذ الدين المضمون به من تركته، ولو استغرق ذلك الدين كل التركة، وليس لأحد حق في معارضته.

أما إذا كان للمريض ورثة، فينظر: فإن كان المالك المضمون به لا يتجاوز ثلث ماله، نفذ وإن لم يجزه الورثة، وإن تجاوز الثلث توقف القدر الزائد على إجازتهم، فإن ردّوه بطل، وإن أجازوه نفذ لأن المنع كان لحقهم وقد أسقطوه، فيزول المانع<sup>(١)</sup>.

ب- أما إذا كان المكفول له أو عنه وارثاً، ولم يكن للمريض الضامن وارثاً سواه، فإن الكفالة تنفذ من كل مال المريض، ولا اعتراض لأحد عليه.

أما إذا كان له ورثة غيره، فلا تنفذ هذه

الرجوع عن هبة الموهوب له المريض:

٩- إذا رجّع الواهب عن هبته، والموهوب له مريض، وقد كانت الهبة في الصحة، قال الحنفية: إن كان يقضاه قاض فالرجوع فيها صحيح، ولا سبيل لفرء الموهوب له وورثته بعد موته على الواهب، لأن الواهب يستحقه بحق سابق له على حقهم، وإن كان ذلك بغير قضاء قاض، كان رد المريض لها حين طلب الواهب بمنزلة هبة مبتدأة من المريض، وتسري على ذلك أحكام هبة المريض<sup>(١)</sup>.

الكفالة بالمال في مرض الموت:

إذا كفّل المريض غيره بماله، فإما أن يكون غير مدين، وإما أن يكون مديناً.

أولاً- كفالة المريض غير المدين:

١٠- قال المالكية والشافعية والحنابلة: كفالة المريض بماله ديناً لشخص على آخر تعتبر تبرعاً بالتزام مال لا يلزمه، ولم يأخذ عنه عوضاً، وهي استهلاك لمال المريض، فتأخذ حكم الوصية<sup>(٢)</sup>.

(١) المبسوط ١٧/١٠٥، والزيلى ١٠٢/٥ وما يملأه، والفناوى الهندية ٤٠١/٤

(٢) التناج والإكليل للمواق ٩٧/٥، والخرشي ٢٢/٦ وما يملأه، والموتنة ١٤٢/٤، والمهني لابن قدامة ٧٩/٥

(١) رد المحتار ٤٩٠/٢ ط. بولاق للثالثة ١٢٩٩ هـ، ويبلغ الصنعة ٦/٦، وجامع الفصولين ١٧٩/٢، وفناوى قاضيخان ٦٩/٣



## مرض الموت ١٠-١١

وأضاف ذلك إلى ما يستقبل، بأن قال للمكفول له: كُفْتُ بِمَا يَنْبُو لَكَ عَلَى فُلَانٍ، ثُمَّ وَجِبَ لَهُ عَلَى فُلَانٍ دَيْنٌ فِي حَالِ مَرَضٍ الْكَفِيلِ، فَحَكُمَ هَذَا الدِّينَ وَحَكُمَ دِينَ الصَّحَّةِ سَوَاءً، حَتَّى يَضْرِبَ الْمَكْفُولُ لَهُ بِجَمِيعِ مَا يَضْرِبُ بِهِ غَرِيمُ الصَّحَّةِ، لِأَنَّ الْكَفَالََةَ وَجَدْتَ فِي حَالِ الصَّحَّةِ <sup>(١)</sup>.

وجاء في فتاوى قاضيخان: وَإِنْ أَقْرَبَ الْمَرِيضُ أَنَّ الْكَفَالََةَ بِذَلِكَ كَانَتْ فِي صَحَّتِهِ، لَزِمَهُ جَمِيعُ ذَلِكَ فِي مَالِهِ إِذَا لَمْ تَكُنِ الْكَفَالََةُ لَوَارِثٍ وَلَا عَنْ وَارِثٍ، لِأَنَّ إِقْرَارَ الْمَرِيضِ بِأَنَّ الْكَفَالََةَ كَانَتْ فِي صَحَّتِهِ إِقْرَارٌ مِنْهُ بِمَالِ كَانَتْ سِيَّهٍ فِي الصَّحَّةِ، فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْإِقْرَارِ بِالْأَلَدَيْنِ، فَصَحَّ إِذَا كَانَ الْمَكْفُولُ لَهُ أَجْنَبِيًّا وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ مُحِيطٌ بِمَالِهِ <sup>(٢)</sup>.

وجاء في م (١٦٠٥) من مجلة الأحكام العدلية: إِذَا أَقْرَبَ فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ بِكَوْنِهِ قَدْ كُفِّلَ فِي حَالِ صَحَّتِهِ، فَيُعْتَبَرُ إِقْرَارُهُ مِنْ مَجْمُوعِ مَالِهِ، وَلَكِنْ تَقَدَّمَ دِيُونُ الصَّحَّةِ إِنْ وَجَدَتْ.

### الوقف في مرض الموت:

يفرق في الوقف بين ما إذا كان المريض الواقف غير ملين وبين ما إذا كان مليناً:

الكفالة إلا إذا أجازها الورثة وكانوا من أهل التبصر، سواء أكان الدين المكفول به قليلاً أم كثيراً، فإن أجازت الورثة ثبت للمكفول له أخذ الدين من التركة، وإن لم يجيزوها فلا حق له في أخذ شيء منها، بل يأخذ دينه من المدين الأصلي، وهو المكفول عنه <sup>(١)</sup>.

### ثانياً - كفالة المريض الملين:

١١- يفرق في كفالة المريض الملين بماله بين ما إذا كان دينه مستغرقاً لتركته، وبين ما إذا كان غير مستغرق.

أ- فإن كان دينه مستغرقاً لتركته، فلا تغذ كفالته، ولو قلَّ الدين المكفول به، إلا إذا أبرأه الدائتون الذين تعلق حقهم بأمواله قبل هذه الكفالة من المال المكفول به، لأن الحق لهم، ولهم أن يسقطوه برضاهم <sup>(٢)</sup>.

ب- أما إذا كان دينه غير مستغرق لتركته، ففي هذه الحالة يخرج من التركة مقدار الديون الثابتة على المريض، ويحكم على الكفالة بالمبلغ الزائد على الدين بنفس الحكم على الكفالة في حالة خلو التركة عن الديون <sup>(٣)</sup>.

وقال الكاساني: ولو كفل في صحته،

(١) رد المحتار ٣/٤٩٩، وجامع الفصولين ٢/١٧٩، وفتاوى الهندية ٣/٢٨٩، وانظر م (١٦٠٥) من مجلة الأحكام العدلية.

(٢) فتاوى الهندية ٣/٢٨٩، ورد المحتار ٤/٣٤٩.

(٣) مرشد الحرف: مادة / ٧٣٣.

(١) بلغة الصنائع ٧/٣٧٠، وانظر شرح المجلة للأناسي.

١٥/٣، ١٥/٤، ١٨٨.

(٢) فتاوى قاضيخان ٢/٦٩.



وإن لم يجيزوه نفذ وقف ما يخرج من  
الثالث.

وإن أجازوه بعض الورثة دون بعض، كانت  
حصة المَجِيز وفقاً مع الثالث<sup>(١)</sup>.

وإن كان وقف المريض غير المملين على  
بعض ورثته، فقد اختلف الفقهاء في وقفه على  
ملاهب، وتفصيل ذلك في مصطلح (وقف).

#### ج- وقف المريض المملين:

١٤- إذا وقف المريض ماله أو شيئاً  
منه، ومات وهو مملين بدين مستغرق لتركته،  
فإنه يشوق وقفه كله على إجازة الدائنين،  
سواء أكان الموقوف عليه وارثاً أم غير وارث،  
وسواء أكان الموقوف أقل من الثلث أم  
مساوياً له أم أكثر منه، فإن أجازوه نفذ وإن لم  
يجيزوه بطل الوقف، ويبعث الأعيان الموقوفة  
لوفاء ما عليه من الديون<sup>(٢)</sup>.

وأما إذا وقف المريض شيئاً من ماله، وكان  
مليئاً بدين غير مستغرق لتركته، فيخرج مقلد  
الدين من التركة، ويحكم على الوقف في  
الباقى من التركة بعد الإخراج بالحكم على  
الوقف عندما تكون التركة خالية من الديون.

والتفصيل في مصطلح (وقف).

(١) رد المحتار ٣/ ٥٠٠، والمقود الدرر لابن عابد ١/ ١٠٢،  
١٠٣

(٢) فتاوى قاضيخان ٣/ ٣١٦، وجامع الفصولين ٢/ ١٧٧،  
ووقائع المغنين ص ٨٦.

#### أولاً- وقف المريض غير المملين:

إذا وقف المريض غير المملين ماله أو شيئاً  
منه: فإما أن يكون وقفه على أجنبي، وإما أن  
يكون على وارث:

#### أ- وقف المريض غير المملين على أجنبي:

١٢- ذهب الفقهاء إلى أن وقف المريض غير  
المملين شيئاً من ماله على أجنبي عنه أو على  
جهة من جهات البر صحيح نافذ لا يتوقف  
على إجازة أحد إن كان مقدار الوقف لا يزيد  
على ثلث التركة عند موت الواقف.

أما إذا كان مقدار الموقوف زائداً على  
الثلث، فيقتل الوقف في قدر الثلث، ويتوقف  
في القدر الزائد على إجازة الورثة<sup>(١)</sup>.

#### ب- وقف المريض غير المملين على الورث:

١٣- إن كان وقفه على جميع الورثة، ثم على  
أولادهم، ثم على جهة بر لا تنقطع، فينظر إن  
أجاز الورثة جميعاً هذا الوقف نفذ سواء كان  
الموقوف يخرج من ثلث تركته أم كان أكثر  
منه.

(١) الفتاوى الهندية ٢/ ٤٥١، والمقود الدرر لابن عابد ١/ ١٠٠،  
١٠٠، وجامع الفصولين ٢/ ١٧٧، وفتاوى قاضيخان  
٣/ ٣١٦، ومغني المحتاج ٢/ ٣٧٧، وفتاوى حلي ٢/ ٢١٧،  
وحاشية العلوي على شرح الخروشي ٧/ ٧٥،  
والردري على خليل ٤/ ٨١، والمدة ٤/ ٣٤٦، والمغني  
لابن قدامة (مع الشرح الكبير) ٦/ ٢١٩، ونظر المادة (٣٣)  
من قانون المدل والإصناف بقدري بلا.



### التصرفات المالية في مرض الموت:

للتصرفات المالية في مرض الموت أحكام منها:

#### أولاً: البيع في مرض الموت:

##### أ- بيع المريض غير المملين ماله لأجنبي:

١٥- اتفق الفقهاء على أن المريض إذا باع شيئاً من أعيان ماله لأجنبي بثمن المثل أو بما يتغابن الناس بمثله، فيسعه صحيح نافذ على البذل المسمى، لأن المريض غير محجور عن المعايضة المعتادة التي لا تمس حقوق دائتيه وورثته (١).

أما إذا باعه مع المحابة:

فقد ذهب الحنفية إلى أنه إذا باع المريض شيئاً من ماله لأجنبي وحابه في البيع.

فإن كانت المحابة بحيث يحملها الثلث، فإن البيع صحيح ونافذ على البذل المسمى، لأن المريض له أن يتبرع لغير وارثه بثلث ماله، ويكون هذا التبرع نافذاً، وإن لم يجزه الورثة (٢).

أما إذا كانت المحابة أكثر من ثلث ماله، فإن أجازها الورثة تفننت، لأن المنع كان لحقهم، وقد أسقطوه، وإن لم يجزوها، فإن

لم يكن البدلان من جنس واحد من الأموال الربوية وزادت المحابة على الثلث، ولم يجزها الورثة، فيخير المشتري بين أن يدفع للورثة قيمة الزائد على الثلث ليكمل لهم الثلثين، وبين أن يفسخ البيع ويرد المبيع إلى الورثة ويأخذ ما دفعه من الثمن إن كان الفسخ ممكناً، أما إذا تعذر الفسخ - كما إذا هلك المبيع تحت يده أو أخرجه عن ملكه - ألزم بإتمام الثمن إلى أن يبلغ القيمة (١).

وأما إذا كان البدلان من جنس واحد من الأموال الربوية غير النقدين، وكانت المحابة بأكثر من ثلث ماله، ولم يجزها الورثة، فليس للورثة أن يلزموا المشتري بأن يدفع لهم الزائد على الثلث أو يفسخ البيع، لأن هذا يؤدي إلى ربا الفضل، لهذا ينسب الثلث إلى المحابة، ويصح البيع بقدر النسبة ويطل فيما عداها، والمشتري بالخيار بين فسخ العقد لتفرق الصفقة عليه، وبين الرضا بالبيع في القدر الباقي (٢).

وقال المالكية: إذا باع المريض ماله لأجنبي بأقل من ثمن المثل ومما يتغابن الناس بمثله: فإن قصد بيعه ماله بأقل من قيمته بكثير

(١) كشف الأسرار على أصول البزدي ١٤٢٩/٤، والأمر ٣٠/٤، وشرح الخرشني ٣٠٥/٥، والمصنف (مع الشرح الكبير) ٤٧٢/٥، وانظر م (٣٩٤) من مجلة الأحكام العدلية وم (٢٦٥) من مرشد الحيران.

(٢) انظر شرح المجلة للأشفي ٤١١/٢

(١) انظر م (٣٩٤) من مجلة الأحكام العدلية، وم (٢٦٦) من مرشد الحيران.

(٢) المبسوط للرخسي ٥٩/٢٩



## مرض الموت ١٥

عمّا يتغابن الناسُ بمثله مما لم يحمله الثلث، وإن كان المبيع هالكاً، ردّ الزيادة على ما يتغابن الناسُ بمثله مما لم يحمله الثلث، وكذا إذا كان المبيع قائماً، لكنه قد دخله عيب<sup>(١)</sup>.

وقال الحنابلة: إذا حايى المريض أجنبياً في البيع، فالبيع صحيح، وتتخذ المحاباة من ثلث ماله إن حملها.

أما إذا كانت أكثر من الثلث: فإن أجازها الورثة تقلّت، وإن لم يجزوها - فإن لم يكن البدلان من جنس واحد من الأموال الربوية، وزادت المحاباة على الثلث - بطل البيع في قدر الزيادة على الثلث، وسلم للمشتري الباقي، وكان بالخيار بين فسخ البيع لتفرق الصفقة عليه وبين أن يأخذ ما سلم له من المبيع<sup>(٢)</sup>.

أما إذا كان البدلان من جنس واحد من الأموال الربوية غير الثمين، وزادت المحاباة على الثلث، ولم يجزها الورثة، فينسب الثلث إلى المحاباة، ويصحّ البيع بقدر النسبة، ويبطل فيما عداها، والمشتري بالخيار بين فسخ البيع لتفرق الصفقة عليه، وبين الرضا بالبيع في القدر الباقي، وإنما فعل ذلك لئلا يفضي

نفع المشتري، فما نقص عن القيمة يعتبر محاباةً حكمها حكم الوصية للأجنبي، تنفذ من ثلث ماله إن حملها الثلث، وتبطل في القدر الزائد على الثلث إن لم يجزها الورثة، وإن أجازوها جازت، وتكون ابتداء عطية منهم تقتصر إلى الحوز<sup>(٣)</sup>، والوقت المعتبر في تقدير قيمة المبيع هو وقت البيع، لا وقت موت المانع<sup>(٤)</sup>.

أما إذا لم يقصد بيعه ماله بأقل من قيمته بكثير نفع المشتري، كأن وقع منه ذلك جهلاً بقيمته، فهو غبن يصحّ معه البيع على البذل المسمى ويتخذ، ولا يعتبر التقصان عن ثمن المثل من الثلث مهما بلغ على المشهور المعمول به<sup>(٥)</sup>.

وقال الشافعي: إذا باع المريض شيئاً من أعيان ماله للأجنبي، وحاياه في البذل، فحكم هذه المحاباة حكم الوصية للأجنبي، تنفذ من ثلث ماله، وما زاد عن الثلث يتوقف على إجازة الورثة، فإن أجازوها تقلّت، وإلاّ خيّر المشتري بين ردّ المبيع إن كان قائماً، ويأخذ ثمنه الذي دفعه، وبين أن يعطي الورثة الفضل

(١) الغرضي على خليل ٥/٣٠٥، والبهجة على التلحة للتسولي ٨٢/٢.

(٢) المتقى للباقي ٦/١٥٨.

(٣) توضيح الأحكام للتوزيدي ٣/٧٤ (ط. تونس سنة ١٣٣٩هـ).

(١) الأم ٤/٣٠ وما بعدها.

(٢) المغني لابن قدامة مع الشرح الكبير ٦/٥١٦، والإصناف للمردوي ٧/١٧٥.



إلى الربا<sup>(١)</sup>.

الثلث إن كان الفسخ ممكناً، أما إذا تعذر  
الفسخ، كما إذا هلك المبيع تحت يده أو  
أخرجه عن ملكه ألزم بإتمام الثمن إلى أن يبلغ  
القيمة .

وإذا باع المريض شيئاً من ماله لأجنبي  
بشمن المثل، وكان مديناً بدين غير مستغرق  
لماله، صحَّ البيعُ ونفذ على البذل المسمى، أما  
إذا كان فيه محاباة، فيخرج مقدار الدين من  
التركة، ويأخذ هذا البيع حكم البيع فيما لو  
كان المريض غير مدين أصلاً بالنسبة للمبلغ  
الباقى بعد الإخراج<sup>(١)</sup>.

#### ج- بيع المريض ماله لوارث:

إذا باع المريض شيئاً من ماله لوارثه، فيما  
أن يكون المريض البائع غير مدين، وإما أن  
يكون مديناً:

#### بيع المريض غير المدين ماله لوارث:

١٧- ذهب أبو يوسف ومحمد بن الحسن  
وابن أبي ليلى: إلى أنه إن باع المريض وارثه  
عيناً من ماله بمثل القيمة أو بما يتغابن الناس  
بمثله، فإنَّ بيعه يكون صحيحاً نافذاً، لأنه ليس  
فيه إبطال لحق الورثة عن شيء مما يتعلق به

قال المرادوي: وإن باع مريضٌ قفيزاً لا  
يملك غيره يساوي ثلاثين بقفيز يساوي عشرة،  
فأسقط قيمة الردي من قيمة الجيد، ثم نسب  
الثلث إلى الباقي وهو عشرة من عشرين تجده  
نصفها، فيصحَّ البيع في نصف الجيد بنصف  
الردي، ويبطل فيما بقي، وهذا بلا نزاع<sup>(٢)</sup>.

#### ب- بيع المريض المدين ماله لأجنبي:

١٦- إذا باع المريض شيئاً من ماله لأجنبي  
بشمن المثل، وكان مديناً بدين مستغرق فإن  
البيع صحيح نافذ على العوض المسمى،  
ولاحقٌ للدائنين في الاعتراض عليه، لأن  
حقهم متعلقٌ بمالية التركة لا بأعيانها،  
والمدين وإن كان قد أخرج شيئاً من ملكه بهذا  
البيع إلا أنه قد أدخل فيه ما يقابله من الثمن  
الساوي لقيمته.

أما إذا كان في البيع محاباة للمشتري، فلا  
تنفذ المحاباة سواء أكانت قليلة أم كثيرة إلاَّ  
بإجازة الدائنين، لتعلق حقهم بماله، فإن لم  
يجزوا خير المشتري بين أن يُبلغ المبيع تمام  
قيمته، ولا اعتراض للدائنين عليه، إذ لا ضرر  
يلحقهم، وبين فسح العقد وأخذ ما دفعه من

(١) جامع القسولين ١٧٨/٢، والمفرد الدرية لابن عابدين  
٥٤/٢، وواقعات المفتين ص ٨٩، وانظر م (٣٩٥) من  
مجلة الأحكام المدنية وم (٢٦٧) من مرشد الحيران، وانظر  
شرح المجلة للأناسي ٤١٤/٢

(١) الإصناف ١٧٤/٧ وما بعدها.  
(٢) الإصناف ١٧٤/٧.



## مرض الموت ١٧

البذل المسمى <sup>(١)</sup>.

أما إذا حايى المريض وارثه في البيع، فإن حبابه في الثمن كأن باعه بمائة ما يساوي مائتين مثلاً، فالبيع باطل بقدر المحابة كلها إن لم يجزها الورثة، ولا تعتبر المحابة من الثلث، ويصح البيع ويتغذ فيما عداها، وتعتبر إجازة الورثة للقدر المحايى به ابتداء عطية منهم تغتفر إلى حوز، قالوا: والمعتبر في تغدير محاباته ليوم البيع لا ليوم الحكم، ولا عبرة بتغير الأسواق بعد ذلك بزيادة أو نقص <sup>(٢)</sup>.

أما إذا حايى المريض وارثه في عين المبيع، كأن يقصد إلى خيار ما يملكه فيبيعه من ولده، ففي هذه الحالة يكون لورثته نقض ذلك البيع، ولو كان بثمن المثل أو أكثر <sup>(٣)</sup>.

وذهب الشافعية إلى أنه يجوز للمريض أن يبيع ما شاء من أعيان ماله إلى أي شخص من ورثته، ويتغذ يبيعه على العوض المسمى إذا كان البيع بمثل القيمة أو بما يتغابن الناس بمثله <sup>(٤)</sup>، أما إذا كان في البذل محابة

حقهم، وهو المالية، فكان الوارث والأجنبي في ذلك سواء <sup>(١)</sup>.

أما إذا باع المريض وارثه عيناً من ماله وحبابه في الثمن، فإن البيع يتوقف على إجازة الورثة، سواء حمل ثلث ماله هذه المحابة أم لم يحملها، فإن أجازوه نفذ، وإلا خير الوارث بين أن يبلغ المبيع تمام القيمة، وعندنا يسقط حق الورثة في الاعتراض عليه، وبين أن يفسخ البيع، ويرد المبيع إلى التركة، ويستلم الثمن الذي دفعه للمورث <sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حنيفة: البيع يكون موقوفاً على إجازة باقي الورثة، فإن أجازوه نفذ، وإن رده بطل، سواء أكان البذل مساوياً لمثل القيمة أم كان فيه محابة <sup>(٣)</sup>.

وهو القول الراجح في المذهب الحنفي، وبه قال أبو الخطاب من الحنابلة <sup>(٤)</sup>.

وقال المالكية: إذا باع المريض وارثه شيئاً من ماله دون محابة فالبيع جائز وانفذ على

(١) كشف الأسرار على أصول البرزدي ١٤٢٩/٤، ورد المحتر

(٢) ١٩٣/٤، والمبسوط ١٥٠/١٤ واختلاف أبي حنيفة وابن

أبي ليلى ص ٢٩، شرح المجلة للألماسي ٤٠٩/٢

(٣) رد المحتار ١٩٣/٤

(٤) ١٥٠/١٤، رد المحتار ١٩٣/٤، والمفرد للدرية

لأبن عابدين ٢٦٨/٢، وكشف الأسرار ١٤٢٩/٤ وما

يسمعه، واختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ص ٢٩،

فناوى قاضيخان ١٧٧/٢، وانظر م (٣٩٣) من مجلة

الأحكام المدنية، وم (٢٦٤) من مرشد المحررين.

(٤) الإيضاح للمردوي ١٧٢/٧

(١) المدونة ٢٢٢/٣

(٢) البهجة شرح التلعة للتسوي ٨٢/٢، والخرشي على خليل

٣-٥/٥، والمتنقى للباي ١٥٨/٦، وتوضيح الأحكام

للتوزي ٧٤/٣

(٣) شرح ابن سودة على النخبة ٤٤/٢، وشرح ابن ناجي على

الرسالة ٣١٥/٢، وتوضيح الأحكام ٧٤/٣، والبهجة شرح

النخبة ٨٣/٢

(٤) نهاية المحتاج ٤٠٨/٥، والمهذب ٤٦٠/١، والأم ٩٧/٧



المسمى، وتتوقف المحاباة على إجازة الورثة، فإن أجازوها نفذت، وإن ردوها بطل البيع في قدر المحاباة وصح فيما بقي<sup>(١)</sup>.

والثالث: أنه يطل البيع في قدر المحاباة، ويصح فيما يقابل الثمن المسمى، وللمشتري الخيار بين الأخذ والفسخ، لأن الصفقة تفرقت عليه، قالوا: وإنما حكمنا بالصحة في ذلك القدر؛ لأن البطلان إنما جاء من المحاباة، فاخص بما يقابلها، وهذا هو القول الصحيح في المنه<sup>(٢)</sup>.

#### بيع المريض المدين ماله لوارث:

١٨ - اتفق أبو حنيفة وأصحابه على أن المريض المدين بدين مستغرق إذا باع ماله لوارث بضمن المثل، فإن البيع صحيح نافذ على البدل المسمى، ولا حق للدائنين في الاعتراض عليه، لأن حقهم متعلق بمالية التركة لا بأعيانها، والمريض وإن كان قد أخرج شيئاً من ملكه بهذا البيع إلا أنه قد أدخل فيه ما يقابله من الثمن المساوي لقيمته.

أما إذا كان في بيع المريض المدين محاباة للوارث في البدل، فلا تنفذ المحاباة سواء أكانت قليلة أم كثيرة إلا بإجازة الدائنين، فإن

للوارث، فحكم هذه المحاباة حكم الوصية للوارث حيث إن الأظهر عند الشافعية أن الوصية للوارث تكون موقوفة على إجازة الورثة، فإن أجازوها نفذت، وإن لم يجيزوها بطلت، فيطل البيع في قدر هذه المحاباة<sup>(١)</sup>، قال الرملي: المرض إنما يمنع المحاباة، ولا يمنع الإيثار<sup>(٢)</sup>.

وقال الحنابلة: يجوز للمريض أن يبيع ما شاء من ماله لوارثه، وينفذ بيعه إذا كان بضمن المثل<sup>(٣)</sup>.

أما إذا حايى وارثه في البيع، فهناك ثلاثة أقوال في المنه:

أحدها: لا يصح البيع، لأن المشتري بذل الثمن في كل المبيع، فلم يصح في بعضه، كما لو قال: بتلك هذا الثوب بعشرة. فقال: قبلت البيع في نصفه، أو قال: قبلت نصفه بخمسة، وأنه لم يمكن تصحيح البيع على الوجه الذي تماقدا عليه، فلم يصح كتفريق الصفقة<sup>(٤)</sup>.

والثاني: أنه يصح فيما يقابل الثمن

(١) نهاية المحتاج ٤٨/٦، والجبيري على الخطيب ٣/٣٠٣، والمذهب ٣٨٦/١

(٢) نهاية المحتاج ٤١٧/٥

(٣) الإصناف للمرطوي ١٧٢/٧، والمغني (مطبوع مع الشرح الكبير) ٤٧٢/٥، ٤٢١/٦، والشرح الكبير على المنه

٢٩٨/٦

(٤) المغني ٤٧٣/٥، والإصناف ١٧٣/٧

(١) المغني ٤٧٣/٥

(٢) الإصناف ١٧٢/٧، والشرح الكبير على المنه ٢٩٨/٦

والمغني ٤٧٣/٥



في ذلك قولان:

أحدهما، وهو الراجح المعتمد في المذهب، وهو أن الإجارة صحيحة نافذة على البذل المسمى، وتعتبر المحاباة من رأس المال لا من الثلث<sup>(١)</sup>.

واستدلوا على ذلك بأن الإجارة تبطل بموت أحد العاقلين، فلا يبقى على الورثة ضرر فيما بعد الموت، لأن الإجارة لما بطلت بالموت، صارت المنافع مملوكة لهم وفي حياته لا ملك لهم، فلا ضرر عليهم فيما يستوفيه المستأجر حال حياة المؤجر، ولأن حق الغرماء والورثة إنما يتعلق بمال المريض الذي يجري فيه الإرث كأعيان التركة.. أما ما لا يجري فيه الإرث كالمنافع فلا يتعلق حقهم بها، فيكون تبرعه بها نافذاً من كل ماله<sup>(٢)</sup>.

الثاني، وبه قال بعض الحنفية<sup>(٣)</sup>، وهو أن هذه المحاباة تأخذ حكم الوصية، لأنه قد يتحقق بها الإضرار بالورثة، كما لو أجر المريض ما أجرته مائة بأربعين مدة معلومة، وطال مرضه بقدر مدة الإجارة فأكثر، بحيث

أجازوها تفذت، وإن ردوها خير المشتري بين أن يبلغ المبيع تمام قيمته، ولا اعتراض للداثين، وبين فسخ البيع وأخذ ما دفعه من الثمن إن كان الفسخ ممكناً، أما إذا تعذر لهلاك المبيع تحت يده ونحو ذلك، فيلزم المشتري بإتمام الثمن إلى أن يبلغ القيمة<sup>(١)</sup>.

١٩- ومثل البيع في كسل الأحوال المتقدمة الشراء، فإذا اشترى المريض مرض الموت من وارثه الصحيح أو من أجنبي وكان غير مدين أو كان مديوناً أتبعته نفس الأحكام المتقدمة في بيعه<sup>(٢)</sup>، وقد جاء في الفتاوى الهندية: صورة المحاباة أن يبيع المريض ما يساوي مائة بخمسين، أو يشتري ما يساوي خمسين بمائة، فالزائد على قيمة المثل في الشراء والنقص في البيع محاباة<sup>(٣)</sup>.

### ثانياً - الإجارة في مرض الموت:

٢٠- إذا أجر المريض شيئاً من ماله بأجرة المثل فلا خلاف بين الفقهاء في صحة إجارته ونفاذها على البذل المسمى.

أما إذا حابى المريض المستأجر في البذل، بأن أجره بأقل من أجره المثل، فللقهاء الحنفية

(١) رد المحتار ٨١/٥، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٢٩٤ (ط. الحلبي سنة ١٩٦٨م)، والفتاوى الهندية ٢٦١/٥، والفتاوى الزيرية ٤٥٢/٦

(٢) جامع الفصولين ١٧٩/٢، ورد المحتار ٨١/٥

(٣) الحموي على الأشباه والنظائر ١٢٣/٢، وجامع الفصولين ١٨٦/٢

(١) انظر كشف الأسرار على أصول الزيدوي ١٤٣٧/٤

(٢) انظر شرح المجلة للألباني ٤١٣/٢

(٣) الفتاوى الهندية ١١٠/٦



فإذا ثبتت صحة الزواج في مرض الموت  
ثبت التوارث بين الزوجين لمعوم آية الميراث  
بين الأزواج<sup>(١)</sup>.

ثم اختلفوا بعد ذلك فيما يثبت للزوجة التي  
عقد عليها المريض من المهر.

وينظر تفصيل ذلك في مصطلح (مهر).

ولبعض - الطلاق في مرض الموت:

٢٢- إذا طلق الرجل زوجته في مرض موته،  
فالطلاق واقع، سواء طلقها طلقة واحدة أو  
بائنة، دخل بها أو لم يدخل باتفاق الفقهاء، إلا  
ما روي عن الشعبي أنه قال: لا يقع طلاق  
المريض<sup>(٢)</sup>.

ومع قول عامة الفقهاء بوقوع طلاق  
المريض، فقد اختلفوا في ثبوت التوارث  
بينهما بعده، ووجوب العدة عليها.

والتفصيل في مصطلح (طلاق ف ٦٦).

خاصاً - الإبراء في مرض الموت:

٢٣- إذا أبرأ المريض غير المدين مديناً له مما  
له عليه من دين فلما أن يكون المبرأ أجنبياً وإما  
أن يكون ولداً:

أ- فلأن كان أجنبياً، فقد قال الحنفية

استوفى المستأجر المنافع في مدة إيجارته في  
القدر الذي حايى به وهو ستون، فكان القياس  
أن تعتبر هذه المحاباة كالوصية<sup>(١)</sup>.

ثالثاً - الزواج في مرض الموت:

٢١- ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أن  
حكم الزواج في حال مرض الموت والصحة  
سواء، من حيث صحة العقد وتورث  
كل واحد من الزوجين صاحبه<sup>(٢)</sup>

واستدلوا بمعوم قوله تعالى:  
﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾<sup>(٣)</sup>

وبما ورد عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه  
قال: لو لم يبق من أجلي إلا عشرة أيام وأعلم  
أنني أموت في آخرها يوماً، لي فيهن طول  
النكاح، لتزوجت مخافة الفتنة<sup>(٤)</sup>.

وبما روي ابن أبي شيبة عن معاذ بن جبل  
رضي الله عنه أنه قال في مرضه الذي مات  
فيه: زوجوني، إني أكره أن ألقى الله عز وجل  
عزياً<sup>(٥)</sup>.

(١) الأحكام الشرعية للقدري، باباً مادة ٥١٦

(٢) بدائع الصنائع ٢٢٥/٧، والزيلعي وحاشية القسبي عليه  
٢٣/٥ وما بعدها، والأم ٣١/٤، وجواهر المغرد للأسيوطي  
٤٥٠/١، والمغني ٢١٢/٧، والشرح الكبير على المختار  
١٧٥/٧

(٣) سورة النساء / ٣

(٤) أثر ابن مسعود أخرجه سعيد بن منصور في مسنده

(١٧٢/٣/١)

(٥) الأم للشافعي ٣٢/٤

(١) المغني لابن قدامة ٢١٣/٧

(٢) الفرائدين الفقهية ص ٢٢٨ مطبعة النهضة بغلس عام ١٩٣٥ م.

ونهاية المحتاج للرمل ٤٤٤/٦



٢٤- وإن كان المريض مديناً بدين مستغرق لتركته، فقد قال الحنفية: يتوقف إبراء المريض مدينه في هذه الحالة على إجازة الدائنين، سواء أكان الدين الذي أبرأ منه قليلاً أم كثيراً، لأنهم أصحاب الحقوق في ماله، فإن أجازوه نفذ، وإن رذوه بطل، ولا فرق بين أن يكون المبرأ وارثاً للمريض أو غير وارث.

أما إذا أبرأ المريض مدينه، وكان المبرر مديناً بدين غير مستغرق لتركته، فيخرج من التركة مقلداً ما عليه من الدين، ويحكم على الإبراء في القدر الباقي بعد الدين بالحكم على الإبراء حيث لا يكون المريض مديناً أصلاً<sup>(١)</sup>.

#### سادساً - الخلع في مرض الموت:

٢٥- لا خلاف بين الفقهاء في أن المخالعة في مرض الموت صحيحة ونافذة، سواء أكان المريض الزوج أو الزوجة أو كليهما<sup>(٢)</sup>.

غير أنهم اختلفوا فيما يثبت للزوج من بدل الخلع إذا وقعت المخالعة في المرض، كما اختلفوا في ثبوت التوارث بينهما في هذه

والشافعية والحنابلة: إذا أبرأ المريض مدينه الأجنبي من دين له عليه لا يتجاوز ثلث مال المريض، فإن الإبراء صحيح نافذ، أما إذا كان أكثر من الثلث، فإن الزائد على الثلث يكون موقوفاً على إجازة الورثة فإن أجازوه نفذ - لأن المنع كان لحقهم وقد أسقطوه - وإن رذوه بطل.

أما إذا لم يكن للمريض وارث، فقد قال الحنفية: ينفذ إبراؤه للأجنبي، ولو استغرق كل ماله، ولا حق لأحد في المعارضة<sup>(١)</sup>.

ب - أما إذا كان وارثاً، فقد قال الحنفية: إذا أبرأ المريض وارثه من دينه، وكان المريض غير مدين، فإن إبراءه يتوقف على إجازة سائر الورثة، سواء أكان الدين الذي أبرأه منه قليلاً أم كثيراً، فإن أجازوه نفذ، وإن رذوه بطل.

أما إذا لم يكن للمريض وارث سوى المبرأ من الدين، فإن الإبراء ينفذ ولو استغرق جميع المال، لأن المنع كان لحق الورثة، ولم يوجدوا، فينفذ<sup>(٢)</sup>.

(١) قرة عيون الأخبار ١٣١/٢ وما بعده، والنفق الدرية لابن حبلين ٥٠/٢، ورد المحتار ٦٣٨/٤، وشرح المجلة للألماني ٥٩٢/٤، ونهاية المحتاج ٥٥/٦، والبحري على الخطيب ٣٠٠/٣، ومغني المحتاج ٤٧/٣، وإعانة الطالبين ٢١٢/٣، والمغني لابن قدامة ٤٩١/٦، وقطرم ٩٤١ من مرشد البحرين والمادة (١٥٧٠) من مجلة الأحكام العدلية. (٢) جامع القصولين ١٨٦/٢، والمقصد الدرية ٥٠/٢، ورد المحتار ٦٣٨/٤، وقرة عيون الأخبار ١٣٢/٢، وقطرم =

=المادة ٩٤٠ من مرشد البحرين والمادة (١٥٧٠) من المجلة العدلية، وشرح المجلة للألماني ٦٨٢/٤  
(١) قرة عيون الأخبار ١٣١/٢، والمقصد الدرية ٥٨، ٥٠/٢ من المادة (٥٦٧) من الأحكام الشرعية والمادة (١٥٧١) من المجلة العدلية والمادة (٩٤١) من مرشد البحرين.  
(٢) المغني ٢٢٨/٨، والألماني ١٨٢/٥



وجب له على أجنبي، وإما أن يكون إقراراً باستيفاء دين وجب له على وارث:

أ- فإذا أقر المريض باستيفاء دين وجب له على أجنبي، فإما أن يكون الدين المقر باستيفائه وجب له في حال الصحة أو في حال المرض.

فإن كان الدين الذي أقر المريض باستيفائه قد وجب له في حال الصحة<sup>(١)</sup>، فيصح إقراره، ويصدق فيه، ويبرأ الغريم من الدين سواء أكان الدين الواجب في حال الصحة بدلاً عما ليس بمال، كأرض الجنابة وبدل الصلح عن دم العمد أو كان بدلاً عما هو مال، نحو بسدل القرض وثمان المبيع، وسواء أكان عليه دين صحة أم لم يكن<sup>(٢)</sup>.

الواقعة، مع تفريقهم بين ما إذا كان الزوج المخالع هو المريض، وبين ما إذا كانت الزوجة المخالعة هي المريضة. ويبان ذلك في مصطلح (خلع ف ١٨-١٩).

سابعاً - الإقرار في مرض الموت:

٢٦- إقرار المريض مرض موت بالحد والفصاح مقبول اتفاقاً، وكذا إقراره بدين لأجنبي، فإنه ينفذ من كل ماله ما لم يكن عليه ديون أقر بها في حال صحته عند الحنفية والمالكية والشافعية، وأصح الروايات عند الحنابلة، وهو المذهب عندهم. وأما إقرار المريض لو ارث فهو باطل إلا أن يصدق الورثة أو ثبت بيينة عند الحنفية والمذهب عند الحنابلة، وفي قول عند الشافعية.

وعند المالكية إن كان متهماً في إقراره، كأن يقر لو ارث قريب مع وجود الأبعد أو المساوي لم يقبل. والتفصيل في مصطلح (إقرار ف ٢٤، ٢٥).

٢٧- وأما الإقرار باستيفاء الدين في مرض الموت فقد قال الحنفية: إقرار المريض باستيفاء دين وجب له على غيره، لا يخلو من أحد وجهين: إما أن يكون إقراراً باستيفاء دين

(١) أي علم وجوبه في حال الصحة بالبينة، أما إذا لم يعلم ذلك إلا بقول المريض وحده، أو بقوله وقول من دأب معه، بأن قال المريض لرجل بعيت: قد كنت بمنك هذا العبد في صحي بكك، وأنت قبضت العبد، وأنا استوفيت الثمن، وصدقه في ذلك المشتري، ولا يعرف ذلك إلا بقولهما فإن كان العبد قائماً في يد البائع أو المشتري لو كان مالكا وقت الإقرار إلا أنه عرف قبضه وحياته في قول المريض أو لا يدري أنه ملك في حالة المرض أو في حالة الصحة، فغني هذه الوجوه كلها لا يصح إقرار المريض بالاستيفاء إذا كُتبه خرماء الصحة، وإن علم أن العبد ملك في حالة الصحة، صح إقراره به لتبين وجوب الدين له حال الصحة (انظر الفتاوى الهندية ٤/ ١٧٩، وجامع الفصولين ٢/ ١٨٥، وشرح المجلة للأشعري ٤/ ٦٧٥، ٦٨٢).

(٢) بلقح الصنائع ٧/ ٢٢٦، والفتاوى الهندية ٤/ ١٧٩، ورد المحار ٤/ ٦٤٠.



ويتضرع على هذا، ما لو أتلّف شخص للمريض شيئاً من ماله في مرضه، فأقر المريض بقبض القيمة منه، فلا يصدق في ذلك إن كان عليه دين الصحة، لأن الحق كان متعلقاً بالمبدل فيتعلق بالبدل<sup>(١)</sup>.

أما إذا كان الدين المقر باستيفائه قد وجب للمريض في حالة مرضه بدلاً عما هو ليس بمال له، كأرض الجناية أو بدل الصلح عن دم الممّد، فيصح إقراره بالاستيفاء، ويبرأ الغريم من الدين، لأن هذا الإقرار باستيفاء الدين ليس فيه مساس بحقّ الغرماء، لأن حقهم لا يتعلق في المرض بالمبدل في هذه الحالة - وهو النفس - لأنه لا يحتمل التعلّق، لأنه ليس بمال، فلا يتعلق ببطله، وإذا لم يتعلق حقهم به، فلا يكون في الإقرار باستيفاء هذا الدين إبطال لحقّ الغرماء، فيغذّ مطلقاً<sup>(٢)</sup>.

ب - أمّا إذا أقرّ المريض باستيفاء دين وجب له على وارث فلا يصحّ إقراره، سواء وجب بدلاً عما هو مال، أو بدلاً عما ليس بمال، لأنه إقرار بالدين، لما بينّا أن استيفاء الدين يكون بطريق المقاصّة، وهو أن يصير

أما إذا كان الدين الذي أقرّ المريض باستيفائه قد وجب له في حالة المرض، فيفرّق بين ما إذا وجب له بدلاً عما هو مال للمريض وبين ما إذا وجب له بدلاً عما ليس بمال للمريض:

فإن كان الدين المقرّ باستيفائه قد وجب للمريض بدلاً عما هو مال له كتمنّ المبيع وبدل القرض، فلا يصحّ إقراره في حقّ غرماء الصحة، ويجعل ذلك منه إقراراً بالدين، لأنه لمّا مرض فقد تعلق حقّ الغرماء بالمبدل، لأنه مال، فكان البيع والقرض إبطالاً لحقهم عن المبدل، إلّا أن يصل البدل إليهم، فيكون مبدلاً معنى لقيام البدل مقامه، فإذا أقرّ بالاستيفاء فلا وصول للبدل إليهم، فلم يصح إقراره بالاستيفاء في حقهم، فبقي إقراراً بالدين، حيث إن الإقرار بالاستيفاء إقرار بالدين، لأن كلّ من استوفى ديناً من غيره، يصير المستوفى ديناً في ذمة المستوفى، ثم تقع المقاصّة، فكان الإقرار بالاستيفاء إقراراً بالدين، وإقرار المريض بالدين وعليه دين الصحة لا يصح في حقّ غرماء الصحة ولا يغذّ<sup>(١)</sup>.

(١) بدائع الصنّاع ٢٢٧/٧

(٢) بدائع الصنّاع ٢٢٧/٧، وجامع الفصولين ١٨٤/٢، ورد المحرّر ٦٤٠/٤، والفتاوى الهنّديّة ١٧٩/٤، وشرح المجلة للأناسي ٦٨٠/٤

(١) بدائع الصنّاع ٢٢٧/٧، ورد المحرّر ٦٤٠/٤، والفتاوى الهنّديّة ١٧٩/٤، وشرح المجلة للأناسي ٦٨٢/٤، وانظر م ١٦٠٣ من مجلة الأحكام العدليّة.



الزوج بردّ المهر إلى الغرماء، فيكون بين الغرماء بالحصص، لأنّ الزوج وارث لها، وإقرار المريض باستيفاء دين وجب له على وارثه لا يصح<sup>(١)</sup>.

وقال المالكية: إذا أقرّ المريض باستيفاء ما وجب له من الدين على الأجنبي، صحّ إقراره إن كان المريض غير متهم في هذا الإقرار، وإذا أقرّ باستيفاء ما وجب له من الدين على الوارث، لم يصحّ إقراره إن كان متهماً فيه، فمدار الحكم بالصحة أو عدمها في الحالتين على انتفاء التهمة أو ثبوتها<sup>(٢)</sup>، قال زروق: ولا يجوز إقرار المريض لوارثه بدين أو بقبضه، يعني لأن حكم الواقع في المرض كلّه حكم الوصية، ولا وصية لوارث، ومدار هذه المسائل على انتفاء التهمة وثبوتها، فحيث يتهم بمحاربة يمنع ولا يصح، وحيث لا فيجوز ويصح<sup>(٣)</sup>.

وقال الحنابلة: يصحّ إقرار المريض باستيفاء دينه إذا كان غريمه أجنبياً لا وارثاً<sup>(٤)</sup>.

المستوفى ديناً في ذمة المستوفي، فكان إقراره بالاستيفاء إقراراً بالدين، وإقرار المريض بالدين لوارثه باطل إن لم يجزئه باقي الورثة<sup>(١)</sup>.

جاء في كشف الأسرار: لا يصحّ إقرار المريض باستيفاء دينه الذي له على الوارث منه، وإن لزم الوارث الدين في حال صحة المقرّ، لأن هذا إيصال له بمالية الدين من حيث المعنى، فإنها تسلم له بغير عوض<sup>(٢)</sup>.

وهلّ ذلك في الحكم ما لو كان وارثه كفيلاً عن أجنبي، للمريض عليه دين، أو كان الأجنبي كفيلاً عن وارثه الذي له عليه دين، فلا يصحّ إقراره باستيفائه، لتضمنه براءة ذمة الوارث عن الدين أو عن الكفالة<sup>(٣)</sup>.

ويترفع على هذا، أنه إذا تزوج امرأة فأقرت في مرض موتها أنها استوفت مهرها من زوجها، ولا يعلم ذلك إلا بقولها - وعليها دين الصحة - ثم ماتت وهي في عصمة زوجها ولا مال لها غير المهر، لا يصحّ إقرارها، ويؤمر

(١) رد المحتار ٤/ ٦٤٠، والمبسوط ١٨/ ٨١ وما بعدها، وبلغت

المنتقى ٧/ ٢٢٧

(٢) كشف الأسرار على أصول البرزوي لعبد العزيز البخاري ٤/ ١٤٣٠

(٣) المرجع السابق ٤/ ١٤٣٠، والمبسوط ١٨/ ٨١، وشرح

المجلة للأئسي ٤/ ٦٨٢

(١) بلغة الصانع ٧/ ٢٢٧

(٢) المدونة ٤/ ١١٠، وكفاية الطالب الربيعي ٢/ ٣٤٢

(٣) شرح زروق على الرسالة ٢/ ٣١٥ (الطبعة الجمالية بمصر

١٣٣٠ هـ)

(٤) انتهى الإرفادات ٢/ ٦٨٥



### الإقرار بالوقف في مرض الموت:

٢٨- قال الحنفية: إذا أقر المريض أنه كان قد وقف أرضاً أو داراً في يده في صحته، نفذ إقراره من كل ماله إذا عين الموقوف عليهم، أما إذا لم يعينهم، نفذ من ثلث ماله إن كان له ورثة ولم يجيزوا الإقرار، فإن لم يكن له ورثة، أو كان له وأجازوه نفذ من الكل أيضاً<sup>(١)</sup>.

وإذا أقر المريض بأن الأرض التي في يده وقفها رجل مالك لها على معين، كانت وقفاً من جميع ماله، وإذا لم تكن على معين، كانت وقفاً من ثلث ماله<sup>(٢)</sup>.

وإذا أقر المريض بأرض في يده أن رجلاً مالكا لها جعلها صدقة موقوفة عليه وعلى ولده ونسله ثم من بعدهم للفقراء، فلا تكون وقفاً عليه ولا على ولده، وإن لم يكن لهم منازع أصلاً، بل تكون للمساكين، لأنه لما أقر بملكيتها لغيره، وأقر بأنه جعلها صدقة موقوفة، والأصل في الصدقة أن تكون للمساكين، فقد أقر بأنها وقف عليهم معنى، فلا يقبل منه بعد ذلك دعواه أنها لنفسه وولده إلاً ببينة، لأنه رجوع عن الإقرار الأول<sup>(٣)</sup>.

### الإقرار بالطلاق في مرض الموت:

٢٩- إذا أقر المريض أنه كان قد طلق زوجته المدخول بها في صحته، فيما أن يكون إقراره بطلاق رجعي أو باتن.

فإن أقر المريض بأنه طلقها في صحته طلاقاً رجعياً، فقد نص المالكية والحنابلة على أنه يقع الطلاق ساعة تكلم، وتبدأ عدتها، فإن مات أحدهما قبل انقضاء العدة من يوم الإقرار ورثه الآخر، وإن مات بعد انتهاء العدة فحكمه حكم ما لو أقر بأنه طلقها في صحته طلاقاً باتناً<sup>(١)</sup>.

أما إذا أقر المريض بأنه طلقها في صحته ثلاثاً أو باتناً، فقد فرق الحنفية في هذه الحالة بين ما إذا صدقته الزوجة على ما أقر به، وبين ما إذا أنكرته عليه.

فإن صدقته الزوجة فلا ترثه، لأن ما تصادقا عليه صار كالمعاین أو كالثابت بالبينة في حقهما، ولأن الحق في الميراث لها، وقد أقرت بما يسقط حقها<sup>(٢)</sup>.

أما إذا أنكرت الزوجة ذلك، فتبتدي عدة الطلاق من وقت الإقرار، وترثه إذا استمرت أهليتها للإرث من وقت الإقرار إلى وقت

(١) المملو ١٣٢/٢، والدرر وحاشية المصوفي عليه ٣٥٤/٢، وشرح الخرنفي ١٨/٤، والمصنف ٢٣٣/٧ (مطبع مع الشرح الكبير).

(٢) رد المحتار ٧١٨/٢، والمبسوط ١٦٥/٦، والفتاوى الهندية ٤٦٤/١، ومجمع الأنهر ٤٣٠/١.

(١) انظر م ٥٥٢، ٥٥٠ من قانون المدل والإصاف للتضام على مشكلات الأوقاف لمحمد قنري باشا (الطبعة الثالثة بالمطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣٢٠ هـ).

(٢) انظر م ٥٥١ من قانون المدل والإصاف.

(٣) انظر م ٥٥٣ من قانون المدل والإصاف لمحمد قنري باشا.



موته، وكان موته في عِدَّتِهَا <sup>(١)</sup>.

وقال الشافعي: يقع الطلاق بإقراره ساعة تكلم، وتستقبل عدة الطلاق من ذلك اليوم، ولا ترثه بحال <sup>(٢)</sup>.

وقال المالكية: إذا أقرَّ المريض أنه كان قد طلق زوجته المدخول بها طلاقاً باتناً، فإما أن تشهد له على إقراره بيّنة، وإما ألا تشهد له على إقراره بيّنة:

فإن شهدت له بيّنة على إقراره، فيعمل به، وتكون العدة من الوقت الذي أرحته البيّنة، ولا إرث بينهما.

أما إذا لم تشهد له بيّنة على إقراره، فيعتبر هذا الإقرار بمنزلة إنشائه الطلاق في المرض، ولا عبرة بإسناده لزمن صحته، فترثه زوجته إن مات من ذلك المرض في العدة وبعدها، ولو تزوجت غيره أزواجاً، ولا يرثها هو، وتبتدىء عدتها من يوم الإقرار، لا من اليوم الذي أسند إليه الطلاق <sup>(٣)</sup>.

وقال الحنابلة: لا يقبل إقرار المريض بأنه أبان امرأته في صحته، ويقع الطلاق ساعة تكلم، وترثه في العدة وبعدها ما لم تزوج <sup>(٤)</sup>.

ثامناً - قضاء المريض ديون بعض الغرماء:

٣٠- إذا قضى المريض ديون بعض غرمائه فإن كانت التركة تفي بكل ديون المريض، فقد اتفق الفقهاء على نفاذ قضاائه هذا، ولا حق لبقية الدائنين في الاعتراض عليه، لأنه لم يؤثر بهذا العمل على حق أحد منهم، سواء أكانت الديون مختلفة في القوة أو متساوية فيها <sup>(١)</sup>.

أما إذا كانت التركة لا تفي بجميع الديون، وقضى المريض بعض دائنيه:

فقال المالكية وبعض الشافعية: لا ينفذ قضاؤه، وبقية الغرماء أن يزاحموا من قضاوم المريض بنسبة ديونهم، كما لو أوصى بقضاء بعض الديون دون بعض، فلا تنفذ وصيته، فكذا إذا قضاها <sup>(٢)</sup>.

وقال الشافعية على المشهور عندهم والحنابلة: ينفذ قضاؤه لمن قضى من دائنيه، وليس لأحد من الدائنين الباقين حق الاعتراض عليه أو مشاركة من قبض من الدائنين فيما قبض، لأن المريض قد أدى واجباً عليه، كما لو اشترى شيئاً بثمن مثله فأدى ثمنه، أو باع شيئاً من ماله كذلك وسلمه، فثبت أن إيفاء ثمن المبيع قضاء لبعض غرمائه، وقد صحّ عقيب البيع، فكذلك إذا

(١) رد المحتار ٧١٨/٢، ومجمع الأثر ٤٣٠/١، والعمود ١٦٥/١، والفتاوى الهندية ١/١٦٤.

(٢) الآم ٥/٢٣٧.

(٣) الشرح الكبير للدردير وحاشية اللسوتي عليه ٢/٣٥٤.

(٤) المغني لابن قدامة ٧/٢٢٣.

(١) نهاية المحتاج ٤/٣٤٢، الملونة ٤/١٠٨، والإقناع ٣/٤٢٧، والمغني ٦/٥٠٤.

(٢) الملونة ٤/١٠٨، ونهاية المحتاج ٤/٣٤٢.



## مرض الموت ٣٠-٣١، مرض

تراخي عنه، إذ لا أثر لتراخيه <sup>(١)</sup>

له ولاية الإبطال <sup>(١)</sup>

واستثنا من ذلك مسألتين:

الأولى: إذا أتى بدل ما استقرضه في مرضه.

والثانية: إذا دفع ثمن ما اشتراه في مرضه بمثل القيمة <sup>(٢)</sup>، إلا أنه يشترط ثبوت كل من القرض والشراء بالينة <sup>(٣)</sup>.

وهذا النوع من الديون إذا قضاه المريض في مرضه، نفذ قضاؤه وليس لبقية الغرماء أن يشاركوه فيه، لأن المريض بقضاء دين المقرض والبايع ضمن المثل لم يطل حق الغرماء الباقيين، لأن حقهم تعلق بمالية التركة لا بأعبائها، وهذا لا يعد تفويتاً لحقهم، إذ حصل له مثل ما دفع، فكان نقلاً لحقهم ممن له ولاية النقل <sup>(٤)</sup>.

## مرضع

انظر: رضاع

وقال الحنفية: إن كانت الديون مختلفة في القوة وقضى المريض منها الدين القوي، وهو دين الصحة، فلا حق لصاحب الدين الضعيف في المعارضة، لأن حقه مؤخر، أما إذا قضى منها الدين الضعيف، وهو دين المرض، فإنه يثبت لصاحب الدين القوي حق معارضته، لتقدم حقه.

٣١- أما إذا كانت الديون متساوية في القوة، بأن كانت كلها ديون صحة، أو كانت كلها ديون مرض، وقضى المريض بعض الغرماء ديونهم، ثبت للباقيين حق الاعتراض على تفضيله بعضهم على البعض الآخر، لتعلق حق الجميع بماله على السواء، ويكون لهم أن يشاركوهم فيما قبضوه من المريض، كل بنسبة دينه، ولا يختص الأخذ بما أخذ <sup>(٢)</sup>، حتى ولو كان المأخوذ مهراً أو أجرة شيء استوفى منفعتة، لأن ما حصل للمريض من منفعة النكاح وسكنى الدار لا يحتمل تعلق حق الغرماء به، ولا يصلح لقضاء حقوقهم، فصار وجود هذا العوض وعلمه في حقهم بمنزلة واحلق، فكان إبطالا لحقهم، وليست

(١) الفتاوى الهندية ٤/١٧٧، ورد المحرر ٤/٢٣٨، وبلتع الصنائع ٧/٢٢٦، وقرة صيون الأخير ٢/١٣١، والمبسوط ٢٨/٧٨، وشرح المجلة للأتاسي ٤/٦٨٤.

(٢) انظر شرح المجلة للأتاسي ٤/٦٨٤.

(٣) شرح المجلة للأتاسي ٤/٦٨٤.

(٤) جامع الفصولين ٢/١٨٣، ورد المحرر ٤/٢٣٨، وبلتع الصنائع ٧/٢٢٦، وقرة صيون الأخير ٢/١٣١، وشرح المجلة للأتاسي ٤/٦٨٣.

(١) نهاية المحتاج ٤/٣٤٢، والإتقان للمجلدي ٣/٤٢.

(٢) بلتع الصنائع ٧/٢٢٦، وتكملة فتح القدير ٦/٧ وما بعد، والمبسوط ١٨/٧٨، والفتاوى الزيرية ٥/٤٥٧.



إلى الكتف، ويجمع على أعضاء، ومنها للمعين  
والناصر<sup>(١)</sup>، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتُ  
مَتَّحِذًا الْمُضِلِّينَ عَصَا﴾<sup>(٢)</sup>.  
والصلة بين المرقق والمعضد للجاورة.

## مَرَقٌ

التعريف:

١- المرقق كمسجد ومنبر لفتان، ويطلق في  
اللفة على معنيين:

الأول: مرقق الإنسان، وهو آخر عظم  
الذراع المتصل بالمعضد، أو مجتمع طرف  
الساعد والمعضد، ويجمع على مرقاق.

الثاني: مرقق الدار ونحوها، وهو كل ما  
يرتقق به من مطبخ، وكتيف ومصاب لياها،  
وقيل: مرقق الدار يكسر الميم وفتح الفاء لا  
غير، على التشبيه باسم الآلة<sup>(١)</sup>.

والمرقق بهذا المعنى الثاني قد سبق الكلام  
عليه في مصطلح: (لرتفاق).

ويستعمل الفقهاء المرقق بهذين للمعنيين<sup>(٢)</sup>.

ب- اليد:

٣- لليد في كلام العرب إطلاقات كثيرة،  
والمراد بها هنا عضو من أعضاء الجسد، وهي  
بهذا المعنى تطلق على ثلاثة معان: الكف فقط،  
والكف والذراع، والكف والذراع  
والمعضد<sup>(٣)</sup>.

فالمرقق والمعضد والذراع جميعا من أجزاء  
اليد على الإطلاق الثالث، وليس كذلك على  
الإطلاق الأول والثاني.

الحكم الإجمالي:

يختلف الحكم المترتب على المرقق باختلاف  
مواضعه على النحو التالي:

غسل المرقق في الوضوء:

٤- ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يجب غسل  
المرققين مع اليدين في الوضوء، واستدلوا  
بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ

الأنفاظ ذات الصلة:

أ- المعضد:

٢- يطلق المعضد على معان منها: ما بين المرقق

(١) للصباح للثير، والمعجم الوسيط، والصباح للثير مادة  
كثير ٥/ ٢٨٠ ط. دار الأندلس.

(٢) سورة الكهف/ ٥١

(٣) بداية للجهاد ١/ ١٢ ط. مكتبة الكليات الأزهرية، والمعجم  
الوسيط، والصباح للثير مادة يدي.

(١) القاموس المحيط، والمعجم الوسيط، والصباح للثير مادة  
مرقق، وابن عابدين ١/ ٦٧ ط. بولاق، ومطلب أولي النهى

١/ ١١٩ ط. للكتب الإسلامي، وكنة الطالب ١/ ١٨٣

(٢) ابن عابدين ١/ ٦٧ ط. بولاق، وجواهر الإكليل ١/ ١٤ ط.  
دار الباز، والغلبوي وعصيرة ٣/ ٣٠١، وكشفية  
الطلاب ١/ ١٥٣ ط. مصطفى الباني الحلبي.



مَرْقٍ، أو دونه أو فوقه تفصيل<sup>(١)</sup> ينظر في مصطلح (وضوء).

وأما مسح المرفقين في التيمم فقد اختلف الفقهاء فيه، وينظر في مصطلح (تيمم ف ١١).

### كيفية وضع المرفق في السجود:

• لا خلاف بين الفقهاء في أن من سنن السجود للرجل غير العاري مخالفة مرقية من ركبته في السجود بحيث يكونان بعينين عن جنبه، لأن النبي ﷺ كان يفعل ذلك في سجوده، وقد روي أنه ﷺ «كان إذا سجد لو شامت بهمة أن تمر بين يديه لمرت»<sup>(٢)</sup>، وفي رواية أخرى: «كان النبي ﷺ إذا سجد جاني بين يديه حتى لو أن بهمة أرادت أن تمر تحت يديه مرت»<sup>(٣)</sup>، وذلك يدل على شدة مبالفته في رفع مرقية وعضديه<sup>(٤)</sup>.

إِلَى الصَّلَاةِ فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ<sup>(١)</sup>، ووجه الاستدلال: أن معنى قوله تعالى: ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ مع المرفق، لأن «إلى» تستعمل بمعنى «مع» كقوله تعالى: ﴿وَزَيَّدَكُمْ قُوَّةَ إِلَى قُوَّتِكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> أي مع قوتكم.

وقال بعض أصحاب مالك وزفر من الحنفية والطبري: لا يجب غسل المرفقين، لأن الله تعالى أمر بالفصل إليهما فلا يدخل المذكور بعينه نظيره قوله تعالى: ﴿تَرَاءَوْا أَلْيَسَامَ إِلَى أَلْيَلٍ﴾<sup>(٣)</sup>.

وعند المالكية قول ثالث: وهو دخول المرفقين في الفصل استحبابا لكونه أحوط، لزوال مشقة التحليل<sup>(٤)</sup>.

وإن خُلِقَ اليدين بلا مرفقين كالعصا، فصرح جمهور الفقهاء بأنه يغسل إلى قدرهما من غالب الناس إلخا للنادر بالغالب.

وقال بعض المالكية: يجب غسلهما للإبط احتياطاً، وفيه، وفي غسل الأقطع من مفصل

(١) فتح القدير ١/ ١٠، والفتاوى الهندية ٤/ ١، وكفاية الطالب ١٥٣/ ١. مصطفي البلي، وحاشية الجمل ١١٢/ ١،

والفتني ١٢٣/ ١

(٢) حديث: «كان إذا سجد لو شامت بهمة.....»

أخرجه مسلم (٣٥٧/ ١) من حديث ميمونة رضي الله عنها.

(٣) حديث: «كان إذا سجد جاني بين يديه..»

أخرجه أبو داود (٥٥٤/ ١)، والترمذي (٢١٣/ ٢) من حديث ميمونة رضي الله عنها، واللفظ لأبي داود.

(٤) ابن عابدين ١/ ٣٣٩ ط. بولاق، وفتح القدير ١/ ٣١٥، ٣١٦ ط. الأثرية، والاختيار ١/ ٥٢ ط. دار الفرق، وجواهر الإكليل ١/ ٥١ ط. دار الباز، والفتاوى الهندية ص ٦٦ ط. دار الكتاب العربي، وحاشية الجمل ١/ ٣٧٨، ٣٧٧ ط. دار إحياء التراث العربي، وأسنن الطالب ١/ ١٦٢ ط. المكتبة الإسلامية، ومطلب أولي النهى ٤٥٣ ط. المكتبة الإسلامية، والفتني ٥١٩/ ١، وكشاف الفتاوى ٣٥٣/ ١ ط. عالم الكتب.

(١) سورة المائدة ٦

(٢) سورة هود ٥٢

(٣) سورة البقرة ١٨٧

(٤) ابن عابدين ١/ ٦٧ ط. بولاق، والاختيار ٧/ ٧ ط. دار المرسنة، وفتح القدير ١/ ١٠ ط. الأثرية، وبلغ الصناعات ٤/ ١ ط. دار الكتاب العربي، وبلية للجهت ١/ ١١ ط. مكتبة الكليات الأزهرية، وجواهر الإكليل ١/ ١٤ ط. دار الباز، وكفاية الطالب ١/ ١٥٣، ١٥٤، والفتاوى وعبرة ١/ ٣٢ ط. المكتبة الإسلامية، والجمل ١١٢ ط. إحياء التراث العربي، والفتني ١/ ١٢٢، ونيل اللؤلؤ ١/ ٦٣ ط. مكتبة الفلاح، وكشاف الفتاوى ٩٧ ط. عالم الكتب، ومطلب أولي النهى ١٠١، ١١٥.



### القصص في المرقى:

٦- من شروط وجوب القصص فيما دون النفس الاستيفاء من غير حيف، ويتحقق ذلك في اليد بأن يكون القطع من مفصل فإن كان من غير مفصل فلا قصاص فيه من موضع القطع من غير خلاف بل فيه الدية، وعلى هذا: لو قطع يد شخص من المرقى فله القصاص منه، لأنه مفصل، وليس له القطع من الكوع، لأنه أمكنه استيفاء حقه بكماله، والالتصاص يكون من محل الجناية عليه، فلم يجوز له العدول إلى غيره<sup>(١)</sup>.  
وتفصيل ذلك في مصطلح (جناية على مادون النفس ف ١١).

### حبة المرقى:

٧- اتفق الفقهاء على وجوب الدية في قطع اليدين، ووجوب نصفها في قطع إحداهما، واختلقوا فيما إذا قطع ما فوق الكوع أي من بعض الساعد أو المرقى على أقوال ينظر في مصطلح (ديات ف ٤٣).

### النظر إلى مرقى المرأة:

٨- ذهب جمهور الفقهاء إلى أن مرقى المرأة

وقيل: إذا كان في الصف لا يجافي، كي لا يؤذي جاره<sup>(١)</sup>.

وزاد الرحيباني وغيره من الحنابلة: بأنه يجب تركه في حالة الإيذاء، ويحرم عليه فعله لحصول الإيذاء المنهي عنه.

ونص أيضا بأن للمصلي أن يعتمد برفقيه على فخذه إن طال سجوده ليستريح<sup>(٢)</sup>، لقوله ﷺ: «وقد شكوا إليه مشقة السجود عليهم: استعينوا بالركب»<sup>(٣)</sup>.

وأما المرأة فتضم المرفقين إلى الجنين في جميع الصلاة، لأنه أسر لها.

وكذلك الماري، فالأفضل له الضم وعدم التفريق، وإن كان خاليا، كما صرح به بعض الشافعية<sup>(٤)</sup>.

وصرح الحنابلة بأن من كمال السجود رفع المرفقين عن الأرض<sup>(٥)</sup>، واستدلوا بقول النبي ﷺ: «إذا سجدت فضع كفيك، وارفع مرفقيك»<sup>(٦)</sup>.

(١) فتح القدير ١/ ٢١٥ ط. الأميرية.

(٢) مطلب أولي النهى ١/ ٤٥٢، ٤٥٣، وكشاف القناع ١/ ٣٥٣

(٣) حديث: استعينوا بالركب

أخرجه أبو داود (١/ ٥٥٦) والترمذي (٢/ ٧٧-٧٨) من حديث أبي هريرة.

(٤) ابن عابدين ١/ ٣٣٩ ط. بولاق، والقسوتين الفقهية/ ٦٦ ط. دار الكتاب العربي، وحاشية الجمل ١/ ٣٣٧، ٣٧٨، وأسنى المطالب ١/ ١٦٢ ط. المكتبة الإسلامية.

(٥) للمفني ١/ ٥٢٠، وكشاف القناع ١/ ٣٥٢.

(٦) حديث: «لما سجدت فضع كفيك...»

أخرجه مسلم (١/ ٣٥٦) من حديث البراء بن عازب.

(١) تكملة فتح القدير ٨/ ٢٧٠ ط. الأميرية بولاق، والاختيار

٣٠/ ٥، وابن عابدين ٥/ ٣٥٤ ط. بولاق، والزرقاتي ٨/ ١٨،

١٩ ط. دار الفكر، وسواهب الجليل ٦/ ٢٤٦، وروضة

الطالبين ٩/ ١٨١، ونهاية المحتاج ٧/ ٢٧٠ ط. المكتبة

الإسلامية، والمفني ٧/ ٧٠٧، ٧٠٩، وتبيل للآرب ٢/ ٣٢٦



عورة بالنسبة للأجنبي، وورد عن أبي يوسف القول بجواز إظهار ذراعيها لأنهاما يبدوان منها عادة.

أما بالنسبة للمحارم لنسب أو سبب مصاهرة أو رضاع فيرى جمهور الفقهاء جواز النظر إلى اليدين إلى المرققين<sup>(١)</sup>.  
وتفصيل ذلك في مصطلح (عورة ف ٣، ٦).

## مَرْوَةٌ

التعريف:

١- المروءة في اللغة: آداب نفسانية تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل العادات<sup>(١)</sup>.  
يقال: مَرَّوُ الرجل فهو مَرِيء: أي ذو مروءة.

وفي الاصطلاح عرفها الفقهاء بتعاريف متقاربة، ضابطها: الاستقامة، قال القليوبي: إنها صفة تمنع صاحبها من ارتكاب الخصال الرذيلة<sup>(٢)</sup>.

وقال الشرييني الخطيب: وأحسن ما قيل في تفسير المروءة: أنها تخلق المرء بخلق أمثاله من أبناء عصره ممن يراعي مناهج الشرع وآدابه في زمانه ومكانه<sup>(٣)</sup>.

الانفاظ ذات الصلة:

المعلقة:

٢- العدالة في اللغة: صفة توجب مراعاتها

## مَرَّهُونٌ

انتظر: وهن



(١) تكملة فتح القدير ٨/ ١٠٣، ١٠٤ ط. الأمانة ببولاق، وتبين الحقائق ٦/ ١٩ ط. دار للمعرفة، والقوانين الفقهية/ ٤٣٧، ومغني المحتاج ٣/ ١٢٩ ط. مصطفى الباي الحلبي، ومطالب أولي النهى ٥/ ١٣ ط. المكتب الإسلامي.

(١) للمصباح للبرماني (مرز).

(٢) حاشية القليوبي ٣/ ٢٣٦

(٣) مغني المحتاج ٤/ ٤٣١



وكشف رأسه في بلد يُعدّ فعله خفة وسوء أدب، والبول على الطريق ومدّ رجله عند الناس، والتمسخر بما يُضحك الناس به، ومخاطبة امرأته بالخطاب الفاحش، ومشي الواجد حافياً، ففاعل هذه الأشياء ونحوها تسقط مرءته فلا تقبل شهادته، وإن اجتنب الكبائر ولم يصِر على الصفات لأنها سَخف ودناءة، فمن رضي لنفسه هذه الأفعال واستحسنها فليست له مرءة، فلا تحصل الثقة بقوله، ولأن المرءة تمنع عن الكذب وتزجر عنه، ولهذا يتمتع منه ذو المرءة وإن لم يكن ذا دين، وإذا كانت المرءة مانعة من الكذب اعتبرت في العدالة كالدين، ويشترط في انخرام العدالة بالأفعال المذكورة أن يفعلها في محضر من الناس وأن يتخذها عادة، فإن فعلها مخفياً أو مرة واحدة لم تسقط بها المرءة، لأن صفات المعاصي لا تؤثر في العدالة إذا لم تكرر منه، فهذا أولى<sup>(١)</sup>.

وتختلف المرءة باختلاف الأشخاص والأزمان والأماكن، فقد يستحق فعل شيء ما

الاحترار عما يخلّ بالمرءة عادة ظاهراً<sup>(٢)</sup>. وفي الاصطلاح: اجتناب الكبائر وعدم الإصرار على صغيرة من نوع واحد أو أنواع<sup>(٣)</sup>.

### الأحكام المتعلقة بالمرءة:

#### المرءة في الشهادة:

٣- المرءة من لوازم قبول الشهادة، فيشترط في الشاهد فوق اجتناب الكبائر وعدم الإصرار على الصفات: الترفع عن ارتكاب الأمور الدنيئة المزوية بالماء وإن لم تكن حراماً، وهي كل ما يلزم فاعله عرفاً من أمثاله في زمانه ومكانه، لأن الأمور العرفية قلما تنضبط، بل تختلف باختلاف الأشخاص والأزمنة والبلدان<sup>(٤)</sup>.

#### مسقطات المرءة:

تسقط المرءة بالأمور الدنيئة وهي نوعان: ٤- أحدهما في الأفعال: كالأكَل في السوق وكشف ما جرت العادة بتغطيته من بدن،

(١) المصباح للنير.

(٢) مغني المحتاج ٤/٤٢٧، والمغني ٩/١٦٧.

(٣) حاشية ابن عابدين ٤/٣٨٢ - ٣٨٣، وفتح القدير ٦/٤٨٥ - ٤٨٦، ومغني المحتاج ٤/٤٣١، والحري ٧/٧٧، والمغني ١٦٨-١٦٩/٩.

(٤) للمغني ٩/١٦٨-١٦٩، وفتح القدير ٦/٤٨٥-٤٨٦، وروضة القضاة للسبكي ١/٢٣٩، والحري ٧/١٧٧، والقرائين النقيصة ص ٢٠٣، ومغني المحتاج ٤/٤٣١.



تسقط المروءة بها في الأصح، لأنه لا يُعير بها في هذه الحالة، ولأنها حرقة مباحة يحتاج إليها الناس<sup>(١)</sup>.

وفي قول للشافعية والحنفية تسقط مروءته بها، لأن في اختياره لها مع اتساع طرق الكسب إشعاراً بسقوط الهمة وقلة المروءة<sup>(٢)</sup>. وقال الحنفية في الصحيح: تقبل شهادة أصحاب الصنائع الدنيئة إذا كان غالب أحوالهم الصلاح.

قال السمتاني: من استقام منهم في الطريقة وعرف بصدق اللهجة في بيعه وشرائه ليست الصناعة بضائرة له، ولو لا ذلك لما عرفنا بشهادتهم قيم الدواب وعيوب الحيوان، ولا بد في كل صناعة من مستور ومبالغ مستقيم، وعلى هذه الأحوال وجد الناس بعضهم بعضاً<sup>(٣)</sup>.

وزعم الخنابلة: إلى أنه لا تسقط المروءة بحرقة مباحة، فتقبل شهادة من صناعته دنيئة عرفاً، كالحجام والكناس والحائك والحارس<sup>(٤)</sup>.

أما ما اتخذه أرباب الدنيا من العادات التي

من شخص دون آخر، وفي قطر دون آخر، وفي حال دون آخر، فحمل الطعام للبيت والماء شحاً يخرم المروءة، بخلاف حملها اقتداء بالسلف، ولبس فقيه قباء أو قلنسوة في بلد لا يعتاد للفقير لبسها يخرم المروءة، والتعشف في المأكول والمشرب والملبس للواجد شحاً يخرمها، بخلاف ما إذا فعل ذلك تواضعاً لله وكسراً للنفس<sup>(١)</sup>.

#### ٥- النوع الثاني: الصناعات الدنيئة:

لا خلاف بين الفقهاء في أن الاحتراف بصناعة يحرم الاحتراف بها شرعاً تسقط المروءة والعدالة.

واختلفوا في سقوط المروءة بالاحتراف بصناعة دنيئة عرفاً مباحة شرعاً.

فذهب المالكية والشافعية إلى أن الاحتراف بصناعة دنيئة عرفاً تنخرم المروءة بها وإن كانت مباحة شرعاً، كحجامة وكنس لزيل ونحوه وديغ وكقيم حمام وحارس وقصاب وإسكاف ممن لا تليق به، وليست مهنة آبائه ولم يتوقف عليها قوته وقوت عياله، لإشعار ذلك بقلة مروءته، أما إذا كان ممن تليق به أو كانت حرقة آبائه أو توقف عليها قوته وقوت عياله فلا

(١) المحرشي ١٧٨/٧ ومغني المحتاج ٤/٤٣٢ والجمل على شرح للتهج ٥/٣٨٣

(٢) مغني المحتاج ٤/٤٣٢، وفتح القدير ٦/٤٨٦، وروضة القضاة ١/٢٤٠

(٣) فتح القدير ٦/٤٨٦، وروضة القضاة ١/٢٤٠

(٤) كشف القناع ٦/٤٧٤

(١) مغني المحتاج ٤/٤٣٦، وشرح للتهج ٥/٣٨٢، والرابع السابقة.



## مرور

التعريف:

١- المرور لغة: الاجتياز، يقال: مررت بزيد وعليه مَرّاً ومروراً وعمراً: اجتزيت، ومرّ الدهر مرّاً ومروراً: ذهب.  
ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي<sup>(١)</sup>.

الاتفاظ ذات الصلة:

الوقوف:

٢- الوقوف لغة: السكون، يقال: وقفت الدابة نقف وقفاً ووقوفاً: سكنت.  
ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي<sup>(٢)</sup>.  
والصلة أن المرور ضد الوقوف

الاحكام المتعلقة بالمرور:

يتعلق بالمرور احكام منها:

المرور بين يدي المصلي:

٣- لا خلاف بين الفقهاء في أن المرور وراء  
(١) لسان العرب، وللصباح النير، وللمقدسات في غرب القرآن،  
ومعني للحاج ١/ ٢٠٠  
(٢) لسان العرب، وللصباح النير، ومراقي الفلاح ص ٤٠٠

لم يقبَحها السلف ولا اجتنبها أصحاب رسول الله ﷺ مثل تقذُرهم من حمل الحوائج والآقوات للعيال، ولبس الصوف، وركوب الحمار وحمل الماء على الظهر والرزمة إلى السوق فلا يعتبر شيء من ذلك من المروءة الشرعية، فقد كان أصحاب رسول الله ﷺ يحمل الواحد منهم الماء لأهله، ويحمل الرزمة إلى السوق، وقد ركب المصطفى ﷺ الحمار<sup>(١)</sup>. واحتذى المخصوف<sup>(٢)</sup> مع كونه قد أوتي مكارم الأخلاق فلا ازدراء في ذلك، ولا إسقاط مروءة<sup>(٣)</sup>.



(١) حديث: ركوب النبي ﷺ الحمار.

أخرجه البخاري (فتح الباري ٦/ ٥٨)، ومسلم (٥٨/ ١) وفيه أن اسمه عقير من حديث معاذ بن جبل.

(٢) حديث: «كان يحتذى المخصوف».

أخرجه أحمد (١٦٧/ ٦) بلفظ: «كان رسول الله ﷺ يخصف نعله» وصححه ابن حبان (الإحسان ١٢/ ٤٩١)

(٣) كشف القناع ٦/ ٤٢٤-٤٢٥



المصلي في قدر رمية حجر أو سهم أو رمح<sup>(١)</sup>.  
وقال الشافعية: يحرم المرور بين المصلي  
وسترته إذا كان بينهما قدر ثلاثة أذرع فأقل<sup>(٢)</sup>.  
وقال الحنابلة: يحرم المرور بين المصلي  
وسترته ولو كانت السترة بعيدة من المصلي،  
وإن لم تكن سترة فيحرم المرور في قدر ثلاثة  
أذرع يد من موضع قدم المصلي<sup>(٣)</sup>.

### المرور أمام المصلي في السجدة الحرام:

٥- ذهب الفقهاء إلى أنه لا يمنع المرور بين  
يدي المصلي خلف المقام من المسجد الحرام ولا  
في حاشية الطواف وذلك لما روي أن النبي ﷺ  
كان يصلي مما يلي باب بني سهم والناس  
يمرون بين يديه وليس بينهما سترة<sup>(٤)</sup>، وهو  
محمول على الطائفين لأن الطواف صلاة  
فصار كمن بين يديه صفوف من المصلين.  
قال المالكية: يخصص بالمرور في المسجد  
الحرام ولو كان للمار مندوحة، ويكره للطائف  
إن كانت له مندوحة إن صلى لسترته في المسجد  
الحرام، وإن صلى لغير سترة فيجوز المرور  
مطلقاً.  
وتوسع الحنابلة في ذلك فقالوا: لا يرد المار

سترة المصلي لا يضر، وأن للمرور بين المصلي  
وسترته منهي عنه، فيأثم المار بين يديه، لقوله  
ﷺ: «لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه  
من الإثم لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن  
يمر بين يديه»<sup>(١)</sup>.

وللفقهاء في إثم المصلي أو المار أو  
إثمهما معاً تفصيل ينظر في: (سترة  
المصلي ف ١٢).

### موضع المرور للنهي عنه:

٤- يرى الحنفية في الأصح أن الموضع الذي  
يكره المرور فيه هو موضع صلاة المصلي من  
قدمه إلى موضع سجوده، هذا حكم الصحراء،  
فإن كان في المسجد إن كان بينهما حائل  
كإنسان أو أسطوانة لا يكره، وإن لم يكن  
بينهما حائل والمسجد صغير كره في أي مكان  
كان، وقالوا: المسجد الكبير كالصحراء<sup>(٢)</sup>.

وقال المالكية: إن كان للمصلي سترة حرم  
المرور بينه وبين سترته، ولا يحرم المرور من  
ورائها، وإن كان يصلي لغير سترة حرم المرور  
في قدر ركوعه وسجوده، وهو الأوفق بيسر  
الدين، وقال بعضهم: يحرم المرور بين يدي

(١) الخريفي مع حاشية العلوي ٢٧٩/١، والنسوتي ٢٤٦/١

(٢) منهي المحتاج ١/٢٠٠

(٣) مطلب أولي النهي ١/٤٨٩

(٤) حديث: «أن النبي ﷺ كان يصلي مما يلي باب بني سهم...»  
أخرجه أبو خرد (٥١٨/٢) من حديث المطلب بن وطاعة  
وفي إسناده جهالة.

(١) حديث: «لو يعلم المار بين يدي المصلي...»  
أخرجه البخاري (فتح الباري ١/٥٨٤) ومسلم (٣٦٣/١) من  
حديث أبي جهم، وقوله: «من الإثم» ورد في إحدى روايات  
البخاري كما قال ابن حجر في شرحه (١/٥٨٥)  
(٢) الفتاوى الهندية ١/١٠٤، وابن عابدين ١/٤٤٦



ويرى الحنفية أن مقاتلة المار غير مأذون بها، فإن أدت للمقاتلة إلى قتل المار كان قتله جناية، فيلزم للمصلي موجهها من دية أو قود<sup>(١)</sup>.

وقال للمالكية: يدفع المصلي المار دفعاً خفيفاً لا يشغله فإن كثر أبطل، ولو دفعه دفعاً مأذوناً فيه فسقط منه دينار أو انخرق ثوبه ضمن، ولو مات المار بدفع المصلي كانت دية المار على عاقلة المصلي، وذلك لأنه لما كان الدفع مأذوناً فيه في الجملة كان كالخطأ<sup>(٢)</sup>.

### أمر المروء بين يدي المصلي في قطع الصلاة وتقصها:

٧- ذهب الحنفية والمالكية والشافعية إلى أن المرور بين المصلي وسرته لا يقطع الصلاة ولا يطلها، ولو كان بالصفة التي توجب الإثم على المار، وذلك لقوله ﷺ: «لا يقطع الصلاة شيء، وادروا ما استطعتم»<sup>(٣)</sup>، وقالت عائشة رضي الله عنها: «كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل وأنا معترضة بينه وبين القبلة كاعتراض الجنائز»<sup>(٤)</sup>، ولحديث أن زينب بنت أم سلمة

بين يدي المصلي بمكة للمشرفة، قال أحمد: لأن مكة ليست كغيرها، لكثرة الناس وازدحامها بهم، فممنهم تضييق عليهم، لما روي أن النبي ﷺ صلى بمكة والناس يمررون بين يديه وليس بينهما ستر، وألحق الموفق بمكة سائر الحرم.

قال الرحيباني: ويتجه إنما يتمشى كلام الموفق في زمن الحج لكثرة السرة الناس واضطرارهم، وأما في غير أيام الحج فلا حاجة للمرور بين يدي المصلي للاستغناء عنه، وكلام أحمد يمكن حمله على الصلاة في المطاف أو قريباً منه<sup>(١)</sup>.

### ضمنان ما ينشأ عن مقاتلة المار:

٦- ذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه إن أدى الدفع المشروع من المصلي للمار بين يديه إلى موته- مع التدرج المنصوص عليه في الدفع- لا يضمه المصلي ودمه هدر، وذلك لحديث: «إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس فأراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفعه، فإن أبي فليقاتله فإنما هو شيطان»<sup>(٢)</sup> أي فيه شيطان أو هو شيطان الإنس<sup>(٣)</sup>.

(١) حاشية ابن عابدين ١/ ٤٢٩

(٢) حاشية المعدي على الخري ١/ ٢٨٠

(٣) حديث: «لا يقطع الصلاة شيء» وادروا ما استطعتم.

أخرجه أبو داود (١/ ٤٦٠) من حديث أبي سعيد الخدري، وقال القزويني عن روفيه مجاهد بن سعيد: «فيه مقله كذا في نصب الرأية (٢/ ٧٦)

(٤) حديث عائشة: «كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل...»

أخرجه البخاري (فتح الباري ١/ ٥٩٠) ومسلم (١/ ٣٦٦) واللفظ لحلم.

(١) رد المحتار على الدر المختار ١/ ٤٢٧ و ١٧٢/ ٢، والخري

١/ ٢٧٩، ٢٨٠، مع حاشية المعدي ونهية المحتاج ٢/ ٥٢،

٥٣، ومطلب أولي النهى ١/ ٤٨٢

(٢) حديث: «إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره...»

أخرجه البخاري (فتح الباري ١/ ٥٨٢) ومسلم (١/ ٣٦٣) من حديث أبي سعيد الخدري، واللفظ للبخاري.

(٣) مفتي المحتاج ١/ ٢٠٠، ومطلب أولي النهى ١/ ٤٨٣



وللحنابلة وجهان فيمن صلى إلى ستره مقصودة وممن ورائها كلب أسود.

أحدهما: تبطل صلاته لأنه ممنوع من نصبها والصلاة إليها فوجودها كعلمها.

والثاني: لا تبطل لقول النبي ﷺ: «يُقي من ذلك مثل مؤخرة الرجل»<sup>(١)</sup> وهذا قد وجد<sup>(٢)</sup>.

### المرور في ملك الغير:

١٠- نص الحنفية على أن من أحيا أرضاً ميتة ثم أحاط الإحياء بجوانبها الأربعة من أربعة نفر على التتابع تعين مرور الأول في الأرض الرابعة، وأما لو كان الإحياء جميعه لواحد فله أن يمر إلى أرضه من أي جانب<sup>(٣)</sup>.

ونص الشافعية على أنه يجوز المرور في ملك الغير بما جرت به العادة ولم يضر وإن منعه<sup>(٤)</sup>.

### المرور في الطريق العام والخاص:

١١- الطريق العام-وهي النافذة-من المرافق العامة، وللجميع الانتفاع بها بما لا يضر الآخرين باتفاق الفقهاء ومقتضاها الأصلية للمرور فيها لأنها وضعت لذلك، فيباح لهم الانتفاع بما وضع له وهو المرور بلا خلاف.

حين مرت بين يدي رسول الله ﷺ فلم يقطع الصلاة<sup>(١)</sup>.

وقال الحنابلة مثل ذلك، إلا أنهم استثنوا الكلب الأسود البهيم فقالوا: إنه يقطع الصلاة.

وأضاف الحنابلة: إن للمرور بين يدي المصلي ينقص الصلاة ولا يقطعها، قال القاضي: ينبغي أن يحصل ذلك على من أمكنه الرد فلم يفعل<sup>(٢)</sup>.

### المرور بين يدي للمؤمنين:

٨- اختلف الفقهاء في حكم المرور بين يدي المؤمنين، واختلافهم هذا فرع عن اختلافهم في ستره الإمام وفي الإمام، هل يكون أي منهما ستره للمؤمنين أو لا يكون؟  
والتفصيل في مصطلح (ستره للمصلي ف ١١).

### المرور أمام المصلي في مكان مقصوب:

٩- نص الشافعية: على أنه إذا صلى مسلم بستره في مكان مقصوب لم يحرم المرور بينها وبينه ولم يكره، سواء وجد للمار سبيلاً غيره أم لا<sup>(٣)</sup>.

(١) حديث: «أن زب بنت أم سلمة حين مرت بين يدي رسول الله ﷺ....»

أخرجه ابن ماجه (٣٠٥/١) بهذا المتن من حديث أم سلمة، وضمف إسناده البوصيري في مصابح الرجاية (١٨٧/١)  
(٢) حاشية ابن عثيمين ٤٢٦/١، والفتاوى الهنكية ١٠٤/١، والخطاب ١/٣٢٤-٣٣٤، ومغني المحتاج ١/٢٠١، والمغني لابن قدامة ٢/٢٤٧-٢٤٩  
(٣) نهاية المحتاج ٢/٥٢، ٥٣

(١) حديث: «يُقي من ذلك مثل مؤخرة الرجل» أخرجه مسلم (٣٦٦/١) من حديث أبي هريرة.  
(٢) للفتي لابن قدامة ٢/٢٥٤  
(٣) رد المحتار ٢٧٨/٥  
(٤) التلويح وصغيرة ١/٣١١



والتفصيل في مصطلح (زكاة ف  
١٥٥، وعشر ف ١٣ وما بعدها).

#### أثر المرور بالوطن في قصر الصلاة:

١٤- ذهب الحنفية والمالكية وهو المذهب عند  
الشافعية إلى أن مرور المسافر بوطنه يُصَيِّرُه  
مقيماً بدخوله ويقطع حكم السفر<sup>(١)</sup>.

وذهب الحنابلة: إلى أن مرور المسافر بوطنه  
لا يقطع حكم السفر، فلو أن رجلاً مقيماً  
يغداد أراد الخروج إلى الكوفة، فعرضت له  
حاجة بالنهران، ثم رجع فمر يغداد ذاهباً إلى  
الكوفة، صلى ركعتين إذا كان يمر يغداد  
مجتازاً لا يريد الإقامة بها<sup>(٢)</sup>.

ونص المالكية على أنه من غلبته الريح  
بالمرور على وطنه لا يقطع حكم السفر، إلا إذا  
انضم لذلك دخول أو نية دخول<sup>(٣)</sup>.

ولو مرَّ المسافر في طريقه على قرية أو بلدة  
له بها أهل وعشيرة فذهب الحنفية والمالكية  
وهو خلاف الأظهر عند الشافعية وقول عند  
أحمد: إلى أنه يصير مقيماً من غير نية الإقامة  
ويتم صلاته لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «من  
تأهل في بلد فليصل صلاة المقيم»<sup>(٤)</sup>.

وينظر تفصيل ذلك في مصطلح (طريق ف ٩).  
أما الطريق غير النافذ فملك لأهله، ولا  
يجوز لغير أهله التصرف فيه إلا برضاهم وإن  
لم يضر، لأنه ملكهم فائمه الدور.  
وأهله من لهم حق المرور فيه إلى ملكهم من  
دار أو بشر أو قرن أو حائوت، لا من لاصق  
جداره الدرب من غير نفوذ باب فيه، لأن  
هؤلاء هم المستحقون الارتفاق فيه.  
وينظر تفصيل ذلك في مصطلح (طريق ف ٢١).

#### المرور في المسجد للمحدث:

١٢- ذهب الحنفية والمالكية إلى أنه لا يجوز  
دخول الحائض والنفساء والجنب إلى المسجد  
ولو مروا من باب لباب، إلا أن لا يجد بدا  
فيقيم ويدخل.  
وذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه لا يمنع  
الجنب من العبور في المسجد.  
وينظر تفصيل ذلك في مصطلح (دخول ف ٦-٨).

#### المرور على العاشر:

١٣- يُنصَّبُ الإمامُ على المعابر في طرق الأسفار  
عشارين للجبابة ممن يمر عليهم بأموال التجارة من  
المسلمين وأهل الذمة وأهل الحرب إذا أتوا بأموالهم  
إلى بلاد الإسلام، فيأخذ من أهل الإسلام ما يجب  
عليهم من زكاة، ويأخذ من أهل الذمة نصف  
العشر، ويأخذ من أهل الحرب العشر.

(١) ياتح الصنائع ١/١٠٣، والحري ٢/٦١، ومسواهب  
الجليل ٢/١٤٨، وروضة الطالبين ١/٢٨٣  
(٢) للفتي لابن قدامة ٢/٢٩١  
(٣) الحري ٢/٦١  
(٤) حديث: «من تأهل في بلد فليصل صلاة المقيم»  
أخرجه أحمد (١٦/١) من حديث عثمان بن عفان، وأورده=



وكذا لو باعه في الوقت أو وهبه فيه لغير محتاج لشرب حرم عليه ذلك<sup>(١)</sup>.  
ونص الحنفية على أن التيمم إذا مر بماء كاف لوضوئه: فإن كان مستيقظا بطل تيممه، وإن كان ناعسا أو نائما متمكنا لم يبطل تيممه عند الصاحبين وهو الرواية للمصححة عن الإمام وعليها الفتوى لعجزه عن استعمال الماء، وفي رواية أخرى عن الإمام أنه يبطل تيممه<sup>(٢)</sup>.

#### حق للمرور:

١٦- نص الحنفية على صحة بيع حق المرور تبعاً للأرض بلا خلاف عندهم، ومقصودا وحده في رواية، قال ابن عابدين نقلاً عن المضمرات: هو الصحيح وعليه الفتوى، وفي رواية أخرى: لا يصح وصححها أبو الليث<sup>(٣)</sup>.

ونص الشافعية على أنه لا يصح بيع مسكن بلا محرم بأن لم يكن له ممر، أو كان ونفاه في بيعه لتعذر الانتفاع به، سواء أتمكن المشتري من اتخاذ ممر له من شارع أو ملكه أم لا، كما قاله الأكثرون، وشرط البغوي عدم تمكنه من ذلك. وإذا بيع عقار وخصص المرور إليه بجانب اشتراط تعميته، فلو احتف بملكه من كل

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: إذا قلعت على أهل لك أو مال فصل صلاة المقيم، ولأنه مقيم يبذل فيه أهله فأشبه البلد الذي سافر منه وقال الزهري: إذا مر بمزرعة له أتم.  
والقول الأظهر عند الشافعية: أن مرور المسافر على قرية أو بلد له بها أهل وعشيرة لا ينهي سفره<sup>(١)</sup>.

#### المرور بالماء وعدم الوضوء منه:

١٥- قال الخنابلة: لو مرَّ المسافر بماء قبل الوقت أو كان معه الماء فأراقه قبل الوقت، ثم دخل الوقت وعُدَّ الماء فلا إثم عليه لعدم تقريظه، لأنه ليس مخاطباً بالطهارة قبل دخول الوقت، وصلى بالتيمم ولا إعادة عليه، لأنه أتى بما هو مكلف به، وإن مرَّ بالماء في الوقت وأمكنه الوضوء ولم يتوضأ، ويعلم أنه لا يجد غيره، حرم لتقريظه بترك ما هو واجب عليه بلا ضرورة، فإن لم يمكنه الوضوء أو توضأ ثم انتقض وضوؤه بعد مفارقة الماء ويعلم عنه، أو كان لا يعلم أنه لا يجد غيره فلا إثم عليه لعدم تقريظه.

ولو كان معه الماء فأراقه في الوقت حرم، لأنه وسيلة إلى فوات الطهارة بالماء الواجبة،

=الهيثم في مجيئهم الزوائد (١/١٥٦) وقال: فيه عسكرة بن إبراهيم وهو ضعيف.

(١) بدائع الصنائع ١/١٠٣، ١٠٤، والمحروني ٢/٦١، وموالمع الجليل ٢/١٤٨، وروضة الطالبين ١/٢٨٣، والفتاوى لابن قدامة ٢/٢٩٠

(١) كشف القناع ١/١٦٩

(٢) ابن عابدين ١/١٧١

(٣) حاشية ابن عابدين ٤/١١٨



الجوانب، وشرط للمشتري حق المرور إليه من جانب لم يمينه بطل باختلاف الفرض باختلاف الجوانب، فإن لم يخصص بأن شرطه من كل جانب، أو قال: بحقوقها، أو أطلق صح ومر إليه من كل جانب، وهذا ما لم يلاصق الشارع أو ملكه وإلا مرّ منه فقط<sup>(١)</sup>.

انظر: نسي

## المَرَوَّة

## مَرِيء

انظر: بلعوم



(١) نهاية المحتاج ٣/ ٣٨٥، ٣٨٦



## مرض

انظر: مرض

## مُزَاح

التعريف:

١- المزاح بالضم في اللغة: اسم من مزح  
يمزح، والمزح: الدعابة، والمزاح -بالكسر-  
مصدر مازحه، وهما تمازحان<sup>(١)</sup>.

وفي الاصطلاح: المزاح بالضم للباسطة إلى الغير  
على وجه التلطف والاستطاف دون أذية<sup>(٢)</sup>.

الحكم التكليفي:

٢- لا بأس بالمزاح إذا راعى المأزح فيه الحق،  
وتحرى الصدق فيما يقوله في مزاحه، وتحاشى  
عن فحش القول، وقد روى ابن عمر رضي الله  
عنهما: أن النبي ﷺ قال: «إني لأمزح ولا أقول  
إلا حقاً»<sup>(٣)</sup>.

قال البركوي والحادمي: شرط جواز المزاح  
قولاً أو فعلاً أن لا يكون فيه كذب ولا روع  
مسلم وإلا فيحرم<sup>(٤)</sup>.

## مُزَابَنَة

انظر: بيع المزبنة



(١) لسان العرب.

(٢) قواعد الفقه للبركوي - مادة: مزح.

(٣) حديث: إني لأمزح ولا أقول...<sup>٩</sup>

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ٣٩١)، وقال

الهيتمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٨٩): «استفاد حسن».

(٤) بريقة مصدرة في شرح طريقة محمديّة ١٧/ ٤



ينبغي للقاضي إذا أراد الجلوس للقضاء أن يخرج وهو على أعدل الأحوال: لا جائع ولا عطشان ولا كفيض من الطعام ولا كسلان ولا يقضي وهو غضبان ولا يمزح مع خصم، ولا يساره ولا يضحك في وجهه.

وقال الشافعية: يجب على القاضي أن يسوي بين الخصمين ولا يؤثر أحدهما بشيء من الإكرام ولا يمازحه.

والمذهب عند الحنابلة أنه يسن للقاضي أن لا يهزل ولا يمجن أي يمزح لأن ذلك يخل بهيته<sup>(١)</sup>.

#### تصرفات المازح:

٤- تنفذ تصرفات المازح (الهازل) القولية، فيقع طلاقه وسائر تصرفاته ظاهراً وباطناً<sup>(٢)</sup>، لحديث: «ثلاث جلحن جد وهزلهن جد: الطلاق والنكاح والرجعة»، وفي رواية: «العتق»<sup>(٣)</sup>. وخص الثلاثة بالذكر في الحديث الشريف، لتأكد أمر الألباض ولتشوف الشارع بالعتق.

(١) روضة القضاة للسبكي ٩٦/١، ٩٧، ونهاية المحتاج ٢٤٨/٨، وكشاف الفتاوى ٦/٣١٠.

(٢) تحفة المحتاج ٢٩٨/٨، وروض الطالب ٢٨١/٣، ومغني المحتاج ٢٨٨/٣، ومواهب الجليل ٤٤/٤، وحاشية ابن عابدين ٤٢٣/٢، ٢٠٧/٤.

(٣) حديث: «ثلاث جلحن جد وهزلهن جد...» أخرجه الرواية الأولى أبو داود (٦٤٤/٢)، والترمذي (٤٩٠/٣) وقال الترمذي: «حديث صحيح».

وأخرج الرواية الثانية ابن عدي في «الكامل» (٢٠٣٣/١) وضحفه، قال ابن حجر في التلخيص الحبير (٢٠٩/٣): «ويروي بديل «العتق» «الرجعة» قال: «هذا هو المشهور فيه».

وروى الحلال عن أحمد وجماعة من السلف للمازحة في بعض الأوقات، وذكر ابن عبد البر عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: المزاح بما يحسن مباح وقد مزح النبي ﷺ فلم يقل إلا حقاً.

والآثار في مشروعية المزاح كثيرة.

وقد كره جماعة من العلماء الخوض في المزاح لما فيه من ذميم العاقبة، ومن التوصل إلى أمراض الناس واستجلاب الضغائن وإفساد الإخاء، وقالوا: لكل شيء بدء، وبدء العداوة المزاح، وكان يقال: لو كان المزاح فحلاً ما لَقَّحَ إلا الشر، وقال سعيد بن العاص: لا تَمَازِجَ الشريف فيحقد ولا الدنيا فيجتري عليك<sup>(١)</sup>.

وقال الغزالي: اعلم أن المنهي عنه الإفراط في المزاح أو المداومة عليه، أما المداومة فلأنه اشتغال باللعب والهزل فيه، واللعب مباح ولكن المواظبة عليه مذمومة، وأما الإفراط فيه فإنه يورث كثرة الضحك، وكثرة الضحك تيمت القلب، وتورث الضغينة في بعض الأحوال، وتسقط المهابة والوقار، فما يخلو عن هذه الأمور فلا يذم<sup>(٢)</sup>.

#### مزاح القاضي:

٣- قال الحنفية كما جاء في روضة القضاة:

(١) الآداب الشرعية ٢/١٣٥.

(٢) إحياء علوم الدين للغزالي ١٢٤/٣.



ولاً فكل التصرفات كذلك.

قال الشافعية: كل التصرفات تنعقد بالهزل في الأصح<sup>(١)</sup>.

## مُزاحمة

إدعاء المزاح بعد الإقرار:

التصرف:

١- المزاحمة -بوزن مفاعلة- وهي في اللغة: المدافعة على مكان أو غيره، فيقال: زحمته زحماً: دفعته وضايقته على للجلس، وزحم القوم بعضهم بعضاً: تلافعوا، ومنه قيل على الاستمارة: تزاحم الغرماء على مال المدين المفلس.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي<sup>(١)</sup>.

الأحكام المتعلقة بالمزاحمة:

تختلف أحكام المزاحمة باختلاف مواطنه، وبيان ذلك فيما يلي:

الزحوم من الركوع:

٢- نص المالكية على أنه إن زوحم مؤتم من ركوع مع إمامه حتى رفع الإمام رأسه عن الركوع معتدلاً مطمئناً قبل إتيان المؤتم بأدنى الركوع، فإن كان في الركعة الأولى لا يتبعه

٥- نص الشافعي على أنه لو أقر شخص لرجل بحق، ثم قال: مزحت فإن صلتبه بأنه مزاح لم يحل له أخذه، وإن كذبه وكان صادقاً بالإقرار الأول عنده وسعه أخذه ما أقر له به، وإن شك أحيت له الوقوف فيه<sup>(٢)</sup>.

إدعاء المزاح بالبيع:

٦- قال المالكية: إن قال البائع: أبيعك سلمتي بكذا أو أعطيكها بكذا، فأجابه المشتري بما يدل على الرضا، فقال البائع: لم أرد البيع إنما أردت اختبار ثمنها، أو قال: كنت مازحاً أو نحو ذلك فإنه يحلف أنه ما أراد بقوله: أبيعكها إيجاب البيع، وإنما أراد به ما ذكره من اختبار الثمن والمزح؛ فإن حلف لم يلزمه البيع، وإن نكل عن اليمين يلزمه البيع، أما إذا أتى بصيغة الماضي بأن قال: بعتكها بكذا، أو قد أعطيكها بكذا، أو قال: قد أخذتها بكذا- كل ذلك بصيغة الماضي-فرضي المشتري، ثم أبى البائع وقال: ما أردت البيع بل كان مزحاً لم يتفعه ولزمه البيع<sup>(٣)</sup>.

(١) تحفة المحتاج ٢٩/٨، وروض الطالب ٢٨١/٣، ومغني المحتاج ٢٨٨/٣، ومواعظ الجليل ٤٤/٤

(٢) الأم للشافعي ٤١/٧

(٣) المحطاب ٢٣١/٤-٢٣٦

(١) للمصباح للنير، وجواهر الإكمال ٢٩/١



السجود في الركعة الثانية للإمام فإنه يترك الركوع ويتقل مع الإمام فيما هو فيه ويقضيها بعد سلام الإمام<sup>(١)</sup>.

### الزحام عن السجود:

٣- قال جمهور الفقهاء: الحنفية والشافعية والحنابلة: إن المأموم إذا منعه الزحام عن السجود على أرض ونحوها فأمكنه السجود على شيء من إنسان أو متاع ونحوهما فعل ذلك وجوبا، لأثر عمر رضي الله عنه قال: إذا اشتد الزحام فليسجد أحدكم على ظهر أخيه<sup>(٢)</sup>، ولا يُحتاج إلى إذنه، لأن الأمر فيه يسير ويُسامح فيه، ولأنه متمكن في سجود بجزئه فوجب عليه أن يأتي به، فإن لم يفعل ذلك يعتبر متخلفا عن متابعة الإمام بغير عذر<sup>(٣)</sup>.

قال الشافعية والحنابلة: وإن لم يمكنه أن يسجد ولو على ظهر إنسان أو قدمه انتظر زوال العذر، ولا يؤمى لقدرته على السجود، ثم إن تمكن من السجود قبل ركوع إمامه في

في الركوع والرفع منه، بل متى رفع الإمام، من الركوع معتدلا ترك الركوع الذي فاتته مع الإمام، ويتقل معه فيما هو فيه، فيختر ساجدا إن كان الإمام متلبسا به، ويقضي ركعة بعد سلام الإمام، فإن خالف وركع ولحقه، بطلت صلاته إن اعتد بالركعة، لأنه قضاء في صلب الإمام<sup>(١)</sup>.

وإن زوح من الركوع في الركعة الثانية حتى رفع الإمام رأسه قبل إتيان المأموم بأدنى الركوع: اتبعه في الركوع والرفع منه وأدركه فيما هو فيه من سجود أو جلوس بين السجدين وجوبا، لثبوت مأموميته بإدراكه مع الإمام الركعة الأولى ما لم يرفع رأسه من سجودها: أي لم يتم الركعة، فإن ظن أو اعتقد أنه يدرك الإمام ويسجد السجدة الأولى معه، أو يدركه في جلوسه بين السجدين ويسجد الثانية معه، أو يسجد السجدة الأولى مع سجود الإمام الثانية ويسجد هو الثانية بعد رفع الإمام منها، فإن اعتقد ذلك أو ظنه فتبعه فرفع الإمام رأسه من السجدة الثانية قبل أن يلحقه فيها ألغى ما فعله وانتقل مع الإمام فيما هو فيه وأتى بركعة بعد سلام الإمام.

وإن ظن أنه إن ركع لا يدرك الإمام في

(١) جواهر الإكليل ١/ ٦٩

(٢) حديث عمر بن الخطاب عن رسول الله ﷺ: سمعت عمر رضي الله عنه يخطب وهو يقول: إن رسول الله ﷺ بنى هذا المسجد ونحن معه المهاجرون والأنصار، فإذا اشتد الزحام فليسجد الرجل منكم على ظهر أخيه.

رواه أحمد في المستدرك ١/ ٣٧، ورواه البيهقي في السنن الكبرى

١٨٢-١٨٣/٣

(٣) ابن عابدين ١/ ٣٣٨، وسنن للحنابلة ١/ ٢٩٨، وللمنفذ

٣١٤-٣١٣/٢

(١) جواهر الإكليل ١/ ٦٩



الثانية سجد وجوباً تاركاً عند زوال العذر، فإن رفع عن السجود والإمام بعد قائم قرأ ما أمكنه من الفاتحة، فإن لم يدرك زمناً يسع لقراءة الفاتحة فهو كمسبوق، وركع مع الإمام إن ركع قبل إتمامه الفاتحة، ولا يضر التخلف للماضي، لأنه تخلف بعذر، وإن رفع عن السجود والإمام راعى ركع معه وهو مسبوق، لأنه لم يدرك في موضع القراءة<sup>(١)</sup>.

فإن كان إمامه قد فرغ من الركوع في الركعة الثانية ولم يسلم واقفه فيما هو فيه كالمسبوق ثم صلى ركعة بعد سلامه لفواتها كالمسبوق، وإن سلم الإمام قبل أن يتمكن من السجود فأتت عليه الركعة، وعليه إن كانت الصلاة صلاة جمعة أتتها ظهراً، لأنه لم تتم له ركعة فيتمها ظهراً، وإن لم يمكنه الركوع حتى ركع الإمام في الركعة التالية يركع، لظاهر خير: «إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا ركع فاركعوا»<sup>(٢)</sup>، ولأن متابعة الإمام أكمل، ولهذا يتبعه المسبوق ويترك القراءة والقيام، وبحسب ركوعه الأول، لأنه أتى بها وقت الاعتدال بالركوع، فركعته معلقة من ركوع الركعة الأولى ومن سجود الثانية التي أتى بها، ويأتي بعد سلام الإمام بركعة، وتصح جمعته إن كانت الصلاة جمعة، لحديث: «من أدرك من

الجمعة ركعة فليصل إليها أخرى»<sup>(١)</sup>، وهذا قد أدرك ركعة، ويأتي بالثانية بعد سلام الإمام، فإن سجد للزحوم على ترتيب صلاة نفسه علماً بأن واجبه المتابعة بطلت صلاته<sup>(٢)</sup>.

وقال للملكية: إن زوحم عن سجدة أو سجدتين من الأولى أو غيرها فلم يسجدها حتى قام الإمام لما تليها: فإن لم يطعم في سجودها أي لم يتحققه أو يظنه قبل عقد إمامه الركعة التي تليها برفع رأسه من ركوعها- بأن تحقق أو ظن أنه إن سجدها رفع إمامه من ركوع التي تليها قبل لحوقه أو شك في هذا- تبادى وجوباً على ترك السجدة أو السجدتين وتبع إمامه فيما هو فيه، فإن سجدها ولحق الإمام: فإن أدركه في الركوع صحت وإلا بطلت، وقضى ركعة بعد سلام إمامه وإلا سجدها إن تحقق أنه إن سجدها لحق الإمام قبل عقد التي تليها، فإن تخلف اعتقاده وعقد الإمام الركعة دونه بطلت الركعة الأولى لعدم إتيانه بسجودها على الوجه المطلوب والثانية لعدم إدراكه ركوعها مع الإمام، وإن تبادى على ترك السجدة لعدم طمعه فيها قبل عقد إمامه ولحق الإمام فيما هو فيه وقضى ركعة بعد سلامه فلا سجود عليه لزيادة ركعة النقص، إذ

(١) حديث: «من أدرك من الجمعة ركعة فليصل إليها أخرى» رواه الحاكم في مستدركه (٢٩١/١) من أبي هريرة وقال اللعي: صحيح.

(٢) مفتي للحاج ٢٩٨/١، ٢٩٩، ولفتي ٣١٤-٣١٥.

(١) مفتي للحاج ٢٩٨/١، ٢٩٩، ولفتي ٣١٤-٣١٥.

(٢) حديث: «إنما جعل الإمام ليؤتم به...» رواه البخاري (فتح الباري ١٨٢/٢)، وسلم (٣٠٨/١) من عتبة وش.



أن يركعها مع الإمام حتى فرغ الإمام من صلاته، قال مالك: يني على صلاته ويضيف إليها ركعة أخرى، قال ابن القاسم، وقال مالك: إن زحمة الناس فلم يستطع السجود إلا على ظهر أخيه أعاد الصلاة، قيل له: أفي الوقت ويعبد الوقت؟ قال: يعبد ولو بعد الوقت وكذلك قال مالك<sup>(١)</sup>.

#### الموت في الزحام:

٤- اختلف الفقهاء في اعتبار الموت في زحام لوئا.

فقال المالكية: لا يعتبر الموت في الزحمة لوئا يوجب القسامة، بل هو هدر، وبه قال الحنابلة: ولكنهم يهلون دمه، ودينه في بيت المال، وهذا قول إسحاق، ونقل ذلك عن عمر وعلي رضي الله عنهما<sup>(٢)</sup>، لما روي: أنه قُتل رجل في زحام الناس بعرفة فجاء أهله إلى عمر رضي الله عنه فقال: يتكلم على من قتله، فقال علي رضي الله عنه: يا أمير المؤمنين، لا يظل دم مسلم: إن علمت قاتله، وإلا فأعطه دينه من بيت المال<sup>(٣)</sup>.

وقال الشافعية: إذا تزاخمت جماعة محصورون في مضيق كمسجد في يوم عيد أو جمعة أو باب الكعبة فانكشفوا عن قتل فهو

الإمام يحملها عنه إن يقن المأموم ترك السجدة فإن شك فيه سجد بعد السلام لاحتمال زيادة الركعة التي أتى بها بعد سلام إمامه<sup>(١)</sup>.

وجاء في الملوثة: من زحمة الناس يوم الجمعة بعد ما ركع مع الإمام الركعة الأولى فلم يقدر أن يسجد حتى ركع الإمام الركعة الثانية قال مالك: لا أرى أن يسجد وليركع مع الإمام هذه الركعة الثانية ويلغي الأولى ويضيف إليها أخرى، قال مالك: من أدرك الركعة يوم الجمعة فزحمة الناس بعدما ركع مع الإمام الأولى فلم يقدر على السجود حتى فرغ الإمام من صلاته، قال: يعبد الظهر أربعاً، وإن هو زحمة الناس يوم الجمعة بعدما ركع مع الإمام الأولى، فلم يقدر على أن يسجد حتى ركع الإمام الركعة الثانية قال: لا أرى أن يسجد وليركع مع الإمام الركعة الثانية، ويلغي الأولى، وقال مالك: من زحمة الناس يوم الجمعة بعدما ركع الإمام وقد ركع معه ركعة فلم يقدر على أن يسجد معه حتى سجد الإمام وقام قال: فيتبعه ما لم يخف أن يركع الإمام الركعة الثانية، قال ابن القاسم: فإن خاف أن يركع الإمام الركعة الثانية ألغى التي فاتته ودخل مع الإمام فيما يستقبل، وإن هو صلى مع الإمام ركعة بسجدها يوم الجمعة ثم زحمة الناس في الركعة الثانية فلم يقدر على

(١) للذوة ١/١٤٦، ١٤٧.

(٢) شرح الزرقاني ٨/٥٤، والفتن ٨/٦٩.

(٣) أثر عمر وعلي لورده ابن قنطلة في الفتى (٨/٦٩)، وحراره إلى سعيد بن منصور في سنة عن إبراهيم وهو النخعي وفيه قطع بينهما.



## مُزَارَعَةٌ

التعريف:

١- المزارعة في اللغة من زرع الحب زرعاً وزراعة: بذره، والأرض: حرثها للزراعة، وزرع الله الحرث: أثبتته وأتماه، وزارعه مزارعة: عامله بالمزارعة<sup>(١)</sup>.

والمزارعة: المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها<sup>(٢)</sup>.

وفي الاصطلاح: عرفها الفقهاء بعدة تعريفات.

فعرفها الحنفية بأنها: عقد على الزرع ببعض الخارج<sup>(٣)</sup>.

وعرفها المالكية: بأنها الشركة في الزرع<sup>(٤)</sup>.

وعند الشافعية هي: عمل على أرض ببعض ما يخرج منها، والبذر من المالك<sup>(٥)</sup>.

وهي عند الحنابلة: دفع أرض وحسب لمن

لوث يحق به لورثة القاتل القسامة لقوة الظن: أنهم قتلوه، ولا يشترط هنا كونهم أعداء له، بشرط أن يكونوا محصورين بحيث يتصور اجتماعهم على قتله<sup>(١)</sup>.

المزارعة على استلام الحجر الأسود:

٥- قال الفقهاء: إذا تعذر استلام الحجر لزحام الناس نظر، فإن كان إن صبر يسيراً خفّ الزحام وأمكنه الاستلام صبر، وإن علم أن الزحام لا يخفّ ترك الاستلام ولم يزاحم الناس بل أشار إليه بيده رافعاً يده ثم يقبلها<sup>(٢)</sup>، لحديث سعيد بن المسيب رحمه الله عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يا عمر إنك رجل قوي لا تزاحم على الحجر فتؤذي الضعيف، إن وجدت خلوة فاستلمه وإلا فاستقبله فهلل وكبر»<sup>(٣)</sup>.

وحكي عن طائفة: أن الزحام إليه أفضل، روي عن سالم بن عبد الله رضي الله عنهما قال: كنا نزاحم ابن عمر وكان عبد الله رضي الله عنه لو زاحم الجمل زحمة.

هذا في حق الرجال، أما النساء فلا يختار لهن الاستلام والتقبل، وإذا حاذين الحجر أشرن إليه<sup>(٤)</sup>.

(١) للمجم الوسيط، ولسان العرب، وللصباح للنير.

(٢) الشرح الصغير ٢/ ٤٩٣.

(٣) تكملة البحر الرائق ٨/ ١٨١، وتبيين الحقائق للزبلي ٢٧٨/ ٥، وحاشية ابن عابدين ٦/ ٢٧٤، والبسوط ٢٣/ ١٧، وينتقى الصنائع ٢٦/ ١٧٥، والهداية مع تكملة الفتح ٩/ ٤١٢، والقنوازي الهنتية ٥/ ٢٣٥.

(٤) حاشية الدسوقي ٢/ ٣٧٢.

(٥) مفتي للحاج ٢/ ٣٢٤ طبعة البلي الملمي.

(١) مفتي للحاج ٤/ ١١١، وروض الطلاب ٤/ ٩٨.

(٢) الحاوي الكبير ٥/ ١٧٨، ومفتي للحاج ١/ ٤٨٨، وابن عابدين ٢/ ١٦٦، والمفتي ٣/ ٣٧٠، والشرح الصغير ٢/ ٤٨-٤٩.

(٣) حديث: «يا عمر، إنك رجل قوي لا تزاحم على الحجر» روى أحمد في مسنده (١/ ٢٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٨٠).

(٤) عن عمر بن الخطاب.

(٥) الحاوي الكبير ٥/ ١٧٨.



والصلة بين الإجارة والمزارعة: أن المزارعة فرع من الإجارة، إلا أن الأجرة في الإجارة معينة القدر في العقد، أما في المزارعة فهي جزء من الناتج.

يزرعه ويقوم عليه، أو مزرع ليعمل عليه بجزء مشاع معلوم من المحصول<sup>(١)</sup>.

#### الألفاظ ذات الصلة:

##### أ- المساقاة:

٢- المساقاة لغة: أن يستعمل رجل رجلاً في نخيل أو كروم ليقوم بإصلاحها على أن يكون له معلوم مما ثقله<sup>(٢)</sup>.

وفي الاصطلاح: دفع شجر مفروس معلوم له ثمر مأكول لمن يعمل عليه بجزء مشاع معلوم من ثمره<sup>(٣)</sup>.

والصلة بين المزارعة والمساقاة: أن للعامل في كل منهما حصة شائعة من الإنتاج، إلا أن المزارعة تقع على الزرع كالحبوب، والمساقاة تقع على الشجر كالنخيل.

##### ب- الإجارة:

٣- الإجارة لغة: اسم للأجرة، وهي كراء الأجير، ونقل عن اللبرد أنه يقال: أجر وأجر إجاراً وإجارة، وعليه فتكون مصدرًا وهذا المعنى هو المناسب للمعنى الاصطلاحي.

والإجارة في الاصطلاح عرفها الفقهاء بأنها: عقد معاوضة على تمليك متعة بموضع.

(ر: إجارة ف ١-٢).

(١) انتهى الإراءات ١/ ٤٧١، وانظر كشف القناع ٣/ ٥٣٢،

واللفني ٥/ ٤١٦

(٢) مختار الصحاح.

(٣) انتهى الإراءات لابن القنبر ١/ ٤٧١

##### حكم المزارعة:

٤- اختلف الفقهاء في حكم المزارعة إلى اتجاهين:

فذهب المالكية<sup>(١)</sup> والحنابلة<sup>(٢)</sup>، وأبو يوسف ومحمد<sup>(٣)</sup>، وعليه الفتوى عند الحنفية إلى جواز عقد المزارعة، ومشروعيتها، ومن رأى ذلك سعيد بن المسيب، وطاووس، وعبد الرحمن بن الأسود، وموسى بن طلحة، والزهري، وعبد الرحمن بن أبي ليلى وابنه، وابن عباس رضي الله عنهما في قول<sup>(٤)</sup>.

وقد روي ذلك عن معاذ رضي الله عنه، والحسن، وعبد الرحمن بن يزيد، وسفيان الثوري، والأوزاعي وابن المنذر وإسحاق وآخرين<sup>(٥)</sup>.

واستدلوا على ذلك بالسنّة والإجماع

(١) حاشية المسوقي ٣/ ٣٧٢، والحارثي ٦/ ٦٣

(٢) لللفني ٥/ ٤١٦، ومنتهى الإراءات ١/ ٤٧١، والفتن ٧/ ١٩١،

وكشاف القناع ٣/ ٥٣٢، وزاد المعاد لابن القيم ٣/ ١٤٤

(٣) ينقل الصنائع ٦/ ١٧٥، وتبيين الحقائق ٥/ ٢٧٨، ونكلمة

البحر الرائق ٨/ ١٨١، وابن عابدين ٦/ ٢٧٥، والمبسوط

١٧/ ٢٣، والفتاوى الهندية ٥/ ٢٣٥، وحاشية سعدني جلي

مع نكلمة الفتق ٩/ ٤٦٢

(٤) لللفني ٥/ ٤١٦

(٥) للحلي ٨/ ٢١٧، وصحيح مسلم ١٠/ ٢١٠



## مَزْرَعَةٌ ٤

والمعقول.

أما السنة فمتها ما ورد أن رافع بن خديج رضي الله عنه قال: كنا نخابر على عهد رسول الله ﷺ، فذكر أن بعض عمومته أمه فقال: نهى رسول الله ﷺ عن أمر كان لنا نافعاً، وطواعية الله ورسوله أنفع لنا وأنفع، قال: قلنا: وما ذلك؟ قال: قال رسول الله ﷺ: «من كانت له أرض فليزرعها أو فليزرعها أخاه، ولا يكارها بثلث ولا بربع ولا بطعام مسمى»<sup>(١)</sup>. وأما للمعقول فمن وجهين:

الأول: أن رسول الله ﷺ نهى عن قفيز الطحان<sup>(٢)</sup>، والاستئجار ببعض الخارج -المزراعة- في معناه، والمنهى عنه غير مشروع فيكون الاستئجار لبعض الخارج غير مشروع كذلك.

الثاني: أن الاستئجار ببعض الخارج من النصف والثلث والربع ونحوه استئجار بيد مجهول أو معلوم، وأنه لا يجوز<sup>(٣)</sup>.

وذهب مالك إلى أنه لا يجوز إعطاء الأرض مزراعة إلا أن تكون أرضاً وشجراً،

فمن السنة ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما «أن رسول الله ﷺ عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج منها من ثمر أو زرع»<sup>(١)</sup>.

أما الإجماع فقد أجمع الصحابة قولاً وعملاً على مشروعية المزارعة، ولم يخالف في ذلك أحد منهم<sup>(٢)</sup>.

فالمزراعة شريعة متوارثة، لتعامل السلف والخلف ذلك من غير تكثير<sup>(٣)</sup>.

وأما المعقول فقالوا: إن المزارعة عقد شركة بمال من أحد الشريكين وهو الأرض، وعمل من الآخر وهو الزراعة، فيجوز بالقياس على المضاربة، والجامع بينهما دفع الحاجة في كل منهما، فإن صاحب المال قد لا يهتدي إلى العمل، والمهتدي إليه قد لا يجد المال، فمست الحاجة إلى انعقاد هذا العقد بينهما<sup>(٤)</sup>.

وذهب أبو حنيفة وزفر إلى عدم جواز المزارعة مطلقاً، واستدلوا على ذلك بالسنة المطهرة والمعقول.

(١) حديث: أن رسول الله ﷺ عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج منها.

أخرجه البخاري (فتح الباري ٥/ ١٠)، ومسلم (١١٨٦/٣).

(٢) المغني ٥/ ٤١٨.

(٣) بدائع الصنائع ٦/ ١٧٥، وتبيين الحقائق ٥/ ٢٧٨.

(٤) تبيين الحقائق ٥/ ٢٧٨، وتكملة البحر الرائق ٨/ ١٨١، وحاشية ابن عابدين ٦/ ٢٧٥، واللبسوط ٢٣/ ١٧، والهداية مع تكملة الفتح ٩/ ٤٦٣.

(١) حديث: «من كانت له أرض فليزرعها أو فليزرعها أخاه».

أخرجه مسلم (١١٨١/٣)، وأبو داود (٦٨٩/٣)، واللفظ لأبي داود.

(٢) حديث: نهى عن قفيز الطحان.

أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٣٣٩/٥)، والدارقطني (٤٧/٣)، وشفعة الذهبي في ميزان الاعتدال (٣٠٦/٤) بقوله: هذا منكر، ورواه لا يعرف.

(٣) بدائع الصنائع ٦/ ١٧٥، وتبيين الحقائق ٥/ ٢٧٨، وتكملة البحر الرائق ٨/ ١٨١.



عليها، كما أنهم قد يريدون تأجيرها بجزء من المحصول وليس بأجرة نقدية، ومن الجانب الآخر فالمال يحتاجون إلى الزرع ولا مال لهم يملكون به الأرض وهم قادرون على الزراعة، فاقترضت حكمة الشارع جواز المزارعة، كما في المضاربة والمساواة، بل إن الحاجة هنا أكد منها في المضاربة، لأن حاجة الإنسان إلى الزرع أكد منها إلى غيره لكونه مقتاتا، ولكون الأرض لا يتففع بها إلا بالعمل عليها بخلاف المال<sup>(١)</sup>.

#### أركان للمزعة:

٦- أركان عقد المزارعة هي أركان العقد بصفة عامة.

وهي -عند القائلين بمشروعيتها من جمهور الفقهاء- العاقدان، ومحل العقد، والصيغة، أي الإيجاب والقبول الدالان على التراضي. وركنتها عند الحنفية الصيغة فقط<sup>(٢)</sup>.

وقال الحصكفي من الحنفية: إن أركان المزارعة أربعة: أرض، وبنو، وعمل، ويقر<sup>(٣)</sup>.

#### حقيقة للمزعة:

٧- اختلف الفقهاء في حقيقة عقد المزارعة، وهل هو إجارة، أو شركة أو يجمع بين

فيكون مقدار البياض من الأرض ثلث مقدار الجميع، ويكون السواد مقدار الثلثين من الجميع، فيجوز حيث أن تعطى بالثلث والربع، والنصف على ما يعطى به ذلك السواد<sup>(١)</sup>.

يقول ابن رشد، وأما مالك فقال: إذا كانت الأرض تبعا للثمر، وكان الثمر أكثر ذلك، فلا بأس بدخولها في المساواة، اشترط جزءا خارجا منها أو لم يشترطه، وحد ذلك الجزء بأن يكون الثلث فما دونه، أعني أن يكون مقدار كراء الأرض الثلث من الثمر فما دونه، ولم يجوز أن يشترط رب الأرض أن يزرع البياض لنفسه، لأنها زيادة أزدادها عليه<sup>(٢)</sup>.

وأجازها الشافعية في الأرض التي تكون بين النخيل أو العنب إذا كان بياض الأرض أقل، فإن كان أكثر فالأصح جوازها أيضا، وقيل: لا تجوز، ولكنهم منعوها مطلقا في الأرض البيضاء<sup>(٣)</sup>، كما قال أبو حنيفة وزفر ومالك.

#### حكمة مشروعية للمزعة:

٥- شرعت المزارعة لحاجة الناس إليها، لأن ملاك الأرض قد لا يستطيعون زرعها والعمل

(١) بداية للجهاد ٢/٢٧٦، والمدة الكبرى ٩/٥٥٢، والشرح الصغير حاشي بلفظ السالك ٢/٢٦٠

(٢) بداية للجهاد ٢/٢٧٦

(٣) نهاية للحتاج ٥/٢٤٥-٢٤٧، ومغني المحتاج ٢/٣٢٢، ٣٧٤، والأم ٣/٢٢٩، وللهب للشيخي ١/٣٩٤، ٣٩٤، وحاشية الجبرمي على شرح مناج الطلاب ٣/١٦٢، ١٦٣، وروضة الطالبين ٥/١٦٨

(١) للبوط ٢٣/١٧، والمغني ٥/٤٢١

(٢) بلاتق الصنائع ٦/١٧٦، وتبيين الحقائق ٥/٢٧٨، وتكملة البحر الرائق ٨/١٨١، والفناوي الهندية ٥/٢٣٥

(٣) حاشية ابن عابدين ٦/٢٧٤



اللاتين؟.

حقيقة، وجاء فيه أيضاً: لا تصح الشركة في المزارعة إلا بشرطين<sup>(١)</sup>.

وجاء في حاشية النسوقي أنها شركة عمل وإجارة، غير أن بعض المالكية غلب الشركة على الإجارة، والبعض غلب الإجارة على الشركة<sup>(٢)</sup>.

وذهب الخنابلة إلى أن المزارعة من جنس المشاركات وليست من جنس المؤجرات، وهي نظير المضاربة<sup>(٣)</sup>.

#### صفة عقد المزارعة:

٨- يراد بصفة عقد المزارعة أي من حيث اللزوم وعدمه.

وقد اختلف الفقهاء في صفة عقد المزارعة. فذهب الحنفية إلى أن المزارعة لازمة في جانب من لا بذل له، فلا يملك فسخها بدون رضا الآخر إلا بعذر يمنعه من إتمامها، ولكنها ليست لازمة في جانب من عليه البذر قبل إلقاء بذره في الأرض، فيملك فسخها بعذر ويدون عذر، لأنه لا يمكنه المضي في العمل إلا بإتلاف ماله - وهو البذر - بإلقائه في الأرض فيهلك فيها، ولا يدري إن كان ينبت أم لا؟ وليس كذلك من لا بذل له.

فذهب الحنفية إلى أن المزارعة تتعقد إجارة، ثم تتم شركة، ففيها معنى الإجارة والشركة عندهم.

أما أن فيها معنى الإجارة فلأن الإجارة تمليك المنفعة بعوض والمزارعة كذلك، لأن البذر إن كان من قبل رب الأرض فالعامل يملك منفعة نفسه من رب الأرض بعوض هو نماء بذره، وإن كان من قبل العامل فصاحب الأرض يملك منفعة أرضه من العامل بعوض هو نماء بذره، فكانت المزارعة استئجاراً، إما للعامل، وإما للأرض، والأجرة فيها بعض الخارج منها.

وأما أن فيها معنى الشركة، فلأن الخارج من الأرض يكون مشتركاً بين صاحبها وبين المزارع حسب النسبة المتفق عليها بينهما<sup>(١)</sup>. وذهب المالكية إلى أنها شركة، ولذلك قالوا في تعريفها: هي الشركة في الزرع<sup>(٢)</sup>.

وجاء في مواهب الجليل: قال في التوضيح: المزارعة دائرة بين الشركة والإجارة، قال ابن عبد السلام: والأقرب عندي أنها شركة

(١) بدائع الصنائع ١٧٧/٦، وبيين الحقائق ١٧٨/٥، وتبيين الحقائق ٢٨٠/٥، تكملة البحر الرائق ١٨٢/٨، والهيلية مع تكملة الفتح ٤٦٥/٩

(٢) الشرح الصغير ١٧٨/٢، ومواهب الجليل ١٧٦/٥، ١٧٧/٥

وحاشية النسوقي ٣٧٢/٣

(١) مواهب الجليل ١٧٦/٥، ١٧٧/٥

(٢) حاشية النسوقي ٣٧٢/٣

(٣) للفتي ٤٢٣/٥، ولفتح ١٩٢/٢، ١٩٣



للذهب- أن المزارعة من العقود الجائزة<sup>(١)</sup>، لأن اليهود سألوا الرسول ﷺ أن يقرهم بخير على أن يعملوها ويكون للرسول ﷺ شطر ما يخرج منها، فقال لهم الرسول ﷺ: «نقركم على ذلك ما شئنا»<sup>(٢)</sup>، ولو كان العقد لازما لما جاز بغير تقدير مدة ولا جعل الخيرة لنفسه في مدة إقرارهم، ولأنه لم ينقل عن النبي ﷺ أنه قدر لهم ذلك بمدة، ولو قدر لما ترك نقله، لأن هنا مما يحتاج إليه فلا يجوز الإخلال بنقله، وعمر رضى الله عنه أجلاهم من الأرض وأخرجهم من خير<sup>(٣)</sup>، ولو كانت لهم مدة مقدرة لما جاز إخراجهم منها، ولأنها عقد على جزء من ثمن المال فكان جائزا كالمضاربة.

وقال بعض المتألمة: إن المزارعة لازمة بمجرد العقد، لأن القاعدة العامة في العقود هي اللزوم<sup>(٤)</sup>، لقوله تعالى: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾<sup>(٥)</sup>.

#### شروط صحة المزارعة:

شروط صحة المزارعة منها ما هو خاص بالتعاقدين، أو بالبذر، أو بالخارج من الأرض، أو بالأرض، أو بما عقد عليه المزارعة، أو بالمدة.

ولكنه لا يملك الفسخ بعد إلقاء البذر في الأرض، إلا بعذر طارئ يحول دون إتمام العقد<sup>(١)</sup>.

ويرى للملكية في الراجع عندهم أنها غير لازمة قبل إلقاء البذر في الأرض، فيجوز لكل من المتعاقدين فسخها، فالمزارعة لا تلزم بمجرد العقد ولا بالعمل في الأرض قبل إلقاء البذر فيها - أي زرعها - ولو كان العمل كثيرا ححرث الأرض وتسويتها وربها بالماء.

وجزم ابن الماجشون، وسحنون: بلزوم المزارعة بمجرد العقد وهو قول ابن كنانة وابن القاسم في كتاب سحنون<sup>(٢)</sup>.

ومرجع الخلاف بينهم، أن المزارعة شركة عمل وإجارة، فمن غلب الشركة قال بعدم لزومها بمجرد العقد، لأن شركة العمل لا تلزم إلا بالعمل، ومن غلب الإجارة قال: بلزومها بمجرد العقد.

وللملكية قول ثالث وهو أنها تلزم بالعقد إذا انضم إليه عمل، وتلزم بالبذر وإن لم يتقدمه عمل<sup>(٣)</sup>.

وظاهر كلام أحمد بن حنبل - وهو

(١) للمفني ٤/٥، وكشاف القناع ٣/٢٧٧

(٢) حديث: «نقركم على ذلك ما شئنا»

أخرجه البخاري (فتح الباري ٥/٢١)، ومسلم (٣/١١٨٧)

(٣) أثر إجماله عند رضى الله عنه لليهود عن خير

أخرجه البخاري (فتح الباري ٥/٢١)، ومسلم (٣/١١٨٧)

(٤) للمفني ٤/٥

(٥) سورة المائدة/١

(١) بلاتق الصانع ٦/١٨٣ وما بعدها، وتبيين الحقائق ٥/٢٧٨،

٢٧٩، وحاشية ابن عابدين ٦/٢٧٤، والفتاوى الهنكية

٢٧٧/٥

(٢) حاشية المدوني ٣/٢٧٢، والمغربي ٦/٦٣

(٣) حاشية المدوني ٣/٣٧٢



### أولاً: الشروط الخاصة بالعاققين:

٩- يشترط لصحة عقد المزارعة في حق العاققين ما يشترط في سائر عقود المعاوضات. وتفصيل ذلك في مصطلح (عقد ف ٢٨ وما بعدها).

### ثانياً: ما يخص البئر:

١٠- البئر: هو كل حب يزرع في الأرض<sup>(١)</sup>، وقد نص الحنفية والحنابلة على أنه يشترط فيه أن يكون معلوماً، بأن يبين جنسه، ونوعه، ووصفه<sup>(٢)</sup>.

وعلى الحنفية ذلك بأن إعلام جنس الآجرة لا بد منه، ولا يصير ذلك معلوماً إلا ببيان جنس البئر.

وأن حال المزروع يختلف باختلاف الزرع بالزيادة والنقصان، فرب زرع يزيد في الأرض، ورب آخر ينقصها، وقد يكثر النقصان وقد يقل فوجب البيان والتحليل، حتى يكون لزوم الضرر مضافاً إلى التزامه.

وإذا عين صاحب الأرض نوعاً خاصاً من الزرع كالقطن أو القمح أو الأرز مثلاً وجب على المزارع أن يلتزم بزراعته، فإذا خالف وقام بزراعة نوع آخر خیر للمالك بين فسخ العقد

(١) للمجم الوسيط.

(٢) بطبق الصانع ١٧٧/٦، وتبيين الحقائق ٢٧٩/٥، وحاشية ابن علقين ٢٧٦/٦، واللبسوط ١٩/٢٣، ونكدة البحر الرائق ١٨٢/٨، ومنتهى الإرادات ٣٤٦/٢، وكشاف القناع ٥٤٢/٨.

وإمضائه، لعدم التزام المزارع بالشروط الصحيح. أما لو أطلق صاحب الأرض، ولم يعين نوعاً خاصاً من الزرع، بأن قال للمزارع: ازرع فيها ما شئت، فإنه يجوز له أن يزرع فيها ما يشاء، لأنه لما فوض الأمر إليه فقد رضي بالضرر الذي قد ينجم عن الزراعة، ورضي أيضاً بأن تكون حصته النسبة المتفق عليها من أي محصول تنتجه الأرض<sup>(١)</sup>.

إلا أن لرب الأرض أن يشترط ألا يزرع فيها ما يضر بأرضه أو شجره - إن كان له فيها شجر - فإذا شرط ذلك وجب الوفاء بالشروط ولا تجوز مخالفته، لأنه شرط موافق لمقتضى العقد.

(ر: شرط ف ١٩، ٢٠)

### تحديد مقدار البئر:

١١- اختلف الفقهاء في اشتراط تحديد مقدار البئر الذي يزرع.

فذهب الحنفية إلى عدم اشتراط ذلك، لأن هذا تحدده حاجة الأرض إليه<sup>(٢)</sup>.

وذهب الحنابلة إلى أنه يشترط تحديد مقدار البئر لأنها معاقلة على عمل، فلم تجز على غير معلوم الجنس والمقدار كالأجرة<sup>(٣)</sup>.

(١) تبين الحقائق ٢٧٩/٥

(٢) حاشية ابن علقين ٢٧٦/٦

(٣) شرح منتهى الإرادات ٣٤٦/٢، وكشاف القناع ٥٤٢/٣



جنسا وصنفا، فلو أخرج أحدهما قمحا،  
والآخر شعيرا -مثلا- فإن المزاوعة لا تصح،  
وكان لكل منهما ما أثبت بذره ويتراجعان في  
الأكرية، وقيل: يصح ذلك أيضا عندهم.  
وفي القول الآخر لسحنون -وهو قول  
خليل وابن الحاجب- أنه يشترط الخلط حقيقة  
أو حكما.

فالخلط الحقيقي يكون بضم بذر كل منهما  
إلى بذر صاحبه ثم يذير الجمع في الأرض.  
أما الحكمي فيكون بأن يحمل كل منهما  
بذره إلى الأرض وببذره بها بدون تميز  
لأحدهما عن الآخر، فإن تميز بذر كل منهما  
بجهة معينة من الأرض انتفت الشركة بينهما،  
وكان لكل منهما ما أثبت جبه، ويتراجعان في  
الأكرية ويتقاصان<sup>(١)</sup>.

وزهب الخنابلة -في إحدى الروايتين عن  
أحمد- إلى أنه لا يشترط كون البذر من رب  
الأرض، واختار هذه الرواية بعضهم، قال  
المرداوي: وهي أقوى دليلا.  
وظاهر المذهب اشتراطه، قال المرادوي: وهو  
الصحيح من المذهب، والمشهور عن أحمد  
وعليه جماهير الأصحاب<sup>(٢)</sup>.

### الطرف الذي يكون عليه البذر:

١٢- ذهب الحنفية إلى أنه يجوز أن يكون  
البذر من المزارع، ويجوز أن يكون من صاحب  
الأرض، ولكن لا يجوز أن يكون منهما معا،  
فوجب بيان من عليه البذر، لأن عدم البيان  
يؤدي إلى المنازعة وهي مفسدة للعقد.  
وقال أبو بكر البلخي: يحكم العرف في  
ذلك إن اتحد وإلا فسد<sup>(١)</sup>.

وذهب المالكية إلى أنه يجوز أن يكون البذر  
من أي منهما، ويجوز أن يكون منهما معا،  
بشرط أن لا يكون مقابل الأرض<sup>(٢)</sup> لتلا يؤدي  
إلى كراه الأرض بمنوع، وهو مقابلة الأرض  
بطعام كالعسل، أو بما تنبت ولو لم يكن طعاما  
كالقطن والكتان.

ثم إن كان منهما معا فقد اختلفت المالكية في  
اشتراط خلط ما أخرجاه من بذر.

فعند مالك وابن القاسم وهو أحد قولي  
سحنون أنه لا يشترط الخلط حقيقة ولا حكما،  
وهو الراجح الذي به الفتوى، فلو بذر كل  
منهما بذره في جهة أو فدان غير الآخر،  
جازت المزاوعة عندهم.

ويشترط المالكية كذلك أن يتمثل البذران

(١) بدائع الصنائع ١٧٧/٦، وحاشية ابن عابدين ٢٧٥/٦، ٢٩٣.

واللبوط ١٩/٢٣، والهداية مع تكملة الفتح ٩/٤٦٤.

(٢) حاشية النسوفي ٣/٣٧٤، ٣٧٤، والخروشي ٦/٦٣ وما  
بعدها.

(١) المرجع السابق.

(٢) الإنصاف ٥/٤٨٣.



نصيب أحدهما يكون يياتا بأن الباقي  
للآخر<sup>(١)</sup>.

ب- أن يكون الخارج مشتركا بين صاحب  
الأرض والمزارع، لأنه هو المقصود بالمزراعة،  
فلو شرطا أن يكون الخارج من الأرض  
لأحدهما فقط، فسدت الزراعة، لأن معنى  
الشركة لازم لهذا العقد وكل شرط يكون  
قاطعا لها يكون مفسدا للعقد، فالمزراعة تنعقد  
إجارة في الابتداء، وتقع شركة في الانتهاء،  
كما ذكرنا.

ج- أن تكون حصة كل واحد منهما بعض  
الخارج من الأرض ذاتها، فلو شرطا أن تكون  
الحصة من محصول أرض أخرى بطلت  
المزراعة، لأنها استتجار ببعض الخارج من  
الأرض وليست كالإجارة المطلقة.

د- أن يكون ذلك البعض من الخارج معلوم  
القدر، سواء بالتساوي أو بالتفاوت حسب  
الاتفاق بين المتعاقدين، كالنصف، والثلث،  
والربع ونحو ذلك، لأن ترك التقدير يؤدي إلى  
الجهالة المفضية إلى المنازعة، ولهذا يشترط بيان  
مقدار الأجرة في الإجارة فكذا في الزراعة.  
غير أن المالكية والحائلية في المنع  
اشتراطوا التساوي في الربح إذا كان البذر

ثالثا: الشروط الخاصة بالخارج من الأرض  
(قمة للمحصول) :

١٣- يقصد بالخارج من الأرض: المحصول  
الذي سيقسم على أطراف عقد الزراعة.  
ويشترط في هذا الخارج من الأرض شروط  
هي:

أ- أن يبين في عقد الزراعة نصيب من لا بذر  
له من الخارج من الأرض، فلو سكت عنه  
فسدت الزراعة، نص على ذلك الحنفية، لأن  
المزراعة استتجار ببعض الخارج والسكوت عن  
ذكر الأجرة مفسد للإجارة، فكذا السكوت  
عن ذكر الخارج يفسد الزراعة، وقالوا -أي  
الحنفية-: يجب أن يبين نصيب من لا بذر من  
قبله، لأنه أجرة عمله أو أرضه فلا بد أن يكون  
معلوما، وإذا لم يسم لصاحب البذر، وسمى  
ما للآخر جاز، لأن من لا بذر من قبله إنما  
يستحق بالشرط، أما صاحب البذر فيستحق  
بملكه البذر فلا ينعدم استحقاقه بترك البيان في  
نصيبه، وإن سمي نصيب صاحب البذر ولم  
يسم ما للآخر، ففي القياس عند الحنفية، لا  
يجوز، لأنهم ذكروا ما لا حاجة إلى ذكره  
وتركوا ما يحتاج إليه لصحة العقد، ومن لا  
بذر من قبله يستحق بالشرط فبدون الشرط لا  
يستحق شيئا، ولكن في الاستحسان عندهم:  
الخارج يكون مشتركا بينهما والتخصيص على

(١) المبسوط ٢٣/٢٣، وتبيين الحقائق ٥/٢٧٩، ٢٨٠، وتكملة  
البحر الرائق ٨/١٨٢، وحاشية ابن عابدين ٦/٢٧٥، ٢٧٦



الاتفاق على أن يكون لصاحب الأرض زرع ناحية معينة من الأرض، وللمزارع زرع الناحية الأخرى، ومثل هذا الاتفاق مفسد للمزراعة نفسها، وذلك كأن يشترط أحدهما لنفسه ما على السواقي والجداول إما منفردا أو بالإضافة إلى نصيبه<sup>(١)</sup>.

واستدلوا على ذلك بما روي عن حنظلة بن قيس الأنصاري قال: سألت رافع بن خديج رضي الله عنه عن كراء الأرض باللعب والورق فقال: «لا بأس به، إنما كان الناس يؤجرون على عهد النبي ﷺ على الماذنات»<sup>(٢)</sup> وإقبال الجداول وأشياء من الزرع فيهلك هذا ويسلم هذا، ويسلم هذا ويهلك هذا فلم يكن للناس كراء إلا هذا، فلذلك زجر عنه، فأما شيء معلوم مضمون فلا بأس به<sup>(٣)</sup>.

وبأن اشتراط زرع ناحية معينة يمنع لزوم الشركة في العقد، لأنه شيء معلوم وقد يتلف زرع ما عين لأحدهما دون الآخر فينفرد أحدهما بالقلعة دون صاحبه.

**رابعا: ما يخص الأرض (محل المزرعة):**

١٤- المزروع فيه هو: الأرض، وقد اشترط

منهما متساويا، فإن كان متفاضلا فعلى قدر ينظر كل<sup>(١)</sup>.

هـ- أن تكون حصة كل منهما من الخارج جزءا شائعا من الجملة كالنصف أو الثلث أو الربع، ونحو ذلك، وعلى ذلك لو شرط لأحدهما كمية معينة من المحصول كعشرة أراذب من القمح أو خمسة قناطير من القطن، فإن العقد لا يصح مطلقا لأن المزرعة فيها معنى الإجارة والشركة - كما سبق - وإذا ثبت أن فيها معنى الإجارة والشركة، فإن اشتراط قدر معلوم من الخارج لأحدهما ينفي لزوم معنى الشركة، لاحتمال أن الأرض لا تخرج زيادة على القدر المعلوم فلا يبقى للطرف الآخر شيء.

وكذلك إذا اشترط أحدهما أن يكون قدر البذر لنفسه والباقي يقسم بينهما فسدت المزرعة لاحتمال أن الأرض لا تنتج إلا قدر البذر فيكون الخارج كله له، ويحرم الآخر من المحصول، فينتفي معنى الشركة، ولأن صاحب البذر في الحقيقة شرط قدر البذر له لا عين بذره، لأن عينه تهلك في التراب، وهذا الشرط لا يصح، لأنه يكون بمثابة اشتراط كمية معينة من المحصول له، وهذا يفسد المزرعة.

وينبغي على هذا الشرط أيضا أنه لا يجوز

(١) المرجع السابقة، وانظر الهداية مع تكملة فتح القدير ٤٦٩/٩  
(٢) للفتايات جمبع (مقاييس) وهو أصغر من النهر، فلرسي  
مغرب، وقيل: ما يجمع فيه ماء السيل ثم يبقى منه الأرض  
(المغرب).

(٣) حديث: «لا بأس به، إنما كان الناس يؤجرون...»

أخرجه مسلم (١١٨٣/٢)

(١) حاشية الدسوقي ٣٧٣/٣، وكشاف الفتاوى ٣٤٤/٣



الفقهاء فيها شروطا هي:

سلمت إليك الأرض، ومن التخلية أن تكون الأرض فارغة عند العقد، فإن كان فيها زرع قد نبت، فيشترط أن يكون قابلا لعمل الزراعة بأن يؤثر فيه العمل بالزيادة بمجرد المدة لأن ما لا يؤثر فيه العمل بالزيادة عادة لا يتحقق فيه معنى المزارعة<sup>(١)</sup>.

#### جواز المزارعة بالأرض المستأجرة تقديرا:

١٥- ذهب الحنفية، والمالكية، والحنابلة إلى أنه لا يشترط أن تكون الأرض مملوكة لصاحبها، وإنما يكفي أن يكون مالكا لمستغنتها فقط، وعلى ذلك: لو استأجر إنسان أرضا من الغير لمدة معينة ببلغ معين من المال، فإنه يجوز لهذا المستأجر أن يدفع هذه الأرض مزارعة إلى شخص آخر، ووجه ذلك أن المعيار لصحة المزارعة أن تكون منفعة الأرض مملوكة لمن يزارع عليها، أما ملكية رقبها فليست بشرط لذلك<sup>(٢)</sup>.

#### خامسا: ما يخص المقنود عليه في المزارعة:

١٦- اشترط الحنفية أن يكون الذي عقد عليه في المزارعة مقصودا من حيث إنها إجارة أحد أمرين:

أ- أن تكون الأرض محل المزارعة معلومة، أي معينة تعيينا نافيا للجهالة، فإذا كانت مجهولة فسدت المزارعة<sup>(١)</sup>.

ب- أن تكون الأرض صالحة للزراعة في مدة المزارعة، فلو كانت غير صالحة لها في هذه المدة، بأن كانت سبخة، أو نزه، فإن المزارعة عليها لا تجوز، لأن المزارعة عقد استئجار، والأجرة فيها بعض الخارج، والأرض التي لا تصلح للزراعة لا تجوز إيجارتها، فلا تصح المزارعة عليها كذلك.

أما إذا كانت صالحة للزراعة في المدة، ولكن لا يمكن زراعتها وقت التعاقد لعارض مؤقت كانتقطاع الماء أو في زمن الفيضان، أو كثرة الثلوج ونحو ذلك من العوارض التي هي على شرف الزوال في مدة المزارعة فإن العقد يكون صحيحا، نص على ذلك الحنفية<sup>(٢)</sup>.

ج- التخلية بين الأرض والعامل ليتمكن من العمل فيها بلا مانع.

وعلى ذلك لو شرط أن يكون العمل على صاحب الأرض أو عليهما معا فسدت المزارعة لانعدام التخلية بين الأرض والمزارع.

والتخلية أن يقول صاحب الأرض للعامل:

(١) بدائع الصنائع ١/١٧٨، والفتاوى الهندية ٥/٢٣٦، واللبسوط ٢٣/٤٢، وكشاف القناع ٣/٤٢.

(٢) حاشية ابن عابدين ٦/٢٧٥، والفتاوى الهندية ٥/٢٣٥.

(١) حاشية ابن عابدين ٦/٢٧٥، والفتاوى الهندية ٥/٢٣٥، وبدائع الصنائع ١/١٧٨، وتبيين الحقائق ٥/٢٧٩، ونكحلة البحر الرائق ٨/١٨١، ومتهى الإرادات ١/٤٧١، وكشاف القناع ٣/٥٣٤.

(٢) حاشية ابن عابدين ٦/٢٨٤، واللبسوط ٢٣/٧٦، وحاشية المنصوري ٣/٣٧٦، والمحرمشي ٦/٦٥، والفتاوى ٥/٤١٣، وكشاف القناع ٣/٤٤١.



سلاحاً: ما يخص المدة:

١٧- اختلف الفقهاء في اشتراط مدة معينة لعقد المزارعة.

فذهب الحنفية إلى أنه يجب تحديد عقد المزارعة بمدة معينة فإذا لم تحدد له مدة معينة أو كانت المدة مجهولة فسدت المزارعة، ووجه ذلك أن المزارعة استتجار ببعض الخارج من الأرض، والإجارة لا تصح مع جهالة المدة، فكذلك المزارعة.

ويجب أن تكون هذه المدة كافية للمزارعة وجني للحصول، وتجوز المزارعة على أكثر من عام بشرط تعيين المدة<sup>(١)</sup>.

وذهب بعض الحنفية إلى أنه تصح المزارعة بلا بيان مدة وتقع على أول زرع واحد، وعليه الفتوى<sup>(٢)</sup>.

وذهب الحنابلة: إلى أنه لا يشترط بيان مدة للمزارعة، لأن النبي ﷺ لم ينقل عنه أنه قلر لأهل خير مدة معينة، ولو قلر لم يترك نقله، لأن هذا مما يحتاج إليه فلا يجوز الإخلال بنقله. وعمر رضي الله عنه أجلاهم من الأرض وأخرجهم منها، ولو كانت لهم مدة مقررة لما

الأمر الأول: منفعة العامل، وذلك إذا كان البذر من صاحب الأرض، لأنه يصير مستأجراً للعامل ليزرع له أرضه بنسبة معينة من المحصول.

الأمر الثاني: منفعة الأرض، وذلك إذا كان البذر من العامل، لأنه يصير مستأجراً للأرض بجزء من غائثها يدفعه لصاحبها.

وإذا اجتمعا في الاستتجار فسدت للمزارعة. أما منفعة الماشية ونحوها من الآلات اللازمة للمزارعة فإنها إما أن تكون تابعة للعقد أو مقصودة بذاتها، فإن جعلت تابعة له جازت المزارعة، وإن جعلت مقصودة فسدت.

ووجه عدم جواز جعل منفعة الماشية مقصودة في العقد أن المزارعة تنعقد بإجارة ثم تتم شركة، ولا يتصور انعقاد الشركة بين منفعة الماشية وبين منفعة العامل، وأن جواز المزارعة ثبت بالنص على خلاف القياس -عند الحنفية كما سبق- لأن الأجرة معدومة وهي مع اعتمادها مجهولة فيقتصر جوازها على للحل الذي ورد فيه النص، وذلك فيما إذا كانت الآلة تابعة، فإذا جعلت مقصودة يرد إلى القياس<sup>(١)</sup>.

(١) بفتح الصناعت ٦/ ١٨٠، وتكملة البحر الرائق ٨/ ١٨١، وحاشية ابن عابدين ٦/ ٢٧٥، وتبيين الحقائق ٥/ ٢٧٩، والهداية مع تكملة فتح القدير ٩/ ٤٦٤، والفتاوى الهندية ٥/ ٢٣٦.

(٢) حاشية ابن عابدين ٦/ ٢٧٥، وعمدة القاري ١٢/ ١٦٨.

(١) بفتح الصناعت ٦/ ١٧٩-١٨٠، واللبوط ٢٣/ ٢٠، ١٠٨، وتبيين الحقائق ٥/ ٢٨٠، ٢٨١، والفتاوى الهندية ٥/ ٢٣٦.



جاء له إخراجهم منها<sup>(١)</sup>.

وفي مقابل الصحيح عندهم يجوز الفصل بين العقدين لحصولهما لشخص واحد.

#### شروط للمزارعة عند الشافعية:

١٨- لا يبيحز الشافعية المزارعة إلا إذا كانت على البياض الذي يكون بين النخل أو العنب الذي تمت المساقاة عليه وأن تكون تبعا لعقد المساقاة.

وحتى تتحقق هذه التبعة اشترطوا ما يلي:

أ- اتحاد العامل: ومعنى اتحاد العامل أن يكون عامل المساقاة هو عامل المزارعة نفسه، فإذا كان مختلفا لا يجوز عقد المزارعة، لأن أفراد المزارعة بعامل يخرجها عن التبعة.

ب- تعمس الأفراد: ومعناه أن تعمس أفراد النخل أو العنب محل المساقاة، وأفراد البياض بالمزارعة، لأن التبعة إنما تتحقق حيثئذ بخلاف تعمس أحدهما.

ج- اتصال العقدين: ومعناه أن لا يفصل العاقدان بين المساقاة والمزارعة التابعة لها، بل يأتیان بهما على الاتصال لتحصل التبعة.

ويشترط اتحاد العقد بأن يشملهما عقد واحد حتى تتحقق التبعة، فلو قال صاحب الأرض للعامل: سائيتك على النصف، فقال له: قبلت، ثم زارعه صاحب الأرض على البياض، لا تصح للمزارعة، لأن تملد العقد يزبل التبعة، هذا هو الصحيح في المذهب.

(١) للفني ٤٠٤/٥، ٤٠٥، ٤٠٦، وكشاف الفتاوى ٣٧/٣

د- تقدم المساقاة على المزارعة عند التعاقد: فالأصح عند الشافعية اشترط تقدم المساقاة على المزارعة فلا تقدم المزارعة على المساقاة، بأن يأتي بالمساقاة عقبها، لأن التابع-المزارعة- لا يتقدم على المتبوع وهو المساقاة.

ومقابل الصحيح، يجوز تقديم المزارعة على المساقاة ولكنها تتعقد موقوفة على انعقاد المساقاة فإن عقدا المساقاة بعدها بأن صحتها، وإلا لا تصح المزارعة<sup>(١)</sup>.

#### الشروط المقسلة للمزارعة:

١٩- الشروط المقسلة للمزارعة هي:

أ- شرط كون المحصول الناتج من الأرض كله لأحد المتعاقدين فقط، سواء أكان لرب الأرض أم كان للمزارع، وهذا باتفاق الفقهاء<sup>(٢)</sup>، لأن هذا الشرط يقطع الشركة التي هي من خصائص عقد المزارعة.

ب- الشرط الذي يؤدي إلى جهالة نصيب كل من المتعاقدين، أو يشترط أحدهما لنفسه كمية محددة من المحصول، أو زرع ناحية معينة

(١) نهاية للحتاج ٥/٢٤٥، ٢٤٦، ومغني للحتاج ٢/٣٣٣، ٣٢٤، والأم ٣/٢٣٩، وحاشية البجيرمي على شرح منهج

الطلاب ٣/١١٢، ١١٣

(٢) بدائع الصنائع ٦/١٨٠، وحاشية الفسوقي ٣/٣٣٣، وكشاف الفتاوى ٤٤٤/٣



د- شرط كون الماشية على صاحب الأرض، لأن فيه جعل متفعة الماشية معقودا عليها مقصودة في باب المزارعة ولا سبيل إليه، نص على ذلك الحنفية<sup>(١)</sup>.

هـ- شرط الحمل والحفظ على المزارع بعد قسمة المحصول بينه وبين صاحب الأرض، لأن هذا ليس من عمل المزارعة، نص على ذلك الحنفية والحنابلة<sup>(٢)</sup>.

و- شرط حفظ الزرع على صاحب الأرض قبل الحصاد، لأن هذا يمنع التخلف بين الأرض والعامل وهذا مفسد للمزارعة - كما سبق - نص على ذلك الحنفية والحنابلة<sup>(٣)</sup>.

ز- شرط الحصاد والرفع إلى البيدر<sup>(٤)</sup>، والدياس، والتفريغ على العامل، لأن الزرع لا يحتاج إليه إذ لا يتعلق به غاؤه وصلاحه<sup>(٥)</sup>.

والأصل أن كل عمل يحتاج الزرع إليه قبل تنافيه وإدراكه وجفافه مما يرجع إلى إصلاحه، من السقي والحفظ وقلع الحشاوة وحفر

وللاخر زرع الناحية الأخرى، وهذا باتفاق الفقهاء أيضا<sup>(١)</sup>، لأن هذا الشرط يعود إلى جهالة للمقود عليه، فأشبه البيع بثمن مجهول، والمضاربة مع جهالة نصيب أحدهما، والإجارة مع جهالة الأجر، كما أنه يقطع الشركة بين المتعاقدين، إذ من الجائز ألا تخرج الأرض إلا القدر الذي اشترطه أحدهما له.

ج- شرط العمل على صاحب الأرض وحده، أو اشتراكه مع المزارع في العمل، وقد نص على هذا الشرط الحنفية والحنابلة<sup>(٢)</sup>.

أما عند المالكية فالمزارعة شركة بين اثنين أو أكثر في كل شيء من أرض وعمل وتقفات وغير ذلك<sup>(٣)</sup>.

ووجه عدم جواز اشتراط هذا الشرط، أنه يمنع التخلف بين الأرض والمزارع وكل شرط يمنع من ذلك يكون فاسدا كما سبق.

أما لو استعان المزارع بصاحب الأرض في العمل فأعانه عليه، فإن ذلك يكون جائزا على سبيل التبرع منه فقط<sup>(٤)</sup>.

(١) يلقح الصنائق ١٨٠/٦، وتكملة البحر الرائق ١٨٢/٨، واللبوط ٢٢/٢٣، والفتاوى الهندية ٢٣٦/٥

(٢) يلقح الصنائق ١٨٠/٦، وتكملة البحر الرائق ١٨٦/٨، ومتهى الإرادات ٤٧٣/١، للفتن ١٩٤/٢

(٣) لللبوط ١٠٩/٢٣، ومتهى الإرادات ٤٧٣/١، والفتن ١٩٤/٢

(٤) البيدر هو: الجرن (للمجم الوسيط).

(٥) يلقح الصنائق ١٨٠/٦، وتبيين الحقائق ٢٨٣/٥، وتكملة البحر الرائق ١٨٦/٨، وحاشية لبن عابدين ٢٨١/٦، واللبوط ٣٦/٢٣، والفتاوى الهندية ٢٣٦/٥

(١) يلقح الصنائق ١٨٠/٦، واللبوط ٦١/٢٣، والفتن ٤٢٦/٥، ٤٢٧، ومتهى الإرادات ٤٧٤/١، ٤٧٥، وكشاف القناع ٥٤٤/٣، واللبوط ٣٧٣/٢

(٢) يلقح الصنائق ١٨٠/٦، وتكملة البحر الرائق ١٨٢/٨، والفتاوى الهندية ٢٣٦/٥، والفتن ٤٢٣/٥، والفتن ١٩٣، ١٩٢/٢

(٣) حاشية اللبوط ٣٧٢/٣

(٤) لللبوط ٢٨/٢٣



ح- اشتراط صاحب الأرض على المزارع عملاً يبقى أثره ومنفعته إلى ما بعد مدة المزارعة، كبناء حائط وحفر النهر الكبير ورفع المسناة ونحو ذلك مما يبقى أثره ومنفعته إلى ما بعد انقضاء عقد المزارعة، لأنه شرط لا يقتضيه العقد نص على ذلك الحنفية والحنابلة<sup>(١)</sup>.

ط- شرط الكراب<sup>(٢)</sup> على صاحب الأرض إذا كان البئر من قبل العامل.

أما إذا كان من قبل صاحب الأرض فإن العقد جائز لأنه إذا كان البئر من قبل العامل فالعقد في جانب رب الأرض، يلزم بنفسه، وهذا الشرط بعدم التخلية بعد لزوم العقد وذلك لا يجوز، وإن كان البئر من جانب رب الأرض فلزوم العقد في جانبه إنما يكون بعد إلقاء البئر في الأرض والكراب يسبق ذلك، فكأنه استأجره لعمل الزراعة في أرض مكروبة (مقلوبة) نص على ذلك الحنفية<sup>(٣)</sup>.

ي- اشتراط البئر على صاحب الأرض والعامل معا عند الحنفية<sup>(٤)</sup>.

الأنهار الداخلية، وتسوية المسناة<sup>(١)</sup> فعلى المزارع، لأن ما هو المقصود من الزرع وهو النماء لا يحصل بلونه عادة، فكان من توابع المقود عليه فكان من عمل المزارعة، فيكون على المزارع.

وكل عمل يكون بعد تناهي الزرع وإدراكه وجفافه قبل قسمة الحب مما يحتاج إليه لخلوص الحب وتنقيته يكون بينهما على شرط الخارج، أي يتحمل من نفقاته نسبة ما يستحقه من المحصول، لأنه ليس من عمل المزارعة.

وكل عمل يكون بعد القسمة من الحمل ونحوه مما يحتاج إليه لإحراز المقسوم فعلى كل واحد منهما في نصيبه، لأن ذلك مؤنة ملكه فيلزمه دون غيره<sup>(٢)</sup>.

وروي عن أبي يوسف أنه أجاز شرط الحصاد والرفع إلى البئر والدياس والتنزيرة على المزارع، لتعامل الناس على ذلك<sup>(٣)</sup>، وعليه الفتوى<sup>(٤)</sup>، وهو مذهب الحنابلة<sup>(٥)</sup> وابن القاسم من المالكية<sup>(٦)</sup>.

(١) بدائع الصنائع ١٨١/٦، واللبسوط ٣٩/٢٣، والفتاوى الهندية ٣٣٧/٥، ومنتهى الإرادات ١/٤٧٣

(٢) الكراب: تغليب الأرض للحراث، تقول: كراب الأرض كراباً وكرباً قلباً للحراث وإثراها للزرع (للمعجم الوسيط، ولسان العرب).

(٣) للبسوط ١٠٩/٢٣

(٤) حاشية ابن عابدين ٦/٢٧٦، واللبسوط ١٩/٢٣، وبدائع الصنائع ١٧٧/٦

(١) للمسناة: سد بيني لحجز ماء السيل أو النهر به مفاتيح للماء تفتح على قدر الحاجة (للمعجم الوسيط).

(٢) المراجع السابقة للحنفية.

(٣) بدائع الصنائع ١٨١/٦، وتبيين الحقائق ٥/٢٨٢، واللبسوط ٣٦/٢٣، وتكملة البحر الرائق ١٨٦/٨، والفتاوى الهندية ٣٣٧/٥

(٤) حاشية ابن عابدين ٦/٢٨٢

(٥) منتهى الإرادات ١/٤٧٣، وكشاف القناع ٣/٥٤٤

(٦) حاشية الصاوي على الشرح الصغير ٤٩٦/٣



أبي يوسف<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عابدين: التبن يقسم بينهما تبعاً للحب، لأن التبن كالحب كل منهما يعتبر من نتاج الأرض فوجب أن ينقسم على صاحب الأرض والمزارع على حسب النسبة المتفق عليها لتقسيم الحب ذاته لأنه تابع له<sup>(٢)</sup>.

**الوجه الثالث:** أن يشترط أن يكون التبن لأحدهما دون الآخر.

وفي هذه الحالة ذهب الحنفية إلى أنه إذا اشترطه لصاحب البذر جاز هذا الشرط ويكون له، لأن صاحب البذر يستحقه من غير شرط لكونه غناء ملكه فالشرط لا يزيده إلا تأكيداً.

وإن شرطه لمن لا بذر له فسدت المزارعة، لأن استحقاق صاحب البذر للتبن بالبذر لا بالشرط، لأنه غناء ملكه، وغناء ملك الإنسان ملكه، فصار شرط كون التبن لمن لا بذر من قبله بمنزلة شرط كون الحب له، وإذا مفسد للعقد، كذا هذا<sup>(٣)</sup>.

وذهب المالكية إلى أن التبن يقسم بين صاحب الأرض والمزارع على ما تعاملوا عليه، لأن التبن كالحب فيقسم عليهما كما يقسم الحب، ولأنه ربما يصاب الزرع بأفة سماوية فلا

كـ اشتراط التفاوت في الربح عند الملكية<sup>(١)</sup>، بأن لا يأخذ كل من المشتركين في المزارعة على قدر بذره، كما سبق.

لـ شرط التبن لمن لا يكون البذر من قبله، وهذا لا يخلو من ثلاثة أوجه:

**الأول:** أن يشترط صاحب الأرض والمزارع أن يقسم التبن ونحوه كالحطب وقش الأرز والدريس بينهما، وفي هذه الحالة يصح هذا الشرط، لأنه مقرر لمقتضى العقد، لأن الشركة في الخارج من الزرع من معانيه ولازم من لوازمه، نص على ذلك الحنفية والمالكية<sup>(٢)</sup>.

**الثاني:** أن يسكتا عنه، وفي هذه الحالة، قال أبو يوسف: يفسد العقد، لأن كل واحد من التبن والحب مقصود من العقد، فكان السكوت عن التبن بمنزلة السكوت عن الحب وإذا مفسد بالإجماع فكذا هذا.

ويرى محمد بن الحسن عدم الفساد إذا سكتا عن ذكر التبن، ويكون التبن لصاحب البذر منهما، سواء أكان صاحب الأرض أم المزارع، لأن ما يستحقه صاحب البذر إنما يستحقه ببذره لا بالشرط، فكان شرط التبن لأحدهما والسكوت عنه بمنزلة واحدة.

وذكر الطحاوي أن محمداً رجع إلى قول

(١) المراجع السابقة.

(٢) حاشية ابن عابدين ٢٧٧/٦، وانظر البوط ٦١/٢٣.

(٣) بدائع الصنائع ١/٦، وتكملة البحر الرائق ١٨٤/٨، واللبوط ٦١/٢٣، والهداية مع تكملة فتح القدير ٩/٤٧٠، والفتاوى الهندية ٥/٣٣٧.

(١) حاشية النسوي ٣/٣٧٣، والحارثي ٦/٦٣ وما بعدهما.

(٢) بدائع الصنائع ١/٦، وتبيين الحقائق ٥/٢٨١، ٢٨٢، وحاشية ابن عابدين ٢٧٧/٦، والحارثي ٦/٦٦.



له في أرضه ببعض الخارج منها، الذي هو ثمن ملكه وهو البذر.

ويشترط للمالكية لصحة هذه الصورة أن يتعقد بلفظ الشركة، فإن عقدا بلفظ الإجارة لا تصح لأنها إجارة بجزء مجهول، وإن أطلقا القول فقد حملها ابن القاسم على الإجارة فمنعها، وحملها سحنون على الشركة فأجازها، والمشهور عند المالكية الأول أي: حملها على الإجارة، فلا تجوز.

٢٢- أن تكون الأرض من جانب، والباقي كله من الجانب الآخر، وهذه الصورة جائزة باتفاق الحنفية<sup>(١)</sup>، والمالكية<sup>(٢)</sup>، وظاهر المذهب عند الخنابلة أنه إن كان البذر من رب الأرض والعمل من العامل كانت المزارعة صحيحة<sup>(٣)</sup>، وهذا هو الأصل في المزارعة فقد عامل الرسول ﷺ أهل خيبر على هذا.

ووجه صحة هذه الصورة عند الحنفية: أن العامل يصير مستأجرا للأرض لا غير ببعض الخارج منها الذي هو ثمن ملكه وهو البذر<sup>(٤)</sup>.

٢٣- أن تكون الأرض والبذر من جانب، والعمل والمأشبة من الجانب الآخر وهو

تخرج الأرض إلا التبن، فلو استقل به أحدهما فإن الآخر لن يأخذ من الخارج شيئا، وهذا يقطع الشركة التي هي من لوازم العقد، ويكون كمن شرط أن يكون الخارج كله له، أو شرط لنفسه كمية معينة من المحصول<sup>(١)</sup>.

### صور من المزارعة:

٢٠- اختلف الفقهاء في حكم صور من المزارعة: منها الصحيحة، وهي ما استوفت شروط صحتها عند من يقول بها، ومنها الفاسدة، وهي التي فقدت شرطا من هذه الشروط.

وفيما يلي بعض هذه الصور.

### صور من المزارعة الصحيحة:

٢١- أن يكون العمل من جانب، والباقي كله من أرض وبذر ومأشبة وآلات ونفقات من الجانب الآخر.

وقد نص على صحة هذه الصورة الحنفية<sup>(٢)</sup>، والمالكية<sup>(٣)</sup>، والخنابلة<sup>(٤)</sup>.

ووجه صحتها عند الحنفية أن صاحب الأرض يصير مستأجرا للعامل لا غير، ليعمل

(١) بفتح المصنف ١٧٩/٦، وتكملة البحر الرائق ١٨٢/٨، وحاشية ابن عابدين ٢٧٨/٦، واللبوط ١٩/٢٣، والهداية مع تكملة الفتاوى ٤٦٩/٩.

(٢) الخريفي ٦٦/٦.

(٣) منتهى الإرادات ٤٧٤/١.

(٤) بفتح المصنف ١٧٩/٦، وحاشية ابن عابدين ٢٧٨/٦، وتكملة البحر الرائق ١٨٢/٨، واللبوط ٢٠/٢٣.

(١) الخريفي ٦٦/٦.

(٢) بفتح المصنف ١٧٩/٦، وتكملة البحر الرائق ١٨٢/٨، وحاشية ابن عابدين ٢٧٨/٦، واللبوط ١٩/٢٣.

(٣) الخريفي ٦٦/٦.

(٤) منتهى الإرادات ٤٧١/١، والفتاوى ٤٢٣/٥.



خرج فهو بينهما نصفان فهو جائز، لأن كل واحد منهما عامل في نصيبه من الأرض يبذره ويقره غير موجب لصاحبه شيئا من الخارج منه، فإن اشترط أن يكون الخارج بينهما ثلاثا كان فاسدا، لأن الذي شرط لنفسه الثلث كأنه دفع نصيبه من الأرض والبذر إلى صاحبه مزارعة ثلث الخارج منه على أن يعمل هو معه وذلك مفسد للعقد، ولأن ما شرط من الزيادة على النصف لصاحب الثلثين يكون أجرة له على عمله، وإنما يعمل فيما هو شريك فيه، فلا يستوجب الأجر فيما هو شريك فيه على غيره، ولو كان البذر منهما والخارج كذلك كان جائزا، لأن الذي شرط لنفسه ثلث الخارج كأنه أعار شريكه ثلث نصيبه من الأرض وأعانه ببعض العمل وذلك جائز، ولو اشترط أن الخارج نصفان كان فاسدا، لأن الذي كان منه ثلث البذر شرط لنفسه بعض الخارج من بذر شريكه وإنما يستحق ذلك بعمله والعامل فيما هو شريك فيه لا يستوجب الأجر على غيره، إذ هو بصير دافعا سلس الأرض من شريكه مزارعة بجميع الخارج منه، وذلك فاسد، ثم الخارج بينهما على قدر بذرهما، وعلى صاحب ثلثي البذر أجر مثل سلس الأرض لشريكه، لأنه استوفى منفعة ذلك القدر من نصيبه من الأرض بعقد فاسد ويكون له نصف

المزارع، وقد نص على صحة هذه الصورة الخفية، والمالكية، والخنبالة<sup>(١)</sup>.

وجه صحة هذه الصورة عند الخفية: أن هذا استئجار للعامل لا غير مقصود، فأما البذر فقير مستأجر مقصودا ولا يقابله شيء من الأجرة بل هي توابع للمعقود عليه وهو منفعة العامل، لأنه آلة للعمل فلا يقابله شيء منه، ولأنه لما كان تابعا للمعقود عليه كان جاريا مجرى الصفة للعمل، فكان العقد عقدا على عمل جيد، والأوصاف لا قسط لها من العوض فأمكن أن تتعقد إجارة ثم تتم شركة بين منفعة الأرض ومنفعة العامل<sup>(٢)</sup>.

٢٤- أن يتساويا في الجميع، أرضا وعملا وبذرا وماشية ونفقات، لأن أحدهما لا يفضل صاحبه بشيء.

وقد نص على صحة هذه الصورة الخفية، والمالكية، والخنبالة<sup>(٣)</sup>.

وجه صحة هذه الصورة عند الخفية، نص عليه السرخسي في المبسوط فقال: وإذا كانت الأرض بين رجلين فاشترط على أن يعملها فيها جميعا ستهما هذه يبذرهما ويقرهما، فما

(١) حاشية الدسوقي ٣/٣٧٦، والحرشي ٦/٦٦، ومستهي الإردادات ١/٤٧٤، والمغني ٥/٤٢٣

(٢) بدائع الصنائع ٦/١٨٩

(٣) المبسوط ٢٣/١٠٧، والفتاوى الهندية ٥/٢٢٩، وحاشية الدسوقي ٣/٣٧٦، والحرشي ٦/٦٥، والمغني ٥/٤٢٨،

١٩٤/٢، والمغني ٢/١٩٤



بذره بأن زاد ما يأخذه على بذره أو ساواه على الأقل.

مثال الزيادة: أن يخرج أحدهما الأرض وثلاثي البذر، والثاني العمل وثلاث البذر، على أن يأخذ كل نصف الربيع، ففي هذا المثال يكون العامل قد أخذ أزيد من نسبة ماله من البذر فتكون المزارعة صحيحة.

ومثال المساواة: أن يأخذ صاحب الأرض الثلثين من الربيع ويأخذ العامل الثلث، ففي هذا المثال يكون العامل قد أخذ ما يساوي مثل نسبة ماله من البذر فتكون المزارعة صحيحة كذلك.

أما لو أخذ العامل أقل من الثلث فإن المزارعة تكون فاسدة، لأنه أخذ أقل من نسبة ماله من البذر.

وهذه الصورة لا تصح عند الحنفية، لأن البذر لا يصح أن يكون عليهما كما سبق.

٢٧- أن تكون الأرض والماشية من جانب، والعمل والبذر من الجانب الآخر.

وهذه الصورة جائزة عند أبي يوسف<sup>(١)</sup>، لأنه لو كانت الأرض والبذر من جانب جاز، وجعلت منفعة الماشية تابعة لمنفعة العامل، فكنا إذا كانت الأرض والماشية من جانب،

الزرع طيبا لا يتصدق بشيء منه، لأنه رياه في أرض نفسه، وأما سلس الزرع فإنه يدفع منه ربع بذره الذي بذره، وما غرم من الأجر والتفقة فيه يتصدق بالفضل، لأنه رياه في أرض غيره بعقد فاسد ويكون له نصف الزرع طيبا لا يتصدق بشيء منه لأنه رياه في أرض غيره بعقد فاسد<sup>(١)</sup>.

وقال ابن قدامة: ولو كانت الأرض لثلاثة فاشتركوا على أن يزرعوها يبنزهم ودوابهم وأعانهم على أن ما أخرج الله بينهم على قدر مالهم فهو جائز، لأن أحدهم لا يفضل صاحبيه بشيء<sup>(٢)</sup>.

٢٥- إذا قابل بذر أحدهما عمل من الآخر، وكانت الأرض مشتركة بينهما بملك أو إجارة أو كانت مباحة، وتساوت قيمة العمل والبذر فإن الشركة تكون صحيحة، نص على ذلك المالكية<sup>(٣)</sup>.

٢٦- إذا قابل الأرض وبعض البذر عمل من الآخر مع بعض البذر، نص على صحة ذلك المالكية<sup>(٤)</sup>.

وشرط صحة هذه الصورة عندهم أن لا ينقص ما يأخذه العامل من الربيع عن نسبة

(١) البسوط ٢٣/١٠٧، ١٠٨.

(٢) المغني ٥/٤٢٨، ٤٢٩.

(٣) حاشية للمسوقي ٣/٣٧٦، والمحرشي ٦/٦٥.

(٤) حاشية للمسوقي ٣/٣٧٦، والمحرشي ٦/٦٦.

(١) بفتح الصلح ٦/١٧٩، وتبين الحقائق ٥/٢٨١، والبسوط ٢٠/٢٣.



فساد الصورة الأولى، حيث جمع فيها بين الأرض والعمل في جانب واحد، وهذا على خلاف مورد الشرع.

وروي عن أبي يوسف القول بالجواز في الصورتين<sup>(١)</sup>.

ووجه ذلك عنده، أن استئجار كل واحد منهما جائز عند الانفراد فكذا يجوز عند الاجتماع.

٣٠- أن يكون بعض البذر من المزارع، والبعض من صاحب الأرض، نص على ذلك الحنفية، والحنابلة، في ظاهر المنه<sup>(٢)</sup>.

ووجه فساد هذه الصورة عند الحنفية: أن كل واحد منهما يصير مستأجرا صاحبه في قدر بذره، فيجتمع استئجار الأرض والعامل في جانب واحد وهذا يفسد المزارعة.

ووجه فسادها عند الحنابلة: أن البذر لا يكون إلا على صاحب الأرض ولا يجوز أن يكون على العامل طبقا لظاهر المنه، لأن المال كله يجب أن يكون من جانب واحد للمضاربة.

ولكن هذه الصورة صحيحة عند المالكية، لأنه يجوز عندهم أن يشترك صاحب الأرض

فيها تجوز، وتجعل منفعة الدواب تابعة لمنفعة الأرض.

وفي ظاهر الرواية لا تجوز<sup>(١)</sup>، لأن العامل هنا يصير مستأجرا للأرض والمأشئة جميعا مقصودا ببعض الخارج، لأنه لا يمكن تحقيق معنى التبعية هنا لاختلاف جنس المنفعة، لأن منفعة المأشئة ليست من جنس منفعة الأرض فبقيت أصلا بنفسها، فكان هذا استئجارا للمأشئة ببعض الخارج أصلا ومقصودا، واستئجارا للمأشئة مقصودا ببعض الخارج لا يجوز.

#### صور من المزارعة الفاسدة:

٢٨- أن يكون البذر والدواب من جانب، والأرض والعمل من الجانب الآخر، نص على ذلك الحنفية والحنابلة<sup>(٢)</sup>، لأن صاحب البذر يصير مستأجرا للأرض والعامل معا ببعض المحصول، والجمع بين الأرض والعامل معا في جانب واحد يفسد المزارعة، لأنه على خلاف مورد الأصل.

٢٩- أن يكون البذر من طرف، والباقي كله من الطرف الآخر، نص على ذلك الحنفية، والحنابلة<sup>(٣)</sup>، ووجه فساد هذه الصورة هو وجه

(١) للمراجع السابقة.

(٢) بدائع الصنائع ١٧٩/٦، وتكملة البحر الرائق ١٨٢/٨،

وتبيين الحقائق ٥/٢٨٠، وحاشية ابن عابدين ٦/٢٧٨،

ومنتهى الإرادات ١/٤٧٤، وكشاف القناع ٣/٤٣٠

(٣) للمراجع السابقة.

(١) بدائع الصنائع ١٧٩/٦

(٢) بدائع الصنائع ١٧٩/٦، وحاشية ابن عابدين ٦/٢٧٨،

والبسيط ٢٣/٣٠، ٣١، ومنتهى الإرادات ١/٤٧٤،

وكشاف القناع ٣/٤٣٠



شخصين، فيكون صحيحا في حق أحدهما وفاسدا في حق الآخر.

أما لو كان البذر في هذه الصورة من صاحب الأرض فإن المزارعة تقع صحيحة في حق الجميع ويكون الخارج بينهما على الشرط، لأن صاحب الأرض في هذه الصورة يصير مستأجرا للمعاملين معا، والجمع بين استئجار العاملين لا يقدح في صحة عقد المزارعة وإذا صح العقد كان النماء على الشرط، هذا ما ذكره الحنفية<sup>(١)</sup>.

٣٢- إذا قال صاحب الأرض لرجل: أنا أزرع الأرض يلزمني، وعواملي، ويكون سقيها من مائتك، والزرع بيننا، فعند الختابة روايتان: أحدهما: لا تصح، لأن موضع المزارعة أن يكون العمل من أحدهما والأرض من الآخر، وليس من صاحب الماء هنا أرض ولا عمل، لأن الماء لا يباع ولا يشتري ولا يستأجر، فكيف تصح به المزارعة؟

وقد اختار هذه الرواية كل من القاضي وابن قدامة، وعلل الأخير هذا الاختيار بأن هذا ليس بمقصود عليه ولا في معنى المنصوص.

والثانية: تصح المزارعة، لأن الماء أحد الأشياء التي يحتاجها الزرع، فجاز أن يكون من أحدهما كالأرض والعمل، وقد اختار هذه

والمزارع في البذر كما سبق<sup>(١)</sup>.  
٣١- أن تكون الأرض من جانب، والبذر والمماشية من جانب، بأن دفع صاحب الأرض أرضه إلى المزارع ليزرعها ببذره وماشيته مع رجل آخر على أن ما خرج من الأرض فثلثه لصاحب الأرض، وثلثاه لصاحب البذر والمماشية، وثلثه لذلك العامل الآخر، هذه المزارعة صحيحة في حق صاحب الأرض، والمزارع الأول، وفاسدة في حق المزارع الثاني، ويكون ثلث الخارج لصاحب الأرض وثلثاه للمزارع الأول، وللعامل الآخر أجر مثل عمله.

قال الكاساني الحنفي: وكان ينبغي أن تفسد المزارعة في حق الكل، لأن صاحب البذر وهو المزارع الأول جمع بين استئجار الأرض والعامل، والجمع بينهما مفسد للمزارعة بكونه خلاف مورد الشرع، ومع ذلك حكم بصحتها في حق الأرض والمزارع الأول، وإنما كان كذلك، لأن العقد فيما بين صاحب الأرض والمزارع الأول وقع استئجارا للأرض لا غير وهذا جائز، وفيما بين المزارعين وقع استئجار الأرض والعامل جميعا وهذا غير صحيح، ويجوز أن يكون للعقد الواحد جهتان، جهة الصحة وجهة الفساد خصوصا في حق

(١) يعلق الصانع ١٨٠/٦

(١) حاشية للسوئي ٣٧٦/٣، والحارثي ٦٥/٦



هذه الصورة<sup>(١)</sup>.

ولو اشترك ثلاثة: من أحلهم الأرض، ومن الثاني البذر، ومن الثالث الماشية والعمل، على أن يقسم للحصول بينهم فسدت المزرعة، نص على ذلك الحنبلة<sup>(٢)</sup>.  
وعلى قياس ما روي عن أبي يوسف هذا العقد جائز<sup>(٣)</sup>.

#### آثار للمزرعة:

ترتب على المزرعة آثار تختلف باختلاف صحتها أو فسادها.

#### أولاً: الآثار للترتبة على المزرعة الصحيحة:

٣٥- إذا توافرت شروط صحة المزرعة انعقدت صحيحة وترتب عليها الآثار الآتية:

أ- على المزارع كل عمل من أعمال المزرعة بما يحتاج الزرع إليه لنمائه وصلاحه، كالري والحفظ وتطهير المراوي الداخلية والتسميد، نص على ذلك الحنفية، والحنابلة<sup>(٤)</sup>، لأن عقد المزرعة قد تناول هذه الأشياء فيكون ملزماً بها.

ب- على المزارع تقليب الأرض بالحراثة (الكراة) إن اشترط في العقد، لأنه شرط

الرواية أبو بكر ونقلها عن الإمام أحمد يعقوب بن يختان وحرب<sup>(١)</sup>.

٣٣- إذا قال صاحب الأرض لآخر: أجرتك نصف أرضي هذه بنصف بذرك ونصف منفعتك ومنفعة ماشيتك، وأخرج المزارع البذر كله لا يصح العقد، لأن المنفعة مجهولة وإذا جهلت فسدت العقد، وكذلك لو جعلها أجرة لأرض أخرى لم يجز، ويكون الزرع كله للمزارع وعليه أجر مثل الأرض.

وإن أمكن علم المنفعة وضبطها بما لا تختلف معه معرفة البذر جاز وكان الزرع بينهما.

وقيل: لا يصح أيضاً، لأن البذر عوض فيشترط قبضه كما لو كان مبيعاً وما حصل فيه قبض.

وإن قال له: أجرتك نصف أرضي بنصف منفعتك ومنفعة ماشيتك، وأخرج البذر معاً، فهي كالصورة السابقة، إلا أن الزرع يكون بينهما على كل حال، نص على كل ذلك الحنبلة<sup>(٢)</sup>.

٣٤- إذا اشترك أربعة في عقد مزرعة على أن يكون من أحلهم الأرض، ومن الثاني الماشية، ومن الثالث البذر، ومن الرابع العمل فسدت المزرعة، وقد نص الحنفية على فساد

(١) بدائع الصنائع ٦/ ١٧٩، وتكملة البحر الرائق ٨/ ١٨٢، وحاشية ابن عابدين ٦/ ٢٧٩، والمبسوط ٢٣/ ١٥، ١٦.  
(٢) للفتي ٥/ ٤٢٨، ومسئ الإطلاات ١/ ٤٧٤، والفتن ٢/ ١٩٤.  
(٣) بدائع الصنائع ٦/ ١٨٠.  
(٤) بدائع الصنائع ٦/ ١٨٢، وابن عابدين ٦/ ٢٨١، والفتاوى الهندية ٥/ ٣٢٧، ومسئ الإطلاات ١/ ٤٧٢، وكشاف القناع ٣/ ٤٤٠.

(١) للفتي ٥/ ٤٢٧، ومسئ الإطلاات ١/ ٤٧٤، والفتن ٢/ ١٩٤، وكشاف القناع ٣/ ٤٤٠.  
(٢) للفتي ٥/ ٤٢٥، وكشاف القناع ٣/ ٥٤٣، ٥٤٤.



د- على صاحب الأرض، الأعمال الأساسية التي يبقى أثرها ومنفعتا إلى ما بعد عقد المزارعة، كبناء حائط وإجراء الأنهار الخارجية، ونحو ذلك مما يبقى أثره ومنفعته، نص على ذلك الحنفية، والحنابلة<sup>(١)</sup>.

هـ- على صاحب الأرض خراجها عند الحنفية والحنابلة<sup>(٢)</sup>، ولا يجوز عندهم اشتراطه على المزارع، ولا دفعه من المحصول والباقي يقسم عليهما، ووجه ذلك كما قال الحنفية: أن الخراج مبلغ معين من المال، فاشتراط دفع هذا المبلغ من الخارج من الأرض بمنزلة اشتراط ذلك القدر من الخارج لصاحب الأرض، وهذا شرط فاسد، لأنه يؤدي إلى قطع الشركة في الربيع مع حصوله، لجواز ألا يحصل إلا ذلك القدر أو دونه.

و- على المزارع وصاحب الأرض معا، كل ما كان من باب التفقة على الزرع، ويكون ذلك على قدر حقهما كتمن السماد وقلع الحشائش المضرة، وعليهما أيضا أجره الحصاد، وحمل المحصول إلى الجرن، والدياس، والتفرية، لأن هذه الأعمال ليست من أعمال المزارعة حتى يختص بها للمزارع وحده.

صحيح فوجب الوفاء به، وإن سكنا عنه ولم يشترطه، أجبر عليه أيضا إن كانت الأرض لا تخرج زروا أصلا بدونه، أو كان ما تخرجه قليلا لا يقصد مثله بالعمل، لأن مطلق عقد المزارعة يقع على الزراعة المعتادة، أما إذا كانت الأرض مما تخرج الزرع بدون حاجة إلى الحرث زروا معتادا يقصد مثله في عرف الناس، فإنه لا يجبر عليه للمزارع، نص على ذلك الحنفية<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا إذا امتنع المزارع عن سقي الأرض بالماء، وقال: أتركها حتى تسقى من ماء المطر، فإن كان الزرع مما لا يكتفي بماء المطر، وإنما يحتاج إلى الري بالماء، فإنه يجبر عليه، لأن مطلق عقد المزارعة يقع على الزراعة المعتادة، وإن كان مما لا يحتاج إليه، وإنما يكفي ماء المطر، ويخرج زروا معتادا به، فإنه لا يجبر عليه، وقد نص على ذلك الحنفية<sup>(٢)</sup>.

وقال الحنابلة: يلزم العامل بما فيه صلاح الثمرة والزرع من السقي والحرث ونحوهما<sup>(٣)</sup>.

ج- على صاحب الأرض تسليمها إلى المزارع ليزرعها أو يعمل عليها إذا كان بها نبات، لأن عدم التسليم يمنع التخلية بين الأرض والعامل وهو مفسد للمزارعة.

(١) بدائع الصنائع ١/١٨١، والمبسوط ٢٣/٣٩، ومنتهى الإرادات ١/٤٧٣، وكشاف القناع ٣/٥٤٠.  
(٢) للمبسوط ٢٣/٣٣، ومنتهى الإرادات ١/٤٧٣، وكشاف القناع ٣/٥٤١.  
(٣) كشف القناع ٣/٥٤٠.

(١) بدائع الصنائع ١/١٨٢، والمبسوط ٢٣/٣٩،  
(٢) بدائع الصنائع ١/١٨٢، والمبسوط ٢٣/٣٩،  
(٣) كشف القناع ٣/٥٤٠.



المحصول على حسب الاتفاق المبرم بينهما.  
وإن زاد صاحب الأرض في نصيب المزارع،  
ورضي بها المزارع، جازت الزيادة، ووجه  
ذلك: أن المزارع في الحالة الأولى زاد على  
الأجرة بعد انتهاء عمل المزارعة باستيفاء  
المعقود عليه وهو المتفعة، وهذا لا يجوز لأنها  
لو أنشأ عقد المزارعة بعد الحصاد لا يجوز،  
فكذلك الزيادة على النصيب لا تجوز بعد، أما  
في الحالة الثانية، فقد حظ صاحب الأرض  
من الأجرة، والحظ لا يستلزم قيام المعقود  
عليه.

هذا إذا كان البذر من العامل، أما إن كان  
البذر من صاحب الأرض فزاد صاحب  
الأرض من نصيب المزارع، فلإن الزيادة لا  
تجوز، ولكن إن زاد المزارع في نصيب صاحب  
الأرض جازت الزيادة لما ذكر.

هذا إذا كانت الزيادة من أيهما بعد حصاد  
الزرع.

أما إن كانت قبله فإتباعها جائزة من أي منهما،  
لأن الوقت يحتمل إنشاء العقد، فيحتمل  
الزيادة، بخلاف الأمر بعد الحصاد فإنه لا  
يحتمل إنشاء العقد، فلا يحتمل الزيادة عليه.

أما الحظ فجائز في الحالين أي قبل الحصاد  
وبعد.

ط - إذا لم تخرج الأرض شيئاً فلا يستحق

وروي عن أبي يوسف وغيره أن هذه  
الأمشياء الأخيرة على المزارع لتعامل الناس  
بذلك، وهذا عند الحنفية<sup>(١)</sup>.

ز - يقسم محصول الأرض بين صاحبها  
والمزارع على حسب الاتفاق المبرم بينهما،  
وعلى كل من المزارع وصاحب الأرض، حمل  
نصيبه من المحصول وحفظه بعد القسمة، لأنه  
بانتهاؤه قسمة المحصول ينتهي عقد المزارعة،  
فكل عمل بعد ذلك يتحمل صاحبه نفقاته،  
نص على ذلك الحنفية<sup>(٢)</sup>.

ح - قال الحنفية: إن كان مآجاز إنشاء العقد  
عليه جازت الزيادة عليه وما لا فلا، أما الحظ  
فجائز في الحالين معاً<sup>(٣)</sup>.

و على هذا فالزيادة والحظ على وجهين:  
إما أن يكون ذلك من المزارع، وإما أن يكون  
من صاحب الأرض، وإما أن يكون بعد حصاد  
الزرع، وإما أن يكون قبله.

ولا يخلو إما أن يكون البذر من المزارع وإما  
أن يكون من صاحب الأرض.

فإن كان بعد الحصاد - والبذر من قبل العامل -  
فلإن الزيادة لا تجوز من العامل، وإنما يتقسم

(١) بدائع الصنائع ٦/١٨٢، وتكملة البحر الرائق ٨/١٨٦،  
وحاشية ابن عابدين ٦/٢٨١، الهيدية مع تكملة فتح القدير  
٩/٤٧٧، والفتاوى الهندية ٥/٢٣٧

(٢) بدائع الصنائع ٦/١٨٠، وتكملة البحر الرائق ٨/١٨٦  
(٣) بدائع الصنائع ٦/١٨٢، وتكملة البحر الرائق ٨/١٨٤،  
والمبسوط ٢٣/٤٣، ٤٤، والفتاوى الهندية ٥/٢٣٧



بالشرط لوقوع الاستغناء بالملك عن الشرط، واستحقاق الأجر الخارج بالشرط وهو العقد، فإذا لم يصح العقد استحققه صاحب الملك ولا يلزمه التصديق بشيء لكونه غمًا ملكه.

وإذا كان البذر من قبل صاحب الأرض أخذ الخارج كله ووجب عليه للعامل أجر مثل عمله، وذلك باتفاق الفقهاء<sup>(١)</sup>.

ووجه ذلك عند الحنفية: أن صاحب الأرض يكون مستأجرًا للعامل، فإذا فسدت الإجارة وجب له أجر مثل عمله عليه.

وإذا كان البذر من قبل العامل فإنه يستحق الخارج كله، ووجب عليه لصاحب الأرض أجره مثل أرضه، وهذا بالاتفاق أيضًا<sup>(٢)</sup>.

ووجه ذلك عند الحنفية: أن العامل يكون مستأجرًا للأرض، فإذا فسدت الإجارة وجب عليه مثل أجر الأرض لصاحبها.

وهل يطيب الناتج لصاحب البذر عندما يستحقه؟ في المسألة تفصيل:

إذا كان البذر من قبل صاحب الأرض واستحق الخارج كله وغرم للعامل أجر مثل عمله، فإن الخارج كله من الأرض يكون طيبًا له، لأنه ناتج من ملكه وهو البذر - في ملكه -

أحدهما تجاه الآخر أي شيء، لا أجر العمل للعامل ولا أجره الأرض لصاحبها، سواء أكان البذر من قبل العامل أم كان من قبل صاحب الأرض، لأنها إما إجارة أو شركة، فإن كانت إجارة فالواجب في العقد الصحيح منها هو المسمى - وهو معلوم - فلا يستحق غيره، وإن كانت شركة فالشركة في الخارج فقط دون غيره، وليس هنا خارج، فلا يستحق غيره، نص على ذلك الحنفية<sup>(١)</sup>.

ثانياً: الآثار المترتبة على المزارعة الفاسدة:

٣٦- إذا فسدت المزارعة لفقدان شرط من شروط صحتها ترتبت عليها الآثار التالية:

أ- عدم وجوب أي شيء من أعمال المزارعة على المزارع، لأن وجوبه بالعقد الصحيح، وقد فسد العقد، فلا يطالب المزارع بأي عمل من الأعمال المترتبة عليه.

ب- قال الحنفية والخنبلة: يستحق صاحب البذر الخارج كله من الأرض، سواء أكان صاحبه هو المزارع أم رب الأرض<sup>(٢)</sup>، وعليه الأجرة لصاحبه.

ووجه ذلك عند الحنفية: أن استحقاق صاحب البذر الخارج لكونه غمًا ملكه وهو البذر، لا

(١) بدائع الصنائع ١/ ١٨٢، واللبسوط ٢٣/ ١٦، والخمرشي ٦/ ٦٧، وحاشية القسوطي ٣/ ٣٧٧، ونهاية المحتاج ٥/ ٢٤٧، وحاشية البجيرمي ٣/ ١٦٣، والفتن ٥/ ٤٢٥، ٤٢٦، ومتن الإزاعات ١/ ٤٧٥، وللقنع ٢/ ١٩٣ (٢) نراجع السابقة.

(١) بدائع الصنائع ١/ ١٨٢، ونكتة البحر الرائق ٨/ ١٨٤، والهداية مع شروحه ٩/ ٤٧٠ (٢) بدائع الصنائع ٦/ ١٨٢، والفتاوى الهجرية ٥/ ٢٢٩، وللقنع ٢/ ١٩٣



هـ- وأجر المثل في المزارعة الفاسدة يجب عند أبي يوسف مقدرا بالمسمى، وعند محمد بالغ ما بلغ، هذا إذا كانت الأجرة وهي حصة كل منهما مسماة في العقد، أما إذا لم تكن مسماة فيه فإنه يجب أجر المثل بالغ ما بلغ عندهما معا<sup>(١)</sup>.

وقال المالكية: المزارعة إذا وقعت فاسدة بأن اختل شرط من شروط صحتها فإنها تفسخ قبل العمل، فإن فأتى بالعمل وتساويا فيه فإن الزرع يكون بينهما على قدر عملهما، لأنه تكون عنه وبتراوان غير العمل، كما لو كانت الأرض من أحدهما والبذر من الآخر، فيرجع صاحب البذر على صاحب الأرض بمثل نصف بذره، ويرجع صاحب الأرض على صاحب البذر بأجرة نصف أرضه.

وإذا وقعت فاسدة ولم يتكافأ في العمل، بل كان العامل أحدهما فقط، فالزرع كله يكون للعامل، لأنه نشأ عن عمله، وعليه أجرة الأرض لصاحبها وأجرة البقر لصاحبه أو مكيلة البذر لصاحبه إن كان العامل هو صاحب الأرض، لكن شرط اختصاص العامل بالزرع: أن يكون له مع العمل إما بذر والأرض للآخر، أو أرض والبذر للآخر، وإذا لم ينضم إلى عمله شيء من أرض أو بذر أو

وهو الأرض -نص على ذلك الحنفية<sup>(١)</sup>.  
أما إذا كان البذر من قبل العامل، واستحق الخارج كله وغرم لصاحب الأرض أجر مثل أرضه، فإن الخارج كله لا يكون طيبا له، وإنما يأخذ من الزرع قدر بذره وقدر أجر مثل الأرض ويطيب له ذلك، لأنه سلم له بموض ويتصدق بالفضل على ذلك، لأنه وإن تولد من بذره لكن في أرض غيره بمقد فاسد، فتمكنت فيه شبهة الخبث، وما كان هكذا فسيبيله التصديق به، نص على ذلك الحنفية<sup>(٢)</sup>.

ج- ولا يجب أجر المثل في المزارعة الفاسدة ما لم يوجد استعمال للأرض، لأن المزارعة عقد إجارة، والأجرة في الإجارة الفاسدة لا تجب إلا بحقيقة الاستعمال ولا تجب بمجرد التخلية، لاتعدام التخلية فيها حقيقة، إذ هي عبارة عن رفع الموانع والتمكن من الانتفاع حقيقة وشرعا ولم يوجد، بخلاف الإجارة الصحيحة، نص على ذلك الحنفية<sup>(٣)</sup>.

د- إذا استعمل المزارع الأرض في المزارعة الفاسدة وجب عليه أجر المثل وإن لم تخرج شيئا، نص على ذلك الحنفية<sup>(٤)</sup>.

(١) بدائع الصنائع ١٨٢/٦، والمبسوط ٢٢/٢٣

(٢) بدائع الصنائع ١٨٢/٦، والهداية مع تكملة فتح القدير ٤٧٢/٩، والفتاوى الهندية ٢٣٩/٥

(٣) بدائع الصنائع ١٨٢/٦

(٤) بدائع الصنائع ١٨٢/٦

(١) بدائع الصنائع ١٨٢/٦، والهداية مع تكملة نفع القدير ٤٧١/٩



من له اثنان يساوي من له ثلاثة لأن من له ثلاثة يصدق عليه أنه اجتمع له اثنان<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعية في المزاوعة الفاسدة: إن أفردت أرض بالمزاوعة فالمثل للمالك لأنه غناء ملكه، وعليه للعامل أجره عمله ودوابه وآلاته إن كانت له، وسلم الزرع لبطلان العقد، ولا يمكن إحباط عمله مجاتا، أما إذا لم يسلم الزرع فلا شيء للعامل لأنه لم يحصل للمالك شيء<sup>(٢)</sup>.

وقال الخنابلة في توجيه الحكم المتفق عليه مع الحقيقة: إن الزرع يكون لصاحب البذر، لأنه عين ماله ينمو كأصصان الشجر ويتقلب من حال إلى حال، وقالوا في تعليل كون الأجرة على من أخذ الزرع لصاحبه: أي لأنه دخل على أن يأخذ ما سمي، فإذا فات رجع إلى ببله، فعلى المذهب إن كان البذر من العامل فالزرع له، وعليه أجره مثل الأرض، وإن كان من رب الأرض فالزرع له وعليه أجره مثل العامل، ولو دفع بذرا لصاحب أرض يزرعها فيها وما يخرج يكون بينهما فهو فاسد، لأن البذر ليس من رب الأرض ولا من العامل فالزرع للمالك البذر وعليه أجره الأرض والعمل، وقيل: يصح<sup>(٣)</sup>.

بقر فليس له إلا أجره مثله، لأنه أجبر وليس له من الزرع شيء، ولو كانت الأرض والبذر لكل من الشريكين والعمل من أحدهما فالزرع لصاحب العمل، سواء كان مخرج البذر صاحب الأرض أو غيره، وعليه إن كان هو مخرج البذر كراء أرض صاحبه، وإن كان صاحبه مخرج البذر فعليه له مثل بذره.

قال المدوي: وقد ذكر صاحب الجواهر في المزاوعة الفاسدة: إذا فاتت بالعمل ستة أقوال: الراجح منها أنه لم يجتمع له شيان من ثلاثة أصول: البذر والأرض والعمل، فإن كانوا ثلاثة واجتمع لكل واحد شيان منها أو انفرد كل واحد بشيء واحد منها كان بينهم أثلاثا، وإن اجتمع لواحد شيان منها دون صاحبه كان له الزرع دونهما وهو مذهب ابن القاسم واختاره محمد، ونقل شيخنا عبد الله عن شيخه ابن عبد الباقي أنه المفتى به، ومثل ذلك إذا اجتمع شيان لشخصين منهم فالزرع لهما دون الثالث، فالصور أربع ويبقى النظر في ثلاث صور:

الأولى: أن تجتمع الثلاثة لواحد منهم ولكل واحد من الباقيين اثنان.

الثانية: أن تجتمع الثلاثة لكل واحد من شخصين منهم ويجتمع للشخص الثالث اثنان.

الثالثة: أن تجتمع الثلاثة لواحد ويجتمع اثنان لواحد ويغرد الثالث بواحد، والظاهر أن

(١) حاشية المدوي على المحرشي ٦٨-٦٧/١

(٢) نهاية المحتاج ٢٤٧/٥

(٣) لفتح ١٩٣/٢



### الضمان في المزرعة:

٣٧- المزارع أمين على ما تحت يده من محصول لصاحب الأرض، سواء أكانت المزرعة صحيحة أم فاسدة نص على ذلك الحنفية (١).

ويشترط على كونه آمينا، أنه لا يضمن ما تحت يده من محصول لصاحب الأرض إذا هلك بدون تعد أو تقصير منه، كما في سائر عقود الأمانات، أما إذا تعدى أو قصر فإنه يكون ضامنا له.

وإذا قصر في سقي الأرض حتى هلك الزرع بهذا السبب كان ضامنا له إذا كانت المزرعة صحيحة لوجوب العمل عليه فيها، وهي أمانة في يده فيضمن بالتقصير، أما لو كانت فاسدة فإنه لا يضمنه لعدم إيجابه عليه فيها.

قال الحنفية: أكار (٢) ترك السقي عمدا حتى يس ضمن وقت ما ترك السقي قيمته نابئا في الأرض، وإن لم يكن للزرع قيمة قومت الأرض مزروعة وغير مزروعة، فيضمن فضل ما بينهما (٣).

وإن شرط عليه رب الأرض الحصاد فتغافل حتى هلك ضمن، إلا أن يؤخر تأخيرا معتادا.

وإن ترك تأخير الزرع حتى أكله الدواب

(١) حاشية ابن عابدين ٢٨٢/٦، واللبوط ١٢٧/٢٣، والفتاوى الهندية ٢٦١/٥.

(٢) الأكل: الخراث (الجم الوسيط).

(٣) حاشية ابن عابدين ٢٨٢/٥، نقلا عن السراجية.

كان ضامنا له، هذا قبل الإدراك أما بعده فليس عليه ضمان، لأن الحفظ بعده ليس على المزارع، نص على ذلك الحنفية (١).

### ما يفسخ به عقد المزرعة:

٣٨- يفسخ عقد المزرعة بالعذر الاضطرابي، وبصريح الفسخ ودلالته، وبانقضاء المدق، وبموت أحد المتعاقدين، وباستحقاق الأرض.

وتفصيل ذلك كما يلي:

أولاً: العذر الاضطرابي الذي يحول دون مضي العقد:

العذر الاضطرابي إما أن يرجع إلى صاحب الأرض، وإما أن يعود إلى المزارع.

### أ- العذر الذي يرجع إلى صاحب الأرض:

٣٩- أما العذر الذي يرجع إلى صاحب الأرض فهو الدين الفادح الذي لا يستطيع صاحب الأرض قضاءه إلا من ثمنها، فلو كان عليه دين كهذا، بيعت الأرض لسداد هذا الدين وفسخ عقد المزرعة إذا أمكن فسخه، بأن كان قبل زراعة الأرض، أو بعدها ولكن الزرع بلغ الحصاد، لأنه لا يمكن لرب الأرض المضي في العقد إلا بضرو يلحقه فلا يلزمه تحمله،

(١) حاشية ابن عابدين ٢٨٢/٦، والفتاوى الهندية ٢٦٧/٥.



فيكون في حاجة إلى الانتقال إلى غيرها، نص على ذلك الحنفية<sup>(١)</sup>.

**ثانياً: فسح للمزرعة صراحة أو دلالة:**

٤١- تنسخ المزرعة باللفظ الصريح، وهو ما يكون بلفظ الفسخ أو الإقالة، لأن المزرعة مشتملة على الإجارة والشركة، وكل واحد منهما قابل لصريح الفسخ والإقالة.

أما الدلالة: فكان يتمتع صاحب البئر عن المضي في العقد لعدم لزومه في حقه قبل إلقاء البئر في الأرض، فكان بسبيل من الامتناع عن المضي فيه بدون عذر ويكون ذلك فسخاً منه دلالة، نص على ذلك الحنفية<sup>(٢)</sup>.

**ثالثاً: انتضاء المدة:**

٤٢- إذا انتقضت المدة المحددة لعقد المزرعة فسح العقد، لأنها إذا انتقضت فقد انتهى العقد وهو معنى الانفساخ، نص على ذلك الحنفية<sup>(٣)</sup>.

**رابعاً: موت أحد المتعاقدين:**

٤٣- ذهب الحنفية إلى أن المزرعة تنفسخ بموت أحد المتعاقدين سواء صاحب الأرض، أو المزارع، وسواء أكانت الوفاة قبل زراعة

فيسبح القاضي الأرض بملكه أولاً، ثم يفسخ عقد المزرعة، ولا تنسخ بنفس العذر.

أما إذا لم يمكن الفسخ بأن كان الزرع بقلا، فإن الأرض لا تباع في الدين ولا يفسخ العقد إلا بعد بلوغ الزرع الحصاد، نص على ذلك الحنفية<sup>(١)</sup>، لأن في البيع في هذه الحالة إبطال حق المزارع، وفي الانتظار إلى وقت الحصاد تأخير حق صاحب الدين، وفيه رعاية للجائين فكان أولى.

فإذا كان صاحب الأرض محبوساً بالدين فإنه يطلق من حبسه إلى غاية إدراك الزرع، لأن الحبس جزء الظلم وهو المطل وهو غير مماثل قبل الإدراك لكونه ممنوعاً عن بيع الأرض شرعاً، والممنوع معذور، فإذا أدرك الزرع فإنه يرد إلى الحبس مرة أخرى لبيع أرضه ويؤدي دينه بنفسه، وإلا فسبح القاضي<sup>(٢)</sup>.

**ب- العذر الذي يرجع إلى المزارع:**

٤٠- وأما العذر الاضطرابي الذي يرجع إلى المزارع فتحو المرض الشديد، لأنه معجز عن العمل، ونحو السفر البعيد، لأنه قد يكون في حاجة إليه، ونحو تركه حرفته إلى حرفة أخرى، لأن من الحرف ما لا يغني عن جوع

(١) يطلع الصناع ١/٦، وحاشية ابن عابدين ٢٨٠/٦، والفتاوى الهندية ٥/٢٦٠

(٢) يطلع الصناع ١/٦، ١٨٤/٦، واللبوط ٢٣/٢٥، ٢٦

(٣) يطلع الصناع ١/٦، ١٨٤/٦، وحاشية ابن عابدين ٢٨٠/٦، والفتاوى الهندية ٥/٢٦٠

(١) يطلع الصناع ١/٦، ١٨٣/٦، وحاشية ابن عابدين ٢٨٠/٦، والفتاوى الهندية ٥/٢٦٠

(٢) يطلع الصناع ١/٦، ١٨٤/٦، وتبيين الحقائق ٥/٢٨٢، وتكملة البحر الرائق ٨/١٨٥، واللبوط ٢٣/٤٤، ٤٥، والفتاوى مع التكملة ٩/٤٧٥، والفتاوى الهندية ٥/٢٦٠



ويكون النصف الآخر للذي دفع إليه الأرض مزارعة، وبين تضمين الذي دفع الأرض نصف قيمة الزرع ثابتا وترك له الزرع كله.

ويضمن المستحق نقصان الأرض للمزارع خاصة، ثم يرجع به على الذي دفع الأرض إليه في قوله أبي يوسف الآخر، وفي قوله الأول - وهو قول محمد بن الحسن -: إن شاء ضمن الدافع وإن شاء ضمن المزارع، فإن ضمن المزارع رجع به على الدافع، لأنه هو الذي غره فكان الضمان عليه<sup>(١)</sup>.

#### الآثار المترتبة على الفسخ:

الفسخ إما أن يكون قبل زرع الأرض، وإما أن يكون بعده.

#### ١- الفسخ قبل الزرع:

٤٥- إذا كان الفسخ قبل الزرع فإن العامل لا يستحق شيئا، أيا كان سبب الفسخ أي سواء أكان بصريح الفسخ أم كان بدلالته، وسواء كان بانقضاء المدة أو بموت أحد المتعاقدين.

ووجه ذلك: أن أثر الفسخ يظهر في المستقبل بانتفاء حكمه لا في الماضي، فلا يبين أن العقد لم يكن صحيحا، والواجب في العقد الصحيح هو الحصة المسماة، وهي بعض ثماء الأرض، ولم يوجد هنا شيء، فلا يجب للعامل أي شيء.

الأرض أم كانت بعدها، وسواء أكان الزرع بقلا أم بلغ الحصاد<sup>(١)</sup>.

ووجه ذلك أن العقد أفاد الحكم للعقد خاصة دون وارثه، لأنه عاقد لنفسه، والأصل أن من عقد لنفسه بطريق الأصالة فإن حكم تصرفه يقع له لا لغيره إلا لضرورة.

وذهب الخنابلة إلى ذلك أيضا وقالوا: إن على ورثة المزارع متابعة العمل إذا كان المزارع هو المتوفى، وكان الزرع قد أدرك ولكنهم لا يجبرون على ذلك، وقالوا: هذا ما لم يكن المزارع مقصودا لعينه، فإن كان مقصودا لعينه لم يلزم ورثته ذلك<sup>(٢)</sup>.

#### خامسا: استحقاق أرض المزرعة:

٤٤- إذا استحققت أرض المزارعة قبل زراعتها أخذها المستحق وفسخ العقد، ولا شيء للعامل على الذي دفعها إليه ليزرعها، حتى ولو كان عمل فيها بعض الأعمال التي تسبق الزرع كالحرث والتسوية والتسميد بالسماذ.

ولو استحققت بعد الزرع وقبل الحصاد أخذها المستحق وأمرهما أن يقلعا الزرع، وخير المزارع بين أخذ نصف الزرع على حاله،

(١) بلانح الصنائع ١٨٤/٦، وبين الحقائق ٥/٢٨٢، وتكملة البحر الرائق ١٨٥/٨، وحاشية ابن عابدين ٦/٢٨٠، واللبوط ٢٣/٤٥، والفنلوى الهندية ٥/٢٦٠، والتهللية مع التكملة ٩/٤٧٣.

(٢) كشف القناع ٣/٥٣٨-٥٣٩، وشرح منتهى الإرادات



الملق، لأن الزرع بينهما على الشرط، والعمل فيما بقي إلى وقت الحصاد عليهما، وعلى المزارع أجر مثل نصف الأرض لصاحبها.

ووجه قسمة الزرع بينهما: أن انقضاء العقد يظهر أثره في المستقبل لا في الماضي، فبقي الزرع بينهما على ما كان قبل الانقضاء، ووجه كون العمل عليهما معا فيما بقي إلى وقت الحصاد أنه عمل في مال مشترك لم يشترط العمل فيه على واحد منهما، فوجب عليهما معا.

أما وجه وجوب أجر مثل نصف الأرض على المزارع: فهو أن العقد قد انفسخ وفي القلع ضرر بالمزارع، وفي الترك بغير أجر ضرر بصاحب الأرض فكان الترك بنصف أجر المثل رعاية للجانبين.

وإن اتفق أحدهما بدون إذن الآخر وبغير أمر من القاضي كان متطوعا ولو أراد صاحب الأرض أن يأخذ الزرع بقللا لم يكن له ذلك، لأن فيه إضرارا بالمزارع.

أما لو أراد المزارع أخذه بقللا، فإنه يكون لصاحب الأرض ثلاثة خيارات:

الأول: قلع الزرع وقسمته بينهما.

الثاني: إعطاء المزارع قيمة نصيبه من الزرع وتركه في الأرض حتى يبلغ الحصاد.

الثالث: الإنصاق على الزرع من ماله

وقيل: إن عدم الوجوب هو حكم القضاء. فأما ديانة فالواجب على صاحب الأرض إرضاء العامل فيما لو امتنع الأول عن المضي في العقد قبل الزراعة، ولا يحل له ذلك شرعا. لأنه يشبه التفرير وهو حرام<sup>(١)</sup>.

#### ب- الفسخ بعد الزرع:

أما إذا كان الفسخ بعد ما زرعت الأرض، فإن هذا الفسخ إما أن يكون بعد إدراك الزرع، وإما أن يكون قبل ذلك.

#### الحالة الأولى: الفسخ بعد إدراك الزرع:

٤٦- إذا كان الفسخ بعد إدراك الزرع وبلوغه مبلغ الحصاد، فإن النماء يقسم بين صاحب الأرض والمزارع حسب النسبة المتفق عليها بينهما<sup>(٢)</sup>.

#### الحالة الثانية: الفسخ قبل الإدراك:

٤٧- أما إن كان الفسخ قبل إدراك الزرع بأن كان لا زال بقللا، فإن الزرع يقسم بينهما حسب النسبة المتفق عليها بينهما كالحالة الأولى. وذلك إذا كان الفسخ صريحا أو دلالة أو بانقضاء

(١) بلاتح المصنوع ١٨٤/٦، ١٨٥، وتبين الحقائق، ٢٨٣/٥، وتكملة البحر ١٨٥/٨، واللبسوط ٤٧/٣، والهدلية مع التكملة ٤٧٣/٩

(٢) بلاتح المصنوع ١٨٤/٦، ١٨٥، واللبسوط ٤٧/٣، ٤٨.



الزرع لا يزال بقلا، فإنه يكون لورثته الحق في الحلول محل مورثهم في العمل بنفس الشرط الذي تم بينه وبين صاحب الأرض، سواء رضي ذلك الأخير أم أبى، لأن في قلع الزرع إضرارا بهم ولا ضرر على صاحب الأرض من ترك الزرع إلى وقت الحصاد، بل قد يكون في تركه فائدة له.

وإذا ترك الزرع تحت أيدي الورثة لا أجر لهم على عملهم، لأنهم يعملون على حكم عقد مورثهم تقديرا، فكأنه يعمل هو، وإذا عمل هو كان عمله بدون أجر، فكذا يكون عملهم.

وإن أراد الورثة قلع الزرع لم يجبروا على العمل، لأن العقد ينسخ حقيقة، ولكنه بقي تقديرا باختيارهم نظرا لهم حتى لا يضاروا من الفسخ.

فإن استعوا عن العمل بقي الزرع مشتركا بينهم وبين صاحب الأرض على الشرط، وكان لصاحب الأرض نفس الخيارات الثلاثة السابقة. وهي:

- قسمة الزرع بينهم بالحصص المتفق عليها.
- إعطاء الورثة قدر حصتهم من الزرع بقلا.
- الإنفاق على الزرع من مال نفسه إلى وقت الحصاد، ثم يرجع عليهم بحصتهم، لأن فيه رعاية للجانبين<sup>(١)</sup>.

(١) بطلح الصناعت ١٨٤/٦، والهداية مع نكمة فتح القدير ٤٧٧/٩

الخاص، ثم يرجع على المزارع بحصته، لأن في ذلك رعاية للجانبين.

نص على كل ذلك الحنفية<sup>(١)</sup>، هذا إذا كان الفسخ صريحا أو دلالة أو بانقضاء للدة.

#### أ- موت أحد العاقلين:

إذا كان الفسخ بموت أحد المتعاقدين فقد فرق الحنفية بين ما إذا كان الذي مات هو صاحب الأرض، وبين ما إذا كان هو للمزارع<sup>(٢)</sup>.

#### ١- موت صاحب الأرض:

٤٨- إذا مات صاحب الأرض والزرع ما زال بقلا، فإن الأرض تترك في يد المزارع حتى وقت الحصاد، ويقسم الخارج بينه وبين ورثة صاحب الأرض على حسب الشرط المتفق عليه بين المزارع وبين صاحب الأرض.

ووجه ذلك عندهم: أن في الترك إلى هذا الوقت نظرا ورعاية للجانبين، وفي القلع إضرارا بأحدهما وهو المزارع، ويكون العمل على المزارع خاصة لبقاء العقد تقريرا حتى الحصاد دفعا للضرر عنه<sup>(٣)</sup>.

#### ب- موت للمزارع:

٤٩- أما إذا كان الذي مات هو المزارع، وكان

(١) للبسوط ٤٧/٢٣، ٤٨، وبطلح الصناعت ١٨٤/٦، ١٨٥، والهداية مع النكمة ٤٧٦/٩

(٢) بطلح الصناعت ١٨٤/٦، وحاشية ابن هابيلين ٢٨٤، والبسوط ٤٥/٢٣، ٤٦، ٤٩، والفتاوى الهندية ٢٥٤/٥

(٣) بطلح الصناعت ١٨٤/٦، والهداية مع نكمة فتح القدير ٤٧٧/٩



الثالث، فالبينة بينة رب الأرض، لأنه هو الخارج للمحتاج إلى الإثبات بالبينة.

وإن علم أن البذر من قبيل رب الأرض وأقاما البينة على الثالث والثلاثين فالبينة بينة المزارع، لأنه يثبت الزيادة ببينة<sup>(١)</sup>.

#### التولية في المزارعة والشركة فيها:

٥١- إذا دفع شخص أرضه إلى آخر ليزرعها مدة معينة على أن الخارج بينهما نصفان أو غير ذلك، فلما أن يدفعها المزارع بلوره إلى آخر مزارعة أو يشاركه في المزارعة، وإما أن يكون البذر من صاحب الأرض أو يكون من المزارع وتفصيل ذلك فيما يلي:

١- إذا كان البذر من قبل صاحب الأرض، فلما أن يقول للمزارع: اعمل برأيك، وإما ألا يقول له ذلك، فلن قال له: اعمل برأيك جاز له أن يعطيها لغيره مزارعة، وفي هذه الحالة يقسم الخارج بين صاحب الأرض والمزارع الآخر، ولا شيء للمزارع الأول.

وإن لم يقل له: اعمل فيها برأيك فإنه لا يجوز له أن يعطيها لغيره ليزرعها، فإذا خالف وأعطاهما لآخر ليزرعها مناصفة - وكان البذر من صاحب الأرض - كان الخارج بين المزارع الأول والمزارع الثاني نصفين على حسب الشرط، ولصاحب الأرض أن يضمّن بذره

#### الاختلاف حول شرط الأنصبة أو صاحب البذر:

٥٠- إذا مات صاحب الأرض أو المزارع أو ماتا جميعاً، فاختلف ورثتهما، أو اختلف الحي منهما مع ورثة الآخر في شرط الأنصبة، فإن القول يكون قول صاحب البذر مع يمينه إن كان حياً، أو ورثته إن كان ميتاً. نص على ذلك الحنفية<sup>(١)</sup> لأن الأجر يستحق عليه بالشرط، فإذا ادعى عليه زيادة في المشروط - وأنكرها هو - كان القول قوله مع يمينه إن كان حياً، وإن كان ميتاً فورثته يخلفونه، فيكون القول قولهم مع أيمانهم بالله على عملهم، والبينة بينة الأجر، لأنه يثبت الزيادة ببينة.

وإن اختلفوا في صاحب البذر من هو؟ كان القول قول المزارع مع يمينه إن كان حياً، وقول ورثته مع أيمانهم إن كان ميتاً.

ووجه ذلك: أن الخارج في يد المزارع أو في يد ورثته، فالقول قول ذي اليد مع اليمين عند عدم البينة، والبينة بينة رب الأرض، لأنه خارج محتاج إلى الإثبات بالبينة.

ولو كانا حين فاختلفا، فأقام صاحب الأرض البينة أنه صاحب البذر، وأنه شرط للمزارع الثالث، وأقام المزارع البينة أنه هو صاحب البذر، وأنه شرط لصاحب الأرض

(١) للبيوط ٢٣/١٥٦

(١) للبيوط ٢٣/٨٩، ١٥٦



### الوكالة في المزرعة:

الوكالة في المزرعة إما أن تكون من صاحب الأرض، وإما أن تكون من المزارع.

#### الحالة الأولى: الوكالة من صاحب الأرض:

٥٢- إذا وكل صاحب الأرض رجلاً بأن يدفع أرضه لأخر مزرعة، جاز ذلك، وكان للوكيل أن يدفعها له ويشترط أية حصة من الخارج لرب الأرض، لأن الموكل حين لم ينص على حصة معينة يكون قد فوض الأمر إليه في تحديد هذه الحصة مع المزارع، فبأية حصة دفعها مزرعة كان ممثلاً لأمره محصلاً لمقصوده.

ولكن لا يجوز للوكيل أن يدفعها بشيء يعلم أنه حامي فيه بما لا يتغابن الناس في مثله، لأن مطلق التوكيل يتقيد بالمعارف.

فإن دفعها مع هذه المحابة كان الزرع بين المزارع والوكيل على شرطهما، ولا شيء منه لرب الأرض، أي أن الوكالة تكون باطلة في هذه الحالة، لأن الوكيل صار غاصباً للأرض بمخالفته الموكل، وغاصبها إذا دفعها مزرعة كان الزرع بينه وبين المدفوع إليه على الشرط.

ولصاحب الأرض تضمين الوكيل أو المزارع نقصان الأرض في قول أبي يوسف الأول وقول محمد، فإن ضمن المزارع رجع على الوكيل بما ضمن، لأنه مغرور من جهته. وفي قول أبي يوسف الآخر: يضمن المزارع

أيهما شاء، وكذلك نقصان الأرض في قول عند الحنفية، وفي القول الآخر يضمن الثاني خاصة، ثم للثاني أن يرجع على الأول بما ضمن لأنه غره.

ب- إذا كان البذر من قبل صاحب الأرض، ولم يقل له: اعمل فيه برأيك، فأشرك فيه رجلاً آخر يبذر من قبل ذلك الرجل، واشتركا على أن يعملوا بالبترين جميعاً على أن الخارج بينهما نصفان، فعلاً على هذا، فجميع الخارج بينهما لكل منهما نصفه، ولا شيء لصاحب الأرض منه، وإنما يضمن له المزارع وحده ثمن بذره، وضمان النقصان في الأرض على الاثنين.

أما لو كان أمره بأن يعمل برأيه ويشارك من أحب - وكانت المسألة بحالها - فإنه يجوز، ويقسم الخارج بينهم جميعاً، نصفه للمزارع الآخر، والنصف الثاني بين الأول وبين رب الأرض لكل منهما الربع.

ج- إذا كان البذر من قبل العامل فدفع الأرض مزرعة لأخر بالنصف جازت، سواء قال له صاحب الأرض: اعمل برأيك أو لم يقل، ويقسم الخارج بين صاحب الأرض والمزارع الآخر، ولا شيء للمزارع الثاني، وكذلك لو كان البذر من قبل الآخر<sup>(١)</sup>.

(١) البسوط ٢٣ / ٧٠، ٧٧، والفنارى الهنكية ٥ / ٢٥٠ وما بعدها.



### الحالة الثانية: التوكيل من المزارع:

٥٣- إذا وكل رجل آخر بأن يأخذ له هذه الأرض مزارعة هذه السنة على أن يكون البئر من الموكل كانت الوكالة جائزة<sup>(١)</sup>، وتسري أحكام الوكالة المطلقة التي ذكرت في الحالة الأولى هنا أيضاً، أي أن الوكيل يكون مقيداً بالمتعارف عليه بين الناس في التعامل، كما يكون مقيداً بالشرع، فلا يتصرف تصرفاً يضر بالموكل.

هذا إذا كان التوكيل مطلقاً عن القيود، أما إذا قيد الموكل - سواء أكان صاحب الأرض أم المزارع - وكيله بقيد معين فإنه يجب على الوكيل الالتزام به<sup>(٢)</sup> فإذا خالفه بطلت الوكالة إلا إذا كانت للمخالفة لمصلحة الموكل فإنها تكون نافذة في حقه، لأنها تعتبر موافقة ضمنية، فالعبرة في العقود بالمعاني لا بالألفاظ والمباني.

فلو وكل صاحب الأرض رجلاً ليدفع له أرضه لآخر مزارعة بالثلث مثلاً، فدفعها الوكيل له بالتصف، فإن الوكيل هنا يكون قد خالف موكله، ولكن العقد يكون صحيحاً، لأن للمخالفة تخيير الموكل ومصلحته، فقد عقد له بالتصف بدلاً من الثلث.

خاصة، لأنه هو الملتف، فأما الوكيل فنصاب والعقدار عنده لا يضمن بالنصب، ثم يرجع المزارع على الوكيل للغرور.

فإن كان حايى فيه بما يتغابن الناس في مثله، فالخارج بين المزارع ورب الأرض على الشرط والوكيل هو الذي قبض نصيب الموكل لأنه هو الذي أجر الأرض.

وإنما وجب نصيب رب الأرض بعقده فهو الذي يلي قبضه، وليس لرب الأرض أن يقبضه إلا بوكالة من الوكيل<sup>(١)</sup>.

وإذا وكله ولم يحدد له مدة للمزارعة جاز للوكيل أن يدفعها مزارعة سنته الأولى، فإن دفعها أكثر من ذلك أو بعد هذه السنة ولم يدفع هذه السنة الأولى، لم يجز ذلك استحسننا، وإنما يجوز قياساً.

وجه القياس: أن التوكيل مطلق عن الوقت ففي أي سنة وفي أي مدة دفعها لم يكن فعله مخالفاً لما أمر به موكله فجاز.

وجه الاستحسان: أن دفع الأرض مزارعة يكون في وقت مخصوص من السنة عادة والتقييد الثابت بالعرف في الوكالة كالثابت بالنص، فإذا دخله التقييد من هذا الوجه يحمل على إخص الخصوص، وهو وقت الزراعة من السنة الأولى<sup>(٢)</sup>.

(١) للبوط ١٣٩/٢٣

(٢) للبوط ١٤١/٢٣، والفتاوى الهندية ٢٦٦/٥

(١) للبوط ١٣٧/٢٣

(٢) للبوط ١٣٧/٢٣



وإن تعنت الزارع أخذ الكفيل بالعمل، لأنه التزم المطالبة بإيفاء ما كان على الأصل وهو عمل الزراعة.

فإذا عمل الكفيل وبلغ الزرع الحصاد ثم ظهر للمزارع كان الخارج بينهما على الشرط، لأن الكفيل كان نائباً عنه في إقامة العمل، ويستحق الكفيل أجر مثل عمله إن كان كفله بأمره، لأنه التزم العمل بأمره وقد أوفاه، فيرجع عليه بمثله، ومثله هو أجر المثل. ولا يجوز ضمان المزارع إذا كان رب الأرض قد اشترط عليه أن يعمل بنفسه، لأن ما التزمه العامل هنا لا تجرى فيه النيابة، وهو عمل المزارع بنفسه، إذ ليس في وسع الكفيل إيفاء ذلك، فيبطل الضمان ويبطل معه المزارعة أيضاً لو كان شرطاً فيها.

وإذا ضمن الكفيل لرب الأرض حصته من الخارج فإن الكفالة لا تصح سواء أكان البئر من قبل رب الأرض أم كان من قبل المزارع، لأن نصيب صاحب الأرض من الخارج أمانة في يد المزارع.

والكفالة بالأمانة لا تصح، وإنما تصح بما هو مضمون التسليم على الأصل، ثم تبطل المزارعة إن كانت الكفالة شرطاً فيها، وهذا كله قول الحنفية<sup>(١)</sup>.

لذلك لا تبطل الوكالة إذا أجاز للموكل تصرف وكيله المخالف، لأن الإجازة اللاحقة كالوكالة السابقة<sup>(١)</sup> وهذا كله طبقاً للقواعد العامة في الوكالة.

وللتفصيل انظر مصطلح (وكالة).

### الكفالة في المزارعة:

٥٤- إذا دفع رجل لآخر أرضاً له مزارعة بالتصف، وضمن رجل آخر لرب الأرض الزراعة من الزارع كان الضمان باطلاً، لأن المزارع مستأجر للأرض عامل والمزارعة لنفسه، إلا أن يكون العمل مستحقاً عليه لرب الأرض، وإنما يصح الضمان بما هو مستحق على الأصل للمضمون له.

فإذا كان الضمان شرطاً في المزارعة كانت فاسدة، لأنها استتجار للأرض، فتبطل بالشرط الفاسد، وإن لم يكن شرطاً فيها جازت المزارعة ويبطل الضمان.

وإن كان البئر من قبل صاحب الأرض جاز الضمان والمزارعة في الوجهين جميعاً، لأن رب الأرض مستأجر للعامل، وقد صارت إقامة العمل مستحقة عليه لصاحب الأرض، وهو مما تجرى فيه النيابة في تسليمه، فيصح التزامه بالكفالة شرطاً في العقد أو مقصوداً بعد عقد المزارعة.

(١) المبوط ٢٣/١٢٧، وحاشية ابن عابدين ٢٨٣/٦، والفتاوى الهنكية ٢٦٨/٥.

(١) المبوط ٢٣/١٢٩، والفتاوى الهندية ٢٦٦/٥.



### مزارعة الأرض العشرية:

٥٥- لو زارع بالأرض العشرية فإن كان البذر من قبل العامل فعلى قياس قول أبي حنيفة: العشر على صاحب الأرض كما في الإجارة. وعند أبي يوسف ومحمد يكون في الزرع كالإجارة.

وإن كان البذر من رب الأرض فهو على رب الأرض في قولهم جميعاً<sup>(١)</sup>.

### للمزارعة في الأرض المرهونة:

٥٦- إذا رهن إنسان عند آخر أرضاً بيضاء بدين له عليه، فلما قبضها المرتهن زارعه الرهن عليها بالنصف والبذر من المرتهن جازت المزارعة ويقسمان الخارج على الشرط، لأن صاحب البذر وهو الدائن المرتهن مستأجر للأرض، والمرتهن إذا استأجر المرهون من الرهن بطل عقد الرهن، لأن الإجارة ألزم من الرهن، وقد طرأ الاثنان في محل واحد فكان الثاني رافعا للأول، فلهذا كان الخارج على الشرط، وليس للمرتهن بعد انتهاء المزارعة أن يعيدها رهنًا.

وإن مات المدين الرهن وعليه دين لم يكن للمرتهن أحق بها من غرمائه لبطان عقد الرهن. أما إن كان البذر من المدين الرهن فإن

المزارعة تكون جائزة أيضاً ولكن الرهن لا يطل، ويكون للمرتهن أن يعيد الأرض في الرهن بعد الفراغ من الزرع، لأن العقد هنا يرد على عمل المزارع فلا يطل به عقد الرهن، نص على ذلك الحنفية<sup>(١)</sup>.

### أخذ المأثون له الأرض مزارعة:

٥٧- يجوز للمأثون له أن يأخذ الأرض مزارعة، لأن فيه تحصيل الربح، لأنه إن كان البذر من قبله فهو مستأجر للأرض ببعض الخارج، وذلك أنفع من الاستئجار بالدراهم، لأنه إذا لم يحصل خارج لا يلزمه شيء بخلاف الاستئجار بالدراهم.

وإن كان البذر من قبل صاحب الأرض فهو أجر نفسه من رب الأرض لعمل الزراعة ببعض الخارج، ولو أجر نفسه بالدراهم جاز فكذا هذا<sup>(٢)</sup>.

### اشتراط علم بيع التصيب أو هبة:

٥٨- إذا اشترط في المزارعة أن لا يبيع الآخر نصيبه أو يهبه جازت المزارعة وبطل الشرط، لأنه ليس لأحد العاملين فيه منفعة<sup>(٣)</sup>.

(١) المبسوط ٢٣/١٥٩، والفتاوى الهندية ٥/٢٦٤

(٢) المغنية على الهندية ٧/٣٣٧

(٣) فتح القدير ٥/٢١٥، ٢١٦

(١) فتح القدير ٢/٨، دار صادر بيروت.



المناداة، وسماه بعض الفقهاء (بيع الفقراء) لوقوعه على بيع أئانهم عند الحاجة، وبيع من كسدت بضاعته لوقوعه على بيع السلع غير الرائجة<sup>(١)</sup>.

## مُزَايَلَة

### الألفاظ ذات الصلة:

#### ١- التجش:

٢- التجش لغة: الإثارة.

واصطلاحاً: الزيادة في ثمن السلعة ممن لا يريد شراؤها ليغرو بغيرها، وذلك لما في التجش من إثارة رغبة الغير في السلعة ولو بثمن أكثر مما يقدره المشتري.

فالتجش يشترك مع المزايادة في الصورة بوقوع الزيادة من التاجش، ويختلف عنها في انتفاء قصد التاجش الشراء<sup>(٢)</sup>.

#### ب- البيع على بيع الغير:

٣- البيع على بيع الغير هو أن يعرض البائع سلعته على من أراد شراء سلعة غيره وقد ركن إليه، ويتحقق بأن يقول لمن اشترى سلعة وهو في زمن خيار المجلس أو خيار الشرط: انسخ بيعك وأنا أبيعك مثل السلعة بثمن أقل، فالبيع على بيع الغير يختلف عن المزايادة بأنه يقع

### التعريف:

١ - المزايادة في اللغة: التنافس في زيادة ثمن السلعة المعروضة للبيع<sup>(١)</sup>.

وفي الاصطلاح هو: أن ينادى على السلعة ويزيد الناس فيها بعضهم على بعض حتى تقف على آخر زائد فيها فبأخذها<sup>(٢)</sup>.

ومعظم كلام الفقهاء ورد بشأن (بيع المزايادة) لأنه أغلب التصرفات التي تجري فيها المزايادة، وبيع المزايادة هو - كما قال ابن عرفة - بيع التزم مشتريه ثمنه على قبول الزيادة<sup>(٣)</sup>.

انظر مصطلح (سوم ف ٣).

ولعقد المزايادة - أو بيع المزايادة - أسماء أخرى، منها: بيع من يزيد، وبيع الدلالة، وبيع

(١) القاموس وشرحه تاج العروس، ومعجم مقاييس اللغة، والمعجم الوسيط مادة (زيد)، وأساس البلاغة للزمخشري ١٩٨.

(٢) القوانين الفقهية ص ١٧٥، ٢٦٢، وانظر فتح القدير ١٠٨/٦ ط. دار إحياء التراث، والفتاوى الهندية ٣/٢١٠، والمسوقي على شرح الدردير لمختصر خليل ٣/١٥٩، ومغني المحتاج ٢/٣٧.

(٣) حلود ابن عرفة بشرح الرصاع ٣٨٣/٢.

(١) الفتاوى الهندية ٣/٢١٠، وحاشية ابن عابدين ٤/١٣٣،

وكشاف القناع ٣/١٨٣

(٢) لسان العرب، والمعجم الوسيط، وعمدة القاري ١١/٢٥٩،

وفتح الباري ٤/٣٥٣-٣٥٥، وجواهر الإكليل ٢/٢٦،

ومغني المحتاج ٢/٣٧



وهو أنه باع قدحاً وحلماً ببيع من يزيد، وقال: «من يشتري هذا المجلس والقدح؟» فقال رجل: أخذتهما بدرهم، فقال النبي ﷺ: «من يزيد على درهم؟ من يزيد على درهم؟» فأعطاه رجل درهماً فباعه منه <sup>(١)</sup>.

قال ابن قدامة: وهذا أيضاً إجماع المسلمين يبيعون في أسواقهم بالمزينة.

وذهب النخعي إلى كراهته مطلقاً، وذهب الحسن البصري وابن سيرين والأوزاعي وإسحاق بن راهويه إلى كراهته فيما عدا بيع الفنائم والموايرث <sup>(٢)</sup>، واستدلوا بحديث سفيان بن وهب الخولاني رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ «ينهى عن بيع المزينة» <sup>(٣)</sup>، ويحدث ابن عمر رضي الله عنهما: «نهى رسول الله ﷺ أن يبيع أحدكم على بيع أحد حتى يذر إلا الفنائم والموايرث» <sup>(٤)</sup>.

وقال عطاء: أدركت الناس لا يرون بأساً

بعد الركون لإتمام الصفقة ولم يبق إلا العقد والرضا.

أما المزينة فهي: عروض للشراء تقع قبل الركون بين مالك السلعة ومن يرغب في شرائها أولاً <sup>(١)</sup>.

### ج- السوم على سوم الغير:

٤- المراد من السوم على سوم الغير: أن يتفق صاحب السلعة والراغب فيها على البيع، ولم يعقداه، فيقول آخر لصاحب السلعة: أنا أشتريها بأكثر، أو يقول للراغب في السلعة: أنا أبيعك خيراً منها بأرخص، فالسوم على سوم الغير يختلف عن المزينة أيضاً في وقوعه بعد الركون خلافاً للمزينة <sup>(٢)</sup>.

### الحكم التكليفي، وحكمة التشريع:

٥- ذهب جمهور الفقهاء إلى إباحة بيع المزينة <sup>(٣)</sup>، واستدلوا لذلك بفعل النبي ﷺ،

(١) إكمال المعلم شرح صحيح مسلم للأبي ١٧٨/٤، والتهديد لابن عبد البر ٣١٧/١٤ و١٩١/١٨، ومسلم السنن للخطابي ٦٩/٢، ومغني المحتاج ٢٧/٢  
(٢) عمدة القاري ٢٥٧/١١، والبيان والتحصيل لابن رشد الجدل ٤٧٥/٨، والروضة للنوري ٤١٣/٢  
(٣) بدائع الصنائع ٢٢٢/٥، وحاشية ابن عابدين ١٠٢/٥، والبحر الرائق ١٠٨/٦، وفتح القدير ١٠٨/٦، حاشية إحياء التراث، والمقدمات الممهدة لابن رشد ١٣٨/٢، وموابع الجليل ٢٣٩/٤، وسيلولة على التحفة ٦٩/٢، وشرح المحليات ص ٣١٩، وتحفة المحتاج ٣١٣/٤، ونهاية المحتاج ٤٦٨/٣، ومغني المحتاج ٣٧/٢، وكشاف القناع ١٨٣/٢، والمغني ٢٣٦/٤

(١) حديث: «من يشتري هذا المجلس والقدح؟...» أخرجه أبو طود (٢٩٢/٢)، والترمذي (٥٢٢/٣) من حديث أنس بن مالك، ونقل ابن حجر في التلخيص الجبر (١٥/٣) عن ابن القطان ضعيفه.  
(٢) فتح الباري ٣٥٤/٤  
(٣) حديث: «الله نهى عن بيع المزينة» أخرجه البيهقي (كشف الاستار ٩٠/٢) من حديث سفيان بن وهب، وضعفه ابن حجر في فتح الباري (٣٥٤/٤)  
(٤) حديث: نهى رسول الله ﷺ أن يبيع أحدكم على بيع أحد... أخرجه ابن الجارود في المتقى (ص ١٩٨)، والدارقطني (١١/٣) من حديث ابن عمر.



جعفر بن رزق أيضاً بأن كل من زاد في السلعة لزمته بما زاد إن أراد صاحبها أن يمضيها له بما أعطى فيها ما لم يسترد سلعته فيبيع بعدها أخرى أو يمسكها حتى ينقضي مجلس المتادة.

وقد علل ابن رشد ذلك بأن البائع قد لا يحب ماطلة الذي زاد على من قبله، فليس طلب الزيادة بها وإن وجدها إبراء لمن قبله، وربط الدسوقي ذلك بالعرف فقال: وللبيع إلزام المشتري في المزايدة ولو طال الزمان أو انقض المجلس حيث لم يجز العرف بعدم إلزامه، كما عتدنا بمصر أن الرجل لو زاد في السلعة وأعرض عنه صاحبها أو انقض المجلس فإنه لا يلزمه بها وهذا ما لم تكن السلعة بيد المشتري<sup>(١)</sup>، وإلا كان لربها إلزامه، وذكر ابن عرفة أن العادة بتونس في أيامه عدم اللزوم، وذكر الحطاب أن العرف بمكة في زمنه جرى على عدم الإلزام أيضاً<sup>(٢)</sup>.

**إلزام جميع المشاركين في المزايدة بالشراء بعد مجلس المتادة:**

٨- ذهب المالكية إلى أنه إذا كان المرف اللزوم بعد الاتفاق، أو اشترط ذلك البائع فيلزم

في بيع الغنائم فيمن يزيد.

وصرح الحنابلة باستحباب المزايدة في بيع مال المفلس لما فيها من توقع زيادة الثمن وتطبيب نفوس الغرماء، ويستحب للحاكم أن يحضرهم فيه<sup>(١)</sup>.

**ركن المزايدة (كيفية الإيجاب والقبول في المزايدة):**

٦- من المقرر أن ركن البيع هو الصيغة - كما قال الحنفية - أو هو الصيغة مع الأطراف (العاقدين والمحل: المبيع والثمن) كما قال الجمهور ثم إن الصيغة هي الإيجاب والقبول. وفي المزايدة إذا نادى الدلال على السلعة فإن ما يصدر من كل من الحاضرين هو إيجاب عند الحنفية وهي إجابات متعددة، والقبول هو موافقة البائع - أو الدلال المفوض منه - على البيع بثمن ما، وأما عند الجمهور فالإيجاب هو موافقة البائع والدلال وقد تأخر وتقدم عليه القبول فهو كقوله بغنيه بكذا<sup>(٢)</sup>.

**إلزام جميع المشاركين في المزايدة بالشراء في مجلس المتادة - ولو زيد عليهم:**

٧- صرح ابن رشد الجحد، وقال: إنه ظاهر المذهب - أي مذهب المالكية - ونقله عن أبي

(١) البيان والتحصيل لابن رشد ٤٧٥/٨ - ٤٧٦، والدسوقي

٥/٣، والزرقاتي ٦/٥، والحطاب ٤/٢٣٧ - ٢٣٩

(٢) الحطاب ٤/٢٣٨ - ٢٣٩

(١) كشف القناع ٤/٤٣٢.

(٢) مولد الجليل ٤/٢٣٧ - ٢٣٩



من ثمن فإنه لا يختلف بيع المزايدة عن غيره في مسألة الرجوع عن الإيجاب، من حيث إن للموجب حق الرجوع قبل أن يقع القبول لإيجابه، ولا يرد هنا الخلاف المنقول عن بعض المالكية فيما لو ربط الإيجاب بوقت، وأنه حينئذ يتقيد بوقته فلا يملك الموجب الرجوع، وذلك لأن مذهب المالكية في لزوم المزايدة لجميع المشترين فيها يفني عن مقتضى هذا القول<sup>(١)</sup>.

#### خيار المجلس في المزايدة:

١٠- قال الحطاب: جرت العادة بمكة أن من رجع بعد الزيادة لا يلزمه شيء ما دام في المجلس<sup>(٢)</sup>.

#### الزيادة بعد بيع لأحد المشاركين في المزايدة:

١١- لا خلاف في أنه تجوز الزيادة في السلعة إذا توقف المالك أو الدال عن النداء - لأنه أعرض عن البيع - لعدم وصول السلعة إلى قيمتها وكف الحاضرين عن الزيادة.

وأما في حالة الركون فقد ذهب الحنفية والمالكية إلى أنه إذا كان صاحب المال يتنادي على سلعته فطلبها إنسان بشمن، فكف عن

مشتري البيع بعد الافتراق في مسألة العرف بمقدار ما جرى به العرف، وفي مسألة الشرط في الأيام المشروطة، وبعدها بقرب ذلك على مذهب المدونة، ويتأكد هذا إذا حصل الاشتراط بأن يزيد على السلعة أياماً<sup>(١)</sup>.

وقد صرح الزرقاني بأن ذلك مخالف للميع المطلق حيث لا يلزم البيع فيه بتراخي القبول عن الإيجاب حتى انقضى المجلس، أو بحصول فاصل يقتضي الإعراض عما كان المتبايعان فيه إلا بيع المزايدة، فللبائع أن يلزم السلعة لمن شاء حيث اشترط البائع ذلك أو جرى به عرف إمسакها حتى انقضى مجلس المناذاة، قال المازري: بعض القضاة ألزم بعض أهل الأسواق في بيع المزايدة بعد الافتراق، مع أن عادتهم الافتراق على غير إيجاب اغتراراً بظاهر ابن حبيب وحكاية غيره، فنهته عن هذا لأجل مقتضى عوائدهم، وإذا اشترط المشتري أن لا يلزم البيع إلا ما دام في المجلس فله شرطه، ولو كان العرف بخلافه، لنظم الشرط عليه<sup>(٢)</sup>.

#### خيار الرجوع عن الإيجاب في المزايدة:

٩- الرجوع عن المزايدة: إما أن يقع قبل زيادة آخر على ما دفعه، وإما أن يقع بعده، فإن وقع الرجوع قبل زيادة آخر على ما دفعه

(١) الحطاب ٤/ ٢٣٨ - ٢٣٩.

(٢) للمرجع السابق.

(١) الحطاب ٤/ ٢٣٨ - ٢٣٩.

(٢) الزرقاني ٥/ ٦٠، والحطاب ٤/ ٢٣٨ - ٢٣٩.



لو زاد اثنان مبلغاً متماثلاً ولم يزد عليهما  
غيرهما فإتھما يكونان شريكين في السلعة،  
وقال عيسى: هي للأول، ولا أرى للصائح أن  
يقبل من أحد مثل الثمن الذي قد أعطاه غيره  
إلا أن يكونا جميعاً قد أعطياه فيه ديناراً معاً  
فهما فيه شريكان<sup>(١)</sup>.

#### خيار العيب في بيع المزيلة:

١٣- ذهب الفقهاء إلى أن خيار العيب يثبت  
بحكم الشرع ولو لم يشترطه المشتري لأن  
الأصل في البيع السلامة.  
وبيع المزيلة من البوع التي يثبت فيها  
خيار العيب كبقية البوع.  
وينظر تفصيل ذلك في (خيار العيب  
ف ٢٠ - ٢٥).

#### المطالب بخيار العيب في بيع المزيلة:

١٤- نص المالكية على أن الرجوع بخيار  
العيب يكون على أصحاب السلع، جاء في  
المدونة: أفرأيت الذي يبيع فيمن يزد يستأجر  
على الصياح، فيوجد من ذلك مسروق أو  
خرق أو عيب، قال: ليس عليه ضمان، وإنما  
هو أجير أجر نفسه وبدنه، وإنما وقمت المهدة  
على أرباب السلع فليتبعمهم، فإن وجدوا

النءاء وركن إلى ما طلب منه ذلك الرجل،  
فليس للغير أن يزد في ذلك، وهذا استياع  
على سوم الغير، وإن لم يكف عن النءاء فلا  
بأس لغيره أن يزد.

وإن كان الدلال هو الذي يتنادي على  
السلعة وطلبها إنسان بثمان فقال الدلال: حتى  
أسأل المالك فلا بأس للغير أن يزد، فإن أخبر  
الدلال المالك فقال: بعه واقتض الثمن، فليس  
لأحد أن يزد بعد ذلك، قال الحطاب: وسواء  
ترك السمسار الثوب عند التاجر أو كان في  
يده وجاء به إلى ربه فقال له ربه: بعه، ثم زاد  
فيه تاجر آخر أنه للأول، وأما لو قال له رب  
الثوب لما شاوره: اعمل فيه برأيك فرجع  
السمسار وتوى أن يبيعه من التاجر فزاد فيه  
تاجر آخر، فإنه يعمل فيه برأيه ويقبل الزيادة إن  
شاء ولا يلزم البيع بالنية<sup>(١)</sup>.

واستظهر الشرواني من الشافعية: أنه لا  
تحرم الزيادة حيث لم يمين الدلال  
المشتري، ثم قال: بل لا يعد عدم التحريم  
وإن عينه<sup>(٢)</sup>.

#### زيادة اثنين مبلغاً متماثلاً:

١٢- ذهب ابن القاسم من المالكية إلى أنه

(١) الفناوي الهنلية ٢١٠/٣، ٢١١، وفتح القدير ١٠٧/٦،  
والحطاب ٢٣٩/٤، والروضة للنزوي ٤١٣/٣، والمبدع  
٤٤/٤

(٢) الشرواني على تحفة المحتاج ٣١٣/٤

(١) البيان والتحصيل ٤٧٥/٨



أربابها وإلا لم يكن عليه تباعة<sup>(١)</sup>.

### دعوى الغبن في المزيلة:

١٥- مشهور المنعبد عند المالكية أنه لا حق لمدعى الغبن في الرجوع على البائع ولو كان الغبن خارجاً عن المعتاد إلا إذا توافرت ثلاثة شروط هي:

أ- أن يكون المغبون جاهلاً بضمن المثل في السوق لما باعه أو اشتراه، أما العارف بالقيم فلا يختلف في إرضائه عليه لأنه - كما قال المازري - إنما فعله لغرض، وأقل مراتبه أن يكون كالواهب لماله.

ب- أن يدعى قبل مضي سنة من يوم العقد، وقد نص الوزاني في إحدى فتاويه على عدم التفريق بين بيع المزيلة وغيره، وأيد فتواه بكلام نقله عن ابن عرفة في ذلك، وذكر التسولي أنه لا يسمع الادعاء بالغبن في بيع المزيلة، لما يتوافر فيه من الإشهار وحضور المتزايدين، قال ابن عات من المالكية: إن أكرى ناظر الحبس (الوقف) على يد القاضي ريع الحبس بعد النداء عليه والاستقصاء ثم جاءت زيادة لم يكن له نقض الكراء، ولا قبول الزيادة إلا أن يثبت بالبينة أن في الكراء غيباً على الحبس فتقبل الزيادة ولو ممن كان

(١) المسودة ٣/٣٣٩، ولباب الباب لابن رشد القضي

حاضراً، وإذا حصل التناكر في دعوى الجهل فتقبل بينة من يدعى المعرفة، لأنها بينة ناقلية عن الأصل الذي هو الجهل فتقدم<sup>(١)</sup>.

ج- أن يكون الغبن فاحشاً بحيث يزيد على ثمن المثل قدر الثلث فأكثر.

ولم نجد لغير المالكية أن للغبن وحده تأثيراً ما لم يقترن به التضرير، وهو لا يختلف فيه الحكم بين المزيلة وغيرها عندهم.

### التجش في المزيلة:

١٦- التجش في بيع المزيلة - كالتجش في غيره من البيوع، حرام عند جمهور الفقهاء لثبوت النهي عنه، لما فيه من خديعة المسلم، وهو مكروه تحريماً عند الحنفية إذا بلغت السلعة قيمتها.

وفي حكمه التكيلفي وحكمه الوضعي تفصيل ينظر في مصطلح (بيع منهني عنه ف١٢٨).

مشاركة الدلال في الشراء مع بعض من يزيد

### دون علم البائع:

١٧- قال ابن تيمية: لا يجوز للدلال الذي هو

(١) الخطاب ٤/٣٧١، والمواق ٤/٤٦٨ - ٤٧٢، والمميار للوشري ٥/٣٨، وبإشارة على تحفة الحكام لابن عاصم ٢/٣٨، وتحفة الحلقي بشر ما تضمنته لامية الرزاق



مهنة الدلالة في السوق حتى تظهر تويتهم<sup>(١)</sup>.

#### التواطؤ على ترك المزيلة بعد سعر محدد:

١٨- ذهب المالكية وتابعهم ابن تيمية إلى أن التواطؤ على ترك المزيلة إن تم بين أحد الحاضرين وآخر، بأن يسأله ترك المزيلة فهو لا بأس به. ولو كان ذلك في نظير شيء من المال يجعله لمن كف عن الزيادة، كما لو قال له: كف عن الزيادة ولك دينار أو قال له: كف عن الزيادة ونحن شريكان في السلعة، وذلك لأن باب المزيلة مفتوح وإنما ترك أحدهما مزيلة الآخر.

أما إن تم التواطؤ بين جميع الحاضرين على الكف عن الزيادة فلا يجوز لما فيه من الضرر على البائع. ومثل تواطؤ الجميع تصرف من حكمهم كمجموعة متحركة في سوق المزيلة أو شيخ السوق.

والهدف من التواطؤ قد يكون الاشتراك بينهم في تملك السلعة المبيعة بأقل من قيمتها لاقتسامها بينهم، وقد يكون بتخصيص سلعة لكل واحد منهم، ليشترها بأقل من قيمتها دون منازعة الآخرين له، وفي الحاليتين ضرر بالبائع ويخس سلعته قال الله تعالى :

وكيل البائع في المناذرة أن يكون شريكاً لمن يزيد بغير علم البائع، فإن هذا يكون هو الذي يزيد ويشترى في المعنى، وهذا خيانة للبائع، ومن عمل مثل هذا لم يجب أن يزيد عليه أحد، ولم ينصح للبائع في طلب الزيادة وإنهاء المناذرة، ثم إن هذا يؤول إلى بيع الوكيل من نفسه ما وكل ببيعه، وقد اختلف فيها الفقهاء فمنعها الحنفية والمالكية، وأجازها الشافعية بإذن المالك، لأن العرف في البيع أن يوجب لغيره فحمل الوكالة عليه، ولأن إذن الموكل يقتضي البيع ممن يستقصى في الثمن عليه، وفي البيع لنفسه لا يستقصى في الثمن فلم يدخل في الإذن وصرح ابن عبد البر باستثناء ما لو اشترى بعض ما وكل ببيعه بسعره، وقال ابن قدامة: ولا يجوز للوكيل أن يبيع لنفسه، وعن أحمد رواية أنه يجوز إذا زاد على مبلغ ثمنه في النداء أو وكل من يبيع وكان هو أحد المشتريين<sup>(١)</sup> وقال ابن تيمية أيضاً: إذا تواطأ جماعة من الدالين على أن يشتركو في شراء ما يبيعونه، فإن على ولي الأمر أن يعزهم تعزيراً بليغاً يردعهم وأشالهم عن هذه الخيانة، ومن تعزيرهم أن يمنعوا من

(١) تكملة فتح القدير ٦/٦٩، والكاظمي لابن عبد البر ٢/٧٩١، ونظر المهلب مع تكملة المجموع ١٤/١٢٢، والمبدع شرح المقنع ٤/٣٧٦، والمغني ٥/١١٩. ومجموع فتاوى ابن تيمية ٢٩/٣٠٥

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٩/٣٠٥



﴿وَلَا تَبْخُسُوا النَّاسَ أَمْشِيَهُمْ﴾<sup>(١)</sup> فإن وقع التواطؤ الممنوع خسر البائع بين الرد والإمضاء، فإن ملكت السلعة فله الأكثر من الثمن والقيمة<sup>(٢)</sup>.

## مُزْدَلِفَةٌ

التعريف:

١- قال أهل اللغة: الزلفة والزلفى: القرية والحظوة، وأزلفه: قربه، وفي الحديث: «أزْدَلَفَ إلى الله بركتين» ومنه: مُزْدَلِفَةٌ سميت بذلك لاقتربها إلى عرفات.

وقيل: سميت بذلك لاجتماع الناس بها، من قولهم: أزلفت الشيء جمعة.

وحسبنا في الاصطلاح: هي مكان بين مأزمي عرفة ووادي محسر، وبعضهم يقول: ما بين مأزمي عرفة إلى قرن محسر، فما على يمين ذلك وشماله من الشعاب فهو منى.

قال الإمام النووي: قال أصحابنا: المزدلفة ما بين وادي محسر ومأزمي عرفة، وليس الحدان منها، ويدخل في المزدلفة جميع تلك الشعاب القوايل والظواهر والجبال الداخلة في الحد المذكور<sup>(١)</sup>.

## مَزْدَلَةٌ

انتظر: زيل



(١) المعصباح المنير، والمفردات للأصفهاني، وحاشية ابن عابدين ١٧٦/٢، ومنه المحتاج ٤٩٧/١، والمصنف لابن قدامة ٤٢١/٣، والمطلع على أبواب المقنع ص ١٩٥، ونشير القرطبي ٤٢١/٧، والمجموع للنووي ١٢٨/٨

(١) سورة هود / ٨٥  
(٢) فتاوى ابن تيمية ٣٠٤/٢٩، والشرح الصغير للدردير ١٠٦/٣، والفتاوى في أحكام التسمير للمجدي ٨٧



## الألفاظ ذات الصلة:

أ- منى:

٢- منى: موضع قرب مكة، ويقال: بينه وبين مكة المكرمة ثلاثة أميال، ينزله الحجاج أيام التشريق، وسمي منى لما يعنى به من الدماء أي يراق، وأمنى الرجل أو الحاج بالكف: أتى منى <sup>(١)</sup>.

والصلة بين المزدلفة وبين منى أن كلا منهما من مناسك الحج.

ب- المشعر الحرام:

٣- المشعر، بفتح الميم في المشهور وحكي كسرهما: جبل صغير آخر مزدلفة، اسمه قُزَح بضم القاف وبالياء.

وسمي مشعراً: لما فيه من الشعائر وهي معالم الدين وطاعة الله تعالى، ووصف بالحرام لأنه يحرم فيه الصيد وغيره، ويجوز أن يكون معناه ذو الحرمة <sup>(٢)</sup>.

والصلة بينه وبين مزدلفة أنه جزء منها، أو جميع المزدلفة وعلى هذا فهو مرادف للمزدلفة <sup>(٣)</sup>.

## الأحكام المتعلقة بمزدلفة:

المبيت في مزدلفة للحاج:

٤- اختلف الفقهاء في حكم المبيت في مزدلفة للحاج ليلة النحر.

فذهب جماعة إلى أنه فرض، ومن هؤلاء من أئمة التابعين: علقمة والأسود والشعبي والنخعي، والحسن البصري رحمهم الله، كما ذهب إليه من أئمة المذهب الشافعي: أبو عبد الرحمن ابن بنت الشافعي، وأبو بكر بن خزيمة، والسبكي قالوا: المبيت بمزدلفة فرض أو ركن لا يصح الحج إلا به، كالوقوف بعرفة <sup>(١)</sup>.

واحتجوا بالحديث المروي عن النبي ﷺ أنه قال: «من فاته المبيت بالمزدلفة فقد فاته الحج» <sup>(٢)</sup>.

وذهب الشافعية في الأصح، والحنابلة إلى أنه واجب وليس بركن، فلو تركه الحاج صح حجه وعليه دم <sup>(٣)</sup>، لحديث: «الحج يوم عرفة، من جاء قبل الصبح من ليلة جمع

(١) ينابيع الصنائع ١٣٥/٧، والمجموع للنووي ١٣٤/٨، ١٥٠، وروضة الطالبين ٩٩/٣، ومغني المحتاج ٤٩٩/١.

(٢) حديث: «من فات المبيت بالمزدلفة...» أورده النووي في المجموع (١٥٠/٨) ثم قال: ليس بثابت ولا معروف، ولم يمهز إلى أي مصدر.

(٣) المجموع للنووي ١٣٣/٨ - ١٥٠، والمغني لابن قدامة ٤٢١/٣ وما بعدها.

(١) المصباح المنير، والمعجم الوسيط، والمجموع للنووي ١٢٩/٨.

(٢) تفسير القرطبي ٤٢١/٧، والمجموع للنووي ١٣٠/٨.

(٣) المجموع ١٥٢/٨.



فتم حججه<sup>(١)</sup>، يعني: من جاء عرفة.

٥- ويحصل المبيت بالمزلفة بالحضور في أية بقعة كانت من مزلفة، لحديث: «مزلفة كلها موقف، وارتفعوا عن بطن محسر»<sup>(٢)</sup>.

كما أن هذا المبيت يحصل عند الشافعية والحنابلة بالحضور في مزلفة في ساعة من النصف الثاني من ليلة النحر، وأنه لو دفع من مزلفة بعد نصف الليل أجزاءه وحصل المبيت ولا دم عليه، سواء كان هذا الدفع لعذر أم لغير عذر، وأنه لو دفع من مزلفة قبل نصف الليل ولو ييسر ولم يعد إليها فقد ترك المبيت، فإن عاد قبل طلوع الفجر أجزاء المبيت ولا شيء عليه، ومن لم يوافق مزلفة إلا في النصف الأخير من الليل فلا شيء عليه<sup>(٣)</sup>.

ووجوب الدم بترك المبيت خاص فيمن تركه بلا عذر، أما من تركه لعذر كمن انتهى إلى عرفات ليلة النحر واشتغل بالوقوف يعرفه

عن المبيت بالمزلفة فلا شيء عليه، وكالمرأة لو خافت طرود الحيض أو النفاس، فبادرت إلى مكة بالطواف، وكمن أقاض من عرفات إلى مكة وطاف للركن ولم يمكنه الدفع إلى المزلفة بلا مشقة ففاته المبيت وكالمرأة والسقاة فلا دم عليهم لترك المبيت<sup>(١)</sup>، لأن النبي ﷺ: رخص للمرأة في ترك المبيت لحديث عدي رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ أرخص لرعاة الإبل في البيتوة خارجين عن منى»<sup>(٢)</sup>، وأن العباس بن عبد المطلب استأذن رسول الله ﷺ: أن يبيت بمكة ليالي منى، من أجل سقائه، فأذن له<sup>(٣)</sup>.

وقال المالكية: يندب المبيت بمزلفة بقدر حظ الرحال، سواء حطت بالفعل أم لا، وإن لم ينزل فيها بهذا القدر حتى طلع الفجر بلا عذر وجب عليه دم، أما إن تركه بعذر فلا شيء عليه<sup>(٤)</sup>.

(١) المجموع للتوي ١٣٦/٨، ومغني المحتاج ١/٥٠٠، وكتشاف الفتاوى ٢/٤٩٧

(٢) حديث: «رخص لرعاة الإبل في البيتوة...» أخرجه مالك في الموطأ (١/٤٠٨)، وأبو داود (٢/٤٩٨) والترمذي (٢/٢٨١) واللفظ لمالك، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٣) حديث: «رخص النبي ﷺ للعباس رضي الله عنه...» أخرجه البخاري «فتح الباري» (٣/٤٩٠-٤٩١)، ومسلم (٢/٩٥٣).

(٤) جواهر الإكليل ١/١٨٠-١٨١، والقوانين الفقهية ص ١٣٢.

(١) حديث: «الحج عرفة، من جاء قبل الصبح من ليلة...» أخرجه أبو داود (٢/٤٨٦)، والترمذي (٢/٢٢٨)، والحاكم في المستدرک (٢/٢٧٨)، واللفظ لأبي داود، ونقل الترمذي عن وكيع أنه قال: «هذا الحديث لم يمتنع»، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح».

(٢) حديث: «مزلفة كلها موقف، وارتفعوا...» أخرجه أحمد في المسند (١/٢١٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١/٤٢٤)، واللفظ للطبراني، وقال أحمد محمد شاكر في تعليقه على مسند الإمام أحمد (٢/٢٧٤): «إسناده صحيح».

(٣) المجموع للتوي ١٣٥/٨، والمغني لابن قدامة ٢/٤٢٢



«أنا ممن قدم النبي ﷺ ليلة المزلفة في ضفة أهله» (١).

### الجمع بين صلاي المغرب والعشاء في المزلفة:

ذهب الفقهاء إلى مشروعية الجمع بين المغرب والعشاء للحاج في مزلفة ليلة النحر، إلا أنهم اختلفوا في بعض التفاصيل.

ذهب الحنفية إلى أن الحاج يصلي المغرب والعشاء في مزلفة جمعا بأذان وإقامة، لأن العشاء في وقتها فلا تحتاج للإعلام فيقتصر على إقامة واحدة، ولا يشترط لهذا الجمع عنهم جماعة، فلو صلاهما منفردا جاز ولكن الجماعة فيه سنة. وللجمع بمزلفة عندهم شروط هي:

أ- الإحرام بالحج.

ب- تقديم الوقوف بعرفة عليه.

ج- الزمان، والمكان، والوقت، فالزمان ليلة النحر، والمكان مزلفة، والوقت وقت العشاء ما لم يطلع الفجر، فلا يجوز هذا الجمع لغير المحرم بالحج، ولا في غير الزمان والمكان والوقت المذكور.

فلو صلى المغرب والعشاء في عرفات أو في الطريق أعادهما، لحديث أسامة بن زيد

وعند الحنفية: الميت في مزلفة ليلة النحر ستة مؤكدة إلى الفجر، لا واجبة (١).

قال الكاساني: والسنة أن يبيت ليلة النحر بمزلفة والبيتونة ليست بواجبة إنما الواجب هو الوقوف، والأفضل أن يكون وقوفه بعد الصلاة، فيصلي صلاة الفجر بغلس، ثم يقف عند المشعر الحرام فيدعو الله تعالى ويسأله حوائجه إلى أن يسفر، ثم يفيض منها قبل طلوع الشمس إلى منى (٢).

### تقديم النساء والضعفة إلى منى:

٦- ذهب الفقهاء إلى أنه من السنة تقديم الضعفاء من النساء وغيرهن من مزلفة إلى منى قبل طلوع الفجر بعد نصف الليل، ليرموا جمرة العقبة قبل زحمة الناس (٣)، لحديث عائشة رضي الله عنها قالت: «استأذنت سودة رسول الله ﷺ ليلة المزلفة تدفع قبله، وقبل خطمة الناس، وكانت امرأة ثبطة فأذن لها» (٤)، وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال:

(١) بدائع الصنائع ١٣٦/٢، ورد المحنار على الدر المختار ١٧٨/٢ وما بعدها.

(٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ١٣٦/٢، ورد المحنار على الدر المختار ١٧٨/٢ وما بعدها.

(٣) بدائع الصنائع ١٣٦/٢، وحاشية ابن عابدين ١٧٨/٢، وجواهر الإكليل ١٨٠/١، والمجموع للنووي ١٣٩/٨ - ١٤٠، ومفني المحتاج ٥٠٠/١، وروضة الطالبين ٩٩/٣، والمفني لابن قدامة ٤٢٢/٣، وكشاف القناع ٤٩٧/٢.

(٤) حديث: «استأذنت سودة رسول الله ﷺ...» أخرجه البخاري (فتح الباري ٥٢٦/٣)، ومسلم (٩٣٩/٢).

(١) حديث: «أنا ممن قدم النبي ﷺ ليلة المزلفة...»

أخرجه البخاري (فتح الباري ٥٢٦/٣)، ومسلم (٩٤١/٢).



بينهما بعد مغيب الشفق الأحمر في مزدلفة أو قبلها إن كان وقف بعرفة ونفر منها مع الإمام وتأخر عنه لعذر به<sup>(١)</sup>.

وإن قدم العشاءين على الشفق الأحمر، أو على النزول بمزدلفة أعادهما ندبا إن صلاهما بعد الشفق قبل وصوله مزدلفة، ووجوبا إن قدمهما على الشفق بالنسبة لصلاة العشاء، لأنها باطلة، لصلاتها قبل وقتها، أما المغرب فيعيدها ندبا إن بقي وقتها.

وذكر ابن حبيب من المالكية: أنه إذا صلى في المزدلفة فلا يعيد، وإنما الإعادة عنه لمن صلى قبل المزدلفة<sup>(٢)</sup>، لقول النبي ﷺ: «الصلاة أمانك».

وقال الشافعية: السنة أن يؤخر الحجاج صلاة المغرب ويجمعوا بينها وبين العشاء في المزدلفة في وقت العشاء ما لم يخش الحاج فوات وقت الاختيار للعشاء، وهو ثلث الليل في أصح القولين، ونصفه في القول الآخر.

وجواز الجمع بينهما بمزدلفة في وقت العشاء للحاج المسافر دون غيره، لأن الجمع عندهم بسبب السفر لا بسبب التسك.

قالوا: والسنة إذا وصلوا مزدلفة أن يصلوا

رضي الله عنهما قال: «دفع رسول الله ﷺ من عرفة، فنزل الشعب فبال، ثم توضأ ولم يسبح الوضوء فقلت له: الصلاة فقال: الصلاة أمامك فجاء المزدلفة فتوضأ فأسبح، ثم أقيمت الصلاة فصلى المغرب، ثم أتناخ كل إنسان بعيره في منزله، ثم أقيمت الصلاة، فصلى ولم يصل بينهما»<sup>(١)</sup>.

قال الشهاوي من الحنفية: هذا فيما إذا ذهب إلى المزدلفة من طريقها، أما إذا ذهب إلى مكة المكرمة من غير طريق المزدلفة جاز له أن يصلي المغرب في الطريق<sup>(٢)</sup>.

وقال المالكية: إذا غربت الشمس يوم عرفة دفع الإمام والناس معه إلى المزدلفة وجمع الإمام والناس معه المغرب والعشاء بمزدلفة جمع تأخير وقصروا العشاء، إلا أهل المزدلفة فيتمونها مع جمعها بالمغرب، والمذهب أن هذا كله سنة إن وقف مع الإمام، فإن لم يقف معه بأن لم يقف أصلا، أو وقف وحده فلا يجمع، لا بالمزدلفة ولا بغيرها ويصلي كل صلاة في مختارها من غير جمع.

وإن عجز من وقف بعرفة مع الإمام عن السير معه، لضعفه أو ضعف دابته، فيجمع

(١) جواهر الإكليل ١/ ١٨٠ - ١٨١، والقوانين الفقهية ص ١٣٢.

(٢) جواهر الإكليل ١/ ١٨١.

(١) حديث: «دفع رسول الله ﷺ من عرفة...».

أخرجه البخاري (فتح الباري ٣/ ٥١٣).

(٢) رد المحتار على الدر المختار ٢/ ١٧٦ - ١٧٩.



لا يصلي المغرب حتى يصل مزدلفة، فيجمع بين المغرب والعشاء ويقيم لكل صلاة إقامة لحديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما قال: «دفع رسول الله ﷺ من عرفة حتى إذا كان بالشعب نزل قبال، ثم توضأ فقلت له: الصلاة يارسول الله! قال: الصلاة أمامك فركب فلما جاء مزدلفة نزل، فتوضأ فأسفغ الوضوء، ثم أقيمت الصلاة فصلى المغرب، ثم أناخ كل إنسان بعيره في منزله، ثم أقيمت الصلاة فصلى، ولم يصل بينهما». وروي هذا القول عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وإن جمع بينهما بإقامة الأولى فلا بأس، يروى ذلك عن ابن عمر أيضاً، وبه قال الثوري، لما روى ابن عمر قال: «جمع رسول الله ﷺ بين المغرب والعشاء بجمع: صلى المغرب ثلاثاً والعشاء ركعتين بإقامة واحدة»<sup>(١)</sup>، وإن أذن للأولى وأقام ثم أقام للثانية فحسن، فإنه يروى في حديث جابر، وهو متضمن للزيادة، وهو معتبر بسائر الفوائد والمجموعات، وهو قول ابن المنذر وأبي ثور، والذي اختار الخري إقامة لكل صلاة من غير أذان، قال ابن المنذر: وهو آخر

قبل حظ الرحال وينخ كل إنسان جملة ويعقله، ثم يصلون<sup>(٢)</sup>، لحديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما «أن النبي ﷺ لما جاء المزدلفة توضأ، ثم أقيمت الصلاة فصلى المغرب ثم أناخ كل إنسان بعيره في منزله ثم أقيمت العشاء فصلاهما ولم يصل بينهما شيئاً».

قال الشافعي: ولو ترك الجمع بينهما وصلى كل واحد في وقتها أو جمع بينهما في وقت المغرب أو جمع وحده لا مع الإمام، أو صلى إحداهما مع الإمام والأخرى وحده جامعا بينهما، أو صلاهما في عرفات، أو في الطريق قبل المزدلفة جاز، وفاته الفضيلة.

وإن جمع بينهما في المزدلفة في وقت العشاء أقام لكل واحدة منهما، ولا يؤذن للثانية، ويؤذن للأولى في الأصح<sup>(٣)</sup>، لحديث جابر رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ أتى المزدلفة، فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين، ولم يستحب بينهما شيئاً، ثم اضطجع حتى طلع الفجر وصلى الفجر»<sup>(٣)</sup>. وقال الحنابلة: السنة لمن دفع من عرفة أن

(١) المجموع للتوحي ١٣٣/٨ - ١٣٤، ومغني المحتاج ٤٩٨/١، وروضة الطالبين ٩٨/٣ - ١٠٠.

(٢) المجموع للتوحي ١٣٣/٨ وما بعدها.

(٣) حديث: «أن النبي ﷺ أتى المزدلفة...»

أخرجه مسلم (٨٩١/٢)

(١) حديث: «جمع رسول الله ﷺ بين المغرب والعشاء...»

أخرجه مسلم (٩٣٨/٢)



ويكبره وهله، ويوحده، ويكثر من التلبية، ومن الذكر، لما رواه جابر رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ أتى المشعر الحرام فرقى عليه فدعا الله وهله وكبره ووحدته» (١).

ويدعو الله بما أحب، ويختار الدعوات الجامعة والأمور المبهمة ويكرر دعواته، ويستحب أن يكون من دعائه: اللهم كما وقفتنا فيه وأرثت إياه فوقفنا بذكرك كما هديتنا واغفر لنا وارحمنا كما وعدتنا بقولك وقولك الحق ﴿فَإِذَا أَقَضْتُم مِّنْ عَرَفَتُمْ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِندَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الصَّالِحِينَ﴾ ﴿٣٨﴾ ثُمَّ أَقْبِسُوا مِنْ حَيْثُ أَكْثَرِ النَّاسِ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣٩﴾ (٢).

ويكثر من قوله: «اللهم آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار»، ثم لا يزال يدعو مستقبلاً لليلة واقفاً يبلديه إلى السماء إلى أن يسفر جداً (٣)، لحديث جابر رضي الله عنه: «فلم يزل واقفاً حتى أسفر جداً» (٤).

قولي أحمد، لأنه رواية أسامة رضي الله عنه، وهو أعلم بحال النبي ﷺ فإنه كان رديف، وقد اتفق هو وجابر رضي الله عنهما في حديثهما على إقامة لكل صلاة.، واتفق أسامة وابن عمر رضي الله عنهم على الصلاة بغير أذان (١).

### الوقوف في المشعر الحرام والدعاء فيه:

٨- يرى جمهور الفقهاء أنه يستحب للحاج بعد بيته بمزلفة في ليلة النحر أن يصلي صلاة الفجر مغسلاً في أول وقتها (٢)، لحديث جابر رضي الله عنه في صفة حج النبي ﷺ وفيه: «حتى أتى المزلفة فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين ولم يسبح بينهما شيئاً، ثم اضطجع حتى طلع الفجر، وصلى الفجر حين تبين له الصبح بأذان وإقامة، ثم ركب حتى أتى المشعر الحرام، فاستقبل القبلة، فدعا الله تعالى وكبره وهله فلم يزل واقفاً حتى أسفر جداً، فلدغ قبل أن تطلع الشمس» (٣).

ثم يأتي الحاج المشعر الحرام (جبل قزح) ويقف عنده فيدعو الله سبحانه وتعالى ويحمده

(١) حديث جابر: «أن النبي ﷺ أتى المشعر الحرام فرقى عليه..»

أخرجه مسلم (٨٩١/٢)

(٢) سورة البقرة/ ١٩٩-١٩٨

(٣) نظر الرابع السابقة كلها.

(٤) حديث جابر..

سبق تخريجه ف (٧).

(١) المغني ٤١٩/٣ ط. الرياض.

(٢) جواهر الإكليل ١/ ١٨١، والمجموع للتوحي ٨/ ١٢٣،

١٤١، ١٤٢، ومغني المحتاج ١/ ٤٩٩-٥٠١، والمغني

لاين قلعة ٣/ ٤٢٠-٤٢١، وكشاف القناع ٢/ ٤٩٨-٤٩٩

(٣) حديث جابر...

سبق تخريجه ف (٧)



وقال النووي وقد استبدل الناس بالوقوف على قزح «المشعر الحرام» الوقوف على بناء مستحدث في وسط المزدلفة، وفي حصول أصل هذه السنة بالوقوف في ذلك المستحدث وغيره من مزدلفة مما سوى قزح وجهان: أحدهما: لا يحصل به، لأن النبي ﷺ وقف على قزح وقد قال ﷺ: «لتأخذوا عني مناسككم»<sup>(١)</sup>، والثاني: وهو الصحيح بل الصواب أنها تحصل، وبه جزم القاضي أبو الطيب في كتابه المجرد، والرافعي وغيره، لحديث جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «نحرت ههنا ومنى كلها منحر، فأنحروا في رحالكم ووقفت ههنا وعرفة كلها موقف ووقفت ههنا وجمع كلها موقف»<sup>(٢)</sup>، وجمع هي المزدلفة والمراد: وقفت على قزح<sup>(٣)</sup>، وجميع المزدلفة موقف لكن أفضلها قزح، كما أن عرفات كلها موقف وأفضلها موقف رسول الله ﷺ عند الصخرات. وذهب الحنفية إلى أن الوقوف بمزدلفة

٩- ولو فاتت سنة الوقوف عند المشعر الحرام لم تجبر بدم عند الجمهور كسائر الهيئات والسنن، ولا إثم على الحاج بهذا الترك، وإنما فاتته الفضيلة.

ولا تحصل هذه الفضيلة بالوقوف فيه قبل صلاة الصبح، لأنه خلاف السنة.

١٠- والسنة الدفع من المشعر الحرام إلى منى قبل طلوع الشمس، ويكره تأخير السير منه حتى تطلع الشمس<sup>(١)</sup>، لحديث جابر رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ لم يزل واقفا حتى أسفر جدا فدفع قبل أن تطلع الشمس»<sup>(٢)</sup>.

قال عمر رضي الله عنه: «إن المشركين كانوا لا يفيضون حتى تطلع الشمس ويقولون: أشرق ثبير كيما نفير، وأن رسول الله ﷺ خالفهم فأفاض قبل أن تطلع الشمس»<sup>(٣)</sup> وعن نافع أن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما أخر في الوقت حتى كادت الشمس تطلع، فقال ابن عمر رضي الله عنهما: إني أراه يريد أن يصنع كما صنع أهل الجاهلية فدفع ودفع الناس معه<sup>(٤)</sup>.

= الشمس أن تطلع...

أوردته ابن قلعة في المغني (٤٢٣/٣) ولم يره لاي مصدر

ولم نهت لمن أخرجه.

(١) حديث: «لتأخذوا عني مناسككم»

أخرجه مسلم (٩٤٣/٢).

(٢) حديث جابر: «نحرت ههنا ومنى كلها منحر...»

أخرجه مسلم (٨٩٣/٢)

(٣) المجموع ١٤١/٨ - ١٤٢، وانظر المغني ٤٢٣/٣

(١) مغني المحتاج ٤٩٩/١ - ٥٠١، والمجموع ١٢٣/٨،

١٥١، ١٤٢، وجواهر الإكليل ١٨١/١، والقوانين الفقهية

ص ١٣٢، والمغني ٤٢٣/٣

(٢) سبق تخريجه ف (٧)

(٣) حديث: «إن المشركين كانوا...»

أخرجه البخاري (فتح الباري ٥٣١/٣).

(٤) الأثر: «إن عبد الله بن الزبير أخر في الوقت حتى كانت»



واجب، قال ابن عابدين: الوقوف بمزدلفة واجب لا سنة والبيتونة بمزدلفة سنة مؤكدة إلى الفجر لا واجبة<sup>(١)</sup>.  
وركن الوقوف الكيتونة في مزدلفة سواء كان بفعل نفسه أو بفعل غيره بأن كان محمولا وهو نائم أو مضى عليه أو كان على دابة، لحصوله كائنا بها، علم بها أو لم يعلم، ومكان الوقوف أجزاء المزدلفة أي جزء كان وله أن ينزل في أي موضع شاء منها، إلا أنه لا ينبغي أن ينزل في وادي محسر لقول النبي ﷺ: «إلا وادي محسر»<sup>(٢)</sup>، ولو وقف به أجزأه مع الكراهة.

والأفضل أن يكون وقوفه خلف الإمام على الجبل الذي يقف عليه الإمام وهو جبل قزح.  
وأما زمان الوقوف فما بين طلوع الفجر من يوم النحر وطلوع الشمس، فمن حصل بمزدلفة في هذا الوقت فقد أدرك الوقوف، سواء بات بها أو لا، فإذا فاتته الوقوف عن وقته إن كان لعذر فلا شيء عليه، وإن كان لغير عذر فعليه دم.

وقدر الواجب من هذا الوقوف عندهم ساعة ولو لطيفة وقدر السنة امتداد الوقوف إلى الإسفار جدا<sup>(٣)</sup>.

(١) حاشية ابن عابدين ١٧٨/٢

(٢) حديث: «إلا وادي محسر».

تقدم تنزيهه في فقرة (٥).

(٣) بدائع الصنائع ٢٣٦/٢، والفتاوى الهندية ١/٢٣٠-٢٣١

وحاشية ابن عابدين ١٧٨/٢-١٨٩

لقط حصيات الرجم من مزدلفة:  
١١- ذهب الفقهاء في الجملة إلى أنه يستحب للحاج أخذ حصى الجمار من مزدلفة<sup>(١)</sup>، لحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: «قال رسول الله ﷺ غداة العقبة وهو على ناقته: القط لي حصى فلقطت له سبع حصيات من حصى الخلف...» الحديث<sup>(٢)</sup>، وفي رواية: «أن رسول الله ﷺ أمر ابن عباس رضي الله عنهما: أن يأخذ الحصى من مزدلفة»<sup>(٣)</sup>.

ولأن بالمزدلفة جبلا في أحجاره رخاوة، ولأن من السنة إذا أتى الحاج إلى منى أن لا يصرج على غير الرمي، فسن له أن يأخذ الحصى من مزدلفة حتى لا يشغله عنه، لأن

(١) جواهر الإكليل ١٨١/١

(٢) بدائع الصنائع ١٥٦/٢، وجواهر الإكليل ١٨١/١،

والمجموع للزوي ١٣٧/٨، ومغني المحتاج ١/٥٠٠،

والمغني لابن قدامة ٣/٤٢٤

(٣) حديث: «القط لي حصى»

أخرجه ابن ماجه (١٠٠-٨/٢)، والحاكم في المستدرک

(١/١) وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين

ولم يخرجه».

(٤) حديث: «أمر ابن عباس أن يأخذ الحصى...»

أورده الكسائي في بدائع الصنائع (١٥٦/٢) ولم يهتد لمن

أخرجه.



الرية تحية له كما أن الطواف تحية المسجد الحرام.

قال الكاساني: وعليه فعل المسلمين وهو أحد نوعي الإجماع، وإن رمى بحصاة أخذها من الطريق، أو من الجمرة أجزاء وقد أساء.

والإساءة مقيدة بالأخذ من الجمرة، أما الأخذ من الطريق أو من منى فليس فيها إساءة<sup>(١)</sup>.

وقال المالكية: يندب لقط الحصيات بنفسه أو بغيره من أي محل إلا العقبة فمن المزدلفة<sup>(٢)</sup>.

وأجاز الشافعية لقطها من الطريق أو من أي مكان كان وقالوا: يكره لقطها من الحل لعدوله عن الحرم المحترم، ولقطها من كل مكان نجس ومما رمى به<sup>(٣)</sup>.

وقال أحمد: خذ الحصى من حيث شئت<sup>(٤)</sup>.



## مَزَّت

التعريف:

١- المَزَّت - بتشديد الفاء وفتح الزاي والفاء - في اللغة: الوعاء المطلي بالزَّت - بكسر الزاي - وهو القار.

ويستعمل الفقهاء هذا اللفظ بالمعنى اللغوي نفسه<sup>(١)</sup>.

الالكاف ذات الصلة:

الحَتَم:

٢- الحَتَم في اللغة: جرار مدهونة خضر كانت تحمل الخمر فيها إلى المدينة ثم أُتسع فيها فقبل للخزف كله حتم، واحدتها حَتَمَة<sup>(٢)</sup>.

ولا يخرج استعمال الفقهاء لهذا اللفظ عن المعنى اللغوي.

قال المدودي: الحتم ما طلي من الفخار بالزجاج كالأصحن الأخضر المعروفة<sup>(٣)</sup>.

(١) القاموس المحيط وقواعد الفقه للبركي، وكفاية الطالب الربيعي ٢/ ٣٩٠ ط. دار المعرفة.  
(٢) النهاية لابن الأثير، والمغرب.  
(٣) حاشية المدودي على شرح الرسالة ٢/ ٢٩٠

(١) انظر المراجع المذكورة.  
(٢) حاشية المدودي ٢/ ٤٦، والشرح الصغير ٢/ ٥٩.  
(٣) مني المحتاج ١/ ٥٠٠  
(٤) المعني ٣/ ٤٢٥.



نهيتكم عن الأشرية أن لا تشربوا إلا في ظروف الأدم فاشربوا في كل وعاء غير أن لا تشربوا مسكراً<sup>(١)</sup>. وهذا دليل على نسخ النهي ولا حكم للمنسوخ<sup>(٢)</sup>.

قال النووي في تعليقه على حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ «أنه نهى عن المزفت والحتم والتغير»<sup>(٣)</sup> كان الانتباز في هذه الأوعية (المزفت والدباء والحتم والتغير) منهيًا عنه في أول الإسلام خوفاً من أن يصير مسكراً فيها ولا نعلم به لكثافتها فتلفت مالهته، وربما شربه الإنسان ظاناً أنه لم يصير مسكراً فيصير شارباً للمسكر وكان العهد قريباً بإباحة المسكر فلما طال الزمان واشتهر تحريم المسكر وتقرر ذلك في نفوسهم نسخ ذلك وأبيح لهم الانتباز في كل وعاء بشرط أن لا يشربوا مسكراً، وهذا صريح قوله ﷺ في حديث بريدة المذكور<sup>(٤)</sup>.

قال ابن بطال: النهي عن الأوعية إنما كان قطعاً للزريعة فلما قالوا: لا نجد بداً من الانتباز في الأوعية قال: «انتبذوا وكل مسكر

والصلة بينهما أن الحتم والمزفت يشتركان في سرعة اشتداد الأبهة فيهما<sup>(١)</sup>.

التغير:

٣- التغير على وزن فعيل بمعنى مفعول في اللغة: خشبة تنقر وينبذ فيها<sup>(٢)</sup>.

ويستعمل الفقهاء هذا اللفظ بالمعنى اللغوي نفسه، قال العدوي: التغير هو جذع النخيل ينقر ويجعل طرفاً كالقصعة<sup>(٣)</sup>.  
والصلة بين التغير والمزفت هو إسراع الإسكار إلى ما انتبذ فيهما<sup>(٤)</sup>.

الحكم الإجمالي:

الانتباز في المزفت:

ذهب الشافعية والحنابلة في الصحيح إلى أنه يجوز الانتباز - وهو أن يجعل في الماء حبات من تمر أو زبيب أو نحوهما ليحلوا ويشرب<sup>(٥)</sup> - في المزفت وغيره من الأوعية ويجوز الشرب منها ما لم يصير مسكراً، لما روى بريدة أن رسول الله ﷺ قال: «كنت

(١) حديث بريدة: «كنت نهيتكم عن الأشرية...»

أخرجه مسلم (١٥٨٥/٢)

(٢) المجموع ٥٦٦/٢ نشر المكتبة السلفية، والمعني لابن قدامة

٣١٨/٨ نشر مكتبة الرياض الحديثة.

(٣) حديث أبي هريرة: «أنه نهى عن المزفت...»

أخرجه مسلم (١٥٣٧-١٥٣٨)

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ١٥٩/١٣

(١) النهاية لابن الأثير ٤٤٨/١، والنهاية بهامش تحفة فتح القدير ١٦٦/٨ ط. الأميرية.

(٢) المصباح المنير، والنهاية لابن الأثير ١٠٤/٥

(٣) حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني ٣٩٠/٢ ط. دار المعرفة.

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ١٨٥/١

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي ١٨٥/١



استعماله في الخمر فلا إشكال في حله وطهارته، وإن استعمل فيه الخمر ثم انتبذ فيه، ينظر: فإن كان الوعاء عتيقاً يظهر بفسله ثلاث مرات، وإن كان جديداً لا يظهر عند محمد لتشرب الخمر فيه بخلاف العتيق، وعند أبي يوسف يفسل ثلاثاً ويغفف في كل مرة، وهي من مسائل غسل ما لا يتعصر بالمصر، وقيل عند أبي يوسف يملأ ماء مرة بعد أخرى حتى إذا خرج الماء صافياً غير متغير لوناً أو طعماً أو رائحة حكم بطهارته<sup>(١)</sup>.

وقال شيخ الإسلام أبو بكر المعروف بخواهر زادة<sup>(٢)</sup>: هذا مثل ظرف الخمر بعدما صب منه الخمر، أما إذا لم يصب منه الخمر حتى صار الخمر خلاً ما حال الظرف؟ لم يذكر محمد هذا في الأصل<sup>(٣)</sup>.

وقد حكى عن الحاكم أبي نصر محمد بن مهرويه أنه كان يقول: ما يوارى الإناء من الخل لا شك أنه يطهر، لأن ما يوارى الخل من الإناء فيه أجزاء الخل وأنه طاهر، وأما أعلى الحب الذي انتقص من الخمر قبل صيورته خلاً فإنه يكون نجساً، لأن ما يداخل أجزاء الحب من الخمر لم يصر خلاً بل يبقى

حرام<sup>(١)</sup> وهكذا الحكم في كل شيء نهى عنه بمعنى النظر إلى غيره فإنه يسقط للضرورة كالتنهي عن الجلوس في الطرقات<sup>(٢)</sup>، فلما قالوا لا بد لنا منها، قال: «أعطوا الطريق حقه»<sup>(٣)</sup>.

وذهب المالكية وأحمد وإسحاق وهو مروى عن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم إلى كراهة الانتباز في المرفت<sup>(٤)</sup>.

قال المدودي بعد أن نقل مذهب المالكية بكرامة الانتباز في المرفت، والنهي في هاتين: أعني الدباء والمرفت ولو كان المتبذ شيئاً واحداً، وأما تبذد شيتين فمتنهي عنه، ولو في نحو الصيني، ومحل نهي الكرامة حيث احتمل الإسكار لا أن قطع به أو يعلمه بأن قصر الزمن وإلا حرم في الأول وجاز في الثاني<sup>(٥)</sup>.

ويرى الحنفية أن المرفت إن انتبذ فيه قبل

(١) حديث: «تنبذوا وكل سكر حرام».

أخرجه ابن عساکر في «تاريخ دمشق» كما في كنز العمال (٥٣٠، ٥٣١) وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣١١/٨) بلفظ: «تنبذوا ولا أحل سكر».

(٢) نيل الأوطار للشوكاني ٧١/٩ ط. دار الجبل.

(٣) حديث: «أعطوا الطريق حقه».

أخرجه البخاري (فتح الباري ٨/١١، بوسلم ١٦٧٥/٣).

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ١٨٦/١، وضع الباري ٥٨/١٠ ط. السلفية، وحاشية المدودي على كفاية الطالب الربيعي

٣٩٠/٢، المعني لابن قدامة ٣١٨/٨

(٥) حاشية المدودي على كفاية الطالب الربيعي ٣٩٠/٢

(١) تبين الحقائق ٤٨/٦، ونظر البحر الرائق ٢٤٩/٨

(٢) حاشية ابن عابدين ٤٨/١

(٣) النجاة ٥٥٦/٩



## مَزْكِي

### التعريف:

١- المَزْكِي: اسم فاعل للفعل: زَكَّى، ويتعلّى بالتضعيف وبالهزة: يقال زَكَّى فلان الشاهد تزكية، فهو مَزْك: نسبة إلى الزكاء، وهو الصلاح وزَكَّى عن ماله: فهو مَزْك أخرج الزكاة منه، وَزَكَّا الرجل - بالتخفيف - يزكو: صلح، وطهر<sup>(١)</sup>.

وفي الاصطلاح: هو اسم يطلقه الفقهاء على من يَخْبُرُ بيوطن أحوال الشاهد ويعلم منه ما لا يعلم عنه غيره لطول عشرة أو جوار أو معاملة، ويشهد بما يعلم عنه من تعديل أو جرح عند القاضي، وقد يطلق على من يمتنعهم القاضي لبحث أحوال الشهود، لأنهم سبب التزكية، ويسمى أصحاب المسائل<sup>(٢)</sup>.

(١) المصباح المنير مادة زكا.

(٢) مغني المحتاج ٤/٣٠٣ وما بعده، والمصطفى على القليوبي ٦٤/١٣٠٩، ونقطة المحتاج ١٠/١٥٦، والمغني ٩/١٣٠٩.

فيه كذلك خمرأ فيكون نجسا فيجب أن يغسل أعلاه بالنخل حتى يظهر الكحل، لأن غسل النجاسة الحقيقية بما سوى الخمر من المائعات التي تزيل النجاسة جائز عندنا - أي عند الحنفية - فإذا غسل أعلى الحب بالنخل صار ما دخل فيه من أجزاء الخمر خلأ من ساعته فيطهر الحب بهذا الطريق، فأما إذا لم يفعل هكذا حتى ملئ من العصير بعد ذلك فإنه ينجس العصير ولا يحل شربه، لأنه عصير خالطه خمر إلا أن يصير خلأ<sup>(١)</sup>.



(١) حاشية الشلبي على تبين الحقائق ١/٤٩، وانظر البنية



## الأحكام المتعلقة بالمرزكي: اتخاذ القاضي المرزكي :

المالكية إلى أنها عدلان، وفي قول عند  
المالكية: لا بد من ثلاثة<sup>(١)</sup>.

٢- قال الشافعية: ينبغي أن يكون للمحاكم  
مذكون، وهم: من يعرفون الشهود، ويخبرون  
بواطن أحوالهم، فيرجع إليهم لبيان حال الشهود.  
وأصحاب المسائل وهم: الذين يعثهم  
الحاكم إلى المرزكين ليلبثوا عن أحوال  
الشهود ويسألوا عنهم من يعرف أحوالهم،  
وربما يفسر أصحاب المسائل بالمرزكين<sup>(١)</sup>.

## شروط المرزكي:

رجوع المرزكين عن تعديل الشهود:  
٥- إذا رجع المرزكون عن تعديل شهود قتل أو  
حد فالأصح عند الشافعية: أنهم يضمون  
بالقصاص أو الدية، لأنهم ألجئوا القاضي إلى  
الحكم المفضي إلى القتل، وإلى هذا ذهب  
الصاحبان من الحنفية، ومقابل الأصح عند  
الشافعية: منع الضمان لأنهم كالممسك مع  
القاتل، وقال أبو حنيفة: عليهم الدية لا  
القصاص<sup>(٢)</sup>، وقال المالكية: لا يغرم المرزكي  
شيئا من الدية ولا يقتصر منه إن رجع عن  
تعديل شهود قتل عمد أو زنى محصن بعد  
قتله بالقصاص، أو الرجم لأنهم لم يتلفا مالا  
فيغرمانه، ولا نفسا فيطالبوا دية أو قصاصا<sup>(٣)</sup>.  
وانظر تفصيل ذلك في مصطلح (تزكية ف  
١٩، وقضاء ف ٤٦).

٣- يشترط في المرزكي أن يكون مسلما  
مكلفا حرا ذكرا عدلا وليس بينه وبين المرزكي  
عداوة في جرح، وعلم بنية أو أبوة في  
تعديل. عارفا الجرح والتعديل، وأسبابها، لثلا  
يجرح عدلا، ويذكر في فاسقا، خبيرا بحقيقة  
باطن من يملكه لصحبة أو جوار أو محاملة  
قديمة<sup>(٢)</sup>.

## عدد من يقبل في التزكية:

٤- اختلف الفقهاء في عدد شهود التزكية.  
فذهب جمهور الفقهاء الشافعية  
والحنابلة والحنفية، وهو المشهور عند



(١) حاشية ابن عابدين ٤/٤٧٤، والشرح الصغير ٤/٢٥٩،  
وتيسرة الحكم ١/٢٥٥، وحاشية الجبل ٥/٣٥٦، والمنهجي  
٦٧/٩

(٢) منفي المحتاج ٤/٤٥٧، المنهج على الجبل ٥/٤٥٥، وابن  
عابدين ٤/٣٩٨

(٣) جواهر الإكليل ٢/٢٤٥

(١) منفي المحتاج ٤/٤٠٣، وشرح المحلي ٤/٣٠٦ وما بعدها.  
(٢) تحفة المحتاج ١٠/١٥٩، والمحلي وحاشية القليوبي  
٣١٧/٤



### الحكم التكليفي:

٣- نص الفقهاء على أن استعمال آلات اللهو كالمزمار والعود وغيرهما محرم من حيث الجملة<sup>(١)</sup>.

واستدل الفقهاء على حرمة استعمال المزمار بحديث أبي أمامة عن النبي ﷺ قال: «إن الله عز وجل بعثني رحمة وهدى للعالمين وأمرني أن أمحق المزامير والكيارات والمعارف»<sup>(٢)</sup>.

### حكم الاستماع للمزمار ونحوه من الآلات الخفية:

٤- ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة إلى عدم جواز الاستماع للمزمار وغيره من آلات اللهو المحرمة<sup>(٣)</sup>.

جاء في الزواجر قال القرطبي: أما المزامير والأوتار والكوبة فلا يختلف في تحريم سماعها ولم أسمع عن أحد ممن يعتبر قوله من السلف وأئمة الخلف من يبيح ذلك وكيف

(١) حاشية ابن حبلين ١٩٨/٣ و ٢٢٢/٥، ٢٢٣، وحاشية المنوفي ١٨٠/٤، ٣٣٦، والقلوبي على شرح المنهاج ١٥٨/٢، ٣٣/٤ و ١٨٧/٤، والمفتي ٣٢٢/٤، ومطالب أولي النهى ٢٥٣/٥

(٢) حديث: «إن الله عز وجل بعثني رحمة وهدى للعالمين وأمرني أن أمحق...» أخرجه أحمد في المستدرج (٢٥٧/٥) وقال الهيثمي في صحيح الزواجر (٦٩/٥): «ضعيف».

(٣) حاشية ابن حبلين ٢٢٢/٥ - ٢٢٣، والغزالي الهتية ٣٥٢/٥، والمفتي ١٧٣/٩.

## مِزْمَار

تعريف:

- المزمار بكسر الميم لغة: آلة الزمر، زُمارة حرفة الزمار، والمزموور ما يترنم به ن الأنثيد، والجمع مزامير، ومزامير داود: ما كان يترنم به داود عليه السلام من الزبور ضروب الدعاء<sup>(١)</sup>.

والمزمار اصطلاحاً: هو الآلة التي يزمر فيها هو من القصب<sup>(٢)</sup>.

### ألفاظ ذات الصلة:

معارف:

- المعارف لغة: الملهي كالعود والطنبور، واحد: عَرَفٌ أو مَعْرِفٌ كمنبر ومَعْرِفٌ مكسنة، والمعارف: الألعاب بها والمغني.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى لغوي<sup>(٣)</sup>.

والمعارف أعم من المزمار.

(١) المصباح المنير، والقاموس المحيط وإتحاف السادة المتقين ٥٠٢/١

(٢) قواعد اللغة للبركتي.

(٣) القاموس المحيط وقواعد اللغة.



### سرقة المزمّار وكسره لمسلم:

٨- ذهب الحنفية والحنابلة وهو مقابل الأصح عند الشافعية إلى أنه لا قطع في سرقة المزمّار ونحوه من المعازف المحرمة.

وذهب المالكية والشافعية في الأصح إلى أنه لا قطع في سرقة المزمّار ونحوه من المعازف المحرمة إلا أن تساوي يعد كسرها نصابا<sup>(١)</sup>

والتفصيل في مصطلح (معازف).

### شهادة المستمع للمزمّار:

٩- ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا تقبل شهادة المستمع للمزمّار وترد شهادته وتسقط عدلته<sup>(٢)</sup>.

والتفصيل ذلك في مصطلح (معازف).



(١) فتح القدير ٤/ ٤٣٢، بدائع الصناعات ٧/ ٦٧-٦٩، حاشية للسوقي ٤/ ٣٣٦، ومغني المحتاج ٤/ ١٧٣، وكشاف القناع ٦/ ٧٨، ١٣٠.

(٢) حاشية ابن عابدين ٤/ ٢٨٢-٢٨٤، وبدائع الصناعات ٦/ ٢٦٩، وجواهر الإكليل ٢/ ٢٣٣، والقوانين الفقهية ص ٣١٣، وروضة الطالبين ٣/ ٢٥٢، وكفيلة الأخيار ص ١٧٢، والمغني لابن قدامة ٩/ ١٧٣.

لا يحرم وهو شعار أهل الخمر والفسق ومهيج الشهوات والفساد والمجون، وما كان كذلك لم يشك في تحريمه ولا في تفسيق فاعله وتأثيره<sup>(١)</sup>.

(ر: استمع ف ٢٩)

### حكم بيع المزمّار:

٥- ذهب جمهور الفقهاء: المالكية والشافعية والحنابلة والصاحبان من الحنفية إلى تحريم بيع المزمّار وآلات اللهو المحرمة كالمعازف. والتفصيل في مصطلح (معازف).

### حكم تعلم النسخ في المزمّار:

٦- لا يجوز تعلم علوم محرمة كتعلم النسخ في المزمّار، وأخذ العوض على تعليمها حرام<sup>(٢)</sup>.

والتفصيل في مصطلح (معازف).

### حكم صناعة المزمّار وشهادة صانعه:

٧- قال ابن قدامة: من كانت صناعته محرمة كصانع المزامير والطناوير فلا شهادة له، ومن كانت صناعته يكثر فيها الربا كالصائغ والصير في ولم يتوق ذلك ردت شهادته<sup>(٣)</sup>.

(١) الزواجر عن الترايف الكبار لابن حجر الهيتمي ٢/ ١٩٣.

(٢) حاشية ابن عابدين ١/ ٣٠-٣١ وروضة الطالبين ١٠/ ٢٢٥،

ومطالب أولي النهى ٢/ ٤٩٩

(٣) المغني لابن قدامة ٩/ ١٧٠



## مُسَابَقَةٌ

انظر: سباق

## مُسَارَقَةٌ

التصريف:

١- المسارقة - يوزن مفاعلة: مصدر لفعل سارق يسارق مسارقة، وهي في اللغة النظر مستخفيا والسمع كذلك: إذا طلب غفلة لينظر إليه أو يسمع<sup>(١)</sup>. ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي.

احكام المسارقة:

١- مسارقة النظر:

٢- الأصل في مسارقة النظر إلى الآخرين الحرمة، لأنها تجسس والتجسس حرام لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَجَسَّسُوا﴾<sup>(٢)</sup>، وقد ورد النهي عن استراق السمع، واختلاس النظر في المنازل: فقد روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون أو يفترون منه صبّ في أنفيه الأتك يوم

## مَسَاجِدُ

انظر: مسجد



(١) لسان العرب، والمجموع الوسيط، والمصباح المنير.

(٢) سورة الحجرات / ١٢



وقال الشافعية والحنابلة: إنه إن نظره في داره المختصة به بملك أو غيره من كوة أو ثقب عمداً فرماه بخفيف كحصاة ففقا عينه أو أصاب قرب عينه فجرحه فمات فهدر للخبر السابق.

ويشترط في جواز الرمي عند من يقول به:

١- أن ينظر في كوة أو ثقب، فإن نظر من باب مفتوح فلا يرميه لتفريط صاحب الدار بفتحه.

٢- وأن تكون الكوة صغيرة، فإن كانت كبيرة أو شباكاً واسعاً فهي كالإبواب المفتوحة فلا يجوز له رمية لتقصير صاحب الدار، إلا أن يُنلّره فلا يرتدع فيرميه.

وحكم النظر من سطح نفسه، والمؤذن من المنارة كالكوة الصغيرة على الأصح إذ لا تفريط من صاحب الدار<sup>(١)</sup>.

٣- أن لا يكون الناظر أحد أصوله الذين لا قصاص عليهم ولا حدٌ قذف، فلا يجوز رمية في هذه الحال لأن الرمي نوع من الحدّ فإن رماه ففقا عينه ضمن.

٤- أن لا يكون الناظر مباحاً له لخطبة بشرطها، ونحو ذلك.

٥- أن لا يكون للناظر في الموضوع محرم

القبالة<sup>(١)</sup>، ولخبر: «لو اطلع في بيتك أحد ولم تأذن له، حلفته بحصاة ففقات عينه ما كان عليك من جناح»<sup>(٢)</sup>.

و (من) من صيغ المصوم في المقلاء فتشمل الرجل والمرأة والخشي، لأن الرمي الوارد في الحديث ليس للتكليف، بل للدفع مفسدة النظر<sup>(٣)</sup>.

وقد اختلف الفقهاء في جواز الرمي على مسارق النظر في البيوت.

فلعب الحنفية والمالكية إلى أنه لا يجوز الرمي على الناظر ويضمن إن فقاً عينه، والحديث منسوخ.

جاء في تبصرة الحكام: ولو نظر من كوة أو من باب ففقا عينه صاحبه ضمن، لأنه قادر على زجره ودفعه بالأخف، ولو قصد زجره بذلك فأصاب عينه ولم يقصد فقهاً ففي ضمانه خلاف<sup>(٤)</sup>، وقال الحنفية: فإن لم يمكن دفع المطلع إلا بفقء عينه ففقاها فلا ضمان، وإن أمكن ذلك بدون فقء العين ففقاها ضمن<sup>(٥)</sup>.

(١) حديث: «من استمع إلى حديث قوم وهم له..»  
رواه البخاري (فتح الباري ١٢/٤٢٧)

(٢) حديث: «لو اطلع في بيتك أحد ولم تأذن له..»  
أخرجه البخاري (فتح الباري ١٢/٢١٦) واللفظ له،  
ومسلم (٣/١٦٩٩)

(٣) معنى المحتاج ١٩٨/٤، والمغني ٢٣٥/٨

(٤) تبصرة الحكام ٣٠٤/٢

(٥) ابن علقين ٢٥١/٥

(١) مغني المحتاج ١٩٨/٤، وتحفة المحتاج ١٨٩/٩، والمغني ٢٣٥/٨



وتفصيل ذلك في (تجسس ف ١٣).

#### ب- مسارقة النظر ممن يريد الخطبة:

٣- اتفق الفقهاء على مشروعية نظر الخاطب لمن يرغب في خطبتها، قال ابن قدامة: لا تعلم بين أهل العلم خلافاً في إباحة النظر إلى المرأة لمن يريد نكاحها، كما ذهب جمهورهم إلى عدم اشتراط علم المراد خطبتها أو إظهارها أو إذن وليها في النظر إليها، فيجوز لمن يرغب في خطبتها أن ينظر خلسة لإطلاق الأخبار واكضاءً بإذن الشارع ولثلا تزين فيفوت غرضه<sup>(١)</sup>، وفي حديث جابر: «وكنتم أتخبا لها»<sup>(٢)</sup>.

#### ج- مسارقة السمع:

٤- لا خلاف بين الفقهاء في أن مسارقة السمع - وهو التنصت على أحاديث أناس بغير علمهم ورضاهم - محرّم يعاقب عليه المسارق في الآخرة لحديث: «من استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون أو يشرون منه صبّ في آذنيه الآنك يوم القيامة»<sup>(٣)</sup>.

له أو زوجته، فإن كان فيه شيء من ذلك حرم ربه وضمن إن قفاً عينه أو جرحه، لأن له في النظر شبهة.

قيل: ويشترط عدم استار الحرم، فإن كن مستترات بالثياب أو في منعطف لا يراهن الناظر فلا يجوز رمية لعدم اطلاعه عليهن، والأصح عند الشافعية عدم اشتراط ذلك لمعوم الأخبار، وحسماً لمادة النظر. وقيل: يشترط إظهاره قبل رمية، والأصح عدم الاشتراط<sup>(١)</sup>.

٦- أن يتعمد النظر، فإن لم يقصد النظر كأن كان مجنوناً أو مخطئاً أو وقع نظره اتفاقاً فإنه لا يرميه إذا علم ذلك صاحب الدار، ويضمن إن رماه فأعماه أو جرحه فمات بسراية.

فإن رماه وادعى المرمي عدم القصد فلا شيء على الرامي، لأن الاطلاع وقع والقصد باطن لا يطلع عليه.

٧- أن لا يتصرف عن النظر قبل الرمي.

فلا يجوز الرمي بعد امتناعه عن المسارقة<sup>(٢)</sup>.

ولا يشترط أن يكون الموضع ملكاً للمنظور فللمستأجر رمي مالك الدار إذا سارقه النظر<sup>(٣)</sup>.

(١) مني المحتاج ٤/١٢٨، والمغني ٦/٥٥٢ - ٥٥٣

(٢) حديث جابر: قال قال رسول الله ﷺ: «إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر إلى ما يبدعوه إلى نكاحها فليفعل قال: فخطبت جارية فكنيت أتخبا لها حتى رأيت منها ما

دعاني إلى نكاحها فزوجتها.

رواه أبو داود (٥٦٥/٢)

(٣) سبق تخرجه فقرة (٢)

(١) المصادر السابقة.

(٢) مني المحتاج ٤/١٩٨، وتذمة المحتاج ٩/١٨٩ - ١٩٠،

والمغني ٨/٣٣٥ - ٣٣٦

(٣) المصادر السابقة.



ولكن لا يجوز رميه لعدم ورود نص في  
مشروعية الرمي فيه، ولأن السمع ليس  
كالبصر في الاطلاع على الموراث<sup>(١)</sup>.  
(ر: استراق السمع ف ٤).

## مُسَاقَاةٌ

التعريف:

١ - المساقاة في اللغة: مفاعلة من السقي  
- بفتح السين وسكون القاف - وهي دفع  
التخيل والكروم إلى من يعمره ويسقيه ويقوم  
بمصلحته، على أن يكون للعامل سهم  
(نصيب) والباقي لمالك التخيل.  
وأهل العراق يسمونها المعاملة<sup>(١)</sup>.  
ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى  
اللفوي.  
قال الجرجاني: هي دفع الشجر إلى من  
يصلحه بجزء من ثمره<sup>(٢)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة:

١- المزروعة:

٢- المزراعة مفاعلة من الزراعة<sup>(٣)</sup>، وتسمى  
مخابرة من الخبار - بفتح الخاء - وهي الأرض  
الليثة<sup>(٤)</sup>.



(١) لسان العرب.

(٢) التعريفات للجرجاني.

(٣) المغرب للمطرزي ص ٢٠٧، ونيل الأوطار ٥/ ٢٧٣.

وبلغ الصانع ١٧٥/ ٦

(٤) كشف القناع ٣/ ٥٣٢

(١) مني المحتاج ٤/ ١٩٨



والصلة بين الإجارة والمساقاة هي أن  
المساقاة أعم من الإجارة.

### الحكم التكليفي:

٥- اختلف الفقهاء في حكم المساقاة على  
أقوال:

القول الأول: أنها جائزة شرعاً، وهو قول  
المالكية<sup>(١)</sup>، والحنابلة<sup>(٢)</sup>، والشافعية<sup>(٣)</sup>،  
ومحمد وأبي يوسف<sup>(٤)</sup> من الحنفية، وعليه  
الفتوى عندنا.

واستدلوا بحديث ابن عمر رضي الله عنهما  
أن رسول الله ﷺ أعطى خيبر اليهود أن  
يعملوها ويزرعوها ولهم شطر ما يخرج  
منها<sup>(٥)</sup>.

وبالقياس على المضاربة من حيث الشركة  
في النماء فقط دون الأصل<sup>(٦)</sup>.

القول الثاني: أنها مكروهة، وحكي هذا القول  
عن إبراهيم النخعي والحسن.

والمزراعة في الاصطلاح: عقد على الزرع  
ببعض الخارج<sup>(١)</sup>.

والصلة بينهما أن موضوع المساقاة الشجر،  
وموضوع المزراعة البذر والزرع.

### ب- المناصب:

٣- المناصب وتسمى المغارسة<sup>(٢)</sup>: وهي  
دفع أرض بيشاء مدة معلومة ليفرس فيها  
وتكون الأرض والشجر بينهما<sup>(٣)</sup>. أو هي كما  
قال البهوتي دفع الشجر المعلوم الذي له ثمر  
مأكول بلا غرس مع أرضه لمن يفرسه ويعمل  
عليه حتى يثمر بجزء مشاع معلوم منه أو من  
ثمره أو منهما.

وتختلف المساقاة عن المناصب في أن  
الشجر في المساقاة مفروس، وفي المناصب  
غير مفروس<sup>(٤)</sup>.

### ج- الإجارة:

٤- الإجارة في اللغة اسم للأجرة، وهي كراء  
الأجير<sup>(٥)</sup>.

وفي الاصطلاح عرفها الفقهاء بأنها: عقد  
مماوضة على تملك المتفعة بعوض<sup>(٦)</sup>.

(١) القوانين الفقهية ٢٨٤، والكنز لابن عبد البر ١٠٦/٢،

والمدونة ٢/٤

(٢) شرح منتهى الإرادات ٣٤٣/٢، وكتشاف القناع ٥٣٢/٣

(٣) نهاية المحتاج ٢٤٧/٥

(٤) المبسوط ١٨/٢٣، وحاشية ابن عابدين ١٧٤/٥، ١٨١

(٥) حديث ابن عمر: أعطى رسول الله ﷺ خير اليهود...

أخرجه البخاري (فتح الباري ٤/٤٦٢)، ومسلم

(١٨٦/٣) واللفظ للبخاري.

(٦) نهاية المحتاج ٢٤٤/٥، ٢٤٥، والحاوي ١٦٤/٩، وما

بعدها، وبذلة المجتهد ٢٤٢/٢، والقوانين الفقهية ٢٦٩،

بدائع الصنائع ١٧٥/٦، ١٨٥، والمبسوط ١٨/٢٣،

وحاشية ابن عابدين ١٨١/٥

(١) لدر المختار مع حاشية رد المحتار ١٧٤/٥

(٢) كشف القناع ٥٣٢/٣، وشرح منتهى الإرادات ٣٤٣/٢

(٣) حاشية ابن عابدين ١٨٣/٥

(٤) كشف القناع ٥٣٢/٣

(٥) المغرب، ومغليش للغة.

(٦) تبين الحقائق للزليبي ١٠٥/٥



لأنها استتجار العامل ببعض ما يخرج من عمله<sup>(١)</sup>.

ومن أدلتهم في المعقول: أن هذا استتجار ببعض الخارج وإنه منهي عنه<sup>(٢)</sup>.

**صفة عقد المساقاة من حيث لزوم وعلمه:**

٦- اختلف الفقهاء في الحكم المتعلق بالمساقاة الصحيحة ابتداء فور انعقادها من حيث لزوم العقد أو جوازها.

فذهب الحنفية<sup>(٣)</sup>، والمالكية<sup>(٤)</sup>، والشافعية<sup>(٥)</sup>، وهو قول عند الحنابلة<sup>(٦)</sup> إلى القول بأن المساقاة عقد لازم من الجانبين وإنه لا خيرة لواحد من المتعاقدين في فسخه. واستدلوا على لزوم العقد بأدلة منها:  
- أنه لا ضرر على واحد من المتعاقدين في التنفيذ.

- وأنها كالإجارة من حيث ورود العقد على عمل يتعلق بالمعين مع بقائها.

- وأنها لو كانت جائزة غير لازمة وفسخ

القول الثالث: أنها غير مشروعة، وهو قول أبي حنيفة وزفر<sup>(١)</sup>.

واستدلوا بحديث رافع بن خديج رضي الله عنه حيث جاء فيه «من كانت له أرض فليزرعها أو ليزرعها، ولا يكارها بثلث ولا ربع ولا بطعام مسمى»<sup>(٢)</sup>، وهذا الحديث وإن كان وارداً في المزارعة غير أن معنى النهي - وهو الكراه بجزء من الخارج من الأرض - وارد في المساقاة أيضاً<sup>(٣)</sup>.

كما استدلوا بحديث: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر»<sup>(٤)</sup>، وقرر المساقاة متردد بين ظهور الثمرة وعلمها، وبين قلتها وكثرتها، فكان الغرر أعظم، فاقضى أن يكون القول بإبطالها أحق<sup>(٥)</sup>.

واستدلوا كذلك بحديث: «نهى رسول الله ﷺ عن قفيز الطحان»<sup>(٦)</sup>، والمعنى الذي نهى لأجله عن قفيز الطحان موجود في المساقاة،

(١) بدائع الصنائع ٦/١٨٥، والمبسوط ٢٣/١٧، ١٨، وحاشية ابن عابدين ٥/١٨١

(٢) حديث: «من كانت له أرض فليزرعها...» أخرجه مسلم (٣/١١٨١)، وكنز الدقائق (٧/٤٧) واللفظ للنسائي.

(٣) بدائع الصنائع ٦/١٧٥، والأخبار ٣/٧٥.

(٤) حديث: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر». أخرجه مسلم (٣/١١٥٣)

(٥) الحاوي للماوردي ٩/١٦٣

(٦) حديث: «نهى رسول الله ﷺ عن قفيز الطحان» أخرجه الدارقطني (٣/٤٧) وضممته الذهبي في ميزان الاعتدال (٤/٣٠٦) وقال: (هذا منكر ورجله لا يعرف).

(١) بدائع الصنائع ٦/١٧٥، والأخبار ٣/٧٥

(٢) بدائع الصنائع ٦/١٨٥

(٣) المبسوط ٢٣/١٠١، بدائع الصنائع ٦/١٨٦

(٤) الشرح الكبير للدردير ٣/٥٤٥، ٥٤٦

(٥) مني المحتج ٢/٣٢٩

(٦) كشاف الفتاوى ٣/٥٣٧، والمغني مع الشرح الكبير ٥/٥٦٤،

٥٦٥، ٥٦٩



أحكام منها: أن لكل من المتعاقدين فسخها متى شاء ولو قبل العمل، وأنها لا تقتصر إلى ضرب مدة يحصل الكمال فيها، وأنها تبطل بما تبطل به الوكالة من الموت والجنون والحجر والعزل<sup>(١)</sup>.

#### حكمة مشروعيتها:

٧- الحكمة في تشريع المساواة تحقيق المصلحة ودفع الحاجة، فمن الناس من يملك الشجر ولا يهتدي إلى طرق استثماره أو لا يتفرغ له، ومنهم من يهتدي إلى الاستثمار ويتفرغ له ولا يملك الشجر، فمست الحاجة إلى انعقاد هذا العقد بين المالك والعامل<sup>(٢)</sup>.

#### أركان المساواة:

٨- قال الشافعية: أركان المساواة خمسة وهي: الأول: الماقدان، والثاني: الصيغة، والثالث: متعلق العمل (الشجر)، والرابع: الثمار، الخامس: العمل، وزاد ابن رشد: المدة، فهي ستة.

وما ذكره الشافعية وأرد عند فقهاء المالكية والحنابلة والحنفية، مع ملاحظة أن الركن عند الحنفية هو الصيغة فقط كما في البلدان،

(١) كشف القناع ٣/ ٥٣٧، والشرح الكبير مع المنى ٥/ ٥٦٦  
(٢) حاشية البجيرمي مع المنى ٣/ ١٧٥، والشرح الكبير في نيل المنى لابن تقيّة ٥/ ٥٥٦، ودرر الحكم ٣/ ٥٠٤

المالك العقد قبل ظهور الثمار فقد فات عمل العامل ونهض سدى<sup>(١)</sup>.

وظاهر منذهب الحنابلة أن المساواة عقد جائز غير لازم، وهو قول السبكي من الشافعية<sup>(٢)</sup> واستدلوا بأدلة منها:

حديث ابن عمر رضي الله عنهما: في معاملة أهل خيبر يشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع، وورد فيه: انقرم بها على ذلك ما شئت<sup>(٣)</sup>، ولو كانت عقدا لازما لم يجوز أن يجعل الخيرة إليه في مدة إقرارهم، ولما جاز أيضا أن تكون من غير توقيت.

كما استدلوا بأنها عقد على جزء من نماء المال فكانت جائزة غير لازمة كالمضاربة<sup>(٤)</sup>.

وتفرع على القول باللزوم أحكام منها: أنه لا يملك أحد المتعاقدين الاستقلال بفسخ المساواة إلا من عذر ولا الامتناع من التنفيذ إلا برضا الطرف الآخر، وأنه لا يجوز للمالك الشجر إخراج العامل إلا من عذر<sup>(٥)</sup>.

وكذلك ترتب على القول «بعدم اللزوم»

(١) مني المحتاج ٣/ ٣٢٩، ويقتع الصنع ٦/ ١٨٦، وحاشية المنوي ٣/ ٥٤٥

(٢) مني المحتاج ٣/ ٣٣٠، وكشاف القناع ٣/ ٥٣٧

(٣) حديث: انقرم بها على ذلك ما شئت<sup>١</sup>. أخرجه البخاري (فتح الباري ٦/ ٢٥٢) ومسلم (٣/ ١١٨٧ - ١١٨٨) واللفظ لمسلم.

(٤) كشف القناع ٣/ ٥٣٧

(٥) المبسوط ٢٣/ ١٠١، ويقتع الصنع ٦/ ١٨٧، ورد المحطر ٥/ ١٨١ ط. بولاق، والشرح الكبير للدردير ٣/ ٥٤٥ - ٥٤٦



والبواقي أطراف (١).

ولكل من هذه الأركان شروط نذكرها فيما يلي:

### الركن الأول: العاقلان:

ويراد بهما العامل والمالك:

٩- ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة إلى اشتراط كون العامل في المزارعة والمساقاة عاقلاً، أما البلوغ فليس بشرط، وتجوز مزارعة ومساقاة الصبي المأذون (٢).

وقال الشافعية (٣): تصح من جائز التصرف لنفسه ولصبي ومجنون وسفيه بالولاية عليهم عند المصلحة للاحتياج إلى ذلك.

### الركن الثاني: الصيغة:

١٠- المراد بها الإيجاب والقبول بكل ما ينبيء عن إرادة المساقاة لفظاً أو معنى على الخلاف بين الفقهاء في قضية اعتبار اللفظ أم المعنى في العقد (٤).

### الركن الثالث: المحل وشروطه:

يقصد بالمحل هنا: متعلق العمل في المساقاة، أي ما يقوم العامل بسقيه ورعايته مقابل جزء من الثمر.

ويشترط الفقهاء في محل المساقاة شروطاً هي:

أولاً: أن يكون مما تصح المساقاة عليه:

١١- اتفق الفقهاء القائلون بجواز المساقاة على جوازها في النخل واختلفوا في جوازها في: العنب، والشجر المثمر وغير المثمر، وكلها البقول والرطاب ونحوها.

وتبع ذلك اختلاف الشروط الخاصة بكل محل على حدة.

وتفصيل ذلك في المذاهب على النحو التالي:

١٢- قال الحنفية: لا يشترط في صحة المساقاة نوع معين من الشجر، فالمثمر وغير المثمر سواء في صحة العقد، فتصح في الحور، والصفصاف وفيما يتخذ للسقف والخطب، كما أنه تصح عندهم في الرطاب، وجميع البقول، قال في توير الأبصار وشرحه: وتصح في الكرم والشجر والرطاب والمراد منها جميع البقول، وأصول الباذنجان والنخل، وتصح في نحو الحور والصفصاف مما لا

(١) روضة الطالبين ٥/١٥٠، والمنهاج مع مغني المحتاج ٢/٣٣٣، وبناية المجهذ ٢/٣١٩، والقوانين الفقهية ٢٨٤-٢٨٩، وحاشية القسوفي ٣/٥٣٩ - ٥٥٠، وكشاف القناع ٣/٥٣٢، ٥٤٠، وشرح منتهى الإرادات ٢/٣٤٣-٣٤٧، والاختيار ٣/٧٩-٨٠، وبلاتق الصنائع ١٧٦/١٨٥، وما بعدها.

(٢) مغني المحتاج ٢/٣٣٣، وبلاتق الصنائع ١٨٥/٦، وكشاف القناع ٣/٥٣٢.

(٣) مغني المحتاج ٢/٣٣٣.

(٤) روضة الطالبين ٥/١٥٧.



الأزهار والأوراق المتسفع بها كالورد والياسمين.

وقال ابن غازي<sup>(١)</sup> - وقولهم يثمر أو ذي ثمر - أخرج به الشجر الذي لم يبلغ حد الإطعام كالودي فإن مساقاته غير جائزة، صرح به اللخمي.

الشرط الثاني: أن يكون مما لا يخلف وهو الذي إذا قطف منه ثمرة لا يثمر في العام نفسه.

ومن هذا النوع معظم أشجار الفاكهة بخلاف الموز فإنه مما يخلف إذا نبت له ثمرة بجانب الأولى من قبل أن تقطع هذه الثمرة، فالثمرة الثانية ينالها شيء من عمل العامل، ولا تتضح في العام نفسه، فكانها زيادة على العمل، فلا تصح المساقاة في مثل هذا النوع من الشجر<sup>(٢)</sup>.

**القسم الثاني:** ما ليست له أصول ثابتة كالمقاني والزروع، وهذا تصح مساقاته عند المالكية بالشروط التالية:

- أن يكون العقد بعد ظهورها.
- وأن يكون العقد قبل بلوغ صلاح ثمرها.
- وأن يعجز رب الأرض عن تمهلها.
- وأن يكون مما لا يخلف بعد قطفه.

ثمرة له، والبقول غير الرطاب، فالبقول مثل الكرات والسلق ونحو ذلك، والرطاب كالقثاء والبطيخ والرمسان والعنب والسفرجل والباذنجان<sup>(١)</sup> فإن ساقى عليها قبل الجفاف كان المقصود الرطبة فيقع العقد على أول جزء، وإن ساقى بعد انتهاء جفافها كان المقصود هو البئر، فيصح العقد باعتبار قصد البئر، كما يقصد الثمر من الشجر، وهذا إنما يتحقق إذا كان البئر مما يرغب فيه وحده<sup>(٢)</sup>.

واستدل الحنفية لما ذهبوا إليه بأن الجواز للحاجة وقد عمت، وأثر خير لا يخصصها لأن أهلها كانوا يعملون في الأشجار والرطاب أيضا<sup>(٣)</sup>.

١٣- وقال المالكية: الشجر الذي يساقى على قسمين:

**القسم الأول:** ماله أصول ثابتة، ويشترط فيه شرطان:

الشرط الأول: أن يكون مما يثمر في عامه، فلا تصح المساقاة في صغار الأشجار، قال عياض<sup>(٤)</sup>: من شروط المساقاة: أنها لا تصح إلا في أصل يثمر أو ما في معناه من ذوات

(١) تنوير الأضمار مع قدر المختار وحاشية ابن عابدين ١٨٣/٥ ط. بولاق، وانظر الهداية ٦٠/٤

(٢) العناية على الهداية ٣٩٩/٨ (٣) الهداية ٦٠/٤، وتبيين المقتضى ٢٨٣/٥، ٢٨٥، والاختيار ٨٠/٣

(٤) التاج والإكليل ٣٧٢/٥

(١) مواهب الجليل ٣٧٢/٥ (٢) الشرح الكبير مع الدرر المنثور ٥٣٩/٣، ومواهب الجليل مع التاج والإكليل ٣٧٣/٥



- وأن يخاف موتها لو ترك العمل فيها <sup>(١)</sup>.

١٤- قال الشافعية: المساقاة جائزة في النخل والكرم دون غيرهما، لأنه عليه الصلاة والسلام «أخذ صدقة ثمرتها بالخرص، وثمرها مجتمع بائن من شجره لا حائل دونه يمنع إحاطة الناظر إليه، وثمر غيرها متفرق بين أضعاف ورق لا يحاط بالنظر إليه فلا يجوز المساقاة إلا على النخل والكرم.

قال الماوردي: وجملة الشجر من النبات مثمراً على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: لا يختلف مذهب الشافعي في جواز المساقاة عليه وهو: النخل والكرم <sup>(٢)</sup>.

والقسم الثاني: ما لا يختلف مذهب الشافعي في بطلان المساقاة فيه، وهو ما لا ساق له، كالبطيخ والقثاء والباذنجان، والبقول التي لا تثبت في الأرض ولا تجز إلا مرة واحدة، فلا تجوز المساقاة عليها، كما لا يجوز على الزرع.

فإن كانت تثبت في الأرض وتجز مرة بعد مرة فالمذهب المنع وهو الأصح <sup>(٣)</sup>.

(١) الشرح الكبير مع النووي ٥٤١/٣-٥٤٢، والفتاوى الفقهية ص ٢٨٤

(٢) الحاوي للماوردي ١٦٩/٩، وشرح المحلى على المنهاج ٦١/٣

(٣) الحاوي ١٦٩/٩، وروضة الطالبين ١٥٠/٥-١٥١

والقسم الثالث: ما كان شجراً، ففي جواز المساقاة عليه قولان:

أحدهما: الجواز، وهو قول الشافعي في القديم، ووجهه: أنه لما اجتمع في الأشجار معنى النخل من بقاء أصلها والمنع من إجارتها كانت كالنخل في جواز المساقاة عليها، مع أنه قد كان بأرض خبير شجر لم يرو عن النبي ﷺ إفرادها عن حكم النخل، ولأن المساقاة مشتقة الاسم مما يشرب بساق. والقول الثاني: وبه قال في الجديد، وهو قول أبي يوسف، أن المساقاة على الشجر باطلة، اختصاصاً بالنخل والكرم لما ذكره الشافعي من المعنيين في الفرق بين النخل والكرم وبين الشجر:

وأحد المعنيين هو: اختصاص النخل والكرم بوجوب الزكاة فيهما دون ما سواهما من جميع الأشجار.

والثاني: بروز ثمرهما وإمكان خرصهما دون غيرهما من سائر الأشجار، فأما إذا كان بين النخل شجر قليل فساقاه عليهما صحت المساقاة فيهما، وكان الشجر تبماً، كما تصح المخابرة في البياض الذي بين النخل ويكون تبماً.

١٥- وأما الحنابلة، وفي الملعب القديم عند الشافعية، فيلتقون مع الحنفية بصحة المساقاة



وساقاه عليه وشرط له جزءاً على العمل فإن قلر في عقد المساقاة عليه مدة يثمر الودي فيها غالباً صح العقد وإلا بأن قلر مدة لا يثمر فيها غالباً فلا تصح لخلوها عن الموضع كالمساقاة على شجرة لا تثمر، فإن وقع ذلك وعمل العامل لم يستحق أجره إن علم أنها لا تثمر في تلك المدة وإلا استحق.

ويرجع في المدة المذكورة لأهل الخبرة بالشجر في تلك الناحية<sup>(١)</sup>.

وقال ابن قدامة: إذا ساقاه على ودي النخل أو صغار الشجر إلى مدة يحمل فيها غالباً ويكون له فيها جزء من الثمرة معلوم صح، لأنه ليس فيه أكثر من أن عمل العامل يكثر ونصيبه يقل وهذا لا يمنع صحتها كما لو جعل له سهماً من ألف سهم.

فإن قلنا: المساقاة عقد جائز لم نحتاج إلى ذكر المدة، وإن قلنا: هو لازم ففيه ثلاثة أقسام.

أحدها: أن يجعل المدة زمناً يحمل فيه غالباً فيصح<sup>(٢)</sup>.

ثم قال ابن قدامة: فإن صحت وحمل فيها فله ما شرط له، وإن لم يحمل فيها فلا شيء له.

في سائر الأشجار، دون غيرها، واشتروا أن تكون الأشجار مثمرة وثمرها مقصود كالجوز والتفاح والمشمش<sup>(١)</sup>.

واستدلوا على ذلك بالتصريح بذكر الثمر في حديث ابن عمر رضي الله عنهما في «معاملة الرسول ﷺ أهل خير»<sup>(٢)</sup>.

قال ابن قدامة: فأما ما لا ثمر له من الشجر كالصفصاف والحوار ونحوهما، أو له ثمر غير مقصود كالصنوبر والأرز فلا تجوز المساقاة عليه، لأنه ليس بمنصوص عليه ولا في معنى منصوص، ولأن المساقاة إنما تكون بجزء من الثمر، وهذا لا ثمر له إلا أن يكون مما يقصد ورقه كالتوت والورد فالقياس يقتضي جواز المساقاة عليه، لأنه في معنى الثمر ولأنه ثماء يتكرر كل عام ويمكن أخذه بالمساقاة عليه بجزء منه فيثبت له مثل حكمه<sup>(٣)</sup>.

١- ومساقاة الودي وصغار الشجر تصح عند الشافعية والحنابلة على الاتفاق بالجملة بما بين المذممين على التفصيل التالي:  
قال الشافعية: لو كان الودي مغروساً

(١) المعني لابن قدامة ٣٩٣/٥.

(٢) حديث ابن عمر رضي الله عنهما في «معاملة الرسول ﷺ أهل خير» أخرجه البخاري (فتح الباري ٤/٤٦٢)، ومسلم (١١٨٦/٣) ولقد سلم في التصريح بذكر الثمر.

(٣) المعني ٣٩٤/٥.

(١) معني المحتج ٣٢٦/٢.

(٢) المعني ٤١٣/٥ - ٤١٤.



معيناً، لأن المساقاة إجارة ابتداء وشركة انتهاء، فكما تشترط معلومية محل الإجارة تشترط معلومية محل المساقاة، ويكون ذلك بالإشارة أو الوصف أو التحديد، أو الرؤية<sup>(١)</sup>.

**ثانياً: أن يكون الشجر بحيث يزيد ثمره بالسقي والتعهد:**

١٨- أورد هذا الشرط فقهاء الحنفية والحنابلة والمالكية إلا سحنون، وعن الشافعية فيه قولان أظهرهما الجواز، كما في الروضة<sup>(٢)</sup>.

**ولبعاً: التخلية:**

١٩- التخلية بمعنى تسليم الشجر إلى العامل وانفراد العامل بوضع اليد في الحديقة، وذلك ليتمكن من العمل متى شاء<sup>(٣)</sup>.

**الركن الرابع: الثمار:**

٢٠- ويعبر الفقهاء عنه بـ (الخارج) وله شروطه الخاصة به.

الثاني: أن يجعلها إلى زمن لا يحمل فيه غالباً فلا يصح، وإن عمل فيها فهل يستحق الأجر؟ على وجهين، وإن حمل في المدة لم يستحق ما جعل له لأن المقد وقع فاسداً فلم يستحق ما شرط فيه.

الثالث: أن يجعل المدة زمناً: يحتمل أن يحمل فيها ويحتمل أن لا يحمل فهل يصح؟ على وجهين:

فإن قلنا: لا يصح استحق الأجر. وإن قلنا: يصح فحمل في المدة استحق ما شرط له، وإن لم يحمل فيها لم يستحق شيئاً<sup>(١)</sup>.

وقال: وإن شرط نصف الثمرة ونصف الأصل لم يصح، لأن موضوع المساقاة أن يشتركا في النماء والفائدة، فإذا شرط اشتراكهما في الأصل لم يجز، كما لو شرط في المضاربة اشتراكهما في رأس المال، فعلى هذا يكون له أجر مثله.

وكذلك لو جعل له جزءاً من ثمرتها مدة بقائها لم يجز، وإن جعل له ثمرة عام بعد مدة المساقاة لم يجز، لأنه خالف موضوع المساقاة<sup>(٢)</sup>.

**ثانياً: أن يكون محل المساقاة معلوماً معيناً:**

١٧- يشترط أن يكون محل المساقاة معلوماً

(١) كشف القناع ٣/ ٥٣٤، والقوانين الفقهية ١٨٤، وبدلية المجتهد ٣٢٠/ ٢، وبتائع الصنائع ١٧٧/ ١، ١٨٦، والمغني ٤٠٠/ ٥، وروضة الطالبين ١٥١/ ٥، والحاوي ١٦٥/ ٩، وانظر حاشية الجبري وشرح المنهج ١٧٥/ ٣  
(٢) بتائع الصنائع ١٨٦/ ١، والقوانين الفقهية ص ١٨٤، وروضة الطالبين ١٥٢/ ٥، والمغني ٤٠٠/ ٥  
(٣) شرح المحلى على المنهاج ١٨/ ٣، حاشية الجبري، على المنهج ١٧٥/ ٣

(١) المغني ٤١٤/ ٥

(٢) المغني ٤١٤/ ٥



أ- أن يكون مشتركاً بين المالك والعامل، لا أن يكون لأحدهما أو لغيرهما <sup>(١)</sup>.

قال الكاساني: لأن معنى الشركة لازم لهذا العقد وكل شرط يكون قاطعاً للشركة يكون مفسداً للعقد <sup>(٢)</sup>.

غير أن المالكية نصوا على جواز أن تكون الثمرة كلها للعامل أو المالك <sup>(٣)</sup>. وخرج ذلك على أنه منحة لا مساقاة <sup>(٤)</sup>.

ب- أن يكون نصيب كل منهما من الخارج جزءاً معلوم القدر كالثلث والنصف <sup>(٥)</sup>، وأجاز المالكية كون التعيين بالعادة الجارية في البلد <sup>(٦)</sup>.

ج- أن يكون الاشتراك في الخارج على وجه الشيوع لا على التعيين أو العدد <sup>(٧)</sup>.

ومحصل هذا اشتراط كون نصيب كل منهما من الثمرة جزءاً شائعاً معلوماً، وذلك تحقيقاً لمعنى المساقاة، وهو العمل في الشجر لقاء جزء معلوم من الثمر.

### الركن الخامس: العمل:

يشترط في العمل ثلاثة شروط هي:

أولاً: أن يكون مقصوداً على العامل وحده بلون لاشتراط شيء منه على المالك.

٢١- هذا الشرط - في الجملة - متفق عليه بين فقهاء المذاهب الأربعة <sup>(١)</sup> حتى يفسد العقد بوجه عام باشتراط شيء من العمل ومؤنته ولو أزمه على المالك، لأنه يخالف مقتضى العقد وهو: أن العمل على العامل، كما في المضاربة إذا شرط فيها العمل على رب المال.

ثانياً: أن لا يشترط على العامل ما لا يدخل في جنس عمله.

٢٢- قال ابن رشد: إن العلماء بالجملة أجمعوا على أن الذي يجب على العامل هو السقي والإبار، واختلفوا في غير ذلك.

واتفقوا على أنه لا يجوز فيها اشتراط منفعة زائدة، مثل أن يشترط أحدهما على صاحبه زيادة دراهم أو فنانير، ولا شيئاً من الأشياء الخارجة عن المساقاة <sup>(٢)</sup>.

(١) بدائع الصنائع ١٨٦/٦، والقوانين الفقهية ١٨٤، وكشاف النافع ٣/٥٣٥، وحاشية الدسوقي ٣/٥٤٠، ومغني المحتاج مع المنهاج ٣٢٦/٢

(٢) بدائع الصنائع ١٧٧/٦

(٣) الشرح الكبير للدردير ٣/٥٤٠

(٤) بداية المجتهد ٢/٣١٨

(٥) لأرجح السابقة.

(٦) حاشية الدسوقي ٣/٥٤٠

(٧) بدائع الصنائع ١٨٦/٦، والقوانين الفقهية ١٨٤، وكشاف النافع ٣/٥٣٥، والدسوقي ٣/٥٤٠، ومغني المحتاج ٣٢٦/٢

(١) روضة الطالبين ٥/١٥٥، وحاشية الدسوقي والشرح الكبير

٣/٥٤٦، بدائع الصنائع ٦/١٨٦، والمغني لابن قدامة

٥/٦٥٥ وما بعدها، كشف النافع ٣/٥٤٠

(٢) روضة الطالبين ٥/١٥٥، والمغني ٥/٤٠١، ٤-٢، وبداية

المجهد ٢/٣١٨



الأشجار ونصب المراثش، وإلقاء السرقين، فاشتراطه على العامل يفسد العقد<sup>(١)</sup>.

٢٥- وأما المالكية: فأرجعوا الأمر إلى العرف، فقررنا: أن كل ما يفتقر إليه الثمر عرفاً يجب على العامل ولو بقي بعد المساقاة، ولا يشترط تفصيل العمل، ويحمل على العرف إن كان متضبطاً، وإلا فلا بد من البيان<sup>(٢)</sup>.

ولهم ضابط تفصيلي قريب من ضابط الحنفية على النحو التالي:

أ- أن ما لا يتعلق بالثمرة ولا تأثير له في إصلاحها لا يلزم العامل بالعقد، ولا يجوز أن يشترط عليه إلا اليسير منه كسد الحيطان وإصلاح مجارى المياه<sup>(٣)</sup>.

ب- ما يتعلق بالثمرة ويبقى بعدها أو يتأبد كحفر بئر أو عين أو ساقية أو بناء بيت يخزن فيه الثمر، أو غرس فسيل، فإنه لا يلزم بالعقد، ولا يجوز أن يشترط عليه<sup>(٤)</sup>، وفي بداية المجتهد<sup>(٥)</sup>: وأما ماله تأثير في إصلاح الثمر ويبقى بعد الثمر فيدخل عنده بالشرط في المساقاة لا بنفس العقد.

ج- ما يتعلق بالثمرة ولا يبقى أو لا يتأبد

ثالثاً: أن يتفرد العامل بالحديقة:

٢٣- من شروط العمل: أن يستبد العامل باليد في الحديقة ليتمكن من العمل متى شاء فلو شرطاً كونه في يد المالك، أو مشاركته في اليد لم يصح، ولو سلم المفتاح إليه، وشرط المالك الدخول عليه، جاز على الصحيح، والوجه الثاني: أنه إذا دخل، كانت الحديقة في يده، يتعوق بحضوره عن العمل<sup>(١)</sup>.

ما يلزم العامل في المساقاة والاشتراط عليه:

في ضبط ما على العامل بالعقد عند إطلاقه وما ليس عليه، وما يجوز اشتراطه عليه وما لا يجوز اشتراطه التفصيل التالي:

٢٤- ذكر الحنفية ضابطين:

الضابط الأول: أن ما كان من عمل قبل إدراك الثمر من السقي والتلقيح والحفظ، فهو على العامل، وما بعد الإدراك كالجذاذ وهو القطف، وحفظه فهو عليهما في ظاهر الرواية، وما بعد القسمة فهو عليهما، فعلى هذا لو شرط قطف الثمر على العامل لم يجز لأنه لا عرف فيه<sup>(٢)</sup>.

الضابط الثاني: أن ما لا يبقى منفعتة بعد

مدة العقد فهو على العامل، فاشتراطه عليه لا يفسد العقد، وما تبقى منفعتة بعدها كفرس

(١) الدر المختار مع رد المحتار ١٨٥/٥، والهدية ٥٨/٤

(٢) مواهب الجليل ٣٧٥/٥

(٣) القوانين الفقهية ص ١٨٤، وبغية المجتهد ٣١٩/٢

(٤) القوانين الفقهية ص ١٨٤

(٥) بغية المجتهد ٣١٨-٣١٧/٢

(١) روضة الطالبين ١٥٥/٥

(٢) الهدية ٥٨/٤، وحاشية ابن عابدين ١٨٥/٥



الثمرة دون النخل، فمثل إبار النخل وتصريف الجريد وتلقيح الثمرة ولقاطها رطباً وجذاذها ثمرًا، فهذا الضرب يجوز اشتراطه على العامل، ويتقسم ثلاثة أقسام:

أ- قسم يجب عليه فعله من غير شرط، وهو كل ما لا تحصل الثمرة إلا به كالتلقيح والإبار.

ب- وقسم لا يجب عليه فعله إلا بالشرط، وهو كل ما فيه مستزاد للثمرة وقد تصلح بعدمه، كصريف الجريد وتذليل الثمرة.

ج- قسم مختلف فيه وهو كل ما تكاملت الثمرة قبله كاللقاط والجذاذ ففيه وجهان: أحدهما: أنه لا يجب على العامل إلا بشرط لتكامل الثمرة بعلمه، والوجه الثاني: أنه واجب على العامل بغير شرط، لأن الثمرة لا تستغني عنه وإن تكاملت قبله.

وأما الضرب الثاني: وهو ما يعود نفعه على النخل دون الثمرة، فمثل شد الحظائر وحفر الآبار وشق السواقي وكري الأنهار، فكل هذا مما يعود نفعه على النخل دون الثمرة، فلا يجوز اشتراط شيء من ذلك على العامل، وكذا ما شاكه من عمل الدواليب ونحوها.

فإن شرط رب المال على العامل شيئاً مما ذكرنا كان الشرط باطلاً والمساقاة فاسدة.

فهو واجب على العامل بالعقد، كالسقي والحضر، والتنتية، والتذكير، والجذاذ وشبه ذلك<sup>(١)</sup>.

٢٦- أما الشافعية فلهم في ذلك تفصيل أوسع - ويلتقون بالجملة مع المالكية والحنابلة - وفق البيان التالي:

قال في الحاوي<sup>(٢)</sup>: قال الشافعي: وكل ما كان فيه مستزاد في الثمر من إصلاح الماء وطريقه وتصريف الجريد وإبار النخل، وقطع الحشيش المضرب بالنخل ونحوه جاز شرطه على العامل، فأما شد الحظائر فليس فيه مستزاد ولا صلاح في الثمرة فلا يجوز شرطه على العامل.

قال الماوردي: العمل المشروط في المساقاة على أربعة أضرب:

أحدهما: ما يعود نفعه على الثمرة دون النخل.

والثاني: ما يعود نفعه على النخل دون الثمرة.

والثالث: ما يعود نفعه على النخل والثمرة.

والرابع: ما لا يعود نفعه على الثمرة ولا النخل.

فأما الضرب الأول: وهو ما يعود نفعه على

(١) القرطبي الفقهاء ١٨٤، وبدلية للمجهد ٢/ ٢١٨

(٢) الحاوي ٩/ ١٧٨ - ١٧٩ ط. دار الفكر.



العامل لزمه، وإن شرط على رب النخل لزمه، وإن أغفل لم يلزم واحداً منهما، وأما العامل فلائه لا يلزمه إلا ما كان من موجبات العقد أو من شروطه، وأما رب النخل فلائه لا يجبر على تمييز ماله.

وأما الضرب الرابع: وهو ما لا يعود نفعه على النخل ولا على الشجرة فهو كاشتراطه على العامل أن يبني له قصراً أو يخله شهراً أو يسقي له زرعاً، فهذه شروط تنافي العقد وتمنع من صحته لأنه لا تعلق لها به، ولا تختص بشيء في مصلحته<sup>(١)</sup>.

٢٧- وقال الحنابلة: يلزم العامل بإطلاق عقد المساقاة ما فيه صلاح الشجرة وزيادتها مثل حرث الأرض تحت الشجر والبقر التي تحرث وآلة الحرث وسقي الشجر واستقاء الماء وإصلاح طرق الماء وتنقيتها وقطع الحشيش المضر والشوك وقطع الشجر اليابس وزيارة الكرم وقطع ما يحتاج إلى قطعه وتسوية الشجر وإصلاح الأجاجين وهي الحفر التي يجتمع فيها الماء على أصول النخل وإدارة الدواليب، والحفظ للثمر في الشجر وبعده حتى يقسم، وإن كان معاً يشمس فعليه تسميته.

وعلى رب المال ما فيه حفظ الأصل كسد

وقال بعض أصحابنا: يبطل الشرط وتصح المساقاة، حملاً على الشروط الزائدة في الرهن تبطل ولا يبطل معها الرهن في أحد القولين.

وأما الضرب الثالث: وهو ما يعود نفعه على النخل والثمرة، فكالسقي والإثارة وقطع الحشيش المضر بالنخل.. إلى ما جرى هذا المجرى مما فيه صلاح النخل ومستزاد في الثمرة فهذا على ضربين:

أحدهما: ما لا تصلح الشجرة إلا به، كالسقي فيما لا يشرب يعرفه من النخل حتى يسقى سباحاً فهو على العامل، كتخل البصرة فهو وغيره من شروط هذا الفصل سواء، وهو الضرب الثاني في هذين الضربين، وفيه لأصحابنا ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه واجب على العامل بنفس العقد واشتراطه عليه تأكيد لما فيه من صلاح النخل وزيادة الثمرة.

والوجه الثاني: أنه واجب على رب النخل، واشتراطه على العامل مبطل للعقد لأنه بصلاح النخل أخص منه بصلاح الثمرة.

والوجه الثالث: أنه يجوز اشتراطه على العامل لما فيه من زيادة الثمرة، ويجوز اشتراطه على رب النخل لما فيه من صلاح النخل فلم يتناف الشرطان فيه فإن شرطه على

(١) الحاوي ١٧٩/٩ - ١٨٠ ط. دار الفكر.



الحيطان وإنشاء الأنهار وعمل الدولاب وحفر بئر وشراء ما يلحق به.

وعبر بعض أهل العلم عن هذا بعبارة أخرى فقال: كل ما يتكرر كل عام فهو على العامل وما لا يتكرر فهو على رب المال، وهذا صحيح في العمل، فأما شراء ما يلحق به فهو على رب المال وإن تكرر، لأن هذا ليس من العمل.

وإن أطلقا العقد ولم يبين ما على كل واحد منهما فعلى كل واحد منهما ما ذكرنا أنه عليه، وإن شرطاً ذلك كان تأكيداً، وإن شرطاً على أحدهما شيئاً مما يلزم الآخر، فقال القاضي وأبو الخطاب لا يجوز ذلك، فعلى هذا تفسد المساقاة لأنه شرط يخالف مقتضى العقد فأفسده.

وقد روي عن أحمد ما يدل على صحة ذلك فإنه ذكر أن الجلاذ عليهما، فإن شرطه على العامل جاز، لأنه شرط لا يخل بمصلحة العقد ولا مفسدة فيه فصح كسأجيل الثمن في المبيع لكن يشترط أن يكون ما يلزم كل واحد من العمل معلوماً لئلا يفضي إلى التنازع والتواكل فيختل العمل، وأن لا يكون ما على رب المال أكثر العمل، لأن العامل يستحق بعمله فإذا لم يعمل أكثر العمل كان وجود

عمله كعمله فلا يستحق شيئاً.

فأما الجلاذ والحصاد واللقاط فهو على العامل، نص أحمد عليه في الحصاد، لأنه من العمل فكان على العامل كالشميس، وروي عن أحمد في الجلاذ أنه إذا شرط على العامل فجائز لأن العمل عليه وإن لم يشرطه فعلى رب المال بحصته ما يصير إليه<sup>(١)</sup>.

#### مدة المساقاة:

٢٨- ذهب الحنفية في الاستحسان عندهم والمالكية والحنابلة إلى أنه يصح توقيت المساقاة، ولا يشترط التوقيت، واستدل الحنفية بأن وقت إدراك الثمر معلوم وقلما يتفاوت فيه فيدخل فيه ما هو المتيقن، ولأن رسول الله ﷺ وخلفاءه لم يضربوا مدة لأهل خير.

والقياس عند الحنفية أن تذكر المدة لما فيها من معنى الإجارة.

واستدل الحنابلة بأنه لا ضرر في تقدير مدة المساقاة فصح توقيتها ولأنها عقد جائز كالوكالة فلم يشترط التوقيت.

وقال الشافعية: يشترط معرفة العمل جملة لا تفصيلاً بتقدير المدة كسنة أو أكثر، فلا تصح مطلقة ولا مؤبدة لأنها عقد لازم

(١) ضمنى ٤٠١/٥-٤٠٣



فأشبهت الإجارة<sup>(١)</sup>.

#### بيان الملة:

٢٩- قال الحنفية<sup>(٢)</sup>: المساقاة كالزراعة في الخلاف والحكم وفي الشروط إلا الملة والقياس أن تذكر الملة لما فيها من معنى الإجارة، وفي الاستحسان: يجوز وإن لم يبينها، وتقع على أول ثمرة تخرج، لأن وقت إدراك الثمرة معلوم والتفاوت فيه قليل ويدخل فيه المتيقن، بخلاف الزرع فإنه يختلف كثيراً ابتداء وانتهاء ربيعاً وخريفاً وغير ذلك.

أ- ففي حال ذكر الملة: إن ذكر ملة يثمر الشجر خلالها صحت المساقاة، وإن ذكر ملة لا يثمر خلالها فسدت، وإن ذكر ملة يحتمل أن يثمر الشجر خلالها وأن لا يثمر تصح أيضاً لعدم التيقن بفوات المقصود، ثم إن خرج الثمر خلال هذه الملة المحتملة صحت، وإن تأخر عنها فسدت لأنه تبيين الخطأ في الملة المسماة، وإن لم يخرج الثمر أصلاً صح العقد لأن الذهاب كان باقياً لا بسبب فساد تسمية الملة، فيبقى العقد صحيحاً فلا يثبت فساد الملة.

ب- وفي حال عدم ذكر الملة يقع العقد

صحيحاً وينصرف إلى أول ثمرة تخرج في تلك السنة للتيقن به لا إلى ما بعده لأنه مشكوك، ومثل الشجر في ذلك الرطاب، إذا دفعها مساقاة حتى يدرك بذرها فإنه يصح العقد لأن لإدراك البذرة مدة معلومة.

أما لو دفعها ريثما يذهب أصولها وينقطع نبها فإنه يفسد المساقاة، إذ ليس لذلك أمد معلوم، وإذا لم يتعرض لذهاب الأصول وأطلق جاز العقد وانصرف إلى أول جزء<sup>(١)</sup>.

٣٠- وأما المالكية فمذهبهم قريب من مذهب الحنفية.

قال ابن عبد البر: وجاز عقد المساقاة عاماً واحداً وعامين وأعواماً من الجذاذ إلى الجذاذ على جزء معلوم مما يخرج الله من الثمرة بعد إخراج الزكاة فيها.

ولو ساقاه إلى أجل فانقضى الأجل وفي النخل ثمر لم يجز جذاذاً، ولم يحل بيعه فهو على مساقاته حتى يجز، لأنه حق وجب له.

وإنما المساقاة إلى الجذاذ وإلى القطف، لا إلى الأجل.

قال ابن رشد: وكره مالك المساقاة فيما طال من السنين وانقضاء السنين فيها هو بالجذاذ لا بالأهلة<sup>(٢)</sup>.

(١) حاشية ابن عابدين ١٨٢/٥، والاختيار ٧٩/٣، والشرح الصغير ٧١٨/٣، ومغني المحتاج ٣٢٧/٢، وكشاف القناع ٥٣٨/٣.

(٢) الاختيار ٧٩/٣، والاهلية ٤٤/٤، ودرر المحكم ٣٢٨/٢، والدر المختار ورد المحتار ١٨٢/٢.

(١) لاهلية ٥٩/٤، والاختيار ٧٩/٣، والمراجع السابقة.  
(٢) مراتب الجليل ٣٧٨/٥، والكافي ١٠٨/٢، وبنية المجتهد ٣٢٠/٢.



بلح فللعامل نصيبه منها وعلى المالك التمسك إلى الإدراك.

وإن حدث الطلع بعد المدة فلا حق للعامل فيه (١).

ولو ساقاه أكثر من سنة ففي صحته أقوال، فعلى القول بالجواز هل يجب بيان حصّة كل سنة، أم يكفي قوله ساقيتك على النصف لاستحقاق النصف كل سنة؟ قولان أو وجهان كالإجارة.

وقيل: يجب هنا قطعاً لكثرة الاختلاف في الثمر (٢).

قال الماوردي: فلو ساقاه على نخله عشر سنين على أن له ثمرة سنة منها لم يجز، سواء عين السنة أو لم يعينها لأنه إن لم يعينها كانت مجهولة، وإن عينها فقد شرط جميع الثمرة فيها. ولو جعل له نصف الثمرة في سنة من السنين العشرة إن لم يعينها بطلت المساقاة للجهل بها، وإن عينها نظر: فإن كانت غير السنة الأخيرة بطلت المساقاة، لأنه قد شرط عليه بعد حقه من الثمرة عملاً لا يستحق عليه عوضاً، وإن كانت السنة الأخيرة ففي صحة المساقاة وجهان:

أحدهما: أنها صحيحة كما يصح أن يعمل

٣١- وعند الشافعية يشترط التوقيت بسنة أو أكثر، فلا يصح عندهم الإطلاق فيها ولا التأييد، ورتبوا على انقضاء المدة أحكاماً من حيث إدراك الثمر وعدم إدراكه.

قال النووي: يشترط لصحة المساقاة أن تكون مؤقتة، فإن وقت بالشهور أو السنين العربية فذاك، ولو وقت بالرومية وغيرها جاز إذا علمها.

فإن أطلقا لفظ السنة انصرف إلى العربية. وإن وقت بإدراك الثمرة فهل يبطل كالإجارة أم يصح لأنه المقصود؟

وجهان: أحدهما عند الجمهور: أولهما، وبه قطع البغوي (١)، وصحح الغزالي الثاني حيث قال: وليعرف العمل جملة، فإن عرف بإدراك الثمار جاز على الأصح (٢).

ولو قال: ساقيتك سنة وأطلق فهل يحمل على السنة العربية أم سنة الإدراك وجهان: زعم أبو الفرج السرخسي أن أحدهما: الثاني، فإن قلنا بالأول أو وقت بالزمان، فأدركت الثمار والمدة باقية لزم العامل أن يعمل في تلك البقية ولا أجر له.

وإن انقضت المدة وعلى الشجر طلع أو

(١) روضة الطالبين ١٥٦/٥

(٢) روضة الطالبين ١٥٦/٧، وانظر الحاوي ٩/ ١٧٠-١٧١ ط. دار الفكر.

(١) روضة الطالبين ١٥٦/٥

(٢) الوجيز ١/ ٢٢٨



حصول المقصود بها<sup>(١)</sup>.

وإن ساقاه إلى مدة تكمل فيها الثمرة غالباً فلم تحمل الثمرة تلك السنة فلا شيء للعامل لأنه دخل على ذلك<sup>(٢)</sup>.

### الاحكام المترتبة على المساقاة الصحيحة بإهداء:

٣٣- يترتب على المساقاة الصحيحة العديد من الاحكام منها:

أ- أنه يجب قيام العامل بكل ما يحتاج إليه الشجر من السقي والتلقيح والحفظ، لأنها من توابع المعقود عليه وهو العمل، وسبق ذكر الضابط فيما يجب عليه وما لا يجب، كما يجب على المالك كل ما يتعلق بالنفقة على الشجر من السماد والملاح ونحو ذلك.

ب- لا يملك العامل أن يرفع الشجر معاملة إلى غيره إلا إذا قال له المالك: اعمل برأيك، وذلك لأن فيه إثبات الشركة في مال غيره بغير إذنه والثمر عندئذ للمالك. وللعامل الثاني أجر مثله على العامل الأول، ولا أجر للأول لأنه تصرف في مال غيره بغير تفويض وهو لا يملك ذلك<sup>(٣)</sup>.

في جميع السنة، وإن كانت الثمرة في بعضها. والوجه الثاني: أنها باطلة لأنه يعمل فيها مدة ثمر فيها ولا يستحق شيئاً من ثمرها وبهذا المعنى خالف السنة الواحدة<sup>(١)</sup>.

وإذا ساقاه عشر سنين، فأطلعت ثمرة السنة العاشرة بعد تقضيها لم يكن للعامل في ثمرة تلك السنة حق، لتقضي مدته وزوال عقده، ولو اطلعت قبل تقضي تلك السنة ثم تقضت والثمرة لم يبد صلاحها - وهي بعد طلع أو بلح - كان له حقه منها لحدوثها في مدته.

فإن قيل: إنه أجبر، فعليه أن يأخذ حقه منها طلحاً أو بلحاً، وليس له استيفاء حقه إلى بدو الصلاح، وإن قيل: إنه شريك، كان له استيفاءها إلى بدو الصلاح، وتنامي الثمرة<sup>(٢)</sup>.

٣٤- وأما الحنابلة: فقد قال البهوتي: ويصح توقيت مساقاة كوكالة وشركة ومضاربة لأنه لا ضرر فيه، ولا يشترط توقيت المساقاة لأنها عقد جائز لكل منهما إيقافه وفسخه، فلم يحتج إلى التوقيت كالمضاربة.

ويصح توقيتها إلى جذاذ وإلى إدراك وإلى مدة تحتمله لا إلى مدة لا تحتمله لعدم

(١) شرح منتهى الإرادات ٢/ ٣٤٥، وتظهر كشاف القناع ٥٣٨/٣

(٢) كشاف القناع ٣/ ٥٣٨ - ٥٣٩

(٣) بفتح المصنوع ١/ ١٨٧، وحاشية ابن عابدين ٥/ ١٨٥ -

(١) الحاوي ١/ ١٧١ ط. دار الفكر.

(٢) الحاوي للماوردي ١/ ١٧١ ط. دار الفكر.



أمين لا تجوز مساقاته وإن كان الأول مثله في علم الأمانة، لأن رب الحائط ربما رغب في الأول لأمر ليس في الثاني، ويضمن العامل الأول موجب فعل الثاني، إذا كان هذا غير أمين أو مجهول الحال، وإن كان الاتفاق بين العاملين على أكثر مما جعل للأول في عقد المساقاة فالزائد على العامل الأول، وإن كان أقل فالزائد للعامل الأول.

وأما الشافعية: فقالوا بالجواز بقيد التوافق في المدة والتنصيب، قال في الحاوي<sup>(١)</sup>: فإن أراد العامل أن يساقى غيره عليها مدة مساقاته جاز بمثل نصيبه فما دون، كالإجارة، ولا يجوز بأكثر من نصيبه لأنه لا يملك الزيادة، والفرق بين المساقاة حيث كان للعامل أن يساقى عليها وبين المضاربة حيث لم يجز للعامل أن يضارب بها، أن تصرف العامل في المضاربة تصرف في حق رب المال لأن العقد ليس بلام فلم يملك ما بات عليه في تصرفه، وتصرف العامل في المساقاة تصرف في حق نفسه للزوم العقد فيملك الاستتابة في تصرفه.

ج- إذا قصر العامل في سقي الشجر حتى يس ضمن، لأن العمل واجب عليه، والشجر في يده أمانة، فيضمن بالتقصير ولو أخر السقي تأخيراً معتاداً لا يضمن لعدم

وهذا ما قاله الحنفية وما ذهب إليه أيضاً الحنابلة<sup>(١)</sup> قياساً على المضاربة والوكالة.

واستدل ابن قدامة: بأنه عامل في المال بجزء من نمائه فلم يجز أن يعامل غيره فيه كالمضارب، ولأنه إنما أذن له في العمل فيه فلم يجز أن يأذن لغيره كالوكيل.

وقال: وللموقوف عليه أن يزارع في الوقف ويساقى على شجره لأنه إما مالك لرقبة ذلك أو بمنزلة المالك ولا نعلم في هذا خلافاً عند من أجاز المساقاة والمزارة<sup>(٢)</sup>.

وأجاز المالكية ذلك بقيد، قال الدسوقي<sup>(٣)</sup>: وجاز مساقاة العامل عاملاً آخر، بغير إذن رب الحائط، ومحل الجواز إن لم يشترط رب الحائط عمل العامل بعينه وإلا منع من مساقاته لآخر، ما لم يكن أميناً - أيضاً - ولو أقل أمانة لا غير أمين، - وفرقوا في هذا الصلبد بينه وبين المضارب - قال الدسوقي: بخلاف عامل القراض، فليس له أن يعامل عاملاً آخر بغير إذن رب المال مطلقاً، ولو كان أميناً، لأن مال القراض مما يثاب عليه بخلاف الحائط.

واحترز بقوله (لا غير أمين) أي إن كان غير

(١) المغني ٥/ ٤١٣

(٢) المغني ٥/ ٤١٣

(٣) حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير ٣/ ٤٥٥

(١) الحاوي للماوردي ٩/ ٦٦٨ ط. دار الفكر.



وذلك في حالتين:

الأولى: إن لم يتناه عظم الثمر كانت جائزة منهما- العامل ورب الأرض- لأن إنشاء العقد جائز في هذه الحال فتجوز الزيادة منهما أيهما كان.

الثانية: وإن تناهى عظم الثمر وتم نضجه جازت الزيادة من قبل العامل لرب الأرض، لأن الزيادة في هذه الحال بمشابة حط، ولا تجوز الزيادة من قبل المالك لأنها مستحقة في مقابل العمل، والمحل لا يحتمله، إذ قد نضج الثمر، ولهذا لا يحتمل إنشاء العقد في هذه الحال.

والأصل في هذا - كما يقول الحنفية - أن كل موضع احتمل إنشاء العقد احتمل الزيادة وإلا فلا، والحط جائز في الموضعين<sup>(١)</sup>.

#### أحكام المساقاة الصحيحة في الانتهاء:

٣٤- الآثار المترتبة على المساقاة الصحيحة عند انتهائها دون فسخ أو انحلال، تبرز في الأحكام الآتية:

أولاً: اقتسام الخارج على الشرط المذكور في العقد، لأن الشرط صحيح فيجب الوفاء به، وهذا حكم متفق عليه.

التقصير، وإلا ضمن، وهذا عند الحنفية<sup>(١)</sup>، كذلك قال المالكية بالضممان إن قصر عما شرط عليه أو جرى به العرف.

قال في الشرح الكبير<sup>(٢)</sup>: وإن قصر عامل عما شرط عليه من العمل أو جرى به العرف، كالحرث أو السقي ثلاث مرات فحرث أو سقى مرتين حط من نصيبه بنسبته، فينظر قيمة ما عمل مع قيمة ما ترك، فإن كانت قيمة ما ترك الثلث مثلاً حط من جزئه المشترك له ثلثه.

وقوله: قصر، يشعر أنه لو لم يقصر، بأن شرط عليه السقي ثلاث مرات فسقى مرتين، وأفتاه المطر عن الثالثة، لم يحط من حصته شيء وكان له جزؤه بالتمام وهو كذلك، قال ابن رشد بلا خلاف، بخلاف الإجارة بالدرهم أو اللنانير على سقاية حائط زمن السقي وهو معلوم عندهم وجاء ماء السماء فأقام به حيناً فإنه يحط من الأجرة بقدر إقامة الماء فيه، والفرق أن الإجارة مبنية على المشاحة، والمساقاة مبنية على المسامحة لأنها رخصة والرخصة تسهل.

د- قال الحنفية: الزيادة على المشروط في العقد جائزة بوجه عام وكذلك الحط منه،

(١) حاشية ابن عابدين ١٧٩/٥، ومجمع الفضائل من ٣١٤-٣١٥

(٢) حاشية للمصنف ٥٥٠/٢

(١) بدائع الصنائع ١٨٧/٦، ودور الحكام ٥١٠/٣-٥١١



أما الأعمال التي تلي القسمة فتجب على كل واحد منهما في نصيبه خاصة لتمييز ملك كل منهما عن الآخر<sup>(١)</sup>.

ثالثاً: إن اختلف المالك والعامل في المقدار المشروط في العقد للعمال.

فقد ذهب الحنفية إلى أن القول للمالك مع يمينه لأن العامل يدعي الزيادة، والمالك يتكر، فالقول قوله والبينة على العامل، ولو أقاما البينة رجحت بينة العامل، لأنها تثبت الزيادة ولا يتحالفان هنا أي بعد نضج الثمر واستيفاء منفعة العامل لخلوه من الفائدة وإنما يتحالفان قبل بدء العمل وحال قيامه، ويراد أن<sup>(٢)</sup>.

وقال الحنابلة: إن اختلفا في الجزء المشروط للعمال فالقول قول رب المال، ذكره ابن حامد، وكذلك إن اختلفا فيما تناوله المساقاة في الشجر، لأن رب المال منكر للزيادة التي ادعاهما العامل فيكون القول قوله، لما روي عن النبي عليه الصلاة والسلام: «البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه»<sup>(٣)</sup>، فإن كان مع أحدهما بينة حكم بها، وإن كان مع كل واحد منهما بينة ففي أيهما

وإن لم تثمر الأشجار شيئاً فلا أجر للعمال ولا للمالك لأن الواجب هو المسمى في العقد، وهو بعض الخارج ولم يوجد ولا يخالف أحد في هذا<sup>(٤)</sup>.

ثانياً: العمل في الثمار بعد إدراكها قبل قسمتها من الجذاذ والقطف والحصاد والتجفيف واللقاط، اختلف الفقهاء في ذلك.

فذهب الحنفية وهو قول عند الشافعية: أنها عليهما معاً على قدر حصصهما، وعمله الحنفية: بأنه ليس من أعمال المساقاة لانتهاؤها بالإدراك، حتى لا يجوز اشتراطها على العامل، لأنه لا عرف في ذلك<sup>(٥)</sup>.

والصحيح من المذهب عند الحنابلة أن الجذاذ عليهما بقدر حصصهما إلا أن يشترطه على العامل<sup>(٦)</sup>.

وذهب المالكية<sup>(٧)</sup>، والشافعية في الأصح عندهم، وفي الرواية الثانية عن أحمد أنها على العامل، وأنها لازمة بالعقد نفسه<sup>(٨)</sup>.

(١) درر الحكام ٣/٥١٣، والقراتين للفقيه ١٨٤ - ١٨٥.

(٢) بدائع الصنائع ٦/١٨٧، والهداية ٤/٤٤، وشرح المحلى مع القليوبي ٣/٦٩.

(٣) المغني ٣/٤٠٣، وكشاف النواع ٣/٥٤٠، والإصناف ٥/٤٨٦.

(٤) الشرح الكبير مع اللصوتي ٣/٥٤٤، ونية المجتهد ٢/٣١٧.

(٥) مغني المحتاج ٢/٣٢٩، وروضة الطالبين ٥/١٥٩، وكشاف النواع ٣/٥٤٠، والإصناف لابن هبيرة ٢/٤٧.

(١) بدائع الصنائع ٦/١٨٧ - ١٨٨، والهداية ٤/٤٤.

(٢) المبسوط ٢٣/٨٨ - ٨٩.

(٣) حديث: «البينة على المدعي واليمين على...»

أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٢٥٢/١٠) وإسناده صحيح.



عند سالك أن اليمين تجب على أقوى المتداعين شبهة<sup>(١)</sup>.

وقد ذهب الشافعية كما قال النووي: إذا اختلفا في قدر المشروط للعامل، ولا يئنه تحالفا كما في القراض، وإذا تحالفا وتفاستخا قبل العمل فلا شيء للعامل، وإن كان بعده، فله أجره مثل عمله، وإن كان لأحدهما يئنه قضي بها.

وإن كان لكل منهما يئنه فالأظهر أنهما تتساطان فيتحالفا، ومقابل الأظهر أنهما تستعملان فيقرع بينهما.

ثم قال: ولو ساقاه شريكان في الحديقة، فقال العامل: شرطتما لي نصف الثمر وصدقه أحدهما، وقال الآخر: بل شرطنا الثلث، فنصيب المصدق مقسوم بينه وبين العامل.

وأما نصيب المكذب فيتحالفا فيه ولو شهد المصدق للعامل أو المكذب، قبلت شهادته لعدم التهمة<sup>(٢)</sup>.

#### ما يفسد المساقاة:

تفسد المساقاة بما يلي:

٣٥- أولاً: اشتراط جزء معين من الثمرة بالكيل أو بالوزن أو بتغييرهما لأحد المتعاقدين، أو تخصيص جانب من الكرم أو

تقدم يئنته؟ وجهان بناء على بيئة الداخل والخارج، فإن كان الشجر لائتين فصدق أحدهما العامل وكذبه الآخر أخذ نصيبه من مال المصدق فإن شهد على المنكر قبلت شهادته إذا كان عدلاً، لأنه لا يجر إلى نفسه نفعاً ولا يدفع ضرراً ويحلف مع شاعده، وإن لم يكن عدلاً كانت شهادته كعدهما، ولو كان العامل اثنين ووب المال واحداً فشهد أحدهما على صاحبه قبلت شهادته أيضاً<sup>(١)</sup>.

وفصل المالكية في ذلك، فذهبوا إلى أنه إن وقع الاختلاف قبل العمل فإتتهما يتحالفا ويتفاستخان.

وإن وقع بعد انتهاء العمل وينتج الثمر: فإن ادعى أحدهما ما يشبه مساقاة المثل فالقول له بيمينته، وإن لم يشبه واحد منهما مساقاة المثل وجب تحليفهما فإن حلفا أو تكلا وجبت مساقاة المثل، وإن حلف أحدهما وتكل الآخر قضي للحالف على التاكل.

فإن كانت مساقاة المثل مختلفة كان كانت عادة أهل المنطقة المساقاة بالثلث والربع قضي بالأكثر.

وإن أشبه كل منهما في دعواه مساقاة المثل فالقول للعامل بيمينته، لأنه مؤتمن، والأصل

(١) الفشر الكبير مع السوقي ٥٤٩/٣، وبناية المجتهد ٣٢١/٢

(٢) الوجيز ١/٢٢٩، وروضة الطالبين ٥/١٤٦-١٤٧-١٦٥.

(١) المغني لابن قدامة ٥/٤٦٠، ٤٦١



وأما المالكية فقالوا: يفسد العقد باشتراط إخراج ما كان من الرقيق أو الدواب في البستان الكبير إذ للعامل انتفاعه بالموجود منها فيه، وإن المفسد أيضاً: اشتراط تجديد ما لم يكن موجوداً منها وقت العقد، على المالك أو العامل<sup>(١)</sup>.

بل استثنى فقهاء المذاهب الثلاثة - كما سبق - جواز اشتراط العامل معاونة من يستحق المالك منفعته إذا كان معلوماً بالرؤية أو الوصف، وفي قول عند الحنابلة: إن المفسد اشتراط أكثر العمل على المالك<sup>(٢)</sup>.

**٣٧- ثالثاً:** أن يشترط على العامل عملاً يبقى أثره ومنفعته بعد أن يوضع الثمر، وتنتهي مدة المساقاة، كنصب العرائش، وغرس الأشجار، وبناء الجدران، وتشديد البيوت لحفظ الثمار، وتسوير الحدائق، واستحداث حفریات مائية، فهذا مفسد للعقد عند الحنفية والشافعية.

وعلله الحنفية بقولهم: لأنه شرط لا يقتضيه العقد<sup>(٣)</sup>، كما علله الشافعية بقولهم: لأنه استتجار بعوض مجهول، وأنه اشتراط عقد في عقد، ولأنه ليس من العمل في الشجر في شيء<sup>(٤)</sup>، وقالوا: لأنه شرط عليه ما ليس من جنس عمله.

البستان لأحدهما، أو اشتراط جزء معلوم من غير الثمر فيفسدها لأنه من مورد النهي الثابت في السنة كما في حديث رافع بن خديج رضي الله عنه.

ولأنه قد لا يشمر الشجر إلا القدر المسمى، ولأن المساقاة شركة في الثمرة فقط، ولذا لم يختلف جمهور الفقهاء في فساد العقد بمثل هذا الشرط<sup>(١)</sup>.

غير أن ابن سراج من المالكية استثنى حالة الضرورة: كأن لا يجد رب الحائط عاملاً إلا مع دفعه له شيئاً زائداً على الجزء المسمى في العقد فيجوز<sup>(٢)</sup>.

**٣٦- ثانياً:** اشتراط مشاركة المالك للعامل في عمله مفسد للعقد إذ لا بد من التخلية بين العامل والشجر - كما تقدم - وهي تقضت بذلك، كما أن هذا يخالف مقتضى عقد المساقاة، وهو أن العمل فيها على العامل كما هو في المضاربة، وقد نص على ذلك الكاساني<sup>(٣)</sup> في المزراعة، والمساقاة مثلها وكذا النووي<sup>(٤)</sup>.

(١) بفتح الصنعت ١٨٦/٦، والقرآنين الفقهية ١٨٤، والشرح الكبير ٥٤٠/٢، ٥٤١، ٥٤٨، وشرح المحلى على المنهاج وحاشية القليوبي ص ٦٧، والمنعي لابن قدامة ٥/٤١٢، ٤١٣، والحاربي ١٧٧/٩ ط. دار الفكر. وحديث وقع سبق تشريجه ف (٥)

(٢) حاشية الدسوقي ٤٨/٣

(٣) بفتح الصنعت ١٦٨/٦

(٤) روضة الطالبين ١٥٥/٥

(١) الشرح الكبير مع الدسوقي ٥٤٠/٣

(٢) المنعي ٥٦٦/٥ - ٥٦٧

(٣) المبسوط ٢٣/٨٠ - ٨١

(٤) مغني المحتاج ٣٢٧/٢



العامل إذا شرط في العقد على المالك بطل العقد.

وكذا قرر الحنابلة: أنه إذا شرط على أحدهما شيء مما يلزم الآخر لا يجوز ذلك فعلى هذا تفسد المساقاة لأنه شرط يخالف مقتضى العقد فأفسده<sup>(١)</sup>.

وأما المالكية فمع أنهم ذهبوا مذهب الشافعية والحنابلة في أن الجلاذ ونحوه على العامل لكتهم قالوا: إنه لو اشترطه العامل على المالك جاز، بل قرروا هذا المبدأ كما في حاشية المصوفي: وهو: أنه إذا جرت العادة بشيء واشترط خلافه عمل بالشرط، لأنه كالناسخ للعادة<sup>(٢)</sup>.

٣٩ - خلاصاً: اشترط أن يكون الخارج كله لأحدهما لانقطاع معنى الشركة به، وهي من خصائص هذا العقد، وكذلك لو شرط أن يكون بعض الخارج لغيرهما<sup>(٣)</sup>.

ومذهب المالكية جواز أن تكون الثمرة كلها للعامل أو المالك وإن نفاه بعضهم. (ر: ف ٢٠).

٤٠ - صافياً: اشترط الحمل والحفظ بعد

وأما المالكية: فاستثوا اشترط اليسير القليل على العامل مما لا يبقى غالباً بعد المساقاة كإصلاح الحياض وتحسين الجدر<sup>(١)</sup>.

٣٨ - وأيضاً: اشترط شيء من الأعمال على العامل بعد أن تنتهي مدة المساقاة ويحين الأكل، كالقطف والحفظ والتجفيف، لأن ذلك ليس مما يقتضيه العقد وفيه مضعة لأحدهما ولم يجز به التعامل، فكان من مؤن الملك، والملك مشترك بينهما فكانت مؤنته عليهما على قدر ملكيهما.

ومعنى هذا أنه لو جرى شيء من ذلك العرف صح العقد وجاز اشترطه، وهو الذي رواه بشر وابن سبابة عن أبي يوسف<sup>(٢)</sup>.

غير أن جمهور الفقهاء - كما سبق - على أن هذه المذكورات على العامل، فلا يفسد العقد باشرطها على العامل، لأنها من العمل الواجب عليه، خلافاً للحنفية الذين يرون أن المفسد اشترطها على العامل.

فقد قرر الشافعية كما في المحلي على المتناهج<sup>(٣)</sup>: أن ما على المالك إذا شرط في العقد على العامل بطل العقد، وكذا ما على

(١) المغني لابن قدامة ٤٠٢/٥

(٢) الشرح الكبير مع حاشية المصوفي ٥٤٤/٣، ومغلة المجهد ٣١٧/٢

(٣) بلغة الصانع ١٨٠/٦، ومغني المحتج ٣٢٦/٢.

(١) حاشية المصوفي ٥٤٤/٣، ومواب الجليل ٣٧٦/٥

(٢) المبسوط ٣٦/٢٣، وبلغ الصانع ١٨٦/٦

(٣) المحلي على المتناهج ٦٩/٣



لو كان بستاناً مشتركاً بين اثنين فدفعه أحدهما إلى الآخر مساقاة مدة معلومة على أن يكون الثمر بينهما مثلاً، ثلثاً للعامل وثلث للمالك، فإنه تفسد المساقاة، والخارج بينهما على قدر الملك، ولا شيء للعامل، وهذا لأن المساقاة إجارة في المعنى، ولا يجوز استئجار الإنسان للعمل في شيء هو فيه شريك، ولأن من شروط صحة الإجارة عند الحنفية تسليم المعقود عليه إلى المستأجر وتسليمه في الصورة المذكورة غير متصور، لأن كل جزء من أجزاء البستان الذي يعمل فيه هو شريك فيه، فيكون عاملاً فيه لنفسه فلا يتحقق التسليم<sup>(١)</sup>.

وخالف الشافعية في ذلك: فأجازوا مساقاة الشريك بشرطين: أولهما: أن يشترط له زيادة على حصته، حتى لو لم يشترط له زيادة عليها لم تصح، لخلوها عن العوض ولا إجارة له بالعمل لأنه متبرع، والآخر: أن يستبد العامل بالعمل ويستقل به حتى لو شاركه المالك بالعمل لم تصح<sup>(٢)</sup>.

وقال الحنابلة: وإن ساقى أحد الشريكين شريكه وجعل له من الثمر أكثر من نصيبه مثل أن يكون الأصل بينهما نصفين فجعل له ثلثي

قسمة المحصول على العامل، لأنه ليس من عمل المساقاة، وهذا عند الحنفية، وقيد المالكية الفساد بها إذا كانت فيه كلفة أو مشقة<sup>(٣)</sup>، قال الدردير: أو اشترط العامل على رب الحائط حمل نصيب العامل لمنزل العامل إذا كان فيه كلفة ومشقة، وإلا جاز، وينبغي أن يدفع له إجارة الحمل في الممنوعة مع إجارة المثل<sup>(٤)</sup>، وكذا عكسه، وهو اشتراط رب الحائط على العامل ذلك<sup>(٥)</sup>.

٤١- سابعاً: تحلید مدة لا يثمر الشجر خلالها، وهذا يمنع المقصود فيكون مفسداً للعقد، ومن يشترط التوقيت من المالكية لا يبيح به ما زاد على الجناذ في العادة.

وعند الشافعية: لا يجوز فيها الإطلاق ولا التأييد ولا التوقيت بإدراك الثمر في الصباح، لأنه يتقدم ويتأخر كما سبق عند شرط المدة وأحكامها.

وقال الحنابلة: إن ساقاه على مدة لا تكمل فيها الثمرة فالمساقاة فاسدة<sup>(٦)</sup>.

٤٢- ثانياً: شركة العامل فيما يعمل فيه، كما

(١) بدائع الصانع ١/١٨٦

(٢) حاشية النسوتي ٣/٤٩٩

(٣) الشرح الكبير للدردير ٣/٤٠٠

(٤) حاشية ابن عابدين ٥/١٨٢، والشرح الكبير وحاشية

النسوتي ٤/٥٤٢، ومغني المحتاج ٢/٣٢٧، ٣٢٨،

والمغني ٥/٤٠٦

(١) الهبة ٣/١٧٨

(٢) طوجيز ١/٢٢٧، ومغني المحتاج ٢/٣٢٧



لأن الوجوب أثر للعقد الصحيح ولم يوجد<sup>(١)</sup>.

أما إذا اطلع على الفساد بعد الشروع في العمل فقد اختلف الفقهاء فيما يتعلق بالنتيجة ونصيب العامل والمالك، أو ما يكون للعامل وللمالك وفق البيان التالي:

أ- أطلق الشافعية والحنابلة والحنفية القول بوجود الأجرة للعامل واستحقاق المالك للثمر في المساقاة الفاسدة وهو قياس رواية عن مالك<sup>(٢)</sup>.

ب- أنه لا يجبر العامل على العمل لأن الجبر على العمل بحكم العقد ولم يصح.

ج- أن أجر المثل لا يجب في المعاملة الفاسدة ما لم يوجد العمل.

د- أن أجر المثل فيها يجب مقلداً بالمسمى لا يتجاوز عنه عند أبي يوسف، وعند محمد: يجب تاماً.

وهذا الاختلاف فيما إذا كانت حصة كل واحد منهما مسماة في العقد، فإن لم تكن مسماة في العقد يجب أجر المثل تاماً بلا

الثمرة صح، وكان السلس حصته من المساقاة فصار كأنه قال: ساقيتك على نصيبي بالثلث وإن جعل الثمرة بينهما نصفين أو جعل للعامل الثلث فهي مساقاة فاسدة، لأن العامل يستحق نصفها بملكه فلم يجعل له في مقابلة عمله شيئاً، وإذا شرط له الثلث فقد شرط أن غير العامل يأخذ من نصيب العامل ثلثه، ويستعمله بلا عوض فلا يصح، فإذا عمل في الشجر بناء على هذا كانت الثمرة بينهما بحكم الملك ولا يستحق العامل بمعله شيئاً، لأنه تبرع به لرضاه بالعمل بغير عوض، فأشبه ما لو قال له: أنا أصعل فيه بغير شيء، لأنه عمل في مال غيره متبرعاً فلم يستحق عوضاً كما لو لم يعقد المساقاة، قال ابن قدامة: وذكر أصحابنا وجهاً آخر أنه يستحق أجر المثل، لأن المساقاة تقتضي عوضاً فلم تسقط برضاه بإسقاطه كالنكاح إذا لم يسلم له المسمى يجب فيه مهر المثل<sup>(١)</sup>.

#### أحكام المساقاة الفاسدة:

٤٣- إذا وقعت المساقاة فاسدة، واطلع على الفساد وقبل الشروع في العمل وجب فسخها هدراً بلا شيء يجب على المالك أو العامل،

(١) يلائق الصنائع ١٨٢/٦-١٨٨، ونبذة للمجهتد ٣٢١/٢، والقوانين الشرعية ١٨٤، وكشاف الفتاوى ٥٤٤/٣، ومولعب الجليل ٣٨٥/٥، وحاشية الشرفاوي على التحرير ٨٥/٢ (٢) حاشية الشرفاوي على التحرير ٨٥/٢، ونبذة للمجهتد ٣٢١/٢، وكشاف الفتاوى ٥٤٤/٣، ويلائق الصنائع ١٨٨، ١٨٣/٦

(١) الشرح الكبير مع المفني ٥٨٠/٥



خلاف، قال الكاساني<sup>(١)</sup>: "وجه قول محمد: أن الأصل في الإجارة وجوب أجر المثل لأنها عقد معاوضة، ومبنى المعاوضات على المساواة بين البديلين، وذلك في وجوب أجر المثل، لأنه المثل الممكن في الباب إذ هو قدر قيمة المنافع المستوفاة إلا أن فيه ضرب جهالة وجهالة المعقود عليه تمنع صحة العقد فلا بد من تسمية البذل تصحيحاً للعقد فوجب المسمى على قدر قيمة المنافع أيضاً، فإذا لم يصح العقد لفوات شرط من شرائطه وجب المصير إلى البذل الأصلي للمنافع وهو أجر المثل ولهذا إذا لم يسم البذل أصلاً في العقد وجب أجر المثل بالغاً ما بلغ.

وجه قول أبي يوسف: أن الأصل ما قاله محمد وهو وجوب أجر المثل بدلاً عن المنافع قيمة لها لأنه هو المثل بالقدر الممكن لكن مقدراً بالمسمى، لأنه كما يجب اعتبار المماثلة في البذل في عقد المعاوضة بالقدر الممكن يجب اعتبار التسمية بالقدر الممكن، لأن اعتبار تصرف العاقل واجب ما أمكن، وأمكن ذلك بتقدير أجر المثل بالمسمى، لأن المستأجر مراضي بالزيادة على المسمى والأجر مراضي بالتقصان عنه، فكان اعتبار المسمى في تقدير أجر المثل به عملاً بالدليلين ورعاية للجانبين بالقدر الممكن

فكان أولى، بخلاف ما إذا لم يكن البذل مسمى في العقد لأن البذل إذا لم يكن مسمى أصلاً لا حاجة إلى اعتبار التسمية فوجب اعتبار أجر المثل فهو الفرق<sup>(٢)</sup>.

وأما المالكية ففصلوا في الاطلاع على الفساد بعد الشروع، قال ابن رشد<sup>(٣)</sup> في بيان المذهب، بعد أن أورد إحدى الروايتين عن مالك والمذكورة عند بيان مذهب الجمهور قال: وقيل: إنها ترد إلى مساقاة المثل بإطلاق، وهو قول ابن الماجشون وروايته عن مالك، وأما ابن القاسم فقال في بعضها: ترد إلى مساقاة مثلها، وفي بعضها: إلى إجارة المثل.

#### انقضاء المساقاة:

تنفسخ المساقاة بالموت، ومضي المدة، والاستحقاق، وتصرف المالك، والفسخ، وبيان ذلك فيما يأتي:

#### ١ - الموت:

٤٤ - اختلف الفقهاء في فسخ المساقاة بالموت.

فقال الحنفية: تبطل المساقاة بالموت لأنها في معنى الإجارة، فلو طرأ الموت قبل

(١) بلتع الصائع ١/ ١٨٣

(٢) بلية المجتهد ٢/ ٣٢١-٣٢٢، والقوانين الفقهية ١٨٤، والشرح الكبير مع حاشية المنوني ٣/ ٥٤٧-٥٤٩، ومواهب الجليل ٥/ ٣٨٥-٣٨٧

(١) بلتع الصائع ١/ ١٨٣، ١٨٨



الشروع في العمل انفسخ العقد ولا يلزم واحد منهما بشيء للآخر.

ولو طرأ الموت بعد نضج الثمر انفسخ العقد وقسم الثمر بينهما على حسب الشرط في العقد.

ولو طرأ الموت والثمر فح فقالوا: يبقاء العقد حكماً وإن بطل قياساً، وفرقوا بين ثلاثة أحوال:

**الحال الأول:** أن يموت رب الأرض ولما ينضج الثمر، بأن كان بسرّاً أو فجاً، فيجوز للمامل أن يقوم به حتى ينضج وإن أبقى ذلك ورثته لأن في فسخ العقد إضراراً به وإبطالاً لما كان مستحقاً بالعقد وهو ترك الثمار في الأشجار إلى وقت الإدراك، فإذا انتقض العقد، تكلف الجذاذ قبل الإدراك وفيه ضرر عليه، وإذا جاز نقض الإجارة لدفع الضرر فلأن يجوز بقاؤها لدفعه أولى، ولا ضرر في ذلك على الورثة<sup>(١)</sup>، فلو أراد المامل تحمل الضرر ورضي بقطع الثمر فجاً أو بسرّاً، تخير ورثة المالك بين أمور ثلاثة:

**الأول:** أن يقسموا البسر على الشرط.

**الثاني:** أن يعطوه قيمة نصيبه يومئذ فجاً،

ويبقى الثمر لهم.

**الثالث:** أن يتفقوا عليه بأمر القاضي ثم يرجعوا على العامل بجميع ما أنفقوا، لأن العمل عليه فعلياً بذله، ولأنه ليس له إلحاق الضرر بهم<sup>(١)</sup> وهذا لأن العامل لما امتنع من العمل لم يجبر عليه، لأن إبقاء العقد بعد وجود سبب البطلان وهو الموت استحساناً للنظر له وقد ترك هو النظر لنفسه، فيخير الورثة بين الأمور الثلاثة دفماً للضرر عنهم بقدر الإمكان<sup>(٢)</sup>.

**الحال الثاني:** أن يموت العامل والثمر كذلك بسر، فيقوم وارثه مقامه، إن شاء يستمر على العمل حتى تنضج الثمر ولا يحق لصاحب الأشجار منعه، لأنه نظر في ذلك إلى الجانبين، وإذا امتنع الوارث عن الاستمرار على العمل فلا يجبر على العمل، ولكن يكون صاحب الشجر مخيراً بأحد الوجوه الثلاثة التالية:

**الوجه الأول:** إن شاء اقتسم الثمر الغير الناضج مع الوارث على الوجه المشروط.  
**الوجه الثاني:** وإن شاء أدى للوارث حصته من قيمة الثمر الغير الناضج.

(١) الاختيار ٣/ ٨٠

(٢) تبين المحققين مع حاشية الشلبي ٥/ ٢٨٤-٢٨٥، والمبسوط ١٨٤/ ٢٣-٥٦، وابن عابدين ٥/ ١٨٤

(١) الاختيار ٣/ ٨٠، والمبسوط ٢٣/ ٥٨، ودرر الحكم ١٤٤/ ٣



الثاني ثم مات الأول في أثناء المدة وكان الوقف وقف ترتب فينبغي أن تنسخ كما قال الزركشي، لأنه لا يكون عاملاً لنفسه<sup>(١)</sup>.

وإن مات العامل يفرق بين أن تكون المساقاة على عينه أو على فتمته: فإن كانت المساقاة على عينه انفسخت المساقاة بموته كما تنسخ الإجارة بموت الأجير المعين، وقيد المبكي وغيره بما إذا مات قبل تمام العمل وإلا بأن لم يبق إلا نحو التجهيف فلاتنسخ<sup>(٢)</sup>.

وإن كانت المساقاة على الذمة، فوجهان: الأول: تنسخ، لأنه لا يرضى بيد غيره، والثاني: وهو الصحيح وعليه التفريع: لاتنسخ كالإجارة بل ينظر:

أ - إن خلف تركة تم وارثه العمل، بأن يستأجر من يعمل، وإلا، فإن أتم العمل بنفسه أو استأجر من ماله من يتمم، فعلى المالك تمكينه إن كان مهتدياً إلى أعمال المساقاة وسلم له المشروط، وإن أبى لم يجبر عليه على الصحيح.

ب - وإن لم يخلف تركة لم يقتضض على الميت، وللورث أن يتم العمل بنفسه أو بماله

الوجه الثالث: وإن شاء يصرف قلداً معروفاً بإذن القاضي ويستمر على العمل، ويأخذ المبلغ المصروف بعد ذلك من الوارث، ولكن لا يتجاوز هذا المبلغ المصروف في أي حال حصته من الثمر<sup>(١)</sup>.

الحال الثالث: إذا توفي كلاهما فيكون ورثة العامل مخيرين على الوجه المذكور آنفاً لأنهم يقومون مقام العامل، وقد كان له في حياته هذا الخيار بعد موت رب الأرض، فكل ذلك يكون لورثته بعد موته.

وأما المالكية فقال الدردير: وإذا لم تنسخ - أي المساقاة - بالفلس الطارئ فكنا بالموت، لأن الموت كالفلس، والمساقاة كالكره لاتنسخ بموت المتكاري<sup>(٢)</sup>.

ونذهب الشافعية إلى القول بأن المساقاة تنسخ بالموت في أحوال خاصة وفرقوا بين موت المالك وموت العامل:

فإن مات مالك الشجر في أثناء المدة لم تنسخ المساقاة بل يستمر العامل ويأخذ نصيبه<sup>(٣)</sup>.

واستثني من ذلك الورث، أي إذا ساقى المورث من يرثه ثم مات فإن المساقاة تنسخ<sup>(٤)</sup>، وكذا لو ساقى البطن الأول البطن

(١) دور المحاكم ٣/٥١٤، ٥١٥

(٢) الفرح الكبير ٣/٢٨٣، ٤٦٠

(٣) روضة الطالبين ٥/١٢٢

(٤) مفتي المحتاج ٧/٣٣١

(١) مفتي المحتاج ٢/٣٣١

(٢) الفقه المصلي ٣/٦٦



العقد كما يقضي بطلانه لموت أحد  
العاقدين، لكن الاستحسان يقضي ببقائه  
حكماً هنا كما قضى ببقائه هناك بسبب  
الموت، وذلك دفعاً للضرر وفق الأحكام  
التالية:

أ - يتخير العامل بين المضي في العمل على  
الشرط حتى يترك وبين تركه.

ب - إذا اختار المضي في العمل لم يكن عليه  
أجر حصته حتى يترك الثمر، لأن الشجر  
لا يجوز استجاره، وهو بخلاف المزارعة  
حيث يجب الأجر عليه لجواز استجار  
الأرض<sup>(١)</sup>.

ج - العمل كله واجب على العامل وحده هنا،  
لعدم وجوب الأجر عليه لصاحب الشجر  
بخلاف المزارعة، فإن العمل فيها يجب  
عليهما بنسبة حصصهما، لأنه لما وجب على  
العامل من أجر الأرض بنسبة نصيبه من  
الخارج وجب على المالك عمل مثل نسبة  
نصيبه من الخارج، لأن بانتفاء العقد أصبح  
الزراع مالاً مشتركاً بينهما<sup>(٢)</sup>.

وإن اختار العامل الترك لم يجبر على

ويسلم له المشروط.  
قال الغزالي<sup>(١)</sup>: فإن أبي لم يجب عليه  
شيء إذا لم يكن له تركة وسلم إليه أجرة  
العمل الماضي وفسخ العقد للمستقبل.

وأما الحنابلة، فالمساقاة في ظاهر كلام  
أحمد عقد جائز غير لازم يفسخ بموت كل  
منهما كما في المضاربة ويكون الحكم فيها  
كما لو فسخها أحدهما.

وأما على القول بلزومها - وهو غير الظاهر  
عند الحنابلة - فلانفسخ بموت أحدهما،  
ويجري الحكم على نحو التفصيل المذكور  
عند الشافعية، غير أنهم في موت العامل ولم  
يترك تركة، قالوا: فإن لم تكن تركة أو تعذر  
الاستجار منها بيع من نصيب العامل ما  
يحتاج إليه لتكميل العمل واستؤجر من يعمله  
وإن باعه أي نصيب العامل هو أو وارثه لمن  
يقوم مقامه بالعمل جاز لأنه ملكه<sup>(٢)</sup>.

ب - مضي المدة:

٤٥ - الغالب أن تنقضي مدة المساقاة وقد  
نضج الثمر، فينتهي العقد ويقسم الثمر على  
الشرط المذكور، وقد يحدث أن تنقضي مدة  
المساقاة والثمر فيج، والقياس يقضي ببطلان

(١) الهلالية ٤/٦١، والاختيار ٣/٨١

(٢) درر الحكام ٣/٥١٥، والمبسوط ٢٣/٥٧، وبلق المستنق  
١٨٤/١ - ١٨٥

(١) الوجيز للغزالي ١/٢٢٩

(٢) كشاف الفتاوى ٢/٥٣٨، وانظر: الشرح الكبير مع  
المعنى لابن قدامة ٥/٥٦٨ - ٥٦٩



العمل، لكنه لا يمكن من قطف الثمر فجاً دفعا للضرر عن المالك ويتخير هذا عندئذ بين الأمور الثلاثة المتقدمة سابقاً عند الكلام على أحكام انقضاء المساقاة بموت أحد المتعاقدين.

وعند الشافعية تفصيل في هذا الأمر:

فإن انقضت المدة ولم يحصل الطلع، فلا شيء للعامل فيما عمل ويضيق تعب في المدة، إذا لم يكن فيها ثمرة، لأنه دخل على ذلك.

وإن انقضت المدة وعلى الشجر الطلع فعند البصري والرافعي يكون التعهد إلى الإدراك على المالك، وعند ابن أبي عصرون عليهما، ولا يلزم العامل لتبقيتها أجرة.

ولأنهم نصوا على أن العامل يملك حصته من الثمر بظهوره وتعمده بعد الظهور<sup>(١)</sup>.

وإن أدركت الثمار قبل انتهاء المدة وجب على العامل أن يعمل بقيتها بغير أجرة<sup>(٢)</sup>.

### ج - الاستحقاق:

٤٦ - إذا استحق الشجر المساقى عليه وفسخ المستحق المساقاة تنفسخ وفي هذه الصورة ينظر: فإذا كان الاستحقاق حصل بعد ظهور الثمر فللعامل أجر مثله من صاحب الشجر،

وإذا كان قبل ظهور الثمر فلا يأخذ العامل شيئاً.

وهذا عند الحنفية، وهو قدر متفق عليه فيما يتعلق بأجرة المثل على تفصيل ذكره أصحاب المذاهب الثلاثة الأخرى<sup>(١)</sup>.

وقال المالكية: إذا استحق الحائط بعد عقد المساقاة فيه خير المستحق بين إبقاء العمل وفسخ عقده، لكشف الغيب أن العاقد له غير مالك، وحينئذ فيدفع له أجرة عمله<sup>(٢)</sup>.

وقال الشافعية: ولو خرج الثمر بعد العمل مستحقاً لغير المساقى كأن أوصى بشمن الشجر المساقى عليه أو خرج الشجر مستحقاً فللعامل على المساقى أجرة المثل لعمله، لأنه فوت منافعه بعوض فاسد فيرجع ببذلها، هذا إذا عمل جاهلاً بالحال، فإن علم الحال فلا شيء له، وكذا إذا كان الخروج قبل العمل<sup>(٣)</sup>.

وقال الحنابلة: إن ظهر الشجر مستحقاً بعد العمل أخذ الشجر ربه وأخذ ثمرته لأنه عين ماله ولاحق للعامل في ثمرته ولا أجرة له على رب الشجر، لأنه لم يأن له في العمل وللعامل على الفاصب أجرة مثله لأنه غره واستعمله.

(١) دور المحكم ٣/٥١٥، وانظر حاشية ابن عابدين ١٨١/٥

(٢) حاشية الموسوي على الشرح الكبير ٤٦/٥

(٣) المحتاج مع شرحه مني المحتاج ٢/٣٣١

(١) شرح المعلي على المحتاج وحاشية الطلوي ٣/١٨، ومنه

المحتاج ٢/٣٢٨، وروضة الطالبين ٥/١٥٦

(٢) مني المحتاج ٢/٣٢٨، وحاشية عميرة على شرح المحتاج

١٨/٣



للحاجة إلى شرط القطع وتعلمه في الشائع.  
قال النووي: وهذا الذي قاله البغوي حسن<sup>(١)</sup>.

قال الطبري: وأخبرني يونس عن ابن وهب عنه قال: مثل مالك عن الرجل يبتاع الأرض وقد ساقها صاحبها رجلاً قبل ذلك سنين، فقال المسائي: أنا أحق به وليس له أن يخرجني (فقال) ليس له أن يخرجني حتى يفرغ من سقائه إلا أن يتراضيا<sup>(٢)</sup>.

#### هـ - الفسخ بالإقالة والعذر:

٤٨ - لما كانت المساقاة عقداً لازماً عند جمهور الفقهاء كما سبق لم يكن لواحد من المتعاقدين أن يستبد بفسخها، وإنما تفسخ بما تنسخ به العقود اللازمة وذلك بأحد أمرين:

الأمر الأول: الاتفاق الصريح على الفسخ والإقالة، ولا يخالف في هذا أحد.

والذين يرون من الفقهاء - كالحنبلة في ظاهر ملههم - أن المساقاة عقد غير لازم، يستجيزون لكلا المتعاقدين الفسخ، فإن وقع بعد ظهور الثمرة، فالثمره بينهما على ما شرطاه وعلى العامل إتمام العمل، وإن وقع الفسخ قبل ظهور الثمرة: فإن كان الذي فسخ هو العامل فلا شيء له، لأنه رضي بإسقاط حقه،

وقالوا أيضاً: وإن استحققت الثمرة بعد أن اقتسمها الغاصب والعامل وأكلهما فللمالك تضمين من شاء منهما، فإن ضمن الغاصب فله تضمينه الكل وله تضمينه قدر نصيبه لأن الغاصب سبب يد العامل فلزمه ضمان الجميع، وله تضمين العامل قدر نصيبه لتلفه تحت يده فإن ضمن المالك الغاصب الكل رجع على العامل بقدر نصيبه، ويرجع العامل على الغاصب بأجرة مثله لأنه غره<sup>(١)</sup>.

#### د - تصرف المالك:

٤٧ - الميراث يتصرف المالك: يبيع المالك الحديقة التي ساقى عليها في الملة، أو رهنها، أو رهنها، أو وقفها.

قال الشافعية: يبيع الحديقة التي ساقى عليها في الملة يشبه بيع العين المستأجرة، لكن في فتاوى البغوي: أن المالك إن باعها قبل خروج الثمرة لم يصح، لأن للعامل حقا في ثمارها، فكانه استثنى بعض الثمرة، وإن كان بعد خروج الثمرة صح البيع في الأشجار ونصيب المالك من الثمار، ولا حاجة إلى شرط القطع لأنها مبيعة مع الأصول، ويكون العامل مع المشتري كما كان مع البائع.

وإن باع نصيبه من الثمرة وحلها، لم يصح

(١) روضة الطالبين ٥/١٦٧، ٢٥٢-٢٥٥

(٢) اختلاف الفقهاء للطبري ص ١٤٣

(١) المنهي لابن قدامة ٥/٤١٥، وكشاف القناع ٣/٥٣٩



وقد أدرك الثمر، فإن القاضي يبيع الأرض ببلية أولاً، ثم يفسخ العقد ولا تنسخ المساقاة بمجرد طرود العذر.

وتجوز الفسخ في هذه الحال لدفع الضرر عن المالك إذا كان لا يمكنه المضي في العقد إلا بضرر يلحقه، فلا يلزمه الضرر وذلك قياساً على فسخ الإجارة به.

وإن لم يمكن الفسخ إلا بضرر، كما لو كان بعد أن عمل العامل وقبل أن يدرك الثمر، فليس له أن يفسخ العقد ولا أن يبيع الشجر، بل يبقى حكم العقد حتى يبلغ الثمر، فعندئذ يبيع نصيبه من الثمر، ويبيع الشجر في دينه، وفسخ العقد فيما بقي، لأن الشركة انعقدت بينهما في الثمر، ولإدراكه نهاية معلومة، ففي الانتظار توفير المنفعة، ودفع الضرر من الجانبين، وفي نقض المعاملة إضرار العامل من حيث أن فيه إبطال حقه من نصيب الثمر، فللدفع الضرر قلنا: يمنع المالك من بيع الشجر، ويبقى العقد بينهما إلى أن يدرك ماخرج من الثمر<sup>(١)</sup>.

وأما المالكية فذهبوا إلى أن المساقاة لا تنسخ بإفلاس المالك إذا طرأ الفلاس على العقد قبل العمل أو بعده، بل يباع الشجر على

وإن كان المالك فعليه أجر المثل للعامل لأنه منته إتمام عمله<sup>(١)</sup>.

**الأمر الثاني:** الفسخ بالعذر: وهو مختلف فيه بين الفقهاء على مذهبين:

**المذهب الأول:** جواز الفسخ لحدوث عذر بأحد العاقلين، لأنه لو لزم العقد حين العذر للزم صاحب العذر ضرر لم يلتزمه بالعقد وهذا مذهب الحنفية، ويقرب منهم المالكية في أصل جواز الفسخ بالعذر.

**المذهب الثاني:** عدم جواز الفسخ بالأعذار، وهذا عند الشافعية، وذلك أن العقد لازم وهو باتفاقهما فلا يفسخ إلا باتفاقهما<sup>(٢)</sup>. (ر: إجارة ف، ٦٤-٦٥).

#### نوعا الفسخ بالعذر:

العذر لجهة العاقلين نوعان: عذر المالك، وأعذار العامل.

#### الأول: عذر المالك:

٤٩ - فمن عذر المالك أن يفدحه دين لا يجد له قضاء إلا ببيع الشجر، فقال الحنفية: إن أمكن الفسخ من غير ضرر بالعامل، كأن يفسخ قبل أن يعمل العامل أو بعد أن عمل

(١) المبسوط ١٠١/٢٣-١٠٢، وبلق الصانع ١٨٣/٦، والاختيار ٨١/٣

(١) مغني المحتاج ٣٣١/٢، والشرح الكبير مع المغني ٥٦٦-٥٦٧، وكشاف القناع ٣/٢٧٧  
(٢) القليوبي ٨٠/٣



أنه مساقى ولو كانت المساقاة سنين، كما تباع الدار على أنها مستأجرة<sup>(١)</sup>.

### الثاني: أضرار العامل:

٥٠ - من أهم أضرار العامل:

١ - عجز العامل عن العمل.

اختلف الفقهاء فيما إذا عجز العامل عن العمل بسبب المرض أو الشيخوخة.

فقال الحنفية: إذا عجز العامل عن العمل بسبب المرض الذي يضعفه عن العمل، أو الشيخوخة، جاز فسخ العقد، وذلك لأن إلزامه بالعمل بمقتضى العقد زيادة ضرر لم يلزمه في العقد، كما لا يؤمر باستئجار من يعمل عمله لأن فيه أيضاً إلحاق ضرر لم يلتزمه في العقد<sup>(٢)</sup>.

وقال المالكية: إذا عجز العامل وقد حل بيع الثمر لم يكن للمالك أن يساقى غيره، بل عليه أن يستأجر من يعمل أو وجب عليه أن يستأجر من يعمل وإن يكن له شيء استأجر من حظه من الثمر<sup>(٣)</sup>.

وقال الحنابلة: إذا ضعف العامل وهو أمين، ضم إليه عامل قوي أمين ولا تنزع يده، لأن

(١) حاشية السنوسي مع الشرح الكبير ٥٤٦/٣، ومولاي الجليل ٣٨٣/٥

(٢) المبسوط ٢٣/١٠٢

(٣) بداية المجتهد ٢/٢٧١

العمل مستحق عليه ولا ضرر في بقاء يده. أما إن عجز بالكلية فإنه يقام مقامه من يعمل عليه ولا يفسخ العقد لأن عليه توفية العمل وهذا من توفيته<sup>(١)</sup>.

وللشافعية تفصيل في جواز الفسخ لطروء المرض على عقد المساقاة وكذا الهرب أو الحبس أو الامتناع عن العمل، سواء كانت قبل الفراغ من العمل أو قبل الشروع فيه.

قالوا: إن تبرع غيره بعمله ولو كان المتبرع المالك، بقي حق العامل، لأن ما ينفقه أحدهما مما يجب على صاحبه يعتبر متبرعاً فيه.

لكن إن كان المتبرع أجنبياً فللمالك فسخ العقد، إذ قد لا يرضى بدخوله ملكه.

وإن لم يتبرع غيره رفع الأمر إلى الحاكم إن قدر عليه، ثم إن كان للعامل مال والمساقاة على فتمته: استأجر الحاكم عليه من يتم العمل، وإلا بأن كانت المساقاة على عين العامل لاستأجر عليه، لأن المالك مخير في هذه الحال بين الفسخ وبين الإبقاء.

وإن لم يكن للعامل مال فإن ظهرت الثمرة استأجر منها، وإلا فإن أمكن استئجار عامل يعمل بمؤجل إلى ظهور الثمرة فعل، وإن لم يكن ذلك اقترض الحاكم عليه من المالك أو

(١) المنفي مع الشرح الكبير ٥٧٤/٥ - ٥٧٥



عليها أن الروايتين في ترك العمل، غير أنهم صححوا التوفيق بينهما بقولهم: إنها عذر يبيح الفسخ إذا شرط على العامل أن يعمل بنفسه، كما أنها ليست بعذر مبيح للفسخ إذا أطلق، لأن له أن ينيب غيره في العمل منابه.

وفي كيفية الفسخ عند الحنفية أيضاً روايتان: ففي رواية الجامع الصغير: أنه لا يشترط الفسخ بالقضاء. فينفرد ذو العنبر بالفسخ، وفي رواية الزيادات: أنه يشترط القضاء أو التراضي<sup>(١)</sup>.

د - إذا تبين أن العامل لص، يخاف منه على الشجر أو الثمر فللمالك فسخ العقد<sup>(٢)</sup>. وهذا عند الحنفية.

وذهب الحنابلة إلى أنه إذا ثبتت خيانة العامل ببينة أو إقرار أو يمين مردودة من العامل على المالك ضم إليه مشرف إلى أن يتم العمل، وعلى العامل أجره المشرف، فإن لم يمكن حفظه بالمشرف استؤجر من مال العامل عامل يتم العمل، وعلى العامل أجره المشرف أيضاً<sup>(٣)</sup>.

وقال الشافعية: ولو ثبت خيانة عامل في

غيره ويوفى نصيبه من الثمرة، أو أذن المالك في الإنفاق، لكن يرجع عليه بعد ذلك بما أنفق.

أما إن لم يقدر المالك على الرجوع إلى الحاكم، أو لم يكن هناك حاكم، أو رفض الحاكم إجابته، أو عجز عن إثبات دعواه مرض العامل أو هربه ونحو ذلك وجب على المالك الإشهاد على ما يتفق أو يعمل إن أراد الرجوع بما أنفق أو بأجرة ماعمل، ووجب أيضاً التصريح بالرجوع في إشهاده، فإن لم يكن إشهاده كذلك فلا رجوع له، وكذا إن لم يمكنه الإشهاد أيضاً لارجوع له في الأصح لأنه عذر نادر، ولكن له الحق في الفسخ إن شاء<sup>(١)</sup>.

ب - سفر العامل، لأنه قد يحتاج إليه، لمطالبة غريم له أو الحج.

ج - ترك حرفته، لأن من الحرف ما لا يغني من جوع فيحتاج إلى الانتقال إلى غيره، ولأمانه يمنعه من العمل.

ومع ذلك ذكرت - عند الحنفية - روايتان في الفسخ بسبب هذه الأمور الثلاثة - المرض والسفر وترك الحرفة - وفي الهداية والعناية

(١) الهداية وشروحها ٤٩/٨، وحاشية ابن عابدين ١٨٥/٥،

وحاشية الشلبي على تبين الحقائق ٢٨٦/٥

(٢) بدائع الصنائع ١٨٨/٦، والمبسوط ١٠١/٢٣

(٣) الشرح الكبير مع المغني ٥٧٣-٥٧٤، وكشاف القناع

٥٤١/٣

(١) شرح المحلي على المنهاج وحاشية القليوبي ومميرة

٦٦/٣، وانظر أيضاً حاشية الشرقاوي على شرح التحرير

٨٥/٢، والوجيز ١/٢٢٨-٢٢٩، وفتح الوهاب وحاشية

البيجيري عليه ٣/٣٨٠، ومغني المحتاج ٢/٣٣٠



الشجر انتقض العقد ولا شيء للعامل وإن كان قد سقى الشجر وقام عليه وحفظه، لأن المساقاة شركة في الخارج، ولم يخرج شيء به تحقق الشركة بينهما في شيء، قال الكاساني: وقيل هذا الحكم في القضاء، وإن كان من الواجب استرضاء العامل في الديانة. وإن حدثت بعد أن أثمر الشجر أو أثمر ولما ينضج بعد فالحكم ما يأتي:

أ- يبقى الخارج بينهما على ما شرط في العقد حتى يكتمل نضجه.

ب- العمل في الشجر فيما بقي واجب عليهما، لأنه عمل في مال مشترك لم يشترط العمل فيه على أحدهما فيكون عليهما.

ج- على المأمل أن يدفع أجر مثل نصف الشجر إلى المالك، لانتهاء العقد بالفسخ، وفي قطف الثمر في حاله الراحة إضرار به، وفي تركه بلا أجر إضرار بصاحب الأرض فكان في الترك بأجر المثل نظر للطرفين.

د- ولا يجوز بيع الشجر في هذه الحال، رعاية لحق العامل إلا أن يجيزه ويسقط حقه<sup>(١)</sup>.

والمالكية يجيزون بيع الشجر وهو مساقى ولو كانت المساقاة إلى سنين، كما تباع الدار على أنها مستأجرة<sup>(٢)</sup>.

المساقاة بإقراره أو بيئته أو يمين مردودة ضم إليه مشرف إلى أن يتم العمل ولا تزال يده، لأن العمل حق عليه ويمكن استيفاءه منه بهذا الطريق، فتعين سلوكه جمعاً بين الحقين، وأجرة المشرف عليه، نعم لو لم تثبت الخيانة ولكن ارتاب المالك فيه فإنه يضم إليه مشرف وأجرته حيثئذ على المالك، فإن لم يتحقق بالمشرف أزيلت يده بالكلية واستؤجر عليه من مال العامل من يتم العمل لتعذر استيفاء العمل الواجب عليه منه والقلدة عليه بهذا الطريق، نعم إن كانت المساقاة على عينه فظاهر كما قال الأذري: أنه لا يستأجر عنه بل يثبت للمالك الخيار<sup>(١)</sup>.

وذهب المالكية: إلى أنه لا يقوم غيره مقامه، ولا يفسخ العقد، وإنما يجب أن يتحفظ منه، فإن لم يمكن التحفظ ساقى الحاكم عليه عاملاً آخر.

ثم إن كان الجزء المتفق على العامل الثاني أقل من الأول أو أكثر فالزيادة له والنقص عليه<sup>(٢)</sup>.

### أحكام الفسخ في هذه الأحوال:

٥١ - إذا حدثت هذه العوارض قبل أن يثمر

(١) المبسوط ٧٣/٥٧-٥٨، وبلتع الصنائع ١٨٤/٦، ودرر

الحكام وحاشية الشرنبلالي عليه ٢/٣٢٧

(٢) الشرح الكبير للدردير ٤٦١/٣

(١) مني المحتاج ٢/٣٣١

(٢) بدلية المعجده ٢/٣٢١، والشرح الكبير مع حاشية التسويقي

٥٤٩/٣



واختلف الفقهاء فيما إذا هلك بعضه على تفصيل ذكره المالكية والشافعية.

قال ابن عبد البر: وإذا أجيح بعض الحائط سقط عنه بعض ما أجيح منه، إذا كان لا يرجي منه ثمرة، وما جذ من النخل لم يلزمه سقيها، وعليه أن يسقي مالم يجذ حتى يجذ وإن جذ غيره قبله.

وإن أجيح ثلثه فصاعداً فعن مالك فيه روايتان: إحداهما: أن العامل بالخيار بين فسخ المساقاة والإقامة عليها، والأخرى: أن المساقاة لازمة لهما، إلا أن تكون الجائحة أنت على قطعة من النخل والشجر بعينها، فتفسخ المساقاة فيها وحدها دون ماسواها. وإن أثلثت الجائحة أقل من ثلث الحائط فالمساقاة صحيحة لازمة.

ولو انتهزت البئر انفسخت المساقاة إلا أن يريد العامل أن ينفق من ماله في صلاح البئر، ويكون على مساقاته، ويرتهن صاحب الحائط من الثمرة بما أنفق، فذلك له<sup>(١)</sup>.

وقال النووي: وإن هلك بعضها فللعامل الخيار بين أن يفسخ العقد ولا شيء له، وبين أن يبيز ويتم العمل ويأخذ نصيبه<sup>(٢)</sup>.

هـ - إن استحققت الأرض أو للشجر كان الثمر للمستحق لتبعيته للشجر ويرجع العامل على الذي دفع إليه الشجر مساقاة بأجر مثله فيما عمل، لفساد عقد الشركة في المساقاة فيسقط حقه في الثمر، ويبقى عمله مستوفى بعقد فاسد، فيستوجب أجر المثل.

وإن حدثت هذه العوارض بعد نضج الثمر فهو بينهما على ما شرطاه<sup>(١)</sup>.

### حكم الجائحة وغيرها في المساقاة:

٥٢ - إذا أجيح الحائط كله انفسخت فيه المساقاة، وهذا مقابل الأصح عند الشافعية على ما ذكره النووي حيث ذكر أن البغوي قال: إنه إذا تلفت الثمار كلها بالجائحة يفسخ العقد.

وقال النووي: نقل المتولي: أنه إذا لم ثمر الأشجار أصلاً أو تلفت الثمار كلها بجائحة أو غصب، فعلى العامل إتمام العمل وإن تضرر به، كما أن عامل القراض يكلف التنفيض وإن ظهر خسران ولم يتل إلا التعب، وهذا أصح مما ذكره البغوي: أنه إذا تلفت الثمار كلها بالجائحة يفسخ العقد، إلا أن يريد بعد تمام العمل وتكامل الثمار<sup>(٢)</sup>.

(١) المبسوط ١٣/٥٧-٥٨، وبلدائع الصنعة ١٨٤/٦، ودرر الحكم وحاشية الشرنبلالي عليه ٣٢٧/٢

(٢) روضة الطالبين ١٦٣/٥

(١) الكافي ١٠٩/٢  
(٢) روضة الطالبين ١٦٣/٥



عينها الشارع<sup>(١)</sup>.

والفرق بين الإقامة والمسكنة كما قال ابن عابدين: أن الإقامة متى قيدت بالمدة لزم في مفهومها الامتداد، وتقيدت بالمدة المذكورة كلها، بخلاف المسكنة، فإنه لا يلزم في تحققها الامتداد مطلقا، لصدها على القليل والكثير، فلا تكون المدة قيلا لها<sup>(٢)</sup>.

ب - المجالسة:

٣ - المجالسة من جالسه: جلس معه، فهو مجالس وجليس، وتجالسوا: جلس بعضهم مع بعض<sup>(٣)</sup>.  
وبين المسكنة والمجالسة - كما ذكر ابن عابدين - وجه اشتراك واقتراق:

أما الأول: فهو أن الوقت ظرف لهما لامتياز، لأن كلا منهما غير مقدر بالوقت، لصحتها في جميع الأوقات وإن قلت.  
والثاني: أن المسكنة تكون بالاستقرار والدوام وذلك بأمله ومتاعه<sup>(٤)</sup>، بخلاف المجالسة حيث تتحقق بما دون ذلك.

الحكم الإجمالي:

تتعلق بالمسكنة أحكام منها:

## مُسَاكَنَة

التعريف:

١ - المسكنة - في اللغة - على ميزان المفاعلة<sup>(١)</sup>. من ساكنه: أي سكن معه في دار واحدة، ويقال: تساكنتوا في الدار، أي: سكنوا فيها معا<sup>(٢)</sup>.

وفي الاصطلاح نقل النووي عن الشافعي قوله: المسكنة: أن يكونا في بيت أو بيتين حجرتهما واحدة ومدخلهما واحد، قال الشيخ أبو حامد: أراد بالحجرة الصحن<sup>(٣)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة:

١ - الإقامة:

٢ - الإقامة في اللغة مصدر أقام، واسم الموضع المقام بالضم، وأقام بالموضع إقامة اتخذها وطنا فهو مقيم<sup>(٤)</sup>.

وفي الاصطلاح تطلق الإقامة على ما يأتي:

١ - الثبوت في المكان.

٢ - الإعلام بالتسروع في الصلاة بالفاظ

(١) قواعد الفقه للبركلي والقلوبي ٣٠٠/٣

(٢) حاشية ابن عابدين ٧٨/٣، ٢٠٩

(٣) المعجم الوسيط.

(٤) ابن عابدين ٧٨/٣

(١) المبسوط للرخسي ٣٠/٣٣٢

(٢) المعجم الوسيط مادة سكن.

(٣) روضة الطالبين ١١/٣١

(٤) المصباح المنير، والمعجم الوسيط مادة قوم.



#### ١ - مساكنة المعتدة أثناء العدة:

٤ - اختلف الفقهاء في جواز مساكنة المطلق المعتدة على أقوال:

فيرى المالكية والشافعية أنه لا يجوز للرجل المطلق مساكنة المعتدة، ولم يفرقوا في ذلك بين الرجعية والبائن<sup>(١)</sup>.

وعند الحنفية: لا بأس أن يسكن في بيت واحد مطلقا إذا وجب الاعتداد في منزل الزوج إذا كان المطلق عدلا<sup>(٢)</sup>.

وذهب الحنابلة إلى أنه يجوز للمطلق أن يسكن مع المطلقة الرجعية دون البائن<sup>(٣)</sup>.

وينظر تفصيل ذلك في مصطلح (سكنى ف ١٦).

#### ب - الحلف على المساكنة:

٥ - لو قال الحالف: والله لا أسكن فلانا فإما أن يكون مقيدا ببعض المواضع لفظا مثل: لا أسكنه في هذا البيت، أو هذه الدار. أو لا يكون مقيدا.

ففي الحالة الأولى: وهي أن يكون مقيدا لفظا: ذهب الفقهاء إلى أنه إن كانا فيه عند

الحلف فانتقل الحالف أو المحلوف عليه، أو انتقلا معا من المكان الذي كانا ساكنين فيه انتقالا يزول معه اسم المساكنة عرفا، لم يحتث، لانقطاع المساكنة.

وإن مكثا فيه بلا عذر حث.

وكذلك لا يحتث الحالف إذا شرع هو أو المحلوف عليه إثر اليمين، في بناء جدار، أو غيره بحيث يكون لكل محل مرفق ومدخل على حدة عند جمهور المالكية، وهو وجه عند الشافعية رجحه البغوي وهو خلاف الأصح عندهم، لاشتغاله برفع المساكنة، وأما مالك فكره الجدار.

وزاد المالكية لكفاية الجدار في عدم الحث فيها قيدا آخر، وهو: أن يكون الحلف لأجل ما يحصل بين العيال، وأنه إن كان لكرهه جواره فلا بد من الانتقال.

وقال ابن الماجشون: لا يعتد بالجدار إذا كان جريدا.

وذهب الحنفية والحنابلة، وهو الأصح عند الشافعية إلى أنه يحتث، لحصول المساكنة إلى تمام البناء بغير ضرورة، ولأنهما يتشاغلان ببناء الجدار قد تساكنا قبل انفرد أحدهما عن الآخرى، بخلاف ما إذا خرج أحدهما في الحال فبنى الجدار ثم عاد، لم يحتث الحالف<sup>(١)</sup>.

(١) الخرشبي ٤/ ٨٥، ٨٦ ط. دار صادر، وروضة الطالبين ٤١٨/ ٨، ٤١٩، والفتاوي ٤/ ٥٧  
(٢) ابن عابدين ٢/ ٦٢١، ٦٢٢، وتبيين الحقائق ٣/ ٣٧ ط. دار المعرفة.  
(٣) المغني ٨/ ٥٣٠، وكشاف القناع ٥/ ٤٣٤

(١) حاشية ابن عابدين ٣/ ٧٨، ٧٩ ط. بولاق، وتنقيح =



## مُسَامَحَة

التعريف:

١ - المسامحة في اللغة: المسامحة في المعاملة والمواقفة على المطلوب والصفح عن الذنب، واللفظ مأخوذ من السمع وهو الجود يقال: سمح الرجل سماعحة وسموحة: إذا جاد، وتسامح القوم تسامحاً وسامحة: تساهلوا في الأمر، إذا تناولوه بلا مشاحة أو مضاجرة. والمعنى الاصطلاحي لا يخرج عن المعنى اللغوي<sup>(١)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة:

أ - المشاجرة:

٢ - المشاجرة هي المنازعة: يقال: تشاجر القوم مشاجرة: تنازعوا في الأمر، واشتجر القوم: اختلفوا<sup>(٢)</sup>. والعلاقة التضاد.

ب - المشاحة:

٣ - المشاحة في اللغة: من شح الرجل: وهو

(١) لسان العرب، وناج العروس، والمصباح المنير، وضع الباري ٣٠٧/٤، وقرامد القفح للبركتي.

(٢) المصباح المنير.

والحالة الثانية: أن لا يقيد بها لفظاً، ويذكر داراً على التكبير، وباتي المسألة بحالها، لم يحث عند الحنفية والمالكية<sup>(١)</sup>.

ونص الشافعية على أنه: إن نوى موضعاً معيناً من دار، فالمنهـب عنهم، الذي قطع به الجمهور أن اليمين محمولة على ما نوى، وإن لم ينو موضعاً، وأطلق المساكنة، حث بالمساكنة في أي موضع كان في المشهور من المنهـب<sup>(٢)</sup>.



= الفتاوى الحمديّة ١/ ٤٢ ط. دار المعرفّة، وجواهر الإكليل ١/ ٢٣٧، ١٣٨، وحاشية للفتاوى ١/ ١٤٩، وروضة الطالبين ١/ ٣١، ٣٢، ٣٣، ولسان الطالب ٤/ ٢٥٣، والمغني ٨/ ٧٦٩، ٧٧٠، وكشاف القناع ٦/ ٢٦٨ (١) حاشية ابن عابدين ٣/ ٧٨، وتفتح الفتاوى الحمديّة ١/ ٤٢، وجواهر الإكليل ١/ ٢٣٧، ٢٣٨ (٢) روضة الطالبين ١/ ٣٢، ٣٣.



## مُسَاوَاة

التعريف:

١ - المساواة في اللغة: المماثلة والمعادلة، يقال: ساواه مساواة: مثله وعادله قدراً، أو قيمة، ومنه قولهم: هذا يساوي درهماً أي تعادل قيمته درهماً<sup>(١)</sup>. ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي<sup>(٢)</sup>.

ما يتعلق بالمساواة من أحكام:

يتعلق بالمساواة أحكام منها:

أولاً: المساواة بين النساء أساس لتحديد مهر

المثل:

٢ - يتقرر مهر المثل في بعض صور النكاح كنكاح التفويض الذي لم يسم فيه صداق وكالوطء في النكاح الفاسد وغير ذلك.

والمراد بالمثل: مساواة المرأة امرأة أخرى

في عدة أمور سيأتي بيانها.

(١) المصباح المنير.

(٢) فتح القدير ٣/٢٤٦، والدموعي ٢/٣١٦، ومغني المحتاج ٣/٢٣٢، وكنز الدقائق ٥/١٥٩.

أشد البخل مع الحرص، ويقال: تشاحوا في الأمر وعليه: شح بعضهم على بعض وتبادروا إليه حذر فوته، ويقال: هما يتشاحان على أمر: إذا تنازعا عليه لا يريد كل واحد منهما أن يفوته<sup>(١)</sup>.

والعلاقة التضاد.

الحكم التكليفي:

٤ - قال العلماء: المسامحة مندوب إليها لقول النبي ﷺ: «رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع، وإذا اشترى، وإذا اقتضى»<sup>(٢)</sup>.

قال ابن حجر: في الحديث الحض على السماحة في المعاملة واستعمال معالي الأخلاق وترك المشاحة والحض على ترك التضييق على الناس في المطالب وأخذ العفو منهم. وقال الغزالي: تنال رتبة الإحسان في

المعاملة بأمر منها:

المسامحة في استيفاء الثمن وسائر الديون وحظ البعض، أو بالإسهال والتأخير، أو بالمساهلة في طلب جودة النقد وكل ذلك مندوب إليه ومحث عليه<sup>(٣)</sup>.

(١) لسان العرب.

(٢) حديث: «رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع...».

أخرجه البخاري (فتح الباري/٣٠٦) من حديث جابر بن عبد الله.

(٣) فتح الباري ٤/٣٠٦، ٣٠٧ ط. السلفية، وإحياء علوم الدين ٨١، ٧٩/٢.



جنس قوم أبيه، وقيمة الشيء إنما تعرف بالنظر في قيمة جنسه<sup>(١)</sup>.

ولا تعتبر قرابة الأم فلا يعتبر بأبها وخالها إذا لم تكونا من قبيلتها، فإن كانت الأم من قوم أبيها بأن كانت بنت عمه فحينئذ يعتبر بمهرها لأنها من قوم أبيها<sup>(٢)</sup>.

ويراعى في نساء العصبات قرب الدرجة وكونهن على صفاتها، وأقربهن أخت لأبوين ثم لأب ثم بنات أخ لأبوين ثم لأب ثم عمات كذلك ثم بنات الأعمام.

هذا ترتيب الشافعية، لكن الحنفية قالوا: يعتبر بالأخوات الشقيقات ثم أخواتها لأبيها ثم عماتها ثم بنات الأخت الشقيقة ثم بنات الأعمام.

وعند المالكية: الأقرب الأخوات الشقائق ثم الأخوات لأب ثم العمات الشقائق ثم العمات لأب.

وعند الحنابلة: أقرب نساء عصبته إليها أخواتها ثم عماتها ثم بنات عمها الأقرب فالأقرب<sup>(٣)</sup>.

ولو كان نساء العصبية يبلدين وهي في

والأصل فيه ما رواه معقل بن سنان أن رسول الله ﷺ قضى في بروع بنت واشق، وكان زوجها مات ولم يدخل بها ولم يفرض لها صداقاً فجعل لها مهر نساؤها لاوكس ولاشطط<sup>(١)</sup>.

والمساواة التي هي الأساس في تحليل مهر المثل تتحقق بأمرين:

أحدهما: القرابة.

والثاني: الصفات<sup>(٢)</sup>.

وبيان ذلك فيما يلي:

#### ١- القرابة:

٣- ذهب الحنفية والمالكية والشافعية والإمام أحمد في رواية (قال ابن قدامة هي الأولى) إلى أن القرابة المعتبرة في مساواة المهر هي قرابة الأب أي عشيرتها التي من قبل أبيها كأخواتها وعماتها وبنات أعمامها لقول ابن مسعود: لها مهر مثل نساها لاوكس فيه ولاشطط، فقد أضاف النساء إليها، وإنما يضاف إلى أقارب الأب لأن الإنسان من

(١) حديث معقل بن سنان أن رسول الله ﷺ قضى في بروع بنت واشق...  
أخرجه الترمذي (٤٤١/٣) وقال: حديث حسن صحيح.

(٢) فتح القدير ٣/٢٤٦، والدر المختار وحاشية ابن عابدين ٣/٣٥٤، وموساب الجليل للحطاب مع التاج والإكليل للمواق بهامشه ٣/٥١٧، والشرح الكبير وحاشية الذموي ١/٣١٦-٣١٧، ومغني المحتاج ٣/٢٣٦، ٢٣٢، والأشباه للسيوطي ص ٣٩٣، ٣٩٤ كشف القناع ٥/١٥٩، والمغني ١/٧٢٢، ٧٢١/١.

(١) فتح القدير مع الهدلية والعمدة ٢/٢٤٦ والشرح الكبير ٢/٣١٦-٣١٧، والمغني ١/٧٢٢، ومغني المحتاج ٣/٢٣٢.

(٢) فتح القدير ٣/٢٤٦ والشرح الكبير ٢/٣١٧  
(٣) مغني المحتاج ٣/٢٣٢، والدر المختار ٢/٣٥٤، والحطاب ١/٥١٧، والمغني ١/٧٢٢.



ولا التفات إلى ضرر الزوج عند الزيادة وضرر الزوجة عند النقص<sup>(١)</sup>.

والرواية الأخرى عن أحمد وهي رواية إسحاق بن هانيء أن لها مهر نساها مثل أمها أو أختها أو عمتها أو بنت عمها، واختار أبو بكر هذه الرواية، لكن صاحب كشف القناع ذكر قولاً واحداً للحنابلة وهو أن مهر المثل معتبر بمن يساويها من جميع أقاربها من جهة أبيها وأمها كأختها وعمتها وبنت أخيها وبنت عمها وأمها وخالتها وغيرهن القريب فالقريب.

قال المرادوي: وهذا المنع وعليه جمهور الأصحاب<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن أبي ليلى: المعتبر مساواتها بأمرها وقوم أمها كالخالات ونحوها، لأن المهر قيمة بضع النساء فيعتبر بالقرابات من جهة النساء<sup>(٣)</sup>.

وقال عبد الوهاب من المالكية: يعتبر عشيرتها وجيرانها سواء كُنَّ عصابة أم لا. وفي مواهب الجليل: ينبغي أن يراعى من ذلك العرف، فإن جرى العرف بالنظر إلى صداق الأم وغيرها كما هو في زماننا فيجب

أحدهما اعتبر نساء بلدها، فإن كُنَّ يبلد غير بلدها كأن زوجت في بلد غير البلد الذي زوج فيه أقاربها فعند الحنفية لا يعتبر بمهورهن لأن مهور البلدان مختلفة، وعند الشافعية الاعتبار بهن أولى من الأجنبية في البلد<sup>(١)</sup>.

فإن فقد نساء العصابة أو لم يكن أصلها أو نكحن ولكن جهل مهرهن فيعتبر مهرها بمهر أقاربها من الأرحام تقدم منهن القريب فالقريب، فتقدم الأم ثم الجدات ثم الخالات ثم بنات الأخوات ثم بنات الأخوال، فإن فقد نساء الأرحام أو لم يكن أصلها، أو جهل مهرهن اعتبر بمثلها من الأجنبية لكن تقدم أجنبيات بلدها، ثم أقرب بلد إليها<sup>(٢)</sup>.

٤ - وإذا ساوت المرأة امرأتين من أقاربها مع اختلاف مهرهما فهل يعتبر بالمهر الأقل أو الأكثر؟ نقل ابن عابدين عن البحر أنه ينبغي أن كل مهر اعتبره القاضي وحكم به فإنه يصح لقلة التفاوت<sup>(٣)</sup>.

وقال الشافعية: إن اجتمع أم أب وأم أم فوجوه: أو جهها استواءهما فتلحق بواحدة منهما سواء زاد مهرها على الأخرى أو نقص

(١) نهاية المحتاج مع حاشية فقير لمسي ٣٤٦/٦  
(٢) المغني ٧٢٢/٦، كشف القناع ١٥٩/٥، والإصناف ٣٠٣/٨  
(٣) شرح التلعية بهامش فتح القدير ٢٤٦/٣

(١) حاشية ابن عابدين ٣٥٥/٢، ومغني المحتاج ٢٢٢/٣  
(٢) مغني المحتاج ٢٢٢/٣، والمغني ٧٢٢/٦، وحاشية ابن عابدين ٣٥٥/٢، والدسوقي ٣١٦/٢  
(٣) حاشية ابن عابدين ٣٥٤/٢



اعتباره، وأشار اللخمي وغيره إلى ذلك<sup>(١)</sup>.

#### ب - المساواة في الصفات:

##### اعتبار المساواة في الصفات بالنسبة للزوجة:

٥ - ذكر الفقهاء أن الاعتبار بمهر المثل لا يثبت بمجرد المساواة في القرابة المذكورة، بل لا بد مع ذلك من المساواة في السن والجمال والمال والمقل والدين والبكارة والثبوتية والأدب وكمال الخلق والعلم والعفة والحسب، وعدم ولد إن كان من اعتبر لها المهر كذلك، أي لا ولد لها فإن كان لها ولد اعتبر مهر مثلها بمهر من لها ولد<sup>(٢)</sup>.

وإنما اعتبرت المساواة في هذه الصفات لأن مهر المثل يختلف باختلاف هذه الأوصاف فإن الغنية تنكح بأكثر مما تنكح به الفقيرة، وكذا الشابة مع المعجوز والحسنة مع الشوهاء<sup>(٣)</sup>، فإن الرغبة في المتصفة بالدين أو الجمال أو المال أو غير ذلك من الصفات تخالف الرغبة في غيرها فمتى وجدت هذه الأشياء عظم مهرها ومتى فقدت أو بعضها قل مهرها<sup>(٤)</sup>.

ونقل ابن عابدين عن الفتح: وقيل: لا يعتبر

الجمال في بيت الحسب والشرف بل في أوساط الناس وهذا جيد، لكن قال ابن نجيم: الظاهر اعتباره مطلقاً، قال ابن عابدين: ووجه ذلك أن الكلام فيمن كانت من قوم أبيها، فإذا ساوت إحدهما الأخرى في الحسب والشرف وزادت عليها في الجمال كانت الرغبة فيها أكثر<sup>(١)</sup>.

٦ - والمساواة في الصفات المذكورة معتبرة لتحديد مهر المثل، فإن اختصت بزيادة صفة أو نقص صفة فإنه يزداد في مهرها في صورة الزيادة وينقص من مهرها في صورة النقص بما يليق بحال المرأة المطلوب مهرها بحسب ما يراه المحاكم فالرأي في ذلك منوط به فيقدر باجتهاده صعوداً وهبوطاً، وهذا إذا لم يحصل اتفاق على المهر وحصل تنازع<sup>(٢)</sup>.  
هذا ما ذكره الشافعية ويمثله قال المالكية والحنابلة<sup>(٣)</sup>.

#### وقت اعتبار المساواة في الأوصاف:

٧ - ذهب الحنفية إلى أن المماثلة في الأوصاف تعتبر وقت العقد، قال ابن عابدين: والمعنى أنه إذا أردنا أن نعرف مهر مثل امرأة تزوجت بلا تسمية مثلاً ننظر إلى صفاتها وقت تزوجها من سن وجمال إلى آخر الصفات،

(١) القحطاب ١٧/٣

(٢) فتح القدير على الهدية ٢/٢٤٦، والدر المختار وحاشية ابن عابدين ٢/٣٥٤، والشرح الكبير مع حاشية للمصنف ٢/٣١٦، ٣١٧، ومنه المحتاج ٣/٢٢٢، ونهية المحتاج ١/٣٤٦، وكشاف القناع ٥/١٥٩، والمغني ٦/٧٢٢

(٣) حاشية ابن عابدين ٢/٣٥٤

(٤) حاشية المصنف ٢/٣١٧، ٣١٦

(١) حاشية ابن عابدين ٢/٣٥٥

(٢) منتهى المحتاج ٣/١٣٢

(٣) حاشية المصنف ٢/٣١٧، كشاف القناع ٥/١٥٩



وذهب الحنابلة إلى مثل ماذهب إليه الشافعية<sup>(١)</sup>.

**اعتبار المساواة في الصفات بالنسبة للزوج:**

٨- قال الحنفية: يعتبر حال الزوج أيضا (أي في الصفات) أي بأن يكون زوج هذه كازواج أمثالها من نساها في المال والحسب وعدمهما<sup>(٢)</sup>.

قال ابن عابدين: وكذا في بقية الصفات فإن الشاب والمتقي مثلا يزوج بأرخص من الشيخ والفاسق<sup>(٣)</sup>.

وعند الشافعية قال الفارقي بعد ذكر ما يعتبر من الصفات في المرأة التي يعتبر بمهرها: أنه يعتبر حال الزوج أيضا من يسار وعلم وعفة ونحوها.

قال: فلو وجد في نساء العصبية يصفتهن وزوجها مثل زوجها فيما ذكر من الصفات اعتبر بها وإلا فلا<sup>(٤)</sup>.

وقال المالكية: يعتبر حال الزوج فقد يرغب في تزويج فقير لقرابة أو صلاح أو علم أو حلم، وقد يرغب في تزويج أجنبي لمال أو جاه ويختلف المهر باعتبار هذه الأحوال

ورأى امرأة من قوم أبيها كانت حين تزوجت في السن والجمال إلى آخر هذه الصفات مثل الأولى ولا عبرة بما حدث بعد ذلك في واحدة منهما من زيادة جمال ونحوه أو نقص.

وقال: وهذه الأوصاف تعتبر وقت العقد في كل نكاح صحيح لاتسمية فيه أصلا أو سمي فيه ما هو مجهول أو مالا يحل شرعا، وكل نكاح فاسد بعد الوطء سمي فيه مهر أو لا، خلافا لوطء الشبهة<sup>(١)</sup>.

وذكر المالكية أن الأوصاف المذكورة من جمال وغيره تعتبر يوم الوطء في النكاح الفاسد وفي وطء الشبهة بخلاف النكاح الصحيح ولو تفويضا فتعتبر الأوصاف يوم العقد<sup>(٢)</sup>.

وقال الشافعية: يعتبر في النكاح الفاسد يوم الوطء، لأنه وقت الإنفاق ولا اعتبار بالعقد إذ لأحرمة له لفساده، ويعتبر ذلك في أعلى الأحوال التي للموطوءة حال وطئها كأن يطأها سميئة وهزيمة فيجب مهر تلك الحالة العليا.

وفي نكاح التفويض يعتبر مهر المثل بحال العقد في الأصح لأنه المقتضي للوجوب بالوطء ومقابل الأصح يعتبر بحال الوطء لأنه وقت الوجوب<sup>(٣)</sup>.

(١) كشف القناع ١٥٦/٥، ١٦١، والمغني ٧١٩/٦

(٢) فتح القدير ٢٤٦/٣

(٣) حاشية ابن عابدين ٢/٢٥٥

(٤) مغني المحتاج ٣/٢٢٢

(١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٢/٣٥٤، ٣٥١

(٢) الشرح الكبير مع حاشية النسوتي ٢/٣١٧

(٣) مغني المحتاج ٣/٢٣٠



وجودا وعدما<sup>(١)</sup>.

ثانيا: المساواة في المدفوع إليهم عن الكفارات:

٩ - يشترط جمهور الفقهاء المساواة فيما يعطى من الكفارة للفقراء والمساكين.

قال الشافعية في كفارة الظهار: من عجز عن الصوم كَفَرَ بإطعام ستين مسكينا، ستين مدا لكل واحد منهم مد كأن يضمها بين أيديهم ويملكها لهم بالسوية أو يُطلق، فإذا قبلوا ذلك أجزأ على الصحيح، فلو فاوت بينهم بتملك واحد مُدَّين وآخر مدا أو نصف مُد لم يجز، ولو قال: خلوه ونوى فأخذه بالسوية أجزأه فإن تفاوتوا لم يجزى، وإن صرف ستين مدا إلى مائة وعشرين بالسوية احتسب له بثلاثين مدا فيصرف ثلاثين أخرى إلى ستين منهم ويسترد من الباقي إن كان ذكر لهم أنها كفارة، وإن صرف ستين مدا إلى ثلاثين بحيث لا ينقص كل منهم عن مد لزمه صرف ثلاثين مُداً إلى ثلاثين غيرهم<sup>(٢)</sup>.

وعند الحنابلة نقل ابن رجب عن المعنى أن من وضع طعاما في الكفارة بين يدي عشرة مساكين فقال: هو بينكم بالسوية فقبلوه ففيه ثلاثة أوجه:

أحدها - وهو الذي جزم به أولا - أنه يجزيه لأنه ملكهم التصرف فيه والانتفاع به قبل القسمة كما لو دفع دين غرامته بينهم.

والثاني: وحكاه عن ابن حامد: يجزيه وإن لم يقل بالسوية، لأن قوله: خلوه عن كفارتي يقتضي التسوية لأن ذلك حكمها.

والثالث: وحكاه عن القاضي بأنه إن علم أنه وصل إلى كل واحد قدر حقه أجزأ وإلا لم يجزه، وأصل ذلك ما ذكره القاضي في المجرد أنه إذا أفرد ستين مدا وقال لستين مسكينا: خلوها فأخذوها أو قال: كلوها ولم يقل بالسوية أو قال: قد ملكتموها بالسوية فأخذوها فقال ابن حامد: يجزيه؛ لأن قوله: خلوها عن كفارتي يقتضي التسوية لأن حكم الكفارة أن يكون بينهم بالسوية، فإن عرف أنها وصلت إليهم بالسوية أجزأه، وإن علم التفاضل فمن حصل معه التفضيل فقد أخذ زيادة، ومن أخذ أقل كان عليه أن يكمله، وإن لم يعلم كيف وصل إليهم لم يجزه وعليه استئنافها، لأنه لم يعلم قدر ما وصل إلى كل واحد بعينه<sup>(١)</sup>.

وعند المالكية من كفر بالإطعام أو الكسوة فيشترط أن يعطى بالتساوي العدد المطلوب في الكفارة كستين في الظهار وعشرة في

(١) حاشية للسوئي ٣١٧/٢

(٢) مفتي المحتاج ٣/٣٦٦، ونهاية المحتاج ٩٦/٧، ولسني

المطلب ٣/٣٧٠

(١) القواعد لابن رجب ص ٢٦٤



سبب الاستحقاق كأن كانوا جميعا شركاء في دار مثلا فقد اختلف الفقهاء في كيفية توزيع المشفوع فيه.

فعمد جمهور الفقهاء يوزع المشفوع فيه على الشفعاء بقدر الحصص من الملك لا على عدد الرؤوس.

وقال الحنفية: إن الشركاء إذا استوتوا في سبب الاستحقاق استوتوا في الاستحقاق فيقسم المشفوع فيه على عدد الرؤوس لا على قدر الملك.

وينظر تفصيل ذلك في مصطلح (شفعة ف ٤٠-٤٢).

اليمين، فلو أعطى كفارة اليمين خمسة لكل واحد مدين أو أعطى ثلاثين في كفارة الظهار فلا يجزىء ذلك، كما لا يجزىء إعطاء ناقص كأن يعطي عشرين مسكينا لكل واحد نصف مد في كفارة اليمين أو يعطي مائة وعشرين في كفارة الظهار، فيجب عليه أن يكمل في التكرار بإعطاء من يكمل العشرة في كفارة اليمين ومن يكمل الستين في كفارة الظهار، وفي الناقص عن المد يجب عليه أن يكمل المد لعشرة في كفارة اليمين ولستين في كفارة الظهار، وله نزاع مافي يد الزائد عن العشرة في اليمين وعن الستين في الظهار<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً: المساواة في الحقوق:

#### أ- الأولياء المستوفون في التزويج:

١٠ - اختلف الفقهاء في تزويج أحد الأولياء المستوفين في درجة القرابة والولاية في النكاح شخصاً واحداً أو أكثر، في حال الإذن بالتزويج أو عدمه، سواء أكان التزويج على الترتيب أم في وقت واحد، وسواء أحدث بينهم تنازع في الولاية أم لا. والتفصيل في مصطلح (ولاية).

#### ب - المساواة في استحقاق الشفعة:

١١ - إذا تعدد الشفعاء وكانوا متساوين في

### ج - مساواة المستحقين للحضانة:

١٢ - ذهب الفقهاء إلى أنه إذا تساوى مستحقون للحضانة في درجة القرابة بالنسبة للمحضون فإنه يقدم الأصلح ثم الأورع ثم الأكبر سناً كما يعبر الحنفية وتعبير المالكية يقدم الأكثر صيانة وشفقة ثم الأكبر سناً.

فإذا استوى المستحقون من كل وجه بأن كانوا في درجة واحدة في القرابة واستوتوا في الصفات وفي السن كذلك فإنه يقرع بينهم قطعا للنزاع فيقدم من المستحقين المتساوين من خرجت قرعته.

وينظر تفصيل ذلك في مصطلح (حضانة

ف ١٠ - ١٣).

(١) جوامع الإكليل ١/٢٢٨، ٢٢٩، ٣٧٩، واللسوقي ٢/١٣٣،



وينظر تفصيل ذلك في مصطلح (ربا ف  
٢٦ وما بعدها).

خامساً : المساواة بين المتخاصمين:

١٦- ذهب الفقهاء إلى أنه إذا حضر الخصمان  
أمام القاضي سوى بينهما في الجلوس  
والإقبال.

وتفصيل ذلك ينظر في مصطلح (قضاء  
فقرة ٤١).

سادساً : المساواة بين الرجل والمرأة في  
العبادات والعقوبات:

١٧- سوى الإسلام بين المرأة والرجل في  
العبادات البدنية والمالية كالوضوء والغسل  
والصلاة والصوم والزكاة والحج، وفي  
العقوبات كالحلود<sup>(١)</sup>.



د - مساواة الموقوف عليهم في الاستحقاق:

١٣- الأصل أنه يعمل بشرط الواقف في  
توزيع غلة الموقوف لأن شرط الواقف كنص  
الشارع كما يقول الفقهاء، فلو شرط الواقف  
التسوية بين المستحقين في توزيع الغلة عليهم  
كقولهم: للذكر والأنثى سواء فإنه يعمل  
بشرطه<sup>(١)</sup>.

ولو شرط تفضيل بعضهم فقيه تفصيل ينظر  
في مصطلح (وقف).

هـ - تقديم أحد الأولياء المتساوين للصلاة  
على الميت:

١٤- اختلف الفقهاء فيمن يقدم للصلاة على  
الميت من الأولياء إن تساوا في درجة  
القرابة وفيما يقدم به أحد الأولياء  
المتساوين في القرابة على غيره.

والتفصيل في مصطلح (جنائز  
ف ٤٢).

رباعاً : المساواة في مباحة الأموال الربوية:

١٥- اتفق الفقهاء على أن الأموال الربوية إذا  
كانت من جنس واحد فإنه يشترط في بيع  
بعضها ببعض المساواة بين البائعين لأن  
الفضل يعتبر ربا.

(١) المدوني ٨٧/٤، والروضة ٣٣٨/٥، ٣٣٩، وكشاف القناع  
٢٦٠/٤

(١) إسلام الموقنين ٧٣/٢



## مَسَاوِمَة

التعريف:

١- المساومة في اللغة: للجاذبة بين البائع والمشتري على السلعة وفصل ثمنها<sup>(١)</sup>.  
ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي<sup>(٢)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة:

١- المزاينة:

٢- المزاينة: أن ينادي على السلعة ويزيد الناس فيها بعضهم على بعض حتى تقف على آخر من يزيد فيها فيأخذها<sup>(٣)</sup>.  
والمزاينة نوع من المساومة.

ب- النجش:

٣- النجش في اللغة معناه تشهير الصيد واستشارته من مكانه ليصاد، يقال: نجشت الصيد أنجشته - بضم الجيم - نجشاً.  
وفي الشرع: الزيادة في ثمن السلعة عن لا يريد شراءها ليقع غيره فيها، سمي بذلك لأن

الناجش يثير الرغبة في السلعة، قال في النهاية: هو أن يمدح السلعة لينفقها ويروجها أو يزيد في ثمنها وهو لا يريد شراءها ليقع غيره فيها، ويجري في النكاح وغيره.

والفرق بينه وبين المساومة أن الناجش لا يرغب في الشيء والمساوم يرغب فيه<sup>(١)</sup>.

حكم المساومة:

٤- المساومة جائزة إذا تحققت على غير المعنى المنهي عنه<sup>(٢)</sup>.

أكلر للمساومة:

للمساومة آثار منها:

أ- سقوط الشفعة بالمساومة:

٥- جاء في تنقيح الفتاوى الحامدية: أن الشفعة تسقط بالمساومة بيعاً أو إجارة<sup>(٣)</sup>.

ب- سقوط الدهوى بالمساومة:

٦- جاء في تنقيح الفتاوى الحامدية أن من استام من آخر عيناً يده ثم ادعى أن تلك العين له لا تسمع دعواه بعد ثبوت المساومة بالوجه الشرعي<sup>(٤)</sup>.

(١) للمراجع السابقة.

(٢) فتح الباري ٢/٤٢٢ وما بعده، ونبذة للجهاد ٢/٢١٠،

والفتاوى الدواني ١٥٧/٢

(٣) تنقيح الفتاوى الحامدية ١٦٩/٢

(٤) تنقيح الفتاوى الحامدية ٢٣/٢

(١) لسان العرب، والمصباح، والمصباح للنير.

(٢) قواعد الفقه للميركسي.

(٣) جواهر الإكليل ٢/٥٥، ٥٦، والتعريفات للبرجاني.



## مَسْبُوق

التعريف:

١- المسبوق في اللغة: اسم مفعول، فعله سبق، يقال: سبقه إذا تقدمه

والمسبوق في الاصطلاح: مَنْ سبقه الإمام ببعض ركعات الصلاة أو بجمعها، أو هو الذي أدرك الإمام بعد ركعة أو أكثر<sup>(١)</sup>.

الآفاظ ذات الصلة:

١- للدرك:

٢- المدرك في اللغة: اسم فاعل فعله أدرك، يقال: أدركه إذا لحقه وتلاوه: تلاحقوا، أي لحق آخرهم أولهم<sup>(٢)</sup>، ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا دَارَكُوا فِيهَا جَمِيعًا﴾<sup>(٣)</sup>.

وفي الاصطلاح: هو الذي يدرك الإمام بعد تكبيرة الافتتاح، أي يدرك جميع ركعات الإمام<sup>(٤)</sup>.

حكم المقبوض حال المساومة:

٧- ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أن المقبوض حال المساومة مضمون بالجملة، سواء بالثمن أو القيمة على الخلاف، وفرق بعضهم كالحنفية والحنابلة بين المقبوض على سوم الشراء والمقبوض على سوم النظر<sup>(١)</sup>.  
والتفصيل في مصطلح (ضمان ف ٤٠-٤١).



(١) القاموس المحيط، وقواعد الفقه، وحاشية ابن عابدن ١/ ٤٠٠.

(٢) القاموس المحيط.

(٣) سورة الأعراف/ ٢٨.

(٤) التعريفات للرجزاني، ورد المتار مع الدر ١/ ٤٠٠، وقواعد

(١) ابن عابدن ١١٩/ ٧، والقنطاري الهنكية ١١/ ١٢،

والقلوبي وصورة ٢/ ٢١٤، ونهاية المحتاج ٤/ ٨٩، وشيخ المحتاج

٢/ ٧٠، وكناف الفتاح ٣/ ٢٧٠، ومجمع الفصولات ٢١٣-٢١٤.



واستظهر في البحر القول بالفساد لقولهم: إن الأفراد في موضع الاقتداء مفسد، ونقل عن البرازية أن علم الفساد أقوى لسقوط الترتيب، وعن جامع الفتاوى: يجوز عند المتأخرين وعليه الفتوى، وقالوا: يكره له ذلك لأنه خالف السنة<sup>(١)</sup>.

وقال الحنفية أيضاً: المسبوق إذا أدرك الإمام في القراءة في الركعة التي يجهر فيها لا يأتي بالثناء، سواء كان بعيداً أو قريباً أو لا يسمع لصممه، فإذا قام إلى قضاء ما سبق يأتي بالثناء، ويتعوذ للقراءة، وفي صلاة المخافة يأتي به، ويسكت المؤتم عن الثناء إذا جهر الإمام وهو الصحيح، وإن أدرك الإمام في الركوع أو السجود يتحرى إن كان أكبر رآه أنه لو أتى به أدركه في شيء من الركوع أو السجود يأتي به قائماً، وإلا يتابع الإمام ولا يأتي به، وإذا لم يدرك الإمام في الركوع أو السجود لا يأتي بهما، وإن أدرك الإمام في القعدة لا يأتي بالثناء بل يكبر للافتتاح ثم للاتحاط ثم يقعد<sup>(٢)</sup>.

وقالوا إن المسبوق يعض الركعات يتابع الإمام في التشهد الأخير، وإذا أتم التشهد لا يشتغل بما

فالمذكور من لم يفته شيء من ركعات صلاته بخلاف المسبوق.

### ب- اللاحق:

٣- اللاحق في اللغة: اسم فاعل من لحق، يقال: لحقه: أدركه<sup>(١)</sup>.

وفي الاصطلاح اللاحق: من فاتته الركعات كلها أو بعضها بعد الاقتداء بالإمام<sup>(٢)</sup>.

والفرق بين اللاحق والمسبوق: أن المسبوق تفوته ركعة أو أكثر من أول الصلاة، واللاحق تفوته ركعة أو أكثر من آخر الصلاة أو وسطها.

### الأحكام المتعلقة بالمسبوق

تتعلق بالمسبوق أحكام منها:

#### متابعة للمسبوق إمامه في الصلاة:

٤- ذهب الفقهاء إلى أن المسبوق إذا تخلف في صلاته بركعة أو أكثر فإنه يتبع إمامه فيما بقي من الصلاة، ثم يأتي بما فاتته من صلاته<sup>(٣)</sup>. وقال ابن عابدين: لو قضى للمسبوق ما سبق به، ثم تابع إمامه فقيهه قولان مصححان،

(١) لسان العرب، ومختار الصحاح.

(٢) قواعد الفقه المبركتي، وابن عابدين ٣٩٩/١.

(٣) الفتاوى الهندية ٩١/١، ومروايت الجليل ١٣٠/٢، وجواهر

الإكليل ٨٤/١، وروضة الطالبين ٣٧٨/١، وللجموع

٤٨٣/٣، وكشاف الفاع ٤٦١/١.

(١) حاشية ابن عابدين ٤٠١/١، والفتاوى الحنفية بهامش

الفتاوى الهندية ١٠٣/١

(٢) الفتاوى الهندية ٩١/١



## مَسْبُوق ٤

البغوي وغيره أنه لو سلم الإمام قبل قعود المسبوق لا يقعد ويأتي بدعاء الاستفتاح<sup>(١)</sup>.

وقال التوي: إذا حضر المسبوق فوجد الإمام في القراءة، وخاف ركوعه قبل فراغه من الفاتحة فينبغي أن لا يقرأ دعاء الاستفتاح والتعوذ، بل يبادر إلى الفاتحة، لأنها فرض فلا يشتغل عنه بالنفل، وإن غلب على ظنه أنه إذا قال الدعاء والتعوذ أدرك تمام الفاتحة استحب الإتيان بهما.

ولو ركع الإمام وهو في أثناء الفاتحة فثلاثة أوجه: أحدها: يتم الفاتحة، والثاني: يركع ويسقط عنه قراءتها لأن متابعة الإمام أكد، ولهذا لو أدركه راکعاً سقط عنه فرض القراءة، قال البنليجي: وهو المذهب، والثالث: هو الأصح وهو قول أبي زيد المروزي وصححه القفال: أنه إن لم يقل شيئاً من دعاء الاستفتاح والتعوذ ركع وسقط عنه بقية الفاتحة، وإن قال شيئاً من ذلك لزمه أن يقرأ من الفاتحة بقدره لتقصيره بالتشاغل<sup>(٢)</sup>.

وقال: ولو سلم الإمام فكث المسبوق بعد سلامه جالساً وطال جلوسه، إن كان في موضع تشهد الأول جاز ولا تبطل صلاته، لأنه جلوس محسوب من صلاته، ولأن التشهد الأول يجوز تطويله لكنه يكره، وإن لم

بعده من الدعوات، قال ابن الشجاع: إنه يكرر التشهد إلى قوله: أشهد أن لا إله إلا الله وهو المختار، والصحيح أن المسبوق يترسل في التشهد حتى يفرغ من التشهد عند سلام الإمام<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعية: لو أدرك المسبوق الإمام في غير القيام لا يأتي بدعاء الاستفتاح، حتى قال أبو محمد الجويني في التبصرة: لو أدرك الإمام رافعاً من الركوع حين كبر للإحرام لم يأت بدعاء الاستفتاح، بل يقول: سمع الله من حمده ربنا لك الحمد... إلى آخره، موافقة للإمام، وإن أدركه في القيام وعلم أنه يمكنه دعاء الاستفتاح والتعوذ والفاتحة أتى به، نص عليه الشافعي في الأم، وقاله الأصحاب، وقال أبو محمد في التبصرة: ويستحب أن يعجل في قراءته ويقرأ إلى قوله: وأنا من المسلمين، ثم ينصت لقراءة إمامه.

وإن علم أنه لا يمكنه الجمع، أو شك لم يأت بدعاء الاستفتاح، وإن علم أنه يمكنه أن يأتي ببعض دعاء الاستفتاح مع التعوذ والفاتحة ولا يمكنه كله، أتى بالممكن، نص عليه في الأم<sup>(٢)</sup>.

وقالوا: ولو أدرك المسبوق الإمام في التشهد الأخير، فكبر وقعد، فسلم مع أول قعوده قام ولا يأتي بدعاء الاستفتاح لقوات محله، وذكر

(١) التناوي الهندية ٩١/١، وفناوي قاضيان بهاش الفتوى

الهندية ١٠٤-١٠٣/١

(٢) المجموع ٣١٩-٣١٨/٣

(١) للمجموع ٣١٨-٣١٩/٣

(٢) روضة الطالبين ١/٣٧٢، والمجموع ٤/٢١٢، ٢١٣



المسبوق أن يمر الناس بين يديه لو انتظر الإمام قام إلى قضاء ما سبق قبل فراغه<sup>(١)</sup>.

وقال المالكية: يقوم المسبوق لقضاء ما فاتته بعد سلام إمامه، فإن قام له قبل سلام الإمام بطلت صلاته<sup>(٢)</sup>.

وقال الشافعية: يستحب للمسبوق أن لا يقوم ليأتي بما بقي عليه إلا بعد فراغ الإمام من التسليمين، فإن قام بعد فراغه من قوله:

السلام عليكم في الأولى جاز، لأنه خرج بالأولى، فإن قام قبل شروع الإمام في التسليمين بطلت صلاته، ولو قام بعد شروعه في السلام قيل أن يفرغ من قوله: عليكم فهو كما لو قام قبل شروعه<sup>(٣)</sup>.

وقال الحنابلة: يقوم المسبوق لقضاء ما فاتته بعد سلام إمامه من الثانية، فإن قام قبل سلام إمامه ولم يرجع ليقوم بعد سلامها انقلبت صلاته نقلاً<sup>(٤)</sup>.

#### تفرك المسبوق الركعة:

٦- اتفق الفقهاء على أن المسبوق إذا أدرك الإمام في الركوع فقد أدرك الركعة، لقوله ﷺ: «من أدرك الركوع فقد أدرك الركعة»<sup>(٥)</sup>.

(١) للمصادر السابقة.

(٢) للتوسقي ٣٤٥/١.

(٣) روضة الطالبين ٣٧٨/١، وللجموع ٤٨٣/٣.

(٤) شرح منتهى الإرادات ٢٤٨/١، والإيضاح ٢٢٧/٢.

(٥) حديث: «من أدرك الركوع فقد أدرك الركعة».

ورد بلفظ: «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة»

أخرجه البخاري (فتح الباري ٥٧/٢)، ومسلم (٤٢٤/١)

من حديث أبي هريرة، واللفظ للبخاري.

يكن موضع تشهده لم يجز أن يجلس بعد تسليمه، لأن جلوسه كان للمتابعة وقد زالت، فإن جلس متعمداً بطلت صلاته، وإن كان ساهياً لم تطل ويسجد للسهو<sup>(١)</sup>.

ولو كان المأموم مسبوقاً بركعة أو شاكاً في ترك ركن كالفاتحة، فقام الإمام إلى الخامسة لم يجز للمأموم متابعته فيها<sup>(٢)</sup>.

#### وقت قيام المسبوق لقضاء ما فاتته:

٥- قال الحنفية: لا يقوم المسبوق إلى القضاء بعد التسليمين أو التسليمة، بل ينتظر فراغ الإمام، ويمكث حتى يقوم الإمام إلى تطوعه إن كان صلاة بعدها تطوع، أو يستنبر للمحارب إن كان لا تطوع بعدها، أو ينتقل عن موضعه، أو يمضي من الوقت مقدراً ما لو كان عليه سهو لسجد<sup>(٣)</sup>.

ولا يقوم المسبوق قبل سلام الإمام بعد قدر التشهد إلا في مواضع: إذا خاف المسبوق الماسح زوال ملته، أو خاف صاحب العذر خروج الوقت، أو خاف المسبوق في صلاة الجمعة دخول وقت العصر، أو دخول الظهر في العيدين، أو في الفجر طلوع الشمس، أو خاف أن يسبقه الحدث، فله أن لا ينتظر فراغ الإمام ولا سجود السهو، وكذلك إذا خاف

(١) للجموع ٤٨٤/٣.

(٢) روضة الطالبين ٣١٣/١.

(٣) الفتاوى الهندية ٩١/١، وفتاوى قاضيخان بهامش الفتاوى

الهندية ١٠٣/١.



وفي الفتاوى الهندية: المسبوق يقضي أول صلاته في حق القراءة وآخرها في التشهد، حتى لو أدرك ركعة من المغرب قضى ركعتين، ويفصل بقعدة فيكون بثلاث قعدات، وقرأ في كل فائحة وسورة، ولو ترك القراءة في أحدهما فسد صلاته<sup>(١)</sup>.

وقال المالكية: إذا قام المسبوق لقضاء ما فاتته قضى القول والمراد به خصوص القراءة وصفتها من سر أو جهر، بأن يجعل ما فاتته قبل دخوله مع الإمام بالنسبة إليه أول صلاته وما أدركه معه آخرها، وبني الفعل، والمراد بالفعل ما عدا القراءة بصفتها، فيشمل التسميع والتحميد والقنوت، بأن يجعل ما أدركه معه أول صلاته بالنسبة للأفعال، وما فاتته آخرها، فيكون فيه كالصلي وحده، وإذا كان كذلك فمدرك ثانية الصبح مع الإمام يفتن في ركعة القضاء، لأنها آخرته بالنسبة للفعل الذي منه القنوت، ويجمع بين التسميع والتحميد، لأنها آخرته وهو فيها كالصلي وحده.

فمن أدرك أخيرة المغرب قام بلا تكبير لأنه لم يجلس في ثانيته، ويأتي بركعة بأم القرآن وسورة جهرراً لأنه قاضى القول، أي يجعل ما فاتته أول صلاته، وأولها بالفائحة والسورة جهرراً، ويجلس للتشهد، لأنه باتي الفعل أي جعل ما أدركه معه أول صلاته وهذه التي أتى بها هي الثانية، والثانية

وقال الحنفية والمالكية والحنابلة: وهذا إذا أدرك المسبوق إمامه في جزء من الركوع ولو دون الطمأنينة.

وقال الشافعية: هذا إذا أدرك الإمام في طمأنينة الركوع، أو انتهى إلى قدر الإجزاء من الركوع قبل أن يزول الإمام عن قدر الإجزاء، فهذا يعتد له بالركعة، ويكون مدركاً لها، فإذا أدرك للمسبوق الإمام بعد فوات الحد للجزء من الركوع فإنه لا يكون مدركاً للركعة، لكن يجب عليه متابعة الإمام فيما أدرك وإن لم يحسب له<sup>(٢)</sup>.

وقال الشافعية: إذا قام الإمام إلى خامسة جاهلاً، فاعتدى به مسبوق عالماً بأنها خامسة، فالصحيح المشهور الذي قطع به الأصحاب في معظم الطرق: أنه لا تنعقد صلاته، لأنه دخل في ركعة يعلم أنها لغو<sup>(٣)</sup>.

٧- وذهب جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية والحنابلة) إلى أن ما أدرك المسبوق من الصلاة مع الإمام فهو آخر صلاته، وما يقضيه أولها<sup>(٤)</sup>.

وصرح الحنفية: أن ما يقضيه المسبوق أول صلاته حكماً لا حقيقة، بمعنى أنه أولها في حق القراءة وآخرها في حق التشهد<sup>(٥)</sup>.

(١) حاشية ابن عابدين ١/٤٨٤، ومغلة للجنيد ١/١٨٩، والشرح الصغير ١/٤٥٨، والجموع ٤/٢١٦، والقوانين الفقهية ص ٧٢ واللغني ١/٥٠٦ والإيضاح ٢/٢٢٣-٢٢٤

(٢) للجموع ٤/٢١٨

(٣) البحر الرائق ١/٣١٣، والشرح الصغير ١/٤٥٨، والإيضاح ٤/٢٢٥

(٤) البحر الرائق ١/٣١٣

(٥) الفتاوى الهندية ١/٩١-٩٢



أن ما يدركه أول صلاته<sup>(١)</sup>.

### سجود المسبوق للسجود:

٨- ذهب الحنفية إلى أن المسبوق يسجد مع إمامه مطلقاً، سواء كان السجود قبل الانتهاء أو بعده ثم يقضي ما فاتته ولو سها فيه سجدة ثانياً<sup>(٢)</sup>.

ولو قام المسبوق إلى قضاء ما سبق به، وعلى الإمام سجدة سها قبل أن يدخل معه فقالوا: إن المسبوق عليه أن يعود فيسجد مع الإمام ما لم يقيد الركعة بسجدة، فإن لم يعد حتى سجدة يمضي، وعليه أن يسجد في آخر صلاته، بخلاف المنفرد لا يلزمه السجود لسهو غيره<sup>(٣)</sup>.

وقال المالكية: بطلت الصلاة بسجود المسبوق عمداً مع الإمام سجوداً بعداً مطلقاً أو قبلها إن لم يلحق معه ركعة بسجدة، وإلا بأن لحق ركعة سجدة القبلي معه قبل قضاء ما عليه إن سجده الإمام قبل السلام<sup>(٤)</sup>.

وقال الشافعية: إذا سها المأموم خلف الإمام لم يسجد، ويتحمل الإمام سهوه ولو سها بعد سلام الإمام، لم يتحمل لانتقطاع القدوة، وكذا المنفرد إذا سها في صلاته، ثم دخل في جماعة، وجوزنا ذلك، فلا يتحمل الإمام سهوه ذلك.

أما إذا ظن المأموم أن الإمام سلم، فسلم، ثم بان أنه لم يسلم، فسلم معه، فلا سجود عليه،

يجلس بعدها، ثم يركعة بأم القرآن وسورة جهراً لأنها الثانية بالنسبة للقول- أي القراءة- ويجمع بين سماع الله لمن حمده وربنا ولك الحمد لأنه بآن كالمصلي وحده في الأفعال.

ومن أدرك أخيرة المشاء أتى بعد سلام الإمام بركعة بأم القرآن وسورة جهراً لأنها أول صلاته بالنسبة للقول، فيقضي كما فات ويجلس للشهد لأنها ثانيته بالنسبة للأفعال، ثم بركعة بأم القرآن وسورة جهراً لأنها ثانيته بالنسبة للأقوال، ولا يجلس بعدها لأنها ثانيته بالنسبة للأقوال، ولا يجلس بعدها لأنها ثالثته بالنسبة للأفعال، ثم بركعة بالقائمة فقط سرراً لأنها آخر صلاته، ومن أدرك الأخيرتين منها أتى بركعتين بأم القرآن وسورة جهراً لما تقدم<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعية: ما أدركه المسبوق مع الإمام فهو أول صلاته، وما يفعله بعد سلام إمامه آخرها، لقوله ﷺ: «فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتوا»<sup>(٢)</sup>، وإتمام الشيء لا يكون إلا بعد أوله، وعلى هذا إذا صلى مع الإمام الركعة الثانية من الصبح وقتت مع الإمام، فإنه يعيد القنوت، ولو أدرك ركعة من المغرب مع الإمام تشهد في ثانيته نكباً، لأنها محل تشهد الأول، وتشهد مع الإمام للمتابعة، وذلك حجة على

(١) الشرح الصغير ١/ ٤٥٩-٤٦١

(٢) حديث: «فما أدركتم فصلوا...».

أخرجه البخاري (فتح الباري ٢/ ١١٧) من حديث أبي هريرة.

(١) مفتي للحاج ١/ ٢٠٦

(٢) حاشية ابن عابدين ١/ ٤٩٩

(٣) الفتاوى الهندية ١/ ٩٢

(٤) حاشية القسوطي ١/ ٢٩٠، ٢٩١



أن الإمام لم يسلم بعد، فقال إمام الحرمين: إن رجع فهو الوجه، وإن أراد أن يتماذى وينوي الانفراد قبل سلام الإمام، ففيه الخلاف في قطع القدوة، فإن منعناه تعين الرجوع، وإن جوزناه فوجهان: أحدهما: يجب الرجوع، لأن نهوضه غير معتد به، فيرجع، ثم يقطع القدوة إن شاء، والثاني: لا يجب الرجوع، لأن النهوض ليس مقصوداً لعينه، وإنما المقصود القيام فما بعده، هذا كلام الإمام، فلو لم يُرد قطع القدوة فمقتضى كلام الإمام: وجوب الرجوع.

وقال الغزالي: هو مخير، إن شاء رجع، وإن شاء انتظر قائماً سلام الإمام، وجواز الانتظار قائماً مشكل، للمخالفة الظاهرة، فإن كان قرأ قيل تين الحال، لم يعتد بقراءته في جميع هذه الأحوال، بل عليه استئنافها.

قال النووي: الصحيح: وجوب الرجوع في الحالتين<sup>(١)</sup>.

وقال الحنابلة: لو كان المأموم مسبوقاً وسها الإمام فيما لم يدركه المسبوق فيه، بأن كان الإمام سها في الأولى وأدركه في الثانية مثلاً، فيسجد معه متابعة له، لأن صلاته نقصت حيث دخل مع الإمام في صلاة ناقصة وكذا لو أدركه فيما لا يعتد له به، لأنه لا يمنع وجوب التسابعة في السجود كما لم يمنعه في بقية الركعة<sup>(٢)</sup>.

لأنه سها في حال القدوة.

ولو يتيقن في التشهد أنه ترك الركوع أو الفاتحة من ركعة ناسياً، فإذا سلم الإمام، لزمه أن يأتي بركعة أخرى، ولا يسجد للسهو، لأنه سها في حال الاقتداء.

ولو سلم الإمام، فسلم المسبوق سهواً، ثم تذكر، بنى على صلاته، وسجد، لأن سهوه بعد انقطاع القدوة.

ولو ظن المسبوق أن الإمام سلم، بأن سمع صوتاً ظنه سلامه، فقام ليتدارك ما عليه، وكان ما عليه ركعة مثلاً، فأتى بها وجلس، ثم علم أن الإمام لم يسلم بعد تبين أن ظنه كان خطأ، فهذه الركعة غير معتد بها، لأنها مفعولة في غير موضعها، فإن وقت التدارك بعد انقطاع القدوة، فإذا سلم الإمام، قام إلى التدارك، ولا يسجد للسهو، لبقاء حكم القدوة.

ولو كانت المسألة بحالها، فسلم الإمام وهو قائم، فهل يجوز له أن يمضي في صلاته أم يجب عليه أن يعود إلى القعود ثم يقوم؟ وجهان: أحدهما: الثاني.

فإن جوزنا المضي، فلا بد من إعادة القراءة، فلو سلم الإمام في قيامه، لكنه لم يعلم به حتى أتم الركعة - إن جوزنا المضي - فركعته محسوبة، ولا يسجد للسهو، وإن قلنا: عليه القعود لم يحسب، ويسجد للسهو للزيادة بعد سلام الإمام.

ولو كانت المسألة بحالها، وعلم في القيام

(١) روضة الطالبين ١/٣١١-٣١٢

(٢) شرح منتهى الإرادات ١/٢١٩



للإمام، حكاه إمام الحرمين والرافعي.  
والثالث: إن كان جلوسه في محل التشهد الأول للمسبوق افتتشر، وإلا تورك، لأن جلوسه حينئذ مجرد المتابعة فيتابع في الهيئة، حكاه الرافعي.

وإذا جلس مَنْ عليه سجود سهو في آخره، فوجهان: أحدهما: يجلس متوركاً لأنه آخر صلاته، والثاني: وهو الصحيح يفتتشر وبه قطع صاحب العدة ونقله إمام الحرمين عن أكثر الأئمة، لأنه مستوفز لينم صلاته، فعلى هذا إذا سجد سجدة سجدة السهو تورك ثم يسلم<sup>(١)</sup>.

#### استخلاف المسبوق:

٩٠- ذهب الفقهاء في الجملة إلى جواز استخلاف الإمام في الصلاة، وإلى جواز استخلاف المسبوق وذلك على التفصيل المبين في مصطلح (استخلاف ف ٢٨ وما بعدها).



(١) للجموع ٤٥١/٣-٤٥٢

وقالوا: لو قام المسبوق بعد سلام إمامه ظاناً علم سهو إمامه، فسجد إمامه رجع المسبوق فسجد معه لأنه من تمام صلاة الإمام، أنسبه السجود قبل السلام، فيرجع وجوباً قبل أن يستتم، فإن استتم فالأولى أن لا يرجع كمن قام عن التشهد الأول، ولا يرجع إن شرع في القراءة، لأنه تلبس بركن مقصود فلا يرجع إلى واجب<sup>(١)</sup>.

وإن أدرك المسبوق إمامه في آخر سجدة السهو سجد المسبوق مع الإمام، فإن سلم الإمام أتى المسبوق بالسجدة الثانية ليوالي بين السجدة ثم قضى صلاته، وإن أدرك المسبوق إمامه بعد سجدة السهو وقبل السلام لم يسجد المسبوق لسهو إمامه، لأنه لم يترك معه بعضاً منه فيقضي الغائب، وبعد السلام لا يدخل معه، لأنه خرج من الصلاة<sup>(٢)</sup>.

#### كيفية جلوس المسبوق:

٩- قال الشافعية: إذا جلس المسبوق مع الإمام في آخر صلاة الإمام فقيه أقوال:

القول الأول: وهو الصحيح المنصوص في الأم، وبه قال أبو حامد والبتليجي والقاضي أبو الطيب والغزالي: يجلس المسبوق مُفْتَرِشاً، لأنه ليس بآخر صلاته.

والثاني: المسبوق يجلس متوركاً متابعاً

(١) شرح منتهى الإرادات ٢١١/١، ومطلب أولي النهى ٢٢٩/١

(٢) شرح منتهى الإرادات ٢١١/١، ومطلب أولي النهى ٢٢٩/١



والصلة بين المستأمن والذمي: أن الأمان للمستأمن مؤقت وللذمي مؤبد<sup>(١)</sup>.

ب- الحربي:

٣- الحربي منسوب إلى الحرب، وهي المقاتلة والمنازلة، ودار الحرب: بلاد الأعداء، وأهلها: حربي وحريون<sup>(٢)</sup>.  
والصلة بينهما التباين.

ما يتعلق بالمستأمن من أحكام:  
يتعلق بالمستأمن أحكام منها:

أمان المستأمن:

١- مشروعية الأمان والحكمة فيها:

٤- الأصل في مشروعيته أمان المستأمن قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ امْلِكْهُ مِائَتَهُ﴾<sup>(٣)</sup>، وقوله عليه الصلاة والسلام: «ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم»<sup>(٤)</sup>.

وأما الحكمة في مشروعيته كما نص عليها النووي: قد تقتضي المصلحة الأمان لاستمالة

## مُستأمن

التعريف:

١- المستأمن في اللغة بكسر الميم الثانية اسم فاعل أي: الطالب للأمان، ويصح بالفتح اسم مفعول، والسين والتاء للصيرورة، أي صار مؤامناً<sup>(١)</sup>، يقال: استأمنه: طلب منه الأمان، واستأمن إليه: دخل في أمانه<sup>(٢)</sup>.

وفي الاصطلاح: المستأمن: من يدخل إقليم غيره بأمان مسلماً كان أم حريباً<sup>(٣)</sup>.

الالفاظ ذات الصلة:

١- الذمي:

٢- الذمي في اللغة: المعاهد الذي أعطي عهداً يأمن به على ماله وعرضه ودينه، والذمي نسبة إلى الذمة، بمعنى العهد<sup>(٤)</sup>.

والذمي في الاصطلاح هو المعاهد من الكفار لأنه أومن على ماله ودمه ودينه بالجزية<sup>(٥)</sup>.

(١) بدائع الصنع ١٠٦/٧، ١١٠.

(٢) قواعد الفقه للريكي.

(٣) سورة التوبة/٦.

(٤) ابن عابدين ٢٢٦/٣، وفتح القدير ٢٩٨/٤، والمسنن ٣٩٩/٨، وكشاف القناع ١٠٤/٣، ومغني المحتاج ٣٣٦/٤.

وحديث: ذمة المسلمين واحدة.

أخرجه البخاري (فتح الباري ١٣/٢٧٥) ومسلم (٩٩٨/٢).

من حديث علي بن أبي طالب.

(١) ابن عابدين ٢٤٧/٣.

(٢) المصباح المنير.

(٣) الدر المختار مع حاشية ابن عابدين ٢٤٧/٣، وقواعد الفقه للريكي.

(٤) المعجم الوسيط، والمصباح المنير.

(٥) قواعد الفقه للريكي.



الكافر إلى الإسلام، أو إراحة الجيش، أو ترتيب أمرهم، أو للحاجة إلى دخول الكفار، أو لمكيدة وغيرها<sup>(١)</sup>.

ب- حكم طلب الأمان أو إعطائه للمستأمن:

٥- إعطاء الأمان للمستأمن أو طلبه للأمان مباح وقد يكون حراماً أو مكروهاً.

وبالأمان يثبت للمستأمن الأمن عن القتل والسبي وغنم المال، فيحرم على المسلمين قتل رجالهم وسبي نسائهم وذرائعهم واغتنام أموالهم<sup>(٢)</sup>.

ج- من يحق له إعطاء الأمان للمستأمن:

الأمان إما أن يكون من الإمام أو نائبه، أو من الأمير، أو من آحاد المسلمين وعامتهم.

أولاً- أمان الإمام أو نائبه:

٦- لا خلاف بين الفقهاء في أنه يصح أمان الإمام أو نائبه لجميع الكفار وآحادهم، لأن ولايته عامة على المسلمين، فيجوز له أن يعطي الكفار الأمان على أنفسهم وأموالهم لمصلحة اقتضته تعود على المسلمين، لا لغير مصلحة<sup>(٣)</sup>.

ثانياً- أمان الأمير:

٧- نص الحنابلة على أنه يصح أمان الأمير لأهل بلدة جعل بإزائهم، أي: ولي قتالهم، لأن له الولاية عليهم فقط، وأما في حق غيرهم فهو كآحاد الرعية المسلمين، لأن ولايته على قتال أولئك دون غيرهم<sup>(١)</sup>.

ثالثاً- أمان آحاد الرعية:

٨- ذهب المالكية والشافعية في الأصح والحنابلة إلى أنه يصح أمان آحاد الرعية بشروطه، لواحد وعشرة، وقافلة وحصن صغيرين عرفا كمانة فأقل: لأن عمر رضي الله تعالى عنه أجاز أمان العبد لأهل الحصن، ولا يصح أمان أحد الرعية لأهل بلدة كبيرة، ولا رستاق، ولا جمع كبير، لأنه يقضي إلى تعطيل الجهاد، والافتيات على الإمام.

قال المالكية: إن أمن غير الإمام إقليماً أي عدداً غير محصور، أو أمن عدداً محصوراً بعد فتح البلد، نظر الإمام في ذلك فإن كان صواباً أبقاه وإلا رده.

وقال النووي: وضابطه: أن لا ينسد باب الجهاد في تلك الناحية، فإذا تأتى الجهاد بغير تعرض لمن أمن، نفذ الأمان، لأن الجهاد شعار

(١) روضة الطالبين ٢٧٨/١٠

(٢) بلاتح الصنائع ١٠٦/٧، ١٠٧

(٣) للشرح الصغير ٢/٢٨٥، ٢٨٦، وروضة الطالبين ٢٧٨/١٠

وكشاف الفتاوى ٣/١٠٥، وفتح القدير ٤/٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠

(١) كشاف الفتاوى ٣/١٠٥، والمغني ٨/٣٩٨



هذا بالنسبة لأهله وماله في دار الإسلام،  
وأما من كان منهم في دار الحرب فلا يسري  
إليه الأمان جزماً عند الشافعية<sup>(١)</sup>.

وزعم الشافعية في الأصح إلى أنه لا يسري  
الأمان إلى من معه من أهل وما معه من مال إلا  
بالشرط، لقصور اللفظ عن العموم<sup>(٢)</sup>.

وزاد الشافعية فقالوا: المراد بما معه من  
ماله غير المحتاج إليه مدة أمانه، أما المحتاج  
إليه فيدخل ولو بلا شرط، ومن ذلك ما  
يستعمله في حرفته من الآلات، ومركوبه إن  
لم يستغن عنه، هذا إذا أتمته غير الإمام، فإن  
أتمته الإمام دخل ما معه بلا شرط، ولا يدخل ما  
خلفه بدار الحرب إلا بشرط من الإمام، أما إذا  
كان الأمان للحربي بدارهم: فما كان من أهله  
وماله بدارهم دخلاً ولو بلا شرط إن أتمته  
الإمام، وإن أتمته غيره لم يدخل أهله ولا ما لا  
يحتاج إليه من ماله إلا بشرط، ولا فرق في  
ذلك بين ما معه من ماله أو مال غيره<sup>(٣)</sup>.

هـ- ما يتعد به الأمان:

١٠- ذهب الفقهاء إلى أن الأمان يتعد بكل  
لفظ يفيد الغرض، وهو اللفظ الدال على  
الأمان نحو قول المقاتل مثلاً: أمتكم، أو أنتم

الدين، وهو من أعظم مكاسب المسلمين.

وفي مقابل الأصح للشافعية: لا يجوز أمان  
واحد لأهل قرية وإن قل عدد من فيها<sup>(١)</sup>.

وزعم الحنفية إلى أنه يصح الأمان من  
الواحد سواء أتم جماعة كثيرة أو قليلة، أو  
أهل مصر أو قرية، وعبرة فتح القدير: أو أهل  
حصن أو مدينة<sup>(٢)</sup>.

د- ما يترتب على إعطاء الأمان:

٩- ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه إذا وقع  
الأمان من الإمام أو من غيره بشروطه، وجب  
على المسلمين جميعاً الوفاء به، فلا يجوز  
قتلهم، ولا أسرهم، ولا أخذ شيء من مالهم،  
ولا الترضي لهم، لمصمتهم ولا أذيتهم بغير  
وجه شرعي<sup>(٣)</sup>.

وأما سرية حكم الأمان إلى غير المؤمن من  
أهل ومال: فقد نصّ الحنابلة، والشافعية في  
مقابل الأصح على أنه إذا أتم من يصح أمانه  
سرى الأمان إلى من معه من أهل، وما معه من  
مال، إلا أن يقول مؤتمنه: أمتك وحلك ونحوه،  
مما يقتضي تخصيصه بالأمان، فيختص به<sup>(٤)</sup>.

(١) الشرح الصغير ٢/٢٨٥، وروضة الطالين ١٠/٢٧٨،  
وكشاف الفتاوى ٣/١٠٥

(٢) فتح القدير ٤/٢٩٨، وبلدائع الصنائع ٧/١٠٧، وابن عابدين  
٢٢٦/٣

(٣) بلدائع الصنائع ٧/١٠٧، وابن عابدين ٣/٤٢٦، والشرح  
الصغير ٢/٢٨٨، وروضة الطالين ١٠/٢٨١، وكشاف

الفتاوى ٣/١٠٤

(٤) كشف الفتاوى ٣/١٠٧، ومغني المحتاج ٤/٢٣٨

(١) مغني المحتاج ٤/٢٣٨

(٢) مغني المحتاج ٤/٢٣٨، وروضة الطالين ١٠/٢٨١

(٣) مغني المحتاج ٤/٢٣٨



بمراده، ولكن لا يفتال بل يلحق بأمته، وإن مات المشير قبل أن يبين الحال فلا أمان، ولا اغتيال فيبلغ المأمَن<sup>(١)</sup>.

ويصح إيجاب الأمان منجزاً كقوله: أنت آمن، ومعلقاً بشرط، كقوله: من فعل كذا فهو آمن<sup>(٢)</sup>، لقول النبي ﷺ يوم فتح مكة: «من دخل دار أبي سفيان فهو آمن»<sup>(٣)</sup>.

ولما القبول فلا يشترط، وهو ما صرح به البلقيني من الشافعية فقال: إن الإمام الشافعي لم يعتبر القبول وقال: وهو ما عليه السلف والخلف لأن بناء الباب على التوسعة، فيكفي السكوت، ولكن يشترط مع السكوت ما يشعر بالقبول، وهو الكف عن القتال كما صرح به الماوردي، وتكفي إشارة مفهمة للقبول ولو من ناطق.

قال للشريني: إن محل الخلاف في اعتبار القبول: إذا لم يسبق منه استيجاب، فإن سبق منه لم يحتاج للقبول جزماً<sup>(٤)</sup>.

و- شرط إعطاء الأمان للمستأمن:

١١- ذهب جمهور الفقهاء إلى أن شرط الأمان

أمتون، أو أعطيتكم الأمان، وما يجري هذا المجرى.

وزاد الحمصكي من الحنفية: وإن كان الكفار لا يعرفونه، بعد معرفة المسلمين كون ذلك اللفظ أماناً بشرط سماع الكفار ذلك من المسلمين، فلا أمان لو كان بالبعد منهم.

كما ذهبوا إلى أنه يجوز الأمان بأي لغة كان، بالصريح من اللفظ كقوله: أجزتكَ، أو أمتك، أو أنت آمن وبالكناية: كقوله: أنت على ما تحب، أو كن كيف شئت ونحوه.

وزاد بعض الشافعية كالرملي والشريني الخطيب اشتراط النية في الكناية.

ويجوز الأمان بالكتابة لأثر فيه عن عمر رضي الله تعالى عنه، وقال الشريني الخطيب: ولا بد فيها من النية لأنها كناية.

كما يجوز بالرسالة: لأنها أقوى من الكتابة، قال الشريني: سواء كان الرسول مسلماً أم

كافراً، لأن بناء الباب على التوسعة في حق الدم، وكذلك بإشارة مفهمة ولو من ناطق:

لقول عمر رضي الله تعالى عنه: والله لو أن

أحدكم أشار بأصبعه إلى السماء إلى مشرك فنزل بأماته، فقتله، لقتلته به، ولأن الحاجة

داعية إلى الإشارة لأن الغالب فيهم عدم فهم كلام المسلمين، وكذا العكس.

فلو أشار مسلم لكافر فظن أنه أمته، فأنكر المسلم أنه أمته بها، فالقول قوله، لأنه أعلم

(١) بدائع الصنائع ١٠٦/٧، وابن عابدين ٢٧٧/٣، والقوانين الفقهية ١٥٩، وجواهر الإكليل ٢٥٨/١، وروضة الطالبين ٢٧٩/١٠، الوجيز ١٩٤/٢، ومغني المحتاج ٢٣٧/٤، والفتاوى ٢٢٦/٤، وروض الطالب ٢٠٣/٤، والمغني ٣٩٨/٨-٤٠٠ وكشاف القناع ١٠٥/٣.

(٢) كشاف القناع ١٠٤/٣، والمراجع السابقة.

(٣) حديث: «من دخل دار أبي سفيان فهو آمن» أخرجه مسلم (١٤٠٦/٣) من حديث أبي هريرة.

(٤) مغني المحتاج ٢٣٧/٤.



أذناهم<sup>(١)</sup>، ووجه الاستدلال أن النبي ﷺ جعل النعمة للمسلمين، فلا تحصل لغيرهم، ولأن كفره يحمله على سوء الظن، ولأنه متهم على الإسلام وأهله، فأشبهه الحرابي، ولأنه كافر فلا ولاية له على المسلمين.

وزاد الحنفية: إلا إذا أمره به مسلم - سواء كان الأمر أمير العسكر أو رجلاً من المسلمين - بأن قال المسلم للنبي: آمنتم، فقال النبي: قد آمنتكم، لأن أمان النبي إنما لا يصح لتهمة ميله إليهم، وتزول التهمة إذا أمره به مسلم، وكذلك إذا قال النبي: إن فلانا المسلم قد آمنتكم، لأنه صار مالكا للأمان بهذا الأمر، فيكون فيه بمنزلة مسلم آخر<sup>(٢)</sup>.

#### الشرط الثاني: العقل:

١٣- اتفق الفقهاء على أنه لا يجوز أمان المجنون، لأن العقل شرط أهلية التصرف، ولأن كلامه غير معتبر فلا يثبت به حكم<sup>(٣)</sup>.

انتفاء الضرر، ولو لم تظهر المصلحة<sup>(١)</sup>. وقال الحنفية: يشترط في الأمان أن تكون فيه مصلحة ظاهرة للمسلمين<sup>(٢)</sup>. والتفصيل في (أمان ف ٦).

#### ز- شروط المؤمن:

للمؤمن شروط على النحو التالي:

#### الشرط الأول: الإسلام:

١٢- اتفق الفقهاء على أنه يشترط أن يكون الأمان من مسلم فلا يصح من كافر، وزاد الكاساني: وإن كان يقاتل مع المسلمين، لأنه متهم في حق المسلمين، فلا تؤمن خيائته، ولأنه إذا كان متهما فلا يلزم أنه بنى أمانه على مراعاة مصلحة المسلمين من التفرق عن حال القوة والضعف أم لا، فيقع الشك في وجود شرط الصحة، فلا يصح مع الشك<sup>(٣)</sup>، ونصوا على أنه لا يجوز أمان غير المسلم ولو كان ذمياً، واستدلوا بقوله عليه الصلاة والسلام: «ذمة المسلمين واحدة، يسعى بها

(١) حديث: ذمة المسلمين واحدة.

تقدم تخريجه في التعليق على فقه (٤)

(٢) ابن عابدين ٣/٧٢٨، والشرح الصغير ٢/٢٨٧، والمنهاج ٨/٣٩٨، وكشاف القناع ٣/١٠٤، ومغني المحتاج ٤/٢٣٦، ٢٣٧.

(٣) ابن عابدين ٣/٧٢٨، والشرح الصغير ٢/٢٨٧، والمنهاج ٨/٣٩٨، وكشاف القناع ٣/١٠٤، ومغني المحتاج ٤/٢٣٦، ٢٣٧، وروضة الطالبين ١٠/٢٧٩، والوجيز ٢/١٩٤.

(١) حاشية الموسوي ٢/١٨٦، ومغني المحتاج ٤/٢٣٨، ٢٣٩، وكشاف القناع ٣/١٠٤، والفروع ٦/١٤٨، ٢٤٩.  
(٢) بدائع الصانع ٧/١٠٦، ١٠٧.  
(٣) بدائع الصانع ٧/١٠٧، والشرح الصغير ٢/٢٨٧، والفتاوى الفقهاء ١٥٩، وروضة الطالبين ١٠/٢٧٩، والوجيز ٢/١٩٤، وكشاف القناع ٣/١٠٤.



### الشرط الثالث: البلوغ:

١٤- لا خلاف بين الفقهاء في أنه لا يصح أمان الطفل، وكذلك الصبي المراهق إذا كان لا يعقل الإسلام قياماً على المجنون.

وأما إن كان مميزاً يعقل الإسلام، ولكنه كان محجوراً عن القتال، فذهب جمهور الحنفية والحنابلة في وجه إلى أنه لا يصح أمانه، لأن من شرط صحة الأمان أن يكون بالمسلمين ضعيف، وبالكفر قوة، وهذه حالة خفية ولا يوقف عليها إلا بالتأمل والنظر، ولا يوجد ذلك من الصبي، ولا شغاله باللهو واللعب، ولأنه لا يملك العقود والأمان عقد ومن لا يملك أن يعقد في حق نفسه، ففي حق غيره أولى، ولأن قوله غير معتبر كطلاقه وعتاقه.

وقال الحنابلة في وجه آخر ومحمد: يصح، لأن أهلية الأمان مبنية على أهلية الإيمان، والصبي المميز الذي يعقل الإسلام من أهل الإيمان، فيكون من أهل الأمان كالبالغ<sup>(١)</sup>.

وإن كان مأذوناً في القتال فالأصح أنه يصح بالاتفاق بين الحنفية، لأنه تصرف دائر بين النفع والضرر، فيملكه الصبي المأذون<sup>(٢)</sup>.

وعند المالكية في الصبي المميز خلاف، قيل: يجوز ويمضي وقيل: لا يجوز ابتداء، ويخير فيه الإمام إن وقع: إن شاء أمضاه، وإن شاء رده<sup>(٣)</sup>.

وقال الشافعية: لا يصح أمان الصبي وفي الصبي المميز وجه كتدبيره<sup>(٤)</sup>.

ومن زال عقله بنوم أو سكر أو إغماء، فقد نص الحنابلة على أنه في حكم الصبي غير المميز، لأنهم لا يعرفون المصلحة من غيرها، ولأن كلامهم غير معتبر فلا يثبت به حكم<sup>(٥)</sup>.

### الشرط الرابع: الاختيار

١٥- نص جمهور الفقهاء على أنه لا يصح الأمان من مكره، لأنه قول أكره عليه بغير حق، فلم يصح كالإقرار<sup>(٦)</sup>.

### الشرط الخامس: علم الخوف من الكفرة:

١٦- ذهب المالكية والحنابلة والشافعية في مقابل الأصح إلى أنه يصح أمان الأسير إذا عقده غير مكره، لدخوله في عموم الخبر، ولأنه مسلم مكلف مختار فأشبهه غير الأسير، قال ابن قدامة: وكذلك يصح أمان

(١) الشرح الصغير ٢/٢٨٧

(٢) روضة الطالبين ١٠/٢٧٩

(٣) المفتي ٨/٣٩٨

(٤) الشرح الصغير ٢/٢٨٧، ولقناتين الفقهية ١٥٩، وروضة الطالبين ١٠/٢٧٩، وكشاف القناع ٣/١٠٤، والمفتي ٨/٣٩٨

(١) بدائع الصنائع ٧/١٠٦، وفتح القدير ٤/٣٠٢، والشرح الصغير ٢/٢٨٧، والمفتي ٨/٣٩٧، وروضة الطالبين ١٠/٢٧٩

(٢) ابن حليدين ٣/٢٢٦، ٢٢٧، بدائع الصنائع ٧/١٠٦، وفتح القدير ٤/٣٠٢



في حقه هو فصحيح، قال ابن عابدين:  
والظاهر أن التاجر المستأمن كذلك<sup>(١)</sup>.

ح- أمان العبد والمرأة والمريض:  
اختلف الفقهاء في أمان العبد والمرأة  
والمريض على التفصيل الآتي:

#### أولا- العبد:

١٧- ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يجوز أمان  
العبد، واستدلوا بقوله عليه الصلاة والسلام:  
«ذمة المسلمين واحدة يسمي بها أديانهم»<sup>(٢)</sup>،  
وفسر محمد بالعبد، ولقول عمر بن الخطاب  
رضي الله تعالى عنه: «العبد المسلم رجل من  
المسلمين ذمته ذمتهم» وفي رواية «يجوز  
أمانه»، ولأنه مسلم مكلف، فصح أمانه كالحرة.  
وزاد النووي: يصح أمان العبد المسلم وإن  
كان سيده كافرا.

وفي قول للمالكية أنه لا يجوز أمان العبد  
ابتداء وإذا أمن فيخسر الإمام بين إمضاءه  
ورده<sup>(٣)</sup>.

(١) بدائع الصنائع ١٠٧/٧، وضع القليوبي ٣٠٠/٤، وشرح السير  
الكبير ٢٦٦/١ ط. مطبعة مصر، وابن عابدين ٢٢٨/٣،  
والأخبار ١٢٣/٤

(٢) حديث: ذمة المسلمين واحدة يسمي بها أديانهم،  
سبق تخريجه في التعليق على فقرة (٤)

(٣) بدائع الصنائع ١٠٦/٧، وضع القليوبي ٢٩٩/٤، ٣٠٠،  
٣٠١، وابن عابدين ٢٦٦/٣، ٢٢٧، والشرح الصغير  
٢٨٧/٢، وبغية المجتهد ٣٩٣/١، والمغني ٣٩٧/٨،  
وكشاف القناع ١٠٤/٣، وروضة الطالبين ٢٧٩/١٠

الأجير، والتاجر في دار الحرب.  
ويرى الشافعية في الأصح عدم جواز أمان  
الأسير، قال الشرييني الخطيب: محل الخلاف  
في الأسير المقيد والمحبوس وإن لم يكن  
مكرها، لأنه مقهور بأيديهم لا يعرف وجه  
المصلحة، ولأن وضع الأمان أن يأمن  
المؤمن، وليس الأسير آمنا، وأما أسير اللدار،  
وهو المطلق بدار الكفر الممنوع من الخروج  
منها فيصح أمانه<sup>(١)</sup>.

وذهب الحنفية إلى أنه لا يجوز أمان من  
كان مقهورا عند الكفار كالأسير والتاجر  
فيهم، ومن أسلم عندهم وهو فيهم، لأنهم  
مقهورون عندهم، فلا يكونون من أهل البيان،  
ولا يخافهم الكفار، والأمان يختص بمحل  
الخوف، ولأنهم يجبرون عليه، فيعزى الأمان  
عن المصلحة، ولأنه لو انفتح هذا الباب  
لانسد باب الفتح، لأنهم كلما اشتد الأمر  
عليهم، لا يخلون عن أسير أو تاجر  
فيتخلصون به، وفيه ضرر ظاهر.

قال ابن عابدين: نقل في البحر عن الذخيرة  
أنه لا يصح أمان الأسير في حق باقي  
المسلمين حتى كان لهم أن يقيروا عليهم، أما

(١) روضة الطالبين ٨١/١٠، والقليوبي ٢٢٦/٤، ومغني  
المحتاج ٢٣٧/٤، والقوانين الفقهية ١٥٢،  
والمغني ٣٩٧/٨



وفي قول للمالكية أنه لا يجوز أمان المرأة ابتداءً، فإن أمنت نظر الإمام في ذلك فإن شاء أبقاه وإن شاء رده<sup>(١)</sup>.  
ونص النووي على أنه في جواز عقد المرأة استقلالاً وجهان.  
وقال الشريفي الخطيب: أرجحهما الجواز كما جزم به الماوردي<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف في رواية: لا يصح أمان العبد المحجور عليه إلا أن يأنن له مولاه في القتال، لأنه محجور عن القتال فلا يصح أماته، لأنهم لا يخافونه فلم يلاق الأمان محله، بخلاف المأنون له في القتال، لأن الخوف منه متحقق، ولأنه مجلوب من دار الكفر، فلا يؤمن أن ينظر لهم تقديم مصلحتهم<sup>(٣)</sup>.

### ثانياً- المرأة:

١٨- ذهب الفقهاء في الجملة إلى أن الذكورة ليست بشرط لصحة الأمان، فيصح أمان المرأة، واستدلوا بقوله ﷺ: «قد أجرنا من أجرت يا أم هانئ، إنما يجير على المسلمين أديانهم»<sup>(٤)</sup>. ولما روي: «أن زينب ابنة رسول الله ﷺ رضي الله عنها وزوجة أبي العاص أمنت زوجها أبا العاص بن الربيع وأجاز رسول الله ﷺ أمانها»<sup>(٥)</sup>، ولأن المرأة لا تعجز عن الوقوف على حال القوة والضعف<sup>(٦)</sup>.

### ثالثاً- المريض:

١٩- ذهب الحنفية والشافعية إلى أنه لا يشترط لصحة الأمان السلامة عن العمى والزمانة والمرض، فيصح أمان الأعمى والزمن والمريض ما دام سليم العقل، لأن الأصل في صحة الأمان صلوره عن رأي ونظر في الأحوال الخفية من الضعف والقوة، وهذه المواضع لا تقدر فيه<sup>(٧)</sup>.

### ط- الأمان على الشرط:

٢٠- ذهب الفقهاء إلى أنه إذا حاصر المسلمون حصناً فناداهم رجل وقال: آمئوني أفتح لكم الحصن، جاز أن يعطوه أماناً، لما روي أن زياد بن لبيد لما حاصر النجير، قال الأشعث ابن قيس: أعطوني الأمان لعشرة أفتح لكم

(١) فتح البقيع ٤/ ٣٠٠، ٣٠١، والمغني ٨/ ٣٩٦

(٢) حديث: «قد أجرنا من أجرت يا أم هانئ...»

أخرجه البخاري (الفتح ٤٦٩/١) ومسلم (١/ ٤٩٨) من حديث أم هانئ.

(٣) حديث: «أن زينب زوجة أبي العاص أمنت زوجها أبا العاص...»

أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٥/ ٢٢٤) والبيهقي في السنن (٩/ ٩٥٩) من حديث عبد الله بن أبي، وقال البيهقي: «وهو مرسل».

(٤) بدائع الصنائع ١٠٦/ ١٠٧، وابن عسكدين ٣/ ٢٢٦، والقوانين الفقهية ١٥٩، والشرح الصغير ٢/ ٢٨٧، وروضة

الطلاب ١٠/ ٢٧٩، وكشاف الفتاوى ٣/ ١٠٤، والمغني

٣٩٧/ ٨

(١) بداية المجتهد ١/ ٣٩٣، والشرح الصغير ٢/ ٢٨٧

(٢) روضة الطالبين ١٠/ ٢٧٩، ومغني المحتاج ٤/ ٢٣٧

(٣) ابن عسكدين ٣/ ٢٦٦، بدائع الصنائع ٧/ ١٠٦، ١٠٧،

وروضة الطالبين ١٠/ ٢٧٩، والفوز ٢/ ١٩٤



اتصافها إلى مدة أطول<sup>(١)</sup>.  
وقال الحنابلة: يشترط أن لا تزيد مدة الأمان  
على عشر سنين<sup>(٢)</sup>.  
وعند الشافعية يجب أن لا تزيد مدة الأمان  
على أربعة أشهر، فإن زاد عليها بطل في  
الزائد<sup>(٣)</sup>.  
وتفصيل ذلك في مصطلح (أهل  
الذمة ف ١٢).

ك- ما يتقاضى به الأمان:  
يتقاضى الأمان بأموال هي:

أولاً- تقضى الإمام:

٢٢- ذهب الفقهاء إلى أن الإمام لو رأى  
المصلحة في نبذ الأمان وكان بقاءه شراً له أن  
يتقاضى، لأن جواز الأمان - مع أنه يتضمن ترك  
القتال المفروض - للمصلحة، فإذا صارت  
المصلحة في التقضى تقضه، لقوله تعالى:  
﴿ فَأَنبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ ﴾<sup>(٤)</sup> لكن ينبغي أن  
يخبرهم بالتقضى وإعادتهم إلى ما كانوا عليه  
قبل الأمان، ثم يقاسلهم لتلايكون من

الحصن فقلعوا، فإن أشكل الذي أعطي الأمان  
- وإدعاء كل واحد من أهل الحصن - فإن  
عرف صاحب الأمان عمل على ذلك، وإن لم  
يعرف صاحب الأمان المؤمن، لم يجوز قتل  
واحد منهم، لأن كل واحد منهم يحتمل  
صدقه، وقد اشبه المباح بالمحرم فيما لا  
ضرورة إليه فحرم الكل، كما لو اشبهت ميتة  
بمذكاة ونحوها<sup>(١)</sup>.

وإذا لم يوف الشرط فلهم ضرب عنقه كما  
إذا قال الرجل: كف عني حتى أهلك على كذا،  
فيقتل معه قوم ليللهم فامتنع من الدلالة أو  
خاتمهم، فالإمام إن شاء قتله وإن شاء جمعه  
فيئاً، لأن إعطاء الأمان له كان بشرط ولم  
يوجد، ولأنه كان مباح الدم، وعُلّق حرمة دمه  
بالدلالة وترك الحياة، فإن انعدم الشرط بقي  
حل دمه على ما كان<sup>(٢)</sup>.

ي- مدة الأمان:

٢١- نص الحنفية وفي قول للشافعية على أن  
مدة الإقامة في دار الإسلام للمستامن لا تبلغ  
سنة، وقال الحنفية: يجوز التوقيت ما دون  
السنة كشهر أو شهرين، لكن لا ينبغي أن  
يلحق المستامن ضرر وعسر بتقصير المدة  
جداً، خصوصاً إذا كان له معاملات يحتاج في

(١) شرح السير الكبير ١/٢٧٨، والفرشي ١٢١/٣، ١٢٢،  
وروضة الطالبين ١٠/٢٩٣، والمغني ٨/٤٠٢  
(٢) شرح السير الكبير ١/٢٧٨، والفرشي ١٢١/٣، ١٢٢،  
وروضة الطالبين ١٠/٢٩٣، والمغني ٨/٤٠٢

(١) بدائع الصنائع ١٠٧/٧، وابن عابدين ٣/٢٤٨، ٢٤٩، وضع  
الفسير ٤/٣٥١، ٣٥٢، والاختصار ٤/١٣٦، والأحكام  
السلطانية للماوردي ١٤٦ ط. دار الكتب العلمية، والأحكام  
السلطانية لأبي يعلى ط. دار الكتب العلمية - بيروت ١٦٦،  
وروضة الطالبين ١٠/٢٨١  
(٢) كشاف الفتاوى ٣/١٠٤  
(٣) مفتي الحاج ٤/٣٢٨  
(٤) سورة الأنفال/٥٨



المسلمين غدر في العهد<sup>(١)</sup>.

#### خامساً- لوثكاب الخيانة:

٢٦- صرح الحنابلة بأن من جاءنا بأمان، فخاننا، كان ناقضاً لأمانه لمنافاة الخيانة له، ولأنه لا يصلح في ديتنا الغدر<sup>(١)</sup>.

ل- ما يترتب على رجوع المستأمن إلى دار الحرب:

٢٧- ذهب الحنابلة والشافعية في الصحيح - وهو ما يفهم من كلام الحنفية - إلى أن من دخل دار الحرب مستوطناً، بقي الأمان في ماله، وإن بطل في نفسه.

واستدل الحنابلة لذلك بقولهم: لأنه بدخوله دار الإسلام بأمان ثبت الأمان لماله الذي كان معه، فإذا بطل في نفسه بدخوله دار الحرب بقي في ماله، لاختصاص المبطل بنفسه، فيختص البطان به.

وزاد الشافعية كما نقله النووي عن ابن الحداد: للمستأمن أن يدخل دار الإسلام من غير تجلید أمان لتحصيل ذلك المال، والدخول للمال يؤمته كالدخول لرسالة، وسماع كلام الله تعالى، ولكن ينبغي أن يعجل في تحصيل غرضه، وكذا لا يكرر العود لأخذ قطعة من المال في كل مرة، فإن خالف تعرض للقتل والأسر، وقال غير ابن الحداد: ليس له

#### ثانياً- رد المستأمن للأمان:

٢٣- إذا جاء أهل الحصن بالأمان إلى الإمام فنقضه، ففي هذه الحالة ينبغي للإمام أن يدعوهم إلى الإسلام، فإن أبوا فإلى اللفة، فإن أبوا ردهم إلى ما منهم، ثم قاتلهم. قال النووي: إن المستأمن إذا نبذ العهد، وجب تبليغه المأمن، ولا يتعرض لما معه بلا خلاف<sup>(٢)</sup>.

#### ثالثاً- مضي مدة الأمان:

٢٤- ينقضي الأمان بمضي الوقت إذا كان الأمان مؤقتاً إلى وقت معلوم من غير الحاجة إلى التقض<sup>(٣)</sup>.

#### رابعاً- عودة المستأمن إلى دار الحرب:

٢٥- نص جمهور الفقهاء على أن أمان المستأمن ينتقض في نفسه دون ماله بالعودة إلى الكفار، ولو إلى غير داره مستوطناً أو محارباً، وأما إن عاد إلى دار الحرب لتجارة، أو متزهاً أو لحاجة يقضيها، ثم يعود إلى دار الإسلام فهو على أمانه<sup>(٤)</sup>.

(١) روضة الطالبين ١٠/٢٨١-٢٩٠، ومغني المحتاج ٤/٢٣٨

(٢) المراجع السابقة

(٣) بدائع الصنائع ٧/١٠٧، وابن علقين ٣/٢٢٦، وشرح السير الكبير ١/٢٦٤، وضع التلخيص ٤/٣٠٠، والقوانين الفقهية ١٦٠، وروضة الطالبين ١٠/٢٨١، ومغني المحتاج ٤/٢٣٨، وكشاف القناع ٣/١٠٦، ١١١

(٤) ابن علقين ٣/٢٥٠، ٢٥١، والزيلعي ٣/٢٦٩، وروضة الطالبين ١٠/٢٨٩، وكشاف القناع ٣/١٠٨، والمغني ٨/٤٠٠

(١) كشاف القناع ٣/١٠٨



٣٠- أما إن أسره، بأن وجده مسلم فأسره، أو غلب المسلمون على أهل دار الحرب، فأخضوه أو قتلوه، وكان له دين على مسلم أو ذمي أو وديعة عندهما، فقد نص الحنفية على أنه يسقط دينه، لأن إثبات اليد على الدين بالمطالبة، وقد سقطت، ويد من عليه الدين أسبق إليه من يد العامة، فيختص به فيسقط، ولا طريق لجعله فيشا لأنه الذي يؤخذ قهراً، ولا يتصور ذلك في الدين.

وكذلك الحكم لو أسلم إلى مسلم دراهم على شيء، وما غصب منه وأجرة عين أجرها، وكل ذلك لسبق اليد.

٣١- وأما وديعته عند مسلم أو ذمي أو غيرهما، وما عند شريكه ومضاربه وما في بيته في دار الإسلام فيصير فيشا عند الحنفية، لأن الوديعة في يده تقديراً، لأن يد المودع كيد فيصير فيشا تبعاً لنفسه، وكذلك ما عند شريكه ومضاربه، وما في بيته.

٣٢- واختلف الحنفية في الرهن: فعند أبي يوسف للمرتهن يدينه، وعند محمد يساع ويستوفي دينه، والزيادة فيء للمسلمين، قال ابن عابدين: وينبغي ترجيح قول محمد لأن ما زاد على قدر الدين في حكم الوديعة.

الدخول، لأن ثبوت الأمان في المال لا يوجب ثبوته في النفس.

٢٨- ويترتب على عدم بطلان الأمان في ماله أنه إن طلبه صاحبه بعث إليه. وإن تصرف فيه ببيع أو هبة أو غيرهما صح تصرفه.

وإن مات في دار الحرب انتقل إلى وارثه مع بقاء الأمان فيه كما نص عليه الحنابلة، وهو الأظهر عند الشافعية قياساً على سائر الحقوق من الرهن والشفعة، وبه قال الحنفية كما يأتي.

وقال الشافعية في قول: يبطل الأمان في الحال في هذه الحالة ويكون فيشا لبيت المال، لأنه قد صار لوارثه، ولم يعقد فيه أماناً، فوجب أن يبطل فيه كسائر أمواله، ولأن الأمان يثبت في المال تبعاً.

وإن لم يكن له وارث، صار فيشا كما قال الحنابلة والشافعية.

وعند الشافعية في بقاء الأمان في ماله قول ثالث: وهو أنه إذا لم يتعرض للأمان في ماله حصل الأمان فيه تبعاً، فيبطل فيه تبعاً، وإن ذكره في الأمان لم يبطل.

٢٩- وأما الأولاد فقد نص الشافعية على أنه لا يسي أولاده، فإذا بلغوا وقبلوا الجزية تركوا، وإلا بلغوا المأمن<sup>(١)</sup>.

(١) ابن عابدين ٢/٢٥٢، وروضة الطالبين ١٠/٢٨٩ - ٢٩٠،

والمنعي ٨/٤٠٠ - ٤٠١، وكشاف القناع ٣/١٠٨



٣٣- وإن مات أو قتل بلا غلبة عليه، فماله من القرض والوديعة لورثته، لأن نفسه لم تنصرف مغنومة فكذلك ماله، كما لو ظهر عليه فهرب فماله له، وكذا دينه حال حياته قبل الأسر<sup>(١)</sup>.

م- ما يجوز للمستأمن حمله في الرجوع إلى دار الحرب:

٣٤- نص الحنفية على أنه لا يمكن للمستأمن إذا أراد الرجوع إلى دار الحرب أن يحمل معه سلاحا اشتراه من دار الإسلام، لأنهم يتقوون به على المسلمين، ولا يجوز إعطاء الأمان له ليكتسب به ما يكون قوة لأهل الحرب على قتال المسلمين، وله أن يخرج بالذي دخل به. فإن باع سيفه واشترى به قوسا أو نشابا أو رمحا مثلا لا يمكن منه، وكذا لو اشترى سيفاً أحسن منه، فإن كان مثل الأول أو دونه مكن منه<sup>(٢)</sup>.

الدخول إلى دار الإسلام بغير أمان:

يختلف حكم من دخل دار الإسلام بغير أمان باختلاف الأحوال على النحو التالي:

أ- إدهاء كونه رسولا:

٣٥- من دخل دار الإسلام وقال: أنا رسول

الملك إلى الخليفة، لم يصدق كما صرح به الحنفية والحنابلة، إلا إذا أخرج كتابا يشبه أن يكون كتاب ملكهم، فهو آمن حتى يبلغ رسالته ويرجع، لأن الرسول آمن كما جرى به الرسم جاهلية وإسلاما، ولأن القتال أو الصلح لا يتم إلا بالرسول، فلا بد من أمان الرسول ليتوصل إلى ما هو المقصود، وإن لم يخرج كتابا أو أخرج ولم يعلم أنه كتاب ملكهم، فهو وما معه فيء، لأن الكتاب قد يفتعل<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعية: يصدق سواء كان معه كتاب أم لا، ولا يتعرض له لاحتمال ما يدعيه<sup>(٢)</sup>. وذكر الروياني تفصيلا في الرسول فقال: وما اشتهر أن الرسول آمن هو في رسالة فيها مصلحة للمسلمين من هدنة وغيرها، فإن كان رسولا في وعيد وتهديد فلا أمان له، ويتخير الإمام فيه بين الخصال الأربع كأسير، أي: القتل، أو الاسترقاق، أو المن عليه، أو المفاصلة بمال أو نفس، إلا أن المعتمد عند الشافعية الأول<sup>(٣)</sup>.

ب- إدهاء كونه تاجرا:

٣٦- لو دخل الحربي دارنا وقال: إنه تاجر، وقال: ظننت أنكم لا تعرضون لتاجر، والحال أنه تاجر، فنص المالكية على أنه يقبل منه،

(١) المبسوط ٩٢/١٠، وابن عابدين ٢٢٧/٣، وفتح القدير ٢٥٢/٤، وكشاف القناع ١٠٨/٣، والمغني ٥٢٢/٨، ٤٠٠.

(٢) مغني المحتاج ٢٤٣/٤، وروضة الطالبين ٢٨٠/١٠.

(٣) روضة الطالبين ٢٩٩، ٢٥١/١٠.

(١) ابن عابدين ٢٥٢/٣.

(٢) المبسوط ٩١/١٠، ٩٢، وفتح القدير ٢٥٢/٤، ٢٥٣.



نص الحنفية والحنابلة في وجهه على أنه لا يصدق، لأن حق المسلمين قد ثبت فيه حين تمكنوا منه من غير أمان ظاهر له، فلا يصدق في إبطال حقهم، ولكن إن قال مسلم: أنا أمتي، قبل قوله، لأنه يملك أن يؤمنه، فقبل قوله فيه كالحاكم إذا قال: حكمت لفلان على فلان.

وزعم الشافعية في الأصح والحنابلة في وجه آخر إلى أنه يصدق بلا بينة، تغليبا لحقن دمه، فلا يتعرض له، لاحتمال كونه صادقا فيما يدعيه، لأن الظاهر أنه لا يدخل بغير أمان، وفي مقابل الأصح عند الشافعية: يطالب بينة لإمكانها غالبا<sup>(١)</sup>.

#### نكاح المسلم بالمستأمنة:

٣٨- صرح الحنفية بأن الحرية المستأمنة إذا تزوجت مسلماً أو ذمياً فقد توطنت وصارت ذمية.

وتفصيل ذلك في (أهل الذمة ف ١٣).

#### ما يترتب للمستأمنة على النكاح من حقوق:

٣٩- ذهب الفقهاء إلى أن الزوجة المستأمنة الكتابية كمسلمة في نفقة وقسم وطلاق وغير

ويرده إلى مأمته، وكذلك الحكم إذا أخذ بأرضهم، أو بين أرض العدو وأرضنا، وادعى التجارة، أو قال: جئت أطلب الأمان، حيث يرد لمأمته<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعية: قصد التجارة لا يفيد الأمان، ولكن لو رأى الإمام مصلحة في دخول التجار، فقال: من دخل تاجراً فهو آمن، جاز، ومثل هذا الأمان لا يصح من الأحاد.

وكذلك لو قال: ظننت أن قصد التجارة يفيد الأمان فلا أثر لظنه، ولو سمع مسلماً يقول: من دخل تاجراً فهو آمن، فدخل وقال: ظننت صحته، فالأصح أنه يقبل قوله، ولا يعتال<sup>(٢)</sup>.

وقال الحنابلة: لو دخل وادعى أنه تاجر وكان معه متاع يبيعه، قبل منه، إن صدقته عادة، كدخول تجارتهم إلينا ونحوه، لأن ما ادعاه ممكن، فيكون شبهة في درء القتل، ولأنه يتعذر إقامة البينة على ذلك، فلا يتعرض له، ولجريان العادة مجرى الشرط، وإن لم يوجد معه متاع، وانتفت العادة، لم يقبل قوله، لأن التجارة لا تحصل بغير مال، ويجب بقاؤه على ما كان عليه من عدم العصمة<sup>(٣)</sup>.

#### ج- ادعاء كونه مؤمناً:

٣٧- من دخل دارنا وقال: أمتي مسلم، فقد

(١) المبسوط ٩٣/١٠، وفتح القدير ٣٥٧/٤، وحاشية ابن عابدين ٢٧٧/٣، ومغني المحتاج ٢٤٣/٤، وروضة الطالبين ٢٩٩/١٠، والمغني ٥٢٣/٨.

(١) حاشية للعرشي ١٢٤/٣.

(٢) روضة الطالبين ١٠/٢٨٠.

(٣) المغني ٥٢٣/٨، وكنز الدقائق ١٠٨/٣.



الجملة<sup>(١)</sup>.

والتفصيل في مصطلح (اختلاف الدار ف٣).

#### المعاملات المالية للمستأمن:

٤٢- نص الحنفية على أن المستأمن في دار الإسلام كالذمي إلا في وجوب القصاص، وعدم مؤاخذته بالمقوبات غير ما فيه حق العبد، وفي أخذ العاشر منه العشر، لأنه التزم أحكام الإسلام أو ألزم بها من غير التزامه، لإمكان إجراء الأحكام عليه ما دام في دار الإسلام، فيلزمه ما يلزم الذمي في معاملاته مع الآخرين<sup>(٢)</sup>، وعلى هذا فلا يحل أخذ ماله بعقد فاسد بخلاف المسلم المستأمن في دار الحرب فإن له أخذ مالههم برضاهم ولو بربا أو قمار لأن مالههم مباح لنا إلا أن الغدر حرام، وما أخذ برضاهم ليس غدرا من المستأمن بخلاف المستأمن منهم في دارنا، لأن دارنا محل إجراء أحكام الشريعة، فلا يحل لمسلم في دارنا أن يعقد مع المستأمن إلا ما يحل من العقود مع المسلمين ولا يجوز أن يؤخذ منه شيء لا يلزمه شرعاً وإن جرت به العادة<sup>(٣)</sup>.

ذلك إذا كان الزوج مسلماً، لا اشتراكهما في الزوجية<sup>(١)</sup>.

والتفصيل في مصطلحات: (نكاح، ومهر، وقسم بين الزوجات، وكفر، وتفقة، وظهار، ولعان، وعلق، وحضنة، وإحصان).

#### التفريق بين المستأمن وزوجه لاخلاف الدار:

٤٠- ذهب الفقهاء إلى أن الحربي إذا خرج إلينا مستأماً، أو المسلم إذا دخل دار الحرب بأمان لم تقع الفقرة بينه وبين امرأته، لأن اختلاف الدار عبارة عن تباين الولايات وذلك لا يوجب ارتشاع النكاح، ولأن الحربي المستأمن من أهل دار الحرب، وإنما دخل دار الإسلام على سبيل العارية لقضاء بعض حاجاته لا للتوطن.

والتفصيل في: (اختلاف الدار ف ٥).

#### التوارث بين المستأمنين وبينهم وبين غيرهم:

٤١- ذهب الفقهاء إلى أنه يثبت التوارث بين مستأمنين في دارنا إن كانتا من دار واحدة، كما يثبت بين مستأمن في دارنا وحربي في دارهم، لاتحاد الدار بينهما حكماً، هذا في

(١) حاشية ابن عابدين ٤٩٠/٥ ط. بولاق، ونهاية المحتاج

٢٦/٦، ٢٧، والمعني ١٦٥/٧ وما بعدها.

(٢) حاشية ابن عابدين ٢٤٩/٣، ٢٥٠/٦، ٢، وتكملة فتح القدير

٤٨٨/٨، وبلاتغ الصنائع ٨١/٦، ٣٣٥/٧

(٣) حاشية ابن عابدين ٢٤٩/٣

(١) حاشية ابن عابدين ٤٠٠/٢، والمبسوط ٢١٨/٥، ومعني

المحتاج ١٨٨/٣، وروضة الطالبين ١٣٦/٧، والمعني

٣٦/٧، ٣٧/٦



حال أماته فقط، ولأنه من دار أهل الحرب حكماً، لقصد الانتقال إليها، فلا يمكن المساواة بينه وبين من هو من أهل دارنا في العصمة، والقصاص يعتمد المساواة، ولكن عليه دية <sup>(١)</sup>.

وروي عن أبي يوسف أنه يقتل المسلم بالمستأمن <sup>(٢)</sup>، واستدل بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ اتَّفَافَهُ مَأْمَنَهُ﴾ <sup>(٣)</sup>.

ونص الحنفية على أن المستأمن يقتل بقتل مستأمن آخر قياساً، ووجه القياس المساواة بين المستأمنين من حيث حقن الدم، ولا يقتل استحساناً، لقيام المبيح وهو عزمه على المحاربة بالعود <sup>(٤)</sup>.

قال الكاساني: وروي ابن سماعة عن محمد: أنه لا يقتل <sup>(٥)</sup>.

هذا في النفس، وأما الجناية على ما دون النفس فاختلفت آراء الفقهاء في اشتراط التكافؤ في الدين وتفصيله ينظر في مصطلح (جناية على ما دون النفس ف ٧).

قصاص المستأمن بقتل المسلم وعكسه:

٤٣- لا خلاف بين الفقهاء في أنه يقتل المستأمن بقتل المسلم، وكذلك بقتل الذمي، ولو مع اختلاف أديانهم، لأن الكفر يجمعهم <sup>(١)</sup>.

واختلفوا في قصاص المسلم والذمي بقتل المستأمن:

فذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أنه لا يقتل المسلم بالمستأمن، لأن الأعلى لا يقتل بالأدنى ولقوله ﷺ: «لا يقتل مسلم بكافر» <sup>(٢)</sup>.

ويقتل الذمي والمستأمن بقتل المستأمن، كما يقتل المستأمن بقتل المستأمن والذمي <sup>(٣)</sup>.

وذهب الحنفية في ظاهر الرواية إلى أنه لا قصاص على مسلم أو ذمي بقتل مستأمن، لأنهم اشترطوا في القصاص أن يكون المقتول في حق المقاتل محقون الدم على التأييد، والمستأمن عصمته مؤقتة، لأنه مصون الدم في

(١) حاشية ابن عابدين ٢٤٩/٣ ط. بولاق، والخروشي ٦/٨، ١٤، والأم ٣٧/٦، ٣٨ ط. المصنف، وكشاف التنوع ٥٢٤/٥

(٢) حديث: «لا يقتل مسلم بكافر»

أخرجه البخاري (الفتح ١٢/٢٦٠) من حديث علي بن أبي طالب.

(٣) حاشية المدوني ٢٣٩/٤، ومغني المحتاج ١٦/٤، وكشاف التنوع ٥٢٤/٥

(١) بدائع الصنائع ١٣٦/٧، وحاشية ابن عابدين ٣٤٣/٥،

٢٤٩/٣، وضع القدير ٣٥٧/٤

(٢) بدائع الصنائع ١٣٦/٧

(٣) سورة قنوة/٦

(٤) حاشية ابن عابدين ٣٤٣/٥، ٣٤٤

(٥) بدائع الصنائع ١٣٦/٧



### دية المستأمن:

٤٤- لا خلاف بين الفقهاء في وجوب الدية بقتل المستأمن، واختلفوا في مقدارها على النحو التالي:

فذهب المالكية والحنابلة إلى أن دية الكفاي المعاهد نصف دية الحر المسلم، ودية المجوسي ثمانمائة درهم، وكذلك دية جراح أهل الكتاب على النصف من دية جراح المسلمين.

والصحيح عند الحنفية أن المستأمن والمسلم في الدية سواء.

وقال الشافعية: دية المستأمن الكفاي ثلث دية المسلم نفساً وغيرها، ودية المستأمن الوثني والمجوسي وعابد القمر والزنديق ثلثا عشر دية المسلم هذا في الذكور.

أما المستأمنات الإناث فلا خلاف بين الفقهاء في أن ديتهن نصف دية الذكور منهم. والتفصيل في مصطلح (ديات ف ٣٢).

وأما من لم تبلغه الدعوة وكان مستأمنًا، فقال البهوتي من الحنابلة: إن ديته دية أهل دينه، لأنه محقون الدم، فإن لم يعرف دينه فكمجوسي، لأنه اليقين، وما زاد عليه مشكوك فيه<sup>(١)</sup>.

### زنا المستأمن وزنا المسلم بالمستمنة:

٤٥- اختلف الفقهاء في وجوب الحد على

المستأمن إذا زنى بالمسلمة أو الذمية على أقوال:

ذهب المالكية والحنابلة، وأبو حنيفة ومحمد، وأبو يوسف في قول، والشافعية في المشهور إلى أنه لا يحد المستأمن إذا زنى.

وأضاف المالكية: إذا كانت المسلمة طائفة فإنه يعاقب عقوبة شليلة وتحد المسلمة وإن استكره المسلمة فإنه يقتل لنقضه العهد.

وقال الحنابلة: لا يحد لأنه يجب أن يقتل لنقض العهد ولا يجب مع القتل حد سواء.

وقال الشافعية في وجه آخر، وأبو يوسف في قول: يقام عليه الحد.

وأما إذا زنى المسلم بالمستمنة فقد نص جمهور الحنفية على أنه يحد المسلم دون المستمنة لأن تعذر إقامة الحد على المستمنة ليس للشبهة فلا يمنع إقامته على الرجل، وذهب أبو يوسف إلى أنه تحد المستمنة أيضاً<sup>(١)</sup>.

والتفصيل في مصطلح (زنا ف ٢٨).

### قذف المستأمن للمسلم :

٤٦- لو دخل حربي دارنا بأمان فقذف مسلماً

(١) المبسوط ٩/٥٦، ٥٧، والخروشي ٨/٧٥، وحاشية الدمشقي ٤/٣١٣، والفواكه الدواني ٢/٢٨٤، والبناني على الرزقاني ٨/٧٥، وروضة الطالبين ١٠/١٤٢، وسنني المحتاج ٤/١٤٧، والمغني ٨/٢٦٨، وكشاف القناع ٦/٩١

(١) كشف القناع ٦/٢١



لذلك الشافعية والحنابلة بقولهم: لأنه يجب رفع الظلم عن المسلم، والمسلم لا يمكن رفعه إلى حاكم أهل الذمة، ولا يمكن تركهما متنازعين، فردنا من مع المسلم إلى حاكم المسلمين لأن الإسلام يعلم ولا يعلم عليه، ولأن في ترك الإجابة إليه تضييعاً للحق<sup>(١)</sup>.

واختلفوا فيما إذا كان طرفا الدعوى غير مسلمين فذهب المالكية والحنابلة، والشافعية إلى أنه إن تحاكم إلينا مستأمنان، أو استعدى بعضهم على بعض خير الحاكمين بين الحكم وتركه، واستلوا بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ جَاءَكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

وقال مالك: وترك ذلك أحب إلى، وقيله الشافعية بأن تتفق ملأهما كنصرانيين مثلاً، ويشترط عند الحنابلة اتفاقهما، فإن أبى أحدهما، لم يحكم لعدم التزامهما حكماً، وروي التخيير عن النخعي، والشعبي والحنن وإبراهيم.

وإذا حكم فلا يحكم إلا بحكم الإسلام، لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ﴾<sup>(٣)</sup>.

وإن لم يتحاكما إلينا ليس للحاكم أن يتبع شيئاً من أمورهم ولا يدعوهم إلى

لم يحد في قول أبي حنيفة الأول، وذهب الصاحبان أبو يوسف ومحمد وهو قول آخر لأبي حنيفة إلى أنه يحد. والتفصيل في (قذف ف ١٥).

#### سرقة المستأمن مال المسلم وعكسه:

٤٧- ذهب الفقهاء إلى أنه يشترط لإقامة حد السرقة توافر شروط منها: كون السارق ملتزماً أحكام الإسلام.

وعلى هذا فإن سرق المستأمن من مستأمن آخر مالاً لا يقام عليه الحد لعدم التزام أي منهما أحكام الإسلام، وأما إن سرق من مسلم إلى ذمي ففي إقامة الحد عليه أقوال مختلفة ينظر في مصطلح (سرقة ف ١٢).

فإن سرق المسلم مال المستأمن فلا يحد عند الحنفية - عدا زفر - والشافعية، لأن في ماله شبهة الإباحة.

وذهب المالكية والحنابلة وزفر من الحنفية إلى أنه يقام عليه الحد لأن مال المستأمن معصوم.

والتفصيل في مصطلح (سرقة ف ٢٥).

#### لنظر في قضايا المستأمنين:

٤٨ - لا خلاف بين الفقهاء في أنه لو ترفع إلينا مسلم ومستأمن برضاها، أو رضا أحدهما في نكاح أو غيره وجب الحكم بينهما بشرعنا، طالبا كان المسلم أو مطلوباً، واستدل

(١) مفتي المحتاج ١٩٥/٣، وكشاف الفتاوى ١٤٠/٣، ونشر القرطبي ١٨٤/٦، والمقدمة الكبرى ٤٠٠/٤، وأحكام القرآن للجصاص ٥٢٨/٢، واللبوط ٩٢/١٠.

(٢) سورة المائدة ٤٢.

(٣) سورة المائدة ٤٢.



حكمتنا<sup>(١)</sup>، لظاهر الآية: ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ﴾.

وزعم الحنفية والشافعية في قول إلى أن على الحاكم أن يحكم بينهم، ولا يشترط توافع الخصمين، وبه قال ابن عباس رضي الله عنه، وعطاء الخراساني، وعكرمة ومجاهد والزهري. غير أن أبا حنيفة قال في نكاح المحارم، والجمع بين خمس نسوة والأختين: يشترط مجيئهم للحكم عليهم، فإذا جاء أحدهما دون الآخر، لم يوجد الشرط وهو مجيئهم، فلا يحكم بينهم.

وقال محمد: لا يشترط توافع الخصمين، بل يكفي لوجوب الحكم بينهما أن يرفع أحدهما الدعوى إلى القاضي المسلم، لأنه لما رفع أحدهما الدعوى، فقد رضي بحكم الإسلام، فيلزم إجراء حكم الإسلام في حقه، فيتعدى إلى الآخر كما إذا أسلم أحدهما.

وقال أبو يوسف: لا يشترط التوافع في الأنكحة الفاسدة أصلاً، ويفرق الحاكم بينهما إذا علم ذلك، سواء توافعا أو لم يتوافعا، أو رفع أحدهما دون الآخر، لقوله تعالى ﴿وَأَرْبَ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، ووجه الاستدلال أن الأمر مطلق عن شرط المرافعة<sup>(٣)</sup>.

شهادة المسلم على المستأمن وعكسه:

٤٩- لا خلاف بين الفقهاء في جواز شهادة المسلم على غير المسلم، سواء المستأمن وغيره، لما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ مُلَّةٍ عَلَى مُلَّةٍ إِلَّا أَمَنِي تَجُوزُ شَهَادَتُهُمْ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ»<sup>(١)</sup>، ولأن الله تعالى أثبت للمؤمنين شهادة على الناس بقوله عز وجل: ﴿لَيَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾<sup>(٢)</sup>، ولما قبلت شهادة المسلم على المسلم، فعلى الكافر أولى.

كما أنه لا خلاف بين الفقهاء في عدم جواز شهادة الكافر على المسلم<sup>(٣)</sup>.  
وينظر في ذلك مصطلح (شهادة ف ٢٠).

شهادة الكفار بعضهم على بعض:

٥٠- اختلف الفقهاء في جواز شهادة الكفار بعضهم على بعض فقال الجمهور بعدم الجواز<sup>(١)</sup>.

(١) حديث: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ مُلَّةٍ عَلَى مُلَّةٍ إِلَّا أَمَنِي».

أخرجه البيهقي (١٦٣/١٠) وذكر في إسناده ولويًا ضيفًا.

(٢) سورة البقرة/١٤٣.

(٣) بلقيع الصنع ٦/٢٨٠، ٢٨١، والمبسوط ١٦/١٣٣، وخطبة السنوني ٤/١٧١.

(٤) الخروشي ٧/١٧٦، ومغني المحتاج ٤/٤٢٧، والمغني ٩/١٨٤، ١٨٥، كشاف القناع ٦/٤١٧.

(١) المراجع السابقة.

(٢) سورة المائدة/٤٩.

(٣) بلقيع الصنع ٢/٣١١، ٣١٢، وأحكام القرآن للجصاص

٢/٥٢٨، ومغني المحتاج ٣/١٩٥.



بعض إذا كانوا من أهل دار واحدة، وأما إن كانوا من دارين مختلفين فلا تقبل<sup>(١)</sup>.

#### إسلام المستلمن في دارنا:

٥٤- نص الحنفية على أنه إذا دخل الحربي دارنا بأمان، وله امرأة في دار الحرب وأولاد صغار وكبار، ومال أودع بعضه ذمياً، وبعضه مسلماً وبعضه حريباً، فأسلم في دارنا، ثم تَظْهَر على دار الحرب فهو فيء. أما المرأة والأولاد الكبار فلكونهم حريين كباراً، وليسوا بأتباع للذي خرج، وكذلك ما في بطن المرأة لو كانت حاملاً لأنه جزؤها.

وأما الأولاد الصغار، فلأن الصغير إنما يصير مسلماً تبعاً لإسلام أبيه إذا كان في يده، وتحت ولايته، ولا يتحقق ذلك مع تباین الدارين، وأما أمواله فلأنها لا تصير محرزة بإحراز نفسه بالإسلام لاختلاف الدارين، فيبقى الكل فيئا وغنيمة<sup>(٢)</sup>.

وأما لو دخل مع امرأته ومعهما أولاد صغار، فأسلم أحدهما، أو صار ذمياً، فالصغار تبع له، بخلاف الكبار ولو إنثاء، لانتهاء التبعية بالبلوغ من عقل.

وزعم الحنفية إلى الجواز، وذلك على التصصيل الآتي:

#### أ- شهادة النمي على المستلمن:

٥١- الأصل عند الحنفية أن حكم المستلمن مع النمي في الشهادة كحكم النمي مع المسلم، وعليه فتقبل شهادة النمي على المستلمن، لأن النمي أعلى حالاً من المستلمن، لأنه قَبِل خلف الإسلام وهو الجزية، فهو أقرب إلى الإسلام منه، ولأن النمي بمقد النمة صار كالمسلم في قبول شهادته على المستلمن<sup>(١)</sup>.

#### ب- شهادة المستلمن على النمي:

٥٢- بناء على الأصل المذكور لا تقبل شهادة المستلمن على النمي، ولأنه لا ولاية له عليه، لأن النمي من أهل دارنا بخلاف المستلمن، لأنه ليس من دار الإسلام حقيقة، وإنه فيها صورة، فكان النمي أعلى حالاً من المستلمن<sup>(٢)</sup>.

#### ج- شهادة المستلمن على مستلمن آخر:

٥٣- تقبل شهادة المستلمنين بعضهم على

(١) الفتاوى الهندية ١٧/٣، وفتح القدير ٤٣/٦، ٤٤ ط. بولاق.

(٢) بدائع الصلتك ٢٨١/٦، والفتاوى الهندية ١٧/٣، وفتح القدير ٤٣/٦، ٤٤ ط.

(١) بدائع الصلتك ٢٨١/٦، والفتاوى الهندية ١٧/٣  
(٢) فتح القدير ٤٣/٦، ٤٤ ط.



دخل عنقنا على التجهيز لقضاء مصالحه من  
تجارة أو غيرها، لا على الإقامة عنقنا، ولم  
تطل إقامته عنقنا، وإلا بأن دخل على الإقامة  
أو على التجهيز، ولكن طال إقامته عنقنا  
فقضى محله بيت مال المسلمين.

قال الصاوي: أشار المصنف (الدردير) إلى  
الحالة الأولى بقوله: وإن مات عنقنا فماله  
لوارثه.. الخ، ولم يستوف الأحوال الأربعة،  
ونحن نبينها فنقول: أما الحالة الثانية: وهي ما  
إذا مات في بلده وكان له عنقنا نحو وديعة،  
فإنها ترسل لوارثه، وأما الحالة الثالثة: وهي  
أسره وقتله، فماله لمن أسره وقتله حيث حارب  
فأسر ثم قتل، وأما الحالة الرابعة: وهي ما إذا  
قتل في معركة بينه وبين المسلمين من غير أسره،  
ففي ماله قولان، قيل: يرسل لوارثه، وقيل:  
فيه، ومحلها إذا دخل على التجهيز<sup>(١)</sup>، أو  
كانت المعادة ذلك ولم تطل إقامته، فإن طال  
إقامته وقتل في معركة بينه وبين المسلمين كان  
ماله ولو وديعة فينا قولاً واحداً<sup>(٢)</sup>.

وعند الشافعية لو مات المستأمن في دار  
الإسلام فالمنهب القطع برد المال إلى وارثه،  
لأنه مات، والأمان باق في نفسه فكلنا في ماله،

ولو أسلم وله أولاد صغار في دارهم لم  
يتجهزوا إلا إذا خرجوا إلى دارنا قبل موت  
أبيهم<sup>(١)</sup>.

### موت المستأمن في دارنا:

٥٥- لو مات المستأمن في دارنا وله ورثة في  
بلاده، ومال في دارنا، فاختلف الفقهاء في  
تركته على النحو التالي:

نص الحنفية على أنه ليس على الإمام  
إرسال مال المستأمن المتوفى إلى ورثته إلى  
دار الحرب، بل يسلمه إليهم إذا جاءوا إلى دار  
الإسلام، وأقاموا البيئة على أنهم ورثته، لأن  
حكم الأمان باق في ماله، فيرد على ورثته من  
بعده، قالوا: وتقبل بيته أهل النعمة هنا  
استحساناً، لأن أنسابهم في دار الحرب لا  
يمرنها المسلمون، فصار كشهادة النساء فيما  
لا يطلع عليه الرجال، ولا يقبل كتاب ملكهم  
ولو ثبت أنه كتابه، لأن شهادته وحده لا تقبل،  
فكتابه بالأولى<sup>(٢)</sup>.

وذهب المالكية كما قال الدردير إلى أنه إن  
مات المؤمن عنقنا فماله لوارثه إن كان معه  
وارثه عنقنا - دخل على التجهيز أم لا - وإلا  
يكن معه وارثه أرسل المال لوارثه بأرضهم إن

(١) أي ليتجهز ويرجع، فإن كان تاجراً باع ما جاب واشترى ما  
يخرج به فيكون على نية الإقامة المؤقتة.  
(٢) للشرح الصغير مع حاشية الصاوي ٢٩٠/٢

(١) ابن علقين ٢٤٩/٣  
(٢) حاشية ابن علقين ٢٥٠/٣، وفتح القدير ٤/٣٥٣،  
والمبسوط ٩١/١٠



المستأمن القتال بإذن الإمام، فهو بمنزلة أهل  
الذمة في استحقاق الرضخ.  
وقال المالكية: لا يرضخ للمستأمن كما لا  
يسهم للذمي.  
والتفصيل في مصطلح (غنيمة ف ٣).

#### ما يستحقه المستأمن من الكثر والمعدن:

٥٨- إذا وجد المستأمن في دارنا كنزا أو  
معدنا فقد نص الحنفية على أنه يؤخذ منه كله،  
لأن هذا في معنى الغنيمة، ولا حق لأهل  
الحرب في غنائم المسلمين رضخا ولا سهما.  
وإن عمل في المعدن بإذن الإمام، أخذ منه  
الخمس، وما بقي فهو له، لأن الإمام شرط له  
ذلك لمصلحة، فعليه الوفاء بما شرط، كما لو  
استعان بهم في قتال أهل الحرب فرضخ لهم،  
فهذا مثله (١).

#### تحول المستأمن إلى ذمي:

٥٩- ذهب جمهور الفقهاء إلى أن المستأمن  
يصير ذميا بأن يمكث المدة المضروبة له، أو  
بأن يشتري أرض خراج ووضع عليه الخراج،  
أو بأن تزوج المرأة المستأمنة مسلما، أو ذميا،  
لأنها التزمت البقاء تبعا للزوج.  
وينظر تفصيل ذلك في مصطلح (أهل الذمة  
ف ١٢ - ١٥).

وفي قول عندهم: يكون قيتا.

قالوا: وفي حكمه لو خرج المستأمن إلى دار  
الحرب غير ناقض للمهاد، بل لرسالة أو تجارة  
ومات هناك، فهو كموته في دار الإسلام (١).  
وعند الحنابلة يبعث مال المستأمن إلى  
ملكهم، يقول ابن قدامة: وقد نص أحمد في  
رواية الأثرم فيمن دخل إلينا بأمان، فقتل أنه يبعث  
بلدته إلى ملكهم حتى يدفعها إلى الورثة (٢).

#### أخذ العشر من المستأمن:

٥٦- ذهب الفقهاء في الجملة إلى أن المستأمن  
إذا دخل دار الإسلام بتجارة، يؤخذ منه عشر  
تجارته، أو أكثر أو أقل على اختلاف الأقوال  
بين المذاهب.  
واختلفوا أيضا في شروط أخذ العشر من  
المستأمن من البلوغ والعقل والذكورة.

كما أنهم اختلفوا في المقدار الواجب في  
تجارته، والمدة التي يجزى عنها العشر،  
ووقت استيفائه.

والتفصيل في مصطلح (عشر ف ١١، ١٥،  
١٦، ٢٦، ٢٩، ٣٠).

#### ما يرضخ للمستأمن من مال الغنيمة:

٥٧- ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لو باشر

(١) روضة الطالبين ١٠/٢٩٠

(٢) المغني ٦/٢٩٧

(١) المبسوط ٢/٢١٥، ٢١٦



### استئمان المسلم:

٦٠- إذا دخل المسلم دار الكفار بأمان صار مستأمنًا كما نص عليه جمهور الفقهاء ويترتب على استئمانه أحكام على النحو التالي:

#### ١- حرمة خيانة الكفار والغدر بهم:

٦١- نص جمهور الفقهاء على أنه تحرم على المسلم الذي دخل دار الكفار بأمان خيانتهم، فلا يحل له أن يتعرض لشيء من أموالهم ودمائهم وفروجهم، لقوله ﷺ: «المسلمون على شروطهم»<sup>(١)</sup>، ولأنه بالاستئمان ضمن لهم أن لا يتعرض بهم، وإنما أعطوه الأمان بشرط عدم خيانتهم، وإن لم يكن ذلك المذكور في اللفظ، فهو معلوم في المعنى، ولا يصلح في ديننا الغدر<sup>(٢)</sup>.

واستثنى الحنفية حالة ما إذا غدر بالمسلم ملكهم، فأخذ أمواله أو حبسه، أو فعل غير الملك ذلك بعلمه ولم يعتمه، لأنهم هم الذين نقضوا العهد<sup>(٣)</sup>.

فإن خان المسلم المستأمن الكفار، أو سرق منهم، أو اقترض منهم شيئاً، فنص الشافعية

(١) حديث: «المسلمون على شروطهم».

أخرجه الترمذي (٦٢٦/٣) من حديث عمرو بن عوف وقال: حديث حسن صحيح.

(٢) فتح القلير ٤/٤٤٧، ٣٤٨، وحاشية ابن عليين ٣/٢٤٧، والأخير ٤/١٣٥، وروضة الطالبين ١٠/٢٩١، وكشاف

القناع ٣/١٠٨، والمفتي ٨/٤٥٨

(٣) حاشية ابن عليين ٣/٢٤٧

والحنابلة على أنه يجب عليه رد ما أخذ إلى أربابه، فإن جاء أربابه إلى دار الإسلام بأمان أو إيمان رده عليهم، وإلا بعث به إليهم لأنه أخذه على وجه حرم عليه أخذه فلزمه رد ما أخذ، كما لو أخذه من مال مسلم، ولأنه ليس له التعرض لهم إذا دخل بأمان<sup>(١)</sup>.

وقال الحنفية: إذا دخل المسلم دار الحرب بأمان وأخرج إلينا شيئاً ملكه ملكاً حراماً، لأنه ملكه بالغدر، فيتصلق به وجوياً، ولو لم يخرج رده عليهم<sup>(٢)</sup>.

#### ب - معاملات المستأمن المسلم المالية:

٦٢- نص جمهور الحنفية على أنه لو أذن حربي المسلم المستأمن ديناً ببيع أو قرض، أو أذن هو حربياً، أو غصب أحدهما صاحبه مالا، ثم خرج المسلم إلينا واستأمن الحربي فخرج إلينا مستأمنًا، لم يقض لواحد منهما على صاحبه بشيء.

أما الإدانة: فلأن القضاء يعتمد الولاية، ولا ولاية وقت الإدانة أصلاً على واحد منهما، إذ لا قدرة للقاضي فيه على من هو في دار الحرب، ولا وقت القضاء على المستأمن، لأنه ما التزم أحكام الإسلام فيما مضى من

(١) روضة الطالبين ١٠/٢٩١، وكشاف القناع ٣/١٠٨،

والمفتي ٨/٤٥٨

(٢) ابن عليين ٣/٢٤٧



أفعاله وإنما التزمه فيما يستقبل.

وأما أنه لا يقضى بالغصب لكل منهما فلأن المال المغصوب صار ملكا للذي غصبه، سواء كان الغاصب كافرا في دار الحرب أو مسلما مستأمنا واستولى عليه، لمصادفته مالا مباحا غير معصوم، فصار كالإدانة.

وقال أبو يوسف يقضى بالدين على المسلم دون الغصب لأنه التزم أحكام الإسلام حيث كان <sup>(١)</sup>.

قال الحصكفي نقلا عن الزيلعي، والكمال ابن الهمام: ويفتى برد المغصوب والدين ديانة لا قضاء، لأنه غدر <sup>(٢)</sup>.

وعند الشافعية والحنابلة يجب رد ما أخذ إلى أربابه <sup>(٣)</sup>.

#### ج - قتال المسلم المستأمن في دار الحرب:

٦٣- نص الحنفية على أنه لو أغار قوم من أهل الحرب على أهل الدار التي فيها المسلم المستأمن، لا يحل له قتال هؤلاء الكفار إلا إن خاف على نفسه، لأن القتال لما كان تعريضا لنفسه على الهلاك لا يحل إلا لذلك، أو لإعلاء كلمة الله، وهو إذا لم يخف على نفسه،

ليس قتاله لهؤلاء إلا إعلاء للكفر.

ولو أغار أهل الحرب الذين فيهم مسلمون مستأمنون على طائفة من المسلمين، فأسروا ذراريهم، فمروا بهم على أولئك المستأمنين، وجب عليهم أن يتقضوا عهودهم، ويقاتلوهم إذا كانوا يقتلون عليه، لأنهم لا يملكون رقابهم فتقريهم في أيديهم تقرير على الظلم، ولم يضمن المسلمون المستأمنون ذلك لهم، بخلاف الأموال، لأنهم ملكوها بالإحراز وقد ضمنوا لهم أن لا يترضوا لأموالهم.

وكذلك لو كان المأخوذ ذراري الخوارج، لأنهم مسلمون <sup>(١)</sup>.

#### د - قتل المستأمن المسلم مسلما آخر في دار الحرب:

٦٤- نص الحنفية على أنه إذا دخل مسلمان دار الحرب بأمان فقتل أحدهما صاحبه عمدا أو خطأ، فعلى القاتل الدية في ماله في القتل العمد، أما القصاص فيسقط لأنه لا يمكن استيفاؤه إلا بتمتع، ولا منعة دون الإمام وجماعة المسلمين، ولم يوجد ذلك في دار الحرب، فلا فائدة في الوجوب فيسقط القصاص وتجب الدية، وأما وجوبها في ماله فلأن المواقف لا تعقل العمد.

(١) حاشية ابن عابدين ٣/٢٤٧، ٢٤٨، وفتح القدير ٤/٣٤٩، والاختيار ٤/١٣٥

(٢) حاشية ابن عابدين ٣/٢٤٨

(٣) روضة الطالبين ١٠/٢٩١، وكشاف القناع ٣/١٠٨، والمغني ٨/٤٥٨

(١) فتح القدير ٤/٣٤٨، ومطلع الصنعت ٧/١٣٣



## مُسْتَحَاضَةٌ

انظر : استحاضة

## مُسْتَحَبٌّ

انظر : استحباب

## مُسْتَحَقٌّ

انظر : استحقاق

وفي القتل الخطأ تجب الدية في ماله والكفارة، أما الدية فلأن العصمة الثابتة، بالإحراز بدار الإسلام لا تبطل بعراض الدخول إلى دار الحرب بالأمان، وأما في ماله فلتعذر الصيانة على العاقلة مع تباين الدارين، وأما وجوب الكفارة فلا إطلاق قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾<sup>(١)</sup> بلا تقييد بدار الإسلام أو الحرب<sup>(٢)</sup>.

ونص الشافعية على أنه إذا كان المسلمون متأمنين في دار الحرب، فقتل بعضهم بعضاً، أو قذف بعضهم بعضاً، أو زناوا بغير حرية، فعليهم في هذا كله الحكم كما يكون عليهم لو فعلوه في بلاد الإسلام، ولا تسقط دار الحرب عنهم فرضاً كما لا تسقط عنهم صوماً ولا صلاة ولا زكاة، والحدود فرض عليهم كما هذه فرض عليهم، وإنما يسقط عنهم حد الزنا لو زنى بحرية إذا ادعى الشبهة<sup>(٣)</sup>.

(١) سورة النساء / ٩٢

(٢) حاشية ابن علقين ٣/ ٢٤٨، وضع التقدير ٤/ ٢٥٠

(٣) الأم ٤/ ٢٨٨، ٢٨٧



مُتَحَلِّفٌ

انظر : إِبَات

مُتَعِيرٌ

انظر : إِعَارَةٌ

مُتَحِيلٌ

انظر : إِسْعَالَةٌ

مُتَقَنِيٌّ

انظر : تَقْوَى

مُتَعَارٍ

انظر : إِعَارَةٌ

مُتَمَعٍ

انظر : إِسْتِمَاعٌ



مُسْتَهْلٌ

انظر : استهلاك

مُسْتَوَلَّدٌ

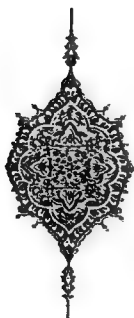
انظر : استيلاء

مُسْتَوْدَعٌ

انظر : وديعة

مُسْتَوْرٌ

انظر : ستر





## الآفاظ ذات الصلة:

### ١- الجامع:

٢- من معاني الجامع في اللغة: أنه المسجد الذي تصلى فيه الجمعة، وسمي بذلك لأنه يجمع الناس لوقت معلوم<sup>(١)</sup>.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن هذا المعنى<sup>(٢)</sup>.

والصلة بينهما هي أن الجامع أخص من المسجد.

### ب- المصلى:

٣- المصلى في اللغة بصيغة اسم المفعول: موضع الصلاة أو الدعاء<sup>(٣)</sup>.

ويراد به في الاصطلاح الفضاء والصحراء<sup>(٤)</sup>، وهو المجتمع فيه للأعياد ونحوها<sup>(٥)</sup>.

والصلة بين المسجد والمصلى أن المصلى أخص من المسجد.

### ج- الزاوية:

٤- الزاوية في اللغة: واحدة الزوايا، وزاوية البيت اسم فاعل من ذلك لأنها جمعت قطرين

(١) المصباح المنير.

(٢) حاشية للسوقي ٩١/٤.

(٣) المصباح المنير.

(٤) سهل المفروق شرح إرشاد السالك للكنشوي ٣٣٦/١.

(٥) إعلام الساجد بأحكام المساجد للزركشي ٢٨.

## مَسْجِدٌ

### التعريف:

١- المسجد في اللغة: بيت الصلاة، وموضع السجود من بدن الإنسان والجمع مساجد<sup>(١)</sup>. وفي الاصطلاح: عرف بتعريفات كثيرة منها:

أنها البيوت المبنية للصلاة فيها لله فهي خالصة له سبحانه ولعبادته<sup>(٢)</sup>.

وكل موضع يمكن أن يعبد الله فيه ويسجد له<sup>(٣)</sup>، لقوله ﷺ: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً»<sup>(٤)</sup>.

وخصه العرف بالمكان المهيأ للصلوات الخمس، ليخرج المصلى المجتمع فيه للأعياد ونحوها، فلا يعطى حكمه، وكذلك الرُّبَط والمدارس فإنها هيئت لغير ذلك<sup>(٥)</sup>.

(١) المصباح المنير.

(٢) تفسير التنقيح ١/٤-٣. ط. دار الكتاب العربي - بيروت.

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٧٨/٢. ط. دار الكتب المصرية ١٩٣٥م.

(٤) حديث: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً».

أخرجه البخاري (فتح الباري ١/٥٣٣) من حديث جابر ابن عبد الله رضي الله عنهما.

(٥) إعلام الساجد بأحكام المساجد للزركشي. ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.



منه، ويطلق على المسجد غير الجامع ليس فيه منبر<sup>(١)</sup>.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي لهذا اللفظ عن معناه اللغوي<sup>(٢)</sup>.  
والصلة بينهما أن المسجد أعم.

**بناء المساجد وعمارتها ووظائفها:**

٥ - يجب بناء المساجد في الأمصار والقرى والمحال - جمع محلة - ونحوها حسب الحاجة وهو من فروض الكفاية<sup>(٣)</sup>.

والمساجد هي أحب البقاع إلى الله تعالى في الأرض وهي بيوت التي يوحد فيها ويعبد، يقول سبحانه: ﴿فِي بُيُوتٍ إِذْنُ اللَّهِ أَنْ تَرْفَعَ وَيُكَرِّهَهَا أَسْمُهُ﴾<sup>(٤)</sup>، قال ابن كثير: أي أمر الله تعالى بمعاملها وتطهيرها من الفسوس واللفس والأقوال والأفعال التي لا تليق فيها، كما قال ابن عباس: نهى الله سبحانه عن اللغو فيها، وقال قتادة: هي هذه المساجد أمر الله سبحانه وتعالى ببنائها وعمارتها ورفعها وتطهيرها، وقد ذكر لنا أن كمباً

كان يقول: مكتوب في التوراة: أن يسوتي في الأرض المساجد وأنه من توفاً فأحسن وضوءه ثم زارني في بيتي أكرمتني، وحق على المزور

كرامة الزائر<sup>(١)</sup>.

وقد وردت أحاديث كثيرة في بناء المساجد واحترامها وتوقيرها وتطيبها وتخييرها.

فمن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فمن بنى مسجداً يتنهي به وجهه الله بنى الله له مثله في الجنة<sup>(٢)</sup>.

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: إن رسول الله ﷺ أمر بالمساجد أن تبنى في الدور، وأن تطهر وتطيب<sup>(٣)</sup>. وعن عائشة بن الأسقع رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ:

«جنّبوا مساجدكم صيانتكم ومجانبتكم وشراءكم وبيعكم وخصوماتكم ورفع أصواتكم وإقامة حدودكم وسلّ سيوفكم، واتخلّوا على أبوابها المطاهر - المراحيض - وجمروها في الجمع»<sup>(٤)</sup>.

وقد بنيت المساجد لذكر الله والصلاة فيها كما قال النبي ﷺ للأعرابي الذي بال في طائفة المسجد: إن هذه المساجد لاتصلح لشيء

(١) تفسير ابن كثير ٣/ ٢٩٧ ط. عيسى الحلبي.

(٢) حديث: فمن بنى مسجداً يتنهي به وجهه الله...<sup>١</sup>.

أخرجه البخاري (فتح الباري ١/ ٥٤٤) ومسلم (٣٧٨/١).

(٣) حديث: إن رسول الله ﷺ أمر بالمساجد أن تبنى في الدور، وأن تطهر وتطيب.

أخرجه ابن ماجه (١/ ٢٥٠) والترمذي (٢/ ٤٩٠).

وصوب الترمذي إسناده.

(٤) حديث: فجنّبوا مساجدكم صيانتكم ومجانبتكم...<sup>١</sup>.

أخرجه ابن ماجه (١/ ٢٤٧) وضعفه البوصيري في

مصباح الزجاجة (١/ ١٦٦).

(١) مختار الصحاح، والمصباح المنير.

(٢) جواهر الإكليل ١/ ٩٣، وشرح الزرقاني ١/ ٢٧٥.

(٣) كنز اللغات ٢/ ٣٦٤.

(٤) سورة النور ٣٦.



### فضل المساجد الثلاثة:

٦ - تفضل المساجد الثلاثة (المسجد الحرام بمكة، المسجد النبوي بالمدينة، المسجد الأقصى بالقدس) غيرها من المساجد الأخرى بأنها التي تشد إليها الرحال دون غيرها، وقد ورد ذلك في أحاديث كثيرة منها حديث أبي هريرة، وأبي سعيد رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى»<sup>(١)</sup>.

ولذا قال العلماء: من نذر صلاة في مسجد لا يصل إليه إلا برحلة وراحلة فلا يفعل ويصلي في مسجده إلا في الثلاثة المساجد المذكورة، فإن من نذر صلاة فيها خرج إليها، ومن نذر المشي لمسجد غير هذه المساجد الثلاثة لا اعتكاف أو صوم فإنه لا يلزمه الإتيان لذلك المسجد ويقبل تلك العبادة بمحلها، أما من نذر الإتيان لمسجد من المساجد الثلاثة لأجل صوم أو صلاة أو اعتكاف فإنه يلزمه الإتيان إليه<sup>(٢)</sup>.

من هذا البول ولا القدر، إنما هي لذكر الله عز وجل والصلاة وقراءة القرآن<sup>(١)</sup>. فهي بيوت الله في أرضه ومواطن عبادته وشكره وتوحيده وتزيينه<sup>(٢)</sup>.

وهذا داخل في قوله تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ أُذِنَ أَنَّهُنَّ تَرْفَعَ وَيُذَكَّرَ فِيهَا أَسْمَاءُ نُسَبِّحُ لَهَا فِيهَا الْقُدُوسُ وَالْأَصْحَابُ﴾<sup>(٣)</sup> رجالاً لا تلهيهم غيبة ولا يبع عن ذكر الله وإقراء القرآن وإزالة الزكوة يخافون يوماً نُنَقِّلُ فِيهِ الْقُلُوبَ وَالْأَبْصَارَ ﴿لِيُجِزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَهُمْ يَدْرَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾<sup>(٤)</sup>.

ولذا يستحب لزومها والجلوس فيها لما في ذلك من إحياء البقعة وانتظار الصلاة، وفعلها في أوقاتها على أكمل الأحوال<sup>(٥)</sup>، قال أبو الدرداء رضي الله عنه لابنه: يا بني ليكن المسجد بيتك فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «المساجد بيوت المتقين وقد ضمن الله عز وجل لمن كان المساجد بيوته الروح والرحمة والجواز على الصراط»<sup>(٥)</sup>.

(١) حديث: «إن هذه المساجد لا تصلح لشيء...»

أخرجه مسلم (٢٣٧/١) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) تفسير ابن كثير ٢/٢٩٤

(٣) سورة النور / ٣٦-٣٨

(٤) إعلام الساجد بأحكام المساجد للزركشي ٣٠٤-٣٠٥

(٥) حديث: «المساجد بيوت المتقين...»

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣١٧/١٣) وفي إسناده جهالة.

(١) حديث: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام...»

أخرجه مسلم (١٠١٤/٢)

(٢) فتح القدير ٢/٣٣٦، والشرح الكبير وحاشية المنوفي عليه ١٧٢-١٧٣، وجواهر الإكليل ١/٢٥٠، والجليل لأحكام القرآن للقرطبي ١٠/٢١١-٢١٢، ومنار السبيل في شرح الدليل ١/٢٣٣ المكتب الإسلامي، وإعلام الساجد بأحكام المساجد للزركشي ٢٦٩



المذهب، قلت: وهو لازم للأصحاب من استثنائهم النفل بمكة من الوقت المكروه لأجل زيادة القضية.

وقال الطحاوي من الحنفية في شرح الآثار: وهو مختص بالفرض وأن فعل التوافل في البيت أفضل من المسجد الحرام، وكذلك ذكره ابن أبي زيد من المالكية، وقال ابن أبي الصيف اليماني: هذا التضعيف في الصلوات يحتمل أن يعم الفرض والتفل، وهو ظاهر الأخبار، ويحتمل أن يختص به الفرض دون التفل، لأن التفل دونه<sup>(١)</sup>.

والمسجد الحرام هو أول مسجد وضع للناس في الأرض للتعبد فيه، قال تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ ﴿٦٩﴾ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَى سَبِيلِهِ<sup>(٢)</sup>، ولذلك كان أفضل المساجد فهو قبله المصلين وكعبة الزائرين وفيه الأمن والأمان<sup>(٣)</sup>.

وعن أبي ذر رضي الله عنه قال: قلت: يارسول الله، أي مسجد وضع في الأرض أول؟ قال: «المسجد الحرام» قلت: ثم أي؟

أما أن الرجال لا تشد لغيرها من المساجد فلأن غيرها من المساجد ليس في معناها، إذ هي متماثلة، ولا بلد إلا وفيه مسجد ولا معنى للرحلة إلى مسجد آخر، وعلى هذا وكما قال العلماء لو عين مسجداً غير المساجد الثلاثة لأداء فريضة أو نافلة لم يتعين عليه ذلك، لأنه لم يثبت لبعضها فضل على بعض، فلم يتعين لأجل ذلك منها ما عينه وهو المشهور عند الشافعية<sup>(١)</sup>.

كما تفضل هذه المساجد الثلاثة بزيادة ثواب الصلاة فيها عنه في غيرها وإن كانت تتفاضل في هذا الثواب فيما بينها.

فمن أبي الرداء رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «فضل الصلاة في المسجد الحرام على غيره بمائة ألف صلاة، وفي مسجدتي ألف صلاة، وفي مسجد بيت المقدس خمسمائة صلاة»<sup>(٢)</sup>.

قال الزركشي: إن هذه المضاعفة في المسجدين لا تختص بالفريضة، بل تعم التفل والفرض كما قال النووي في شرح مسلم: إنه

(١) إعلام المساجد بأحكام المساجد للزركشي ١٠٤-١٠٥، ٣٨٨-٣٩١

(٢) حديث: «فضل الصلاة في المسجد الحرام على غيره بمائة ألف صلاة».

أورده الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/٤) وعزاه للطبراني في الكبير ثم قال: «رجاله ثقات، وفي بعضهم كلام، وهو حديث حسن».

(١) إعلام المساجد ١٢٤-١٢٥

(٢) سورة آل عمران / ٩٦، ٩٧

(٣) الجلس لأحكام القرآن للقرطبي ١٣٨/٤، وإعلام المساجد بأحكام المساجد للزركشي ٢٩-٣٠



﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ، لَيْلًا وَنَهَارًا﴾ الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَنَيْنَا حَوْلَهُ لِتُرِيدُوا مِنْ آلِنَا أَنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١﴾.

فهذه الآية تعظم قدره بإسراء سيدنا رسول الله ﷺ إليه من المسجد الحرام بمكة، وصلاته فيه بالأنبياء إماما قبل عروجه إلى السماء وبعد أن صلى فيه ركعتين، هذا إلى إخبار الله تعالى بالبركة حوله، إما بأن جعل حوله من الأنبياء المصطفين الأخيار، وإما بكثرة الثمار ومجاري الأنهار<sup>(١)</sup>، فمن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «إن الجنة تحن شوقا إلى بيت المقدس، وصخرة بيت المقدس من جنة الفردوس، وهي صرة الأرض»<sup>(٢)</sup>.

آداب الدخول إلى المساجد الثلاثة وغيرها:

٧- إذا عاين داخل المسجد الحرام البيت ووقع بصره عليه رفع يديه وقال: اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة وزد من شرفه وكرمه وعظمه ممن حجه أو اعتمره تشريفا وتكريما وتعظيما وبراً<sup>(٣)</sup>.

قال: «المسجد الأقصى» قلت: كم كان بينهما؟ قال: أربعون سنة، ثم أينما أدركتك الصلاة بعد فصله فإن الفضل فيه<sup>(١)</sup>.

وأما مسجد المدينة فقال الزركشي: أنشأ أصله سيد المرسلين والمهاجرون الأولون والأنصار المتقدمون خيار هذه الأمة، وفي ذلك من مزيد الشرف على غيره ما لا يخفى، واشتمالها على بقعة هي أفضل بقاع الأرض بالإجماع، وهو الموضع الذي ضم أعضاء النبي ﷺ، حكى الإجماع القاضي عياض وغيره، وفي ذلك قال بعضهم - وهو أبو محمد بن عبد الله البكري المقرئ - :

جزم الجميع بأن خير الأرض ما

قد حاط ذات المصطفى وحواما

وتنعم لقد صدقوا بإسكانها علت

كالنفس حين زكت زكا ماؤها<sup>(٢)</sup>

ولذا ندب الشارع إلى زيارته والصلاة فيه وللمسجد الأقصى قداسة وعراقة وله مكانته في الإسلام حيث كان قبلة المسلمين في فترة من الزمان، وكان إليه مسرى النبي ﷺ ليلة أسري به من المسجد الحرام إليه، قال تعالى:

(١) سورة الإسراء/ ١

(٢) إعلام الساجد ٢٨٦، تفسير ابن كثير ٤/ ١٣٨- ط. الأندلس.

(٣) لثر أنس بن مالك: «إن الجنة تمن...».

أخرجه ابن الجوزي في فضائل القدس ١٣٩

(٤) ورد في ذلك حديث مرفوع أخرجه البيهقي في السنن

(٧٣/٥) من حديث ابن جريج مرسلا، وقال البيهقي بهند:

علما متعلق.

(١) حديث: نقلت: يارسول الله لي مسجد وضع في الأرض أول...؟.

أخرجه البخاري (فتح الباري ٦/ ٤٠٧) ومسلم (١/ ٣٧٠) واللفظ للبخاري.

(٢) إعلام الساجد بأحكام المساجد للزركشي ٢٤٢، والأخير لتلخيص المستتر ١/ ١٧٥ وما بعدها.



ويستحب له أن يدخل المسجد من باب بني شعبة المعروف الآن بباب السلام إذ منه دخل عليه الصلاة والسلام<sup>(١)</sup> هذا ما اعتقد إجماع الأئمة عليه<sup>(٢)</sup>.

٨ - ولا يختلف دخول مسجد النبي ﷺ بالمدينة عن دخول غيره من المساجد من حيث تقليد الداخل وجله اليمنى قاتلاً: اللهم اغفر لي ذنوبي، وافتح لي أبواب رحمتك، ويدخل من باب جبريل أو غيره ويقصد الروضة الشريفة وهي بين المنبر والقبر الشريف فيصلّي تحية المسجد مستقبلاً السارية التي تحتها الصندوق بحيث يكون عمود المنبر حذاء منكبه الأيمن إن أمكنه وتكون الحنية التي في قبلة المسجد بين عينيه فذلك موقف رسول الله ﷺ فيما قيل قبل أن يغير المسجد، ثم يأتي القبر الشريف فيستقبل جداره ويستنبر القبلة على نحو أربعة أذرع من السارية التي عند رأس القبر في زاوية جداره، ثم يقول في موقفه: السلام عليك يا رسول الله، السلام عليك يا خير خلق الله،

وعن عطاء أن النبي ﷺ كان يقول إذا لقي البيت: «أعوذ برب البيت من الدّين والفقر وضيق الصدر وعذاب القبر» ويرفع يديه ويقول: «اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام»<sup>(١)</sup>.

ومن السنة أن يبدأ حين دخوله بتقديم الرجل اليمنى وليس ذلك بالتنسية للمسجد الحرام فقط، بل بالنسبة للمساجد كلها.

ويستحب أن يقول: اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك، ويقول كذلك: اللهم أنت ربي وأنا عبدك جئت لأؤدي فرضك وأطلب رحمتك وأتمس رضاك متبعاً لأمرك راضياً بقضائك، أسألك مسألة المضطربين المشفقين من عذابك أن تستقبلني اليوم بعفوك وتحفظني برحمتك وتتجاوز عني بمغفرتك وتعيني على أداء فرائضك، اللهم افتح لي أبواب رحمتك وأدخلني فيها وأعني من الشيطان الرجيم.

وله أن يدهو بكل لفظ فيه التضرع والخشوع.

(١) حديث فإن النبي ﷺ دخل من باب بني شعبة.

أورده ابن حجر في التلخيص ٢/٢٤٣ وعزاه إلى الطبراني وقال: في إسناده: عبد الله بن نافع وهو ضعيف.

(٢) نسخ القلندر والثانية بهامشه ٢/١٤٧، والقليري وصيرته على منهاج الطالبين ١٠١/٢-١٠٢ ط. دار إحياء الكتب العربية - عيسى البني الحلبي، والمهذب في فقه الإسلام الشافعي ١/٢٢٧-٢٢٨، وأسهل المفاتيح شرح إرشاد السالك للكنشلي ١/٤٥٩-٤٦٠ ط. دار الفكر، والمغني لابن قدامة ٣/٣٦٨-٣٧٠.

(١) حديث عطاء: «أعوذ برب البيت...».

أورده البائري في الثمينة (١٤٧/٢) ولم تهتد لمن أخرجه، وأخرج النضر الثاني من «اللهم أنت السلام ومنك السلام» البيهقي في «السنن الكبرى» (٧٣/٥) عن مكحول مرسل، وضعه البيهقي.



عنه: «من السنة إذا دخلت المسجد أن تبدأ برجلك اليمنى وإذا خرجت أن تبدأ برجلك اليسرى»<sup>(١)</sup>. قال البخاري: وكان ابن عمر يبدأ برجله اليمنى فإذا خرج بدأ برجله اليسرى<sup>(٢)</sup>، وذلك لقاعدة الشرع أن ما كان من باب التشريف والتكريم يتدب فيه التيامن وما كان بضده يتدب فيه التياسر، وإذا أخرج يسراه من المسجد وضمها على ظاهر نعله، ويخرج يمينه ويقلمها في اللبس، وعند الدخول يخلع يسراه ويضعها على ظاهر نعله، ثم يخرج اليمنى ويقدمها دخولا<sup>(٣)</sup>.

وقال رسول الله ﷺ: «إذا دخل أحدكم المسجد فليقل: اللهم افتح لي أبواب رحمتك، وإذا خرج فليقل: اللهم إني أسألك من فضلك»<sup>(٤)</sup>.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا دخل أحدكم المسجد فليسلم على النبي ﷺ وليقل: اللهم افتح لي أبواب رحمتك، وإذا خرج فليسلم على النبي

السلام عليك يا خيرة الله من جميع خلقه، السلام عليك يا حبيب الله، السلام عليك يا سيد ولد آدم، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، يا رسول الله إني أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأنت عبده ورسوله وأشهد أنك يا رسول الله قد بلغت الرسالة وأديت الأمانة ونصحت الأمة وكشفت الغمة فجزاك الله عنا خيراً، جزاك الله عنا أفضل ما جازى نبيا من أمته، اللهم أعط سيدنا عبداً ورسولك محمداً الوسيلة والفضيلة والدرجة العالية الرفيعة، وابعثه المقام المحمود الذي وعدته، وأنزله المنزل المحقرب عندك إنك سيحانك ذو الفضل العظيم، ويسأل الله تعالى حاجته»<sup>(١)</sup>.

هذا ما عليه عامة الفقهاء مع اختلاف يسير في صيغ بعض الأدعية.

٩ - وآداب دخول بيت المقدس لا تختلف عن آداب دخول غيره من المساجد فقد دخله الرسول ﷺ ليلة أسري به برجله اليمنى وصلى فيه ركعتي تحية المسجد وأم الأنباء<sup>(٢)</sup>.

١٠ - ثم آداب دخول المساجد في غير مآذرك أن يقدم الداخل رجله اليمنى في الدخول واليسرى في الخروج لحديث أنس رضي الله

(١) أثر في: من السنة إذا دخلت المسجد... أخرجه الحاكم (المستدرک ١/ ٢١٨) وقال: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

(٢) إلهام المساجد بأحكام المساجد للزركشي ٣٤٧، وأثر ابن عمر ذكره البخاري في صحيحه تعليقاً (الفتح ١/ ٥٢٣).

(٣) الشرح الكبير وحاشية للمصنف ١/ ١٠٨.

(٤) حديث: «إذا دخل أحدكم المسجد...».

أخرجه مسلم (١/ ٤٩٤).

(١) فتح القدير ٢/ ٣٣٦-٣٣٧.  
(٢) تفسير ابن كثير ٣/ ٢٢ - ط. الحلبي.



تحت المسجد ولم يجيزوا اتخاذه فوقه<sup>(١)</sup>.  
ولم يجيزوا الدفن فيه لأنه يؤدي لنبشه إلا  
لمصلحة تعود على الميت<sup>(٢)</sup>.

وقال الحنابلة - كما نقل ابن مفلح عن  
المستوعب - إن جعل أسفل بيته مسجداً لم  
يتنفع بسطحه، وإن جعل سطحه مسجداً انتفع  
بأسفله، نص عليه، وقال أحمد: لأن السطح  
لا يحتاج إلى أسفل<sup>(٣)</sup>.

وحرّموا الدفن بالمساجد وكذا بناء  
المساجد على القبر لقول ابن عباس رضي الله  
عنهما: «لن رسول الله ﷺ زائرات القبور  
والمتخلّين عليها المساجد والسرّج»<sup>(٤)</sup>.

ويقول الحنفية: إذا جعل السفلى مسجداً  
وعلى ظهره مسكن فهو مسجد لأن المسجد  
مما يتأبّد وذلك يتحقق في السفلى دون العلوى،  
وعن محمد على عكس هذا لأن المسجد  
معظم، وإذا كان فوقه مسكن أو مستفل يتعنر  
تعظيمه، وعن أبي يوسف أنه يجوز في  
الوجهين حين قدم بغداد ورأى ضيق المنازل  
فكانه اعتبر الضرورة، وعن محمد أنه حين  
دخل الري أجاز ذلك كله.

وليقبل: اللهم اعصمني من الشيطان  
الرجيم<sup>(١)</sup>.

وعن فاطمة رضي الله عنها بنت رسول الله  
ﷺ قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا دخل  
المسجد صلى على محمد وسلم ثم قال: ربّ  
اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك. وإذا  
خرج صلى على محمد وسلم ثم قال ربّ  
اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب فضلك»<sup>(٢)</sup>.

#### تحية المسجد:

١١ - يرى جمهور الفقهاء أنه يسن لكل من  
يدخل مسجداً غير المسجد الحرام - يريد  
الجلوس به وكان متوضّئاً - أن يصلي  
ركعتين أو أكثر قبل الجلوس.

أما تحية المسجد الحرام فهي عندهم  
الطواف للقادم لمكة.

والتفصيل في مصطلح (تحية ف ه  
وما بعدها).

#### البناء للسكن فوق المسجد وتحته، وبنائه على القبر والدفن فيه:

١٢ - أجاز المالكية اتخاذ منزل للسكن فيه

(١) حديث: «إذا دخل أحدكم المسجد فليسلم على النبي  
ﷺ...».

أخرجه ابن ماجه (٢٥٤/١)، وصححه إسناده البوصيري في:  
«مصابيح الزجاجة» (١٦٥/١).

(٢) حديث: «ربّ اغفر لي ذنوبي وافتح لي...»  
أخرجه الترمذي (١٧٨/٢) وقال: «حديث حسن».

(١) جواهر الإكليل ٢/٢٠٣، والشرح الكبير ٤/٧٠.

(٢) حاشية النووي على الشرح الكبير ٤/٧٠.

(٣) الآداب الشرعية ٣/١٩٩.

(٤) حديث: «لن رسول الله ﷺ زائرات...».

أخرجه الترمذي (١٣٦/٢) وقال: «حديث حسن».



وروي عن أبي حنيفة أنه إذا جعل السفلى مسجداً دون العلو جاز لأنه يتأبد بخلاف العلو<sup>(١)</sup>.

قال ابن عابدين: لو جعل تحته سرداباً لمصالحة جاز<sup>(٢)</sup>.

وكره الشافعية بناء مسجد على القبر<sup>(٣)</sup>، فمن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ «اللهم لاتجعل قبري وثناً، لمن الله قوما اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»<sup>(٤)</sup>، قال الشافعي رحمه الله: وأكره أن يعظم مخلوق حتى يجعل قبره مسجداً مخافة الفتنة عليه وعلى من بعده من الناس<sup>(٥)</sup>، وعن ابن عباس رضي الله عنهما «أن رسول الله ﷺ لمن زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج»<sup>(٦)</sup>.

ونقل الزركشي عن مالك أنه كره أن يبنى مسجداً ويتخذ فوقه مسكناً يسكن فيه بأهله، قال الزركشي: وفي فتاوى البغوي ما يقتضي منع مكث الجنب فيه لأنه جعل ذلك هواء المسجد وهواء المسجد حكمه حكم المسجد<sup>(٧)</sup>.

(١) فتح القدير ٥/ ٦٣، وحاشية ابن عابدين ٣/ ٣٧٠.

(٢) ابن عابدين والدر ١/ ٤٤١.

(٣) لزواجير عن إقرار الكبار للهيتمي ١/ ١٦٥.

(٤) حديث: «اللهم لاتجعل قبري وثناً، لمن الله قوما...».

أخرجه أحمد في المسند (٢/ ٢٤٦)، وصححه إسناده أحمد.

شاكر في تعليقه على المسند (١٣/ ٨٦).

(٥) المهذب في فقه الإمام الشافعي ١/ ١٤٦-١٤٧.

(٦) سبق تخريجه بهذه الفقرة.

(٧) إعلام المساجد في أحكام المساجد ص ٤٠٧.

بناء المسجد بمتجس:

١٣ - نقل الزركشي عن القاضي أبي الطيب الطبري قوله: لا يجوز بناء المسجد بالبن المعجون بالماء النجس بناء على نجاسته ويظهر بالفتل ظاهره دون باطنه على الجديد الأصح<sup>(١)</sup>.

ترميم المساجد:

١٤ - للترميم في اللغة معان، منها: الإصلاح، يقال: رمت الحائط وغيره ترميماً: أصلحته، ويقال: رمت الشيء أرمته وأرمته رماً ومرة إذا أصلحته<sup>(٢)</sup>.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي.

والترميم قد يكون بقصد التقوية إذا كان الشيء معرضاً للتلف، وقد يكون بقصد التحسين.

وترميم المساجد لا يخرج في معناه أو الغرض منه عما سبق.

١٥ - وترميم المساجد من عمارتها المأمور بها شرعاً، والعمارة فرض كفاية إن قام بها بعض المسلمين سقط الإثم عن الباقيين.

قال الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مِنْ

(١) إعلام المساجد بأحكام المساجد ص ٤٠٣.

(٢) مختار الصحاح، والمصباح المعير.



ءَامَنَ بِاللّٰهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَحْشَ إِلَّا لِلّٰهِ فَعَسَى أُولَٰئِكَ أَن يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ﴿١﴾

قال القرطبي: أثبت الإيمان في الآية لمن عمر المساجد بالصلاة فيها وتنظيفها وإصلاح ما وهى منها وآمن بالله<sup>(١)</sup>.

وقال القليوبي: عمارة المسجد هي البناء والترميم والتجصيص للإحكام ونحو ذلك، وأجرة القيم ومصلحته تشمل ذلك.

وقال: لو زاد ريع ما وقف على المسجد لمصلحته أو مطلقاً ادخر لعمارته، وله شراء شيء به مما فيه زيادة غلته ولو زاد ريع ما وقف لعمارته ولم يشتتر منه شيء، ويقدم عمارة عقاره على عمارته وعلى المستحقين وإن لم يشترطه الواقف، كذا في العباب<sup>(٢)</sup>.  
وللتفصيل (ر: وقف)

#### تزويق المساجد:

١٦ - ذهب الحنفية إلى أنه لا بأس بنقش المسجد خلا محرابه فإنه يكره لأنه يلهي المصلي، وكرهوا التكلف بدقائق النقوش ونحوها خصوصاً في جدار القبلة.

وقيل: يكره في المحراب دون السقف وظاهره أن المراد بالمحراب جدار القبلة.

والمراد بالنقش هنا ما كان بالبحص وماء الذهب لو كان بمال الناقش، أما لو كان من مال الوقف فهو حرام ويضمن متولي له فعله. وإن اجتمعت أموال المسجد وخاف المتولي الضياع بطمع الظلمة لأبأس به حيثئذ. وليس بمستحسن كتابة القرآن على المحارِب والجدران مما يخاف من سقوط الكتابة وأن توطأ، ولا يجوز للمقيم شراء المصليات لتعليقها بالأساطين ويجوز للصلاة عليها، ولكن لا تعلق بالأساطين ولا يجوز إعارتها لمسجد آخر، قال في الفتية: هذا إذا لم يعرف حال الواقف، أما إذا أمر بتعليقها وأمر بالدرس فيه وبناء للدرس وعابن العادة الجارية في تعليقها بالأساطين في المساجد التي يدرس فيها فلا بأس بشرائها بمال الوقف في مصلحته إذا احتج إليها ولا يضمن إن شاء الله تعالى<sup>(١)</sup>.

وكره المالكية تزويق حيطان المسجد وسقفه وخشبه والساير بالذهب والفضة إذا كان بحيث يشغل المصلي وإلا فلا، كما يكره كذلك عندهم تزويق القبلة بالذهب وغيره، وكذلك الكتابة فيها، وأما إتيان المسجد بالبناء والتجصيص فمندوب<sup>(٢)</sup>.

(١) رد المحتار على الدر المختار ١/٤٤٣-٤٤٤، والقنطري

الهيئة ١/١٠٩، ٤٦١، ٣١٩/٥، ٣٢٢

(٢) الفتح الكبير وحاشية النسوتي عليه ١/٦٥، ٢٥٥، وجواهر الإكليل ١/٥٥

(١) سورة التوبة / ١٨

(٢) تفسير القرطبي، ٨/٩٠

(٣) القليوبي وعميرة ٣/١٠٨



«ما ساء عمل قوم قط إلا زخرفوا مساجدهم»<sup>(١)</sup>.

وإذا وقف على النقش والتزييق لا يصح على الأصح لأنه منهي عنه، ولأنه من أشرار الساعة، لأنه مما يُلْهِى عن الصلاة بالنظر إليه، وقيل: يصح لما فيه من تعظيم المسجد وإعزاز الدين.

ويكره زخرفتها، قال ابن عباس: لتزخرفنها كما زخرفت اليهود والنصارى<sup>(٢)</sup>، وعن أنس رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «لا تقوم الساعة حتى يتباهى الناس في المساجد»<sup>(٣)</sup>.

وورد أن عمر رضي الله عنه أمر ببناء مسجد وقال: «أكن الناس من المطر وإياك أن تحمر أو تصفر فتفتن الناس»<sup>(٤)</sup>، وقال أبو الدرداء: إذا حلستم مصاحفكم، وزخرفتم مساجدكم فالديار - الهلاك - عليكم، وقال علي رضي الله عنه: إن القوم إذا رفعوا مساجدهم قسدت أعمالهم.

ويكره أن يكتب في قبلة المسجد آية من

وعند الشافعية: قال الزركشي: يكره نقش المسجد، ولا شك أنه لا يجوز صرف غلة ما وقف على عمارته في ذلك، وعبرة القاضي الحسين: لا يجوز صرفها إلى التخصيص والتزييق، وقد روي أن ابن مسعود رضي الله عنه مر بمسجد مزخرف فقال: لعن الله من زخرفه، أو قال: لعن الله من فعل هذا، المساكين أحوج من الأساطين.

وما يفعله جهلة النظار من ذلك سفه مضمن أموالهم.

وقال البغوي في شرح السنة: لا يجوز تنقيش المسجد بما لإحكام فيه، وقال في الفتاوى فإن كان في إحكام فلا بأس، فإن عثمان رضي الله عنه بنى المسجد بالقصة - الجص والجير - والحجارة المتقوطة<sup>(١)</sup>، قال البغوي: ومن زوق مسجدا أي تبرعا لا يعد من المناكير التي يبالغ فيها كساثر المنكرات، لأنه يفعله تعظيما لشعائر الإسلام، وقد سأمح فيه بعض العلماء، وأباحه بعضهم، ثم قال في موضع آخر: لا يجوز نقش المسجد من غلة الوقف ويغرم القيمة إن فعله، فلو فعله رجل بماله كره، ولأنه يشغل قلب المصلين.

وأطلق غيره عدم الجواز، لأنه بدعة منهي عنه، ولأن فيه تشبها بالكفار، فقد ورد مرفوعا

(١) حديث: «ما ساء عمل قوم قط إلا زخرفوا مساجدهم». أخرجه ابن ماجه (١/ ٢٤٥)، وضعفه البوصيري في مصباح الزجاجة، (١/ ١٦٠).

(٢) انظر عمدة القاري ٤/ ٢٠٤.

(٣) حديث: «لا تقوم الساعة حتى...».

أخرجه أبو داود (١/ ٣١١) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٤) أثر عمر: «أكن الناس من المطر...».

أخرجه البخاري (فتح الباري ١/ ٥٣٩) مطلقا.

(١) انظر عمدة القاري في باب بيان المساجد ٤/ ٢٠٤.



القرآن أو شيئا منه قاله مالك، وجوزوه بعض العلماء وقال: لا بأس به لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْزَّزُ مَسْجِدَ اللَّهِ مِنْ مَّامَرٍ يَأْتُهُ وَالْيَوْبُ الْآخِرِ﴾ (١) الآية، ولما روي من فعل عثمان ذلك بمسجد رسول الله ﷺ، ولم ينكر ذلك.

وقال الزركشي: وفي تحلية المساجد بالذهب والفضة وتعليق قناديلها وجهان، أحدهما: التحريم فإنه لم ينقل عن السلف، والثاني: الجواز كما يجوز ستر الكعبة بالديباج، ويحل الحرير لإلباس الكعبة، وأما باقي المساجد فقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: لا بأس بستر المسجد بالثياب من غير الحرير، وأما الحرير فيحتمل أن يلحق بالتزيين بقناديل الذهب والفضة، ويحتمل أن يكون قول واحد لأن أمره أهون، ولم تزل الكعبة تستر بالحرير فلا يبعد إلحاق غيرها بها. قلت: وفي فتاوى الفزالي: لا فرق في الإباحة بين الكعبة وغيرها، لأن الحرير إنما حرم على الرجال لأعلى النساء فكيف الجمادات والمساجد ثم رأيت في فتاوى قاضي القضاة أبي بكر الشامي أنه لا يجوز أن يعلق على حيطان المسجد ستورا من حرير ولا من غيره، ولا يصح وقفها عليه وهي باقية على ملك الواقف.

ويستحب فرش المساجد وتعليق القناديل

والمصاييح<sup>(١)</sup>، ويقال: أول من فعل ذلك عمر ابن الخطاب رضي الله عنه لما جمع الناس على أبي بن كعب في صلاة التراويح، ولما رأى علي رضي الله عنه اجتماع الناس في المسجد على الصلاة والقناديل تزهو وكتاب الله يتلى: قال: نورت مساجدنا، نور الله قبرك يا ابن الخطاب، وروي عن ميمونة مولاة النبي ﷺ، قلت: يارسول الله، أفتنا في بيت المقدس، قال: «أرض المحشر والمشر اتوه فصلوا فيه فإن صلاة فيه كآلف صلاة في غيره، قلت: أرايت إن لم أستطع أن أتحمّل إليه؟ قال: فتهدى له زيتا يسرج فيه، فمن فعل ذلك فهو كمن أتاه»<sup>(٢)</sup>.

ويقرب من ذلك مذهب الحنابلة فقد قالوا: تحرم زخرفة المسجد بذهب أو فضة، وتجب إزالته إن تحصل منه شيء بالعرض على النار، وأول من دُعب الكعبة في الإسلام وزخرفها وزخرف المساجد الوليد بن عبد الملك.

ويكره أن يزخرف المسجد بنقش وصيغ وكتابة وغير ذلك، مما يلهي المصلي عن صلاته غالبا، وإن فعل ذلك من مال الوقف حرم فعله، ووجب ضمان مال الوقف الذي

(١) إعلام الساجد بأحكام المساجد ص ٢٤٠

(٢) حديث: «أرض المحشر والمشر، اتوه فصلوا فيه...»

أخرجه ابن ماجه (١/٤٥١)، وصححه البوصيري في

مصباح الزجاجة (١/٢٥٠-٢٥١)



كان بأجر فلاشك في الكراهة، وعلى هذا فإذا كان حسيه ولا ضرورة يكره، لأن نفس التعليم ومراجعة الأطفال لا تخلو عما يكره في المسجد<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عابدين: وفي الخلاصة تعليم الصبيان في المسجد لأبأس به<sup>(٢)</sup>.

وكره المالكية تعليم الصبي في المسجد إلا أن ابن القاسم روى إن بلغ الصبي مبلغ الأدب فلا بأس أن يؤتى به المسجد، وإن كان صغيراً لا يقر فيه ويعبث فلا أحب ذلك<sup>(٣)</sup>.

والمذهب عندهم منع تعليم الصبيان فيه مطلقاً سواء كان مظنة للعب والتقدير أم لا، لأن الغالب عدم تحفظهم من النجاسة<sup>(٤)</sup>.

وأما إحضار الصبي المسجد فأجازوه حيث لا يعبث به ويكف عن العبث إذا نهي عنه، فإن كان من شأنه العبث أو علم الكف فلا يجوز إحضاره فيه<sup>(٥)</sup>، لحديث: «جنّبوا مساجدكم مجانينكم وصبيانكم»<sup>(٦)</sup>.

وتقل الزركشي عن القفال أنه سئل عن تعليم الصبيان في المسجد؟ فقال: الأغلب من

صرفه فيه، لأنه لا مصلحة فيه، وإن كان من ماله لم يرجع به على جهة الوقف، وفي الغنية: لأبأس بتجسيصه، أي يباح تجسيص حيطانه أي تبييضها، وصححه القاضي سعد الدين الحارثي، ولم يره أحمد، وقال: هو من زينة الدنيا، قال في الشرح: ويكره تجسيص المساجد وزخرفتها، فعليه يحرم من مال الوقف، ويجب الضمان لا على الأول.

ويصان عن تعليق مصحف وغيره في قبلته دون وضعه بالأرض، قال أحمد: يكره أن يعلق في القبلة شيء يحول بينه وبين القبلة، ولم يكره أن يوضع في المسجد المصحف أو نحوه<sup>(١)</sup>.

#### تعليم الصبيان في المسجد:

١٧ - قال ابن الهمام من الحنفية: هؤلاء المكتوبون الذين يجتمع عندهم الصبيان في المساجد للتعليم فإنه لا يجوز لهم، إذ هم لا يقصدون العبادة بل الارتزاق، ومعلم الصبيان القرآن كالكاظم إن كان بالأجر لا يجوز وحسبه لله فلا بأس به، ومنهم من فصل هذا، إن كان لضرورة الحر وغيره لا يكره وإلا فيكره، وسكت عن كونه بأجر أو غيره فينبغي حمله على ما إذا كان حسيه، فأما إن

(١) فتح القدير ١/ ٣٠٠

(٢) ابن عابدين ٥/ ٢٧٥

(٣) جواهر الإكليل ٢/ ٢٠٣

(٤) الشرح الكبير ٤/ ٧١

(٥) جواهر الإكليل ١/ ٨٠، الشرح الكبير ١/ ٣٣٤

(٦) حديث: «جنّبوا مساجدكم مجانينكم...»

تقدم تخريجه بقرة ٥

(١) كتاب الفاع ٢/ ٣٦٦



ابن مفلح - عقيب كلام القاضي سعد الدين المتقدم وينبغي أن يخرج على هذا تعليم الصبيان للكتابة في المسجد بالأجرة، وتعليمهم تبرعاً جائز كتلقين القرآن، وتعليم العلم، وهذا كله بشرط أن لا يحصل ضرر وما أشبه ذلك<sup>(١)</sup>.

#### رفع الصوت في المسجد والجهر فيه:

١٨ - قال الحنفية بكرامة رفع الصوت بذكر في المسجد إلا للمتفقه، وفي حاشية الحموي عن الشمراتي: أجمع العلماء سلفاً وخلفاً على استحباب ذكر الجماعة في المساجد وغيرها، إلا أن يشوش جهرهم على نائم أو مصل أو قارئ.

وصرحوا بكرامة الكلام المباح في المسجد وقيل في الظهيرية بأن يجلس لأجله لأن المسجد مأبني لأمر الدنيا.

وفي صلاة الجلاي - كما نقل عنه ابن عابدين - الكلام المباح من حديث الدنيا يجوز في المساجد وإن كان الأولى أن يشتغل بذكر الله تعالى، وقال ابن عابدين في تعليقه على قول الجلاي: فقد أفاد أن المنع خاص بالمنكر من القول أما المباح فلا<sup>(٢)</sup>.

الصبيان الضرر بالمسجد فيجوز منهم<sup>(١)</sup>. وقال الجراعي الحنبلي: يسن أن يصان المسجد عن عمل صنعة، ونقل عن السامري قوله: سواء كان الصانع يرعي المسجد أو لم يكن، وقال في رواية الأثرم: ما يعجني مثل الخياط والإسكاف وما أشبهه وسهل في الكتابة فيه.

وقال القاضي سعد الدين: خص الكتابة لأنها نوع تحصيل للعلم فهي في معنى الدراسة، وهذا يوجب التقيد مما لا يكون نكسباً.

ونقل الجراعي عن ابن الصيرفي أنه قال في النوادر: لا يجوز التعليم في المساجد.

وقال أبو العباس في الفتاوى المصرية: لا يجوز - وقد سئل عنها - يسان المسجد مما يؤذيه ويؤذي المسلمين حتى رفع الصبيان أصواتهم فيه، كذلك توسيخهم لحصره ونحو ذلك، لاسيما إن كان ذلك وقت الصلوات فإنه من أعظم المنكرات، وقال في موضع آخر منها: وأما تعليم الصبيان في المسجد بحيث يؤذن المسجد فيكونون يرفعون أصواتهم ويشغلون المصلي فيه فهذا مما يجب النهي عنه والمنع منه.

وأضاف الجراعي: وقال صاحب الفروع -

(١) تحفة الراكع والمسجد ص ٢٠٩ - ٢١١، ونظر الألب للشرعية ٣٩٥/٣ - ٣٩٦

(٢) حاشية ابن عابدين ٤٤٤/١، ٤٤٥، ٢٦٩/٥

(١) إعلام الساجد بأحكام المساجد للزركشي ٣٢٧



### التقاضي في المسجد

١٩ - أجاز الحنفية والحنابلة التقاضي في المسجد، فللقاضي أن يجلس فيه للفصل في الخصومات جلوساً ظاهراً فإن رسول الله ﷺ كان يفصل بين الخصوم في المسجد<sup>(١)</sup>، وكذا الخلفاء الراشدون من بعده، ولثلاثيته على الغرياء مكانه فإن كان الخصم حائضاً أو نكساً خرج القاضي إلى باب المسجد فنظر في خصومتها أو أسر من يفصل بينهما كما لو كانت المنازعة في دابة فإنه يخرج لاستماع الدعوى والإشارة إليها في الشهادة.

وللمالكية طريقتان: الأولى استحباب الجلوس في الرحاب وكرامته في المسجد، والثانية استحباب جلوسه في نفس المسجد<sup>(٢)</sup>.

وكره الشافعية للقاضي أن يجلس للقضاء

وقال المالكية: يكره رفع الصوت في المسجد بذكر وقرآن وعلم فوق إسماع المخاطب ولو بغير مسجد ومحل كراهة رفع الصوت في المسجد ما لم يخلط على مصل وإلا حرم، بخلاف مسجد مكة ومنى فيجوز رفع الصوت فيهما على المشهور<sup>(١)</sup>.

وقال الزركشي: يكره اللفظ ورفع الصوت في المسجد<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن مفلح: يسن أن يهان عن لفظ وكثرة حديث لاغ ورفع صوت بمكروه، وظاهر هذا أنه لا يكره ذلك إذا كان مباحاً أو مستحباً.

ونقل عن الغنية أنه يكره إلا بذكر الله تعالى.

ونقل عن ابن عقيل أنه لا بأس بالمناظرة في مسائل الفقه والاجتهاد في المساجد إذا كان القصد طلب الحق، فإن كان مغالبة ومناظرة دخل في حيز الملاحاة والجدال فيما لا يعني ولم يجز في المسجد، وأما الملاحاة في غير العلوم فلا تجوز في المسجد.

ونقل عنه أيضاً أنه يكره كثرة الحديث واللفظ في المساجد<sup>(٣)</sup>.

(١) فصل النبي ﷺ بين الخصوم في المسجد يدل عليه ما رواه البخاري (فتح الباري ١/٥٥١-٥٥٢ ط. السلفية) ومسلم (١١٩٢/٣) من حديث كعب بن مالك أنه تقاضى ابن أبي حمزة دينا كان له عليه في المسجد فارتفعت أصواتهما حتى سمعها رسول الله ﷺ وهو في بيته فخرج إليهما حتى كشف سيف حجرته فتأذى: «يا كعب، قال: ليك يارسول الله، قال: «ضع من دينك هنا وأوما إليه: أي: الشطر. قال: لقد ضلكت يارسول الله قال: «تم نقضه».

(٢) الاختيار شرح المختار ٢/٨٥ ط. مصطفى البياي الحلبي بمصر ١٩٣٦م، وفتح القدير ٥/٤٦٥-٤٦٦ ط. المطبعة الأميرية الكبرى ١٣١٥هـ وجواهر الإكليل ٢/٢٢٣، والمغني لابن قدامة ٩/٤٦

(١) حاشية الدومني والشرح الكبير ٤/٧١

(٢) إعلام المساجد بأحكام المساجد ٣٢٦

(٣) الآداب الشرعية ٣/٣٩٧ - ٣٩٨



بالنسبة للمعتكف فله أن يشرب ويأكل ويتناول في معتكفه لأن النبي ﷺ لم يكن يأوي في اعتكافه إلا إلى المسجد، ولأنه يمكن قضاء هذه الحاجة في المسجد فلا ضرورة إلى الخروج<sup>(١)</sup>.

وأجاز المالكية إزال الضيف بمسجد بادية وإطعامه فيه الطعام الناشف كالتمر لا إن كان مقفراً كبطيخ أو طيخ فيحرم إلا بنحو سفرة تجعل تحت الإناء فيكره، ومثل مسجد البادية مسجد القرية الصغيرة وأما التضييف في مسجد الحاضرة فيكره ولو كان الطعام ناشفا كما هو ظاهر كلامهم. كما أجازوا النوم فيه بقائلة أي نهارة وكذا بليل لمن لا منزل له أو حصر الوصول إليه<sup>(٢)</sup>.

أما المعتكف: فاستحبوا له أن يأكل في المسجد أو في صحته أو في منارته وكرهوا أكله خارجه، وأما النوم فيه مدة الاعتكاف فمن لوازمه، إذ يطل اعتكافه بعدم النوم فيه<sup>(٣)</sup>.

وقال الشافعية: يجوز أكل الخبز والفاكهة والبطيخ وغير ذلك في المسجد، فقد روي

في المسجد<sup>(١)</sup>، لما روي أن معاذاً رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم ورفع أصواتكم وخصوصاتكم وحلودكم وسل سيوفكم وشراءكم وبيعكم»<sup>(٢)</sup>.  
وتفصيل ذلك في مصطلح (قضاء ف ٣٨).

### إقامة الحدود والتمايز فيه:

٢٠ - اتفق الفقهاء على أنه لا تقام الحدود في المساجد لقول النبي ﷺ قال: «جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم ورفع أصواتكم وشراءكم وبيعكم وإقامة حلودكم وجمرها في جمعكم وضعوا على أبوابها المطاهر»<sup>(٣)</sup>. ولأنه لا يؤمن خروج النجاسة من المحلود فيجب نفيه عن المسجد إذ بالضرب قد ينشق الجلد فيسيل منه الدم فيتنجس المسجد.  
والتفصيل في مصطلح (حدود ف ٤٤).

### الأكل والنوم في المسجد:

٢١ - كره الحنفية الأكل في المسجد والنوم فيه وقيل: لا بأس للمغرب أن ينام فيه، وأما

(١) فتح القدير ١/ ٣٠٠، ١١١-١١٢، وحاشية ابن عابدين على الدر المختار ١/ ٤٤٤  
(٢) الشرح الكبير وحاشية المسوقي عليه ٧٠/ ٤، وجواهر الإكليل ٢/ ٢٠٣  
(٣) الشرح الكبير وحاشية المسوقي عليه ١/ ٥٤٧، وجواهر الإكليل ١/ ١٥٨

(١) المهذب ٢/ ٢٩٤، ومنتهاج الطالبين ٢/ ٣٠٢ طر إحياء الكتب.  
(٢) حديث: «جنبوا مساجدكم صبيانكم...»  
تقدم تخريجه في فقرة ٥  
(٣) حديث: «جنبوا مساجدكم صبيانكم...»  
تقدم تخريجه في فقرة ٥



عن عبدالله بن الحارث بن جزء الزبيدي قال: «كنا نأكل على عهد النبي ﷺ في المسجد الخبز واللحم»<sup>(١)</sup>. قال: ويتقي أن يسط شيئا خوفا من التلوث ولشلا يتأثر شيء من الطعام فجتمع عليه الهوام، هذا إذا لم يكن له رائحة كريهة، فإن كانت كالثوم والبصل والكراث ونحوه فيكره أكله فيه ويمنع أكله من المسجد حتى يذهب ريحه، فإن دخل المسجد أخرج منه لحديث: «من أكل ثوما أو بصلا فليعتزلنا، أو ليعتزل مسجلنا وليقعده في بيته»<sup>(٢)</sup>. وقالوا أيضا بجواز النوم في المسجد فقد نص عليه الشافعي في الأم، فمن نافع أن عبدالله بن عمر أخبره: «أنه كان ينام وهو شاب أمزب لأهل له في مسجد النبي ﷺ»<sup>(٣)</sup>، وأن عمرو بن دينار قال: كنا نبيت على عهد ابن الزبير في المسجد وأن سعيد بن المسيب والحسن البصري وعطاء الشافعي رخصوا فيه<sup>(٤)</sup>.

أما المعتكف فأكله ومببته في مسجد اعتكافه، وأجيز له أن يمضي إلى البيت ليأكل فيه، ولا يطل اعتكافه وهو المنصوص عليه عند الشافعية لأن الأكل في المسجد يتقص من المروءة فلم يلزمه<sup>(١)</sup>.

وعند الحنابلة قال ابن مفلح: لا يجوز دخول المسجد للأكل ونحوه، ذكره ابن تيميم وابن حنبلان، وذكر في الشرح والرعاية وغيرهما بأن للمعتكف الأكل في المسجد وغسل يده في طست، وذكر في الشرح في آخر باب الأذان: أنه لا بأس بالاجتماع في المسجد والأكل فيه والاستلقاء فيه.

وقال ابن قدامة: لا بأس أن يأكل المعتكف في المسجد ويضع سفرة يسقط عليها ما بيع منه كيلا يلوث المسجد<sup>(٢)</sup>.

#### القضاء والتصفيق والرقص في المسجد:

٢٢ - قال ابن مفلح: يسن أن يصان المسجد عن القضاء فيه والتصفيق<sup>(٣)</sup>.

وأما لعب الجبشة بلرقصهم وحرايمهم في المسجد يوم عيد وجعل النبي ﷺ يستر عائشة وهي تنظر إليهم وقوله لهم: «دونكم يا بني

(١) حديث عبد الله بن الحارث «كنا نأكل على عهد...» أخرجه ابن ماجه (١٠٩٧/٢)، وقال البوصيري في «صباح الزجاجة» (١٧٩/٢) «هذا إسناد حسن».

(٢) حديث: «من أكل ثوما أو بصلا...» أخرجه البخاري (فتح الباري ٢/٣٣٩) ومسلم (٣٩٤/١).

من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه. (٣) أثر ابن عمر: «أنه كان ينام وهو شاب...» أخرجه البخاري (فتح الباري ١/٥٣٥).

(٤) إصلاص المساجد بأحكام المساجد للزركشي ٣٠٥-٣٠٦-٣٢٩.

(١) المهذب ١/١٩٨ - ١٩٩، ٢٠١.

(٢) الآداب الشرعية لابن مفلح ٢/٤٠٧ - ٤٠٨، والمغني لابن

قدامة ٢/٢٠٦.

(٣) الآداب الشرعية لابن مفلح ٣/٣٩٩.



المسجد موضوع لأمر جماعة المسلمين، وكل ما كان من الأعمال التي تجمع منفعة الدين وأهله، واللعب بالحرب من تدريب الجوارح على معاني الحروب فهو جائز في المسجد وغيره<sup>(١)</sup>.

### الخروج من المسجد بعد الأذان:

٢٢ - ذهب الحنفية والمالكية والشافعية إلى أن من دخل مسجداً قد أذن فيه يكره له أن يخرج منه حتى يصلي إلا لعذر كاستنقاض طهارة أو خوف فوات رفقة، وقال الحنفية: وكذلك إذا كان ممن يتنظم به أمر جماعة، لقوله عليه الصلاة والسلام: «لا يخرج من المسجد بعد النداء إلا منافق، إلا رجل يخرج لحاجته وهو يريد الرجعة إلى الصلاة»<sup>(٢)</sup> وقوله ﷺ: «من أدركه الأذان في المسجد ثم خرج لم يخرج لحاجة وهو لا يريد الرجعة فهو منافق»<sup>(٣)</sup>، وعن أبي الشعثاء قال: كنا مع أبي هريرة رضي الله عنه في المسجد، فخرج رجل حين أذن المؤذن للمصر فقال

أرفلة<sup>(٤)</sup> (بنو أرفلة: جنس من الحبشة يرقصون)، فقد قال النووي في شرح مسلم: فيه جواز اللعب بالسلاح ونحوه من آلات الحرب في المسجد، ويلحق به ما في معناه من الأسباب المعينة على الجهاد، وفيه بيان ما كان عليه ﷺ من الرأفة والرحمة وحسن الخلق والمعايشة بالمعروف.

ولمسلم وغيره: «جاء حبش يزفنون (أي يرقصون) في يوم عيد في المسجد»<sup>(٥)</sup>، ونقل ابن مفلح عن شرح مسلم: حمله العلماء على التوثب بسلاحهم ولعبهم بحرابهم على قريب من هيئة الرقص لأن معظم الروايات إنما فيها لعبهم بحرابهم فتأول هذه اللفظة.

وعن أبي هريرة قال: «بينما الحبشة يلعبون عند رسول الله ﷺ بحرابهم إذ دخل عمر بن الخطاب رضي الله عنه فأهوى إلى الحصباء يحصبهم فقال رسول الله ﷺ: دعهم يا عمر»<sup>(٦)</sup>، قال في شرح مسلم وهو محمول على أنه ظن أن هذا لا يليق بالمسجد وأن النبي عليه الصلاة والسلام لم يعلم به<sup>(٧)</sup>. قال المهلب بن أبي صفرة شارح البخاري:

(١) عمدة القاري ٤/ ٢٧٠.

(٢) حديث: «لا يخرج من المسجد بعد النداء...».

أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٥٠٨/١) من حديث سعيد ابن المسيب مرسلاً.

(٣) حديث: «من أدركه الأذان في المسجد...».

أخرجه ابن ماجه (٢٤٢/١) من حديث عثمان بن عفان وضعفه البوصيري في «مصابيح الزجاجة» (١٥٦/١-١٥٧).

(٤) حديث: «دونكم يا بني أرفلة».

أخرجه البخاري (فتح الباري ٢/ ٤٤٠)، ومسلم (٦٠٩/٢).

(٥) حديث: «جاء حبش يزفنون في يوم عيد...».

أخرجه مسلم (٦٠٩/٢) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٦) حديث: «بينما الحبشة يلعبون...».

أخرجه مسلم (٦١٠/٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٧) الأذنب الشرعية لابن مفلح ٣/ ٤٠١-٤٠٢.



قال: «من أدركه الأذان في المسجد ثم خرج لم يخرج لحاجة وهو لا يريد الرجعة فهو منافق»<sup>(١)</sup>، وقال صالح: لا يخرج، ونقل أبو طالب: لا ينبغي، ونقل ابن الحكم: أحب إلى أن لا يخرج، وكرهه أبو الوفاء وأبو المعالي وقال ابن تميم: يجوز للمؤذن أن يخرج بعد أذان الفجر، قال الشيخ: إن كان التأخير للفجر قبل الوقت لم يكره الخروج من المسجد قبل الصلاة<sup>(٢)</sup>.

#### صلاة النوافل في المسجد:

٢٤- ذهب الفقهاء إلى أن صلاة النوافل في البيت أفضل منها في المسجد فقد قال النبي ﷺ: «عليكم بالصلاة في بيوتكم فإن خير صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة»<sup>(٣)</sup> وقال: «اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم ولا تدخلوها قبوراً»<sup>(٤)</sup>، وقال: «أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة»<sup>(٥)</sup>.

أبو هريرة: «أما هذا فقد عصى أبا القاسم»<sup>(١)</sup>. وأضاف الحنفية أنه إن كان قد صلى وكانت الظهر أو العشاء فلا بأس بأن يخرج لأنه أجاب داعي الله مرة، إلا إذا أخذ المؤذن في الإقامة لأنه يتهم بمخالفة الجماعة عياناً، وإن كانت العصر أو المغرب أو الفجر خرج وإن أذن المؤذن فيها لكرامة التفتل بعدها<sup>(٢)</sup>.

وقالوا: إن من دخل مسجداً قد أذن فيه فلما أن يكون قد صلى أولاً، فإن لم يكن قد صلى، فلما أن يكون مسجد حياً أو لا، فإن كان مسجد حياً كره له أن يخرج قبل الصلاة لأن المؤذن دعاه ليصلي فيه، وإن لم يكن مسجد حياً فإن صلى في مسجد حياً فكذلك لأنه صار بالدخول فيه من أهله، وإن لم يصل فيه وهو يخرج لأن يصلي فيه لا بأس به لأن الواجب عليه أن يصلي في مسجد حياً.

وإن كان قد صلى وكانت الظهر أو العشاء فلا بأس بالخروج<sup>(٣)</sup>.

وقال الحنابلة: يحرم الخروج من المسجد بعد الأذان بلا عذر أو نية رجوع لحديث عثمان ابن عفان رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ

(١) أثر أبي هريرة: «أما هذا فقد عصى...».

أخرجه مسلم (٤٥٤/١).

(٢) فتح القدير ٣٣٨/١.

(٣) الثناية بهامش فتح القدير ٣٣٩-٣٣٨/١، وإعلام الساجد بأحكام المساجد ٣٥١، وفتح الباري بشرح صحيح البخاري ١٤٣/٢. الریان للترغيب، وجواهر الإكمال ٩٨/١، والشرح الكبير ٣٨٥/١، والمغني لابن قدامة ٤٠٨/١.

(١) سبق تخريجه في نفس الفقرة.

(٢) كشف القناع ٢٤٤/١.

(٣) حديث: «عليكم بالصلاة في بيوتكم...».

أخرجه مسلم (٥٤٠/١) من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه.

(٤) حديث: «اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم...».

أخرجه البخاري (فتح الباري ٦٢/٣)، ومسلم (٥٣٨/١).

واللفظ لمسلم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٥) حديث: «أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة».

أخرجه النسائي (١٩٨/٣) من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه، وجود إسناده المنزوي في الترغيب والترهيب

(١) ٣٥٦/١. دار ابن كثير.



وأجاز المالكية لرجل تجرد للعبادة السكنى بالمسجد وذلك ما لم يحجر فيه ويضيق على المصلين والامنع، لأن السكنى في المسجد على غير وجه التجرد للعبادة ممتعة، لأنها تغيير له عما حبس له، وليس ذلك للمرأة، فيحرم عليها أو يكره ولو تجردت للعبادة لأنها قد تحبض وقد يلتذ بها أحد من أهل المسجد فتقلب العبادة معصية حتى ولو كانت عجوزا لا إرب للرجال فيها، قال النسوي: لأن كل ساقطة لها لاقطة<sup>(١)</sup>.

#### الاعتكاف في المسجد:

٢٧ - أجمع الفقهاء على أنه لا يصح للرجل أن يعتكف إلا في المسجد لقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ عَنِكَفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾<sup>(٢)</sup>، ولأن النبي ﷺ لم يعتكف إلا في المسجد. وأما المرأة فقد ذهب الجمهور إلى أنها كالرجل لا يصح أن تعتكف إلا في المسجد، ما عدا الحنفية فإنهم يقولون إنها تعتكف في مسجد يسها لأنه هو موضع صلاتها، ولو اعتكفت في مسجد الجماعة جاز مع الكرامة التنزيهة.

والتفصيل في مصطلح (اعتكاف ف ١٤ وما يعلمها).

واستثنا من ذلك ما شرعت له الجماعة كالترابح فإنها تصلى في المسجد، واستثنى المالكية الرواتب أيضا<sup>(١)</sup>.

#### الصلاة على الجنازة في المسجد:

٢٥ - اختلف الفقهاء في جواز الصلاة على الجنازة في المسجد فكرها الحنفية والمالكية وأجازها الشافعية والحنابلة. والمعتمد عند الشافعية أنها مستحبة فيه، وقال الحنابلة بجوازها في المسجد وقيد الحكم بأمن تلويث المسجد، وإلا كره<sup>(٢)</sup>. وللتفصيل انظر مصطلح (جناز ف ٣٨).

#### السكن والبناء في المسجد:

٢٦ - ذهب الحنفية إلى أنه ليس لقيم المسجد أن يجعله سكنا لأنه إن فعل ذلك تسقط حرمة. وإذا أراد أن يبني حوائط في المسجد أو في فناءه لا يجوز له أن يفعل، لأن الفناء تبع للمسجد<sup>(٣)</sup>.

(١) فتح القدير ١/٣١٣/٢، وحاشية النسوي على الشرح الكبير ١/٣١٤، والمهذب ١/٩١-٩٢، ومار السبيل في شرح اللب ١/١١٠، المكتب الإسلامي، والمنعي لابن قدامة ١/١٤١.

(٢) فتح القدير ١/٤٦٣-٤٦٥، وجواهر الإكليل ١/١١٣، وحاشية القليوبي ١/٣٤٨، والمنعي لابن قدامة ١/٤٩٣.

(٣) فتح القدير ٥/٦٤.

(١) الشرح الكبير ٤/٧٠، وجواهر الإكليل ٢/٢٠٣.

(٢) سورة البقرة ١٨٧.



### عقد النكاح في المسجد:

٢٨ - استحب جمهور الفقهاء عقد النكاح في المسجد للبركة، ولأجل شهرته، فمن عاتشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «أعلنوا هذا النكاح واجعلوه في المساجد واضربوا عليه بالدفوف»<sup>(١)</sup>.

وأضاف المالكية في إجازتهم لعقد النكاح في المسجد أن يكون بمجرد الإيجاب والقبول من غير ذكر شروط ولأرفع صوت أو تكثير كلام وإلا كره فيه.

وزاد الحنفية في المختار عندهم: أن الزفاف به لا يكره إذا لم يشتمل على مفصلة دينية فإن اشتمل عليها كره فيه<sup>(٢)</sup>.

### البصاق في المسجد:

٢٩ - لاختلاف بين الفقهاء في استحباب صيانة المسجد عن البصقة فيه إذ هي فيه خطيئة وكفارتها دفنها لما فيها من تقزز الناس منها. والتفصيل في مصطلح (بصاق ف) .

(١) حديث: «أعلنوا هذا النكاح...»

أخرجه الترمذي (٣٨٩/٣-٣٩٠) وضعفه ابن حجر في «فتح الباري» (٢٢٦/٩)

(٢) فتح القدير ٣٤٣-٣٤٤، وجواهر الإكليل ١/٢٧٥، ٢/٢٠٣، والشرح الكبير وحاشية القسوقي عليه ٤/٧٠، والمهذب في فقه الإمام الشافعي ١/٢٠١، وإسلام المساجد بأحكام المساجد للزركشي ٣٦٠، ٣٦٢، وتحفة الراكع والمساجد في أحكام المساجد ص ٢٠٨

### البيع في المسجد:

٣٠ - ذهب الحنفية والحنابلة إلى أنه يكره لغير المعتكف البيع والشراء في المسجد لقوله ﷺ: «جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم وشراءكم وبيعكم وخصوماتكم ورفع أصواتكم وإقامة حدودكم وسل سيفوفكم واتخذوا على أبوابها المطاهر وجمروها في الجمع»<sup>(١)</sup>.

وعن عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده «أن رسول الله ﷺ: نهى عن الشراء والبيع في المسجد وأن تشد فيه ضالقة، وأن يشد فيه شعر»<sup>(٢)</sup>، وأما بالنسبة للمعتكف فإنه لا بأس أن يبيع ويتاع في المسجد ما كان من حوائجه الأصلية من غير أن يحضر السلعة لأنه قد يحتاج إلى ذلك بأن لا يجد من يقوم بحاجته، إلا أنهم قالوا يكره إحضار السلعة للبيع والشراء، لأن المسجد محرم عن حقوق العباد وفيه شغله بها<sup>(٣)</sup>.

وكذلك الحال عند المالكية في كراهة البيع والشراء في المسجد بغير مسمرة لما روي عن رسول الله ﷺ قال: «إذا رأيت من يبيع أو

(١) حديث: «جنبوا مساجدكم صبيانكم...» تقدم تفريجه فقرة (١٧).

(٢) حديث: نهى عن الشراء والبيع في المسجد... أخرجه أبو داود (٦٥١/١)، والترمذي (١٣٩/٢) واللفظ لأبي داود، وقال الترمذي: «حديث حسن».

(٣) فتح القدير ١١٢/٢، والمغني لابن قدامة ٢/٢٠٧، والآداب الشرعية لابن مفلح ٣٩٤/٣-٣٩٥



شميب عن أبيه عن جده «أن رسول الله ﷺ نهى عن الشراء والبيع في المسجد أو ينشد فيه ضالة أو ينشد فيه شعر»<sup>(١)</sup>.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا رأيتم من يسع أو يتاع في المسجد فقولوا: لا أريح الله تجارتك، وإذا رأيتم من ينشد فيه ضالة فقولوا: لاردها الله عليك»<sup>(٢)</sup>، وعنه أن رسول الله ﷺ قال: «من سمع رجلاً ينشد ضالة في المسجد فليقل: لاردها الله عليك، فإن المساجد لم تبن لهذا»<sup>(٣)</sup>.

#### صلاة العيدين في المسجد:

٣٢ - ذهب الحنفية في الأصح والحنابلة إلى أن صلاة العيدين سنة في المصلى - والمراد الفضاء والصحراء - وقال المالكية: إنها مندوبة، لحديث أبي سعيد رضي الله عنه: «كان رسول الله ﷺ يخرج يوم الفطر والأضحى إلى المصلى»<sup>(٤)</sup>، وكذا الخلفاء بعدهم، وكرهوا صلاتهما في المسجد لغير

يتناع في المسجد فقولوا: لا أريح الله تجارتك»<sup>(١)</sup>. فإن كان بسمرة أي بمتادة على السلعة بأن جلس صاحب السلعة في المسجد وأتاه المشتري يقلبها وينظر فيها ويعطي فيها ما يريد من ثمن حرم لجعل المسجد سوقاً، ثم إن محل الكراهة إذا جعل المسجد محللاً للبيع والشراء بأن أظهر السلعة فيه معرضاً لها للبيع، وأما مجرد عقدهما فلا يكرهه<sup>(٢)</sup>.

والمختار عند الشافعية القول بكراهة البيع والشراء فيه<sup>(٣)</sup>، لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إذا رأيتم من يسع أو يتاع في المسجد فقولوا لا أريح الله تجارتك»<sup>(٤)</sup>.

#### تشليل الضالة في المسجد:

٣١ - ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة والشافعية في المشهور عندهم إلى كراهة تشليل الضالة في المسجد<sup>(٥)</sup> فمن صرو

(١) حديث: «إذا رأيتم من يسع أو يتاع في المسجد...»

أخرجه الترمذي (٦٠٣/٣) وقال: «حديث حسن».

(٢) جواهر الإكليل ٢/٢٠٣، والشرح الكبير وحاشية المنوفي عليه ٧١/٤

(٣) إعلام الساجد بأحكام المساجد للزركشي ٣٢٤

(٤) حديث: «إذا رأيتم من يسع أو يتاع في المسجد...» تقدم تخريجه آنفاً.

(٥) فتح القدير ٢/١١٢، والشرح الكبير ٧١/٤، وجواهر الإكليل ٢/٢٠٣، وإعلام الساجد بأحكام المساجد للزركشي ٣٢٤، والأدب الشرعي لأبن مفلح ٣٩٩/٣-٤٠٠

(١) حديث: «أن رسول الله ﷺ نهى عن الشراء...»

تقدم تخريجه ف (٣٠).

(٢) حديث: «إذا رأيتم من يسع أو يتاع في المسجد...»

تقدم تخريجه ف (٣٠)

(٣) حديث: «من سمع رجلاً ينشد ضالة في المسجد...»

أخرجه مسلم (٣٩٧/١)

(٤) حديث: «كان رسول الله ﷺ يخرج...»

أخرجه البخاري (فتح الباري ٢/٤٤٩)، ومسلم (٦٠٥/٢)



وقال الشافعية: إن المسجد إن كان واسعاً فهو أفضل من المصلى لأن الأئمة لم يزالوا يصلون صلاة العيد بمكة في المسجد، ولأن المسجد أشرف وأنظف، وإن صلى في الصحراء فلا بأس، لأنه إذا ترك المسجد وصلى في الصحراء لم يكن عليهم ضرر، وقيل: فعلها في الصحراء أفضل، لأنها أرفق بالراكب وغيره، إلا لمنز كمطر ونحوه فالمسجد أفضل، وإن كان المسجد ضيقاً فصلى فيه ولم يخرج إلى المصلى كره ذلك لتأذي الناس بالزحام، وربما فات بعضهم الصلاة<sup>(١)</sup>.

وقال المالكية: والحكمة في صلاة العيد في المصلى هي من أجل المباحة بين الرجال والنساء، لأن المساجد وإن كبرت يقع الازدحام فيها وفي أبوابها بين الرجال والنساء دخولا وخروجاً، فتتوقع الفتنة في محل العبادة<sup>(٢)</sup>.

٣٣- وهل للمصلى حكم المسجد: سئل الغزالي من الشافعية في فتاويه عن المصلى الذي بني لصلاة العيد خارج البلد فقال: لا يثبت له حكم المسجد في الاعتكاف ومكث الجنب وغيره من الأحكام، لأن المسجد هو

ضرورة داعية إلى الصلاة فيه، وذلك كقيام عذر يمنع الخروج إلى المصلى من مطر أو حبل أو خوف من لصوص أو غيره، فإن وجد شيء من هذه الأعذار ومثيلاتها فإنها تصلى في المسجد الجامع بلا كراهة لوجود الضرورة الداعية لذلك، لما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال: «أصابنا مطر في يوم عيد فصلى بنا رسول الله ﷺ في المسجد»<sup>(١)</sup>، وروي أن عمر وعثمان رضي الله عنهما صليا في المسجد في المطر، وأما بمكة فتندب صلاة العيدين بالمسجد الحرام لمشاهدة الكعبة<sup>(٢)</sup>، وهي عبادة لخبر: «إن الله تعالى ينزل كل يوم ليلة عشرين ومائة رحمة، ينزل على هذا البيت ستون لوطاً اثنين وأربعون للمصلين وعشرون للناظرين»<sup>(٣)</sup>.

(١) حديث: «أصابنا مطر في يوم عيد...»

أخرجه ابن ماجه (٤١٦/١) وقال ابن حجر في «التلخيص الكبير» (٨٣/٢): «وإسناده ضعيف».

(٢) حاشية ابن عسبلين ٥٥٧/١، وفتح القدير ٤٢٣/١، والاختصار شرح المختار ٨٤-٨٥، ومراقي الفلاح شرح نور الإيضاح ١٦٤ ط. محمد علي صبح، وجواهر الإكمال ١٠٣/١، والشرح الكبير وحاشية المنوفي عليه ٣٩٩/١، وأسفل المسالك شرح إرشاد السالك للكشناوي ٣٣٦-٣٣٧، والمهذب في فقه الإمام الشافعي ١/١٢٥، والفتاوى ومعميرة على منهاج الطالبين ١/٣٠٦-٣٠٧، ومنار السبل في شرح الدليل ١/١٤٩، ومغني المحتاج ١/٣١٢، والمغني لابن قدامة ٢/٣٧٢-٣٧٣

(٣) حديث: «إن الله تعالى ينزل في كل يوم ليلة عشرين ومائة رحمة...»

أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير ١/١٩٥)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢/٢٩٢): «وفيه يوسف بن سفر وهو متروك».

(١) المهذب ١/١٢٥، والفتاوى ومعميرة على منهاج الطالبين

١/٣٠٦-٣٠٧

(٢) الشرح الكبير وحاشية المنوفي عليه ١/٣٩٩



إلا عجوزاً في منزلها<sup>(١)</sup>، وذلك حيث تقل الرغبة فيها، ولذا يجوز لها حضور المساجد كما في العيد.

وإن كانت شابة غير فارمة في الجمال والشباب جاز لها الخروج لتصلي في المسجد بشرط عدم الطيب، وأن لا يخشى منها الفتنة، وأن تخرج في رديء ثيابها، وأن لاتزاحم الرجال، وأن تكون الطريق مأمونة من توقع المفسدة، فإن لم تتحقق فيها تلك الشروط كره لها الصلاة فيه، فقد كانت النساء يباح لهن الخروج إلى الصلوات، ثم لما صار سبباً للوقوع في الفتنة منمن عن ذلك<sup>(٢)</sup>، جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَقِيمِينَ مِنْكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا لَلْمَسْجِدِ خَيْرٌ لِّهِنَّ﴾<sup>(٣)</sup>، أنها نزلت في شأن النسوة

الذي أعد لرواتب الصلاة وعين لها، حتى لا يتضع به في غيرها، وموضع صلاة العيد معد للاجتماعات ولنزول القوافل ولركوب الدواب ولعب الصبيان ولم تجر عادة السلف بمنع شيء من ذلك فيه، ولو اعتقلوه مسجدا لصانوه عن هذه الأسباب، ولقصد إقامة سائر الصلوات، وصلاة العيد تطوع وهو لا يكسر تكرره، بل يننى لقصد الاجتماع والصلاة تقع فيه بالتبع<sup>(١)</sup>.

#### صلاة النساء في المساجد:

٣٤ - ذهب الفقهاء إلى أنه يستحب للنساء أن تكون صلاتهن في بيوتهن، فذلك لهن أفضل من صلاتهن في المسجد فمن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تمتنوا نساءكم المساجد وبيوتهن خير لهن»<sup>(٢)</sup>، فإن أرادت المرأة حضور المسجد مع الرجال: فإن كانت شابة أو كبيرة يشتهي مثلها كره لها الحضور وإن كانت عجوزاً لا تشتهي لم يكره لها، لما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «والذي لا إله غيره ما صلت امرأة صلاة قط خير لها من صلاة تصليها في بيتها، إلا أن يكون المسجد الحرام أو مسجد الرسول ﷺ»

(١) حديث: «والذي لا إله غيره ما صلت امرأة صلاة قط خير لها من صلاة تصليها في بيتها...»

أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٣٩/٣)، وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣٣٩/٩) من حديث عبد الله بن مسعود موقوفاً قال الهيثمي في مجموع الزوائد (٢٥/٢): «درجته رجال الصحيح». والمنقل بتضع العلم الخلف، ذكره على حدة العجايز في لبس المنقل وهي الخفاف.

(٢) فتح القدير والعناية بهامشه ٢٥٩/١، والمهذب ١/١٠٠، وجواهر الإكليل ١/٨٠-٨١، والشرح الكبير ١/٣٣٦-٣٣٥، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢/٧٨، ومنازل السجيل في شرح الليل ١/١٢٣، وإعلام الساجد بأحكام المساجد ٣٥٩-٣٦٠

(٣) سورة الحج/ ٢٤

(١) إعلام الساجد بأحكام المساجد للزركشي ٣٨٦، وراجع الموسوعة في (مصطلح صلاة العيدين ف ١٠)

(٢) حديث: «لا تمتنوا نساءكم المساجد...»

أخرجه أبو داود (٢٨٢/١)



أن تنزل فيهم رخصة فخرج عليهم فقال: وجهوا هذه البيوت عن المسجد فإني لأحل المسجد لحائض ولاجنب<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعية والحنابلة: يحرم عليهم المكث في المسجد كما يحرم على الحائض والنساء العبور فيه إن خيف تلويث المسجد وإن لم يخف التلويث جاز العبور<sup>(٢)</sup>.  
وينظر تفصيل ذلك في مصطلح (حيض ف١٨، وجنابة ف١٨، ودخول ف٦).

#### حيض المرأة وجنابة الرجل في المسجد:

٣٦ - اتفق الفقهاء على أنه ليس للمرأة إذا حاضت، والرجل إذا أجنب، وهما في المسجد أن يبقيا فيه وهما على ما هما عليه، وعليهما أن يخرجوا منه حتى يظهر كل منهما، فقد روت عائشة رضي الله عنها قول النبي ﷺ: «لأحل المسجد لحائض ولاجنب»<sup>(٣)</sup>.  
ونص الحنفية على أن الاعتكاف لا يفسد بالاحتلام، ثم إن أمكنه الاغتسال في المسجد

حيث كان المناقشون يتأخرون للاطلاع على عورتهم، وقول عائشة رضي الله عنها في الصحيح: «لو أدرك رسول الله ﷺ ما أحدث النساء لمنعهن كما منعت نساء بني إسرائيل»<sup>(١)</sup>، وعن عائشة رضي الله عنها ترفعه «أيها الناس انهوا نساءكم عن لبس الزينة والتبختر في المساجد فإن بني إسرائيل لم يلعبوا حتى لبس نساؤهم الزينة وتبختروا في المساجد»<sup>(٢)</sup>، وفي حديث أم سلمة رضي الله عنها: «خير مساجد النساء قمر بيوتهن»<sup>(٣)</sup>.

#### دخول الجنب والحائض والنساء في المسجد وهودهم له:

٣٥ - قال الحنفية والمالكية: إنه يحرم على الجنب والحائض والنساء دخول المسجد لما روت عائشة رضي الله عنها قالت: «جاء رسول الله ﷺ ووجوه بيوت أصحابه شاردة في المسجد فقال: وجهوا هذه البيوت عن المسجد، ثم دخل ولم يصنع القوم شيئا رجاء

(١) حديث: «لو أدرك رسول الله ﷺ ما أحدث النساء...» أخرجه البخاري (فتح الباري ٢/٣٤٩)، ومسلم (٣٢٩/١) واللفظ للبخاري.

(٢) حديث: «أيها الناس انهوا نساءكم عن لبس الزينة...» أورده ابن الهمام في فتح القدير (١/٢٥٩)، وعزله لابن عبد البر في التمهيد ولم يفتد إليه في المطبوع.

(٣) حديث: «خير مساجد النساء قمر بيوتهن» أخرجه الحاكم في المستدرک (١/٢٠٩)، وأحمد في المسند (٢٩٧/٦) وصححه ابن خزيمة في صحيحه (٩٢/٣).

(١) حديث: «وجهوا هذه البيوت عن المسجد...» أخرجه أبو طه (١٥٨/١)، وأخرجه البيهقي في (السنن الكبرى ٢/٤٤٢) ونقل عن البخاري تضعيفه.

(٢) فتح القدير ١/١١٤-١١٥، وسراي القلاح شرح نور الإيضاح ٤٢ ط. محمد علي صبيح، وجواهر الإكليل ١/٣٢، والشرح الكبير وحاشية السنوسي عليه ١/١٧٣-١٧٥، والمهذب ١/٤٥، ٥٢، والإتقان للسريني الخطيب ١/١٤٣-١٤٤.

(٣) حديث: «لأحل المسجد...» سبق تخريجه ف (٣٥).



المسجد لحركة المكث فيه على الحائض والجنب، فلو أمكن الغسل فيه جاز الخروج له ولا يلزم، بل يجوز الغسل فيه ويلزم أن يادر به كيلا يطل بتابع اعتكافه، ولا يحسب زمن الحيض ولا الجنابة في المسجد من الاعتكاف لمنافاتها له<sup>(١)</sup>.

وقال الزركشي: إذا أجنب الرجل في المسجد استحسب له أن يراعي أقرب الطرق إلى الخروج<sup>(٢)</sup>.

ويقول الحنابلة: إنه على الحائض المعتكفة أن تتحيز في خباء في رجة المسجد إن كان له رجة وأمكن ذلك بلا ضرر وإلا بقي بيتها، فإن طهرت وكان الاعتكاف منلوراً رجعت فأنتم اعتكافها وقضت منافاتها ولا كفارة عليها<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن مفلح: وفي جواز مبيت الجنب فيه مطلقاً بلا ضرورة وروايتان، وقيل: يجوز إن كان مسافراً أو محتاجاً، وإلا فلا<sup>(٤)</sup>.

وإذا خاف الجنب على نفسه أو ماله، أو لم يمكنه الخروج من المسجد، أو لم يجد مكاناً غيره، أو لم يمكنه الغسل ولا الوضوء تيمم ثم

من غير أن يتلو المسجد فلا بأس به، ولا يخرج ويغتسل ويعود إلى المسجد<sup>(١)</sup>.

وقال المالكية: إذا حاضت المرأة وهي في مسجد اعتكافها - قبل إتمام مانوته أو نلوته - خرجت وجوباً منه وعليها حرمة الاعتكاف، فلا تفعل ما يفضله المعتكف من جماع أو مقدماته أو غير ذلك، فإذا طهرت من حيضها رجعت فوراً لمعتكفها للبناء، والمراد بالبناء: الإتيان ببذل ما حصل فيه المانع وتكميل مانلوته ولو أخرت رجوعها إليه ولو ناسية أو مكرهة بطل اعتكافها وعليها أن تستأنف.

وإذا أجنب الرجل في المسجد وكان معتكفاً فسد اعتكافه ابتداءً بعد أن يقتل، إذ يحرم على المعتكف من أهله بالليل ما يحرم عليه منهن بالنهار، ولا يحل لرجل أن يمس امرأته وهو معتكف<sup>(٢)</sup>، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْتَغُوا مِنْهُنَّ مَا كَفُوتَ فِي السُّكُنِ﴾<sup>(٣)</sup>.

ويقول الشافعية: إذا طرأ الحيض وجب الخروج، وكذا الجنابة إن تعذر الغسل في

(١) فتح القدير ١١٣/٢-١١٤، والاختيار شرح المختار

١٣٧/١ ط. مصطفى الحلبي ١٩٣٦، والفتاوى الهندية

٢١٣/١، وانظر الدر المختار ورد المختار عليه

١٣٢-١٣١/٢

(٢) الشرح الكبير مع حاشية المدوني ٥٥٢/١، وجواهر

الإكليل ١١٠/١

(٣) سورة البقرة ١٨٧

(١) منهاج الطالبين مع شرح النووي ٨٠/٢ ط. دار إحياء الكتب العربية، والمذهب ٢٠٠/١

(٢) إعلام الساجد بأحكام المساجد ٣١٦

(٣) المغني لابن قدامة ٢٠٩/٣

(٤) الأذكار الشرعية لابن مفلح ٣٩٩/٢



عليه<sup>(١)</sup> والمسجد جعل لله تعالى على الخلوص محرراً عن أن يملك العباد فيه شيئاً غير العبادة فيه وما كان كذلك خرج عن ملك الخلق أجمعين<sup>(٢)</sup>.

ومنى زال ملكه عنه ولزم فليس له أن يرجع فيه ولا يبيعه ولا يورث عنه، لأنه تجرد عن حق العباد وصار خالصاً لله تعالى، وهذا لأن الأشياء كلها لله وإذا أسقط العبد مائت له من الحق رجع إلى أصله فانتقطع تصرفه عنه كما في الإعتاق<sup>(٣)</sup>.

ويقول المالكية: إن من بنى مسجداً، وخلي بينه وبين الناس للصلاة فيه صح وقفه ولزم، فإذا لم يخل الواقف بينه وبين الناس بطل وقفه، كما يصح الوقف عليه<sup>(٤)</sup>.

ويقول الشافعية: إن من بنى مسجداً وصلى فيه، أو أذن للناس بالصلاة، وقال: وقفته مسجداً للصلاة فيه صح وقفه، وإن لم يقل ذلك لم يصح مسجداً، لأنه إزالة ملك على وجه القرية فلم يصح من غير قول مع القدرة كالعتق.

فإذا صح لزوم وانتقطع تصرف الواقف فيه،

أقام في المسجد، وإذا توضع الجنب فله اللبث في المسجد، وقال أكثر أهل العلم: لا يجوز له ذلك<sup>(١)</sup>.

#### تخطي الرقاب في المسجد:

٣٧ - لتخطي الرقاب في المسجد أحكام تختلف بالنظر إلى المتخطي إن كان إماماً أو غيره، أو كان للصلاة أو لغيرها، ومع وجود فرجة أو عدم وجودها.  
ونفصيل ذلك في مصطلح (تخطي الرقاب ف ٢ وما بعدها).

#### وقف المسجد والوقف عليه:

٣٨ - أجمع الفقهاء على جواز وقف المسجد والوقف عليه ممن كان من أهل التبرع، لأنه قرية وعلى جهة بر، إلا أنهم وضعوا قواعد لزوال ملك واقفه عنه ولزومه.

وفي هذا يقول الحنفية: إن من بنى مسجداً لم يزل ملكه عنه حتى يفرزه عن ملكه بطريقه، ويأذن للناس بالصلاة فيه، فإذا صلى فيه واحد زال عن ملكه عند أبي حنيفة ومحمد في إحدى روايتين عنهما، وفي الأخرى: لا يزول إلا بصلاة جماعة، وعند أبي يوسف يزول ملكه عنه بمجرد قوله: جعلته مسجداً، لأن التسليم عنده ليس بشرط، كما يصح الوقف

(١) فتح القدير ٥/٦٢، والاختيار شرح المختار ٢/١٠٨ ط.

مصطفى البليبي الحلبي ١٩٣٦ م.

(٢) فتح القدير ٥/٤٢، ٦٤.

(٣) فتح القدير ٥/٦٤.

(٤) الشرح الكبير وحاشية الموسوي عليه ٤/٨١، وجواهر

الإكليل ٢/٢٠٦.



### دخول الذمي المسجد:

٤٠ - يرى الحنفية أنه لا بأس بدخول الذمي المسجد الحرام أو غيره من المساجد لما روي أنه ﷺ أنزل وفد ثقيف في المسجد وكانوا كفارا وقال: إنه ليس على الأرض من أتجاس الناس شيء إنما أتجاس الناس على أنفسهم<sup>(١)</sup>، وتأويل الآية أنهم لا يدخلون مستولين أو طائفين عراة كما كانت عاداتهم<sup>(٢)</sup>.

ومنع المالكية دخول الذمي المسجد، وإن أذن له مسلم في الدخول مالم تدع ضرورة لدخوله كعمارة وإلا فلا<sup>(٣)</sup>.

وقال الزركشي: يمكن الكافر من دخول المسجد واللبث فيه وإن كان جنبا، فإن الكفار كانوا يدخلون مسجده ﷺ ولا شك أن فيهم الجنب.

وأطلق الرافعي والنووي رحمهما الله أنه يجوز للكافر أن يدخل مساجد غير الحرم يأذن المسلم، فإذا لم يأذن له المسلم في ذلك فليس له الدخول على الصحيح، فإن دخل بغير إذن عزر إلا أن يكون جاهلا بتوقفه على الإذن فلا يعزر<sup>(٤)</sup>.

(١) حديث: «إن شئت حست أصلها...»

أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١٣/١) من حديث الحسن البصري مرسلا.

(٢) الاختيار شرح المختار ١٢١/٣

(٣) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ١/١٣٩، وجواهر الإكليل ١/٢٣، والجمع لأحكام القرآن للقرطبي ٧٨/٢

(٤) إعلام الساجد بأحكام المساجد للزركشي ٣١٨-٣٢٠

لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال لعمر رضي الله عنه: «إن شئت حست أصلها وتصلقت بها قال فتصلقت بها عمر، إنه لا يساع ولا يوهب ولا يورث»<sup>(١)</sup>، ويؤول ملكه عن العين في الصحيح عندهم<sup>(٢)</sup>.  
ويقول الحنابلة: إن من بنى مسجدا وأذن للناس بالصلاة فيه إذنا عاما كان لازما ومؤيدا لا يساع ولا يوهب ولا يورث<sup>(٣)</sup>.  
وتفصيل ذلك في مصطلح (وقف).

### الوصية للمسجد:

٣٩ - الوصية للمسجد أجازها الفقهاء ويعصرف الموصي به في مصالحه كوقوده وعمارته، لأنه مقصود الناس بالوصية له.  
وقال الدسوقي: إن اقتضى العرف صرفها للمجاورين كالجامع الأزهر صرف لهم لالمرته وحصره، ونحوهما<sup>(٤)</sup>. والتفصيل في مصطلح (وصية).

(١) حديث: «إن شئت حست أصلها...»

أخرجه البخاري (فتح الباري ٥/٣٥٤)، ومسلم (١٢٥٥/٢)، واللفظ للبخاري.

(٢) المهذب ١/٤٤٨-٤٤٩، وشرح المحلي على المتأخر ١٠٠-١٠١/٣

(٣) منار السبيل في شرح الدليل ٦/٢ المكتب الإسلامي.

(٤) جواهر الإكليل ٢/٣١٧، والشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ٤/٤٢٦، وشرح المحلي على المتأخر ١/١٥٩، ومنار السبيل في شرح الدليل ٢/٤٠، والاختيار شرح المختار ١/٢٠١ مصطفي البني الحلبي ١٩٣٦ م



في المسجد شيئا لحديث عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «هل منكم أحد أطعم اليوم مسكينا؟» فقال أبو بكر: دخلت المسجد فإذا أنا بسائل يسأل فوجدت كسرة خبز في يد عبد الرحمن فاخذتها منه ففقتها إليه<sup>(١)</sup>.

ونقل الزركشي عن كتاب الكسب لمحمد ابن الحسن أن المختار أنه إن كان السائل لا يتخطى رقاب الناس ولا يمر بين يدي المصلي، ولا يسأل الناس إلحافا فلا بأس بالسؤال والإعطاء، لأن السؤال كانوا يسألون على عهد رسول الله ﷺ في المسجد حتى يروى أن عليا رضي الله عنه تصلق بغاتمه وهو في الركوع<sup>(٢)</sup>. فمدحه الله بقوله: ﴿وَيَذَوُّونَ أَلْزَكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، وإن كان يتخطى رقاب الناس ويمر بين يدي المصلي فيكره إعطاؤه، لأنه إغانة له على أذى الناس حتى قيل: هذا فلس واحد يحتاج إلى سبعين فلسا لكفارته<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن مفلح: قال بعض أصحابنا يكره السؤال والتصدق في المساجد ومرادهم - والله أعلم - التصدق على السؤال لا مطلقا،

(١) حديث: «هل منكم أحد أطعم...»

أخرجه أبو طود (٣٠٩/٢)، ونقل المنطوي في مختصر السنن (٢٥٢/٢) عن أبي بكر الزائر أن إسناده مرسل.

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٢١/٦

(٣) سورة المائدة / ٥٥

(٤) إعلام المساجد بأحكام المساجد للزركشي ٣٥٤-٣٥٣

ويرى الحنابلة: أنه ليس للزكي دخول مساجد الحل (وهي كل مسجد خارج نطاق حرم مكة) بغير إذن المسلمين، وفي قول آخر لهم دخوله<sup>(١)</sup>.

### وقف الزكي على المسجد:

٤١ - اختلف الفقهاء في وقف الزكي على المسجد، فذهب الجمهور إلى صحته لعموم أدلة الوقف، ومنعه المالكية. والتفصيل في مصطلح: (وقف).

### الزكاة للمسجد:

٤٢ - ذهب الفقهاء إلى أنه لا يجوز صرف الزكاة في بناء المسجد، لاتعلم التملك. وللتفصيل انظر مصطلح (زكاة ف ١٨١). ونقل الإمام فخر الدين الرازي عن الفقهاء في تفسيره آية الزكاة عن بعض الفقهاء أنهم أجازوا صرف الصدقات إلى جميع وجوه الخير من تكفين الموتى وبناء الحصون وعمارة المساجد لأن قوله تعالى: ﴿رَفِّقْ سَبِيلَ اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup> عام في الكل<sup>(٣)</sup>.

### الصدقة على السائلين في المسجد:

٤٣ - قال الزركشي: لا بأس أن يعطى السائل

(١) المغني لابن قدامة ٨/ ٥٣٢، والآداب الشرعية لابن مفلح ٤٠٦-٤٠٧/٣

(٢) سورة التوبة / ٦٠

(٣) تفسير الرازي ٨٧/ ١٦



الحدود، وفي المتقى: إذا لم يكن الطريق محدودا ففسد البيع، والمسجد الخاص كالطريق المعلوم ولو كان مسجد جماعة فسد البيع في الكل، وفي بعض النسخ ولو كان مسجد جامع فسد في الكل، وكذا لو كان مهدوما أو أرضا ساحة لابتناء فيها بعد أن يكون أصله مسجد جامع كذا في المجتبى، والظاهر أن هذا متفرع على قول أبي يوسف في المسجد: إلا إن كان من ريعه معلوم يعاد به، ولو باع قرية وفيها مسجد واستثنى المسجد جاز البيع<sup>(١)</sup>.

وفي هذا يقول المالكية: أما المسجد فلا خلاف في عدم جواز بيعه مطلقا سواء خرب أم لا، وإن انتقلت العمارة عن محله، ومثل عدم جواز بيع المسجد نقضه، فلا يجوز بيع المسجد بمعنى أنقاضه.

وإذا كان المسجد محظوظا بوقوف فافتقر إلى توسعة جاز أن يتناع منها ما يوسع به، يعني أن المسجد إذا كان محظوظا بوقوف وكان هذا المسجد في حاجة إلى توسعة ولم يوجد ما يوسعه إلا ببيع بعض تلك الأوقاف أو كلها فإنه يجوز أن يتناع لتوسعة المسجد، وعلى هذا فإنه لا يجوز بيع الحبس ولو صار خرابا إلا في هذه المسألة، وهي ما إذا ضاق المسجد بأهله،

وقطع به ابن عقيل، وأكثرهم لم يذكر الكراهة، وقد نص أحمد رحمه الله على أن من سأل قبل خطبة الجمعة ثم جلس لها تجوز الصدقة عليه، وكذلك إن تصدق على من لم يسأل أو سأل الخطيب الصدقة على إنسان جاز.

ونقل ابن مفلح عن البيهقي أن علي بن محمد بن بدر قال: صليت يوم الجمعة فإذا أحمد بن حنبل يقرب مني، فقام سائل فسأل فأعطاه أحمد قطعة<sup>(٢)</sup>.

وكره الحنفية التخطي للسؤال فلا يمر السائل بين يدي المصلي ولا يتخطى رقاب الناس ولا يسأل الناس إلحافا إلا إذا كان لأمر لا بد منه<sup>(٣)</sup>.

#### استبدال المسجد:

٤٤ - ذهب جمهور الفقهاء إلى عدم جواز استبدال المسجد.

قال الحنفية: لو باع كرما فيه مسجد قديم إن كان عامرا يفسد البيع وإلا لا، ولو اشترى دارا بطريقها ثم استحق الطريق: إن شاء أمسكها بحصتها، وإن شاء ردّها إن كان الطريق مختلطا بها، وإن كان متميزا لزمه الدار بحصتها، ومعنى اختلاطه كونه لم يذكر له

(١) الأذكار الشرعية لابن مفلح ٣/٤٠٨ ط. الرياض الحديثة.

(٢) الفتاوى الهنكية ١/١٤٨، وحاشية ابن عابدين ١/٥٥٤.

(٣) فتح القدير ٥/٢٢٧ ط. المطبعة الكبرى الأميرية ١٣١٦ هـ.



إن خيف على أخذه لو لم يهدم، فإن لم يرج عوده بني به مسجد آخر لآخر مدرسة، وكونه يقرّبه أولى، فإن تعذر المسجد بني به غيره.

وأما غلته التي ليس لأرباب الوظائف وحُصره وقنابله فكتنقه وإلا فهي لأربابها، وإن تعذرت، لعلم تقصيرهم<sup>(١)</sup>.

وعند الحنابلة: إذا تعطلت منافع المسجد بخراب أو غيره، كخشب تشعت وخيف سقوطه، ولم يوجد ما يعمر به، فيأخذ ويصرف ثمنه في مثله أو بعض مثله، نص عليه أحمد قال: وإذا كان في المسجد خشبات لقيمة لها جاز بيعها وصرف ثمنها عليه، وقال: يحول المسجد خوفا من اللصوص وإذا كان موضعه قفرا، قال أبو بكر المعروف بالخلال: وروي عنه أن المساجد لا تباع إنما تنقل آلتها، قال: وبالقول الأول أقول، لإجماعهم على جواز بيع الفرس الحيس إذا لم يصلح للغزو، فإن لم يبلغ ثمن الفرس عين به في فرس حيس، لأن الوقف مؤبد، فإذا لم يمكن تأييده بعينه استبقينا الفرس - وهو الانتفاع على الدوام - في عين أخرى واتصال الإبدال يجري مجرى الأعيان وجمودنا على العين مع تعطلها تضييع للغرض كنسج الهدى إذا أعطب في موضعه

أو احتاج إلى توسعة، ويجانبه عقار حيس أو ملك فإنه يجوز بيع الحيس لأجل توسعة المسجد، وإن أوى صاحب الحيس أو صاحب الملك بيع ذلك فالمشهور أنهما يجبران على بيع ذلك ويشتري بثمان الحيس ما يجعل حيسا كالأول، ومثل توسعة المسجد توسعة طريق المسلمين ومقبرتهم.

وفي المواقي: قال سحنون: لم يجز أصحابنا بيع الحيس بحال إلا دارا بجوار مسجد احتيج أن تضاف إليه ليتوسع بها، فأجازوا بيع ذلك ويشتري بثمانها دار تكون حيسا، وقد أدخل في مسجد النبي ﷺ دور محبسة كانت تليه، وعن مالك أن ذلك إنما يجوز في مساجد الجوامع إن احتيج إلى ذلك لافي مساجد الجماعات، إذ ليست الضرورة فيها كالجوامع<sup>(١)</sup>.

ويقول الشافعية: لو انهدم مسجد وتعذرت إعادته لم يبيع بحال لإمكان الصلاة فيه في الحال، ويقول القليوبي تعليقا على قول صاحب المنهاج (وتعذرت إعادته): أي بنقذه، ثم إن رجي عوده حفظ نقضه وجوبا - ولو نقله إلى محل آخر إن خيف عليه لو بقي - وللحاكم هدمه ونقل نقضه إلى محل أمين

(١) منهاج الطالبين وحاشية القليوبي عليه ١٠٨/٣ ط. دار إحياء الكتب العربية.

(١) أسهل المدارك شرح إرشاد السالك ١٠٤/٣ - ١٠٥ دار الفكر.



العبد ماثبت له من الحق رجع إلى أصله فانقطع تصرفه عنه كما في الإعتاق.

ولو خرب ماحول المسجد واستغني عنه يبقى مسجدا عند أبي يوسف لأنه إسقاط منه فلا يعود إلى ملكه، وعند محمد يعود إلى ملك الباني (الواقف) إن كان حيا أو إلى وارثه بعد موته، وإن لم يعرف بانيه ولاورثه كان لهم بيعه والاستعانة بشئ في بناء مسجد آخر لأنه عينة لنوع قرية، وقد انقطعت، فصار كحصير المسجد وحشيشه إذا استغني عنه، إلا أن أبا يوسف يقول في الحصر والحشيش إنه ينقل إلى مسجد آخر.

ولو ضاق المسجد ويحبه أرض وقف عليه أو حانوت جاز أن يؤخذ ويدخل فيه، ولو كان ملك رجل أخذ بالقيمة كرها، فلو كان طريقا للعامة أدخل بعضه بشرط أن لا يضر بالطريق.

وفي كتاب الكراهية من الخلاصة عن الفقيه أبي جعفر عن هشام عن محمد أنه يجوز أن يجعل شيء من الطريق مسجدا، أو يجعل شيء من المسجد طريقا للعامة، يعني إذا احتاجوا إلى ذلك.

ولأهل المسجد أن يجعلوا الرحبة مسجدا وكذا على القلب، ويحولوا الباب أو يحدثوا له بابا آخر، ولو اختلفوا ينظر أيهما أكثر ولاية له ذلك.

مع اختصاصه بموضع آخر، فلما تعذر تحصيل الغرض بالكلية استوفى منه ما أمكن، قاله ابن عقيل وغيره.

و بمجرد شراء البديل بصير وقفا، وكذا حكم المسجد لو ضاق على أهله ولم تمكن توسعته في موضعه، أو خربت محلته أو استقذر موضعه، قال القاضي: يعني إذا كان ذلك يمنع من الصلاة فيه فيباع.

ويجوز نقل آتة وحجارته لمسجد آخر احتاج إليها، وذلك أولى من بيعه لما روي أن عمر رضي الله عنه كتب إلى سعد لما بلغه أن بيت المال الذي في الكوفة نقب، أن انتقل المسجد الذي بالثمارين واجعل بيت المال في قبلة المسجد، فإنه لن يزال في المسجد مصل، وكان هذا بمشهد من الصحابة ولم يظهر خلافه فكان كالإجماع<sup>(١)</sup>.

بيع المسجد أو انتقاضه دون أرضه:

٤٥ - جمهور الفقهاء على أن المسجد لا يباع، وفي هذا يقول الحنفية: من اتخذ أرضه مسجدا واستوفى شروط صحة وقفه لم يكن له أن يرجع فيه ولا يبيعه ولا يورث عنه، لأنه تجرد عن حق العباد وصار خالصا لله تعالى، وهذا لأن الأشياء كلها لله تعالى وإذا أسقط

(١) من السيل في شرح اللؤلؤ ١٨/٢-١٩



المكان وانقطعت الصلاة فيه لم يعد إلى الملك ولم يجز التصرف فيه، لأن مازال الملك فيه لحق الله تعالى ولا يعود إلى الملك بالاختلال كما لو أعتق عبدا ثم زمن<sup>(١)</sup>.

وإن وقف جنوعا على مسجد فتكسرت، ففيه وجهان أحدهما: لا يجوز بيعه، والثاني: يجوز بيعه، لأنه لا يرجى منفعة، فكان بيعه أولى من تركه بخلاف المسجد، فإن المسجد يمكن الصلاة فيه مع خرابه، وقد يعمر الموضع فيصلى فيه.

وإن وقف شيئا على مسجد فاختل المكان حفظ الارتفاع (الغلة) ولا يصرف إلى غيره لجواز أن يرجع كما كان<sup>(٢)</sup>.

ويقول الحنابلة بتحريم بيع المسجد إلا أن تمطل منافعه بخراب أو غيره كخشب تشعت وخيف سقوطه ولم يوجد ما يعمر به، فيباع ويصرف ثمنه في مثله أو بعض مثله نص عليه أحمد، قال: وإذا كان في المسجد خشبات لها قيمة جاز بيعها وصرف ثمنها عليه<sup>(٣)</sup>.

**غرس الشجر في المسجد والزروع فيه وحفر بئر فيه:**

٤٦ - ذهب الحنفية إلى أنه لا يجوز غرس

ولهم أن يهضموه ويجددوه، وليس لمن ليس من أهل المسحلة ذلك، وكذا لهم أن يضعوا الحباب ويعلقوا القناديل ويفرشوا الحصر كل ذلك من مال أنفسهم، وأما من مال الوقف فلا يفعل غير المتولي إلا بإذن القاضي.

ومن كتاب التجنيس: قيم المسجد إذا أراد أن يبني حوائط في المسجد أو في فناءه لا يجوز له أن يفعل، لأنه إذا جعل المسجد سكنا تسقط حرمة المسجد، وأما الفناء فلأنه تبع للمسجد، ولو خرب ماحول المسجد واستغنى عنه أي استغنى عن الصلاة فيه أهل تلك المحلة أو القرية بأن كان في قرية فخرت وحولت مزارع يبقى مسجدا على حاله عند أبي يوسف وهو قول أبي حنيفة<sup>(١)</sup>.

ويقول المالكية: لا يجوز بيع المسجد مطلقا سواء خرب أم لا ولو انتقلت العمارة عن محله، ومثل عدم جواز بيع المسجد نقضه، فلا يجوز بيع نقض المسجد بمعنى إنقاضه.

وفي القرطبي: لا يجوز نقض المسجد ولا يبيعه ولا تعطيه وإن خربت المحلة<sup>(٢)</sup>.

ويقول الشافعية: من وقف مسجدا فخر

(١) فتح القدير ٦٤/٥

(٢) أسهل المدارك شرح إرشاد السالك ١٠٤/٣ دار الفكر، وجواهر الإكليل ٢٠٨/٧-٢٠٩، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٧٨/٢

(١) المهذب في فقه الإمام الشافعي ٤٥٢/١

(٢) المهذب في فقه الإمام الشافعي ٤٥٢/١

(٣) منار السبيل ١٨/٢ المكتب الإسلامي.



ثمن ثمرة الشجرة يبعث وصرف ثمنها في عمارته، أما إن قال صاحبها: هذه وقف على المسجد فينبغي أن يباع ثمرها ويصرف إليه<sup>(١)</sup>.

والمالكية لا يجيزون ذلك في المسجد وإن وقع قلع<sup>(٢)</sup>.

والشافعية قالوا بكرهه غرس الشجر والنخل وحفر الآبار في المساجد لما فيه من التضييق على المصلين، ولأنه ليس من فعل السلف، والصحيح تحريمه لما فيه من تحجير موضع الصلاة والتضييق وجلب النجاسات من ذوق الطيور، وقال الغزالي: لا يجوز الزرع فيه، وإن غرس غرسا يستظل به فهلك به إنسان فلا ضمان.

وقال الرافعي في كتاب الوقف: ولا ينبغي أن يغرس في المسجد شجر لأنه يمنع المصلين، قال في الروضة في باب السجدة: فإن غرس قلعه الإمام، وقال القاضي حسين في تعليقه في الصلاة: لا يجوز الغرس في المسجد ولا الحفر فيه، لأن ذلك مما يشغل المصلي.

وقال في آخر كتاب الوقف: مثل أبو علي عبد الله الحناطي عن رجل غرس شجرة في

الأشجار في المسجد إلا إذا كان ذا نزع، والاسطوانات لا تستقر به، فيجوز لشرب ذلك الماء فيحصل بها النفع، ولا يضر فيه بئر، ولو كانت قديمة - كبئر زمزم - تركت، ولو حفر فتلف فيه شيء إن حفر أهل المسجد أو غيرهم يأنهم لا يضمن، وإن كان بغير إناهم ضمن أضر ذلك بأهله أو لا<sup>(١)</sup>.

وحرم الحنابلة حفر البئر وغرس الشجر بالمساجد لأن البقعة مستحقة للصلاة فتعطيلها عدوان، فإن فعل طمّت البئر وقلعت الشجرة، نص عليه، قال: هذه غرست بغير حق والذي غرسها ظالم غرس فيما لا يملك.

وتحريم حفر البئر في المسجد حيث لم يكن فيه مصلحة، فإن كان في حفره مصلحة ولم يحصل به ضيق لم يكره أحمد حفرها فيه، والزرع فيه مكروه<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن قدامة: لا يجوز أن يغرس في المسجد شجرة وإن كانت النخلة في أرض فجعلها صاحبها مسجدا والنخلة فيها فلا بأس ويجوز أن يبيعها من الجيران، وفي رواية: لا تباع وتجعل للمسلمين وأهل الدرب يأكلونها، وقيل: إن المسجد إذا احتاج إلى

(١) فتح القدير ٢٩٩/١

(٢) منار السيل في شرح الحليل ٢٠/٢، والأذنب الشرعية لابن مفلح ٤٠٥/٣

(١) المعنى لابن قدامة ٥/٣٤، ٦٣٥

(٢) حاشية النووي على الشرح الكبير ٧١-٧٠/٤



بحائطه فيضعفه عن حملها، أو أمكن التسقيف بدون وضعها عليه، أو كان عنده غناء بوضعها على غير جداره، أو لم تدع الحاجة إلى وضعها على جداره لم يجوز وضعها عليه<sup>(١)</sup>.

#### إغلاق المسجد في غير أوقات الصلاة:

٤٨ - ذهب جمهور الفقهاء وهو قول للحنفية إلى أنه لا بأس بإغلاق المساجد في غير أوقات الصلاة، صيانة لها وحفظا لما فيها من منافع، وتحريزا عن نقب بيوت الجيران منها، وخوفا من سرقة ما فيها<sup>(٢)</sup>.

وذهب الحنفية إلى أنه يكره تحريما إغلاق باب المسجد لأنه يشبه المنع من الصلاة والمنع من الصلاة حرام<sup>(٣)</sup> لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا﴾<sup>(٤)</sup>.

#### تعطيل المساجد:

٤٩ - قال الزركشي: إذا تعطل المسجد بفرق الناس عن البلد أو خرابها أو بخراب المسجد فلا يمسود مملوكا ولا يجوز بيعه بحال ولا التصرف فيه، كما لو أعتق عبدا ثم زمن

المسجد كيف يصنع بشمارها؟ فقال: إن جعلها للمسجد لم يجوز أكلها من غير عوض، ويجب صرفها إلى مصالح المسجد، ولا ينبغي أن يفرس في المساجد الأشجار لأنها تمنع الصلاة، فإن غرسها مسبلة للأكل جاز أكلها بلا عوض وكذا إن جهلت نيته حيث جرت العادة به<sup>(١)</sup>.

انتفاع جار المسجد بوضع خشبة على جداره: ٤٧ - للمالكية قولان في أنه هل لناظر وقف المسجد أن يعمر جار المسجد موضعا لفرز خشبة فيه أو ليس له هذا الحق؟ أحدهما بإعطائه هذا الحق، والآخر بمنعه من ذلك وهو الراجح عندهم<sup>(٢)</sup>.

ويشترط الحنابلة لجواز وضع تلك الخشبة على جدار المسجد أن لا تضر بحائطه فيضعف عن حملها، وأن لا يمكن التسقيف بدون وضعها وأن لا يكون عند صاحبها غناء بوضعها على غير جدار المسجد، وأن تكون الحاجة داعية إلى وضع تلك الخشبة على جداره، فممتى كان ذلك جازا وضع تلك الخشبة على جداره، وقيل: يشترط للجواز أن يكون له ثلاثة حيطان ولجاره حائط واحد.

فإن كان غرسها في جدار المسجد يضر

(١) المغني لابن قدامة ٤/٢٠٢-٢٠٣.

(٢) فتح القدير والمغني بهامش ١/٢٩٩، وإعلام الساجد بأحكام المساجد ٣٤٠، ٣٤٤، والألمب الشريعة لابن مفلح ٣/٤٠٦.

(٣) فتح القدير والمغني بهامش ١/٢٩٩.

(٤) سورة البقرة/ ١١٤.

(١) [إعلام الساجد بأحكام المساجد للزركشي ٣٤١-٣٤٢]

(٢) أسهل الملوك شرح إرشاد السالك للكنشوي ٣/٥٨.



لا يعود مملوكا.

ثم إن خيف أن تنقضه الشياطين، نقض وحفظ، وإن رأى القاضي أن يني بنقضه مسجداً آخر، قال القاضي وابن الصباغ والمتولي: يجوز، وقال المتولي: الأولى أن ينقل إلى أقرب الجهات إليه، فإن نقل إلى البعيد جاز، ولا يصرف النقض إلى غير المسجد كالرباطات والقناطر والآبار، كما لا يجوز عكسه، لأن الوقف لازم، وقد دعت الضرورة إلى تبديل المحل دون الجهة<sup>(١)</sup>.

وقال القرطبي: لا يجوز نقض المسجد ولا يبيعه ولا تعطيله وإن خربت المحلة<sup>(٢)</sup>.

وإذا تعطلت منافع المسجد بخراب أو غيره كخشب تشعث وخيف سقوطه ولم يوجد ما يعمر به فيباع ويصرف ثمنه في مثله أو بعض مثله نص عليه أحمد، قال: إذا كان في المسجد خشبات لها قيمة جاز بيعها وصرف ثمنها عليه، وقال يحول المسجد خوفاً من اللصوص، وإذا كان موضعه قدراً<sup>(٣)</sup>.



(١) إعلام الساجد ٣٤٥

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٧٨/٢

(٣) منار السبيل في شرح الدليل ١٨/٢

## مسجد إبراهيم

التعريف:

١- مسجد إبراهيم مركب من كلمتين: مسجد وإبراهيم، فالمسجد في اللغة: بيت الصلاة، وموضع السجود من بدن الإنسان.

والمسجد في الاصطلاح: الأرض التي جعلها المالك مسجداً وأذن بالصلاة فيها<sup>(١)</sup>.

قال الشافعية: وإبراهيم هو نبي الله إبراهيم عليه السلام على الصحيح<sup>(٢)</sup>.

وقيل: إن إبراهيم هو أحد أمراء بني العباس وهو الذي ينسب إليه باب إبراهيم بمكة<sup>(٣)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة:

مقام إبراهيم:

٢- المقام - بفتح الميم - اسم مكان من قام يقوم قوماً وقياماً: أي انتصب، وقال أكثر الفقهاء والمفسرين: إن مقام إبراهيم: الحجر الذي تعرفه الناس اليوم، يصلون عنده ركعتي

(١) لسان العرب وقواعد الفقه للبركتي.

(٢) مفتي المحتاج ٤٩٦/١، ونهاية المحتاج ٢٨٧/٣، وحاشية

القلوبي ١١٣/٢

(٣) المراجع السابقة.



## مسجد إبراهيم ٢-٥

(١) الطواف .

لقطة الحل ولقطة الحرم .

وينظر تفصيل ذلك في مصطلح (حرم ف ١٩) .

ج - صلاة الظهر والعصر يوم عرفة بمسجد إبراهيم:

٥- يندب إذا قصد الحجج عرفات للوقوف بها أن يتوجهوا إلى مسجد إبراهيم عليه السلام - ويسمى الآن مسجد نمرة ويصلوا الظهر والعصر جمعا بعد خطبتين يلقيهما الإمام (١) .

وينظر تفصيل ذلك في مصطلح (عرفات ف ٢) .



والصلة بين مقام إبراهيم ومسجد إبراهيم أن كلا منهما منسوب إلى نبي الله إبراهيم، غير أن مقام إبراهيم عند الكعبة، وتسبب ركعتا الطواف عنده، ومسجد إبراهيم عند عرفات.

الحكم الإجمالي:

يتعلق بمسجد إبراهيم أحكام منها .

أ- الوقوف بمسجد إبراهيم:

٣- قال أبو محمد الجويني من الشافعية: إن مقدم مسجد إبراهيم في طرف وادي عرنة لا في عرفات، وآخره في عرفات، قال: فمن وقف في مقدم المسجد المسمى بمصلى إبراهيم لا يصح وقوفه، ومن وقف في آخره صح (٢) .

ب- لقطة مسجد إبراهيم:

ثم قال الزركشي في إعلام الساجد نقلا عن الحاوي: إن لقطة عرفة ومصلى إبراهيم (أي مسجد إبراهيم) فيها وجهان: أحدهما: حل لقطتها قياساً على الحل، والثاني: أنه كالحرم لا تحل إلا لمتشد، لأنه مجمع الحاج ويتصرف القصد منه إلى سائر البلاد كالحرم. وأما جمهور الفقهاء فقالوا: لا فرق بين

(١) حاشية ابن عابدين ١٧٣/٢، والشرح الكبير مع حاشية الترمذ ٤٤، ٤٣/٢، ومغني المحتاج ٤٩٦/١، وشرح المنهاج للمحلي ١١٣/٢، كشاف الفتاوى ٤٩١/٢

(١) إعلام الساجد بأحكام المساجد ص ١٥٤، والحاوي للملوري ٤٢٨/٩، والفتاوى وصيرة ١٢٣/٣  
(٢) إعلام الساجد بأحكام المساجد ص ٧٢



**الأول:** مسجد إيلياء: وقيل في معناه: بيت الله، وعن كعب الأحبار أنه كره أن يسمى بإيلياء، ولكن بيت الله المقدس، وقد حكى ذلك الواسطي في فضائله.

**الثاني:** بيت المقدس: بفتح الميم وإسكان القاف - أي المكان الذي يظهر فيه من الذنوب، والمقدس: المطهر.

**الثالث:** البيت المقدس - بضم الميم وفتح القاف والدال المشددة - أي المطهر، وتطهيره إخلاؤه من الأصنام<sup>(١)</sup>، وغيرها من الأسماء، وقد أوصلها الجراحي إلى اثنين وعشرين اسماً، في كتابه تحفة الراكع والساجد<sup>(٢)</sup>.

#### الألفاظ ذات الصلة:

##### ١ - المسجد النبوي:

٣- المسجد النبوي هو المسجد الذي أسسه رسول الله ﷺ في المدينة المنورة، وهو ثاني الحرمين الشريفين، وثواب الصلاة فيه يربو على الصلاة في غيره بألف صلاة إلا المسجد الحرام، والصلة بينهما أن كلا من المسجد الأقصى والمسجد النبوي من المساجد الثلاثة التي لا تشد الرحال إلا إليها<sup>(٣)</sup>.

(١) تحفة الراكع للجراحي ص ١٨٤، وإعلام الساجد للزركشي ص ٢٧٨

(٢) تحفة الراكع للجراحي ص ١٨٤ - ١٨٦

(٣) تحفة الراكع والساجد ص ١٣١ - ١٣٧، وإعلام الساجد للزركشي ص ٢٤٦.

## المسجد الأقصى

التعريف:

١- المسجد الأقصى هو المسجد المعروف في مدينة القدس، وقد بني على سفح الجبل<sup>(١)</sup> ويسمى بيت المقدس، أي البيت المطهر الذي يظهر فيه من الذنوب.

وهو أولى القبليتين وثالث الحرمين الشريفين، ومسرى رحمة الله للعالمين محمد ﷺ، وأحد المساجد الثلاثة التي لا تشد الرحال إلا إليها، والمسجد الذي بارك الله حوله كما جاء في القرآن الكريم<sup>(٢)</sup>.

ويسمى الأقصى لبعده ما بينه وبين المسجد الحرام، وكان أبعد مسجد عن أهل مكة في الأرض يعظم بالزيارة<sup>(٣)</sup>.

#### أسماء المسجد الأقصى:

٢- للمسجد الأقصى أسماء عدة ذكر الزركشي منها سبعة عشر من أهمها:

(١) مراميد الإطلاع على أسماء الأماكن والبقاع لصفى الدين البغدادي ١٢٩٦/٣

(٢) إعلام الساجد للزركشي ص ٢٧٧ - ٢٧٩، وتحفة الراكع والساجد للجراحي ص ١٨٤ - ١٨٦

(٣) تفسير القرطبي ٢١٢/١٠



## ب- المسجد الحرام:

٤- المسجد الحرام هو بيت الله الحرام بمكة المكرمة، وهو أول مسجد وضع على الأرض، كما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِمَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ﴾ (١).

وهو أول الحرمين وثاني القبتين، وفضل الصلاة فيه بمائة ألف صلاة عما سواه، والصلة أن كلام من المسجد الأقصى والمسجد الحرام من المساجد الثلاثة التي لا تشد الرحال إلا إليها (٢).

## فضائل المسجد الأقصى ومكانته في الإسلام

وخصائصه:

للمسجد الأقصى فضائل أهمها:

### ١- أنه القبلة الأولى للمسلمين:

٥- من الفضائل التي اختص بها المسجد الأقصى، أن جعله الله تعالى أولى القبلتين، فإليه كان المسلمون يتوجهون في صلاتهم قبل أن تحول القبلة إلى الكعبة المشرفة. وفي ذلك دلالة على أن هذا البيت شرفه الله وكرمه، فوجه أنظار المسلمين إليه فترة من الزمن (٣).

## ب- الإسراء إليه والمعراج منه:

٦- إلى المسجد الأقصى كان إسراء النبي ﷺ قبل الهجرة، ونزل في ذلك قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَفَ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَنَيْنَا حَوْلَهُ﴾ (١).

وهذه الآية هي المعظمة لقدره بإسراء سيدنا رسول الله ﷺ إليه قبل عروجه إلى السماء (٢).

ودخل النبي ﷺ ومعه جبريل بيت المقدس فصلى فيه ركعتين (٣).

## ج- شد الرحال إليه:

٧- جعل الإسلام هذا المسجد أحد ثلاثة مساجد تشد إليها الرحال (٤)، فقال ﷺ: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى» (٥).

## د- فضل الصلاة فيه:

٨- ومن خصائص المسجد الأقصى وفضله، مضاعفة الصلاة فيه، وقد اختلفت الأحاديث في مقدارها، قال الجراعي: ورد أن الصلاة فيه

(١) سورة الإسراء ١/

(٢) إعلام الساجد للزركشي ص ٢٨٦

(٣) تفسير القرطبي ١٠٥/١٠ - ١٠٦

(٤) إعلام الساجد ص ٢٨٨، وتختف الركع والساجد ص

١٨٧

(٥) حديث: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد...»

أخرجه البخاري (فتح الباري ٦٣/٣)، ومسلم (١٧٦/٢)

(١) سورة آل عمران ٩٦ /

(٢) إعلام الساجد ص ٢٩، ٨٤

(٣) تفسير القرطبي ١٢٩/٢ - ١٥٠



بخمسمائة، وقال الشيخ تقي الدين ابن تيمية: إنه الصواب<sup>(١)</sup>.

#### هـ - مباركة الأرض حوله:

٩- أخبر الله تعالى عن المسجد الأقصى أنه بارك حوله في قوله تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَرْنَا عَمَلَهُ، لَيْلَاتِنَا الْمَسْجِدَ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَرَكْنَا حَوْلَهُ﴾ ، وفي الآية تأويلان: أحدهما أنه مبارك بمن دفن حوله من الأنبياء المصطفين الأخيار، والثاني: بكثرة الثمار ومجري الأنهار<sup>(٢)</sup>.

#### و- كونه ثاني مسجد في الأرض:

١٠- أول مسجد وضع على الأرض هو المسجد الحرام ثم المسجد الأقصى. فعن أبي ذر رضي الله عنه قال: سألت رسول الله ﷺ عن أول مسجد وضع في الأرض قال: «المسجد الحرام، قلت: ثم أي؟ قال: المسجد الأقصى، قلت: وكم بينهما؟ قال: أربعون عاماً، ثم الأرض لك مسجداً فحيثما أدرتلك الصلاة فصل<sup>(٣)</sup>»، وقال البخاري في بعض طرقه: «أينما أدرتلك

(١) تحفة الراعي والساجد للجرامي ص ١٧٨ - ١٧٩ ، ١٨٠ ، وإعلام الساجد للزركشي ص ٢٨٩

(٢) إعلام الساجد ص ٢٨٦ ، وتحفة الراعي والساجد ص ١٧٩ ، وتفسير القرطبي ١٠/ ٢١٢

(٣) حديث: فالمسجد الحرام... أخرجه البخاري (فتح الباري ٦/ ٤٥٨)، ومسلم

(٣٧٠ / ١)

#### الصلوة فصل فيه، فإن الفضل فيه.

وقد أشكل هذا الحديث على بعض العلماء كابن الجوزي فقال: إنه معلوم أن سليمان بن داود هو الذي بنى الأقصى كما رواه النسائي بإسناد صحيح من حديث عبد الله ابن عمرو يرفعه: أن سليمان بن داود لما بنى بيت المقدس سأل الله ثلاثاً: سأل الله عز وجل حكماً يصادف حكمه فأوتيته، وسأل الله عز وجل ملكاً لا يتغني لأحد من بعده فأوتيته، وسأل الله عز وجل حين فرغ من بناء المسجد الأقصى ألا يأتيه أحد لا يهزمه (بحرك) إلا الصلاة فيه أن يخرج من خطبته كيوم وليلة أمه<sup>(١)</sup>.

وسليمان بعد إبراهيم كما قال أهل التاريخ بأكثر من ألف عام، وأجاب الزركشي: بأن سليمان عليه السلام إنما كان له من المسجد الأقصى تجديده لا تأسيسه، والذي أسسه هو يعقوب بن إسحاق بعد بناء إبراهيم الكعبة بهذا القدر<sup>(٢)</sup>.

#### أحكامه:

١١- تعلق بالمسجد الأقصى أحكام سبق ذكر بعضها كمضاعفة أجر الصلاة فيه، واستحباب شد الرحال إليه للحديث الشريف

(١) سنن النسائي ١/ ١١٢ ، وإعلام الساجد للزركشي ص ٢٩

(٢) إعلام الساجد للزركشي ص ٢٩ - ٣٠ ، وتحفة الراعي والساجد ص ١٧٥



كما تقدم<sup>(١)</sup>.

ومنها ما يأتي:

**الأول:** استحباب ختم القرآن فيه، وعن أبي مجلز قال: كانوا يستحبون لمن أتى المساجد الثلاثة، أن يختم بها القرآن قبل أن يخرج، المسجد الحرام، ومسجد النبي ﷺ، ومسجد بيت المقدس.

كما روي أن سفيان الثوري كان يختم به القرآن<sup>(٢)</sup>.

**الثاني:** استحباب الإحرام بالحج والعمرة منه، ذكره الزركشي وقال: ففي سنن أبي داود وغيره من حديث أم سلمة قالت: قال رسول الله ﷺ: «من أملَّ بحجة أو عمرة من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر» أو «وجبت له الجنة»<sup>(٣)</sup>.

وأحرم جماعة من السلف منه، كإبن عمر ومعاذ وكعب الأحبار وغيرهم<sup>(٤)</sup>.

**الثالث:** حكي عن بعض السلف أن السيئات تضاعف في المسجد الأقصى، روي ذلك عن كعب الأحبار، وذكر أبو بكر الواسطي عن نافع قال: قال لي ابن عمر: أخرج بنا من هذا المسجد فإن السيئات تضاعف فيه كما تضاعف الحسنات.

وذكر الزركشي عن كعب الأحبار أنه كان يأتي من حمص للصلاة فيه فإذا صار منه قدر ميل اشتغل بالذكر والتلاوة والعبادة حتى يخرج عنه بقدر ميل أيضاً ويقول: السيئات تضاعف فيه، (أي تزيد قبحاً ونجساً لأن المعاصي في زمان أو مكان شريف أشد جرأة وأقل خوفاً من الله تعالى)<sup>(١)</sup>.

**الرابع:** أنه يحل من اليمين الفاجرة فيه، وكذلك في المسجلين فإن عقوبتها عاجلة<sup>(٢)</sup>.

**الخامس:** يكره استقبال بيت المقدس واستنباره بالبول والغائط ولا يحرم قاله الشيخ محيي الدين في الروضة من زوائده تبعاً لغيره، ولم يتعرض له الشافعي وأكثر الأصحاب.

**والتفصيل في مصطلح (قضاء الحاجة ف ٥).**

(١) إعلام الساجد للزركشي ص ٢٩٠، وتحفة الراكع والساجد ص ١٨٨

(٢) تحفة الراكع والساجد ص ١٨٩، ١٩٠، وإعلام الساجد ص ٢٩٠ - ٢٩١، ٢٩٥

(١) إعلام الساجد ص ٢٨٨

(٢) إعلام الساجد للزركشي ص ٢٨٨، وتحفة الراكع والساجد للجرامي ص ١٨٧، وأثر أبي مجلز «كانوا يستحبون...» أخرجه سعيد بن منصور في «مسته» كما عزله الزركشي في إعلام الساجد ص ٢٨٨

(٣) حديث: «من أملَّ بحجة أو عمرة من المسجد الأقصى...» أخرجه أبو داود (٣٥٦/٢)، وضمه البخاري في «التاريخ الكبير» (١٦١/١)

(٤) السنن الكبرى ٣/٥، وإعلام الساجد للزركشي ص ٢٨٩



## المسجد الحرام

التعريف:

١- المسجد - بكسر الجيم - في اللغة: موضع السجود من بدن الإنسان، وبيت الصلاة<sup>(١)</sup>. والمسجد شرعاً هو كل موضع من الأرض لقوله ﷺ: «جعلت لي الأرض طهوراً ومسجداً»<sup>(٢)</sup>، ثم إن العرف خصص المسجد بالمكان المهيأ للصلوات الخمس<sup>(٣)</sup>. والمسجد الحرام في الاصطلاح - كما قال النووي - قد يراد به الكعبة فقط، وقد يراد به المسجد حولها معها، وقد يراد به مكة كلها مع الحرم حولها، وقد جاءت نصوص الشرع بهذه الأقسام<sup>(٤)</sup>.

وسمي المسجد حراماً لأنه لا يحل انتهاكه فلا يصاد عنده ولا حوله ولا يختلى ما عنده

السابع: ذهب الفقهاء إلى أن إقامة صلاة العيد في المصلى أولى منها في المسجد إلا في مسجد مكة، قال الرافعي: وألحق الصيدلاني به مسجد بيت المقدس<sup>(١)</sup>.

الثامن: قال الزركشي، قال الدارمي: لا يجوز الاجتهاد بمحراب بيت المقدس يمته ولا يسرة إلحاقاً له بمسجد المدينة<sup>(٢)</sup>.



(١) المعيار المنير.

(٢) حديث: جعلت لي الأرض طهوراً ومسجداً.

أخرجه مسلم (١/ ٣٧١) من حديث أبي هريرة.

(٣) إسلام الساجد بأحكام المساجد للزركشي ص ٢٧-٢٨.

(٤) تهذيب الأسماء واللغات ٤/ ١٥٢، وانظر إسلام الساجد ص ٥٩ وما بعدها، وتفسير القرطبي ٨/ ١٠٤.

(١) إسلام الساجد للزركشي ص ٢٩٧، وتحفة الراكع والساجد ص ١٩١.

(٢) إسلام الساجد ص ٢٨٩.

(٣) إسلام الساجد ص ٢٩٧.



## المسجد الحرام ١-٤

من الحشيش.

قال العلماء: وأريد بتحريم البيت سائر الحرم<sup>(١)</sup>.

**الألقاظ ذات الصلة:**

**١- المسجد النبوي:**

٢- المسجد النبوي هو المسجد الذي بناه رسول الله ﷺ في موقعه المعروف بالمدينة حين قدم مهاجراً إليها من مكة، وهو ثاني الحرمين الشريفين<sup>(٢)</sup>.

والصلة أن كلاً من المسجد الحرام والمسجد النبوي من المساجد التي تشد إليها الرحال ويضاعف فيها الأجر.

**ب- المسجد الأقصى:**

٣- المسجد الأقصى هو المسجد المعروف في مدينة القدس وقد بني على سفح الجبل، ويسمى بيت المقدس أي البيت المطهر الذي يتطهر فيه من الذنوب.  
(ر: المسجد الأقصى).

والصلة أن كلاً من المسجد الحرام والمسجد الأقصى من المساجد التي تشد إليها الرحال ويضاعف فيها الأجر.

**بناء المسجد الحرام:**

**٤- أول مسجد وضع على الأرض المسجد**

(١) المطلع على أبواب المقنع ص ١٥٨، ١٨٨، والمصباح المنير.

(٢) إسلام الساجد ٢٢٣ وما بعدها، وتختف الركعة والساجد ١٣١ وما بعدها.

الحرام، وهو مسجد مكة<sup>(١)</sup>، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ﴾<sup>(٢)</sup>، وعن أبي ذر رضي الله عنه قال: «قلت: يا رسول الله أي مسجد وضع في الأرض أول؟ فقال: المسجد الحرام، قلت: ثم أي؟ قال: المسجد الأقصى، قلت وكم بينهما؟ قال: أربعمائة عام»<sup>(٣)</sup>.

قال ابن الجوزي: إن المسجد الحرام كان صغيراً ولم يكن عليه جدار إنما كانت الدور محاذة به، وبين الدور أبواب يدخل الناس من كل ناحية فضاقت على الناس المسجد فاشتري عمر بن الخطاب رضي الله عنه دوراً فهدمها، ثم أحاط عليه جداراً قصيراً، ثم وسع المسجد عثمان بن عفان رضي الله عنه واشتري من قوم، ثم زاد ابن الزبير رضي الله عنهما في المسجد واشتري دوراً وأدخلها فيه، وأول من نقل إليه أساطين الرخام وسقفه بالساج المزخرف الوليد بن عبد الملك، ثم زاد المنصور في شقه الشامي ثم زاد المهدي، وكانت الكعبة في جانب فأحب أن تكون

(١) إعلام الساجد ص ٢٩، وتفسير القرطبي ١٣٧/٤

(٢) سورة آل عمران/ ٩٦

(٣) حديث أبي ذر قلت: فيما رسول الله أي مسجد وضع في الأرض أول....

أخرجه البخاري (فتح الباري ٤٠٧/٦) ومسلم (٣٧٠/١).



قبلة الناس وإليه حجهم، ومسجد الرسول ﷺ أسس على التقوى والمسجد الأقصى كان قبلة الأمم السابقة، وأولى القبلتين<sup>(١)</sup>.

#### تحية للمسجد الحرام:

٧- ذهب الحنفية إلى أن أول ما يبدأ به داخل المسجد الحرام الطواف محرماً أو غير محرّم دون الصلاة إلا أن يكون عليه فاتحة، أو خاف فوت الوقتية ولو الوتر، أو سنة راتبة، أو فوت الجماعة، فيقدم الصلاة في هذه الصور على الطواف<sup>(٢)</sup>.

قال الملا علي: من دخل المسجد الحرام لا يشتغل بتحية لأن تحية هذا المسجد الشريف هي الطواف لمن عليه الطواف أو أراد، بخلاف من لم يرد، أو أراد أن يجلس فلا يجلس حتى يصلي ركعتين تحية المسجد إلا أن يكون الوقت مكروهاً<sup>(٣)</sup>.

وامتظهر ابن عابدين أنه لا يصلي مرید الطواف للتحية أصلاً لا قبله ولا بعده، ولعل وجهه اندراجها في ركعتيه<sup>(٤)</sup>.

ويرى المالكية أن تحية المسجد الحرام في

وسطاً فاشتري من الناس الدور ووسطها<sup>(١)</sup>. ثم تواتت الزيادات فيه إلى يومنا هذا.

#### المفاضلة بين المسجد الحرام وغيره من المساجد:

٥- صرح الحنفية بأن أعظم المساجد حرمة المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم الجوامع ثم مساجد المحال ثم مساجد الشوارع ثم مساجد البيوت<sup>(٢)</sup>. ويرى المالكية على المشهور أن مسجد المدينة أفضل المساجد وعليه مسجد مكة وعليه مسجد بيت المقدس<sup>(٣)</sup>.

#### شد الرحال إلى المسجد الحرام:

٦- المسجد الحرام هو أحد المساجد الثلاثة التي تشد إليها الرحال، وفي الحديث: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجد الرسول ﷺ والمسجد الأقصى»<sup>(٤)</sup>.

هذا الحديث يدل على فضيلة هذه المساجد ومزيتها لكونها مساجد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ولأن المسجد الحرام

(١) مشير المزمع الساكن إلى أشرف الأماكن لأي القرج بن الجوزي ٣٥٨/١ نشر دار الريّة.

(٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٧١ نشر دار مكتبة الهلال.

(٣) كفاية الطالب الرباني ٣٢/٢ - ٣٣ نشر دار المعرفة.

(٤) حديث: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد...»

أخرجه البخاري (فتح الباري ٦٣/٣) ومسلم (١٠١٤/٢) من حديث أبي هريرة واللفظ للبخاري.

(١) الفتاوى الهندية ١/٢٦٥، وكفاية الطالب الرباني ٣٣/٢ ط دار المعرفة، وعمدة القاري ٧/٢٥٢ ط دار الفكر، وفتح الباري ٣/٦٥ ط. السنية.

(٢) فتح القدير ١٨١/٢ ط الأميرية.

(٣) حاشية المحطاي على مراقي الفلاح ص ٢١٥، وحاشية ابن عابدين ١/٤٥٧.

(٤) حاشية ابن عابدين ١/٤٥٧.



## المسجد الحرام ٧-٩

من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه»<sup>(١)</sup>.

ثم إن التضعيف المذكور يرجع إلى الثواب ولا يتعدى إلى الإجزاء باتفاق العلماء كما نقله النووي وغيره فلو كان عليه صلاتان فصلى في أحد المسجلين (المسجد الحرام أو المسجد النبوي) صلاة لم تجزى إلا عن واحدة<sup>(٢)</sup>.

٩- والفقهاء متفقون على فضيلة الفرض في المسجد الحرام على الفرض في غيره وإنما اختلفوا في شمول هذا الفضل الفرض والنفل.

قال القاسي المالكي: إن الفضل يختص بالفرض وهو مشهور ملهنا ومذهب أبي حنيفة<sup>(٣)</sup>، ونقل ابن عابدين قول القاسي من غير أن يعقب عليه، ونسب العيني هذا القول إلى الطحاوي أيضا<sup>(٤)</sup>.

وذهب الشافعية في المذهب والحنابلة إلى أن المضاعفة لا تختص بالفريضة بل تعم النفل والفرض، قال الزركشي بعد أن ذكر

(١) حديث: «صلاة في مسجدي أفضل من ألف صلاة فيما سواه...»

أخرجه ابن ماجه (٤٥٠/١ - ٤٥١) وصححه إسناده البوصيري في صحيح الزجاجة (٢٥٠/١) وقال أصله في الصحيحين من حديث أبي هريرة، وفي مسلم وغيره من حديث ابن عمر.

(٢) تحفة الراعي والساجد ص ٣٠، وانظر عمدة القاري ٢٥٧/٧، وضع الفاري ٦٨/٣.

(٣) شفاه الغرام بأخبار البلد الحرام ١/٨٢.

(٤) حاشية ابن عابدين ١/١٨٧، وعمدة القاري ٧/٢٥٧.

حق الآفاقي، وكذلك المكي المأمور بالطواف الطواف، وأما المكي الذي لم يؤمر بطواف ولم يدخله لأجل الطواف، بل للمشاهدة أو للصلاة أو لقراءة القرآن، فتحية المسجد في حقه الصلاة<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعية: إن تحية المسجد الصلاة وتحية البيت الطواف، وليس الطواف تحية المسجد<sup>(٢)</sup>، ولكن تدخل التحية في ركعته وإن لم ينوها<sup>(٣)</sup>.

وصرح الحنابلة بأن تحية المسجد الحرام الصلاة وتجزي عنها الركعتان بعد الطواف<sup>(٤)</sup>.

ونقل ابن مسدي في «إعلام الناسك» عن أحمد وغيره أنه يحيي المسجد أولاً بركعتين ثم يقصد الطواف<sup>(٥)</sup>.

### فضل الصلاة في المسجد الحرام:

٨- إن صلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه من المساجد<sup>(٦)</sup>، روى جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاة في مسجدي أفضل

(١) حاشية الصلوي مع الشرح الصغير ١/٤٠٦ - ٤٠٧.

(٢) إعلام الساجد ص ١٠٧.

(٣) مني الحاج ١/٢٢٣، ٤٨٤.

(٤) كشف القناع ٢/٤٧٧.

(٥) تحفة الراعي والساجد ص ٢٠٦.

(٦) إعلام الساجد ١١٥، ومثير العزم الساكن إلى أشرف الأماكن لابن الجوزي ١/٣٥٩، وتحفة الراعي والساجد ص ٢٩.



عطاء فكانه مائة ألف، قال: قلت: يا أبا محمد هذا الفضل الذي يذكر في المسجد الحرام وحده أو في الحرم؟ قال: بل في الحرم، فإن الحرم كله مسجد<sup>(١)</sup>.

وقال ابن مفلح: ظاهر كلامهم في المسجد الحرام أنه نفس المسجد، ومع هذا فالحرم أفضل من الحل، فالصلاة فيه أفضل<sup>(٢)</sup>.

وقال الزركشي: يتحصل في المراد بالمسجد الحرام الذي تضاعف فيه الصلاة سبعة أقوال.

الأول: أنه المكان الذي يحرم على الجنب الإقامة فيه.

الثاني: أنه مكة.

الثالث: أنه الحرم كله إلى الحدود الفارقة بين الحل والحرم، قاله عطاء وقد سبق مثله عن الماوردي وغيره، وقال الروياني: فضل الحرم على سائر البقاع فرخص في الصلاة فيه في جميع الأوقات لفضيلة البقعة وحيازتها الثواب المضاعف، وقال الزركشي: وهذا فيه تصريح بهذا القول.

مذهب الشافعية في المسألة: وهو لازم للأصحاب من استثنائهم النفل بمكة من الوقت المكروه لأجل زيادة الفضيلة<sup>(١)</sup>.

وقال الشيخ مجد الدين الحنبلي: ظاهر الأخبار أن النفل في البيت أفضل، قال عليه الصلاة والسلام: «أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة»<sup>(٢)</sup>، قال: وينبغي أن يكون مرادهم إلا النساء لأن صلاتهن في بيوتهن أفضل، والأخبار مشهورة في ذلك وهو ظاهر كلام أصحابنا وغيرهم<sup>(٣)</sup>.

المراد بالمسجد الحرام الذي تضاعف فيه الصلاة:

١٠- ذهب الحنفية في المشهور والمالكية والشافعية إلى أن المضاعفة تتم لجميع حرم مكة<sup>(٤)</sup>، فقد ورد من حديث عطاء بن أبي رباح قال: «بينما ابن الزبير يخطبنا إذ قال: قال رسول الله ﷺ: صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام، وصلاة في المسجد الحرام تفصل بمائة»، قال

(١) إعلام الساجد ١٢٤، وتحفة الراكع والساجد ٢٩

(٢) حديث: «أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة» أخرجه البخاري (فتح الباري ٢/٢١٤) من حديث زيد بن ثابت.

(٣) تحفة الراكع والساجد ص ٢٩ - ٣٠

(٤) حاشية ابن عابدين ١٨٨/٢، وشفاة القرام بأخبار البلد الحرام ٨٠/١، وتحفة الراكع والساجد ص ٣٠، وإعلام الساجد بأحكام المساجد ص ١١٩

(١) حديث عطاء بن أبي رباح قال: «بينما ابن الزبير يخطبنا...» أخرجه أبو داود الطيالسي في المسند (ص ١٩٥)، وأخرج أحمد (٥/٤) الشطر المرفوع منه فقط، وفيه في آخره: «تفضل بمائة صلاة في هذا» ولورده الهيثمي في مجمع الزوائد (٦/٤) وعزله إلى الطبراني في الكبير وقال: رجاله رجال الصحيح.

(٢) تحفة الراكع والساجد ص ٣٠



منهم، فإن كان بعضهم أقرب إليها منه وهو في جهة الإمام ففي صحة صلاته قولان: الجديد بطلانها، والقديم صحتها.

وإن كان في غير جهته فطريقان: المذهب: القطع بصحتها وهو نصه في الأم وبه قطع الجمهور.

والثاني فيه القولان، حكاه الأصحاب عن أبي إسحاق المروزي<sup>(١)</sup>.

**المروء بين يدي المصلي في المسجد الحرام:**

١٢- ذهب الحنفية إلى أنه لا يمنع المار داخل المسجد الحرام، لما روي عن المطلب ابن أبي وداعة رضي الله عنه: «أنه رأى النبي ﷺ يصلي مما يلي باب بني سهم والناس يعمرون بين يديه وليس بينهما سترة»<sup>(٢)</sup>، وهو محمول على الطائفتين فيما يظهر لأن الطواف صلاة فصار كمن بين يديه صفوف من المصلين<sup>(٣)</sup>.

وقال المالكية: إن كان في المسجد الحرام حرم المرور إن كان له مندوحة وصلى لسترته، وإلا جاز، هذا إذا كان المار غير طائف، وأما هو فلا يحرم عليه مطلقاً، ثم إن كان له سترة

الرابع: أنه الكعبة، قال الزركشي وهو أبعدما.

الخامس: أنه الكعبة والمسجد حولها، وهو الذي قاله النووي في استقبال القبلة.

السادس: أنه جميع الحرم وعرفة، قاله ابن حزم.

السابع: أنه الكعبة وما في الحجر من البيت، وهو قول صاحب البيان من أصحاب الشافعية<sup>(١)</sup>.

وحكى المحب الطبري خلاف الفقهاء في مكان المضاعفة بالنسبة إلى الصلاة، ورجح أن المضاعفة تختص بمسجد الجماعة<sup>(٢)</sup>.

**تقدم المأموم على الإمام في المسجد الحرام:**

١١- ذهب الحنفية والحنابلة إلى أنه إذا صلى الإمام خارج الكعبة وتحلق المقتدون حولها جاز لمن في غير جهته أن يكون أقرب إليها منه، لا لمن كان في جهته، لأن التقدم والتأخر إنما يظهر عند اتحاد الجهة<sup>(٣)</sup>.

وقال الشافعية: يستحب للإمام أن يقف خلف المقام، ويقف المأمومون مستديرين بالكعبة، بحيث يكون الإمام أقرب إلى الكعبة

(١) المجموع ٢٩٩/٤ - ٣٠٠

(٢) حديث المطلب بن أبي وداعة: «أنه رأى النبي ﷺ يصلي مما يلي باب بني سهم...»

أخرجه أبو داود (٥١٨/٢) وفي إسناده جهالة.

(٣) حاشية ابن عابدين ١/٤٢٧، ٢/١٧٢

(١) إعلام الساجد ١٢٠ - ١٢١

(٢) المرجع السابق ص ١٢٠

(٣) فنية المتتلي شرح منية المصلي ص ٦١٦، وتحفة الراكع والساجد ص ١٠٢



كره حيث كان للطائف مندوحة<sup>(١)</sup>.

المطاف أو قريباً منه وهو متجه<sup>(٢)</sup>.

**أفضلية صلاة العيد بالمسجد الحرام:**

١٣- ذهب الفقهاء في الجملة إلى ندب إيقاع صلاة العيد بالمصلى في الصحراء، وقيد الشافعية لأفضلية الصلاة في الصحراء بما إذا كان مسجد البلد ضيقاً.

واستثنى المالكية والشافعية والحنابلة من هذا الحكم صلاة العيد بمكة، فمن كان بمكة فإيقاعه صلاة العيد بالمسجد الحرام أفضل للمزايا التي تقع فيه لمن يصلي المسجد وهي النظر والطواف المعلومان في غيره<sup>(٢)</sup>، لخبر فينزل الله على أهل المسجد مسجد مكة كل يوم عشرين ومائة رحمة: ستين منها للطائفتين، وأربعين للمصلين، وعشرين منها للناظرين<sup>(٣)</sup>.

**نذر الإتيان إلى المسجد الحرام:**

١٤- ذهب المالكية وأبو يوسف ومحمد والحنابلة والشافعية في أصح الطريقتين إلى أن

ونص الرملي على أنه لو قصر المصلي، بأن وقف في قارعة الطريق أو بشارع أو درب ضيق أو نحو باب مسجد كالمحل الذي يغلب مرور الناس به في وقت الصلاة ولو في المسجد كالمطاف، وكان ترك فرجة في صف إمامه فاحتيج للمرور بين يديه لفرجة قبله فلا يحرم المرور في جميع ذلك، ولو في حريم المصلي وهو قدر إمكان سجوده، خلافاً للمخوارزمي، بل ولا يكره عند التقصير<sup>(٢)</sup>.

وقال الحنابلة: المصلي بمكة المشرقة لا يرد المار بين يديه، قال أحمد: لأن مكة ليست كثيرها لأن الناس يكثرون بها ويزدحمون فمنعهم تضيق عليهم، ولأنه ﷺ صلى بمكة والناس يمرون بين يديه وليس بينهما ستر.

والحق الموفق بمكة سائر الحرم لمشاركته لها في الحرم.

وقال الرحيباني: إنما يتمشى كلام الموفق في زمن حاج لكثرة الناس واضطرارهم إلى المرور، وأما في غير أيام الحج فلا حاجة للمرور بين يدي المصلي للاستفتاء عنه، وكلام أحمد يمكن حمله على الصلاة في

(١) مطالب لولي النهي ١/ ٤٨٧.

(٢) غنية التعليل شرح منية المصلي ص ٥٧١-٥٧٢، وحاشية ابن عابدين ١/ ٥٥٧، والفتاوى الهنكية ١/ ١٥٠، والشرح الصغير مع حاشية الصلوي عليه ١/ ٥٢٩، والمجموع ٤/ ٤، والمغني ٢/ ٣٧٢، وتذكرة الراغب والساجد ص ١٠٨.

(٣) حديث: فينزل الله على أهل المسجد مسجد مكة كل يوم عشرين ومائة رحمة...

أخرجه الطبراني في الأوسط (١٦٩/٧) من حديث ابن عباس، وأبو داود الطيالسي في مجمع الزوائد (٢/ ٢٩٢)، وذكر أن فيه رويًا متروكًا.

(١) حاشية الصلوي مع الشرح الصغير ١/ ٣٣٦-٣٣٧.

(٢) نهاية المحتاج ٢/ ٥٣-٥٤.



ماشياً لتنام طواف الإفاضة أو تمام السعي إن كان سعيه بعد الإفاضة<sup>(١)</sup>.

وذهب أبو حنيفة إلى أن من قال: عليّ المشي إلى المسجد الحرام لا شيء عليه لأن التزام الإحرام بهذه العبارة غير متعارف عليه، ولا يمكن إيجابه باعتبار اللفظ فامتنع أصلاً<sup>(٢)</sup>.

وللتفصيل (ر: نذر).

حاضر المسجد الحرام:

١٥- قال القرطبي: اختلف الناس في حاضري المسجد الحرام - بعد الإجماع على أن أهل مكة وما اتصل بها من حاضريه - وقال الطبري: بعد الإجماع على أهل الحرم. قال ابن عطية: وليس كما قال - فقال بعض العلماء: من كان يجب عليه الجمعة فهو حضري، ومن كان أبعد من ذلك فهو بدوي، فجعل اللفظة من الحضارة والبدواة.

وعند أبي حنيفة وأصحابه: هم أهل مكة ومن في حكمهم من أهل داخل المواقيت<sup>(٣)</sup>. وذهب الشافعية في الأصح المعتمد

من نذر إتيان المسجد الحرام ينقصد نذره بحج أو عمرة لحديث عقبة بن عامر: «نذرت أختي أن تمشي إلى بيت الله، وأمرتني أن أستفتي لها النبي ﷺ فاستفتيته، فقال ﷺ: لتمشي ولتركب»<sup>(١)</sup>، ولأن مطلق كلام الناذرين محمول على ما ثبت له أصل في الشرع، والعرف قصد المسجد الحرام بالحج والعمرة فيحمل نذره عليه<sup>(٢)</sup>.

ويقيد المالكية لزوم المشي إلى المسجد الحرام بما إذا نذر الناذر المشي له لحج أو عمرة أو لصلاة فيه فرضاً كانت أو نقلاً<sup>(٣)</sup>.

وقال المالكية: إذا لزمه المشي مشى من حيث نذر المشي منه، وإن لم ينو محلاً مخصوصاً فمن المكان المعتاد لمشي الحالفين بالمشي، وإن لم يكن مكاناً معتاداً للمحالفين فمن حيث حلف أو نذر وأجزأ المشي من مثله في المسافة، وجاز ركوب الحاجة كأن يرجع لشيء نسيه أو احتاج إليه كما يجوز له الركوب في الطريق لبحر اعتيد ركوبه للمحالفين أو اضطر إلى ركوبه، ويستمر

(١) حديث عقبة بن عامر: «نذرت أختي أن تمشي إلى بيت الله...» أخرجه البخاري (فتح الباري ٧٩/٤) ومسلم (١٢٦٤/٣).

(٢) للشرح الصغير ٢٥٥/٢، ٢٥٦، والهدية ٩٠/٢، ٩١-٩٢، معطى الحلبي، والبنية ٣١٥/٥، ٣١٦، وإسلام الساجد ص ٢٠٨، وتحفة الراعي والساجد ص ١٢٣.

(٣) للشرح الصغير ٢٥٥/٢.

(١) للشرح الصغير ٢٥٦/٢.

(٢) الهدية ٩٠/٢، ٩١ ط. الحلبي، ونظر البنية ٣١٥/٥ - ٣١٦.

(٣) تفسير القرطبي ٢/٤٠٤، وحاشية ابن عابدين ٢/١٩٧، وجواهر الإكليل ١/١٧٢.



هَذَا ﴿ عامة في سائر المشركين وسائر  
المساجد، وبذلك كتب عمر بن عبد العزيز  
إلى عماله، ونزع في كتابه بهذه الآية، ويؤيد  
ذلك قوله تعالى ﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ  
وَيُذَكَّرَ فِيهَا أَسْمَاءُ ﴾ (١) ودخول الكفار فيها  
منافض لترقيمها (٢).

وصرح الحنفية بأنه لا بأس بدخول أهل  
الذمة المسجد الحرام وسائر المساجد (٣).

المختار إلى أن حاضري المسجد الحرام من  
مساكنهم دون مرحلتين من الحرم.  
وفي القول المقابل للأصح: حاضروا  
المسجد الحرام من مساكنهم دون مرحلتين  
من مكة (١).

وقال ابن المنذر في الإشراف: حاضرو  
المسجد الحرام هم أهل مكة وأهل ذي طوى:  
وقال مجاهد وطاوس: هم أهل الحرم (٢).

دخول الكافر للمسجد الحرام:

١٦- ذهب الشافعية والحنابلة ومحمد بن  
الحسن الشيباني إلى أن الكافر ليس له  
دخول المسجد الحرام بحال (٣) لقوله تعالى:  
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نجسٌ فَلَا  
يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا ﴾ (٤)  
ويقرب من هذا ما ذهب إليه المالكية إذ  
أنهم يرون أن الكافر يمنع من دخول المسجد  
مطلقاً وإن أذن له مسلم ما لم تدع ضرورة  
لدخوله كعمارة (٥)، وقالوا: إن الآية:  
﴿ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ



(١) حاشية القليوبي على شرح المحلي ١٢٨/٢

(٢) نخبة الرايع والمساجد ص ٦٣

(٣) نهاية المحتاج ٨/٨٦، وإعلام المساجد للزركشي ص

١٧٣، والمغني ٨/٥٣١، والرد المختار ٣/٢٧٥، ونظير

القرطبي ٨/١٠٥، وأحكام أهل الذمة ١/١٨٤-١٨٧

(٤) سورة التوبة ٢٨

(٥) الشرح الكبير مع حاشية اللسوقي ١/١٣٩

(١) سورة التوبة ٣٦

(٢) تفسير القرطبي ٨/١٠٤-١٠٥

(٣) الفتاوى الوتبية ٥/٢٤٦، والنبأ ٩/٣٧٢، وتكملة فتح

القدير ٨/١٣٠ ط. الأميرية.



## الآفاظ ذات الصلة:

### أ- المسجد الحرام:

٢- وهو المسجد الذي بناه إبراهيم عليه السلام ومعه ابنه إسماعيل، في مكة المكرمة<sup>(١)</sup>، وهو المقصود بقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ﴾<sup>(٢)</sup>.

### ب- المسجد الأقصى:

٣- ويسمى بيت المقدس<sup>(٣)</sup>، وهو المقصود بقوله تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ، لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾<sup>(٤)</sup>.  
والصلة أن كلا من المسجد الحرام والمسجد النبوي والمسجد الأقصى من المساجد التي تشد إليها الرحال ويضاعف فيها الأجر.

### تأسيس المسجد النبوي:

٤- قدم النبي ﷺ المدينة مهاجراً إليها من مكة حين اشتد الضحى من يوم الإثنين لاثنتي عشرة ليلة مضت من شهر ربيع الأول - على ما صححه ابن الجوزي وجزم به ابن النجار والتتوي فمكث في بني عمرو بن عوف أيام

## المسجد النبوي

التعريف:

١- المسجد - لغة - بكسر الجيم - للموضع الذي يسجد فيه، قال الزجاج: كل موضع يُعبد فيه فهو مسجد، والمسجد بالفتح موضع وقوع الجبهة على الأرض<sup>(١)</sup>.

وشرعا: عرفه الزركشي بأنه: كل موضع من الأرض لقوله ﷺ: «جعلت لي الأرض مسجداً»<sup>(٢)</sup> قال: وهذا من خصائص هذه الأمة، ثم قال: إن العرف خصص المسجد بالمكان المهيأ للصلوات الخمس حتى يخرج المصلى للجمعة فيه للأعياد ونحوها فلا يعطى حكمه<sup>(٣)</sup>.

والمسجد النبوي: هو المسجد الذي بناه رسول الله ﷺ في موقعه المعروف بالمدينة حين قدم مهاجراً إليها من مكة، وهو ثاني الحرمين الشريفين<sup>(٤)</sup>.

(١) تاج العروس - ط. الكويت، وسيل السلام ١/ ١٥٧

(٢) حديث: «جعلت لي الأرض مسجداً»

أخرجه البخاري (فتح الباري ١/ ٥٣٣)

(٣) إعلام الساجد للزركشي ص ٢٧، ٢٨ ونقطة الرابع والساجد للجراحي ص ١٢

(٤) إعلام الساجد ص ٢٧٣، ونقطة الرابع والساجد للجراحي ص ١٧

(١) إعلام الساجد ص ٢٩، ٤٥

(٢) سورة آل عمران/ ٩٦

(٣) إعلام الساجد ص ٢٧٥-٢٨٣

(٤) سورة الإسراء/ ١



## للمسجد النبوي ٤

عن الزهري قال: بركت ناقه رسول الله ﷺ عند موضع المسجد - وهو يومئذ يصلي فيه رجال من المسلمين، وكان مريداً لسهل وسهيل - غلامين يتيمين من الأنصار وكانا في حجر أبي أمامة: أسعد بن زرارة، فدعا رسول الله ﷺ بالغلامين فساومهما بالمريد ليتخذن مسجداً، فقالا: بل نهبه لك يا رسول الله، فأبى النبي ﷺ حتى ابتاعه منهما بعشرة دنانير وأمر أبا بكر أن يعطيها ذلك<sup>(١)</sup>، فأمر رسول الله ﷺ بالنخل الذي في الحديقة والخرقد الذي فيه أن يقطع، وأمر باللبن فضرِب، وكان في المريد قبور جاهلية فأمر بها رسول الله ﷺ فنُبِشت، وأمر بالمعظم أن تُغَيَّب، وأسسوا المسجد فجعلوا طوله مما يلي القبلة إلى مؤخره مائة ذراع، وفي هذين الجانبين مثل ذلك فهو مربع، ويقال كان أقل من المائة وجعلوا الأساس قريبا من ثلاثة أذرع على الأرض بالحجارة ثم بنوه باللبن، وبناء رسول الله ﷺ وأصحابه وجعل ينقل الحجارة معهم بنفسه ويقول:

«اللهم لاعيش إلا عيش الآخرة فاغفر  
للأنصار والمهاجرة»<sup>(٢)</sup>.

الإثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس وبني فهدم مسجد قباء وصلى فيه إلى بيت المقدس، ثم ركب يوم الجمعة فمر على بني سالم فجمع بهم وعين كان معه من المسلمين في مسجدهم فكانت أول جمعة صلاها النبي ﷺ بالمدينة وأصبح ذلك المسجد يسمى مسجد الجمعة إلى اليوم، ثم ركب من بني سالم فجعل كلما مر داراً من دور الأنصار يدعونه إلى المقام عندهم يقولون يا رسول الله هلم إلى القوة والمتعة فيقول ﷺ: «خلوا سبيلها»<sup>(١)</sup> - يعني ناقته القصواء - فإنها مأمورة، وقد أرخى زمامها وما يحركها وهي تنظر عينا وشمالا حتى إذا أتت موضع المسجد بركت - وهو يومئذ مريد للتمر لغلامين يتيمين - ثم نارت الناقة والنبي ﷺ عليها حتى بركت على باب دار أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه ثم ثارت منه وبركت في مبركها الأول وألقت جرأتها - أي باطن عنتها - بالأرض وأرذمت أي صوتت من غير أن تفتح فاما - فنزل عنها رسول الله ﷺ وقال: «هذا المنزل إن شاء الله تعالى»، واحتمل أبو أيوب رحله ﷺ وأدخله في بيته، فقال رسول الله ﷺ: «لراء مع رحله»<sup>(٢)</sup>.

ونقل السيوطي عن ابن سعد في الطبقات

(١) حديث: «خلوا سبيلها...».

أخرجه ابن سعد مع القصة في الطبقات (١/١/١٦٠).

(٢) إعلام الساجد ص ٢٢٣-٢٢٥، ونحفة الرامح والساجد ص ١٣١، ووفاء الوفا ص ٣٢٢، والذرة النيرة ص ٣٥٥.

(١) حديث: «بركت ناقه رسول الله ﷺ...».

أخرجه ابن سعد في الطبقات (١/٢/١) وفي إسناده محمد بن عمر الواقدي وقد ضعفه الذي في تهذيب الكمال (١٨٠/٢٦).

(٢) آيات الشعر «اللهم لاعيش إلا عيش الآخرة...».

قد ثبتت عن النبي ﷺ حين حفر الخندق كما أخرجه البخاري (تصح البخاري ١١٨/٧).



## المسجد النبوي ٤-٦

وعمر رضي الله عنه وبناءه على بناءه في عهد رسول الله ﷺ باللبن والجريد وأعاد عمده خشباً، ثم غيّر عثمان رضي الله عنه فزاد فيه زيادة كبيرة وبنى جداره بالحجارة المنقوشة والقصة<sup>(١)</sup>، وجعل عمده من حجارة منقوشة وسقفه بالساج، وقال خارجة ابن زيد: بنى رسول الله ﷺ مسجده سبعين ذراعاً في ستين ذراعاً أو يزيد، قال أهل السير: جعل عثمان طول المسجد مائة وستين ذراعاً وعرضه مائة وخمسين ذراعاً وجعل أبوابه ستة كما كانت في زمن عمر ثم زاد فيه الوليد بن عبد الملك فجعل طوله مائتي ذراع وعرضه في مقدمه مائتين وفي مؤخره مائة وثمانين ثم زاد فيه المهدي مائة ذراعاً من جهة الشام فقط دون الجهات الثلاث<sup>(٢)</sup>.

### الروضة الشريفة:

٦- ورد في فضل الروضة الشريفة عدة أحاديث، من ذلك ما رواه الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: أما بين يسي ومنبري روضة من رياض الجنة،

وجعل له ثلاثة أبواب، باباً في مؤخره، وباباً يقال له باب الرحمة وهو الباب الذي يدعى باب عاتكة، والباب الثالث الذي يدخل منه رسول الله ﷺ وهو الباب الذي يلي آل عثمان وجعل طول الجدار بسطة، وعمده الجنود، وسقفه جريداً قليل له ألا تسقف؟ فقال: عريش كعريش موسى خشيبات وتمام الشأن أعجل من ذلك، وبنى بيوتا إلى جنبه باللبن وسقفها بجذوع النخل والجريد<sup>(١)</sup> وكانت تلك البيوت مكان حجراته اليوم، فلما توفيت أزواجه خلطت البيوت والحجر بالمسجد في زمن عبد الملك بن مروان<sup>(٢)</sup>.

### توسعة للمسجد وعمارة:

٥- قال الزركشي: روى البخاري في صحيحه عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال: كان المسجد على عهد رسول الله ﷺ مبنياً باللبن وسقفه الجريد وعمده خشب النخل<sup>(٣)</sup> فلم يزد فيه أبوبكر رضي الله عنه شيئاً، وزاد فيه

(١) الخوازي للفناوي للسيوطي ٧٦/٢ (ط. التجارة الكبرى - الثالثة).

و حديث: «عريش كعريش موسى...».

أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٥٤٧/٢) من طريقين، قال ابن كثير في «الإبابة والنهاية» (٢١٥/٣) قال عن الطريق الأول «مرسل» من حديث الحسن البصري، والثاني: حديث غريب.

(٢) إمام الساجد ص ٢٢٢

(٣) حديث: «كان للمسجد على عهد رسول الله ﷺ مبنياً...» أخرجه البخاري (فتح الباري ١/٥٤٠)

(١) القصة: الجص والجير، القلموس المحيط.

(٢) إمام الساجد للزركشي ص ٢٢٤، ٢٢٥، ثم إنه لم تزل أيدي الخلفاء والملوك تتوالى على الحرمين الشريفين بالتوسعة والبناء على مر العصور وكان آخرها التوسعة التي أمر بها الملك عبدالعزيز بن سعود عام ١٣٧٠هـ. ثم التوسعة الحالية التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز.



### أساطين المسجد النبوي الأصلي:

٧- من أساطين المسجد النبوي أسطوانة للخلق التي هي علم على المصلى الشريف، فمن سلمة بن الأكوع رضي الله تعالى عنه قال: رأيت رسول الله ﷺ يتحرى الصلاة عندها.

ومنها: أسطوانة القرعة وتعرف بأسطوانة عائشة رضي الله تعالى عنها وبأسطوانة المهاجرين أيضاً، روي عن ابن زبالة أن عبد الله ابن الزبير واثنتين معه دخلوا على عائشة رضي الله تعالى عنها فتذاكروا المسجد فقالت عائشة إني لأعلم سارية من سواري المسجد لو يعلم الناس ما في الصلاة إليها لاضطربوا عليها بالسهمان، فخرج الرجلان وبقي ابن الزبير، ثم خرج ابن الزبير مسرعاً فصلى إلى هذه السارية، وعن ابن زبالة أيضاً: وبلغنا أن الدعاء فيها مستجاب.

ومنها: أسطوانة التوبة وتعرف بأسطوانة أبي لبابة رضي الله تعالى عنه وهي التي ربط أبو لبابة نفسه إليها حتى نزلت توبته.

ومنها: أسطوانة السرير وهي التي كان يوضع عندها سرير رسول الله ﷺ إذا اعتكف.

ومنها: أسطوانة الحرس وهي التي كان يجلس علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه في صفحتها التي تلي القبر بما يلي باب رسول الله ﷺ يحرس النبي ﷺ.

ومنبري على حوضي<sup>(١)</sup>، وما أخرجه أحمد عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «ما بين منبري إلى حجرتي روضة من رياض الجنة وإن منبري على ترعة من ترع الجنة»<sup>(٢)</sup> وفي رواية من حديث عبد الله ابن زيد: «ما بين هذه البيوت - يعني بيوتهم ﷺ - إلى منبري روضة من رياض الجنة»<sup>(٣)</sup>.

قال النووي: ذكروا في معنى قوله ﷺ: «ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة» قولين: أحدهما أن ذلك الموضع بعينه ينقل إلى الجنة، والثاني أن العبادة فيه تؤدي إلى الجنة<sup>(٤)</sup>، وقال محب الدين الطبري قال بعض العلماء: لما كان جلوسه وجلوس الناس إليه يتعلمون القرآن والدين والإيمان هناك شبه ذلك الموضع بالروضة لكرم ما يجتني فيه، وأضافه إلى الجنة لأنها تؤول إلى الجنة، كما قال ﷺ: «الجنة تحت ظلال السيوف»<sup>(٥)</sup>.

(١) حديث: لعلي بن أبي طالب ومنبري...

أخرجه البخاري (فتح الباري) (٣/ ٧٠).

(٢) حديث: «ما بين منبري إلى حجرتي...»

أخرجه أحمد في المسند (١٧٢/ ٤١٧).

(٣) حديث: «ما بين هذه البيوت...»

أخرجه أحمد في المسند (٤١/ ٤١٧).

(٤) شرح النووي على مسلم ١٦٣/ ٩، وإعلام الساجد

ص ٧٥١، ٢٥٢، ونحفة الراعي والساجد ص ١٤٣.

(٥) حديث: «الجنة تحت ظلال السيوف»

أخرجه مسلم (٣/ ١٣٦٢-١٣٦٣).



الرَّحَسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرُهُ تَطْهِيرًا ﴿١١﴾.

منير النبي ﷺ:

٩- وردت عدة روايات من طرق متعددة أن النبي ﷺ كان إذا أراد أن يخطب وأطال القيام بسند ظهره إلى إحدى سوازي مسجده - ﷺ - التي كانت من جذوع النخل، وكان يشق عليه طول قيامه فأني بجذع فحفر له فصار يخطب إلى جنبه وإذا طال قيامه - ﷺ - استند فأتكى عليه، ولما رأى الصحابة أنه - ﷺ - يشكو ضعفا في رجله ويشق عليه طول القيام عملوا له منبراً من خشب الطرفاء وكان يرفقانه - أي درجتين أو ثلاث<sup>(١)</sup> فلما تحول ﷺ إلى المنبر يخطب عليه سُمع لذلك الجزع حين كصوت العشار فأني النبي ﷺ إليه فاحتضنه وضمه فسكن<sup>(٢)</sup>.

موضع قبر النبي ﷺ وصاحبه:

١٠- قال ابن هشام: لما قُرع من جهاز النبي ﷺ يوم الثلاثاء وضع على سريريه في بيته وقد

ومنها: أسطوانة الوفود وهي التي كان يجلس رسول الله ﷺ إليها لوفود العرب إذا جاءته.

ومنها: أسطوانة التهجد وهي التي كان رسول الله ﷺ يخرج إذا انكفت الناس فيصلي عنده صلاة الليل<sup>(١)</sup>.

حجرات أزواج النبي ﷺ:

٨- قال ابن النجار: لما بنى رسول الله ﷺ مسجده بنى بيتين لزوجتيه عائشة وسودة - رضي الله عنهما - على نعت بناء المسجد من لبن وجريد النخل، ولما تزوج ﷺ نساءه بنى لهن حجراً وهي تسعة أليات وهي ما بين بيت عائشة رضي الله عنها إلى الباب الذي يلي باب النبي ﷺ، وقال أهل السير: ضرب النبي ﷺ الحجرات ما بينه وبين القبلة والشرق إلى الشامي ولم يضر بها غربة، وكانت خارجة من المسجد مديرة به إلا من المغرب وكانت أبوابها شارعة في المسجد.

وكان بيت فاطمة بنت النبي ﷺ خلف بيته عن يسار المصلى إلى الكعبة وكان فيه خوخة إلى بيت النبي ﷺ وكان إذا قام من الليل إلى المخرج أطلع منها يعلم خبرهم<sup>(٢)</sup>، وكان يأتي بابها كل صباح فيأخذ بمعضدتيه ويقول: «الصلاة: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمْ

(١) حديث: «إن رسول الله ﷺ كان يمر بباب فاطمة»

أخرجه الترمذي (٣٥٢/٥) من حديث أنس بن مالك دون ذكر صفة بيت فاطمة رضي الله عنها، وقال الترمذي: «حديث حسن غريب» والآية من سورة الأحزاب/٣٣.

(٢) لادرة الشنبة ص ٣٦٠، وتاريخ ابن كثير ١٢٤/٦، ووفاء الوفا ١/٣٨٨

(٣) حديث: «أن النبي ﷺ إذا أراد أن يخطب...»

أخرجه البخاري (فتح الباري ٦/١-٦٠٢) والدارمي (٢٩/١) ولفظ للدارمي.

(١) وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى للسهمودي ٤٢٩-٤٣٠

(٢) لادرة الشنبة ص ٣٥٩، وفاء الوفا ٢/٦٣



للمسجد وسماهم أهل الصفة، وكان ﷺ يجالسهم ويأثم بهم، وكان إذا جاءته هدية أصاب منها ويث إلىهم منها، وإذا جاءته الصدقة أرسل بها إليهم ولم يصب منها<sup>(١)</sup>.

قال ابن التيجار<sup>(٢)</sup>: روى البخاري في الصحيح أن أصحاب الصفة كانوا فقراء، وروى - أيضاً - عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: رأيت سبعين من أهل الصفة مامتهم رجل عليه رداء، إما إزار وإما كساء قد ربطوه في أعناقهم، فمنها ما يبلغ نصف الساقين ومنها ما يبلغ الكمين فيجمعه بيده كراهة أن ترى عورته<sup>(٣)</sup>.

#### أغاب دخول المسجد النبوي:

١٢ - يستحب لمن دخل المسجد النبوي أن يقول الذكر الوارد في ذلك عند دخول المساجد، فيقدم رجله اليمنى ويقول: بسم الله اللهم صل على محمد، رب اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك.

وعند الخروج يقدم رجله اليسرى ويقول ذلك، ولكن بلفظ: (وافتح لي أبواب فضلك)، ويصلي عند الدخول ركعتين تحية

كان المسلمون اختلقوا في دفنه فقال قائل تدفنه في مسجده، وقال قائل بل تدفنه مع أصحابه<sup>(١)</sup>، فقال أبو بكر إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما قبض نبي إلا دفن حيث قبض»<sup>(٢)</sup>، فرفع فراش رسول الله ﷺ الذي توفي عليه فحفر له تحته ثم دخل الناس على رسول الله ﷺ يصلون عليه أرسلالاً - جماعة بعد جماعة -.

وقال ابن كثير: قد علم بالتواتر أنه عليه الصلاة والسلام دفن في حجرة عائشة التي كانت تختص بها شرقي مسجده في الزاوية الغربية القبليّة من الحجرة، ثم دفن بعده فيها أبو بكر ثم عمر رضي الله عنهما<sup>(٣)</sup>.

#### مكان أهل الصفة:

١١ - الصفة: بضم الصاد المشددة وتشديد الفاء - مكان مظلل في مؤخر المسجد النبوي وإليها ينسب أهل الصفة<sup>(١)</sup>، وهم أناس من فقراء المسلمين، وأكثرهم من المهاجرين ممن لم يكن لهم منازل ولا مأوى، أنزلهم النبي ﷺ

(١) السيرة النبوية لابن هشام ٤/ ٦٦٢ ط مصطفى الحلي.

(٢) حديث: «ما قبض نبي...»

أخرجه الترمذي (٣/ ٣٣٨) وابن ماجه (١/ ٥٢٠-٥٢١) بإسنادين مختلفين وكلا الإسنادين ضعيف، الأول ضعفه الترمذي والآخر ضعفه البوصيري في مصباح الزجاجة (٢٩١/١)

(٣) البداية والنهاية ٥/ ٢٧٢ مكتبة المعارف - بيروت.

(٤) القاموس المحيط.

(١) تاريخ ابن كثير ١٠٢/٦

(٢) وفاة الوفا ٢/ ٤٥٤

(٣) أثنى أبي هريرة رضي الله عنه: رأيت سبعين من أهل الصفة...

أخرجه البخاري (فتح الباري ١/ ٥٣٦)



قبلة الأمم السالفة، والثالث أسس على التقوى. واختلف في شد الرحال إلى غيرها كالذهاب إلى زيارة الصالحين أحياء وأمواتا، وإلى المواضع الفاضلة لقصد التبرك بها والصلاة فيها، فقال أبو محمد الجويني: يحرم شد الرحال إلى غيرها عملا بظاهر هذا الحديث وبه قال عياض وطائفة.

والصحيح عند إمام الحرمين وغيره من الشافعية أنه لا يحرم<sup>(١)</sup>.

٢ - ثواب الصلاة في المسجد النبوي فرضا ونفلا:

١٤ - عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام»<sup>(٢)</sup>.

ولا خلاف بين العلماء في حصول هذه الأفضلية ومضاعفة الثواب الواردة في الحديث - لصلاة الفرض.

أما في صلاة النفل فيرى الحنفية والمالكية - على الصحيح - والمحنابلة: أن الأفضلية ومضاعفة الثواب الواردة في الحديث خاصة بالفرائض دون النوافل، لأن صلاة النافلة في

المسجد والمسجد النبوي وغيره من المساجد في ذلك سواء إلا المسجد الحرام فإن تحيته الطواف.

ثم يقصد الحجرة الشريفة التي فيها قبر النبي ﷺ فيستقبل القبر ويستلبر القبلة، ويدعو بالدعاء الوارد في ذلك<sup>(١)</sup>.

ر: مصطلح (زيارة قبر النبي ﷺ ف٧).

الأحكام الخاصة بمسجد النبي - ﷺ -

للمسجد النبوي مالمساجد من أحكام، ويختص بأحكام منها

١ - شد الرحال إليه:

١٣ - فمن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الرَّسُولِ - ﷺ - وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى»<sup>(٢)</sup>.

وفي الحديث دليل على أن المسجد النبوي أحد المساجد الثلاثة التي تختص بمزية جواز شد الرحال إليها.

وفي هذا الحديث فضيلة هذه للمساجد ومزيتها على غيرها لكونها مساجد الأنبياء، ولأن الأول قبله الناس وإليه حجهم والثاني كان

(١) فتح الباري شرح البغلي ٢/ ٣٠٥-٣٠٨ ط مصطفى الحلبي، وصحح مسلم شرح النووي ١/ ١٠٦، وصحح مسلم شرح الأبي ٣/ ٤٨٠

(٢) حلت: «صلاة في مسجدي هذا...»

أخرجه البخاري (فتح الباري ٣/ ٦٣)، ومسلم (١٠١٢/ ٢)

(١) فتح القدير ٣/ ٩٤، والشرح الصغير ١/ ٤٠٥-٤٠٧، وإعلام الساجد ص ٣٤٧، والفتي ٣/ ٥٧٧، ٥٥٨

(٢) حلت: «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ...»

أخرجه البخاري (فتح الباري ٣/ ٦٣)، ومسلم (١٠١٤/ ٢)



ويرى الشافعية - ومطرف من المالكية - أن التفضيل الوارد بالحديث يعم صلاة القرض وصلاة النفل.

قال النووي: واعلم أن مذهبا أنه لا يختص هذا التفضيل بالصلاة في هذين المسجدين - أي المسجد الحرام والمسجد النبوي - بالفريضة بل يعم القرض والنفل جميعا، وبه قال مطرف من أصحاب مالك، وقال الزركشي: ذكر في شرح المذهب أن التحقيق: أن صلاة النفل في بيته أفضل من المسجد<sup>(١)</sup>.

### ٣ - حكم ما زيد في بناء المسجد النبوي:

١٥ - طرأت على بناء المسجد النبوي توسعة وزيادات في بنائه عما كان عليه في عصر النبي ﷺ، وقد بحث العلماء حكم هذه الزيادة من جهة نيل الثواب، فمنهم من قال إن الفضل الثابت لمسجده ﷺ ثابت لما زيد فيه.

قال محب الدين الطبري: عن ابن عمر قال زاد عمر بن الخطاب في المسجد من شاميه وقال: (لو زدنا فيه حتى تبلغ الجبانة كان مسجداً رسول الله ﷺ)<sup>(٢)</sup>، وعن أبي هريرة

البيت أفضل وأقرب إلى الإخلاص وأبعد عن الرياء، لقوله ﷺ: «صلاة المرء في بيته أفضل من صلاته في مسجدي هذا إلا المكتوبة»<sup>(١)</sup>، وقوله ﷺ: «إذا قضى أحدكم الصلاة في مسجده فليجعل لبيته نصيباً من صلاته فإن الله جاعل في بيته من صلاته خيراً»<sup>(٢)</sup>.

لكن المالكية فرقوا بين مَنْ كان من أهل المدينة وبين مَنْ كان من الغرياء عنها، فقالوا إن صلاة أهل المدينة النفل المطلق في بيوتهم أفضل من فعلها في المسجد بخلاف الرواتب وماتسن له الجماعة فإن فعلها في المسجد أفضل.

أما الغرياء عن المدينة فإن صلاتهم النافلة في مسجده ﷺ أفضل من صلاتهم لها في بيوتهم وسواء أكانت النافلة من الرواتب أم كانت نفلا مطلقا.

وقالوا: إن المراد بالغريب عن المدينة وهو مَنْ لا يعرف فيها، وإن المجاور بها حكمه حكم أهلها حيث كان يعرف<sup>(٣)</sup>.

(١) حديث: «صلاة المرء في بيته أفضل...»

أخرجه أبو طهود (١/١٣٢)، والترمذي (٣١٢/٢) من حديث

زيد بن ثابت، وقال الترمذي: «حديث حسن»

(٢) حديث: «إذا قضى أحدكم الصلاة...»

أخرجه مسلم (١/٥٣٩)

(٣) حاشية ابن صلبين ١/٦٥٩ ط. دار الفكر، وفتح القدير ٣/٩٦، وحاشية الدسوقي ١/٣١٤، وكفاية الطالب الرباني وبيهقه حاشية المعدوي ٤/٥٩ (طبع للنفي - الأولى)، وللنفي لابن قدامة ٢/١٤١ - الرياض.

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ٩/١٦٤، وإعلام الساجد ص ٢٤٦، وشرح الآبي على مسلم ٣/٤٧٧ - دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) أثر عمر: لو زدنا فيه حتى تبلغ الجبانة لورده ابن تيمية في كتاب الرد على الإختلاني (ص ١٩٨ - بهمش تلخيص كتاب الاستغناء)، وعزه لعمر بن شبة في تلخيص للمدينة.



الواردة بالحديث، ونقل عن الإمام مالك أنه سئل عن حد المسجد الذي جاء فيه الخبر هل هو على ماكان في عهد النبي ﷺ أو هو على ما عليه الآن؟ فقال بل هو على ما هو الآن، وقال لأن النبي ﷺ أخبر بما يكون بعده وزويت له الأرض فأري مشارق الأرض ومغاربها، وتحدث بما يكون بعده فحفظ ذلك من حفظه في ذلك الوقت ونسي ذلك من نسيه، ولولا هذا ما استجاز الخلفاء الراشدون المهديون أن يزيلوا فيه بحضرة الصحابة ولم ينكر عليهم ذلك منكر<sup>(١)</sup>.

لكن قال الآبي في شرح الحديث: «صلاة في مسجدتي هذا خير من ألف صلاة...»<sup>(٢)</sup> إن التفضيل مختص بمسجده الذي كان في زمانه ﷺ دون ما زيد فيه بعد ذلك، فلا يتناول التفضيل ما زاد فيه عثمان لأنه من اتخذه، ويدل على أنه من اتخذه احتجاجة حين أنكر عليه فيه الزيادة بقوله ﷺ: «من بنى مسجداً بنى الله له بيتاً في الجنة»<sup>(٣)</sup>، فجعله من بنائه لنفسه<sup>(٤)</sup>.

رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لو بني هذا المسجد إلى صتماع كان مسجدتي»<sup>(١)</sup>، وكان أبو هريرة رضي الله عنه يقول: ظهر المسجد كقمره.

وإلى هذا ذهب الحنفية والحنابلة وهو اختيار ابن تيمية، قال ابن عابدين: «ومعلوم أنه قد زيد في المسجد النبوي، فقد زاد فيه عمر ثم عثمان ثم الوليد ثم المهدي، والإشارة بهذا إلى المسجد المضاف إليه ﷺ، ولا شك أن جميع المسجد الموجود الآن يسمى مسجده ﷺ، فقد اتفقت الإشارة والتسمية على شيء واحد فلم تلغ التسمية فتحصل المضاعفة المذكورة في الحديث، فيما زيد فيه»<sup>(٢)</sup>.

ونقل الجراعي عن ابن رجب مثل ذلك، وأنه قد قيل إنه لا يعلم عن السلف في ذلك خلاف<sup>(٣)</sup>.

وروي عن الإمام أحمد التوقف<sup>(٤)</sup>. ورجح السهمودي - من المالكية - أن ما زيد في المسجد النبوي داخل في الأفضلية

(١) حديث: «لو بني هذا المسجد إلى صتماع كان مسجدتي».

أورده ابن تيمية في الرد على الإختلتي (ص ١٩٨ - بهاش تلخيص كتاب الاستغاثة) وعزاه إلى تاريخ المدينة لابن شبة، وقد ضعف غير واحد أحد رواته كما في الميزان للذهبي

(٢٩٩/٢)

(٢) حاشية ابن عابدين ١/٢٧٠، ٦٥٩، والإقناع ١/٣٣٣، والفتاوى لابن تيمية ٢٦/١٤٦

(٣) تحفة الراكع والساجد ص ١٣٩

(٤) الإقناع ١/٣٣٣

(١) وفاء الوفا ١/٣٥٧، ٢/٢٤٢

(٢) حديث: «صلاة في مسجدتي هذا...» تقدم (ق ١٤).

(٣) حديث: «من بنى مسجداً...»

أخرجه البخاري (فتح الباري ١/٥٤٤) ومسلم (٢٢٨٧/٤)

(٤) شرح صحيح مسلم للأبي ٣/٧٧ ط. دار الكتب العلمية بيروت.



هذا، والمسجد الأقصى<sup>(١)</sup>.

وقالوا إنه يلزمه - حيث - أن يصلي في المسجد ركعتين لأن القصد بالنذر القرية والطاعة، وإنما يكون تحصيل ذلك بالصلاة فتضمن ذلك نذره كما يلزم ناذر المشي إلى بيت الله الحرام أحد النسكين<sup>(٢)</sup>.

وللتفصيل ينظر مصطلح: (نذر)

#### ٥ - زيارة قبر النبي ﷺ :

١٧ - ذهب جمهور العلماء إلى أن زيارة قبر النبي ﷺ مستحبة، وقالت طائفة إنها سنة مؤكدة تقرب من درجة الواجبات، وهو المقتضى به عند طائفة من الحنفية<sup>(٣)</sup>.  
وذهب الفقيه المالكي أبو عمران موسى بن عيسى القاسمي إلى أنها واجبة<sup>(٤)</sup>.

ومن أدلة مشروعيته قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَجِيمًا﴾<sup>(٥)</sup>، وقوله ﷺ: «من زارني بعد موتي فكأنما زارني في حياتي»<sup>(٦)</sup>.

(١) حديث: «لا تشد الرحال...»

تقدم (١٣/ف)

(٢) للنبي ١٦/٩

(٣) فتح القدير ٩٤/٣، وحاشية ابن عابدين ٦٦٦/٢، والفتني ٥٥٦/٣

(٤) الشفا ١٥٠/٢

(٥) سورة النساء ٦٤

(٦) حديث: «من زارني بعد موتي...»

أخرجه الدارقطني في «السنن» (٢٧٨/٢) وضعفه ابن حجر في «المختصر المختير» (٢٦٦/٢-٢٦٧)

وذهب الشافعية إلى أن هذه الفضيلة مختصة بنفس مسجده ﷺ الذي كان في زمانه دون ما زيد فيه بعده<sup>(١)</sup>.

والى هذا ذهب ابن عقيل وابن الجوزي وجمع من الحنابلة<sup>(٢)</sup>.

#### ٤ - نذر المشي إلى المسجد النبوي:

١٦ - اختلف الفقهاء في حكم الوفاء على من نذر المشي إلى مسجد النبي ﷺ، فيرى الحنفية أنه لا يلزمه الوفاء به، لأن من شروط النذر عتلم أن يكون قرينة مقصودة وأن يكون من جنسه واجب أو فرض، والذهاب إلى المسجد النبوي غير واجب بخلاف ما لو نذر المشي إلى المسجد الحرام فإنه يلزمه الوفاء به<sup>(٣)</sup>.  
والى ذلك ذهب الشافعية<sup>(٤)</sup>.

ويرى المالكية وجوب الوفاء بالنذر إن نوى صلاة أو صوما أو اعتكافا، لكن لا يلزمه المشي وله أن يذهب راكبا<sup>(٥)</sup>.

ويرى الحنابلة لزوم الوفاء بالنذر ماشيا، واستدلوا بقول النبي ﷺ: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي

(١) إعلام الساجد ص ٢٤٧، ومغني المحتاج ٥١٣/١، ونهاية المحتاج ٣/٣١١، وحاشية الجمل ٤٨٣/٢، والجمع ٢٧٧/٨

(٢) الإقناع ١/٣٢٣

(٣) حاشية ابن عابدين ٧٣٥/٣

(٤) مغني المحتاج ٣/٣٦٣

(٥) بناية للجهاد ٤٤٥/١، والشرح المختير ٢٥٥/٢



وللتفصيل: ر: مصطلح (زيارة النبي ﷺ)  
(٢).

## مسح

التصرف:

١- للمسح في اللغة معان، يقال: مسح الشيء للتطبخ أو التبل مسحاً: أمر يده عليه لإذعاب ما عليه من أثر ماء ونحوه، ومسح على الشيء بلماً أو الدهن: أمر يده عليه به، ويقال: مسح بالشيء، وفي التنزيل العزيز: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾<sup>(١)</sup>، ومسح الله العلة عن العليل: شفاهاً، وغير ذلك<sup>(٢)</sup>.  
وللمسح في الاصطلاح لا يخرج عن المعنى اللغوي<sup>(٣)</sup>.

الانقاط ذات الصلاة:

١- للفعل:

٢- الفعل لغة: بفتح الغين، مصدر غسل، والاسم: الغسل وهو تمام غسل الجسد كله<sup>(٤)</sup>.  
وفي الاصطلاح: قال الشريفي الخطيب:  
هو سيلان الماء على جميع البدن بنية<sup>(٥)</sup>.

آداب وخاف للمسجد النبوي:

١٨ - يستحب لمن عزم على الرجوع إلى بلده أن يودع المسجد بصلاة ويدعو بعد ما أحب وأن يأتي القبر الشريف فيسلم على النبي ﷺ ويدعو الله بما أحب ويسأله سبحانه أن يوصله إلى أهله سالماً غانماً ويقول: غير مودع يا رسول الله، ويسأل الله تعالى أن يرده إلى حرمة وحرم نبيه محمد ﷺ في عافية<sup>(١)</sup>.



(١) سورة المائدة / ٦

(٢) المعجم الوسيط.

(٣) ابن عابدين ١/ ١٧

(٤) اللصاح للثير والمعجم الوسيط.

(٥) مغني الحاج ١/ ٦٨.

(١) فتح البدر ٣/ ٩٧ وحاشية ابن عابدين ٢/ ٢٦٦ وللمتن ٤٦٦/٣



ب- التيمم:

٣- التيمم لغة: القصد والتوخي والتعمد، يقال: تيممه بالرمح، تقصده وتوخاه وتعمده دون من سواه<sup>(١)</sup>، ومثله تأممه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتِمَّمُوا الْحَيْثُ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾<sup>(٢)</sup>. وأما في الاصطلاح: فهو مسح الوجه واليدين بتراب طهور على وجه مخصوص كما قال الحنابلة<sup>(٣)</sup>.

وللمسح أعم من التيمم.

أحكام للمسح:

للمسح أحكام منها:

أولاً: مسح الرأس في الوضوء:

الكلام على مسح الرأس في مواضع كما يلي:

١- مسح الرأس في الوضوء:

٤- لا خلاف بين الفقهاء في أن مسح الرأس مطلقاً من فرائض الوضوء، لقوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>.

ب- القدر للجزئ في مسح الرأس:

٥- اختلف الفقهاء في مسح القدر للجزئ، فذهب

الحنفية في أشهر الروايات عندهم إلى أن القدر للجزئ هو مسح ريع الرأس، كما رواه الحسن عن أبي حنيفة، وهو قول زفر أيضاً، قال ابن عابدين: إن للتعبد رواية للربع وعليه مشى للآخرين.

ووجه التقدير بالربع أنه قد ظهر اعتبار الربع في كثير من الأحكام كما في حلق ريع الرأس أنه يحل به للحرم، ولا يحل بدونه.

والرواية الثانية: مقدار الناصية، ذكرها الكرخي والطحاوي وبه قال القاضي من الحنابلة، واختاره القدوري، وفي الهداية: وهي الربع، والتحقيق أن الناصية أقل من الربع.

ووجه التقدير بالناصية، أن مسح جميع الرأس ليس بمراد من الآية بالإجماع، فلا يمكن حمل الآية على جميع الرأس، ولا على بعض مطلق، فلا بد من الحمل على مقدار يسمى المسح عليه مسحا في المتعارف، وذلك غير معلوم، لكن بينه النبي ﷺ: بفعله وهو ما ورد عن المغيرة بن شعبه عن النبي ﷺ أنه قال وتوضأ ومسح على ناصيته<sup>(١)</sup>. فصار فعله عليه الصلاة والسلام بياناً لجمل الكتاب.

والرواية الثالثة: مقدار ثلاثة أصابع، رواها هشام، وقيل هي ظاهر الرواية، وذكر في الظهيرية أن عليها الفتوى.

ووجه هذه الرواية: أن الأمر بالمسح يقتضي

(١) حديث المغيرة: أنه ﷺ قال وتوضأ ومسح على ناصيته أخرجه مسلم (١/٢٣٦).

(١) تاج العروس، ولسان العرب.

(٢) سورة البقرة / ٢٦٧

(٣) كتاب الفتاوى / ١ / ١٦٠

(٤) سورة المائدة / ٦



بناصيته وعلى العمامة<sup>(١)</sup>، واكتفى بمسح البعض لأنه المقهور من المسح عند إطلاقه<sup>(٢)</sup>.  
وللفقهاء في كيفية مسح الرأس ونكرار المسح وغسل الرأس بذلك المسح وغير ذلك تفصيل ينظر في (وضوء).

#### ثانياً: مسح الأذنين:

٦- اختلف الفقهاء في مسح الأذنين هل هو ستة أو فريضة، وهل يجلد لهما الماء على تفصيل ينظر في مصطلح (وضوء).

#### ثالثاً: مسح الرقبة:

٧- ذهب المالكية والشافعية ما عدا الرافعي إلى أنه لا يندب مسح الرقبة، بل يكره، لأنه من الغلو في الدين، وقال النووي: إنه بدعة<sup>(٣)</sup>.  
ويرى الحنفية أنه يستحب مسح الرقبة<sup>(٤)</sup>، وتفصيل ذلك في مصطلح (رقبة ف ٢).

#### رابعاً: للمسح على العملة:

٨- ذهب الحنفية إلى أنه لا يجوز المسح على العمامة لقوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾، ولأنه لا تلحقه اللقطة في نزوعها فلم يجوز المسح عليها كالكمين، لأن المسح

آلة، إذ المسح لا يكون إلا بالآلة، وآلة المسح هي أصابع اليد عاذق، وثلاث أصابع اليد أكثرها، وللاكثر حكم الكل، فصار كأنه نص على الثلاث<sup>(١)</sup>.

وذهب المالكية في المشهور والمخالفة في المذهب إلى أن الواجب مسح جميع الرأس.

واستدل المالكية بقوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

والباء في الآية زائدة للتأكيد، والمعنى وامسحوا رؤوسكم<sup>(٣)</sup>.

كما استدلل المخالفة بنص الآية وقالوا: إن الآية تفيد الاستيعاب، وفعل النبي ﷺ وقع بينا للآية، والباء في الآية للإلصاق أي إلصاق الفعل بالمفعول<sup>(٤)</sup>.

وذهب الشافعية إلى أنه يجزئ في فرض الوضوء مسح بعض بشرة رأسه أو بعض شمر ولو واحدة أو بعضها في حد الرأس بأن لا يخرج الشمر بالمد عنه فلو خرج به عنه من جهة نزوله لم يكف، قال الله تعالى:

﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ وورد أنه ﷺ مسح

(١) فتح القدير ١٥/١ وما بعدها. ط. دار إحياء التراث العربي، وينتقم المنتقم ١/١، والاختيار ٨٧/١.

وحاشية ابن عابدين ٦٧/١.

(٢) سورة المائدة ٦.

(٣) حاشية الدررقي ٨٨/١، وتفسير القرطبي ٨٧/٦، ويدلية للجهاد ٢٧/١.

(٤) كتاب القناع ٩٨/١، والإصناف ١٦١/١.

(١) حديث: «الله صلى ﷺ مسح بناصيته وعلى العمامة»

أخرجه مسلم ١٣١/١.

(٢) معنى للمحتاج ٥٣/١.

(٣) حاشية الدررقي ١٠٣/١، والجمال ١٢٩/١، ١٣٠.

(٤) الاختيار ٩/١.



والأوزاعي، وأبو ثور، واستدلوا بما ورد عن المغيرة بن شعبة قال: «توضأ رسول الله ﷺ، ومسح على الخفين والعمامة»<sup>(١)</sup>، ولأنه حائل في محل ورود الشرع بمسحه، فجاز المسح عليه كالخفين، ولأن الرأس عضو يسقط فرضه في التيمم، فجاز للمسح على حائله كالقدمين، والمذهب أنه يجزئ مسح أكثر العمامة لأنها أحد الممسوحين على وجه البذل<sup>(٢)</sup>.

#### شروط المسح على العمامة:

٩- ويشترط لجواز المسح على العمامة عند من يقول به ما يلي:

١- أن تكون ساترة لجميع الرأس إلا ما جرت العادة بكشفه كمقدم الرأس والأنفين، لأن هذا الكشف جرت العادة به لمشقة التحرز عنه، وإذا كان بعض الرأس مكشوفاً مما جرت العادة بكشفه استحب أن يمسح عليه مع العمامة، نص عليه أحمد لأن النبي ﷺ مسح على عمامته وناصيته في حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

وهل الجمع بينهما واجب؟ توقف أحمد عنه، فيخرج في المسألة وجهان: أحدهما: وجوبه للخبر، ولأن العمامة ثابت عما استر،

على الخفين للحرص ولا حرج في نزع العمامة، وقال محمد في موطنه: بلغنا أن المسح على العمامة كان ثم ترك، وبهذا قال عروة والنخعي، والشعبي، والقاسم<sup>(١)</sup>.

وعند المالكية لا يجوز المسح على العمامة إلا إذا خيف بنزعها ضرر ولم يقدر على مسح ما هي ملفوفة عليه كالقلنسوة، ولو أمكنه مسح بعض الرأس أتى به وكمل على العمامة وجوباً على المعتمد<sup>(٢)</sup>.

وعند الشافعية لا يجوز المسح على العمامة لأداء فرض مسح الرأس في الوضوء بل لا بد من مسح شيء من شعر الرأس والأفضل أن لا يقتصر على أقل من الناصية، ثم يجوز لأداء سنة مسح كل الرأس مسح ما ذكر والتكميل على العمامة بشروط ذكرها الجمل هي:

أن لا يكون عليها نحو دم البراغيث، وأن لا يمسح منه ما حاذى القدر المسموح من الرأس وأن لا يكون عاصياً لبس العمامة<sup>(٣)</sup>.

ويرى الحنابلة جواز المسح على العمامة، قال ابن المنذر: ومن مسح على العمامة أبو بكر الصديق رضي الله عنه، وبه قال عمر بن عبد العزيز، والحسن وقتادة، ومكحول،

(١) حاشية ابن عابدين ١/١٨١، والاختيار ١/٢٥٠، وحاشية النسوي ١/١٦٤، وعلية للجهتهد ١/٢٨٠، ٢٩٠، وللغني ١/٣٠٠ وما يملها.

(٢) الشرح الكبير مع حاشية النسوي ١/١٦٤، ١٦٥.

(٣) حاشية الجمل ١/١٢٨، ١٢٩.

(١) حديث: «توضأ رسول الله ﷺ ومسح على الخفين والعمامة».

أخرجه البخاري (فتح الباري ١/٣٠٨)، ومسلم (١/٢٣٠).

(٢) للغني ١/٣٠٠، والإتصاف ١/١٨٧، وشرح منتهى

الإراعات ١/٦٢.



السفر، ويوما ولية للمقيم<sup>(١)</sup>، ولأنه مسح على وجه الرخصة فتوقت بذلك كالخف<sup>(٢)</sup>.

### نزع العمامة بعد المسح:

١١- نص الحنابلة على أنه إن نزع العمامة بعد المسح عليها بطلت طهارته، وكذلك إن انكشف رأسه، إلا أن يكون يسيرا، وكذلك إن انتقضت بعد مسحها، لأن ذلك بمنزلة نزعها.

وإن انتقض بعضها ففيه روايتان: إحداهما: لا تبطل طهارته، لأنه زال بعض المسح عليه مع بقاء العضو مستورا، فلم تبطل الطهارة ككشط الخف مع بقاء البطانة.

والأخرى تبطل طهارته، قال القاضي: ولو انتقض منها كور واحد بطل المسح، لأنه زال للمسح عليه، فأشبه نزع الخف<sup>(٣)</sup>.

### خامسا: المسح على القلنسوة في الوضوء:

١٢- ذهب الحنفية والحنابلة في المذهب إلى أنه لا يجوز للمسح في الوضوء على القلنسوة بدلا من الرأس لعدم الخرج في نزعها. وقال المالكية: يجوز للمسح على القلنسوة إن خيف من نزعها ضرر.

(١) حديث أبي أمامة: «يمسح على الخفين والعمامة ثلاثا في السفر».

أورده ابن قدامة في المغني (١/٣٨٣ - ط دار هجر) وعزله إلى الخلاف وأشار إلى إعلاله.

(٢) للمغني ١/٣٠٤

(٣) للمغني ١/٣٠٣

فبقي الباقي على مقتضى الأصل كالجيرة، والثاني: لا يجب: لأن العمامة ثابتة عن الرأس، فتعلق الحكم بها، وانتقل القرض إليها، فلم يبق لما ظهر حكم، ولأن وجوبهما معا يفضي إلى الجمع بين بدل ومبدل في عضو واحد، فلم يجز من غير ضرورة كالخف. فإن كان تحت العمامة قلنسوة يظهر بعضها، فالظاهر جواز المسح عليهما لأنهما صارا كالعمامة الواحدة.

ب- أن تكون على صفة عمامة المسلمين، بأن تكون تحت الحنك منها شيء، لأن هذه عمامة العرب، وهي أكثر سترًا من غيرها ويشق نزعها، فيجوز للمسح عليها، سواء كانت لها ذؤابة، أو لم يكن تحت الحنك منها شيء. ج- أن لا تكون العمامة محرمة كعمامة الحرير والمقصوة.

د- أن يكون لا لبس بالعمامة رجلا، فلا يجوز للمرأة المسح على العمامة لأنها منهية عن التشبه بالرجال، فكانت محرمة في حقها، وإن كان لها حذر فهذا ينذر، ولا يرتبط الحكم بالنادر<sup>(١)</sup>.

### التوقيت في مسح العمامة:

١٠- التوقيت في مسح العمامة كالتوقيت في مسح الخف، لما روى أبو أمامة: أن النبي ﷺ قال: «يمسح على الخفين والعمامة ثلاثا في

(١) المرجع السابقة.



ينفذ الماء إلى شعرها، فيجوز عند الحنفية لوجود الإصابة.

وعند الحنابلة يصح المسح على خمر النساء المدارة تحت حلوقهن لأن أم سلمة كانت تمسح على خمارها<sup>(١)</sup>، وعن النبي ﷺ أنه أمر بالمسح على الخفين والخمار<sup>(٢)</sup>، ولأنه ملبوس للرأس معتاد يشق نزع فائسبه العمامة<sup>(٣)</sup>.

### ثامناً: المسح على الجبيرة:

١٥- اتفق الفقهاء على مشروعية المسح على الجبائر في حالة العذر نياية عن الغسل أو المسح الأصلي في الوضوء أو الغسل أو التيمم. والأصل في ذلك ما روي عن علي رضي الله تعالى عنه أنه قال: كسر زندي يوم أحد، فسقط اللواء من يدي، فقال النبي ﷺ: «اجعلوها في يساره، فإنه صاحب لوائي في الدنيا والآخرة»، فقلت: يارسول الله: ما أصنع بالجبائر؟ فقال: «امسح عليها»<sup>(٤)</sup>.

(١) أثر أم سلمة رضي الله عنها «أنها كانت تمسح على خمارها» أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٥/١)، وفي إسناده الحسن البصري وهو ثقة منسك كما في «ميزان الاعتدال» (٥٢٧/٢) وقد عمن.

(٢) حديث: «أنه ﷺ أمر بالمسح على الخفين والخمار». أخرجه مسلم (٢٣١/١) من حديث بلال رضي الله عنه.

(٣) الاختيار لتعليل المختار ٢٥/١، والبدائع ٥/١، وابن عثيمين (١٨١/١)، والفتاوى ٣٠٥/١، وكشاف القناع ١٢١/١.

(٤) حديث: «اجعلوها في يساره فإنه صاحب لوائي...» أخرجه ابن ماجه (٢١٥/١) مختصراً، والبيهقي (٢٢٨/١) وضمحه البوصيري في الزوائد (٨٤/١)، وقال البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٢٨/١) «ولا يثبت في هذا الباب شيء».

وقال الشافعية: إن عسر رفع قلنسوة أو لم يرد ذلك كمل بالمسح عليها وحصل له سنة مسح جميع الرأس وإن لبسها على حدث<sup>(١)</sup>.

### سابعاً: المسح على القفازين:

١٣- نص الحنفية على أنه لا يجوز المسح على القفازين، لأن المسح شرع دفعا للحرج لتعذر النزع، ولا حرج في نزع القفازين<sup>(٢)</sup>.

### سابعاً: مسح المرأة على الخمار:

١٤- ذهب الحنفية والحنابلة في رواية إلى أنه لا يجوز للمرأة أن تمسح على خمارها، لما روي عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها أدخلت يدها تحت الخمار، ومسحت برأسها، وقالت: «بهذا أمرني رسول الله ﷺ»<sup>(٣)</sup>، وبه قال نافع والنخعي وحمام بن أبي سليمان والأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيز، لأنه ملبوس لرأس المرأة، فلم يجز المسح عليه كالوقاية، والوقاية لا يجزيه المسح عليها بلا خلاف كالطائفة للرجل.

قال ابن قدامة: ولا نعلم فيه خلافاً لأن الوقاية لا يشق نزعها، إلا إذا كان الخمار رقيقاً

(١) حاشية ابن عابدين ١٨١/١، والشرح الكبير ١٧٣/١، ١٦٤، ومعني للحاج ٦٠/١، والفتاوى ٣٠٤/١.

(٢) بدائع الصانع ١١/١، وحاشية ابن عابدين ١٨١/١، والاختيار ٢٥/١.

(٣) حديث عائشة رضي الله عنها «أنها أدخلت يدها تحت الخمار...» أورده الكليني في «البدائع» (٥/١) ولم يحدد أخرجه.



منقوشاً فلا يظهر بالمسح لأنه غير صقيل، وكذلك الثوب الصقيل لا يظهر بالمسح لأن له مساماً<sup>(١)</sup>.

والمعتمد عند المالكية أنه يعفى ما أصاب كل صقيل لا مسام له كسيف، ومرآة وجوهر سواء مسحه من الدم أم لا، وعللوا الحكم بفساد هذه الأشياء بالنقل، ويكون الدم مباحاً كدم جهاد وقصاص وذبح وعقر صيد فإذا كان دم عدوان يجب القتل<sup>(٢)</sup>.

ونذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه إذا أصابت النجاسة شيئاً صقيلاً كسيف وسكين ومرآة لم يظهر بالمسح بل لابد من غسله<sup>(٣)</sup>.

#### ب- موضع الحجامة:

١٨- صرح الحنفية بأنه يظهر بالمسح موضع الحجامة إذا مسحها بثلاث خرق رطبات نظاف، وقاس صاحب الفتح عليه ما حول محل الفصد إذا تلطخ، ويخاف من الإرسالة السريان إلى الثقب<sup>(٤)</sup>.

ويقرب من هذا ما صرح به المالكية في موضع الحجامة بقولهم: يعفى عن أثر دم موضع الحجامة أو القصد إذا كان ذلك

والتفصيل في: (جيرة ف ٤ وما بعدها).

#### كيفية المسح في التيمم:

١٦- اتفق الفقهاء على أن مسح الوجه واليدين من أركان التيمم<sup>(١)</sup>، لقوله تعالى: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾<sup>(٢)</sup>.  
وللتفصيل انظر مصطلح:  
(تيمم فقرة ١١).

#### ما يظهر بالمسح:

##### أ- الجسم الصقيل:

١٧- في طهارة الجسم الصقيل بالمسح إذا أصابه نجاسة خلاف وتفصيل على النحو التالي:  
ذهب الحنفية والمالكية في قول نقله الباجي عن مالك إلى أنه يظهر بالمسح كل صقيل لا مسام له كمرآة، وظفر، وعظم، وزجاج، وآنية مدحونة، سواء أصابه نجس له جرم أو لا، رطبا كان أو بابسا، لأنه لصلابته لا يتدخلها شيء من النجاسة، فيزول بالمسح، ولأن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يقتلون الكفار بسيوفهم، ثم مسحونها، ويصلون معها، ولأنه لا تتدخلها النجاسة، وما على ظاهره يزول بالمسح.

وأما الحديد إذا كان عليه صلباً أو كان

(١) حاشية ابن عابدين ٢٠٦/١، ٢٠٩، وبلغ الصنيع ٨٤/١.

٨٥، والأخير ٣٣/١، وحاشية الدسوقي ٧٨، ٧٧/١.

(٢) حاشية الدسوقي ٧٨، ٧٧/١.

(٣) حاشية الجمل ١٩٠/١، والفتن ٥٧/١.

(٤) ابن عابدين ٢٠٦/١، والأخير ٣٣/١.

(١) حاشية ابن عابدين ١٣٣/١، وبلغ الصنيع ٥٥/١ وما

بعدها، وحاشية الدسوقي ١٥٤/١، ومغني المحتاج ٩٨/١،

وكشاف القناع ١٧٣ - ١٧٤.

(٢) سورة المائدة ٦.



## مَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ

### التعريف

- ١ - المسح لغة: مصدر مسح، ومعناه: إمرار اليد على الشيء بسطاً<sup>(١)</sup>.  
والمسح على الخفين: إصابة البلة لحف مخصوص في محل مخصوص وزمن مخصوص<sup>(٢)</sup>.

### الألفاظ ذات الصلة:

- ١ - الغسل:  
٢ - الغسل لغة: يفتح الغين مصدر غسل، وهو سيلان الماء على الشيء مطلقاً.  
وفي الاصطلاح: إفاضة الماء الطهور على الشيء على وجه مخصوص<sup>(٣)</sup>.  
والصلة أن كلا من المسح على الخفين والغسل يكون سبباً لإزالة الحدث.

### مشروعية للمسح على الخفين:

- ٣ - ثبتت مشروعية المسح على الخفين بالسنة النبوية المطهرة<sup>(٤)</sup>، ومنها: ما رواه علي بن أبي  
(١) انظر القاموس المحيط وبقياس اللغة، والتعريفات للبرجاني.  
(٢) لدر المختار ١/ ١٧٤.  
(٣) مختار الصحاح واللباب ١/ ١٤.  
(٤) شرح السنة ١/ ٤٦٤، والفتح الربيعي ٢/ ٦٩، وأبو داود

الموضع مسح عنه الدم، لتضرر المحتجم من وصول الماء لذلك المحل، ويستمر العفو إلى أن يبرأ ذلك الموضع، فإذا برىء غسل للموضع، ثم إن محل العفو إذا كان أثر الدم الخارج أكثر من درهم، وإلا فلا يعتبر في العفو مسح<sup>(١)</sup>؟

### ج - الحف والنعل:

- ١٩ - ذهب الحنفية إلى أنه إن أصاب الحف والنعل نجاسة: فإن كانت رطبة لا تزول إلا بالغسل كيفما كانت، وروي عن أبي يوسف أنه يطهر بالمسح على التراب كيفما كانت: متجسدة أو مائعة، وإن كانت يابسة: فإن لم يكن لها جرم كالبول، والخمر، والماء النجس، لا يطهر إلا بالغسل، وإن كان لها جرم كيف: فإن كان منياً فإنه يطهر بالحق بالإجماع، وإن كان غيره كالعذرة والدم الغليظ، والروث يطهر بالمسح عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد لا يطهر إلا بالغسل<sup>(٢)</sup>.  
وللفقهاء في المسألة تفصيل وخلاف ينظر في: (طهارة ف ٢٤).



(١) حاشية الدروري ١/ ٧٣.  
(٢) بدائع الصنائع ١/ ٨٤، ومراقي الفلاح ص ٤٣-٤٤.



### منع على الخفين ٣-٥

تؤتى رخصه كما يحب أن تجتنب نواحيه.  
وعند الحنابلة: الأفضل للمسح على الخفين  
أخذاً بالرخصة ولأن كلاً من الفسل والمسح  
أمر مشروع<sup>(١)</sup>.

وقد يجب للمسح على الخفين كأن خاف  
فوت عرفة أو إنقاذ أسير أو انصب ماؤه عند  
غسل رجله ووجد يرذا لا ينوب بمسح به، أو  
ضاق الوقت ولو اشتغل بالفسل لخرج الوقت،  
أو خشى أن يرفع الإمام رأسه من الركوع  
الثاني في الجمعة، أو تعين عليه الصلاة على  
ميت وخيف انفجاره لو غسل أو كان لابس  
الخف بشرطه محدثاً ودخل الوقت وعنده  
ما يكفي للمسح فقط<sup>(٢)</sup>.

#### حكمة للمسح على الخفين:

٥ - الحكمة من المسح على الخفين التيسير  
والتخفيف عن المكلفين الذين يشق عليهم نزع  
الخف وغسل الرجلين خاصة في أوقات الشتاء  
والبرد الشديد وفي السفر وما يصاحبه من  
الاستعجال ومواصلة السفر.

طالب رضي الله تعالى عنه «لو كان الدين  
بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من  
أصله، وقد رأيت رسول الله ﷺ يمسح على  
ظاهر خفيه<sup>(١)</sup>».

ومارواه جرير بن عبد الله البجلي رضي الله  
تعالى عنه أنه قال ثم توضأ ومسح على خفيه،  
فقال له: أتفعل هذا؟ فقال: نعم، رأيت رسول  
الله ﷺ قال ثم توضأ ومسح على خفيه<sup>(٢)</sup>،  
وإسلام جرير كان بعد نزول المائدة التي فيها  
قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ  
إِلَى الصَّلَاةِ فَغَسِّلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى  
الْمَرَافِقِ وَأَمْسِكُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى  
الْكَعْبَيْنِ﴾<sup>(٣)</sup>، والتي قيل إنها ناسخة للمسح.

وقد روى مشروعية المسح على الخفين أكثر  
من ثمانين من الصحابة رضوان الله عليهم  
منهم العشرة<sup>(٤)</sup>.

#### الحكم التكليفي للمسح على الخفين:

٤ - الأصل في المسح على الخفين الجواز،  
والفسل أفضل عند جمهور الفقهاء، وهو  
رخصة من الشارع، والله سبحانه يحب أن

(١) حديث: «لو كان الدين بالرأي...».

أخرجه أبو داود (١١٤/١) وصححه ابن حجر في «التلخيص  
الحجري» (١٦٠/١).

(٢) نسب الرتبة ١/١٢٢، وسنن النسائي ١/٦٩، وسنن ابن  
ماجه ١/١٠٢، ونجدة الأحوزي ٣/٣١٣، ٣١٥.

(٣) سورة المائدة ٦.

(٤) الدر المختار ١/١٧٧.

(١) مختر الححتاج ١/١٢٣، منتهى الإرادات ١/٢٣، الشرح  
الصغير ١/٢٧٧، والجموع ١/٥٠٢ والقواكه الدواني  
١/١٨٨، ١/١٨٧، وضع القدير ١/١٢٦-١٢٨، وابن عابدين  
٢٦٤/١.

(٢) حاشية ابن عابدين ١/١٧٦. بولاق، ونهاية الححتاج  
١/١٨٤ ومطلب أولي النهى ١/١٢٥.



### مدة للمسح على الخفين في الحضر والسفر:

٦ - اختلف الفقهاء في توقيت مدة المسح على رأيين:

الأول: يرى جمهور الفقهاء الحنفية والشافعية والحنابلة توقيت مدة المسح على الخفين يوم وليلة في الحضر، وثلاثة أيام ولياليها للمسافر<sup>(١)</sup>، واستدلوا بما رواه علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: «جعل رسول الله ﷺ ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويوماً وليلة للمقيم»<sup>(٢)</sup> وسواء كان سفر طاعة أو سفر معصية عند الحنفية، أما الشافعية والحنابلة فيرون أن المسافر سفر معصية يسح يوماً وليلة فقط كالقيم، لأن ما زاد يستفاده بالسفر وهو معصية فلا يجوز أن يستفاد بها رخصة<sup>(٣)</sup>.

الثاني: يرى المالكية أنه يجوز للمسح على الخفين في الحضر والسفر ولو لمعصية على المعتمد من غير توقيت بزمان، فلا يترفعهما إلا لموجب الغسل، ويندب للمكلف نزعهما في كل أسبوع مرة يوم الجمعة ولو لم يرد الغسل لهما، ونزعهما مرة في كل أسبوع في مثل اليوم الذي لبسهما فيه، فإذا نزعهما لسبب أو لغيره

### وجب غسل الرجلين<sup>(١)</sup>

واستدلوا بما رواه أبي بن عماره قال: قلت يارسول الله، أمسح على الخفين؟ قال: «نعم» قلت: يوماً؟ قال: «يوماً» قلت: يومين؟ قال: «يومين» قلت: وثلاثة؟ قال: «وما شئت»<sup>(٢)</sup>.

ولأنه مسح في طهارة فلم يتوقت بوقت كمسح الرأس في الوضوء والمسح على الجبائر، ولأن التوقيت لا يؤثر في نقض الطهارة، إنما الناقض للطهارة الحدث من البول والغائط والجنابة<sup>(٣)</sup>.

### شروط للمسح على الخفين:

٧ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لايجوز: المسح على الخفين لمن وجب عليه الغسل، بل يجب عليه نزع الخف والاعتسال، كما ذهبوا إلى جواز المسح على الخفين من الحدث الأصغر بشروط معينة، وهذه الشروط تنقسم إلى قسمين، شروط متفق عليها، وشروط مختلف فيها، اشترطها البعض، ولم يشترطها البعض الآخر.

(١) الشرح الصغير ١/١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، وجواهر الإكليل ١/٢٤

(٢) حديث: «يارسول الله، أمسح على الخفين؟» قال: «نعم...»

أخرجه أبو داود (١/١٠٩) والدارقطني في السنن (١/١٩٨)

وقال الدارقطني: «هذا إسناد لا يثبت»، وضعفه ابن حجر في التخليص الحبير (١/١٦٢)

(٣) الفتح الرباني ٢/٦٧، ونصب الراية ١/١٦٧، والضاوكة الدواني ١/١٨٨، ونيل الأوطار ١/٢١٨

(١) فتح القدير ١/١٢٧، ١٣٠

(٢) حديث: «جعل رسول الله ﷺ ثلاثة أيام...»

أخرجه مسلم (١/٢٣٢)

(٣) مغني المحتاج ١/٦٤، وسنن الإبراهيم ١/٢٢، والجموع

١/٥٠٤، ٥١٠، وروضة الطالبين ١/١٣١



## منع على الحنفين ٨

### الجمهور (١)

ب - أن يكون الخف طاهراً، فلا يجوز المسح على خف نجس كجلد الميتة قبل الدبغ عند الحنفية والشافعية، ولا بعد الدبغ عند المالكية والحنابلة، لأن الدبغ مطهر عند الأولين غير مطهر عند الآخرين، والتجس منهي عنه.

ج - أن يكون الخف ساتراً للمحل المقروض غسله في الوضوء فلا يجوز المسح على خف غير ساتر للكعبين مع القدم (٢).

د - إمكانية متابعة المشي فيهما، وتفصيل هذا الشرط على النحو التالي:

يرى الحنفية إمكانية متابعة المشي المعتاد فيهما فرسخاً فأكثر، وفي قول: مدة السفر الشرعي للمسافر، فلا يجوز المسح على الخف الرقيق الذي يتخرق من متابعة المشي في هذه المسافة، كما لا يجوز اتخاذ الخف من الخشب أو الزجاج أو الحديد، كما لا يجوز المسح على الخف الذي لا يستمسك على الرجل من غير شد (٣).

### الشروط للتخف عليها:

٨ - ١ - أن يلبس الحنفين على طهارة كاملة، لحديث المغيرة بن شعبة قال: «كنت مع النبي ﷺ في سفر، فأهويت لأنزع خفيه فقال: «دعهما فإنني أدخلتهما طاهرتين»، فمسح عليهما» (١).

وقد اختلف الفقهاء في بعض جزئيات هذا الشرط، فالجمهور غير الشافعية يشترطون أن تكون الطهارة بالماء من وضوء أو غسل، أما الشافعية فيجوزون أن تكون الطهارة بالماء أو بالتيمم، ولكن ليس لفقد الماء مثلاً، بل لعدم القدرة على استعماله.

ويرى الجمهور غير الحنفية أن تكون الطهارة كاملة بأن يلبسهما بعد تمام الطهارة بالوضوء أو بالغسل، بينما يرى الحنفية أن تكون الطهارة كاملة ولو لم يراع فيها الترتيب وقت الحدث بعد اللبس، إذ أن الترتيب في الوضوء ليس شرطاً عندهم، وهو شرط عند الجمهور، فلو غسل رجله أولاً ثم مسح رأسه، وغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ثم لبس الخف فيجوز له المسح عند انتقاض وضوئه عند الحنفية دون

(١) انتهى الإرفقات ٢٢/١، والجموع ٥٢٢/١، ومغني المحتاج ٦٥/١، وأبرز المسالك ٢٥١/١، والقنواكس الدولي ١٨٨/١، وفقه القدير ١٣٠/١.

(٢) مغني المحتاج ٦٥/١، ومنتهى الإرفقات ٢٣/١، والشرح الصغير ٢٢٩/١، والدر المختار ٤٧/١، ونيل الأوطار ٧٩، ٧٨، ٧٦، وابن عابدين ٢٦١/١، ٢٦٢.

(٣) ابن عابدين ٢٦٤، ٢٦٤.

(١) الشرح الصغير ٢٣٠/١، والوسط ١٣٥/٢، مغني المحتاج ٦٥/١، وفقه القدير ١٢٨/١.

وحديث المغيرة بن شعبة: «كنت مع النبي ﷺ ...» أخرجه البخاري (فتح الباري ٣٠٩/١).



عندئذ لا يكون ساتراً لجميع القدم، وما تكشف من القدم حكمه الغسل وما استتر حكمه للمسح، ولا يجوز الجمع بين الغسل والمسح في آن واحد<sup>(١)</sup>.

ب - أن يكون الخف من الجلد، وهذا الشرط عند المالكية فقد تمسكوا بهذا الشرط فلا يجوز عندهم المسح على الخف المتخذ من القماش كما لا يصح المسح على الجوارب المصنوعة من الصوف أو القطن أو نحو ذلك إلا إذا كسيت بالجلد، كما اشترطوا أن يكون الجلد مخروّزاً أو مغنيطاً، فلا يجوز المسح على الذي يتماسك باللرزق.

ويرى الجمهور غير المالكية جواز المسح على الخف المصنوع من الجلد أو من غيره، بشرط أن يكون الخف ساتراً من وصول الماء إلى القدم مع بقية الشروط الأخرى، لأن الغالب في الخف كونه كذلك، سواء كان يستمسك على القدم بنفسه أو بالشد بواسطة العرى والسيور والرباط<sup>(٢)</sup>.

ج - أن يكون الخف مفرداً، بأن يلبسه وحده، فلو لبس فوقه غيره كما هو الحال بالنسبة للجرموق - وهو الشيء الذي يلبس فوق

ويرى المالكية لجواز المسح على الخفين إمكانية متابعة المشي فيه عادة فلا يجوز المسح على خف واسع لا يستمسك على القدم.

ويرى الشافعية لجواز المسح على الخفين إمكانية التردد فيهما لقضاء الحاجات مدة المسح المقررة في الحضر والسفر سواء في ذلك للتخذ من جلد أو غيره كلبد وزجاج ونحوهما.

ويرى الحنابلة أن يكون الخفان من جلد أو خشب أو نحوه، بشرط إمكانية متابعة المشي فيهما عرفاً، بشرط أن يستمسك على القدم<sup>(٣)</sup>.

#### الشروط المختلف فيها :

٩ - أ - أن يكون الخف سليماً من الخروق، وقد اختلفوا بعد ذلك في مقدار الخرق الذي منع من المسح على النحو التالي:

يرى الحنفية والمالكية جواز المسح على الخف الذي به خرق يسير دفعاً للخرج عن المكلفين، إذ أن الخفاف لا تخلو من خرق في العادة، ومقدار ثلاث أصابع من أصغر أصابع القدم أو قدر ثلث القدم مقدار معفو عنه عندهما على التوالي:

ويرى الشافعية والحنابلة أنه لا يجوز المسح على خف به خرق مهما كان صغيراً لأنه

(١) انتهى الإرادات ٢٢/١، والجميع ٥٢٢/١، ومنهني الحاج ١٧/١ وشرح معاني الآثار ٩٨/١

(٢) الشرح الصغير ٢٢٩/١، وجواهر الإكليل ٢٤/١، وفتح القدير ١٢٧/١

(٣) منهني الحاج ١/٦٦، والشرح الصغير ٢٢٩/١ ومنهني الإرادات ٢٢/١



## مَنَحَ عَلَى الْحَقْنِ ٩

**الثاني:** عكسه، فالمسح على الأسفل خاصة، فلو مسح الأعلى فوصل الليل إلى الأسفل، فإن قصد مسح الأسفل أجزاءه، وكذا إن قصدهما على الصحيح، وإن قصد الأعلى لم يجز. وإن لم يقصد واحداً، بل قصد المسح في الجملة، أجزاءه على الأصح، لقصد إسقاط فرض الرجل بالمسح.

**الثالث:** أن لا يصلح واحد منهما فيتعذر المسح. **الرابع:** أن يصلح كلاهما، ففي المسح على الأعلى وحده قولان: القديم جواز، والجديد منعه.

قلت: الأظهر عند الجمهور الجديد، وصحح القاضي أبو الطيب في شرح «الفروع» القديم<sup>(١)</sup>.

وقال الخنابلة: وإن لبس خفاً فلم يحدث حتى لبس عليه آخر، وكان الخفان صحيحين مسح أيهما شاء، إن شاء مسح فوقاني لأنه خف سائر ثيت بنفسه، أشبه المنفرد، وإن شاء مسح التحتاني، بأن يدخل يده من تحت فوقاني فيمسح عليه لأن كل واحد منهما محل للمسح فجاز المسح عليه، ولو لبس أحد الجرموقين في أحد الرجلين فوق خفها دون الرجل الأخرى فلم يلبس فيها جورياً بل اخف فقط جاز المسح على الجوروب الذي

اخف - ففي ذلك تفصيل عند الفقهاء.

يرى الحنفية وهو الراجح عند المالكية جواز المسح على الجرموق، لحديث رؤية بلال بن رباح رضي الله عنه النبي ﷺ مسح على موقيه وهو الجرموق عندهم<sup>(١)</sup>.

ويشترط الحنفية ثلاثة شروط لصحة المسح على الجرموق:

**الأول:** أن يكون الأعلى من الجلد، فإن كان غير جلد صح المسح عليه إن وصل الماء إلى الأسفل. **الثاني:** أن يكون الأعلى صالحاً للمشي فيه وحده.

**الثالث:** أن يلبس على طهارة، فكما لبس الأسفل على طهارة يجب أن يلبس الأعلى على طهارة كذلك<sup>(٢)</sup>.

وعند الشافعية قال النووي: الجرموق: هو الذي يلبس فوق الخف لشد البرد غالباً - فإذا لبس خفاً فوق خف، فله أربعة أحوال.

**أحدها:** أن يكون الأعلى صالحاً للمسح عليه دون الأسفل، لضعفه أو خرقه، فالمسح على الأعلى خاصة.

(١) حاشية ابن عابدين ١٧٩/١، وجواهر الإكليل ٢٤/١، ٢٥، وحديث بلال رضي الله عنه: رأيت النبي ﷺ... الخ أخرجه أبو داود (١٠٦/١-١٠٧)، والحاكم في المستدرک (١٧٠/١) وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح».

(٢) حاشية ابن عابدين ١٧٩/١

(١) الروضة ١٢٧/١



## مَسْحُ عَلَى الْخَفَيْنِ ٩

لبسه فوق الخف وعلى الخف الذي في الرجل الأخرى لأن الحكم تعلق به وبالخف الذي في الرجل الأخرى، فهو كما لو لم يكن تحته شيء، فإن كان أحد الخفين صحيحاً والآخر مفتقراً جاز للمسح على الفوقاني لأنهما كخف واحد، وكذا إن لبس على صحيح مخرقاً نص عليه، ولا يجوز المسح على الخف التحتاني إذا كان أحد الخفين صحيحاً والآخر مفتقراً إلا أن يكون التحتاني هو الصحيح فيصبح المسح عليه، لأنه سائر بنفسه أشبه ما لو انفرد، بخلاف ما إذا كان الفوقاني هو الصحيح فلا يصح المسح على التحتاني، لأنه غير سائر بنفسه، قال في الإنصاف: وكل من الخف الفوقاني والتحتاني بدل مستقل من الفصل على الصحيح، وإن كان الخفان مخرقين وليس أحدهما فوق الآخر وسترا محل الفرض لم يجز المسح عليهما ولا على أحدهما، لأن كل واحد منهما غير صالح للمسح على انفراده، كما لو لبس مخرقاً فوق لفاقة، وإن نزع الفوقاني قبل مسحه لم يؤثر كما لو انفرد، وإن توضأ ولبس خفاً ثم أحدث ثم لبس الخف الآخر لم يجز المسح عليه، لأنه لبسه على غير طهارة، بل يمسح على الأسفل أو مسح الخف الأول بعد حدثه ثم لبس الخف الثاني ولو على طهارة لم يجز للمسح على الثاني، لأن الخف

المسوح بدل عن غسل مائحته، والبدل لا يجوز له بدل آخر، بل يمسح على الأسفل لأن الرخصة تعلقت به، وإن لبس خفاً على آخر قبل الحدث ومسح الأعلى، ثم نزع المسوح الأعلى لزمه نزع التحتاني وإعادة الوضوء، لأنه محل المسح، ونزعه كنزعهما، والرخصة تعلقت بهما، فصار كالكشاف القدم<sup>(١)</sup>.

د - أن يكون لبس الخف مباحاً: وهذا الشرط عند المالكية والحنابلة ومقابل الأصح عند الشافعية، فهم لا يجوزون للمسح على الخف المنصوب أو المرسوق، أو المتخذ من جلد الخنزير أو الحرير، ولو كان لبس المحرم لضرورة البرد والتلج كما يرى ذلك الحنابلة، وعند الحنفية والشافعية في الأصح يجوز للمسح على الخف ولو لم يكن مباحاً<sup>(٢)</sup>، ولا يجوز عند الحنابلة للمسح للمحرم بحج أو عمرة لأنه منهي عن لبس للمخيط.

هـ - أن لا يكون شفافاً تظهر القدم من خلاله على تفصيل بين الفقهاء في ذلك على النحو التالي:

يشترط الحنفية في الخف أن يكون مائناً من وصول الماء إلى القدم سواء أكان رقيقاً أم سميكاً، لأن الأصل عدم وصول الماء.

(١) كشف القناع ١/١١٧، ١١٨.

(٢) الشرح المبسوط ١/٢٢٩، وللجموع ١/٥٣١-٥٣٤، ٥٣٨.

ومغني للفتح ١/٦٦، ٦٧.



أصابع يده اليمنى على مقدم خف رجله اليمنى، ويضع أصابع يده اليسرى على مقدم خف رجله اليسرى، ويفرج بين أصابع يده قليلاً، بحيث يعم المسح أكبر قدر ممكن من الخف، ولذلك لا يصح المسح على باطن القدم ولا على جوانبه ولا على عقبه ولا ساقه، كما لا يسن تكرار المسح<sup>(١)</sup>.

ويرى المالكية وجوب مسح جميع ظاهر الخف، كما يستحب مسح أسفله أيضاً، فيضع أصابع يده اليمنى فوق أطراف أصابع رجله اليمنى ويضع أصابع يده اليسرى تحت أصابع رجله اليمنى، ويمر بكلتا يديه على خف رجله اليمنى باتجاه الكعبين، ويضع أصابع يده اليسرى فوق أطراف رجله اليسرى ويده اليمنى تحت أصابعها، ويمر بكلتا يديه على خف رجله اليسرى باتجاه الكعبين كذلك، فيكون قد مسح جميع الخف ظاهره وباطنه<sup>(٢)</sup>.

ويرى الشافعية أن المسح الواجب هو ما يصدق عليه مسمى مسح في محل الفرض، وهو مسح ظاهر الخف، فلا يمسح أسفله ولا عقبه ولا جوانبه، لإطلاق المسح بدون تقليد، فيكتفى بما يطلق عليه اسم المسح، إلا

ويرى المالكية أنه لا بد أن يكون الخف من جلد كما سبق.

ويرى الحنابلة أنه يشترط في الخف أن لا يصف البشرة لصفاته أو خفته<sup>(١)</sup>.

و - أن يبقى من محل الغسل في الوضوء من القدم شيء.

قال الحنابلة: من له رجل واحدة لم يبق من فرض الرجل الأخرى شيء فليس ما يصح المسح عليه في الباقية جاز له المسح عليه لأنه سائر لفرضه.

قال البهوتي: وعلم منه أنه لو لبس خفا في إحدى رجله مع بقاء الأخرى أو بعضها وأراد المسح عليه وغسل الأخرى أو ما بقي منها لم يجز له ذلك، بل يجب غسل ما في الخف تبعاً للتي غسلها؛ لئلا يجمع بين البذل والمبدل في محل واحد<sup>(٢)</sup>.

### كيفية للمسح على الخفين ومقتلوه:

١٠ - يرى الحنفية أن الواجب للمسح بقدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد على ظاهر الخف فقط مرة واحدة.

وكيفيته أن يبدأ بالمسح على الخفين من أصابع القدم خطوياً إلى جهة الساق، فيضع

(١) تحفة الأحرفي ٣/ ٣٢٤، ٣٢٥، والدر المختار ١/ ٤٨، كشف الحقائق ١/ ٢٤، فتح القدير ١/ ١٣١، ١٣٢، وابن عابدين ٢٦٧/١

(٢) الشرح الصغير ١/ ٢٣٥، أوجز المسالك ١/ ٢٥٢، والفواكه الدواني ١/ ١٨٩

(١) منتهى الإرادات ١/ ٢٣، والدر المختار ١/ ٥٠، كشف الحقائق ١/ ٢٤، وجواهر الإكليل ١/ ٢٤  
(٢) كشف النفاق ١/ ١١١، ١١٢



كانت مدة المسح باقية، وإلا خلع خفيه وغسل رجله.

٢ - وجود موجب للفصل كالخنابة والحيض والتفاس، فإذا وجد أحد هذه الموجبات انتقض المسح على الحفون ووجب نزعهما وغسل جميع البدن، ويجدد المسح على خفيه بعد لبسهما بعد تمام الطهارة إن أراد ذلك<sup>(١)</sup>.

٣ - نزع الحفون أو أحدهما، فإذا خرجت رجله أو إحدهما بنزع الحف أو بخروج قدميه أو إحدهما أو خروج أكثر القدم خارج الحف انتقض المسح، وذلك لمفارقة محل المسح - القدمين - مكانه، والأكثر له حكم الكل من باب التغليب، وفي هذه الحالة يجب غسل قدميه جميعاً عند الجمهور غير الخنابة لبطلان طهرهما بزوال البدل وهو المسح، وبزوال البدل نرجع إلى الأصل وهو الغسل.

وعند الخنابة: إذا نزع خفيه أو أحدهما أو خرجت قدمه أو إحدهما أو أكثرها من الحف وجب إعادة الوضوء كله، لأن المسح أقيم مقام الغسل فإذا أزال الممسوح بطلت الطهارة في القدمين فتبطل في جميعها

أن السنة أن يعمم المسح على ظاهر وباطن الحف خطوطاً<sup>(١)</sup>، كالملكية.

ويرى الخنابة أن الواجب في مسح الحف هو مسح أكثر مقدم ظاهر الحف خطوطاً بالأصابع، ولا يسن مسح أكثر من ذلك من باطن الحف أو جواتبه أو عقبه أو ساقه<sup>(٢)</sup>، لأن لفظ المسح ورد مطلقاً في الأحاديث وفسره النبي ﷺ بفعله في حديث المغيرة بن شعبه رضي الله عنه قال: «توضأ النبي ﷺ ومسح على الحفون، فوضع يده اليمنى على خفه الأيمن، ووضع يده اليسرى على خفه الأيسر، ثم مسح أعلاهما مسحاً واحداً حتى كأني أنظر إلى أثر أصابعه على الحفون»<sup>(٣)</sup>.

### نواقض المسح على الحفون:

١١ - ينتقض المسح على الحفون في الحالات التالية:

١ - نواقض الوضوء، فكل ما ينتقض الوضوء ينقض المسح على الحفون، لأن المسح بدل عن بعض الوضوء، والبدل ينتقضه ناقض الأصل، فإذا انتقض وضوء من مسح على الحفون توضأ من جديد ومسح على خفيه إن

(١) مني للحناج ١/ ٦٧، وروضة الطالين ١/ ١٣٠

(٢) مني للإجازات ١/ ٢٣، وكشاف القناع ١/ ١١٨

(٣) فتح القدير ١/ ١٣١

وحديث المغيرة بن شعبه: «توضأ النبي ﷺ ومسح على الحفون» أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٩٢/١) وضمه ابن حجر في «المختصر المفيد» (١/ ١٦١)

(١) الشرح الصغير ١/ ٣٢٢، والدر المختار ١/ ٤٩، ٥٠، والفتاوى الدواني ١/ ١٩٠، ومني للحناج ١/ ٦٨، وروضة الطالين ١/ ١٣٣، وجواهر الإكليل ١/ ٢٥٠، وفتح القدير ١/ ١٣٢، ١٣٣



لكونها لا يتبعض<sup>(١)</sup>.

كل لا يتبعض<sup>(١)</sup>.

٤ - مضي المدة: فإذا مضت مدة المسح وهي يوم وليلة للمقيم وثلاثة أيام لبليلها للمسافر، انتقض المسح على الخفين، ويجب نزعهما وغسل الرجلين فقط عند الخفية والشافعية إذا ظل متوضئاً ومسح على الخفين، لأن الحدث اقتصر على موضع الخف وهو القدمان فقط.

٦ - إصابة الماء للرجلين معاً أو لأكثر إحداهما في الخف، فيعتبر ذلك ناقضاً للمسح على الخفين عند الحنفية، ويجب نزعهما وغسل الرجلين إذا ظل متوضئاً، للاقتصار على محل الحدث.

وعند المالكية والشافعية لا يعتبر وصول الماء إلى القدم أو إلى كليهما ناقضاً للمسح إذا كان الماء طاهراً<sup>(٢)</sup>.

وعند الحنابلة يجب إعادة الوضوء كله إذا انتقضت مدة المسح التي يتنقض معها الوضوء لانقضاءه في القدمين، لأن الحدث كل لا يتبعض، وهو أحد القولين عند الشافعية<sup>(٣)</sup>.

مكروهات للمسح على الخفين:

٥ - ظهور الرجلين أو بعضهما بتخرق الخفين أو بسقوطهما عن موضوع المسح، ويتنقض كذلك بظهور قدر ثلاث أصابع من أصابع أحد الرجلين كما يرى ذلك الحنفية، أو بظهور قدر ثلث القدم كما يرى ذلك المالكية، وفي هذه الحالة يجب غسل الرجلين عند الجمهور غير الحنابلة لاقْتِصَارِ التَّنْضُحِ عَلَى مَحَلِّهِ وَهُوَ الرَّجْلَيْنِ.

١٢ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه تكره الزيادة على المرة الواحدة في المسح لأن الأحاديث النبوية حددت المسح بمرة واحدة، كما يكره غسل الخفين.

وقال المالكية: يجزئ غسل الخفين بدل مسحهما إذا نوى بذلك رفع الحدث عن رجليه ولو مع نية إزالة الوسخ، أما إذا نوى قلع نجاسة علق بالخف من غير أن ينوي رفع الحدث فلا يجزئه<sup>(٣)</sup>.

وعند الحنابلة يجب إعادة الوضوء كله لأنه

(١) انتهى الإزادات ٢٤/١، والدر المختار ٤٩/١، جواهر الإكليل ٢٤/١، وفتح القدير ١٣٢/١، وابن عابدين ٢٧٣/١

(٢) مفتي للحاج ٦٦/١، وجواهر الإكليل ٢٤/١، وابن عابدين ٢٧٧/١، والشرح الصغير ١٥٧/١

(٣) الشرح الكبير مع حاشية للدموني ١٤٤/١، ١٤٥، وتحفة الحاج ٢٥٤/١، ومنه الإزادات ٢٤/١

(١) الشرح الصغير ٢٣٣/١، لوجز المسالك ٢٥١/١، كشف الحقائق ٢٤/١، وروضة الطالبين ١٣٢/١، ١٣٣، وجواهر الإكليل ٢٥٠/١، وفتح القدير ١٣٢/١، وكشاف القناع ١٢١/١

(٢) كشف الحقائق ٢٤/١، وروضة الطالبين ١٣١/١، وفتح القدير ١٣٥/١، وكشاف القناع ١٢١/١



١- ما رواه المغيرة بن شعبة «أن النبي ﷺ مسح على الجوربين والتعلين»<sup>(١)</sup>.

وهذا يدل على أن التعلين لم يكن عليهما، لأنهما لو كانا كذلك لم يذكر التعلين فإنه لا يقال مسحت على الخف ونعله<sup>(٢)</sup>.

واستدلوا كذلك على جواز المسح على الجوربين بأن الصحابة مسحوا على الجوارب ولم يظهر لهم مخالف في عصرهم فكان إجماعاً<sup>(٣)</sup>.



أما عند الحنفية فإن غسل الخف لقلع النجاسة يجزئ عن المسح عليه ولو لم ينو المسح لإتيانه بالواجب من المسح وزيادة في محله<sup>(١)</sup>.

### المسح على الجوربين:

١٣ - الجورب هو ما يلبسه الإنسان في قدميه سواء كان مصنوعاً من الصوف أو القطن أو الكتان أو نحو ذلك.

وقد ذهب جمهور الفقهاء على جواز المسح على الجوربين في حالتين.

١ - أن يكون الجوربان مجلدين، يغطيهما الجلد لأنهما يقومان مقام الخف في هذه الحالة.

٢ - أن يكون الجوربان منعلين، أي لهما نعل وهو يتخذ من الجلد، وفي الحالتين لا يصل الماء إلى القدم، لأن الجلد لا يشف الماء<sup>(٢)</sup>.

ويرى الإمام أحمد بن حنبل والصاحبان من الحنفية جواز المسح على الجورب بشرطين:

الأول: أن يكون ثخيناً لا يسد منه شيء من القدم.

الثاني: أن يمكن متابعة المشي فيه وأن يثبت بنفسه من غير شد بالمرى ونحوها، ولم يشترط الخنابلة أن يكونا منوعولين.

واستدلوا بالآتي:

(١) حديث: «توضاً ومسح على الجوربين والتعلين» أخرجه أبو داود (١١٢/١)، والترمذي (١٦٧/١) وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

(٢) انتهى الإرادات ٢١/١، والفتاوى ٢٩٥، ٢٩٤.

(٣) للفتاوى ٢٩٥، ٢٩٤.

(١) الدر المختار ٤٨/١

(٢) الفرح الصغير ٢٢٩/١، وكشف الحقائق ٢٥/١، والجميع

١٣٩، ١٣٨/١ وضع القدير ٥٢٦/١



ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي<sup>(١)</sup>.

والصلة بين الوكيل والمسخر هي أن الوكيل أهم، لأنه قد يكون بنصب القاضي وقد يكون بنصب آحاد الناس.

## مسخر

التعريف:

١- المسخر اسم مفعول من الفعل سَخَّرَ، يقال: سَخَّرَهُ تَسْخِيرًا: كلفه عملاً بلا أجر، ورجل سَخَّرَ يَسْخِرُ في الأعمال. والسُّخْرَة -وَزَانُ غُرْفَة- ما سَخَّرَتْ من خادم أو دابة بلا أجر ولا ثمن<sup>(١)</sup>.

وفي الاصطلاح عرفه ابن عابدين نقلاً عن البحر فقال: المسخر: هو أن ينصب القاضي وكيلاً عن الغائب لسمع الخصومة عليه<sup>(٢)</sup>.

الاقفاط ذات الصلة:

الوكيل:

٢- الوكيل في اللغة: من وكلت الأمر إلى فلان: فوضت إليه واكتفيت به، ووكيل الرجل هو الذي يقوم بأمره، ووكيل إليه الأمر: أسلمه.

الحكم الإجمالي:

٣- يبنى حكم نصب المسخر عن الغائب في الخصومة على حكم القضاء على الغائب.

ف عند الحنفية لا يجوز القضاء على الغائب إلا بحضور نائبه كوكيله ووصيه ومتولي الوقف أو نائبه شرعاً كوصي نصبه القاضي<sup>(٣)</sup>.

وأفتى خواهر زادة بجواز القضاء على الغائب، ولذلك أجاز القضاء على المسخر الذي ينصبه القاضي وكيلاً عن الغائب، لأن القضاء على المسخر هو عين القضاء على الغائب<sup>(٣)</sup>.

لكن المعتمد عند الحنفية أنه لا يجوز القضاء على المسخر إلا للضرورة وذلك في خمس مسائل.

الأولى: اشترى بالخيار وأراد الرد في المدق،

(١) للصلح للنير، ولسان العرب، والتعريفات للرجزاني، والمقرب في ترتيب العرب.

(٢) الدرر للخطار على حاشية ابن عابدين ٤/ ٣٣٦، ٣٣٥.

(٣) حاشية ابن عابدين ٤/ ٣٣٩.

(١) لسان العرب، والصلح للنير.

(٢) حاشية ابن عابدين ٤/ ٣٣٩.



الخامسة: لو قال رجل للقاضي: لي على فلان حق وقد تورى عني في منزله، فأتى بشاهدين أنه في منزله وطلب المدعي أن ينصب له وكيلاً يعذره القاضي، فإن لم يحضر نصب له القاضي وكيلاً وسمع شهود المدعي، وحكم عليه بمحضر وكيله<sup>(١)</sup>.

٤- أما الملكية فإنهم يجيزون الحكم على الغائب في الجملة، لكنهم يختلفون هل يقدم القاضي له وكيلاً أو لا؟

فيرى ابن الماجشون وأصيح: أنه لا ترجى حجة لغائب، وذلك أن من أصلهما أن يقدم القاضي له وكيلاً يقوم بحجته ويعذر إليه، فهو عندهما كالحاضر، ويرى ابن القاسم إرجاء الحجة للغائب، لأن من أصله أنه لا يقيم له وكيلاً، وفي المدونة من كتاب القسمة: ليس للقاضي أن يوكل للغائب من يعذر إليه في شهادة الذين شهدوا عليه، ولا يقيم لصي ولا لغائب وكيلاً يقوم بحجتهما، وفي الواضحة خلافه من قول عبد الملك<sup>(٢)</sup>.

٥- وذكر الشافعية نصب المسخر من قبل القاضي في مسائل:

#### الأولى: القضاء على الغائب:

يجوز القضاء على الغائب إن كان عليه بينة

فاختفى البائع، فطلب المشتري من القاضي أن ينصب خصماً عن البائع ليرده عليه، وهذا أحد قولين عزاهما في جامع الفصولين إلى الخاتبة.

الثانية: كفل بنفسه على أنه إن لم يوف به غداً فدينه على الكفيل، فغاب الطالب في الغد فلم يجده الكفيل، فرفع الأمر إلى القاضي فنصب وكيلاً عن الطالب وسلم إليه المكفول عنه، فإنه يبرأ، قال ابن عابدين: وهو خلاف ظاهر الرواية، إنما هو في بعض الروايات عن أبي يوسف، قال أبو الليث: لو فعل به قاض علم أن الخصم تغيب لذلك فهو حسن<sup>(١)</sup>.

الثالثة: حلف المدين ليوفين الدائن اليوم، وعلق العتق أو الطلاق على عدم قضائه اليوم، ثم غاب الطالب، وخاف الخائف الحنث، فإن القاضي ينصب وكيلاً عن الغائب ويدفع الدين إليه ولا يحث الخائف، وعليه الفتوى، وفي حاشية مسكين عن شرف الدين الغزي: أنه لا حاجة إلى نصب الوكيل لقبض الدين، فإنه إذا دفع إلى القاضي بر في يمينه على المختار المفتى به كما في كثير من كتب المنهب المتعلقة، ولو لم يكن ثمة قاضٍ حث على المفتى به<sup>(٢)</sup>.

الرابعة: جعل الزوج أمر زوجته بيدها إن لم تصلها نفقتها، فتغيب لإيقاع الطلاق عليه، فإن القاضي ينصب من يقبض لها<sup>(٣)</sup>.

(١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ٣٣٩/٤، ٣٤٠

(٢) للتبصرة لابن فرحون بهاش فتح المعالي الملك ٨٨/١ نشر دار المعرفة.

(١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ٣٣٩/٤

(٢) الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ٣٣٩/٤، ٣٤٠

(٣) حاشية ابن عابدين ٣٣٩/٤ - ٣٤٠



### الثالثة: القسامة:

إذا ثبتت القسامة فإن مستحق الدم يحلف خمسين عيناً وتوزع بحسب الإرث.

وإن كان الوارث واحداً، وكان لا يحوز جميع التركة، كما إذا كان الوارث زوجة فقط مع بيت المال، فإن الزوجة تحلف خمسين عيناً وتأخذ الربع، ولا يثبت حق بيت المال بحلفها بل ينصب الإمام مسخراً يَدَّعي على النسوب إليه القتل ويحلف المدعي عليه خمسين عيناً، فإن حلف لم يُطالب بغير حصة الزوجة، وإن امتنع من الحلف حبس إلى أن يحلف أو يقر، لأن المسخر لا يحلف<sup>(١)</sup>.

فإن لم يكن للمقتل وارث أصلاً فلا قسامة فيه، وإن كان هناك لوث لعدم المستحق المعين لأن دينه لعامة المسلمين، وتحليفهم غير ممكن، لكن ينصب القاضي من يدَّعي على من نُسب القتل إليه، ويحلفه، فإن نكل فهل يقضى عليه بالنكول أو لا؟ وجهان، جزم في الأنوار بالأول، ومقتضى ما صححه الشيخان - فيمن مات بلا وارث فادَّعي القاضي أو منصوبه ديناً له على آخر فأنكر ونكل: أنه لا يقضى له بالنكول، بل يحبس ليحلف أو يقر - ترجيح الثاني وهو أوجه<sup>(٢)</sup>.

وادَّعي المدعي جحوده، فإن قال: هو مقر لم تسمع بيته ولغت دعواه، وإن أطلق أي لم يتعرض لجحوده ولا إقراره فالأصح أن بيته تسمع.

والأصح أنه لا يلزم القاضي نصب مسخر ينكر عن الغائب لأنه قد لا يكون منكراً.

ومقابل الأصح: يلزمه نصب مسخر لتكون البيئة على إنكار منكر.

قال القليوبي: والمعتمد أن نصب المسخر مستحب<sup>(١)</sup>.

### الثانية: الرد بالعيب:

الرد بالعيب يكون على الفور، فإن كان البائع بالبلد رده عليه أو على وكيله بالبلد، وإن كان البائع غائباً عن البلد ولم يكن له وكيل بالبلد رفع الأمر إلى الحاكم، قال القاضي حسين: فيدعي شراء ذلك الشيء من فلان الغائب بثمن معلوم قبضه، ثم ظهر العيب، وأنه فسخ البيع، ويقم البيئة على ذلك في وجه مسخر ينصبه الحاكم، ويحلف المدعي: أن الأمر جرى كذلك، ويحكم بالرد على الغائب، ويسقى الثمن ديناً عليه، ويأخذ المبيع ويضعه عند عدل، ويقضى الدين من مال الغائب، فإن لم يجد له سوى المبيع باعه فيه<sup>(٢)</sup>.

(١) للحلي وحاشية القليوبي عليه ٣٠٨/٤، وينظر نهاية المحتاج ٢٥٦/٨

(٢) للحلي وحاشية القليوبي عليه ٢٠٤-٢٠٣/٢

(١) للحلي وحاشية القليوبي عليه ١٦٦/٤-١٦٧

(٢) مفتي المحتاج ١١٨/٤



## مَسٌّ

التعريف:

١- المس في اللغة: من مسته من باب تعب، وفي لغة مسته مساً من باب قتل: أفضيت إليه يدي من غير حائل هكذا قيلوه. والاسم: المسيس مثل كريم.

ومس امرأته من باب تعب مساً ومسياً: كتابة عن الجماع، وماسها مامسة. ومماساً: مس كل واحد الآخر، والمس: مسك الشيء يملك<sup>(١)</sup>.

والمس: الجنون، ورجل عسوس: به مس من الجنون كما قال تعالى: ﴿كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾<sup>(٢)</sup>.

وفي اصطلاح الفقهاء: المس ملاقة جسم لآخر على أي وجه كان<sup>(٣)</sup>.

الالفاظ ذات الصلة:

١- اللمس:

٢- اللمس لفظة: الجنس من باهي قتل وضرب: أفضى إليه باليد<sup>(٤)</sup>.

(١) لسان العرب، والمصباح للنير، والقاموس المحيط.

(٢) سورة البقرة/ ٢٧٥

(٣) حاشية للمصنف على الشرح الكبير ١/ ١١٩

(٤) للمصباح للنير.

٦- وعند الخنابلة يجوز القضاء على الغائب: فمن ادعى على تمتع من الحضور لمجلس الحكم -أي مستر- إما في البلد أو دون مسافة قصر بلا بينة لم تسمع دعواه، ولم يحكم له، وإن كان له بينة سمعها الحاكم وحكم بها في حقوق الأديين، ولا يلزم القاضي نصب من ينكر أو يحبس بغيره عن الغائب، لأن تقدم الإنكار ليس بشرط<sup>(١)</sup>.

## مُسْرِفٌ

انظر: إسراف





فقال الحنفية: يحرم من المصحف كله أو بعضه أي من المكتوب منه، ولو آية على نقود درهم أو غيره أو جدار، لأن حرمة المصحف كحرمة ما كتب منه فيستوي فيه الكتابة في المصحف وعلى الدراهم، كما يحرم من غلاف للمصحف المتصل به، لأنه تبع له، فكان منه مساً للقرآن.

ولا يحرم من الغلاف المتفصل عن القرآن كالكتيب والصندوق، ويجوز من المصحف ينحو عود أو قلم أو غلاف متفصل عنه، ويكره لمسه بالكم والحائل كالخريطة في الصحيح، والمقصود بالخريطة الوعاء من جلد أو غيره، ولا تحرم كتابة آية على ورقة، لأن المحرم هو من المكتوب باليد أما القلم فهو واسطة متفصلة كالثوب المتفصل الذي لمس به القرآن، لأن المفتى به جواز من المصحف بغلاف متفصل أو بصرة<sup>(١)</sup>.

وقال المالكية: لا يجوز من المصحف، سواء كان مصحفاً جامعاً مماً أو جزءاً أو ورقة فيها بعض سورة أو لوحاً أو كسفاً مكتوبة، ويمنع غير الطاهر من حمل المصحف ولو على وسادة أو بمعلقة أو ثوب أو كرسي تحته، ويحرم المس ولو كان المس بحائل أو عود، وإن قصد حمل المصحف مع الأمتعة حرم الحمل،

واللمس في الاصطلاح: ملاقة جسم لجسم لطلب معنى فيه كحرارة أو برودة أو صلابة أو رخاوة أو علم حقيقة ليعلم هل هو آدمي أو لا<sup>(٢)</sup>. والصلة بين اللمس والمس هي أن اللمس أخص من المس.

#### ب- المباشرة:

٣- المباشرة في اللغة من باشر الرجل زوجته: تمتع بيسرتها وياشر الأمر: تولاه بيسرته وهي يده وياشر الرجل امرأته: أي جامعها ومنه قوله تعالى ﴿وَلَا تَبْشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْكِنِ﴾<sup>(٣)</sup>، قال ابن عابدين: المباشرة أن تكون بتماس الفرجين مع الانتشار ولو يلا بيل<sup>(٤)</sup>. والمس أعم من المباشرة

#### الأحكام المتعلقة بالمس:

مس للحدث والجنب للمصحف:

٤- اتفق الفقهاء على أنه يحرم من المصحف لغير الطاهر طهارة كاملة من الحدثين الأصغر والأكبر<sup>(٥)</sup>، لكن تختلف عباراتهم في الشروط والتفصيل.

(١) حاشية السنوسي على الشرح الكبير ١/١١٩

(٢) سورة البقرة/١٨٧

(٣) بلاتح الصنتاع ٣٠/١، وحاشية ابن عابدين ١/٩٩

(٤) بلاتح الصنتاع ١/١٥٦، ولقنطري الهندي ١/٣٨-٣٩، والهداية مع الفتح ١/١٦٨، واللؤونة ١/١١٢، وحاشية السنوسي على الشرح الكبير ١/١٢٥، وسواهب الجليل ١/٣٧٤، ونهلية المحتاج ١/١٢٢ وما بعده، وشرح روض الطالب ١/٦٠-٦١، وللجموع شرح للذهب ١/٦٩، ولقنني ١/١٤٧، والإيضاح=

- ٢٢٢/١، وكشاف الفتاوى ١/١٣٤، وقنوق ١/١٨٨

(١) بلاتح الصنتاع ١/١٥٦، ولقنطري الهندي ١/٣٨-٣٩



وإن قصد الأمتعة بالحمل جاز.

ويجوز المس والحمل لمعلم ومتعلم بالغ وإن كان حائضاً أو نفساء لعدم قدرتهما على اللاتع، ولا يجوز ذلك للجنب لقدرته على إزالة اللاتع بالغسل أو التيمم<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعية: يحرم على المحدث مس المصحف وحمله سواء حمله بعلاقته أو في كفه أو على رأسه، وحكى القاضي والمتولي وجهاً أنه يجوز حمله بعلاقته وهو شاذ في المذهب وضعيف وسواء من نفس الأسطر أو ما بينها أو الحواشي أو الجلد فكل ذلك حرام. وفي مس الجلد وجه ضعيف أنه يجوز، وحكى الدارمي وجهاً شاذاً بعيداً أنه لا يحرم مس الجلد ولا الحواشي ولا ما بين الأسطر ولا يحرم إلا نفس المكتوب، والصحيح الذي قطع به جمهور الشافعية تحريم الجميع.

وفي مس العلاقة والخريطة والصدوق إذا كان المصحف فيها وجهان مشهوران: أحدهما يحرم وبه قطع المتولي والبخاري لأنه متخذ للمصحف منسوب إليه كالجلد. والثاني: يجوز في مس الصدوق.

وأما حمل الصدوق وفيه المصحف فاتفقوا على تحريمه.

وكذا يحرم تحريكه من مكان إلى مكان.

وأما إذا تصفح أوراقه يعود قفيه وجهان مشهوران أحدهما يجوز والثاني لا يجوز ورجحه الخراسانيون لأنه حمل الورقة وهي بعض المصحف<sup>(١)</sup>.

وقال الخنابلة: يحرم مس المصحف على الصحيح من المذهب، ويحرم من كتابته وجلده وبعضه بحواشيه لشمول اسم المصحف ولو آية منه، ولا يجوز مسه بشيء من جلده لأنه من جلده فأثبه به، ويجوز مسه بحائل أو عود طاهرين، وحمله بعلاقة أو وعاء، ولو كان المصحف مقصوداً بالحمل، وكتابته ولو لغيره من غير مس، وحمله بحرز ساتر طاهر، وإن احتاج للمحدث إلى مس المصحف عند عدم الماء، تيمم وجاز مسه<sup>(٢)</sup> وما يحرم على المحدث حدثاً أصغر يحرم على المحدث حدثاً أكبر (الجنب، والحائض، والنفساء) بطريق الأولى لأن الحدث الأكبر أغلظ من الحدث الأصغر.

واستدل الفقهاء على حرمة مس المصحف بالكتاب والسنة. أما الكتاب فهو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ۝٧٧ فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ ۝٧٨﴾

(١) للجسوم شرح للذهب ٢/٦٩-٧٠، ونهية المحتاج ١/١٢٣-١٢٤، وشرح روض الطالب ١/٦٠-٦١، ورحمة الأمة ص ١٣

(٢) للفتي ١/١٤٧، والإيضاح ١/٢٢٣، وكشف القناع ١/١٣٤، والقرع ١/١٨٨

(١) للفتي ١/١١٢، وحاشية الدسوقي ١/١٢٥، ومولف الجليل ١/٣٧٤



الترجمات غير العربية للقرآن الكريم فقد اختلف الفقهاء في حكم مسها على أقوال. تنظر في مصطلح (ترجمة ف ٧).

### مس الصبي للمصحف بغير طهارة:

هـ- ذهب الفقهاء إلى جواز مس الصبيان القرآن بغير طهارة.

قال الخنفة: يجوز للصبي مس القرآن أو لوح فيه قرآن للضرورة من أجل التعلم والحفظ ولأن الصبيان لا يخاطبون بالطهارة ولكن أمروا به تخلطاً واعتياداً<sup>(١)</sup>.

وقال مالك في المختصر: أرجو أن يكون مس الصبيان للمصاحف للتعليم على غير وضوء جائزاً، وقيل: إن الصغير لا لمس المصحف الكامل وهو قول ابن المسيب<sup>(٢)</sup>.

وقال الشافعية: ولا يمنع صبي مميز من مس وحمل مصحف أو لوح يتعلم منه لحاجة تعلمه ومشقة استمراره متطهرًا، وقال النووي: أبيع حمل الصبيان الألواح للضرورة للحاجة وعسر الوضوء لها<sup>(٣)</sup>.

وقال الحنابلة: وفي مس صبيان الكتابات ألواحهم التي فيها القرآن وجهان: أحدهما: الجواز لأنه موضع حاجة فلو اشترطنا الطهارة

لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴿٣٦﴾ تَنْزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْغَايِينَ ﴿٣٧﴾<sup>(١)</sup>، دلت الآية الكريمة على أن الله تعالى نهى عن مس المصحف لغير الطاهر، وأن المحدث ليس بطاهر، فدل على عدم جواز مسه، ثم إن الله تعالى وصف القرآن بالتنزيل، وظاهره أن المقصود هو القرآن الموجود بين أيدينا فلا يصرف عن ظاهره إلا بصارف شرعي، وأن الحرج فيه انتهى عن مسه<sup>(٢)</sup>.

وأما السنة فحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «لا لمس القرآن إلا طاهر»<sup>(٣)</sup> ولأن تعظيم القرآن واجب وليس من التعظيم مس المصحف بيد حلها المحدث، وكتاب النبي ﷺ لمعرو بن حزم رضي الله عنه: «إن لا لمس القرآن إلا على طهر»<sup>(٤)</sup>.

واتفقوا على جواز تلاوة القرآن لمن كان محدثاً حدثاً أصغر بغير مس، وانتظر مصطلح (مصحف، حدث، ف ٢٦، ٢٧).

وما سبق من أحكام مس المصحف بالنسبة للمحدث إنما هو إذا كان مكتوباً بالعربية أما

(١) سورة الواقعة ٧٧-٨٠

(٢) بدائع الصنائع ١٥٦/١، والفتاوى ١٤٧/١، والمجموع ٧٢/٢

(٣) حديث ابن عمر: «لا لمس القرآن إلا طاهر»

أورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٧٦/١ وقال: روى الطبراني في الكبير والصغير ورجاله موثقون.

(٤) للفتاوى لابن قدامة ١٤٧/١، وشرح السنة للبخاري ٤٨/٢،

ونزيل الأوطار ٢٠٧/١ وحديث: عمرو بن حزم قال لا لمس القرآن إلا على طهر.

أخرجه الفاروق في ١٢١/١ وقال: مرسل ورواه ثقات.

(١) فتح القدير لابن الهمام ١٥٠/١، والفتاوى الهنكية ٣٩/١

(٢) مولف الجليل ٣٠٤-٣٠٥، وحاشية قندوزي على

الشرح الكبير ١٢٦/١

(٣) شرح روض الطالب من إسنَى الطالب ٦٢/١ ونهاية

الحاج ١٢٧/١، والمجموع شرح المهذب ٧٥/٢



فالمصحح جوازه لأنه غير حامل ولا ماس، وفيه وجه مشهور يحرم، ووجه ثالث يحرم على الجنب دون المحدث.

وإذا كتب القرآن في لوح فله حكم المصحف فيحرم مسه وحمله على البالغ للمحدث هذا هو المذهب الصحيح وبه قطع الأكثرون، وفيه وجه مشهور أنه لا يحرم لأنه لا يراد للوأم بخلاف المصحف فعلى هذا يكره ولا فرق بين أن يكون المكتوب قليلاً أو كثيراً فيحرم على الصحيح قال إمام الحرمين: لو كان على اللوح آية أو بعض آية كتب للدراسة حرم مسه وحمله<sup>(١)</sup>، ويكره نقش الحيطان والياب بالقرآن وبأسماء الله تعالى قال القاضي حسين والبغوي وإذا كتب قرآناً على حلوى فلا بأس بأكله. وإن كان على خشبة كره إحراقها<sup>(٢)</sup>.

وقال الخنابلة كما في الإنصاف: يجوز كتابة المصحف من غير مس على الصحيح من المذهب جزم به المصنف وهو مقتضى كلام الحرقى.

وقاله القاضي وغيره، وعنه يحرم وأطلقهما في القروع. وقيل: هو كالتقليب بالعود. وقيل لا يجوز وإن جاز التقليب بالعود. وللمجد

أدى إلى تنفيرهم من حفظه، قال في الإنصاف: وفي مس الصبيان كتابة القرآن روايتان واقتصر عليه، وعنه: لا يجوز وهو وجه.

قال في القروع: ويجوز في رواية مس صبي لو حاكب فيه قرآن، قال ابن رزين وهو أظهر<sup>(١)</sup>.

### كتابة للمحدث المصحف:

٦- يرى جمهور الفقهاء أنه لا يجوز للمحدث كتابة المصحف لكن تختلف عباراتهم في الشروط والتفصيل.

فقال الحنفية: يكره للمحدث الكتابة ومس الموضع المكتوب من القرآن وأسماء الله تعالى على ما يفرض لما فيه من ترك التعظيم، وكذا على المحارب والجلدري لما يخاف من سقوط الكتابة<sup>(٢)</sup>.

وقال المالكية: لا يجوز للمحدث كتبه على الراجح أي ليس للناسخ أن يكتب ومس المصحف محدثاً، وقيل: يجوز كتابة المحدث لمشقة الضوء كل ساعة<sup>(٣)</sup>.

وقال الشافعية: لا يجوز كتابة القرآن بشيء نجس، وإذا كتب للمحدث أو الجنب مصحفاً نظر إن حمله أو مسه في حال كتابته حرم، وإلا

(١) للنفسي ١/١٤٨، والقروع ١/١٨٩، وكشاف القناع ١/١٣٥، والإنصاف ١/٢٢٣

(٢) تبين الحقائق ١/٥٨، ويبلغ الصانع ١/١٥٦، ورد للمحرر على الدر المختار ١/١٩٥

(٣) حاشية الدمشقي ١/١٢٥، ومواعيد الجليل ١/٣٠٥

(١) للمجموع ٢/٧٢، وشرح روض الطلاب ١/٦١-٦٢  
(٢) للمراجع السابقة.



احتمال بالجواز للمحدث دون الجنب<sup>(١)</sup>.

ليس بمصحف<sup>(١)</sup>.

مس للمحدث كتب التفسير:

٧- اختلف الفقهاء في مس المحدث كتب التفسير:

قال الحنفية: لا يجوز مس كتب التفسير لأنه يصير بمسه ماساً للقرآن وقال في الفتاوى الهندية: ويكره مس كتب التفسير والفقهاء السنن ولا بأس بمساه بالكم<sup>(٢)</sup>.

وقال المالكية: يجوز مس كتب التفسير وحملها والمطالعة فيها للمحدث ولو كان جنباً، لأن المقصود من التفسير معاني القرآن لا نثره وظاهره ولو كتبت فيه آيات كثيرة متوالية وقصدها، خلافاً لابن عرفة القائل بمنع مس تلك التفاسير التي فيها الآيات الكثيرة متوالية مع قصد الآيات بالمس<sup>(٣)</sup>.

وقال الشافعية: بحرمة حمل التفسير ومسه إذا كان القرآن أكثر من التفسير، وكذلك إن تساوى على الأصح، ويحل مسه إذا كان التفسير أكثر على الأصح، وفي رواية: يحرم لإخلاله بالتعظيم، وقال النووي: إن كان التفسير أكثر فقيه أوجه أصحابها لا يحرم، لأنه

وقال الحنابلة: بجواز مس كتاب التفسير ونحوه على الصحيح من المذهب وعليه الأصحاب وحكى القاضي رواية بال منع والصحيح جواز مس كتب التفسير بليل أن النبي ﷺ كتب إلى قيصر كتاباً فيه آية<sup>(١)</sup>، ولأنها لا يقع عليها اسم المصحف ولا ثبت لها حرمة<sup>(٢)</sup>.

مس للمحدث كتب الفقه وغيرها:

٨- ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة: إلى جواز مس للمحدث كتب الفقه وغيرها وإن كان فيها آيات من القرآن الكريم. وهو أصح وجهين مشهورين عند الشافعية. غير أن أبا حنيفة قال: والمستحب له أن لا يفعل<sup>(٤)</sup>.

واستدلوا بحديث ابن عباس رضي الله عنهما «أن النبي ﷺ كتب إلى قيصر كتاباً

(١) روضة الطالبين ١/ ٨٠، ونهاية المحتاج ١/ ١٢٥-١٢٦، وللجموع ٢/ ٦٩، وشرح روض الطالب ١/ ٦١

(٢) حديث «أن النبي ﷺ كتب إلى قيصر كتابه فيه آية» أخرجه البخاري (الفتح ١/ ٣٢) ومسلم (١٣٩٤/٣) من حديث ابن عباس.

(٣) كشف القناع ١/ ١٣٥، والإيضاح ١/ ٢٢٥، والمغني ١/ ١٤٨، والفروع ١/ ١٩٠

(٤) بدائع الصنائع ١/ ١٥٦، فتح القدير ١/ ١٥٠، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/ ١٢٥، وشرح الزرقاني على مختصر خليل ١/ ٩٤، وللجموع شرح المذهب ٢/ ٧٠، ونهاية المحتاج ١/ ١٢٦، والإيضاح ١/ ٢٢٥، والمغني ١/ ١٤٨

(١) الإيضاح ١/ ٢٢٥-٢٢٦، والفروع ١/ ١٩١، وكشاف القناع ١/ ١٣٥-١٣٧

(٢) بدائع الصنائع ١/ ٣٣، وفتاوى الهندية ١/ ٣٩

(٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/ ١٢٥



وقال الحنابلة: يجوز من كتب الحديث وإن كان فيها آيات من القرآن على الصحيح من المذهب وعليه الأصحاب، وحكى القاضي رواية بالمتع<sup>(١)</sup>.

واستدل الجمهور لجواز من كتب الحديث بأن النبي ﷺ كتب إلى قيسر كتاباً فيه آية<sup>(٢)</sup>، ولأنها لا يقع عليها اسم المصحف ولا تثبت لها حرمة.

مس للحدث للثبوت المكتوب عليها شيء من القرآن:

١٠- اختلف الفقهاء في حكم من للحدث الدراهم والنفقات التي عليها شيء من القرآن فأجاز ذلك المالكية وهو الأصح عند الشافعية، وفي وجه عند الحنابلة وهو الراجح عندهم<sup>(٣)</sup>. واستدلوا بحديث ابن عباس رضي الله عنهما<sup>(٤)</sup>، أن النبي ﷺ كتب كتاباً إلى هرقل وفيه آية ﴿قُلْ يَهْدِي إِلَيْكَ كِتَابُ تَعَالَى إِنَّ كَلِمَتَهُمْ سَوَاءٌ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُعْتَدُونَ﴾<sup>(٥)</sup>، ولم

قال فيه آية<sup>(١)</sup>، ولأنها لا يقع عليها اسم المصحف، ولا تثبت لها حرمة<sup>(٢)</sup>.

مس للحدث كتب الحديث:

٩- ذهب الفقهاء إلى جواز من للحدث كتب الحديث وإن كان فيها آيات من القرآن في الجملة.

جاء في الفتاوى الهندية: ويكره للجنب والخائض من كتب التفسير والفقه والسنن، ولا بأس بمسها بالكم لأنها لا تخلو عن آيات القرآن<sup>(٣)</sup>.

وقال المالكية: يجوز من كتب الحديث والتفسير والفقه<sup>(٤)</sup>.

وقال الشافعية: وأما كتب حديث رسول الله ﷺ فأطلق الماوردي والقاضي حسين والبيهقي وغيرهم جواز مسها وحملها مع الحدث، وقال المتولي والروياتي: يكره، وللمختار ما قاله آخرون: إن لم يكن فيها شيء من القرآن جاز، والأولى أن لا يفعل إلا بطهارة، وإن كان فيها قرآن فعلى الوجهين<sup>(٥)</sup>.

(١) اللغني ١/١٤٨، والإصناف ١/٢٢٥، وكشاف القناع (١٢٥/١)

(٢) سبق تخريجه ف ٧

(٣) شرح الزرقاني على مختصر خليل ١/٩٤، وحاشية السنوسي على الشرح الكبير ١/١٢٥-١٢٦، ونهاية المحتاج ١/١٢٦، وشرح روض الطالب من أسنى الطلاب ١/٦١ وللجموع شرح للذهب ٢/٧٠ والقروع ١/١٩٠، واللغني ١/١٤٨، وكشاف القناع ١/١٣٥، والإصناف ١/٢٢٤

(٤) سبق تخريجه ف ٧

(٥) سورة آل عمران/ ٦٤

(١) سبق تخريجه ف ٧

(٢) اللغني ١/١٤٨

(٣) بدائع الصنائع ١/٣٣، والفتاوى الهندية ١/٣٩، ولعن الغدير لابن الهمام ١/١٥٠

(٤) شرح الزرقاني على مختصر خليل ١/٩٤، ومسؤول الجليل ١/٣٠٤، وحاشية السنوسي ١/١٢٥-١٢٦

(٥) للجموع شرح للذهب ١/٧٢، وشرح روض الطالب من أسنى الطلاب ١/٦١



المصحف عن مسه<sup>(١)</sup>.

وخالف في ذلك محمد من أصحاب أبي حنيفة فقال: لا بأس أن يمس القرآن إذا اغتسل لأن المانع هو الحدث وقد زال بالغسل، وإنما بقي نجاسة اعتقاده وذلك في قلبه لا في يده<sup>(٢)</sup>.

### مس للمحدث التوراة والإنجيل:

١٢- ذهب جمهور الفقهاء إلى جواز مس المحدث التوراة والإنجيل والزبور في الجملة. قال الحنفية: لا مانع من مس الكتب السماوية الأخرى المبجلة، لكن يكره للمحاض والجنب قراءة التوراة والإنجيل والزبور لأن الكل كلام الله تعالى إلا ما بدل منها، وما بدل منها غير معين<sup>(٣)</sup>.

وقال للمالكية: يجوز للمحدث مس التوراة والإنجيل والزبور ولو كانت غير مبجلة<sup>(٤)</sup>.

وقال الشافعية: يجوز للمحدث مس التوراة والإنجيل وحملهما وكذا قطع به الجمهور وذكر الماوردي والروياتي فيسه وجهين:

(١) بلغ الصناعت ١٦٤/١، وحاشية النسوتي على الفتح الكبير ١٢٥/١-١٢٦، وشرح روض الطالب من أسنى الطالب ١٢٦/١، وللجموع شرح المهذب ٧٤/٢، وكشاف القناع ١٣٥/١

(٢) بلغ الصناعت ١٦٥/١ (٣) تبين الحقائق ٥٧/١ وضع القدير ١٤٩/١، ورد للحظر على قدر المختار ١٩٥/١، والفتاوى الهنكية ٣٩/١، والبحر الرائق ٢١٠/١ وما بعدها.

(٤) شرح الزرقاني ٩٣/١، وحاشية النسوتي ١٢٥/١

بأمر حاملها بالمحافظة على الطهارة ولأن هذه الأشياء لا تقصد بإثبات القرآن فيها قراءته فلا تجري عليها أحكام القرآن<sup>(١)</sup>، ولأن الدرهم لا يقع عليها اسم للمصحف فأشبهت كتب الفقه، ولأن في الاحتراز منها مشقة أشبهت ألواح الصبيان<sup>(٢)</sup> وقال في الفروع: لا يجوز مس الدرهم بيده وإن كانت في صرة فلا يمس<sup>(٣)</sup>.

وذهب الحنفية والحنابلة في الوجه الثاني إلى عدم جواز مس شيء مكتوب فيه شيء من القرآن من لوح أو درهم أو غير ذلك إذا كان آية تامة، ولو كان القرآن مكتوباً بالفارسية يكره لهم مسه عند أبي حنيفة وكذا عندهما على الصحيح، لأن حرمة المصحف كحرمة ما كتب فيه فيستوي فيه الكتابة في المصحف وعلى الدرهم، وكره ذلك عطاء والقاسم والشعبي، لأن القرآن مكتوب عليها فأشبهت الورق<sup>(٤)</sup>.

### مس للكافر للمصحف:

١١- ذهب جمهور الفقهاء إلى منع الكافر من مس المصحف لأن الكافر نجس فيجب تنزيه

(١) نهاية المحتاج ١٢٦/١، وشرح روض الطالب من أسنى الطالب ٦١/١، والجموع ٧٠/٢

(٢) شرح روض الطالب ٦١/١، والفروع ١٩٠/١، وللخفي ١٤٨/١، وكشاف القناع ١٣٥/١

(٣) الفروع ١٩٠/١، والإصناف ٢٢٤/١

(٤) بلغ الصناعت ١٥٦/١، والفتاوى الهنكية ٣٩/١، وللخفي ١٤٨/١



وقال المالكية: إن مس أو قبل أو باشر فسلم فلا شيء عليه، وإن أنزل فثلاثة أقوال:

الأول: أن عليه القضاء والكفارة مطلقاً، والثاني: قول أشهب - وهو أصح الأقوال - لا كفارة عليه إلا أن ينزل، والثالث: الفرق بين المس والقبلة والمباشرة فيكفر مطلقاً، وبين التذكر والنظر فلا كفارة عليه، وقال في المدونة: إن أمذى من مس أو قبلة يفسد صومه وعليه القضاء. وقال أشهب: والمس باليد أيسر منها، والقبلة أيسر من المباشرة، والمباشرة أيسر من الميث بالفرج، وترك ذلك كله أحب إلينا، وقال في مواهب الجليل: إن أمذى فسد صومه ويقضي (١).

وقال الشافعية: يحرم المس في الصيام لأن المس أبلغ في إثارة الشهوة إذ لو أنزل به أفطر وفسد صومه وإن خرج المني بمس أو قبلة أو مضاجعة بلا حائل يفطر به الصائم (٢).

وقال الحنابلة: إذا مس أو قبل فأمذى فسد صومه. هذا الصحيح من المذهب نص عليه وعليه أكثر الأصحاب، وقال في الإنصاف: لو هاجت شهوته فأمذى أو أمذى ولم يمس ذكره لم يفطر على الصحيح من المذهب. وقال أيضاً: إذا قبل أو لمس فأمذى فسد

أحدهما: لا يجوز، والثاني: قال - وهو قول جمهور أصحابنا -: يجوز لأنها مبسلة منسوخة، قال المتولي: فإن ظن أن فيها شيئاً غير مبدل كره مسه ولا يحرم (١).

وقال الحنابلة: وله مس التوراة والإنجيل والزبور وصحف إبراهيم إن وجدت لأنها ليست قرآنًا، وقال في الإنصاف: يجوز مس المنسوخ تلاوته والمأثور عن الله تعالى والتوراة والإنجيل على الصحيح من المذهب، وقيل: لا يجوز ذلك (٢).

#### مس الطيب للمحرم:

١٣- ذهب جمهور الفقهاء إلى تحريم مس الطيب للمحرم بمعنى استعماله بأية صفة كانت (٣).

وتفصيل ذلك في مصطلح (إحرام ف ٧٤ وما بعدها).

#### لمس والإنزال للصائم:

١٤- ذهب الفقهاء إلى فساد الصوم بالإنزال بالمس.

قال الحنفية: يفسد الصوم بالإنزال عن المس ولا يفسد بالإنزال عن النظر إلى الفرج (٤).

(١) للجموع ٧٢/٢، وشرح روض الطالب ٦١/١.

(٢) كنشاف الفتاوى ١٣٥/١، والإنصاف ٢٢٥/١.

(٣) بلباغ الصنائع ١٩١/٢، والمبسوط ١٢٢-١٢٣، والمدونة ٤٥٧-٤٥٦/١، والجموع ٢٦٩/٧، وللفتنى ٤٩٩/٣.

(٤) بلباغ الصنائع ٢٦١/٢.

(١) حاشية المدوني ٤٠٤-٤٠٥، والمدونة ١٩٥/١.

وشرح الزرقاني ١٩٩/٢، ومواهب الجليل ٤١٦/٢.

(٢) نهاية الحاج ١٩٥/٦، والإقناع للطهري ٦٩/٢، والجموع ٣٢٢/٦.



وذهب الحنفية إلى أن المس بشهوة يوجب حرمة المصاهرة فمن مست امرأة بشهوة حرمت عليه أمها وابنتها، ولا تحل له أصولها ولا فروعها، وحرم عليها أصوله وفروعه، ومن مس أو قبل أم امرأته بشهوة حرمت عليه امرأته.

وقال الحنفية: إن الأسباب الداعية إلى الوطء في إثبات الحرمة كالوطء في إثباتها، وإن المس والنظر سبب دافع إلى الوطء فيقام مقامه في موضع الاحتياط. ثم المس بشهوة أن تنتشر الآلة. ثم شرط الحرمة بالنظر أو المس أن لا ينزل، فإن أنزل لا تثبت الحرمة، واشترط الحنفية الشهوة حال المس، فلو مس بغير شهوة ثم اشتهى بعد ذلك المس لا تحرم عليه، إذ تبين أن المس بالإنزال غير مقض إلى الوطء، والمس المنقضي إليه هو المحرم، ومعنى قولهم: المس بشهوة لا يوجب الحرمة بالإنزال هو أن الحرمة عند ابتداء المس بشهوة كان حكمها موقوفاً إلى أن تبين بالإنزال فإن أنزل لم تثبت، وإلا ثبت.

ولاستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ﴾<sup>(١)</sup>، قالوا: المراد من النكاح الوطء، والمس والتقبيل بشهوة دافع إلى الوطء فيقام مقامه احتياطاً للحرمة<sup>(٢)</sup>.

وصومه، هذا المنع وعليه الأصحاب. ووجه في الفروع احتمالاً بأنه لا يفطر<sup>(١)</sup>.

### أثر المس في وجوب الصداق:

١٥- اتفق الفقهاء على أن الصداق يجب كله بالدخول أو الموت، واختلفوا في وجوب المهر بالمس.  
والتفصيل في مصطلح (مهر).

### أثر المس في حرمة المصاهرة:

١٦- ذهب جمهور الفقهاء إلى أن المس بغير شهوة لا يؤثر في حرمة المصاهرة، فمن مس امرأة بغير شهوة أو قبلها فله أن يتزوج بنتها أو أمها، ويجوز لها الزواج بأصوله أو فروعها، وكذلك من مس أم امرأته أو قبلها بغير شهوة لا تحرم عليه امرأته<sup>(٢)</sup>.

أما المس بشهوة فاختلفوا في انتشار الحرمة به فقال المالكية والشافعية والحنابلة: إن المس والمباشرة في غير الفرج والتقبيل ولو بشهوة لا يحرم أصول من مسها أو قبلها ولا فروعها، زوجة كانت أم أجنبية<sup>(٣)</sup> لعموم قوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾<sup>(٤)</sup>.

(١) الإحصاف ٣/٣٠١، وكشاف الفتاوى ٢/٣١٩، وللخفي ٣/٣١٢-٣١٣.

(٢) فتح القدير ٣/١٢٩-١٣٠، وحاشية ابن عابدين ٢/٢٨٠-٢٨٣، وحاشية النسوي ٢/٢٥١، وجواهر الإكليل ١/٢٨٩، وقليوبي ٣/٢٤١، وللخفي ٦/٥٧٩.

(٣) المصادر السابقة ونهاية المحتاج ٦/١٩٣-١٩٥.

(٤) سورة النساء/٢٤.

(١) سورة النساء/٢٢.

(٢) بلقح المصنف ٢/٢٦٠-٢٦١، وحاشية ابن عابدين

٢/٢٨٣-٢٨١، وفتح القدير ٣/١٢٩-١٣١.



### أثر المس في الظهار:

١٧- ذهب الحنفية وأكثر المالكية وهو إحدى الروایتين عن الإمام أحمد إلى حرمة دواحي الوطء من مس أو مباشرة أو تقبيل قبل التكفير في الظهار<sup>(١)</sup>. لقوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا﴾<sup>(٢)</sup>.

دلت الآية على أنه أمر المظاهر بالكفارة قبل التماس، والتماس يصدق على المس باليد وغيرها من أجزاء الجسم، كما يصدق على الوطء، والوطء قبل التكفير حرام بالاتفاق، فالمس باليد وما في معناه يكون حراماً مثله ولأن المس والتقبيل بشهوة والمباشرة دون الفرج تدعو إلى الوطء، ومتى كان الوطء حراماً كانت الدواحي إليه حراماً أيضاً بناء على القاعدة الفقهية (ما أدى إلى الحرام حرام).

وذهب الشافعية في الأظهر وبعض المالكية وأحمد في الرواية الثانية إلى إباحة الدواحي في الوطء<sup>(٣)</sup>، ووجه ذلك: أن المراد من المس في قوله تعالى: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا﴾<sup>(٤)</sup>.

الجسماء: وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَسَّوْهُنَّ﴾<sup>(٥)</sup>، فلا يحرم

(١) فتح القدير ٤/ ٨٧، وفتح الباري الهنكية ٤٥٦/١ وحاشية الدسوقي ٤٤٧/٢، والفتاوى لابن قدامة ٧/ ٢٨٣  
(٢) اللؤلؤة ٨/١، وموئيد الجليل ٢/ ٣٤، وشرح روض الطالب ١/ ١٢١، واللبسوع ٢/ ٣٤، وشرح روض الطالب ١/ ٥٧-٥٨، والفتاوى ١/ ١٧٨، والإنصاف ١/ ٢٠٢، والقروى ١/ ١٧٩  
(٣) مفتي المحتاج ٣/ ٣٥٧، وحاشية الدسوقي ٢/ ٤٤٧، والفتاوى ٧/ ٢٨٣  
(٤) سورة البقرة ٢٠٧  
(٥) سورة البقرة ٢٣٧

ما عداه من المس بشهوة والمباشرة والتقبيل فيما دون الفرج، ولأن تحريم الوطء بالظهار يشبه تحريم الوطء بالحيز من ناحية أن كلاً منهما وطء محرم ولا يخل بالنكاح، وتحريم الوطء في الحيز لا يقتضي تحريم الدواحي إليه، فكنكك تحريم الوطء بالظهار لا يقتضي تحريم الدواحي إليه بالقياس عليه<sup>(١)</sup>.

### مس الذكر في تقض الوضوء:

١٨- يرى جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية وأحمد في رواية وهو الصحيح من مذاهبهم وعليه جماهير أصحابه أن مس الذكر ينقض الوضوء<sup>(٢)</sup>.

وقال مالك والشافعي: لا ينقض مسه إلا يباطن كفه ولا ينقض يظهر الكف لأن ظاهر الكف ليس بألة للمس فأشبهه مس الوضوء<sup>(٣)</sup>.

ولا فرق عند الحنابلة بين بطن الكف وظاهره<sup>(٤)</sup>.

وللتفصيل يراجع (مصطلح وضوء).

(١) فتح القدير ٤/ ٨٧، وفتح الباري الهنكية ٤٥٦/١ وحاشية الدسوقي ٤٤٧/٢، والفتاوى لابن قدامة ٧/ ٢٨٣  
(٢) اللؤلؤة ٨/١، وموئيد الجليل ٢/ ٣٤، وشرح روض الطالب ١/ ١٢١، واللبسوع ٢/ ٣٤، وشرح روض الطالب ١/ ٥٧-٥٨، والفتاوى ١/ ١٧٨، والإنصاف ١/ ٢٠٢، والقروى ١/ ١٧٩  
(٣) اللؤلؤة ٨/١، واللبسوع ٢/ ٣٤، وكفاية الأخير ١/ ٢٢١  
(٤) للفتاوى ١/ ١٧٩، والقروى ١/ ١٧٩



### مس الأجنبي أو الأجنبية:

١٩- ذهب جمهور الفقهاء في الجملة إلى عدم جواز مس الرجل شيئاً من جسد المرأة الأجنبية الحية، سواء أكانت شابة أم عجوزاً<sup>(١)</sup> غير أن الحنفية قالوا: لا بأس بمصافحة العجوز ومس يدها لانهدام خوف الفتنة<sup>(٢)</sup>.

واستدل الجمهور بحديث عائشة رضي الله عنها قالت: «ما مس رسول الله ﷺ بيده امرأة قط»<sup>(٣)</sup>، ولأن المس أبلغ من النظر في اللذة وإثارة الشهوة<sup>(٤)</sup>.

وقال الشافعية: لا يحل لرجل مس وجه أجنبية وإن حل نظره بنحو خطبة أو شهادة أو تعليم، ولا لسيدة مس شيء من بدن عبداً وعكسه وإن حل النظر<sup>(٥)</sup>.

### مس المرأة للعلاج:

٢٠- ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة إلى أنه يجوز للطبيب المسلم إن لم توجد طيبة أن يداوي

(١) الشرح الصغير ٢٩٠/١، وبلتع الصائع ٢٥٩/٦، وتبيين الحقائق ١٨/٦، ومغني المحتاج ١٣٢/٣، ونهاية المحتاج ١٩٥-١٩٦، وللجموع ٣٤١-٤١، والمغني ٣٣٨/١ (٢) بلتع الصائع ٢٥٩/٦، ونكلمة فتح القدير ٩٨/٨، وتبيين الحقائق ١٨/٦ (٣) حديث: عائشة: «ما مس رسول الله ﷺ.....» أخرجه مسلم (١٤٨٩/٣) من حديث عائشة رضي الله عنها. (٤) الشرح الصغير ٢٩٠/١، ومغني المحتاج ١٣٢/٣، والمغني ٣٣٨/١ وللجموع ٢٦/١ (٥) نهاية المحتاج ١٩٢

للمريضة الأجنبية للسلمة وينظر منها ومس ما تلجئ الحاجة إلى نظره ومس، فإن لم توجد طيبة ولا طبيب مسلم جاز للطبيب الذمي ذلك، وتقدم المرأة الكافرة مع وجود طبيب مسلم لأن نظر الكافرة ومسها أخف من للرجل.

ويجوز للطبيبة أن تنظر وعمس من المريض ما تدعو الحاجة الملحة إلى نظره ومس إن لم يوجد طبيب يقوم بمداواة المريض<sup>(١)</sup>، وقد اشترط بعض الفقهاء شروطاً لذلك.

فقال الشافعية: ويباحن أي النظر والمس لفصد وحجامة وعلاج للحاجة لكن بحضرة مانع خلوة كمحرم أو زوج أو امرأة ثقة لحل خلوة رجل بمرأتين ثقتين، وشرط الماوردي أن يأمن الاقتتان ولا يكشف إلا قدر الحاجة.

وقال الشافعية كذلك: يحرم النظر دون المس كأن أمكن لطبيب معرفة العلة بالمس فقط<sup>(٢)</sup>.

وقال الحنابلة: ولطبيب نظر ومس ما تدعو الحاجة إلى نظره ولمسه نص عليه<sup>(٣)</sup>، حتى فرجها وباطنه، لأنه موضع حاجة وظاهره ولو ذمياً، وليكن ذلك مع حضور محرم أو زوج،

(١) بلتع الصائع ٢٦١/٢، والفتاوى الدواني ٤١٠/٢، ومغني المحتاج ١٣٢/٣، ونهاية المحتاج ١٩٦-١٩٧، وكفاية الأخير ٢٩/٢، والمغني ١١٣/٣، والإتصاف ٢٢/٨ (٢) نهاية المحتاج ١٩٥/٦، والإتصاف للشريني ٦٩/٢ (٣) الإتصاف ٢٢/٨، وكشاف القناع ١٣/٥



## مَسْعَى

انظر : مسعى

لأنه لا يأمن مع الخلوة الواقعة للحظور، ويستر  
منها ما عدا موضع الحاجة لأنها على الأصل  
في التحريم، وكالطبيب مَنْ يلي خلع مريض  
أو مريضة في وضوء واستنجاء وغيرهما، وكذا  
لو حلق عانة من لا يحسن حلق عانته، وكذا  
لمعرفة بكاره وثبوتة وبلوغ، وأما المس لغير  
شهوة كمن يدها ليعرف مرضها فليس بمكروه  
بحال<sup>(١)</sup>.

## مُسْقَطَات

انظر : إسقاط



(١) كشف القناع / ١٣



أي رمى به - إلى الساحل<sup>(١)</sup>.

والعلاقة بين المسك والعنبر أن كلا منهما طيب، ولهما أحكام فقهية مشتركة.

## مسك

الأحكام المتعلقة بالمسك:

١- طهارة المسك وأكله:

٣- ذهب الفقهاء إلى أن المسك طاهر حلال، يجوز أكله والانتفاع به بكل حال في الأطعمة والأدوية، سواء أكان لضرورة أم لا، لأنه وإن كان دماً فقد تغير، واستحال أصله إلى صلاح، فيصير طاهراً، ولما ورد عن النبي ﷺ: «أن المسك أطيب الطيب»<sup>(٢)</sup>.

قال ابن عابدين: حكى النووي إجماع المسلمين على طهارته وجواز بيعه<sup>(٣)</sup>.  
وأما نافعة المسك<sup>(٤)</sup> فطاهرة عند الفقهاء في الجملة، واختلفوا في التفاصيل:

التعريف:

١- المسك بكسر الميم وسكون السين: طيب معروف، وثوب ممسك: مصبوغ به، ودواء ممسك: فيه مسك.

قال الجوهري: المسك من الطيب، فارسي معرب، قال: وكانت العرب تسميه المشوم<sup>(١)</sup>.

وفي الاصطلاح قال البتاني نقلاً عن الحافظ ابن حجر: المسك دم يجتمع في سرة الغزال في وقت معلوم من السنة، فإذا اجتمع ورم الموضوع، فيمرض الغزال إلى أن يسقط منه<sup>(٢)</sup>.

الأنكاف ذات الصلة:

العنبر:

٢- العنبر في اللغة: مادة صلبة لا طعم لها ولا ريح إلا إذا سحقته أو أحرقت، يقال: إنه روث دابة بحرية<sup>(٣)</sup>.

وفي الاصطلاح روي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن العنبر شيء دسره البحر -

(١) الفروع لابن مفلح ١/٢٥١، ونهاية المحتاج ١/٢٢٤، وابن عابدين ١/١٤٠، والاختيار ١/١١٥، وأسنن المطالب ١١/١.

(٢) حديث: «أن المسك أطيب الطيب»

أخرجه مسلم (١٧٦١/٤) من حديث أبي سعيد الخدري.  
(٣) ابن عابدين ١/١٣٩، ١٤٠، وفتح القدير ١/١٤١، والأشباه والنظائر لابن نجيم ٧٦، والفتاوى المختارة على عايش الفتاوى الهندية ١/٢٤، وحاشية الدوسقي ١/٥٢، وجواهر الإكليل ١/٢٩، وحاشية الزرقاني ١/٢٧، ٥٢، وأسنن المطالب ١/١١، والإقناع للخطيب الشربيني ١/٢٥، وروضة الطالبين ٣/١٣٠، ومطالب أولي النهى ٦/٣٠٨.

(٤) النافعة بكسر الناء، وقيل بفتحها، وفتح الجيم: جملة يتجمع فيها المسك (ابن عابدين ١/١٤٠، وفتح القدير ١/٢٧، والقاموس المحيط عايش مادة نفع).

(١) لسان العرب، والمصباح المنير.

(٢) حاشية البتاني على عايش الزرقاني ١/٢٧.

(٣) المعجم الوسيط.



المسلمين على طهارته وجواز بيعه<sup>(١)</sup>.  
وفصل الشافعية القول فيه فقالوا: لا يصح  
بيع مسك اختلط بغيره لجهل المقصود ولو  
كان قدر المسك معلوما صح البيع، هذا إذا  
خالطه لا على وجه التركيب، فإن كان معجوناً  
بغيره كالفالية، والتد<sup>(٢)</sup>، صح البيع، لأن  
المقصود جميعها لا المسك وحده.  
وكذلك نصوا على أنه لا يصح بيع المسك  
في فأرته معها، أو دونها، ولو فتح رأسها  
كالحم في الجلد.

أما لو رأى المسك خارج الفأرة، ثم اشتراه  
بعد رده إليها، أو رأى الفأرة فارغة، ثم ملئت  
مسكاً لم يره، ثم رأى أعلاه من رأسها جاز،  
وإلا فلا، لأنه بيع غائب.

وأما لو باع المسك وفأرته كل رطل أو  
قيراط مثلاً ب درهم صح البيع وإن اختلفت  
قيمتها، شريطة أن يعرف وزن كل واحد  
منهما، وكان للفأرة قيمة، وإلا فلا يصح لأن  
البيع اشتمل على اشتراط بذل مال في مقابلة ما  
ليس بمال<sup>(٣)</sup>.

ونص الحنابلة على أنه لا يصح بيع مسك

فذهب الحنفية في الأصح إلى طهارتها  
مطلقاً، أي من غير فرق بين رطبها ويابسها،  
وبين ما انفصل من المذبوح أو غيره، وقيل:  
إن كانت بحال لو أصابها الماء لم تفسد فهي  
طاهرة<sup>(١)</sup>.

وقال المالكية: فأرة المسك ميتة طاهرة  
إجماعاً لانقطاعها عن الدم، كالخمر للخل<sup>(٢)</sup>.  
وهي عند الشافعية: إن انفصلت من حية أو  
مذكاة فطاهرة وتكون كالريش، وإن انفصلت  
من ميتة فنجسة كاللبن<sup>(٣)</sup>.  
وقال الحنابلة: المسك وفأرته (وعاؤه)  
طهران، لأنه متفصل بطبعه، أشبه الولد<sup>(٤)</sup>.

ب- زكاة المسك:

نص الشافعية والحنابلة في المذهب على  
أنه لا زكاة في المسك<sup>(٥)</sup>.

ج- بيع المسك وفأرته:

ذهب الفقهاء إلى جواز بيع المسك في  
الجملة، قال ابن عابدين: حكى النووي إجماع

(١) ابن عابدين ١/ ١٤٠، وقبح القدر ١/ ٦٧، ولقنطري الهنتية  
٢٤/ ١، والأشبه والنظار لابن نجيم ٦٦  
(٢) حاشية لزرقاني ١/ ٢٧  
(٣) أسنى المطالب ١/ ١١، والإقناع للطبيب الشربيني ١/ ٢٥،  
وروضة الطالبين ١/ ١٧  
(٤) كشف القناع ١/ ٥٧  
(٥) روضة الطالبين ٢/ ٢٦٠، وكشاف القناع ٢/ ٢٢٥

(١) ابن عابدين ١/ ١٤٠، وأسنى المطالب ٢/ ٢٠، ٢١،  
والجمل ٣/ ٦٠، ٤١، ٣٩، والإقناع ١/ ١٠، ونهاية المحتاج  
٣/ ٤٠٤، ومطالب أولي النهى ٣/ ٣٠٠  
(٢) الفالية: مركب من مسك وعنبر وعود وكافور، والتد: تركيب  
من عود هندي ومسك وعنبر وقد يحمل منهما (أسنى  
المطالب ١/ ٢١، والأدب الشريفة ٢/ ٤٢٠، ٤٢٦).  
(٣) مراجع الشافعية السابقة.



و- استعمال المسك للمحرم وغيره:

٨- ذهب الفقهاء إلى جواز التطيب بالمسك لغیر المحرم<sup>(١)</sup>، لغیر مسلم: «المسك أطيب الطيب»<sup>(٢)</sup>.

وفي استعماله للمحرم، والتداوي به، وأكله، وشمه خلاف، وتفصيل ذلك ينظر في مصطلح: (إحرام ف ٧٤-٧٨).

ز- استعمال المسك للمحاض والتضاء:

٩- نص الحنفية، والشافعية، والحنابلة، بأنه يسن استعمال المسك لكل مغتسل من حیض أو نفاس، فإن لم تجد مسكا فطيبا آخر، واستلوا بما روي عن عائشة رضي الله تعالى عنها: أن امرأة سألت النبي ﷺ عن غسلها من المحيض، فأمرها كيف تغتسل، قال: «خلي فرصة من مسك، فتطهري بها» قالت: كيف أتطهر بها؟ قال: «تطهري بها» قالت: كيف؟ قال: «سبحان الله! تطهري»، تقول عائشة رضي الله تعالى عنها: «فجلبتها إليّ، فقلت: تبقي بها أثر الدم»<sup>(٣)</sup>.

وكيفية استعماله كما ذكر بعض الفقهاء أن

في فأرته ما لم يفتح ويشاهد، لأنه مجهول كاللؤلؤ في الصدف، قال الرحيباني: هذا هو المذهب وعليه أكثر الأصحاب<sup>(١)</sup>. وقال الحنفية: إذا اشترى نافجة مسك، وأخرج المسك منها، فليس له أن يردعها لرؤية أو عيب، لأن الإخراج يدخل فيه عيباً<sup>(٢)</sup>.

د- السلم في المسك:

٦- نص الحنفية والشافعية والحنابلة على جواز السلم في المسك.

وقال الشافعية: يتعين وزن فئات المسك، ولا يجوز كيلا لأن الكيل لا يمد ضابطا فيه لعظم خطره، لأن سيره مالية كثيرة. قال الحنابلة: ويصفه، ويضبطه باللون والبلد وما يختلف به<sup>(٣)</sup>.

هـ- ضمان رائحة المسك المنصوب:

٧- نص الحنابلة على أن الغاصب يضمن نقص رائحة المسك أو نحوه كعبر، لأن قيمته تختلف بالنظر إلى قوة رائحته، وضعفها، ولأنه لو فات الجميع لوجب قيمته، فإذا فات منه شيء، وجب قدره من القيمة<sup>(٤)</sup>.

(١) مطالب أولي النهى ٣/ ٣٠

(٢) الفتاوى الهندية ٣/ ٧٣

(٣) ابن عابدين ٤/ ٢٠٧، ونهية المحتاج ٤/ ١٩١ ط. المكتبة الإسلامية، وروضة الطالبين ٤/ ١٤، ١٦، ٢٧، ومطالب

أولي النهى ٣/ ٢١٢، والمضئ ٤/ ٣٦٨

(٤) مطالب أولي النهى ٤/ ٢٥

(١) ابن عابدين ١/ ١٤٠، وروضة الطالبين ٣/ ١٢٩، وما بعدها، ونهية المحتاج ١/ ٢٢٤، والإقناع للخطيب الشيريني

١/ ٢٢٤، وضع القدير ٢/ ٢٢٥، ٢٢٧

(٢) حديث: «المسك الحبيب الطيب». سبق تخريجه ف ٣

(٣) حديث: «خلي فرصة من مسك...»

أخرجه البخاري فتح الباري (١/ ٤١٤)، ومسلم (١/ ٢٦٠) واللفظ للبخاري.



## مُسْكِر

التعريف:

١- المسكر في اللغة: ما أزال العقل، يقال: أسكره الشراب: أزال عقله، فهو مُسْكِر، والاسم منه: السُّكْر<sup>(١)</sup>. ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي<sup>(٢)</sup>.

الحكم التكليفي:

٢- ذهب الفقهاء إلى أن تناول الشيء المسكر حرام، ويجب عند جمهور الفقهاء الحدّ على شارب، قلّ أم كَثُرَ، إذا كان مسلماً مكلفاً، مختاراً عالماً بأن ما شربه مسكر، من غير ضرورة<sup>(٣)</sup>، لما روت عائشة رضي الله عنها: أن النبي ﷺ قال: «كل شراب أسكر فهو حرام»<sup>(٤)</sup>. ولحديث ابن عمر: «كل مسكر خمر، وكل خمر حرام»<sup>(٥)</sup>.

(١) المصباح المنير.

(٢) مفتي المحتاج ١٨٧/٤.

(٣) مفتي المحتاج ١٨٧/٤، وجواهر الإكليل ١٥/٢؛ وقمّي ٣٠٦/٨.

(٤) حديث: «كل شراب أسكر فهو حرام».

أخرجه البخاري (الفتح ٤١/١٠) ومسلم (١٥٨٥/٣).

(٥) حديث: «كل مسكر خمر، وكل خمر حرام».

أخرجه مسلم (١٥٨٧/٣).

تأخذ المسك، وتجعله في قطنه، ويقال لها الكرسف أو القرصة<sup>(١)</sup>، وتدخلها القرج، ليقطع رائحة دم الحيض أو النفاس<sup>(٢)</sup>.

ح - إظهار المصائم بشم رائحة المسك:

١٠- ذهب الحنفية إلى أن من شم المسك ولو ذاكرة، أو شم هواء تطيب بريح المسك أو شبهه فلا يقطر<sup>(٣)</sup>.

وقال المالكية: إن من شم رائحة المسك والعنبر والزباد من غير أن يدخل الحلق فلا قضاء عليه، وكذلك إذا وصل إلى الحلق بغير اختياره، أما لو وصل إلى الحلق باختياره، أي باستنشاقه سواء كان المستنشق صائمه أو غيره فيجب عليه القضاء<sup>(٤)</sup>.

وقال الحنابلة: يكره للمصائم شم ما لا يأمن أن يجذبه نفسه إلى حلقه كسحق مسك وكافور، وكبخور، وعنبر<sup>(٥)</sup>.

(١) الكرسف: القطن، وفي اصطلاح الفقهاء ما يوضع على فم القرج، والقرصة بكسر الراء اللقطة من كل شيء، وقيل: اللقطة من مسك (رسائل ابن علقين ٨٤/١، وصمد القاري ١١٤/٢).

(٢) رسائل ابن علقين ٨٤/١، وصمد القاري ١١٣/٢، ومفتي المحتاج ٧٤/١، وفتح الباري ٤١٦/١، وكشاف القناع ١٥٣/١، ومطالب أولي النهى ١٨٢/١.

(٣) حاشية ابن علقين ٩٧/٢.

(٤) حاشية الدسوقي ٥٢٥/١.

(٥) كشاف القناع ٣٣٠/٢.



## مَسْكَن

التعريف:

١- المسكن بفتح الكاف وكسرهما في اللغة: البيت والمنزل، وسكَن فلان مكان كذا أي استوطنه، واسم المكان مسكن، والجمع مساكن، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يُرْكَبُ إِلَّا مَسْكَنَهُمْ﴾ (١).

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي (٢).

الانقلاط ذات الصلة:

المأوى:

٢- المأوى بفتح الواو في اللغة: مصدر أوى يأوي أوياء ومأوى، والمأوى لكل حيوان: سكته، أي اسم للمكان الذي يأوي إليه، ومنه قوله تعالى في التنزيل: ﴿جَنَّةُ الْمَأْوَى﴾ (٣)، وأوى إلى منزله من باب ضرب أوياء: أقام وربما عدى بنفسه فقيل: أوى منزله. وآواه

ويحد شاربه، وإن كان لا يسكر، حسماً لمادة الفساد، ولحديث: «من شرب الخمر فاجلدوه» (١)، وقيس به النبيذ وغيره.

والمراد بالشارب: المتعاطي شرباً كان أو غيره، وسواء كان ما تعاطاه جامداً أو مائماً مطبوخاً أو نيئاً، وسواء أتناوله معتقداً تحريمه أم بإباحته، لضعف أدلة الإباحة، وقال أبو ثور: من شربه معتقداً تحريمه حد، ومن شربه متأولاً فلا حد عليه، فأشبه التكاح بلا ولي (٢).

وقال أبو حنيفة: إذا اشتد عصير العنب وقذف زيده، أو طبخ فذهب أقل من ثلثيه، ونقيع التمر والزبيب إذا اشتد بغير طبخ فهذا حرام قليله وكثيره، وحد شاربه، أما إذا طبخ عصير العنب فذهب ثلثاه، ونقيع التمر والزبيب إذا طبخا وإن لم يذهب ثلثاهما، أو نيذ الحنطة والفرقة والشعير، ونحو ذلك وإن لم يطبخ، فكل ذلك حلال، نقيماً كان أو مطبوخاً إلا ما بلغ السكر أو كان بلهو (٣).

والتضميل في مصطلح (أشربة ف ه وما بعدها).

(١) حديث: «من شرب الخمر فاجلدوه».

أخرجه الترمذي (٤٨/٤) ونقل الزيلعي في نصب الرأية (٣٤٧/٣) عن النهي أنه صحيح.

(٢) مخي المحتاج ١٨٧/٤، والمختي ٣٠٦/٨، وجواهر الإكليل ١٩٥/٢ - ١٩٦.

(٣) رد المحتار ٢٨٩/٥ وما بعده.

(١) سورة الأحقاف / ٢٥

(٢) المصباح المنير، والقلموس المحيط، والمفردات في غريب القرآن، والمجمع الوسيط.

(٣) سورة النجم / ١٥



وزهب المالكية والشافعية في الأصح وشريح  
وابن المنذر ومحمد وأبو يوسف - ويقولهما يفتى  
- إلى أنه يباع مسكنه ويكسرى له بدله، لأن  
تحصيل السكن بالكراء سهل<sup>(١)</sup>.

فإن كان له داران يستغني بسكنى إحدهما  
عن الأخرى فتباع الأخرى، وكذا إن كان  
مسكنه واسعا لا يسكن مثله في مثله يبع  
واشتري له مسكن مثله ورد الفضل على  
الفرماء.

ولو كان المسكن الذي لا يستغني عنه هو  
عين مال بعض الفرماء أو كان جميع ماله  
أعيان أموال أفلس بأثمانها ووجدها أصحابها  
فلهم أخذها<sup>(٢)</sup>.

#### مسكن المعتلة:

٥- ذهب الفقهاء إلى أن المعتلة عن طلاق  
رجعي والمعتلة عن طلاق بائن إذا كانت  
حاملة فإنه يجب لكل منهما السكنى على  
مطلقها، أما المعتلة عن طلاق بائن وهي غير  
حاملة وكذا المعتلة عن وفاة والمعتلة عن  
فسخ فقد اختلف الفقهاء في وجوب السكنى  
لكل منهن أو عدم وجوبها، وذلك على تفصيل  
في مصطلح (سكنى ف ١٢-١٥).

غيره يؤويه إيواء<sup>(١)</sup>، ومنه قوله تعالى:  
﴿إِذْ أَوَى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ﴾<sup>(٢)</sup>.  
والمسكن أخص من المأوى.

#### الأحكام المتعلقة بالمسكن:

تتعلق بالمسكن أحكام منها:

#### بيع المسكن للحج:

٣- اختلف الفقهاء في بيع المسكن للحج كسبب  
من أسباب الاستطاعة، فقال المالكية والحنابلة  
وهو الأصح عند الشافعية إلى أن المسكن لا يباع  
للحج إذا كان على قدر حاجة الشخص.  
وقال الحنفية: لا يلزمه بيع المسكن للحج  
مطلقا، وهذا في الجملة.  
والتفصيل في مصطلح (سكنى ف ٣٢)

#### بيع مسكن المفلس:

٤- اختلف الفقهاء في بيع مسكن المفلس  
لتقسيم ثمنه على الفرماء.  
فلعب أبو حنيفة والحنابلة وإسحاق وهو  
مقابل الأصح عند الشافعية إلى أنه لا تباع داره  
التي لا غنى له عن سكنائها، فلم يصرف في  
دينه كثيابه وقوته<sup>(٣)</sup>.

(١) المصباح المنير، والمفردات في غريب القرآن، ولسان  
العرب.

(٢) سورة الكهف / ١٠

(٣) المعنى لابن قلادة ٤/ ٤٩٢، ورد المحظر على قدر المختار  
٩٥/٥

(١) جواهر الإكليل ٢/ ٨٩ - ٩٠، ومعنى المحتاج ٢/ ١٥٤،

وحاشية ابن عابدين ٥/ ٩٥

(٢) المعنى لابن قلادة ٤/ ٤٩٢



## مسكن الزوجة:

٦- السكنى للزوجة على زوجها واجبة وهذا الحكم متفق عليه بين الفقهاء؛ لأن الله تعالى جعل للمطلقة الرجعية السكنى على زوجها فوجوب السكنى للتي هي في صلب النكاح أولى.

والتفصيل في مصطلح (سكنى ف ٤ وما بعدها).

## مَسْكُونٌ

### التعريف:

١- المسكوك في اللغة: المضروب من الدراهم والفتنانير، أي المعلقة بالسكة. ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي<sup>(١)</sup>.

### الألفاظ ذات الصلة:

#### ١- التبر:

٢- التبر لغة: هو ما كان غير مسكوك من الذهب، فإن ضرب فتنانير، قال ابن فارس: التبر ما كان من الذهب والفضة غير مصوغ، وقال الزجاج: التبر كل جواهر قبل استعماله كالنحاس والحديد.

والتبر اصطلاحاً: اسم للذهب والفضة قبل ضربهما أو للأول فقط.<sup>(٢)</sup>

#### ب- السكة:

٣- من معاني السكة في اللغة: أنها حديدة منقوشة تطبع بها الدراهم والفتنانير وتطلق



(١) المصباح المنير.

(٢) لسان العرب، وحاشية ابن طهين ٢/ ٣٠، وجواهر الإكليل ١٧١/٢.



مكروه، لأنه من جملة الفساد في الأرض  
وينكر على فاعله <sup>(١)</sup>.  
والتفصيل في مصطلح: (دراهم ف ٨).

على المسكوك من التقلين.  
ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى  
اللغوي <sup>(١)</sup>.

## الأحكام المتعلقة بالمسكوك:

### ١- حكم السك:

٤- سك النقود من ضروريات التعامل بها وهي  
من المصالح العامة لأن النقد لا يكون معتبرا في  
المعاملات اليومية إلا إذا خلص من الغش، فلا  
تصلح نقار الفضة وسبائك الذهب لذلك، لأنه لا  
يوثق بهما إلا بالسك والتصفية، والمطبوع  
موثوق به، ولذلك كان هو الثابت بالنعم فيما  
يطلق من أثمان المبيعات وقيم المتلفات فلزم  
سكها، لأنها من ضروريات الانتفاع بها.  
والمطبوع بالسكة السلطانية الموثوق  
بسلامة طبعه المأمون من تبديله وتليسه أولى  
بالوثوق فصار سك النقود من وظيفة الإمام،  
ويكره لغير الإمام من الأفراد سك النقود وإن  
كانت خالصة، لأنه من شأن الإمام، وفي سك  
غيره اقتيات عليه <sup>(٢)</sup>.

والتفصيل في مصطلح (دراهم ف ٧).

### ب- كسر للمسكوك:

٥- اختلف الفقهاء في حكم كسر المسكوك:  
فذهب مالك وأكثر فقهاء أهل المدينة إلى أنه

(١) لسان العرب.

(٢) مقدمة ابن خلدون ص ١٨٣ المطبعة البية المصرية، ومعني  
المحتاج ١/ ٣٩٠، والأحكام السلطانية للمأوردي ص ١٥٥

## ج- زكاة المسكوك المغشوش:

٦- اختلف الفقهاء في وجوب الزكاة في  
المغشوش.

فذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه لا تجب  
الزكاة في المغشوش من التقلين حتى يبلغ  
خالصه نصابا، فإذا بلغه أخرج الواجب  
خالصا، أو أخرج من المغشوش ما يعلم  
اشتماله على خالص بقلدر الواجب مع  
مراعاة درجة الجودة <sup>(٢)</sup>.

وقال الحنفية: إذا كان الغالب على الورق  
المسكوك الفضة فهو في حكم المضروب،  
فتجب فيها الزكاة كأنه كله فضة، ولا تزكى  
زكاة المروض، أما إذا كان الغالب الغش فلا  
يكون لها حكم الفضة بل حكم المروض، فلا  
زكاة فيها إلا إن نواها للتجارة وبلغت نصابا  
بالقيمة <sup>(٣)</sup>.

وقال المالكية إن كانت مسكوك الدراهم  
والديناتير المغشوشة راتجة كرواج غير  
المغشوشة فإنها تعامل كالكاملة، فتكون فيها

(١) جواهر الإكليل ١/ ١٤٠، والأحكام السلطانية للمأوردي  
١٥٥

(٢) معني المحتاج ١/ ٣٩٠، والمعني ٣/ ٧

(٣) تبين الحقائق ١/ ٢٧٩، وحاشية ابن عابدين ٢/ ٣١



وفي إلغاء قيمة الصياغة في غير النوع الواحد كمن عنده ذهب مصوغ وزنه أربعون ديناراً وقيمته خمسون ديناراً لأجل الصياغة وأراد أن يزكيه بدراهم فهل يلغي قيمة الصياغة ويخرج صرف دينار أو يعتبرها ويخرج صرف دينار وربع، تردد بين أبي عمران وابن الكاتب لعدم نص المتقدمين<sup>(١)</sup>.

#### د- التعامل بالمسكوك المشوش:

٧- اختلف الفقهاء في حكم التعامل بالمسكوك من الذهب والفضة إذا كان مشوشاً.

فذهب الحنفية والمالكية والشافعية إلى جواز ذلك، مع تقييد المالكية بأن لا تباع لمن يفتش بها الناس.

وقال الحنابلة: إن كان الغش خافياً لم يجز، وإن كان ظاهراً فعلى روايتين.

وتفصيل ذلك في مصطلح (دراهم ف ٩).



الزكاة إن بلغ وزنها بما فيها من الغش نصاباً، وإلا بأن لم ترج رواج الكاملة حسب الخالص فإن بلغ نصاباً زكي وإلا فلا<sup>(١)</sup>.

وذكر المالكية حكم إخراج غير المسكوك عن المسكوك في الزكاة فقالوا: جاز إخراج ذهب عن ورق وإخراج ورق عن ذهب بلا أولوية لأحدهما على الآخر باعتبار صرف الذهب بالورق الجاري بين الناس في وقت إخراج أحدهما عن الآخر حال كون صرف الوقت مطلقاً عن تقييده بمساواة الصرف الشرعي، وهو كون الدينار بعشرة دراهم، وباعتبار قيمة للسكة في النصاب المزكى إن أراد أن يخرج عنه غير مسكوك، فمن أوجب عليه دينار مسكوك وصرفه في ذلك الوقت عشرة دراهم مسكوك وجب عليه أن يزيد على وزن العشرة من الفضة غير المسكوك قيمة سكتها عند أهل المعرفة، هذا إذا كان غير المسكوك من غير نوع النصاب كما في المثال، بل ولو كان إخراج غير المسكوك عن المسكوك في نوع واحد، وعلى هذا ابن الحاجب وابن بشير وابن عبد السلام و خليل لا باعتبار قيمة الصياغة في النوع الواحد، فمن عنده ذهب مصوغ وزنه أربعون ديناراً وقيمته خمسون ديناراً لصياغته فالواجب عليه زكاة الأربعين لا الخمسين.

(١) جواهر الإكليل ١/ ١٤٠

(١) حاشية السرمقي ٤٥٦/١



دون نصاب من المال التام أو قدر نصاب  
غير تام مستغرق في حاجته.

وعرفه المالكية بأنه: من يملك شيئاً لا  
يكفيه قوت عام

وعرفه الشافعية بأنه: من لا مال ولا كسب  
يقع موقفاً من حاجته.

وعرفه الحنابلة بأنه: من لا يجد شيئاً ألبتة،  
أو يجد شيئاً يسيراً من الكفاية دون نصفها مما  
لا يقع موقفاً من كفايته<sup>(١)</sup>.

والصلة بين الفقير والمسكين أن كلا منهما  
اسم ينبئ عن الحاجة، وأن كليهما من  
مصارف الزكاة والصدقات.

ما يتعلق بالمسكين من أحكام:

طع الزكاة للمسكين وشروطه:

٣- لا خلاف بين الفقهاء في أن المسكين  
يعتبر مصرفاً من مصارف الزكاة<sup>(٢)</sup>، لقوله  
تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾<sup>(٣)</sup>.

ويشترط في إعطاء الزكاة له شروط، تفصيلها  
في مصطلح (زكاة ف ١٥٧ وما بعدها).

## مَسْكِين

التعريف:

١- المسكين في اللغة: بكسر الميم، قال  
الفيروز آبادي: وتفتح ميمه: من لا شيء له،  
أوله ما لا يكفيه، أو أمكنه الفقر، أي قلل  
حركته، والذليل والضميف<sup>(١)</sup>.  
وأما في الاصطلاح: فقد اختلف الفقهاء  
في حد المسكين.

فقال الحنفية والمالكية: هو من لا يملك شيئاً.  
وقال الشافعية: هو من قدر على مال أو  
كسب يقع موقفاً من كفايته ولا يكفيه.  
وقال الحنابلة: هو من يجد معظم  
الكفاية أو نصفها من كسب أو غيره<sup>(٢)</sup>.

الأنفاذ ذات الصلة:

١- الفقير:

٢- الفقير في اللغة: ضد الغني، والفقير أيضاً  
المحتاج<sup>(٣)</sup>.

وفي الاصطلاح قال الحنفية: هو من يملك

(١) القاموس المحيط للفيروز آبادي.

(٢) حاشية ابن عابدين ٥٩/٢، واللساني ٤٩٢/١، ومغني  
المحتاج ١٠٨/٣، وكشاف الفتاوى ٢٨٢/٢.

(٣) لسان العرب مادة فقر.

(١) حاشية ابن عابدين ٨/٢، واللساني ٤٩٢/١، ومغني  
المحتاج ١٠٦/٣، وكشاف الفتاوى ٢٧٢/٢، ٢٧٢.

(٢) الاختيار ١١٨/١ ط. دار المعرف، وحاشية ابن عابدين  
٥٩/٢ ط. بولاق، وحاشية اللساني ٤٩٢/١ ط. دار الفكر،  
وروضة الطالبين ٣١١/٢، وكشاف الفتاوى ٢٧١/٢، ٢٧٠.

(٣) سورة التوبة / ٦٠



## مَسْكِينٌ ٤

### اختلاف الأقوال.

(ر: مصطلح صوم ف ٦٨).

وقد يكون لعشرة مساكين كما في كفارة اليمين المنعقدة لقوله تعالى: ﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾ (١).

(ر: مصطلح كفارة ف ٨).

وقد يكون لسة مساكين كمن فعل من محظورات الإحرام شيئا لعذر، أو دفع أذى، فإن كان عليه الفدية بتخير فيها بين أن يلبس هديا أو يتصدق بإطعام ستة مساكين أو يصوم ثلاثة أيام.

(ر: مصطلح إحرام ف ١٤٨).

وقد يكون لمسكين واحد كما في الشيخ الكبير الذي يجهد الصوم، والمرضع والحبلى إذا خافتا على أولادهما وأظفروا فعليهم الفدية، وهو إطعام مسكين واحد مكان كل يوم على اختلاف الأقوال.

(ر: مصطلح فدية ف ١٠).

وقد يكون إطعام الطعام من غير بيان عدد معين من المساكين كما في فدية المعرم لقتل الصيد إذا اشترى بالقيمة طعاما وتصدق بها على المساكين.

(ر: مصطلح إحرام ف ١٦٠، ١٦٣).

### دفع الكفارة والفدية إلى المساكين:

٤- اتفق الفقهاء على أن من عجز عن الصيام في أداء كفارة الظهر، وكفارة الجماع في رمضان، لمرض أو غيره من الأعذار، كفر بإطعام ستين مسكينا (١).

واختلفوا في اشتراط التملك في الإطعام، وكذلك في مقدار ما يعطى لكل مسكين، وتكرار الإطعام لمسكين واحد، وغير ذلك من الفروع سبق تفصيلها في مصطلح (كفارة ف ٧٧، ٧٨).

ودفع الكفارة والفدية إلى المساكين يكون بإطعامهم، إلا أنه يختلف عدد المساكين الواجب إطعامهم بحسب اختلاف الكفارات.

فالإطعام قد يكون لستين مسكينا كما في كفارة الظهر، لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَا ذَٰلِكُمْ فَوَعُّوْنَ بِهِ وَأَنَّهُ يَمَا تَعْمَلُونَ خَيْرٌ ۖ فَمَنِ نَّهَىٰ عَنِ صِيَامٍ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَا فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا﴾ (٢).

(ر: مصطلح ظهر ف ٨) وكذلك كفارة الجماع في نهار رمضان حامدا أو ناسيا على

(١) الاختيار ٣/ ١٦٥، ونيل المأرب ٢/ ٢٦٢، والقوانين الفقهية

٢٤٨، وروضة الطالين ٨/ ٣٠٥، ٣٠٦

(٢) سورة المجادلة / ٣- ٤

(١) سورة المائدة / ٨٩



### إعطاء الفتيمة للمساكين:

٥- ذهب جمهور الفقهاء إلى أن للمساكين سهما في خمس مال الفتيمة، واستلوا بقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَآبِ السَّبِيلِ﴾<sup>(١)</sup>.

واختلفوا في مقدار هذا السهم على أقوال: فعند الشافعية والحنابلة خمس الخمس، وعند الحنفية ثلث الخمس، وعند طائفة سلمس الخمس.

وينظر تفصيل ذلك في مصطلح (خمس ف ١٢-٧).

والفقراء والمساكين صنف واحد ههنا<sup>(٢)</sup>.

### الوقف على المساكين:

٦- لا خلاف بين الفقهاء في جواز الوقف على المساكين.

لأن الوقف إزالة ملك عن الموقوف على وجه القرية، والمساكين مما تحصل القرية بالوقف عليه<sup>(٣)</sup>.

والتفصيل في مصطلح (وقف).

### إثبات المسكنة:

٧- إذا عرف لرجل مال فادعى تلفه، وأنه فقير أو مسكين لم يقبل منه إلا بيئته، قال صاحب المجموع: وهذا لا خلاف فيه، وإن لم يعرف له مال، وادعى الفقر أو المسكنة، قبل قوله، ولا يطلب بيئته بلا خلاف، لأن الأصل في الإنسان الفقر<sup>(١)</sup>.



(١) سورة الأنفال / ٤١

(٢) حاشية ابن عابدين ٢/ ٢٣٦، والاختيار ٤/ ١٣١، والفتاوى

١٨٩/ ٣، والفتاوى ١٣/ ٤١٣

(٣) الاختيار ٣/ ٤٥، والفتاوى للفتية ٣٧٦، والرجز ١/ ٢٤٥،

ومطلب لولي التمس ٤/ ٢٨٢، والفتاوى ٥/ ٦٦٩، ٦٢٠

(١) المجموع ٦/ ١٩٥، والإيضاح ٢/ ٢٤٥، وحاشية القسوي

١/ ٤٩٢، وجواهر الإكليل ١/ ١٣٨



من أرض أو دار، تابعة له على معنى أنه لا بد منها وأنها حقوق مقررة على محالها ومنها المسيل وما يماثله وله أحكام تخصه يأتي بيانها.

## مَسِيل

التعريف:

١- السيل لغة: معروف، وجمعه سيول. وهو مصدر في الأصل، من سال الماء يسيل سילה من باب باع، وسيلاتا إذا طغى وجرى، ثم غلب السيل في المجتمع من المطر الجاري في الأودية، والمسيل مجرى السيل، والجمع مساليل ومُسَلٌ بضمين. وربما قيل مُسلان مثل رفيف وورغان<sup>(١)</sup>.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي<sup>(٢)</sup>.

ومن صور المسيل عند الفقهاء: أن تكون لشخص دار لها حق تسيل الماء على أسطحه دار أخرى، أو على أرض دار أخرى<sup>(٣)</sup>.

ما يتعلق بالمسيل من أحكام:

يتعلق بالمسيل أحكام منها:

مسيل الماء من حقوق الارتفاق:

٢- اتفق الفقهاء على أن مرافق وحقوق العقار

١- التصرف في المسيل:

٣- اختلف الفقهاء في التصرف في المسيل بالبيع أو الهبة أو نحو ذلك.

قال الحنفية: لا يجوز بيع المسيل وهبه لجهاته، إذ لا يدري قدر ما يشغله من الماء، قال ابن عابدين نقلاً عن الفتح: هذا إذا لم يبين مقدار المسيل، أما لو يبين حد ما يسيل فيه الماء، أو باع أرض المسيل من نهر أو غيره من غير اعتبار حق التسيل فهو جائز بعد أن يبين حدوده<sup>(١)</sup>.

وأما بيع حق التسيل وهبه دون رقة المسيل فلا يصح باتفاق المشائخ، سواء كان على الأرض، أو على السطح، لأنه نظير حق التعلي، وبيع حق التعلي لا يجوز باتفاق الروايات، لأنه ليس حقاً متعلقاً بما هو مال بل بالهواء وإن كان على الأرض، وهو أن يسيل الماء عن أرضه كيلا يفسده فيمره على أرض غيره، فهو مجهول لجهالة محله الذي يأخذه<sup>(٢)</sup>.

وإذا ادعى رجل مسيل ماء في دار رجل

(١) حاشية ابن عابدين ١١٨/٤

(٢) حاشية ابن عابدين ١١٨/٤ - ١١٩، والفتاوى الخاتبة على

ملش الهندية ١٠٥/٣

(١) المصالح المنبر.

(٢) الفتاوى ٣١٧/٢، ومجلة الأحكام المدنية المادة ١٤٤

(٣) الفتاوى الهندية ٣٩٤/٥، وحاشية ابن عابدين ١١٨/٤



وقال المالكية: إن كان الماء يسيل وينبع في ملك فهو لصاحب الأرض التي ينبع فيها يرسله متى شاء ويحبسه متى شاء، فإن اجتمع جماعة على إجراء ماء في سانية إلى أرضهم لم يقدم أحد منهم على الآخر، وإن كان أعلى يقتسمونه بينهم بالقلل أو الخشب أو كيفما اتفقوا على سبل اشتراكهم أول إجرائهم له<sup>(١)</sup>.

وفي المملوكة: قلت: رأيت إن اشترت شرب يوم من كل شهر بغير أرض من قناة أو من بئر أو من عين أو من نهر، أيجوز ذلك أم لا في قول مالك؟ قال: قال مالك: ذلك جائز، قال: وهذا الذي قال مالك لا شفعة فيه، لأنه ليس معه أرض. قال: وقال مالك: إذا قسمت الأرض وترك الماء فباع أحدهم نصيبه الذي صار له من أرضه بغير ماء، ثم باع نصيبه بعد ذلك من الماء، فإن مالكا قال لي: هذا الماء لا شفعة فيه والأرض أيضا لا شفعة فيها، وإنما الشفعة في الماء إذا كانت الأرض بين الثفر لم يتقسموها فباع أحدهم ماءه بغير أرضه، فقال مالك: ففي هذا الشفعة إذا كانت الأرض لم تقسم.

قلت: رأيت إن باع أحدهم حصته من الماء، ثم باع آخر بعده حصته من الماء يضرب البائع الأول معهم في الماء بحصته

فلا بد وأن يمين مسيل ماء المطر أو ماء الوضوء، وكذا ينبغي بيان موضع مسيل الماء أنه في مقدم البيت أو في مؤخره<sup>(١)</sup>.

وإذا اشترى بيتا في دار لا يدخل مسيل الماء من غير ذكر، ولو ذكر بحقوقة ومرافقه يدخل وهو الأصح، ومن اشترى منزلا في دار أو مسكنا فيها لم يكن له المسيل في هذه الدار إلى ذلك المشتري، إلا أن يشتره بكل حق أو بمرافقه أو بكل قليل وكثير.

ولو كان للبائع في الدار المبيعة مسيل للدار له أخرى بجنبها وقال بكل حق فلذلك كله للمشتري وله أن يمنعه، ولو باع رجل دارا ولاخر فيها مسيل ماء، فرضي صاحب المسيل ببيع الدار، قالوا: إن كان له رقة المسيل كان له حصة من الثمن، وإن كان له حق جري الماء فقط فلا قسط له من الثمن وبطل حقه إذا رضي بالبيع<sup>(٢)</sup>.

وإذا اشترى رجل من رجل دارا فادهى رجل فيها مسيل ماء وأقام على ذلك بينة فهو له بمنزلة الميب، فإن شاء المشتري أمسكها بجميع الثمن وإن شاء ردها، فإن كان قد بنى فيها بناء فله أن يتقضى بناءه وليس له أن يرجع بقيمة بنائه<sup>(٣)</sup>.

(١) الفتاوى الهندية ٤/ ٢١١

(٢) الفتاوى الهندية ٣/ ٣٠

(٣) الفتاوى الهندية ٣/ ٨٠

(١) العقد المعظم ٢/ ١٣١ - ١٣٢



الأرض والحاجة إلى ذلك أكثر من الحاجة إلى البناء فليس كل الناس يبنون، وغسل الثياب والأواني لابد منه لكل الناس أو الغالب وهو بلا شك يزيد على حاجة البناء، فمن بنى حماساً وبجانبه أرض لغيره فأراد أن يشتري منه حق ممر الماء فلا توقف في جواز ذلك، بل الحاجة إليه أكثر من حاجة البناء على الأرض.

قال الرملي: ولعل مراد المتولي من ذلك حيث كان على السطح ولم يحصل البيان في قدر ما يصب<sup>(١)</sup>، وقال الإسوي: وشرط المصالح على إجراء ماء المطر على سطح غيره أن لا يكون له مصرف إلى الطريق إلا بمروره على سطح جاره<sup>(٢)</sup>.

ومحل الجواز في الثلج إذا كان في أرض الغير لا في سطحه لما فيه من الضرر، ويشترط معرفة السطح الذي يجري فيه الماء أو منه الماء، سواء كان يبيع أو إجارة أو إعاره، لأن المطر يقل بصغره ويكثر بكبره، ومعرفة قدر السطح الذي يجري إليه وقوته وضعفه فإنه قد يتحمل قليل الماء دون كثير، ولا يضر الجهل بقدر ماء المطر، لأنه لا يمكن معرفته لأنه عقد جواز للحاجة.

من الأرض؟ قال: لا. وكذلك لو باع حصته من الأرض وترك حصته من الماء، ثم باع بعد ذلك بعض شركائه حصته من الأرض، لم يكن له فيها شفعة لمكان ما بقي له في الماء، قلت: أرأيت لو أن قوما اقتسموا أرضاً وكان بينهم ماء يسقون به وكان لهم شركاء في ذلك الماء، فباع أحد من أولئك الذين لهم الماء حصته من الماء أبيضرب مع شركائه في الشفعة بخصته من الأرض؟ قال: لا<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعية: يجوز أن يصلح على إجراء الماء أو الصلح على إخراج ميزاب<sup>(٢)</sup>، وعلى إلقاء الثلج في ملكه - أي المصالح معه - على مال، لأن الحاجة تدعو إلى ذلك، لكن محله في الماء المجلوب من نهر ونحوه إلى أرضه، والحاصل إلى سطحه من المطر.

وأما مسيل غسالة الثياب والأواني فلا يجوز الصلح على إجرائها على مال، لأنه مجهول لا تدعو الحاجة إليه، قاله المتولي من الشافعية<sup>(٣)</sup>، وإن خالف في ذلك البلقيني، وقال: إن الحاجة إليه أكثر من حاجة البناء<sup>(٤)</sup>، فلا مانع منه إذا بين قدر الجاري إذا كان على السطح، وبين موضع الجريان إذا كان على

(١) المدونة ١٩٢/٦

(٢) حاشية الشيرازي على نهاية المحتاج ٤٠٢/٤

(٣) نهاية المحتاج ٤٠٢/٤

(٤) مفتي المحتاج ١٩١/٢

(١) نهاية المحتاج ٤٠٢/٤

(٢) مفتي المحتاج ١٩١/٢، ونهاية المحتاج ٤٠٢/٤



صالحه على إجراء ماء المطر في أرضه حال كون الماء من سطحه، أو صالحه على إجراء ماء المطر في أرضه حال كونه عن أرضه، جاز الصلح في ذلك إذا كان ما يجري ماؤه من أرض أو سطح معلوما لهما إما بالمشاهدة وإما بمعرفة مساحة السطح أو الأرض التي يتفصل ماؤها، لأن الماء يختلف بصغر السطح والأرض وكبرهما، فاشتراط معرفتهما. ويشترط أيضاً معرفة الموضع الذي يخرج منه الماء إلى السطح أو إلى الأرض، دفعا للجهالة، ولا تقتصر صحة الإجارة إلى ذكر المدة لدعوى الحاجة إلى تأييد ذلك، فيجوز العقد على المتعنة في موضع الحاجة غير مقدر مدة، ككنكاح. لكن قال ابن رجب في القواعد في السابعة والثمانين: ليس بإجارة محضة. لعدم تقدير المدة، بل هو شبهه بالبيع، بخلاف الساقية التي يجري فيها ماء المطر فكانت بيعاً تارة وإجارة تارة أخرى، فاعتبر فيها تقدير المدة وإن كانت الأرض أو السطح الذي يجري عليه الماء مستأجراً أو عارية، لم يجز أن يصالح المستأجر أو المستعير على إجراء الماء عليه بغير إذن مالكه أما في السطح فلتضرره بذلك، وأما في الأرض فلا لأنه يجعل لغير صاحب الأرض رسماً، فربما ادعى ملكها بعد. ويحرم إجراء ماء في ملك

ثم إن عقد على الأول بصيغة الإجارة فلا بد من بيان موضع الإجراء وبيان طوله وعرضه وعمقه وقدر المدة إن كانت الإجارة مقدرة بها، وإلا فلا يشترط بيان قدرها، ولا بد من أن يكون الموضع محضراً وإلا فلا يصح لأن المستأجر لا يملك الحفر<sup>(١)</sup>.

وأما بيع مسيل الماء فقال الشافعية: وإن عقد بصيغة البيع بأن قال: بتك مسيل الماء وجب بيان الطول والمرض، وفي العمق وجهان بناء على أن المشتري هل يملك موضع الجريان أم لا؟ قال الرافعي وإيراد الناقلين يميل إلى ترجيح الملك، وقال الشريفي: لا يجب بيان العمق لأنه ملك للقرار، قال الإسوي: وإن عقد بلفظ الصلح فهل يتعقد بيعاً أو إجارة؟ لم يصرح به الشيخان، وصرح في الكفاية أنه يتعقد بيعاً سواء وجه العقد إلى الحق أو العين، قال عميرة: قد قالوا في مسألة البناء أنه لا يملك عيناً، ولا فرق بينهما فيما يظهر وقد يفرق بأن لفظ مسألة الماء مثلاً ينصرف إلى العين بخلاف قوله: بتك رأس الجدار للبناء<sup>(٢)</sup>.

وقال الحنابلة: إن صالح رجل على إجراء ماء سطحه من المطر على سطح آخر، أو

(١) المراجع السابقة.

(٢) حاشية عميرة على شرح المحطى ٣/٣١٧، ومفني المحتاج



جواز ذلك، وكان للموصي له سقي أرضه، ويتسهي حقه في ذلك بوفاته، لأنها وصية بمنافع وهي تنتهي بموت المتسهي كما نص على ذلك الكاساني في البدائع<sup>(١)</sup>.

### اعتبار القدم في حق المسيل:

٥- يعتبر القدم في حق المسيل - لكن القدم غير منسئ للحق<sup>(٢)</sup> وهذا متفق عليه مع تفصيل أورده بعض المنأهب ومعنى اعتباره: أن يترك المسيل وما يماثله كالميزاب على وجهه القديم الذي كان عليه، لأن الشيء القديم يبقى على حاله ولا يتغير إلا أن يقوم الدليل على خلافه.

أما القديم المخالف للشرع فلا اعتبار له، يعني إذا كان الشيء المعمول غير مشروع في الأصل فلا اعتبار له، وإن كان قديماً، ويزال إن كان فيه ضرر فاحش، لأن القاعدة العامة لبقاء حق المسيل وما يماثله من حقوق: ألا يترتب عليها ضرر، وإلا وجب إزالة منشأ هذا الضرر، فمثلاً إذا كان لدار مسيل ماء قفر في الطريق العام ولو من القديم وكان فيه ضرر للمارة فإن ضرره يرفع، ولا اعتبار لقدمه، لأن

إنسان بلا إفته. ولو مع عدم تضرره، أو مع عدم تضرر أرضه بذلك. لأنه استعمال لملك الغير بغير إفته ولو كان رب الماء مضروراً إلى إجرائه في ملك غيره. فلا يجوز له.

ولو صالحه على أن يسقي أرضه من نهري، أو من عينه أو بئر ملة - ولو معينة - لم يصح الصلح لعدم ملكه الماء، لأن الماء المعد لا يملك بملك الأرض، وإن صالحه على سهم من النهر أو العين أو البئر كلت ونحوه من ربع أو خمس جاز الصلح، وكان ذلك بيعاً للقرار أي للجزء المسمى من القرار والماء تابع للقرار، فيقسم بينهما على قدر ما لكل منهما فيه<sup>(١)</sup>.

### ب- إرثه والوصية به:

٤- المسيل من الحقوق الارتفاقية، وقد ذهب الفقهاء إلى قبوله التوارث لأن الوراثة خلافة قهرية بحكم الشارع وليست من قبيل التملك الاختياري فلم تشترط فيها المالية وتصح الوصية بها، لأنها تشبه الميراث من ناحية أن التملك فيها إنما يكون بعد الموت، ولذا قالوا: إن الوصية أخت الميراث، فما يجوز التوارث فيه يجوز الإيصاء به، فمثلاً إذا أوصى صاحب شرب لآخر بأن يسقي أرضه من شربه

(١) بدائع الصنتح ١٨٩/٦ - ١٩٠، تبين الحقائق ٤١/٦ - ٤٣، وحاشية ابن علقين ١١٣/٤، وما بعدها، وحاشية الدسوقي ٤٥٧/٤، ومغني المحتاج ٤/٣ ولم ينص على حق المسيل وإنما ذكر الحقوق اللازمة.

(٢) المقصد المنظم للأحكام ١٢٧/٢، وفناوى قاضيخان ٢١٣/٣



في الميزاب ومسيل ماء السطح، وفي القياس ليس له ذلك إلا أن يقيم البينة أن له مسيل ماء في داره، والفتوى على جواب الاستحسان<sup>(١)</sup>. وذكر الحنابلة نحوه قال البيهوتي: فإن اختلفا في أنه وضع بحق أولاً، فقول صاحب المسيل ونحوه إنه وضع بحق مع يمينه عملاً بظاهر الحال، فإن زال فلربه إعادته لأن الظاهر استمرار حقه فيه فلا يزول حتى يوجد ما يخالفه<sup>(٢)</sup>.

وجاء في مجلة الأحكام العدلية المادة (١٢٣٠): (دور في طريق لها ميازيب من القديم متصلة على ذلك الطريق، ومتمتد إلى عرصه واقعة في أسفله جارية من القديم ليس لصاحب العرصه سد ذلك المسيل القديم، فإن سده يرفع السد من طرف الحاكم ويعاد إلى وضعه القديم) لأنه يريد بالسد دفع الضرر عن عرصته وفي ذلك ضرر بالطريق الذي تنصب إليه الميازيب وهو لا يجوز، لأن ذلك الطريق إن كان خاصاً ففيه دفع الضرر الخاص بمثله.

وقد ورد في المادة (٢٥) أن الضرر لا يزال بمثله، وإن كان عاماً ففيه دفع الضرر الخاص بالضرر العام وقد ورد في المادة (٢٦) أنه

الضرر لا يكون قديماً لوجوب إزالته<sup>(١)</sup>. قال البيهوتي: ومتى وجد سيل مائه في حق غيره، أو وجد مجرى ماء سطحه على سطح غيره ولم يعلم سببه فهو حق له، لأن الظاهر وضعه بحق من صلح أو غيره خصوصاً مع تطاول الأزمنة<sup>(٢)</sup>.

وقال المالكية: القدم يتحقق بمضي عشر سنوات عند ابن القاسم، وبمضي عشرين سنة عند أصبغ، وعن سحنون في مصب ماء أو مسيل يكفي مضي أربع سنوات عليه، قال النونريسي: وبالأول مضى العمل<sup>(٣)</sup>.

وقد فسر الحنفية والحنابلة على ذلك فروعاً:

فقد جاء في مجلة الأحكام العدلية: للدار مسيل مطر على دار الجار من القديم وإلى الآن، فليس للجار منعه قائلًا: لا أدعه يسيل بعد ذلك<sup>(٤)</sup>.

قال في الخاتبة: وهذا جواب الاستحسان

(١) نهاية المحتاج ٤/٣٩٥، ٣٩٥ وما بعدها، وكشاف القناع ٣/٤١٢، ومجلة الأحكام العدلية بشرح الأنبي السادة ١٢٢٤، وانظر المادة (٦) و (٧)، بدائع الصناعات ١٨٩/٦ وما بعدها، والمعيار للمعرب ٤١/٩ - ٤٢ - ٤٣، ١٠/٢٧٥ المقعد المنظم للأحكام ١٢٧/٢ - ١٢٨، وانظر الموسوعة الفقهية ١١/٣ ف ٧

(٢) كشاف القناع ٣/٤١٢

(٣) المعيار ٩/٤١ - ٤٣، المقعد المنظم للأحكام ١٢٧/٢ - ١٢٨

(٤) مجلة الأحكام العدلية المادة ١٢٢٩ بشرح الأنبي.

(١) فتاوى قاضيخان ٣/٢١٣

(٢) كشاف القناع ٣/٤١٢



كان فيه موضع يسيل منه ماؤه سوى هذا قسم، وإن لم يكن له موضع آخر إلا بضرر لم يقسم<sup>(١)</sup>.

وأما دخول المسيل في العقار المقسوم فقد نصت المادة (١١٦٥) من المجلة العدلية على أن حق الطريق والمسيل في الأراضي المجاورة للمقسوم داخل في القسمة على كل حال في أي حصة وقع يكون من حقوق صاحبها، سواء قيل: بجميع حقوقها أو لم يقل.

قال شارحها (الأناسي): احتز بقوله في الأراضي المجاورة عما إذا كان الطريق أو المسيل في الحصة الأخرى فحكمه كما في المادة الآتية (١١٦٦) ثم إن قوله: (سواء قيل بجميع حقوقها) هو ما ذكره الحاكم الشهيد في مختصره (كما في الهندية).

وقد ذكر محمد في الأصل: إذا كانت الأرض بين قوم ميراثاً اتسموها بغير قضاء فأصاب كل إنسان منهم قراح على حدة، فله مسيل مائه وكل حق لها، والصحيح أنهما لا يدخلان (كذا في المحيط).

ونقل شارح المجلة عن الفتاوى الهندية عازياً للذخيرة ما نصه: وذكر شيخ الإسلام في قسمة الأراضي والقرى: أن الطريق ومسيل الماء يدخلان في القسمة بدون ذكر الحقوق

يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام، ولا سبيل إلى رفع الميازيب عن الطريق الخاص لأنها قديمة ولا عن الطريق العام لأنه لم يتحقق الضرر حيث كان مسيل الماء إلى العرصة المذكورة قديماً فأتضح بما ذكر أن المراد بالطريق في هذه المادة ما يعم الخاص والعام كما هو مقتضى الإطلاق<sup>(١)</sup>.

وقال في المادة (١٢٣٢) من المجلة (حق مسيل لسياق مالح في دار ليس لصاحب الدار أو لمشتريها إذا باعها منع جريه بل يبقى كما في السابق) قال شارحها: نعم للمشتري إذا لم يكن عالماً بذلك وقت البيع خيار الفسخ لأنه عيب وهو ثابت بحق لازم وليس للمشتري منعه كما في جامع الفصولين<sup>(٢)</sup>.

#### نفقة إصلاح المسيل:

٦- قال ابن هبيرة: وافقوا على أن من له حق في إجراء ماء على سطح غيره أن نفقة السطح على صاحبه<sup>(٣)</sup>.

#### قسمة المسيل ودخوله في المقسوم:

٧- قال الحنفية: إن كان مسيل ماء بين رجلين وأراد أحدهما قسمة ذلك وأبى الآخر، فإن

(١) مجلة الأحكام العدلية المادة ١٢٣٠ و١٢٣٢ بشرح الأناسي.

(٢) شرح المجلة للأناسي ١٧٣/٤

(٣) الإنصاح ٢٨١/١

(١) الفتاوى الهندية ٢٠٧/٥



تتسخ القسمة<sup>(١)</sup>، والمسيل في هذا الخصوص كالطريق بعينه.

#### المسيل الواقع في دار مشتركة:

٨- نصت المادة (١١٦٨) من المجلة على أنه: (إذا كان لواحد حق مسيل في دار مشتركة ففي قسمة الدار بينهما يترك المسيل على حاله)<sup>(٢)</sup>.

#### إحداث المسيل في ملك عام أو ملك خاص:

٩- نصت المادة (١٢٣١) من المجلة العنلية: على أنه ليس لأحد أن يجري مسيل محله المحدث إلى دار آخر، المراد أنه ليس لأحد إحداث مسيل محله إلى دار آخر حتى لو كان محله قديماً.

فليس له أن يحول مسيله إلى دار غيره سواء كان مضرراً أو لا، لأنه تصرف في ملك الغير بلا إذنه، وكما جاء في المادة (٩٦) أنه لا يجوز، حتى لو أذن له بذلك كان له الرجوع عن ذلك كما نصت عليه المادة (١٢٢٦) (للمبيع صلاحية أن يرجع عن إباحته والضرر لا يكون لازماً بالإذن والرضا...) <sup>(٣)</sup>.

والمرافق إذا كان الطريق ومسيل الماء في أرض الغير، ولم يكونا في أنصبتهم، ولم يكن لكل واحد إحداث هذه الحقوق في أنصباته حتى لا تفسد القسمة.

وعليه محمل كون الصحيح أن الطريق والمسيل لا يدخلان، على ما إذا لم يكونا في أرض الغير، وهذا هو المراد من قوله في المادة (في الأراضي المجاورة)<sup>(١)</sup>.

ونصت المادة (١١٦٦) من المجلة على أنه إذا شرط حين القسمة كون طريق الحصة أو مسيلها في الحصة الأخرى فالشرط معتبر، وهذا إذا لم يكونا موجودين قبل القسمة، ومثله - بل أولى - ما إذا كانا موجودين قبلها فاشترطا تركهما على حالهما.

وقوله: (إذا شرط) احتراز عما إذا لم يشترط شيء وحكمه ما ذكره في المادة ١١٦٧ وهو (إذا كان طريق حصته في حصة أخرى، ولم يشترط بقاؤه حين القسمة، فإن كان قابل التحويل إلى طرف آخر يحول سواء قيل حين القسمة: بجميع حقوقها أو لم يقل، أما إذا كان الطريق غير قابل التحويل إلى طرف آخر فينظر إن قيل حين القسمة بجميع حقوقها فالطريق داخل يبقى على حاله، وإن لم يذكر التعبير العام كقولهم بجميع حقوقها

(١) مجلة الأحكام العنلية المادة ١١٦٧، وانظر الفناء في العنلية ٢١١/٥ لإيرادها تضييحات وتقرينات وكذا شرح المجلة للشيخ الأناسي.

(٢) انظر مجلة الأحكام العنلية بشرح الشيخ الأناسي المادة المذكورة.

(٣) انظر مجلة الأحكام العنلية بشرح الأناسي المادة المذكورة.

(١) مجلة الأحكام العنلية المادة ١١٦٥ بشرح الأناسي، والفتاوى الهندية ٢١١/٥



## مَسِيل ٩، مُشَاع

ذكر من المجرى مضرة بالطريق بسبب  
المرحاض فالحكم المنع من كل ما يضر  
بالطريق ولا تستحق على الطرق إذا كان فيه  
إضرار بها لأن الطريق قديمة ومصالحها عامة  
والإحداثيات المضرة بها ترفع عنها وإن  
قلعت، فبترك الكرسي في دار صاحبه  
والمجى إذا لم يثبت حدوث مضرة بسبب  
ذلك على أحد، ويمنع مالك المجرى من  
إجراء مرحاضه عليه إذا كانت تقضي إلى  
طريق الناس (١).

وقال في البهجة: إذا تنازعا في قلمه  
وحدوثه محمول على الحدوث حتى يثبتا  
خلافه (٢).

## مُشَاع

انظر: شيع

وقال البهوتي: (ويحرم إجراء ماء في ملك  
إنسان بلا إذنه ولو مع علم تضرره أو مع علم  
تضرر أرضه بذلك، لأنه استعمال لملك الغير  
بغير إذنه، ولو كان رب الماء مضروراً إلى  
إجرائه في ملك غيره فلا يجوز له (١).  
وأما المالكية فلمهم في ذلك تفصيل:

قال الوثريسي: المرافق التي لا ضرر فيها  
لا يمنع منها من أراد إحداثها لأنه يتففع هو  
وغيره لا يستضر.

وقد اختلف العلماء في المرافق التي فيها  
يسبب ضرر على الجار هل يقضى بها عليه أو  
يندب من غير قضاء على قولين كفرز الرجل  
خشبة حائطه في جدار جاره، فإذا كان هذا في  
مال الجار مع شيء من ضرر فكيف مالا ضرر  
فيه بوجه.

أما إن أحدث الرجل في طريق ما فيه ضرر  
على من يمر فيه فلا يسوغ له ذلك إلا بإذن  
شريكه في الطريق المتملكة كما في النازلة،  
ولا يسوغ ذلك في المحججات ولا في الطريق  
غير المتملكة بإذن ولا بغير إذن، لأن المنفعة  
غير خاصة بالإذن فلا إذن له على غيره.

ثم قال: رجل له مسكن نازعه جاره في  
مرحاض به، واختلفوا في قلمه وحدوثه.

وساق تفصيل المسألة ثم قال: إن كان ما

(١) المعيار العرب للوثريسي ٢٧٧/١٠ - ٢٧٨

(٢) البهجة ٣٣٨/٢

(١) كتاب الفتاوى ٤٠٢/٣ - ٤٠٣



## مُشَافَهة

التعريف:

١- المشافهة لغة: مصدر على وزن: مفاعلة الدالّ غالبا على المشاركة الحاصلة أو المتوقعة، من شفّه يشافهه إذا خاطبه متكلما معه (١).

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي (٢).

الاتفاظ ذات الصلة:

١- المجادلة:

٢- أصل الجدل المناظرة والمخاصمة بما يشغل عن ظهور الحق ووضوح الصواب (٣).  
ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي (٤).

والصلة بين المجادلة والمشافهة التلازم، فالمجادلة لا تتم غالبا إلا مشافهة.

(١) المصباح المنير والمعين الوسيط.

(٢) جواهر الإكليل شرح مختصر خليل ٢/ ٢٣١ ط. دار المعرفة. بيروت، والوجيز في فقه مذهب الإمام الشافعي ٢/ ٢٤٤ ط. مطبعة الأناضول.

(٣) المصباح المنير.

(٤) قواعد الفقه للبركي.

ب- المناجاة:

٣- المناجاة من ناجيت فلانا مناجاة إذا سارته، وتناجى القوم: ناجى بعضهم بعضا (١).  
ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي.

والصلة بين المناجاة والمشافهة أن كلا منهما طريق من طرق التعبير عما في النفس بدون واسطة إلا أن المناجاة خاصة بحديث السر والمشافهة أعم من ذلك.

الاحكام المتعلقة بالمشافهة:

شمول خطاب الشارع:

٤- اختلف علماء الفقه وأصوله في الخطاب الوارد من المشرع في عصر النبي ﷺ إذا كان من قبيل «يا أيها الناس»، «يا أيها الذين آمنوا»، «يا بني آدم»، «يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم».

ونحو ذلك مما فيه مشافهة للمستمع من ألفاظ القرآن الكريم والسنة المطهرة هل يختص بالموجودين حالة الخطاب أو يعم بلفظه كل الأمة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها؟.

فذهب جمهور أهل العلم إلى أنه لا يتناول

(١) لسان العرب، والمصباح المنير، والنهاية في غريب الحديث



بلفظه إلا مَنْ كان موجوداً حالة الخطاب دون سواهم، وأن شمول الحكم لمن يعلمهم لم يُستغَد - في الحقيقة - من صيغة الخطاب ولفظه وإنما استفيد من أدلة منفصلة مجملها ما علم من الدين بالضرورة من أن أحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بأهل زمانه ﷺ تُعدَّى إلى جميع الأمة حتى يوم القيامة. وذهب الحنابلة إلى أنه يعم بلفظه الجميع<sup>(١)</sup>. وتفصيل ذلك ينظر في الملحق الأصولي.

#### المشافهة في العقود:

٧- الأصل في العقود عند الفقهاء أن تكون بإيجاب وقبول بالمشافهة، وهي مقدمة على غيرها من طرق التعبير عن الإرادة كالكتابة والمراسلة والإشارة.

وتفصيل ذلك في مصطلح (عقد ف ١٠ وما بعدها، تعبير ف ٣، وصيغة ف ١٠).

#### الإجازة بالمشافهة:

٨- الإجازة عند المحلثين أن يقول الشيخ للراوي - مشافهة أو مكتوبة أو مراسلة - أجزت لك أن تروي عني الكتاب القلالي أو ما صح عندي من أحاديث سمعتها.

وقد اتفق المحلثون على أن أعلى درجات الإجازة المشافهة بها، لانتفاء الاحتمالات فيها، وتلونها - من حيث الدرجة - المراسلة لأن الرسول يضبط وينطق، وبمعهما تأتي المكتوبة لأن الكتابة لا تنطق وإن كان تضبط.

وقد اختلف العلماء في حكم رواية الحديث بالإجازة والعمل به، فذهب جماعة إلى المنع وهو إحدى الروايتين عن الشافعي، وحكي ذلك عن أبي طاهر الدياس من أئمة الحنفية، ولكن الذي استقر عليه العمل وقال به جماهير أهل العلم: من أهل الحديث وغيرهم القول بتجوز الإجازة وإياحة الرواية

#### القضاء بمشافهة القاضي للقاضي:

٥- الإنهاء بالمشافهة أو القضاء بالمشافهة أن يحكم القاضي بما شافهه به قاض آخر أو يفتنه، وشرط الاحتداد به - عند جمهور المالكية وغيرهم - أن يكون كل منهما في موضع ولايته.

ولهم بعد ذلك خلاف وتفصيل ينظر في مصطلح (قضاء ف ٥٤).

#### تولية القاضي وعزله بالمشافهة:

٦- تتعد ولاية القاضي بالمشافهة كما تتعد بالمراسلة والمكتوبة وكذلك عزله. وتفصيل ذلك في مصطلح (قضاء ف ٢٥، وتولية ف ١٠).

(١) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق في علم الأصول ص



والضابط في إباحة المشاهدة هو عدم  
الفتنة<sup>(١)</sup>.  
أنظر مصطلح (عورة ف ٣)، ومصطلح  
(اختلاط ف ٤).

بها، ووجوب العمل بالمروي بها.  
وينظر تفصيل ذلك في مصطلح (إجازة ف  
٢٦، ١٥).

#### مشاهدة المرأة:

٩- يباح للمرأة الأجنبية أن تشافه الرفقة  
المأمونة من الرجال الذين يمكن أن ترافقهم  
إلى بيت الله لأداء فريضة الحج، وأن يشافهوها  
حسبما تدعو إليه الحاجة، ولها أيضا أن تشافه  
الرجال وأن يشافهوها في حالات الإفتاء  
والاستفتاء، والدرس والتدريس والقضاء  
والشهادة، والبيع والشراء ونحو ذلك مما  
تأكد حاجتها إليه كالملاصقة فقد ثبت في  
الأحاديث الصحيحة أن الرسول ﷺ شافه أكثر  
من امرأة أجنبية عنه<sup>(١)</sup>، وأن عمر بن الخطاب  
رضي الله تعالى عنه فعل ذلك أيضا، وأن عليا  
كرم الله وجهه تشافه مع المرأة التي أخفت  
كتاب حاطب بن أبي بلتعة وراوغت في  
الحوار وتمادت في الإنكار إلى أن اشتد عليها  
وهدها قائلا: (لتخرجن الكتاب أو  
لتجردنك) فلما رأت الجدة في قوله أخرجه  
من عقاصها.



(١) ومثال ذلك ما أخرجه البخاري (فتح الباري ٩/٥٠٧)،  
ومسلم (١١٣٨/٣) من حديث عائشة «أن هنتاً بنت حبة  
قالت: يا رسول الله، إن أبا سفيان رجل شحيح وليس يعطيني  
ما يكفيني وولدي إلا ما أخفت منه وهو لا يعلم، فقال:  
خذي ما يكفينك وولدي بالمعروف».

(١) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية لابن القيم ص ١١  
ط. المؤسسة العربية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦١م.



## مُشَاهَدَة

انظر: رؤية

## مُشْتَهَاة

التعريف:

١ - المشتهاة في اللغة: اسم مفعول: يقال اشتهى الشيء: اشتدت رغبته فيه <sup>(١)</sup>.

واصطلاحاً قال ابن عابدين: المشتهاة من النساء هي من وصلت تسع سنين أو أكثر، ونقل عن المعراج: أن بنت خمس لا تكون مشتهاة اتفاقاً وبنت تسع فصاعداً مشتهاة اتفاقاً، وفيما بين الخمس والتسع اختلاف الرواية والمشايخ والأصح أنها لا تنسب الحرمة - أي ليست مشتهاة - <sup>(٢)</sup>.

وعند المالكية أن المشتهاة هي التي يلتذ بها التناذاً معتاداً لغالب الناس <sup>(٣)</sup>.

وذكر الشافعية أن تحديد المشتهاة وضبطها يرجع إلى العرف <sup>(٤)</sup>.

وعند الحنابلة الصغيرة التي تشتهى هي بنت سبع سنين فأكثر <sup>(٥)</sup>.

## مُشَاوَرَة

انظر: شورى

## مُشْتَرَك

انظر: اشتراك

(١) المجموع الوسيط.

(٢) حاشية ابن عابدين ٢/ ٢٨١، ٢٨٢.

(٣) جواهر الإكليل ١/ ٢٠.

(٤) المجموع ٢/ ٢٨.

(٥) كشاف الفتاوى ١/ ١٢٩.



مصطلح (غسل ف ١٠).

**أثر مباشرة المشتهاة في انتشار حرمة المصاهرة:**

٤ - نص الحنفية على أن حرمة المصاهرة تنشر بوطء المشتهاة أو مسها بشهوة، وقالوا بنت مسها دون تسع ليست بمشتهاة وبه يفتى ولا فرق بين أن تكون سميئة أو لا، ولذا قال في المعراج: بنت خمس لا تكون مشتهاة اتفاقا وبنت تسع فصاعداً مشتهاة اتفاقا وفيما بين الخمس والتسع اختلاف الرواية والمشايخ، والأصح أنها لا تثبت الحرمة. ولا فرق في انتشار الحرمة عند الحنفية بين الوطء بالزنا والنكاح، فلو تزوج صغيرة غير مشتهاة فدخل بها فطلقها وانقضت عهدها وتزوجت بآخر جاز للأول التزوج بينها، لعدم الاشتهاة، أما أمها فحرمت عليه بمجرد العقد، وكذا تنشرط الشهوة في الذكر فلو جامع صبي غير مراحم امرأة أبيه لا تثبت الحرمة أي لا تحرم على أبيه، لأن من لا يشتهي لا تثبت الحرمة بجماعه، أما الصبي الذي وصل إلى حد المراهقة وهو الذي يجامع مثله ويشتهي وتستحي النساء من مثله فهو كالبالغ<sup>(١)</sup>.

وعند المالكية: كما تنتشر الحرمة بالوطء الحلال فإنها تنتشر بالوطء الحرام بشروط هي:

ما يتعلق بالمشتهاة من أحكام:

يتعلق بالمشتهاة أحكام منها:

**أثر لمس المشتهاة على الوضوء:**

٢ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن لمس المرأة المشتهاة ينقض الوضوء في الجملة. وفي المسألة تفصيل ينظر في مصطلح (حدث ف ١٢، ١٣، ولمس ف ٤).

**الفصل من جماع غير المشتهاة:**

٣ - قال الحصكفي: جماع الصغيرة غير المشتهاة لا يوجب الفسل ولا ينقض الوضوء وإن غابت فيها الحشفة وذلك بأن تصير مفضاة بالوطء ما لم يكن هناك إنزال، لقصور الشهوة فلا يلزم منه إلا غسل الذكر.

وقال ابن عابدين: في المسألة خلاف فقيل: يجب الفسل مطلقاً، وقيل: لا يجب مطلقاً، والصحيح: أنه إذا أمكن الإيلاج في محل الجماع من الصغيرة ولم يفضها - أي لم يجعلها مختلطة السبيلين - فهي ممن تجامع فيجب الفسل، والوجوب مشروط بما إذا زالت البكارة لأنه مشروط في الكبيرة ففي الصغيرة بالأولى<sup>(١)</sup>.

وفي تحديد الفرج الذي يجب الفسل بتفسيب الحشفة فيه خلاف وتفصيل ينظر في

(١) رد المحتار على الدر المختار ٢/ ٢٨١، ٢٨٢، والفتاوى الهنكية ١/ ٢٧٤ - ٢٧٥

(١) رد المحتار على الدر المختار ١/ ١٢٢، ٩٩



ابن عشر فأكثر من دون تسع سنين، وفارقها، فبليت، واتصلت بزوج آخر وأنت منه بنت، حلت تلك البنت لمصيب أمها حال صفرها، لأنه لا يحرم، ولا ينبت التحريم بذلك، وصرحوا بأنه لا تحريم بوطء مينة ومباشرة ونظر إلى فرج لشهوة أو غيره من بقية البن<sup>(١)</sup>.

#### حضانة المشتهاة:

٥ - ذكر الفقهاء أن من شروط ثبوت حق الحضانة للحاضن غير المحرم كابن العم وابن العممة، وابن الخال وابن الخالة أن لا تبلغ البنت المحضونة حداً يشتهى بمثلها.

فإذا بلغت هذا الحد، فلا تسلم إلى الحاضن المذكور، لأنه ليس بمحرم لها فيسقط حقه في الحضانة، وكذا إن كان المحضون ذكراً والحاضن أنثى غير محرم كبنت الخالة وبنت الخال وبنت العممة وبنت العم ونحوهن فتستمر حضائته معها حتى يبلغ حداً يشتهى مثله فإذا بلغ هذا الحد سقط حقها في حضائته لعدم المحرمية<sup>(٢)</sup>.  
وانظر التفصيل في مصطلح (حضانة ف-٩-١٤).

١ - بلوغ الواطئة.

٢ - أن تكون الموطوءة ممن يتلفذ بها.

٣ - أن يكون الوطء دلوفاً للحد، أما الوطء الحرام الذي لا يلدأ الحد كالزنا ففيه خلاف في نشر الحرمة، والمعتمد عدم نشر الحرمة، ومقدمات الوطء كالوطء في نشر الحرمة<sup>(١)</sup>.

ونص الحنابلة على أن الوطء بسائر أنواعه موجب للتحريم، فلا فرق بين كونه مباحاً أو محرماً بحائل غير صفيق إن أحس بالحرارة أو بدونه في قبل أو دبر، لأنه تصرف في فرج أصلي، وهو يسمى نكاحاً، فدخل في عموم قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ بَنَاتُ الْأَسْكَاءِ﴾<sup>(٢)</sup>.

وقالوا: يشترط لوجوب التحريم حياة الواطئة والموطوءة، فلو أولج ذكره في فرج مينة أو أدخلت امرأة حشفة ميت في فرجها، لم يؤثر في تحريم المصاهرة، ويشترط كون مثلهما بطلاً ويوطأ فلا يتعلق بتحريم المصاهرة بوطء صغير، لأنه غير مقصود.

وعلى اشتراط كون مثلهما بطلاً ويوطأ فلو عقد ابن تسع على امرأة وأصابها وفارقها، حلت له بنتها إذ لا تأثير لهذه الإصابة، فوجودها كعلمها وكذا عكسه كما لو أصاب

(١) مطلب لولي النهي ٩٤/٥-٩٥

(٢) كفاية الأخيار ١٥٢/٢، ١٥٤، وكشاف القناع ٤٩٧/٥،

والفتاوى الهندية ٥٤٢/١

(١) حاشية السنوني ٢٤٠/٢، ٢٥١

(٢) سورة النساء/ ٢٢



القاضي من الحنابلة: لاحد على من وطئ صغيرة لم تبلغ تسعا، لأنها لايشتهى مثلها فأشبهه مالو أدخل أصبعه في فرجها، وكذلك لو استدخلت امرأة ذكر صبي لم يبلغ عشرة لاحد عليها والصحيح أنه متى أمكن وطؤها ومكنت المرأة من أمكنه الوطء فوطئها أن الحد يجب على المكلف منهما فلايجوز تحليل ذلك بتسع، ولاعشر، لأن التحديد إنما يكون بالتوقيف ولا توقيف في هذا وكون التسع وقتا لإمكان الاستمتاع غالبا لايمنع وجوده قبله، كما أن البلوغ يوجد في خمسة عشر عاما غالبا ولم يمنع من وجوده قبله<sup>(١)</sup>.



**اشتراط كون الفرج المرزني به مشتتهى  
لوجوب حد الزنا:**

٦ - ذكر الفقهاء أن من شروط وجوب حد الزنا أن يكون الفرج المرزني به مشتتهى طبعاً أي يشتهيه ذوو الطباع السليمة من الناس بأن كان فرج آدمي حي، وذلك احترازاً عن وطء الميتة فلا يجب فيه الحد عند جمهور الفقهاء، لأنه مما ينفر عنه الطبع السليم، وتعافه النفس، فلم يحتج إلى الزجر عنه بحد الزنا<sup>(١)</sup>.

ومقابل الأصح عند الشافعية وأحد الوجهين عند الحنابلة أن الحد يجب على من وطئ ميتة، لأنه وطء في فرج آدمية فأشبهه وطء الحية، ولأنه أعظم ذنباً وأكثر إثماً، لأنه انضم إلى الفاحشة هنك حرمة الميتة، وإلى هذا ذهب الأوزاعي<sup>(٢)</sup>.

واحترازاً كذلك عن وطء صغيرة غير مشتهاة فلا يجب فيه الحد عند الحنفية والمالكية والقاضي من الحنابلة<sup>(٣)</sup> لا على الرجل الفاعل ولا على الصغيرة غير المشتهاة ولا تحد المرأة إذا كان الواطئ غير بالغ، قال

(١) رد المحتار على الدر المختار ١٤١/٣-١٤٢، وجواهر الإكليل ٢/٢٨٣، ومغني المحتاج ٤/١٤٤-١٤٦، وكفلية الأخير ٢/١٨٢، والمغني لابن قدامة ٨/١٨١  
(٢) مغني المحتاج ٤/١٤٥، والمغني لابن قدامة ٨/١٨١  
(٣) رد المحتار على الدر المختار ٣/١٤١، والقوانين الفقهية ص ٣٤٧، والمغني لابن قدامة ٨/١٨١-١٨٢، ومغني المحتاج ٤/١٤٦

(١) المغني لابن قدامة ٨/١٨١-١٨٢



مُشْرِف

انظر: إشراف

مَشْرُوب

انظر: أشربة

مُشْرِك

انظر: إشراك



الْمُشْرَكَةُ

انظر: عمرة



## مَشْرُوعِيَّة

التعريف:

١ - المشروعية منسوبة لمشروع، وهو مصدر صناعي، والمشروع ماسوغة الشرع، والشرعة بالكسر في اللغة: الدين، والشرع والشرعية مثله مأخوذ من الشريعة، وهي مورد الناس للاستقاء، وسُميت بذلك لوضوحها وظهورها وشرع الله لنا كذا يشرعه، أظهره وأوضحه<sup>(١)</sup>.

وقال التهانوي: وتطلق المشروعية على ماكتسبه الأفعال أو الأشياء من أحكام كالبيع فإن له وجوداً حسيّاً، ومع هذا له وجود شرعي<sup>(٢)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة:

الصحة:

٢ - الصحة لغة: في البدن حالة طبيعية تجري أفعالها معها على المجرى الطبيعي، وقد استعيرت الصحة للمعاني فقليل صحت الصلاة إذا أسقطت القضاء، وصح العقد إذا ترتب عليه أثره، وصح القول إذا طابق

الواقع<sup>(١)</sup>.

وفي الاصطلاح: الصحة عبارة عن كون الفعل مسقطاً للقضاء في العبادات أو سبباً لترتب ثمراته المطلوبة منه شرعاً في المعاملات ويزااته البطان<sup>(٢)</sup>.

وقال الفزالي: إطلاق الصحة في العبادات مختلف فيه والصحيح عند المتكلمين عبارة عما وافق الشرع وجب القضاء أو لم يجب، وعند الفقهاء عبارة عما أجزأ وأسقط القضاء<sup>(٣)</sup>.

والصلة بين الصحة والمشروعية العموم والخصوص.

الحكم:

٣ - الحكم هو القضاء لغة.

واصطلاحاً: إذا قيد بالشرعي فهو خطاب الشارع المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاء أو تخيراً أو وضعاً.

هذا عند علماء الأصول، أما عند الفقهاء فهو أثر الخطاب وليس عين الخطاب<sup>(٤)</sup>.  
والصلة بين المشروعية والحكم الشرعي أن المشروعية هي أحد أوصاف الحكم الشرعي.

(١) المصباح المنير.

(٢) قواعد الفقه للبركتي، وتظر التعريفات للبرجاني.

(٣) المستصفى ٩٤/١.

(٤) مسلم الثبوت ٥٤/١، وجمع الجوامع ٣٥/١، وإرشاد

القول ص ٦.

(١) المعجم الوسيط، والمصباح المنير.

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون ٤/٢٢٢.



وكل ما لا يترتب عليه أثره الشرعي فهو فاسد أو باطل.

ولكن الفقهاء اختلفوا في العقود والمعاملات.

فالجمهور يلحقون المعاملات بالعبادات من حيث إن فعلها على غير الصورة المشروعة يلحق بها البطلان والفساد دون تفرقة بين المعنيين.

وأما الحنفية فلهم اصطلاح خاص في التفرقة بين الفاسد والباطل من المعاملات والعقود.

وقالوا: إن الباطل فيها مالم يكن مشروعاً لأبصره ولا بوصفه، كبيع الميتة والدم.

أما ما كان مشروعاً بأبصره، وغير مشروع بوصفه فإنه فاسد لا باطل كالبيع الربوي مثلاً، فإنه مشروع بأبصره من حيث إنه بيع، وغير مشروع بوصفه وهو الفضل، فكان فاسداً لملازمته للزيادة وهي غير مشروعة فلو حذفت الزيادة لصح البيع وعاد إلى أصله من المشروعية<sup>(١)</sup>.

والتفصيل في الملحق الأصولي، ومصطلح (بطلان ف ١٠-١٢)

الجواز:

٤ - من معاني الجواز في اللغة: الصحة والنفاذ، ومنه: أجزت العقد جعلته جائزاً نافذاً<sup>(١)</sup>.

وفي الاصطلاح مالا منع فيه عن الفعل والترك شرعاً<sup>(٢)</sup>.

أدلة المشروعية:

٥ - قال القرافي: أدلة مشروعية الأحكام محصورة شرعاً توقف على الشارع وهي نحو العشرين، ثم قال: فادلة مشروعيها الكتاب والسنة والقياس والإجماع والبراءة الأصلية وإجماع أهل المدينة والاستحسان والاستصحاب وفعل الصحابي ونحو ذلك<sup>(٣)</sup>. وتفصيل ذلك في الملحق الأصولي.

الخلل في التصرفات وأثره في المشروعية:

٦ - اتفق الفقهاء على أن العبادات ينبغي أن تؤدي كما شرعت دون نقصان أو خلل حتى تكون صحيحة مجزئة، وكل عبادة تفقد ركناً من أركانها أو شرطاً من شروطها فهي باطلة، ولا يترتب عليها أثرها الشرعي من الثواب الأخروي وسقوط القضاء في الدنيا.

(١) المصباح، والمعجم الوسيط، وفتح القدير ٢٠٣/٣ ط الأميرية.

(٢) قواعد الفقه للبركي.

(٣) الفروق ١/١٢٨

(١) جمع الجوامع ١/١٠٧-١٠٨، والطويع ١/٢١٨، وكشف الأسرار ١/٢٥٩، وحاشية الدسوقي ٣/٥٤، ونهاية المحتاج ٣/٤٢٩، والمتنور ٣/٧



ذلك في الطريق، والطلب بالزكاة مشروع لإقامة ذلك الركن من أركان الإسلام وإن أدى إلى القتال كما فعله أبو بكر الصديق رضي الله عنه وأجمع عليه الصحابة رضي الله عنهم<sup>(١)</sup>.

دخول المسكوت عنه في المشروعية:

٧ - قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدِّلَكُمْ فَعَمَلٌ بَشَرٌ وَلَا تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبَدِّلُكُمْ عَمَّا آتَاهُ اللَّهُ﴾<sup>(١)</sup>.

وقال رسول الله ﷺ: «وسكت عن أشياء رحمة بكم لا عن نسيان فلا تبحثوا عنها»<sup>(٢)</sup>.

وقد اختلف الفقهاء في مشروعية فعل شيء مسكوت عنه على أقوال وتفصيلات<sup>(٣)</sup> تنظر في الملحق الأصولي.

## المَشْعَرُ الحَرَامُ

انظر: مزلفة

الأسباب المشروعة أسباب للمصالح لا للمفاسد:

٨ - قال الشاطبي: الأسباب الممنوعة أسباب للمفاسد لا للمصالح، كما أن الأسباب المشروعة أسباب للمصالح لا للمفاسد، مثال ذلك: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فإنه أمر مشروع لأنه سبب لإقامة الدين وإظهار شعار الإسلام وإخماد الباطل على أي وجه كان، وليس بسبب في الوضع الشرعي لإتلاف مال أو نفس ولأنيل من عرض، وإن أدى إلى



(١) سورة المائدة / ١٠١

(٢) خطيب: «وسكت عن أشياء...»

أخرجه الدارقطني في سننه (٢٩٨/٤)، وضعفه ابن رجب في

شرح الأربعين النووية ص ٢٠٠

(٣) الموافقات ١/ ١٦١ - ١٧٦، والبحر المحيط

١٦٧-١٦٨

(١) الموافقات ١/ ٣٣٧



وفي الاصطلاح: الحرج ما فيه مشقة فوق المعتاد<sup>(١)</sup>.

والصلة بين المشقة والحرج هي: أن الحرج أخص من المشقة.

## مَشَقَّةٌ

ب - الرخصة:

٣ - الرخصة في اللغة: اليسر والسهولة يقال: رخص السعر إذا تراجع وسهل الشراء<sup>(٢)</sup>.

واصطلاحاً: عبارة عما وسع للمكلف في فعله لعذر وعجز عنه مع قيام السبب المحرم: تناول الميتة عند الاضطرار، وجواز الفطر في رمضان للمسافر<sup>(٣)</sup>.

والصلة بين المشقة والرخصة: هي أن المشقة سبب للرخصة.

ج - الضرورة:

٤ - الضرورة اسم من الاضطرار<sup>(٤)</sup>.

وفي الشرع: بلوغ الإنسان حداً إن لم يتناول الممنوع هلك أوقارب<sup>(٥)</sup>.

والصلة هي أن المشقة أعم من الضرورة.

التعريف:

١ - المشقة في اللغة: بمعنى الجهد والعناء والشدة والثقل، يقال: شق عليه الشيء يشق شقاً ومشقة إذا تعب<sup>(١)</sup>، ومنه قوله تعالى: ﴿لَرَّ تَكَوُّنُوا بِلَيْفِهِ لَا يَشِقُ الْآتِفِينَ﴾<sup>(٢)</sup>، معناه: إلا بجهد الأنفس، والشق: المشقة، وقال في المصباح المنير: وشق الأمر علينا يشق من باب قتل أيضاً فهو شاق، وشق عليّ الأمر يشق شقاً ومشقة أي ثقل عليّ<sup>(٣)</sup> والمشقة اسم منه.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي.

الألفاظ ذات الصلة:

١ - الحرج:

٢ - الحرج في اللغة: بمعنى الضيق، وحرج صدره حرجاً من باب تعب: ضاق<sup>(١)</sup>.

(١) لسان العرب، والنهاية في غريب الحديث لأبن الأثير ٤٩١/٢

(٢) سورة النحل / ٧

(٣) المصباح المنير.

(٤) لسان العرب، والمصباح المنير، والقاموس المحيط، والمصباح في اللغة.

(١) الموافقات للشاطبي ١٥٩/٢.

(٢) التتبعات للرجاني، والمصباح المنير.

(٣) الموافقات للشاطبي ٣٠١/١، والتتبعات للرجاني والمصنف للزفالي ٩٨-٩٩.

(٤) المصباح المنير، والمنثور في القواعد للزركشي ٣١٩/٢.

والأشباه للسيوطي ص ٨٥.

(٥) المنثور في القواعد ٣١٩/٢، والأشباه للسيوطي ص ٨٥.



#### د - الحاجة:

٥ - الحاجة تطلق على الاقتدار، وعلى مايفتقر إليه مع مجته<sup>(١)</sup>.

واصطلاحاً: ما يفتقر إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج والمشقة اللاحقة بقوت المطلوب.

والفرق بين المشقة والحاجة أن الحاجة وإن كانت حالة جهد فهي دون المشقة ومرتبها أدنى منها<sup>(٢)</sup>.

#### الأحكام المتعلقة بالمشقة:

##### أولاً: أوجه المشقة:

٦ - يترتب على المشقة أحكام شرعية ورخص متعددة، تعتمد على نوع المشقة ودرجتها. ولا تخلو جميع التكاليف في الشريعة الإسلامية من جنس المشقة أصلاً، بل إن التكليف ماسمي بهذا إلا لأنه طلب ما فيه كلفة ومشقة، فلا يخلو شيء من التكاليف من المشقة ويبان ذلك في أن أوجه المشقة أربعة.

##### الوجه الأول: مشقة ما لا يطاق:

٧ - وهي المشقة التي لا يقدر العبد على حملها أصلاً، فهذا النوع لم يرد التكليف به في الشرع أصلاً، إذ لا قدرة للمكلف عليه في

العادة، فلا يقع التكليف به شرعاً، وإن جاز عقلاً، فتكليف ما لا يطاق يسمى مشقة من حيث كان تكلف الإنسان نفسه بحمله موقفاً في عناء وتعب لا يجدي، كالمقعد إذا تكلف القيام، والإنسان إذا تكلف الطيران في الهواء، وما أشبه ذلك فحين اجتمع مع المقدور عليه الشاق الحمل إذا تحمل في نفس المشقة سمي العمل شاقاً والتعب في تكلف حمله مشقة<sup>(١)</sup>.

#### الوجه الثاني: المشقة التي تطاق لكن فيها شدة:

٨ - المشقة التي تطاق ويمكن احتمالها، لكن فيها شدة، وهذا الوجه يكون خاصاً بالمقدور عليه إلا أنه خارج عن المعتاد في الأعمال العادية، بحيث يشوش على النفوس في تصرفها ويقلقها في القيام بما فيه تلك المشقة. إلا أن هذا الوجه على ضربين:

أحدهما: أن تكون المشقة مختصة بأعيان الأفعال المكلف بها، بحيث لو وقعت مرة واحدة لوجدت فيها، وهذا هو الموضع الذي وضعت له الرخص المشهورة في اصطلاح الفقهاء، كالصوم في المرض والسفر، والإتمام في السفر وما أشبه ذلك.

(١) الموافقات للشاطبي ١٠٧/٢، ١١٩-١٢٠، ومسلم الثبوت

١٢٣/١، وترواه الأحكام للزبن عبد السلام ٧/٢

(١) المفردات للرافع الأصبهني.

(٢) الموافقات للشاطبي ١٠٧/٢، ١١، والأشبه

للبيوطي ص ٨٥



وإنما قالت: «مالم يكن إثمًا»، لأن ترك الإثم لامشقة فيه من حيث كان مجرد ترك إلى أشباه ذلك مما في هذا المعنى ولو كان قاصداً للمشقة لما كان مريداً لليسر ولا للتخفيف، ولكان مريداً للخرج والعسر وذلك باطل.

كما يستدل على ذلك بما ثبت أيضاً من مشروعية الرخص، وهو أمر مقطوع به ومما علم من دين الأمة بالضرورة: كرخص السفر، والفطر، والجمع، وتناول المحرمات في الاضطرار<sup>(١)</sup>، فإن هذا نمط يدل قطعاً على مطلق رفع الحرج والمشقة، وكذلك بما جاء في النهي عن التعقيد والتكلف والنسب في الانقطاع عن دوام الأعمال، ولو كان الشارع قاصداً للمشقة في التكليف لما كان ثم ترخيص ولا تخفيف، وهو يدل على عدم قصد الشارع إليه<sup>(٢)</sup>، فإنه لا ينافي في أن الشارع قاصد للتكليف بما يلزم فيه كلفة ومشقة ما، ولكن لا يسمى في العادة المستمرة مشقة، كما لا يسمى في العادة مشقة طلب المعاش بالتحرف وسائر الصنائع، لأنه ممكن معتاد لا يقطع مافيه من الكلفة عن العمل في الغالب المعتاد، وإلى هذا المعنى يرجع الفرق بين

والثاني: أن لا تكون مختصة ولكن إذا نظر إلى كليات الأعمال والدوام عليها صارت شاقة ولحقت المشقة العامل بها، ويوجد هذا في التوافل وحدها إذا تحمل الإنسان منها فوقع ما يحتمله على وجه ما إلا أنه في الدوام يتعبه<sup>(٣)</sup>.

ولذلك فإن الشارع لم يقصد إلى التكليف بالشاق والإعنات فيه، والدليل على ذلك النصوص الدالة على ذلك كقوله تعالى: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٤)</sup>، وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرَكَ كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا﴾<sup>(٥)</sup>، وقوله تعالى: ﴿لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَسْعَهَا﴾<sup>(٦)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾<sup>(٧)</sup>، وقوله تعالى: ﴿يُؤَيِّدُ اللَّهُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ اللَّهَ مِنْكُمْ وَيُخْلِقُ الْإِنْسَانَ ضَوْعِقًا﴾<sup>(٨)</sup>، وجاء في الحديث من عاتبة رضي الله عنها أن النبي ﷺ: «ما خير بين أمرين إلا اختار أيسرهما مالم يكن إثمًا»<sup>(٩)</sup>،

(١) الموافقات ٢/ ١٢٠، ومسلم الثبوت ١/ ١٢٢، وقواعد الأحكام ٢/ ٧

(٢) سورة الأعراف / ١٥٧

(٣) سورة البقرة / ٢٨٦

(٤) سورة البقرة / ٢٨٦

(٥) سورة الحج / ٧٨

(٦) سورة النساء / ٢٨

(٧) حديث عائشة: «أن النبي ﷺ ما خير بين أمرين إلا اختار أيسرهما»

= أخرجه البخاري (الفتح ٨٦/ ١٢) ومسلم (١٨١٣/ ٤) واللفظ لـ

(١) الموافقات للشاطبي ٢/ ١٢٢

(٢) الموافقات ٢/ ١٢٢ - ١٢٣



هذا يسمى مشقة بهذا الاعتبار، لأنه إلقاء بالمقاييد ودخول أعمال زائدة على ما اقتضته الحياة الدنيا<sup>(١)</sup>.

**الوجه الرابع: أن يكون ملزماً بما قبله:**

١٠ - وهو أن يكون التكليف خاصاً بما يلزم عما قبله، فإن التكليف إخراج المكلف عن هوى نفسه، ومخالفة الهوى شاقة على صاحب الهوى مطلقاً، ويلحق الإنسان بسببها تعب وعناء، وذلك معلوم في العادات الجارية في الخلق، وذلك أن مخالفة ما تهوى الأنفس شاق عليها، والشارع إنما قصد بوضع الشريعة إخراج المكلف عن اتباع هواه حتى يكون عبداً لله، فإذا مخالفة الهوى ليست من المشقات المعتبرة في التكليف<sup>(٢)</sup>.

**ثانياً: القواعد الفقهية المنتظمة لأحكام المشقة:**

١١ - وضع الفقهاء مجموعة من القواعد الفقهية لضبط أحكام المشقة، ومن هذه القواعد (المشقة تجلب التيسير) يعني أن الصعوبة تصير سبباً للتسهيل، ويلزم التوسيع في وقت المضايقة.

ويتفرع على هذا الأصل كثير من الأحكام الفقهية كالقرض والحوالة والحجر وغير

المشقة التي لا تعد مشقة عادة، والتي تعد مشقة، وهو أنه إن كان العمل يؤدي الدوام عليه إلى الانقطاع عنه أو عن بعضه وإلى وقوع خلل في صاحبه في نفسه أو ماله، أو حال من أحواله فالمشقة هنا خارجة عن المعتاد، وإن لم يكن فيها شيء من ذلك في الغالب فلا يعد في العادة مشقة وإن سميت كلفة<sup>(١)</sup>.

فما تضمن التكليف الثابت على العباد من المشقة المعتادة أيضاً ليس بمقصود الطلب للشارع من جهة نفس المشقة، بل من جهة ما في ذلك من المصالح العائدة على المكلف<sup>(٢)</sup>.

**الوجه الثالث: الزيادة في الفعل على ما جرت به العادة:**

٩ - وهو إذا كان الفعل خاصاً بالمقدور عليه، وليس فيه من التأثير في تعب النفس خروج عن المعتاد في الأعمال العادية، ولكن نفس التكليف به زيادة على ما جرت به العادات قبل التكليف شاقاً على النفس، ولذلك أطلق عليه لفظ التكليف، وهو في اللغة يقتضي معنى المشقة، لأن العرب تقول: كلفته تكليفاً إذا حملته أمراً يشق عليه وأمرته به، وتكلفته الشيء: إذا تحملته على مشقة، وحملت الشيء تكلفته: إذا لم تطقه إلا تكلفاً، فمثل

(١) الموافقات ٢/ ١٢١

(٢) الموافقات ٢/ ١٢١ - ١٥٣

(١) الموافقات ٢/ ١٢٣

(٢) الموافقات ٢/ ١٢٣ - ١٢٤



إلى الله الحنفية السمحة<sup>(١)</sup>.

وروى أبو هريرة رضي الله عنه وغيره قوله  
﴿إِنَّمَا بَعَثْتُ مَيْسِرِينَ وَلَمْ تَبْعَثُوا  
مَعْسِرِينَ﴾<sup>(٢)</sup>.

وقالت عائشة رضي الله عنها: «ما خير  
رسول الله بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم  
يكن إثماً»<sup>(٣)</sup>.

ويتخرج على هذه القاعدة جميع رخص  
الشرع وتخفيفاته.

هذا وقد خرج عن هذه القاعدة مانص عليه  
وإن كان فيه مشقة وعمت به البلوى، قال ابن  
نجيم: المشقة والحرص إنما يعتبران في موضع  
لائص فيه وأما مع النص بخلافه فلا<sup>(٤)</sup>.

ويعني قاعدة: المشقة تجلب التيسير قول  
الشافعي رحمه الله: «إذا ضاق الأمر اتسع»  
ومعناها: إذا ظهرت مشقة في أمر يرخس فيه  
ويوسع، فعكس هذه القاعدة «إذا اتسع الأمر  
ضاقت»، ومن فروع هذه القاعدة شهادة النساء

ذلك، وما جوزه الفقهاء من الرخص  
والتخفيفات في الأحكام الشرعية مستتب من  
هذه القاعدة:

وتعتبر المشقة سبباً هاماً من أسباب  
الرخص، وهي تختلف بالقوة والضعف،  
بحسب الأحوال، وبحسب قوة العزائم  
وضعفها، وبحسب الأعمال، فليس للمشقة  
المعتبرة في التخفيفات ضابط مخصوص،  
ولاحد محدود يطرد في جميع الناس، ولذلك  
أقام الشرع السبب مقام العلة واعتبر السفر لأنه  
أقرب مظان وجود المشقة.. وليست أسباب  
الرخص بدخلة تحت قانون أصلي، ولا ضابط  
مأخوذ باليد بل هي إضافية بالنسبة إلى كل  
مخاطب في نفسه<sup>(١)</sup>.

والأصل في هذه القاعدة قوله تعالى:  
﴿يُرِيدُ اللَّهُ يَكُفِّرَ عَنْكُمْ أَلْسِنَكُمْ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ  
الْعُسْرَ﴾<sup>(٢)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ  
مِنْ حَرَجٍ﴾<sup>(٣)</sup>، وقوله ﴿بَعَثْتُ بِالْحَنِيفَةِ  
الْمُسْحَاءِ﴾<sup>(٤)</sup>، وفي لفظ آخر: «أحب الأديان

(١) حديث: «أحب الأديان إلى الله الحنفية السمحة»  
أخرجه أحمد (٣٣٦/١) من حديث ابن عباس، وحسن

إسناده ابن حجر في الفتح (٩٤/١)

(٢) حديث: «إِنَّمَا بَعَثْتُ مَيْسِرِينَ وَلَمْ تَبْعَثُوا مَعْسِرِينَ»

أخرجه البخاري (الفتح ٥٢٥/١)

(٣) حديث عائشة: «ما خير رسول الله...»

سبق تخريجه في التعليق على ٨٥

(٤) شمس عيون البصائر ٢٧١/١، والأشباه والنظائر للسيوطي

ص ٧٧

(١) الموافقات ٣١٤/١، ١٥٥/٣، ومجلة الأحكام المعدلة  
ص ١٨، وشرح المجلة للأندلسي ٥١/١، والأشباه والنظائر

لاين نجيم ص ٧٥، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ٧٦

(٢) سورة البقرة / ١٨٥

(٣) سورة الحج / ٧٨

(٤) حديث: «بَعَثْتُ بِالْحَنِيفَةِ الْمُسْحَاءِ»

أخرجه أحمد (٢٦٦/٥) من حديث أبي أمامة.



والصبيان في الحمامات والمواضع التي لا يضرها الرجال دفعاً لحرج ضياع الحقوق. ومنها قبول شهادة القابلة<sup>(١)</sup>.

### المشاق الموجهة للتخفيفات الشرعية:

قال العز بن عبد السلام: المشاق ضربان:

١٢ - أحدهما: مشقة لانتفك العبادة عنها كمشقة الوضوء والغسل في شدة البرد، ومشقة إقامة الصلاة في الحر والبرد ولا سيما في صلاة الفجر، ومشقة الصوم في شدة الحر وطول النهار، ومشقة السفر والحج والجهاد التي لا تفكك عنها غالباً، ومشقة الاجتهاد في طلب العلم والرحلة فيه، وكذلك المشقة في رجم الزناة وإقامة الحدود على الجنة، ولا سيما في حق الآباء والأمهات والبنين والبنات، فإن في ذلك مشقة عظيمة على مقيم هذه العقوبات بما يجده من الرقة والمرحمة بها للسراق والزناة والجنات من الأجانب والأقارب البنين والبنات<sup>(٢)</sup>، ولمثل هذا قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup>، وقال عليه الصلاة والسلام: «لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت

يدها»<sup>(١)</sup>. وهو  $\text{بَشَرٌ}$  أولى بتحمل هذه المشاق من غيره؛ لأن الله سبحانه وتعالى وصفه في كتابه العزيز بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(٢)</sup> فهذه المشاق كلها لا أثر لها في إسقاط العبادات والطاعات<sup>(٣)</sup>.

١٣ - الضرب الثاني: مشقة تنفك عنها العبادات غالباً وهي أنواع:

النوع الأول: مشقة عظيمة فادحة كمشقة الخوف على النفوس والأطراف ومنافع الأطراف، فهذه مشقة موجبة للتخفيف والترخيص لأن حفظ المهج والأطراف لإقامة مصالح الدارين أولى من تريضها للغوات في عبادة أو عبادات ثم تقوت أمثالها<sup>(٤)</sup>.

النوع الثاني: مشقة خفيفة كأذى وجع في إصبع أو أذى صداع أو سوء مزاج خفيف، فهذا لا أثر له ولا النضاغ إليه لأن تحصيل مصالح العبادة أولى من دفع هذه المشقة التي لا أثر لها<sup>(٥)</sup>.

النوع الثالث: مشاق واقعة بين هاتين المشقتين مختلفة في الخفة والشدّة فما دنا

(١) حديث: «لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها» أخرجه البخاري (الفتح ١/٥١٣) ومسلم (٣/١٣١٥) من حديث عائشة.

(٢) سورة التوبة / ١٢٨

(٣) قواعد الأحكام للزم بن عبد السلام ٧/٢

(٤) قواعد الأحكام ٧/٢-٨

(٥) قواعد الأحكام ٧-٨

(١) الأشبه والتظاير لابن نجيم ص ٨٤، والأشبه للسيوطي ص ٨٣ ومسجلة الأحكام المدنية ص ١٨، وشرح مسجلة الأحكام للأتاسي ١/٥١ وغمر حيون الصاغر ١/٢٧٣  
(٢) قواعد الأحكام للزم بن عبد السلام ٧/٢  
(٣) سورة النور / ٢



مايعظم فيمنع وجوب الحج، ومنها ماينحف ولايمنع الوجوب، ومنها ماينوسط فيردد فيه، وما قرب منه إلى المشقة العليا كان أولى بمنع الوجوب، وماقرب منه إلى المشقة الدنيا كان أولى بأن لايمنع الوجوب.

وتختلف المشاق باختلاف العبادات في اهتمام الشرع، فما اشدت اهتمامه به شرط في تخفيفه المشاق الشديدة أو العامة، وما لم يهتم به خففه بالمشاق الخفيفة، وقد تخفف مشاقه مع شرفه وعلو مرتبته لتكرر مشاقه، كيلا يؤدي إلى المشاق العامة الكثيرة الوقوع. مثاله: ترخيص الشرع في الصلاة التي هي من أفضل الأعمال تقام مع الخبث الذي يشق الاحتراز منه ومع الحدث في حق التيمم والمستحاضة، ومن كان عذره كعذر المستحاضة<sup>(١)</sup>.

أما الصلاة فيستقل فيها القائم إلى القعود بالمرض الذي يشوش عليه الخشوع والأذكار، ولايشترط فيها الضرورة ولا العجز عن تصوير القيام اتفاقاً، ويشترط في الانتقال من القعود إلى الاضطجاع عذراً أشق من عذر الانتقال من القيام إلى القعود، لأن الاضطجاع منافي لتعظيم العبادات ولاسيما والمصلي مناج ربه<sup>(٢)</sup>.

منها من المشقة العليا أوجب التخفيف، وما دنا منها من المشقة الدنيا لم يوجب التخفيف.

كمريض في رمضان يخاف من الصوم زيادة مرض أو بقاء البرء، فيجوز له الفطر، وهكذا في المرض المبيح للتيمم والحمل الخفيفة ووجع الضرس اليسير وما وقع بين هاتين الرتبتين مختلف فيه، منهم من يلحقه بالعليا ومنهم من يلحقه بالدنيا، وتضبط مشقة كل عبادة بأدنى المشاق المعتبرة في تخفيف تلك العبادة فإن كانت مثلها أو أزيد ثبتت الرخصة ولذلك اعتبر في مشقة المرض المبيح للفطر في الصوم أن يكون كزيادة مشقة الصوم في السفر عليه في الحضر<sup>(١)</sup>.

وكذلك المشاق في الحج وفي إباحة محظورات الإحرام: أن يحصل بتركها مثل مشقة القمل الوارد فيه الرخصة، وأما أصل الحج فلايكتفى بتركه بذلك، بل لابد من مشقة لايحتمل مثلها كالخوف على النفس والمال، وعدم الزاد والراحلة، وفي إباحة ترك القيام إلى القعود: أن يحصل به مايشوش الخشوع وإلى الاضطجاع أشق، لأنه منافي لتعظيم العبادات.

والمشاق في الحج ثلاثة أقسام: منها

(١) قواعد الأحكام ٨/٢، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ٨١

(٢) قواعد الأحكام ٩/٢

(١) قواعد الأحكام ٨/٢، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٨٢، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ٨١



بمشاق خفيفة دون هذه المشاق<sup>(١)</sup>.  
 ١٤ - ولاتخصص المشاق بالمعدات بل تجري في المعاملات مثاله: الفرر في اليسوع وهو أيضاً ثلاثة أقسام:  
 أحدها: مايسر اجتنابة كييع الفستق والبندق والرمان والبطيخ في قشورها فيعنى عنه.  
 القسم الثاني: ما لايسر اجتنابه فلايعنى عنه.

القسم الثالث: ما يقع بين الربتين وفيه اختلاف، منهم من يلحقه بما عظمت مشقته لارتفاعه عما خفت مشقته، ومنهم من يلحقه بما خفت مشقته لانهطاطه عما عظمت مشقته، إلا أنه تارة يعظم الفرر فيه فلايعنى عنه على الأصح كبيع الجوز الأخضر في قشرته<sup>(٢)</sup>.

١٥ - وإذا كانت المشاق تنقسم إلى ماهو في أعلى مراتب الشدة وإلى ما هو في أدناها، وإلى مايتوسط بينهما، فكيف تعرف المشاق المتوسطة الميعة التي لا ضابط لها، مع أن الشرع قد ربط التخفيفات بالتشديد والأشد والشافق والأشوق، مع أن معرفة التشديد والشافق متعذرة لعدم الضابط؟ وأجاب العز بن عبد السلام بقوله: لاوجه لضبط هذا وأمثاله إلا

وأما الأعذار في ترك الجماعات والجمعات فخفيفة، لأن الجماعات ستة عند من يقول بذلك، والجمعات بدل.  
 وأما الصوم فالأعذار فيه خفيفة كالسفر والمرض الذي يشق الصوم معه لمشقة الصوم على المسافر، وهذان عذران خفيفان، وما كان أشد منهما كالخوف على الأطراف والأرواح كان أولى بجواز الفطر.

وأما التيمم: فقد جوزوه الشافعي رحمه الله تارة بأعذار خفيفة، ومنعه تارة على قول بأعذار أثقل منها، والأعذار عنده رتب متفاوتة في المشقة.

الرتبة الأولى: مشقة فادحة كالخوف على النفوس والأعضاء، ومنافع الأعضاء فيباح بها التيمم.

الرتبة الثانية: مشقة دون هذه المشقة في الرتبة كالخوف من حدوث المرض المخوف فهذا ملحق بالرتبة العليا على الأصح.

الرتبة الثالثة: خوف إبطاء البرء وشدة الضنى ففي إلحاقه بالرتبة الثانية خلاف والأصح الإلحاق.

الرتبة الرابعة: خوف الشين إن كان باطنا لم يكن عذراً، وإن كان ظاهراً ففيه خلاف والمختار الإباحة، وقد جوز الشافعي التيمم

(١) قواعد الأحكام ١/٢-١

(٢) المرجع السابق.



المعاملات، ومنها توقان الجائع إلى الطعام وقد حضرت الصلاة، ومنها التأذي بالرياح الباردة في الليلة المظلمة، كذلك التأذي بالمشي في الوحل<sup>(١)</sup>.

### ضابط المشقة:

١٦ - يشترط أن تكون المشقة عامة، ووقوعها كثيراً، فلو كان وقوعها نادراً لم تراع المشقة، والمشقة يختلف ضابطها باختلاف أضرارها، كما في التيمم، إذ يعدل عن الماء إذا خيف إتلاف عضو أو بطله البرء أو شين فاحش<sup>(٢)</sup>. قال العز بن عبد السلام: إن قيل ماضباط الفعل الشاق الذي يؤثر عليه أكثر مما يؤثر على الخفيف؟ قلت: إذا اتحد الفعلان في الشرف والشرائط والسنن والأركان - وكان أحدهما - شاقاً فقد استويا في أجرهما لتساويهما في جميع الوظائف وانفرد أحدهما بتحمل المشقة لأجل الله سبحانه وتعالى، فأثيب على تحمل المشقة لأعلى عين المشاق، إذ لا يصح التقرب بالمشاق لأن القرب كلها تعظيم للرب سبحانه وتعالى وليس عين المشاق تعظيماً ولا توقيراً، ويدل على ذلك أن من تحمل مشقة في خدمة إنسان فإنه يرى ذلك له لأجل كونه شق عليه، وإنما

بالقريب، فإن ما لا يحد ضابطه لا يجوز تعطيله ويجب تقريره، فالأولى في ضابط مشاق العبادات أن تضبط مشقة كل عبادة بأدنى المشاق المعتبرة في تلك العبادة، فإن كانت مثلها أو أزيد ثبتت الرخصة بها، ولن يعلم التماثل إلا بالزيادة، إذ ليس في قدرة البشر الوقوف على تساوي المشاق، فإذا زادت إحدى المشقتين على الأخرى علمنا أنهما قد استوتا، فما اشتملت عليه المشقة الدنيا منهما كان ثبوت التخفيف والترخيص بسبب الزيادة، وأمثال ذلك أن التأذي بالقمل مبيح للحلق في حق الناسك فينبغي أن يعتبر تأذيه بالأمراض بمثل مشقة القمل<sup>(١)</sup>.

كذلك سائر المشاق المبيحة للبس والطيب والدهن وغير ذلك من المحظورات، وكذلك ينبغي أن تقرب المشاق المبيحة للتيمم بأدنى مشقة أيسر يحملها التيمم، وفي هذا إشكال، فإن مشقة الزيادة اليسيرة على ثمن المثل ومشقة الانقطاع من سفر النزعة خفيفة لا ينبغي أن يعتبر بها الأمراض، وأما المبيح للفطر فينبغي أن تقرب مشقته بمشقة الصيام في الحضر، فإذا شق الصوم مشقة تربى على مشقة الصوم في الحضر فليجز الإفطار بذلك. ولهذا نظائر كثيرة: منها مقادير الإغرار في

(١) قواعد الأحكام ١٣/٢

(٢) المتور في القواعد للزركشي ١٧١/٣ - ١٧٢

(١) قواعد الأحكام ١٢/٢ - ١٣



وأهمل جانب الخاصة.  
ثم إن المشقة في الأعمال المعتادة مختلفة باختلاف تلك الأعمال فليست المشقة في صلاة ركعتي الفجر كالمشقة في ركعتي الصبح، ولا المشقة في الصلاة كالمشقة في الصيام ولا المشقة في الصيام كالمشقة في الحج، ولا المشقة في ذلك كله كالمشقة في الجهاد، إلى غير ذلك من أعمال التكليف ولكن كل عمل في نفسه له مشقة معتادة فيه، توازي مشقة مثله من الأعمال العادية<sup>(١)</sup>.

#### المواطن التي تظن فيها المشقة والأحكام المنوطة بها:

١٧ - شرع الإسلام أنواعاً من الرخص لظروف توجد للمكلف نوعاً من المشقة التي تثقل كاهله، وقد ذكر العلماء أسباب التخفيف في العبادات وغيرها التي بنيت على الأعداء، وقد رخص الشارع لأصحابها بالتخفيف عنهم في العبادات والمعاملات والحدود وغيرها، فكل ماتمسر أمره وشق على المكلف وضعه خففته الشريعة ومن أهم هذه الأعداء التي جعلت سبباً للتخفيف عن العباد والمواطن التي تظن فيها المشقة هي: السفر - المرض - الحمل - الإرضاع - الشيخوخة - والهرم -

يراه له بسبب تحمل مشقة الخلعة لأجله... ويختلف أجر تحمل المشاق بشدة المشاق وخفتها<sup>(١)</sup>.

وقال الشاطبي: كما أن المشقة تكون دنيوية، كذلك تكون أخروية، فإن الأعمال إذا كان الدخول فيها يؤدي إلى تعطيل واجب أو فعل محرم فهو أشد مشقة - باعتبار الشرع - من المشقة الدنيوية التي هي غير مخلة بدين، واعتبار الدين مقدم على اعتبار النفس والأعضاء وغيرها في نظر الشارع، فالمشقة الدينية مقدمة في الاعتبار على الدنيوية، فإذا كان كذلك فليس للشارع قصد في إدخال المشقة من هذه الجهة<sup>(٢)</sup>.

فالمشقة من حيث إنها غير مقصودة للشارع تكون غير مطلوبة ولا العمل المؤدى إلى المشقة الخارجة عن المعتاد مطلوباً، فقد نشأ هنا نظر في تعارض مشقتين، فإن المكلف إن لزم من اشتغاله بنفسه فساد ومشقة لغيره فيلزم أيضاً من الاشتغال بغيره فساد ومشقة في نفسه، وإذا كان كذلك تصدى النظر في وجه اجتماع المصلحتين مع انتفاء المشقتين إن أمكن ذلك، وإن لم يمكن فلا بد من الترجيح، فإذا كانت المشقة العامة أعظم اعتبر جانبها

(١) قواعد الأحكام ١/٣١

(٢) الموافقات للشاطبي ٢/١٥٣-١٥٤

(١) الموافقات ٢/١٥٥-١٥٦



الإكراه - النسيان - الجهل - العسر وعموم  
البلوى - التقص.

### ج - الشيخوخة والهرم:

٢٠ - لقد خفف الشارع عن الشيخ الهرم،  
فخصه بجواز إخراج الفدية بدلاً عن الصيام  
الذي عجز عن أدائه لما يلحقه من المشقة،  
ولاحلاف بين الفقهاء أنه لا يلزمه الصوم،  
ونقل ابن المنذر الإجماع عليه وأن له أن يفطر  
إذا كان الصوم يجهد ويشق عليه مشقة  
شديدة<sup>(١)</sup>.

د - جواز الفطر للحامل والمرضع في  
رمضان:

٢١ - اتفق الفقهاء على أن الحامل والمرضع  
لهما أن تفطرا في رمضان بشرط أن تخافا على  
أنفسهما أو على ولدهما المرض أو زيادته أو  
الضرر أو الهلاك والمشقة.  
ونص الحنابلة على كراهة صومهما  
كالمرضع.

وصرح المالكية بأن الحمل مرض حقيقة،  
والرضاع في حكم المرض وليس مرضاً  
حقيقياً<sup>(٢)</sup>.

### أ - السفر:

١٨ - السفر سبب للتخفيف، لما فيه من  
مشقة، ولحاجة المسافرين إلى التنقل في  
حاجاته، ويعتبر السفر من أسباب المشقة في  
الغالب فلذلك اعتبر نفس السفر سبباً للرخص  
وأقيم مقام المشقة<sup>(١)</sup>.

وتفصيل ذلك في مصطلح (سفر ف ه  
ومابعدما)، ومصطلحات: (صلاة المسافرين،  
وصوم، وتطوع، وتيمم).

### ب - المرض:

١٩ - قال القرطبي: المريض هو الذي خرج  
بلنه عن حد الاعتدال والاعتقاد فيضعف عن  
القيام بالمطلوب<sup>(٢)</sup>.

وقد خصت الشريعة المريض بحظ وافر  
من التخفيف لأن المرض مظنة للعجز فخفف  
عنه الشارع.

وللمريض رخص كثيرة.

وتفصيل ذلك في مصطلح (تيسير ف ٣٢).

(١) مراقي الفلاح ص ٣٧٥-٣٧٦، والقوانين الفقهية ص ٨٢،  
والمجموع ٥٨/٦، وشرح المحلى على المنهاج ٦٤/٢،  
وكشاف الفتاوى ٣٠٩/٢، والمغني والشرح الكبير ٧٩/٢  
(٢) المغني والشرح الكبير ٢/٢، وجواهر الإكليل ١/١٥٣،  
ومطالع الصائغ ٩٧/٢، وكشاف الفتاوى ٣١٣/٢، وحاشية  
الجبيري على الإقناع ٣٤٦/٢، وحاشية الفيلسوفي على  
شرح المحلى ٦٨/٢

(١) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٧٥، والأشباه والنظائر  
للسبكي ص ٧٧، كشف الأسرار ٣٧٦/٤، وتيسير  
التحرير ٣٠٣-٢٥٨/٢

(٢) المجموع لأحكام القرآن للقرطبي ٢١٦/٥



هـ - الإكراه:

٢٢ - الإكراه هو حمل الغير على أمر لايرضاه، وذلك بهتليده بالقتل أو بقطع طرف أو نحوهما إن لم يفعل مايطلب منه.

وقد عد الشارع الإكراه بغير حق عذراً من الأعداء المخففة التي تسقط بها المؤاخلة في الدنيا والآخرة، فتخفف عن المكره مايتج عما أكره عليه من آثار دنوية أو أخروية بحلوه (١).  
وتفصيل ذلك في مصطلح (إكراه ف ١٢ و ٦).

ونص السيوطي على أن الفطر في رمضان مباح بالإكراه بل يجب على الصحيح (٢).

و - النسيان:

٢٣ - النسيان هو جهل ضروري بما كان يعلمه، لا ياقفه مع علمه بأمور كثيرة (٣).

وقد جعلته الشريعة عذراً وسبباً مخففاً في حقوق الله تعالى من بعض الوجوه، لقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن كُنَّا نَسِينَا أَوْ أَخْطَاْنَا﴾ (٤) فانه سبحانه وتعالى رفع عنا إثم الغفلة والنسيان والخطأ غير المقصود، في

أحكام الآخرة يعذر الناس ويرفع عنهم الإثم مطلقاً (١)، فالنسيان كما نص عليه السيوطي: مسقط للإثم مطلقاً وذلك تخفيف من الله سبحانه وتعالى، ويقول الرسول ﷺ: «تجاوز الله عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» (٢).

أما النسيان فيما يتعلق بحقوق العباد فلا يعد عذراً مخففاً، لأن حق الله سبحانه على المسامحة، وحقوق العباد مبتاهما على المشاحة والمطالبة، فلا يكون النسيان عذراً فيها (٣).  
وللتفصيل انظر مصطلح (نسيان).

ز - الجهل:

٢٤ - الجهل هو: عدم العلم بالأحكام الشرعية أو بأسبابها.

ويعتبر الجهل عذراً مخففاً في أحكام الآخرة، فلا إثم على من فعل المحرم أو ترك الواجب جاهلاً، لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ (١).

والتفصيل في مصطلح: (جهل ف ٥)

(١) الأئمة والنظار للسيوطي ص ٢٠٦

(٢) حديث: «تجاوز الله عن أمتي الخطأ والنسيان»

أخرجه الحاكم (١٩٨/٢) من حديث ابن عباس، وصححه

الحاكم ووافقه الذهبي.

(٣) الموافقات للشاطبي ١/ ١٠٣، وتيسير التحرير ٢/ ٤٢٦

(٤) سورة الإسراء / ١٥

(١) المبسوط للسرخسي ٢٤/ ٣٩، والمهذب ٢/ ٧٨، والام

٢/ ٢١٠، والمغني ٨/ ٢٦١، كشف الأسرار ٤/ ٣٨٣

(٢) الأئمة والنظار للسيوطي ص ٢٠٧

(٣) كشف الأسرار للزبدوي ٧/ ٣٦٤، ٣٦٥ ط كراتشي.

(٤) سورة البقرة / ٢٨٦



## مُشَكِل

التعريف:

١- المشكل لغة: المختلط والملتبس، يقال: أشكل الأمر: التبس واختلط، وكل مختلط مشكل، والإشكال: الأمر الذي يوجب التباساً في الفهم، والشكل: المثل<sup>(١)</sup>.  
والمشكل عند الأصوليين هو: اسم لما يشبه المراد منه يدخوله في أشكاله على وجه لا يعرف المراد إلا بدليل يتميز به من بين سائر الأشكال<sup>(٢)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة:

١- المتشابه:

٢- المتشابه لغة: مأخوذ من اشتبهت الأمور وتشابهت: إذا التبت فلم تتميز ولم تظهر<sup>(٣)</sup>.  
وفي الاصطلاح قال الجرجاني: المتشابه ما خفي بنفس اللفظ ولا يرجى دركه أصلاً كالمقطعات في أوائل السور<sup>(٤)</sup>.

والصلة بينهما أن كلا من المشكل

(١) تاج العروس، ولسان العرب.

(٢) كشف الأسرار لملاء الدين البخاري ٥٢/١ ط. دار الكتاب

العربي.

(٣) المصباح المنير.

(٤) التصريفات للجرجاني، وانظر كشف الأسرار ٥٥/١

ح - السر وعموم البلوى:

٢٥ - يدخل في السر الأعداء الغالبة التي تكثر البلوى بها وتعم في الناس دون ما كان منها نادراً.

والتفصيل في مصطلح (تيسير ف ٣٨).

ط - النقص:

٢٦ - النقص نوع من المشقة، إذ الضروس مجبولة على حب الكمال ويناسب النقص التخفيف في التكاليفات، فمن ذلك عدم تكليف الصبي والمجنون، ففوض أمر أحوالهما إلى الولي وتربيته، وحضنته إلى النساء رحمة به ولم يجبرهن على الحضنة، ومنه عدم تكليف النساء بكثير مما وجب على الرجال كالجماعة والجمعة والشهادة والجزية وتحمل العقل وإياحة لبس الحرير وحلي الذهب، وعدم تكليف العيب بكثير مما وجب على الأحرار لكونه على النصف من الحر في الحدود والعدد<sup>(١)</sup>.



(١) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٨١-٨٢، والأشباه والنظائر

للسيوطي ص ٨٠



والمتشابه يخفى معناه ابتداء.

### ب- المجمل:

٣- المجمل هو ما خفي المراد منه بحيث لا يدرك بنفس اللفظ إلا ببيان من المجمل، سواء كان ذلك لتزاحم المعاني المتساوية، أو لغربة اللفظ، أو لانتقاله من معناه الظاهر إلى ما هو غير معلوم<sup>(١)</sup>.

والصلة بين المشكل والمجمل أن في كل منهما نوع خفاء يحتاج إلى بيان.

### الحكم الإجمالي:

٤- حكم المشكل بمعناه الأصولي: اعتقاد الحقيقة فيما هو المراد ثم الإقبال على الطلب والتأمل فيه إلى أن يبين المراد فيعمل به<sup>(٢)</sup>.  
والتفصيل في الملحق الأصولي.



## مشهور

### التعريف:

١- المشهور في اللغة: اسم مفعول لفعل شهر، ومن معاني هذه المادة: الإبراز: يقال شهرت الرجل بين الناس: أبرزته حتى صار مشهوراً، ومن معانيه أيضاً الإنشاء، يقال: شهرت الحديث شهراً وشهرة: أفشيت<sup>(١)</sup>.

وفي اصطلاح الأصوليين: المشهور من الحديث هو ما كان رواه بعد القرن الأول في كل عهد قوما لا يحصى عددهم، ولا يمكن تواطؤهم على الكذب لكثرتهم وعدالتهم وتباين أماكنهم<sup>(٢)</sup>.

وفي اصطلاح المحدثين: هو ما لم يجمع شروط المتواتر وله طرق محصورة بأكثر من اثنين<sup>(٣)</sup>.

أما المشهور عند الفقهاء فللمالكية فيه قولان:

أشهرهما: ما قوي دليله، فالدليل هو المراعى عند الإمام مالك لا كثرة القائل.

(١) المصباح المنير مادة: شهر.

(٢) التوضيح بهامش التلويح ٢/٢

(٣) البرايق والدور شرح نخبة الفكر للتلوي ١٤٧/١

(١) التعريفات للجرجاني.

(٢) أصول الفرخسي ١٦٨/١



وقيل: إن المشهور هو ما كثر قائله ولا بد أن تزيد نقلته على ثلاثة<sup>(١)</sup>.

والمشهور عند الشافعية ما كان من القولين أو الأقوال للشافعي وهو المشعر بقرابة مقابله لضعف مدركه، قال الفيومي: ومدارك الشرع مواضع طلب الأحكام وهي حيث يستدل بالنصوص والاجتهاد<sup>(٢)</sup>.

ما يتعلق بالمشهور من أحكام:

أولاً- دلالة الحديث المشهور عند الأصوليين:

٤- قال صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي: الحديث المشهور يوجب علم طمأنينة وهو علم تطمئن به النفس وتظنه يقيناً<sup>(١)</sup>. وينظر تفصيل ذلك في الملحق الأصولي.

الالفاظ ذات الصلة:

١- المتواتر:

٢- التواتر في اللغة التتابع أو مع فترات<sup>(٣)</sup>، والمتواتر هو اسم الفاعل.

وفي اصطلاح الأصوليين هو: خبر أقوام بلغوا في الكثرة إلى حيث حصل العلم بقولهم<sup>(٤)</sup>، وله عندهم تعريفات أخرى.

والعلاقة بين المشهور والمتواتر عموم وخصوص.

ب- خبر الأحاد:

٣- هو ما لم يجمع شروط التواتر<sup>(٥)</sup>.  
والعلاقة بين المشهور والأحاد أن خبر الأحاد أعم من المشهور.

ثانياً: القول المشهور عند الفقهاء:

٥- قال القرافي: إن الحاكم إذا كان مجتهداً فلا يجوز له أن يحكم ويفتي إلا بالراجح عنده، وإن كان مقلداً جاز له أن يفتي بالمشهور في مذهبه وأن يحكم به وإن لم يكن راجحاً عنده مقلداً في رجحان القول المحكوم به إمامه الذي يقلده، كما يقلده في الفتيا، وأما اتباع الهوى في الحكم أو الفتيا فحرام إجماعاً<sup>(٦)</sup>.

وقال النووي: ليس للمفتي ولا للعامل المتسبب إلى مذهب الشافعي في مسألة القولين أن يعمل بما شاء منهما بغير نظر بل عليه في القولين العمل بأخرهما إن علمه وإلا فبالذي رجحه الشافعي، فإن قالهما في حالة ولم يرجح واحداً منهما ولم يعلم أقالهما في وقت أم في وقتين، وجهلنا السابق وجب البحث عن أرجحهما فيعمل به<sup>(٧)</sup>.

(١) فتح المولى المالك ٨٣/١

(٢) مني المحتاج ١٢/١، والمصباح المنير.

(٣) القاموس المحيط.

(٤) إرشاد الفحول ص ٤٦

(٥) شرح نخبة الفكر ١٦٩/١، وحاشية البتي على جمع الجوامع ١٢٩/٢

(١) التوضيح بهامش الطوبخ ٢/٢ ط. صبح.

(٢) الأحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام للقرافي ص ٢٠، ٢١

(٣) المجموع ٦٨/١، ونهية المحتاج ٤٢/١



## مَشُورَة

انتظر: شوری

## مَشِي

التصرف:

١- المشي لغة: السير على القدم، سريعاً كان أو غير سريع، يقال: مشى يمشي مشياً: إذا كان على رجليه، سريعاً كان أو بطيئاً، فهو ماش، والجمع مشاة<sup>(١)</sup>.  
ولا يخرج استعمال الفقهاء عن المعنى اللغوي:

الانقائات ذات الصلة:

١- السعي:

٢- من معاني السعي في اللغة: الإسراع في المشي<sup>(٢)</sup>.

والسعي في الاصطلاح يطلق على معان منها: قطع المسافة الكائنة بين الصفا والمروة سبع مرات ذهاباً وإياباً، ومنها: الإسراع في المشي.

قال الراغب الأصفهاني: السعي: المشي السريع وهو دون العدو<sup>(٣)</sup>.

والصلة بينهما هي أن المشي أعم من



(١) المغرب، والمصباح المنير.

(٢) المصباح المنير والمغرب.

(٣) المفردات في غريب القرآن.



وللتفصيل (ر: مسح على الخفين).

السمي<sup>(١)</sup>.

### ب- الرَّمْل:

٣- الرَّمْل -يفتح الميم- في اللغة الهرولة<sup>(٢)</sup>، قال صاحب النهاية: رمل يرمل رملا ورملاً: إذا أسرع في المشي وهز منكبيه<sup>(٣)</sup>.

ولا يخرج استعمال الفقهاء لهذا اللفظ عن معناه اللغوي، لكن النووي قال: الرمل -يفتح الراء- هو إسرار المشي مع تقارب الخطا دون الوثوب والعدو<sup>(٤)</sup>.

والصلة بينهما هي أن الرمل أخص من المشي.

### الأحكام المتعلقة بالمشي:

تتعلق بالمشي أحكام منها:

إمكانية متابعة المشي في الخف لجواز المسح عليه:

٤- يشترط الفقهاء لجواز المسح على الخفين شروطاً منها:

أن يكون الخف مما يمكن متابعة المشي فيه<sup>(٥)</sup>.

### المشي في الصلاة:

٥- ذهب الحنفية إلى أن المأموم إذا مشى في صلاته إلى جهة القبلة مشياً غير متدارك: بأن مشى قدر صف، ثم وقف قدر ركن، ثم مشى قدر صف آخر، وهكذا إلى أن مشى قدر صفوف كثيرة لا تفسد صلاته، إلا إن خرج من المسجد فيما إذا كانت الصلاة فيه، أو تجاوز الصفوف فيما إذا كانت الصلاة في الصحراء، فإن مشى مشياً متلاحقاً بأن مشى قدر صفين دفعة واحدة، أو خرج من المسجد، أو تجاوز الصفوف في الصحراء فسدت صلاته، وهذا بناء على أن الفعل القليل غير مفسد ما لم يتكرر متوالياً، وعلى أن الاختلاف في المكان مبطل للصلاة ما لم يكن لإصلاحها، والمسجد مكان واحد حكماً، وموضع الصفوف في الصحراء كالمسجد هذا إذا كان قدامه صفوف.

أما لو كان إماماً فمشى حتى جاوز موضع سجوده، فإن كان ذلك مقدار ما بينه وبين الصف الذي يليه لا تفسد، وإن كان أكثر فسدت، وإن كان منفرداً فالمعتبر موضع سجوده، إن جاوزه فسدت وإلا فلا<sup>(١)</sup>.

وهذا التفصيل كله إذا لم يكن الماشي في

(١) الكليات لأبي البقاء الكفوي ٢/ ٢١٤

(٢) المصباح المنير.

(٣) النهاية لابن الأثير ٢/ ٢٦٥ ولسان العرب.

(٤) تهذيب الأسماء واللغات ٣/ ١٢٧-١٢٨

(٥) الفتاوى الهندية ١/ ٣٢ والقوانين الفقهية ص ٤٣، وشرح

المحلي ٥٩/١، والمغني لابن قدامة ١/ ٢٩٤

(١) غنية المتطلي في شرح منية العاصي ص ٤٥٠ وانظر الفتاوى

الهندية ١٠٣/١ وحاشية ابن عابدين ١/ ٤٢١



واختلفوا في مسمى الخطوة هل هو نقل رجل واحدة فقط أو نقل الرجل الأخرى إلى محاذاتها، قال ابن أبي الشرف: كل منهما محتمل، والثاني أقرب<sup>(١)</sup>.

والذي يستفاد من مذهب الحنابلة أن المشي الذي تقتضيه صحة صلاة المأموم مع إمامه جائز، كما إذا كبر فلما خلف الإمام، ثم تقدم عن يمينه، أو تقدم المأموم إلى صف بين يديه، أو كانا اثنين وراه الإمام، فخرج أحدهما من الصلاة فمشى المأموم حتى وقف عن يمين الإمام، أو كان المأموم واحدا فكبر آخر عن يسار الإمام أداره الإمام عن يمينه.

والعبرة عندهم في ذلك أن المشي الكثير إن كان لضرورة كخوف أو هرب من عدو ونحوه لم تبطل صلاته، وإن لم يكن لضرورة بطلت صلاته<sup>(٢)</sup>.

#### التنقل ماشياً:

٦- ذهب الشافعية والحنابلة في الجملة إلى جواز التنقل ماشياً ولكل من المنعبين في المسألة تفصيل:

فقال الشافعية: يجوز التنقل ماشياً، وعلى الراحلة سائرة إلى جهة مقصده في السفر الطويل، وكذا القصير على المنعبد، ولا

الصلاة مستتبر القبلة، بأن مشى قدامه أو يميناً أو يساراً أو إلى ورائه من غير تحويل أو استدبار، وأما إذا استتبر القبلة فقد فسدت صلاته سواء مشى قليلاً أو كثيراً أو لم يمش، لأن استدبار القبلة لغير إصلاح الصلاة وحده مفسد<sup>(١)</sup>.

وقال بعض مشايخ الحنفية في رجل رأى فرجة في الصف الذي أمامه مباشرة فمشى إلى تلك الفرجة فسلماً: لا تفسد صلاته، ولو مشى إلى صف غير الذي أمامه مباشرة فسد فرجة فيه تفسد صلاته<sup>(٢)</sup>.

وذهب المالكية إلى أن الصلاة لا تبطل بمشي المصلي صفين لسترة يقرب إليها، أو دفع مار أو للهاب دابة أو لسد فرجة في صف، حتى لو كان المشي بجنب أو تهقري: بأن يرجع على ظهره، بشرط ألا يستتبر القبلة، فيما عدا مسألة الدابة فإنه يعذر إن استتبر القبلة<sup>(٣)</sup>.

وذهب الشافعية إلى أن المشي أكثر من خطوتين متوسطتين يبطل للصلاة إن توالى لا إن تفرقت، أما المشي خطوتين فلا يبطل الصلاة وإن استمت، كما تبطل بالوثبة الفاحشة مطلقاً.

(١) حاشية القليوبي، ١/ ١٩٠، ومنه المحتاج ١/ ١٩٩  
(٢) شرح منتهى الإرادات ١/ ٢٢٣-٢٢٤، المشي ٢/ ٢١٥-٢١٦، وكشاف القناع ١/ ٣٩٧-٣٩٨

(١) غنية المصلي ص ٤٥١، وقطر حاشية ابن عابدين ١/ ٤٢١  
(٢) غنية المصلي ص ٤٥٠-٤٥١  
(٣) الشرح الصغير ١/ ٣٥٤



يجوز في الحضر على الصحيح بل لها فيه حكم الفريضة في كل شيء إلا القيام، وقال الإصطخري: يجوز للراكب والمشي في الحضر متردداً في جهة مقصده، واختار الفقهاء الجواز بشرط الاستقبال في جميع الصلاة<sup>(١)</sup>.

وقال الحنابلة: تصح الصلاة بدون الاستقبال لمتفل راكب ومش في سفر غير محرم ولا مكروه، ولو كان السفر قصيراً لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الشَّرْقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَهُوَ وَجْهُ اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup>، قال ابن عمر رضي الله عنهما: نزلت في التطوع خاصة، ولما ورد أن ابن عمر كان يصلي في السفر على راحلته أينما توجهت يومئذ، وذكر عبد الله أن النبي ﷺ كان يفعل<sup>(٣)</sup>، وكان ابن عمر رضي الله عنهما يفعله، ولم يفرق بين طويل السفر وقصيره، وألحق المشي بالراكب لأن الصلاة أيسر للراكب لئلا يقطع عن القافلة في السفر وهو موجود في المشي<sup>(٤)</sup>.

ولا تجوز صلاة المشي عند الحنفية والمالكية<sup>(٥)</sup>.

### آداب المشي إلى صلاة الجماعة:

٧- ذهب الحنفية والحنابلة والشافعية في الأصح إلى أنه يستحب لقاصد الجماعة أن يمشي إلى الصلاة بسكينة ووقار، وإن سمع الإقامة لم يسع إليها، سواء خاف فوت تكبيرة الإحرام أم لا<sup>(١)</sup>، لما روى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «إِذَا أَتَيْتَ الصَّلَاةَ فَلَا تَأْتُوهَا تَسْمَعُونَ أَتُوهَا تَمشُونَ، وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأْتُوا»<sup>(٢)</sup>.

وصرح المالكية بأنه يجوز الإسراع لإدراك الصلاة مع الجماعة بلا هرولة وهي مادون الجري، وتكره الهرولة لأنها تنهب الخشوع، إلا أن يخاف فوات الوقت فتجب<sup>(٣)</sup>.

وتفصيل ذلك ينظر في (صلاة الجماعة ف ٢٢).

### المفاضلة بين المشي والركوب لقاصد الجمعة:

٨- ذهب الفقهاء إلى أنه يستحب لمريد حضور الجمعة المشي في ذهابه<sup>(٤)</sup> لخبر:

(١) يلتزم المصنف ١/٢١٨، والمجموع ٢٠٦/٤-٢٠٧، وكشاف الفتاوى ١/٣٢٤، والمغني ١/٤٥٣.

(٢) حديث: «إِذَا أَتَيْتَ الصَّلَاةَ فَلَا تَأْتُوهَا تَسْمَعُونَ...» رواه البخاري (الفتح ٢/٣٩٠)، ومسلم (١/٤٧٠) من حديث أبي هريرة، واللفظ لمسلم.

(٣) الشرح الصغير وحاشية الصاوي عليه ١/٤٤٥.

(٤) غنية المنجلي ص ٥٦٦، وحاشية السبكي ١/٣٨١، ونهضة المحتاج ٢/٣٢٥، وروضة الطالبين ٢/٤٥، كشاف الفتاوى ٢/٤٢.

(١) روضة الطالبين ١/٢١٠.

(٢) سورة البقرة/ ١١٥.

(٣) حديث ابن عمر: «كان يصلي في السفر على ظهر راحلته...» رواه البخاري (الفتح ٢/٥٧٤).

(٤) كشاف الفتاوى ١/٣٠٢.

(٥) حاشية ابن عابدين ١/٤٦٩، والشرح الصغير.

٢٩٩-٢٩٨/١



الجمعة القدرة على المشي، فلا تجب على المريض ولا على المقعد وإن وجد من يحمله، ولا على الأعمى وإن وجد قائداً، وقالوا: الشيخ الكبير ملحق بالمريض فلا تجب عليه، والمطر الشديد مسقط للجمعة عندهم<sup>(١)</sup>.

ولم ينص المالكية على هذا الشرط بهذا اللفظ، وإنما عبروا عنه بالتمكن من أداء الجمعة، قال ابن شاس: ويلتحق بعذر المرض المطر الشديد على أحد القولين فيهما<sup>(٢)</sup>.

واعتبر الشافعية والحنابلة المرض من أعذار ترك الجمعة في الجمعة، وقالوا: إن لم يتضرر المريض بإتيان المسجد ركباً أو محمولاً، أو تبرع أحد بأن يركبه أو يحمله، أو يتبرع بقود أعمى لزمته الجمعة<sup>(٣)</sup>.

وعند الشافعية تجب الجمعة على الأعمى إذا وجد قائداً ولو بأجرة وله مال، وإلا فقد أطلق الأكثرون منهم أنها لا تجب عليه، وقال القاضي حسين: إن كان الأعمى يحسن المشي بالعصا من غير قائد لزمه<sup>(٤)</sup>.

وفي الوحل الشديد للشافعية ثلاثة أوجه: الصحيح أنه عذر في ترك الجمعة والجماعة<sup>(٥)</sup>.

ومن غسل يوم الجمعة واغتسل، ثم بكر وأبكر، ومشى ولم يركب، ودنا من الإمام فاستمع ولم يبلغ، كان له بكل خطوة عمل سنة أجر صيامها وقيامها<sup>(١)</sup>، ولما فيه من التواضع لله عز وجل، لأنه عبد ذاهب لمولاه، فيطلب منه التواضع له فيكون ذلك سبباً في إقباله عليه<sup>(٢)</sup>.

قال اليهودي: هذا إذا لم يكن له عذر، فإن كان له عذر فلا بأس بركوبه ذهاباً وإياباً، لكن الإياب لا بأس به ولو لغير عذر<sup>(٣)</sup>.

وصرح المالكية بأنه لا يتدب المشي في الرجوع لأن العبادة قد انقضت<sup>(٤)</sup>.

وقال الرملي من الشافعية: من ركب لعذر أو غيره سير دابته يسكون كالعاشي ما لم يضق الوقت، ويشبه أن الركوب أفضل لمن يجهد المشي لهرم أو ضعف أو بعد منزله، بحيث يتمتع ما يناله من التعب الخشوع والخضوع في الصلاة عاجلاً<sup>(٥)</sup>.

اشتراط القدرة على المشي لوجوب الجمعة:

٩- صرح الحنفية بأن من شرائط وجوب

(١) حديث: «من غسل يوم الجمعة واغتسل...»

رواه أبو داود (٢٤٦/١)، والترمذي (٣٦٨/٢) من حديث

أوس بن أوس الثقفي واللفظ لأبي داود، وقال الترمذي:

«حديث حسن».

(٢) حاشية الدسوقي ٣٨١/١

(٣) كشف القناع ٤٢/٢

(٤) حاشية الدسوقي ٣٨١/١

(٥) نهاية المحتاج ٣٢٦/٢

(١) الفتاوى الهندية ١٤٤/١

(٢) عقد الجواهر الثمينة ٢٢٢/١

(٣) روضة الطالبين ٣٦، ٣٤/٢، وكشاف القناع ٤٩٥/١

(٤) روضة الطالبين ٣٦/٢

(٥) روضة الطالبين ٣٥/٢



في طريق ظن أنه محدث، حتى إذا لم يصل إلى قبر قريبه إلا بوطء قبر تركه.

وقال ابن عابدين نقلاً عن خزائن الفتاوى: وعن أبي حنيفة لا يوطأ القبر إلا لضرورة، وقال بعضهم: لا بأس بأن يوطأ القبر وهو يقرأ أو يسبح أو يدعو لهم<sup>(١)</sup>.

ويرى المالكية أن القبر محرم فلا ينبغي أن يمشي عليه إذا كان مسنماً والطريق دونه، فأما إذا عفا فواسع<sup>(٢)</sup>.

وقال صاحب التهذيب من الشافعية إنه لا بأس بالمشي بالنعل بين القبور<sup>(٣)</sup>، وقالوا: القبر محرم توقيراً للميت فيكره في المشهور عندهم الجلوس عليه والاتكاء ووطؤه إلا لحاجة بأن لا يصل إلى قبر ميتة إلا بوطئه<sup>(٤)</sup>.

وقال النووي: يحرم ذلك أخذاً بظاهر الحديث: «لأن يجلس أحدكم على جمرة فحرق ثيابه فتخلص إلى جلده خير له من أن يجلس على قبر»<sup>(٥)</sup>.

وقال الحنابلة بكرامة وطء القبور والمشي

وعند الحنابلة قال ابن قدامة: لا تجب الجمعة على من في طريقه إليها مطر يبل الثياب، أو وحل يشق المشي إليها فيه<sup>(١)</sup>.

### المشي لقاصد صلاة العيد:

١٠- ذهب الفقهاء إلى أنه يستحب لقاصد العيد المشي إن قدر، لما روى الحارث عن علي رضي الله عنه: «من السنة أن تخرج إلى العيد ماشياً»<sup>(٢)</sup>، ولأنه أقرب للتواضع، فإن ضعف لكبر أو مرض فله الركوب<sup>(٣)</sup>.  
والتفصيل في مصطلح (صلاة العيدين ف١٣).

### المشي في تشيع الجنائز:

١١- ذهب الفقهاء إلى أنه يسن اتباع الجنائز ماشياً، والمشي أفضل من الركوب.  
والتفصيل في مصطلح (جنائز ف١٤).

### المشي في المقابر:

١٢- ذهب الحنفية إلى أنه لا يكره المشي في المقابر بتعدين<sup>(٤)</sup>.

وقال الحصكفي: يكره وطء القبر والمشي

(١) حاشية ابن عابدين ١٠٦/١، والفتاوى الهندية ١٦٦/١

(٢) عقد الجواهر الثمينة في منقب عالم المدينة لابن شمس ٢٧٢/١

(٣) روضة الطالبين ١٣٦/٢

(٤) مفتي المحتاج ٣٥٤/١

(٥) حديث: «لأن يجلس أحدكم على جمرة»

أخرجه مسلم (٦٦٧/٢) من حديث أبي هريرة.

(١) المغني لابن قدامة ٢/٢٤٠

(٢) أثر علي بن أبي طالب: «من السنة أن تخرج إلى العيد ماشياً»  
رواه الترمذي (٤١٠/٢)، وقال: حديث حسن.

(٣) غنية المستمل ٥٦٦، وحاشية الزرقاني ٧٥/٢، وروضة الطالبين ٥٦/٢، ومطالب لولي النهي ٧٩٧/١

(٤) الفتاوى الهندية ١٦٧/١



بينها نعل لنعل لخبر (حتى بالتمشك) - نوع من النعال - وقالوا: لا يكره المشي بينها يخف لمشقة نزعها، لأنه ليس بنعل، ويسن خلع النعل إذا دخل المقبرة لحديث بشير بن الخصاصية قال: «بينما أنا أماشي رسول الله ﷺ إذا رجل يمشي في القبور عليه نعلان فقال: يا صاحب السبتيتين وبهك، ألق سبتيتك فنظر الرجل فلما عرف رسول الله ﷺ خلعهما فرمى بهما»<sup>(١)</sup>، واحتراماً لأموال المسلمين إلا خوف نجاسة وشوك وحرارة أرض ويرونها فلا يكره - المشي بنعل بين القبور - للعذر<sup>(٢)</sup>.

#### المشي في الطواف والسعي:

١٣ - ذهب الحنفية والحنابلة في المذهب إلى أن المشي في الطواف والسعي للقادر عليهما واجب مطلقاً.

وعند المالكية واجب في الطواف والسعي الواجبين، وأما الطواف والسعي غير الواجبين فالمشي فيهما سنة عندهم.

وذهب الشافعية وهو رواية عند الحنابلة إلى

(١) حديث: بشير بن الخصاصية: «بينما أنا أماشي رسول الله ﷺ...»

أخرجه أبو داود (٣/٥٥٥)، والحاكم (١/٣٧٣) وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٢) مطالب أولي النهى ١/٩١١

أن المشي في الطواف سنة.

والتفصيل في مصطلح (طواف ف ٢٥، وسعي ف ١٤).

#### نذر المشي إلى بيت الله الحرام:

١٤ - ذهب الحنفية إلى أن من قال - وهو في الكعبة أو في غيرها - عليّ المشي إلى بيت الله تعالى أو إلى الكعبة فعليه حجة أو عمرة ماشياً وإن شاء ركب وأهرق دمًا، وقالوا: مذهبنّا مأثور عن علي رضي الله عنه، ولأن الناس تمارفوا بإيجاب الحج والعمرة بهذا اللفظ فصار كما إذا قال: عليّ زيارة البيت ماشياً فيلزمه ماشياً وإن شاء ركب وأهرق دمًا<sup>(١)</sup>.

ويرى المالكية أن من نذر المشي إلى بيت الله الحرام أو إلى جزء منه كالركن والحجر والحطيم يلزمه المشي إن نوى نسكاً فإن لم ينو النسك لم يلزمه شيء.

وإذا لزمه المشي مشى من حيث نوى المشي منه، وإن لم ينو محلاً مخصوصاً فمن حيث حلف أو نذر وأجزأ المشي من مثله في المسافة، ويستمر ماشياً لتمام طواف الإفاضة أو تمام السعي إن كان سعيه بعد الإفاضة، ولزم الرجوع في عام قابل لمن ركب في العام الذي نذر فيه المشي فيمشي ما ركب فيه إن علمه وإن لم يعلمه فيجب مشي جميع

(١) الهذلية ٢/٩٠ ط. المحي.



المسافة<sup>(١)</sup>.

عمرة ولا غيره أو قال غير حاج ولا معتمر  
لزمه المشي في حج أو في عمرة حملاً له على  
المعهود الشرعي وإلغاء إرادته غيره، ويلزمه  
المشي من مكان النذر أي دويره أهله كما في  
حج الفرض إلى أن يتحلل، ولا يلزمه إحرام  
قبل ميقاته مالم ينو مكاناً بعينه للمشي منه أو  
الإحرام فيلزمه لغموم حديث: «من نذر أن  
يطعم الله فليطعمه»<sup>(١)</sup>، ومن نوى بنذره المشي  
إلى بيت الله الحرام إتيانه لا حقيقته المشي  
فيلزمه الإتيان ويخير بين المشي والركوب  
لحصوله بكل منهما.

وإن ركب ناذر المشي إلى بيت الله الحرام  
لمعجز أو غيره كفر كفارة يعين<sup>(٢)</sup>.

وللتفصيل في أحكام نذر المشي إلى أحد  
المشاعر، ونذر المشي إلى المدينة المنورة أو  
بيت المقدس أو أحد المساجد ينظر مصطلح  
(نذر).

الواجب في إزالة منفعة المشي:

١٥- ذهب الفقهاء إلى أن الواجب في إزالة  
منفعة المشي كمال الدية، فلو ضرب صلبه  
فبطل مشيه ورجله سليمة وجبت الدية<sup>(٣)</sup>،

وقال الشافعية: إذا نذر المشي إلى بيت الله  
تعالى ناوياً للكعبة أو إتيانه، فالمنهزم وجوب  
إتيانه بحج أو عمرة، وفي قول من طريق لا  
يجب.

وإن لم ينو الكعبة فالأصح أنه لا يصح  
نذره، وقيل: يحمل عليها.

فإن نذر الإتيان لم يلزمه مشي وله الركوب.  
وإن نذر المشي أو أن يحج أو يعتمر ماشياً  
فالأظهر وجوب المشي، والثاني: له الركوب.  
وإن قال: أمشي إلى بيت الله تعالى فيمشي  
من دويره أهله في الأصح، والثاني: يمشي من  
حيث يحرم.

وإذا وجب المشي فركب لعذر أجزاءه وعليه  
دم في الأظهر لتركه الواجب، والثاني: لا دم  
عليه كما لو نذر الصلاة قائماً فصلّى قاعداً  
لمعجزه، فلا شيء عليه.

وإذا ركب بلا عذر أجزاءه على المشهور  
لأنه لم يترك إلا هيئة التزمها وعليه دم لترفعه  
بتركها، والثاني: لا يجزئه لأنه لم يأت بما  
التزمه بالصفة مع قدرته عليها<sup>(٢)</sup>.

وذهب الحنابلة إلى أن من نذر المشي إلى  
بيت الله الحرام وأطلق فلم يقل في حج ولا

(١) حديث: «من نذر أن يطعم الله فليطعمه...»

رواه البخاري (الفتح ٨٨١/١١) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) شرح منتهى الإرادات ٤٧٩/٣-٤٨٠.

(٣) بلاتح الصنائع ٣١١/٧، وروضة الطالبين ٣٠٦/٩-٣٠٩،

والمنقي ٣٢/٨.

(١) التشرع الصغير وحاشية الصاوي عليه ٢٥٧-٢٥٥/٢.

(٢) شرح المحلى على المنهاج ٢٩٢/٤.



الأخرى أو لا، لقوله ﷺ: «لا يمشي أحدكم في نعل واحدة»<sup>(١)</sup>، وقوله عليه الصلاة والسلام: «إذا انقطع شمع أحدكم فلا يمشي في الأخرى حتى يصلحها»<sup>(٢)</sup>، وقال أبو يحيى زكريا الأنصاري: والمعنى فيه أن مشيه يختل بذلك<sup>(٣)</sup>.

وقال الخطابي: الحكمة في النهي أن النعل شرعت لوقاية الرجل عما يكون في الأرض من شوك أو نحوه فإذا انفردت إحدى الرجلين احتاج الماشي أن يتوقى لإحدى رجله ما لا يتوقى للأخرى فيخرج بذلك من سجية مشيه<sup>(٤)</sup>.

وقال المالكية: لا يمشي أحد في نعل واحدة ولا يقف فيه إلا أن يكون الشيء الخفيف، في حال كونه متشاعلاً بإصلاح الأخرى، وليبسهما جميعاً أو فليتنزهما جميعاً<sup>(٥)</sup>.

وفصل الشافعية فقالوا: ولا تؤخذ الدية حتى تندمل فإن انجبر وعاد مشيه فلا دية وتجب الحكومة إن بقي أثر، وكذا إن نقص مشيه بأن احتاج إلى عصا، أو صار يمشي محدوباً، ولو كسر صلبه وثلث رجله قال المتولي من الشافعية: يلزمه دية لقوات المشي، وحكومة لكسر الظهر، بخلاف ما إذا كانت الرجل سليمة لا يجب مع الدية حكومة، لأن المشي منفعة في الرجل فإذا ثلث الرجل فقوات المنفعة لشلل الرجل فأفرد كسر الصلب بحكومة، أما إذا كانت سليمة فقوات المشي لخلل الصلب فلا يفرد بحكومة.

قال النووي: إن مجرد الكسر لا يوجب الدية وإنما تجب الدية إذا فات به المشي. ولو أذهب كسر الصلب مشيه ومنه، أو منه وجماعه وجبت ديتان على الأصح عند الشافعية، وقيل: دية<sup>(١)</sup>.

وقال الحنابلة: إن دية ذهاب منفعة المشي تجب حتى لو انجبر كسر الصلب<sup>(٢)</sup>.

### المشي في نعل واحدة:

١٦- ذهب الشافعية والحنابلة إلى كراهة المشي في نعل واحدة بغير عذر، وقال الحنابلة: ولو يسيراً سواء كان في إصلاح

(١) حديث: «لا يمشي أحدكم في نعل واحدة» أخرجه البخاري (الفتح ٣٠٩/١)، ومسلم (١٦٦٠/٣٠) من حديث أبي هريرة.  
(٢) حديث: «إذا انقطع شمع أحدكم فلا يمشي في الأخرى حتى يصلحها». رواه مسلم (١٦٦٠/٣) من حديث أبي هريرة.  
(٣) المجموع ٤/٤٦٦، وأسنو المطالب ١/٢٧٨، وكشاف القناع ١/٢٨٤.  
(٤) فتح الباري ١٠/٣٠٩-٣١٠ ط. السلفية.  
(٥) عقد الجواهر الثمينة لابن شاس ٣/٥٢٧، والضرع لابن الجلاب ٢/٣٥٣.

(١) روضة الطالبين ٩/٣٠٥-٣٠٦

(٢) كشاف القناع ٦/٤٨



أفضل منه، ولهذا يقدم في الصلاة وهي إحدى أركان الإسلام وهي تالية الإيمان، قال ابن عابدين: وصرح الرملي في فتاواه بحرمة تقدم الجاهل على العالم حيث يشعر بنزول درجته عند العامة لمخالفته لقوله تعالى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾<sup>(١)</sup>.

وهذا مجمع عليه، فالمتقدم لو تكب معصية فيعزر<sup>(٢)</sup>.

### تسليم الراكب على الماشي:

١٧- يسن تسليم الراكب على الماشي، والماشي على القاعد، والقليل على الكثير، والصغير على الكبير، لقوله ﷺ: «يسلم الراكب على الماشي، والماشي على القاعد، والقليل على الكثير»<sup>(١)</sup>.  
وللتفصيل (ر: سلام ف ٢٣).

### آداب المشي مع الناس:

١٨- قال ابن عقيل من الحنابلة: من مشى مع إنسان فإن كان أكبر منه وأعلم مشى عن يمينه يقيمه مقام الإمام في الصلاة.

قال ابن مفلح مقتضى كلام ابن عقيل: استحباب مشي الجماعة خلف الكبير، وإن مشوا عن جانيبه فلا بأس كالإمام في الصلاة، وفي مسلم قول يحيى بن يعمر أنه هو وحמיד ابن عبد الرحمن مشيا على جانبي ابن عمر، قال في شرح مسلم: فيه تنبيه على مشي الجماعة مع فاضلهم وهو أنهم يكتفون به<sup>(٢)</sup>.

قال الحصكفي وابن عابدين: وللشاب العالم أن يتقدم على الشيخ الجاهل، لأنه

(١) حديث: «يسلم الراكب على الماشي، والماشي على القاعد والقليل على الكثير».

أخرجه البخاري (فتح الباري ١١/١٥)، ومسلم (١٧٠٣/٤) من حديث أبي هريرة.

(٢) الآداب الشريفة لابن مفلح ٢٦٦/٣-٢٦٧.

(١) سورة المجادلة / ١١

(٢) ابن عابدين ٥/ ٤٨١



فقال إن شاء الله فقد استثنى فلا حث عليه<sup>(١)</sup>.

وقيد الشافعية هذا الحكم بقصد التعليق حقيقة، وأما لو سبقت كلمة المشيئة إلى لسانه لتعوده لها كما هو الأدب، أو قصد التبرك بذكر الله تعالى، أو الإشارة إلى أن الأمور كلها بمشيئة الله تعالى، ولم يقصد تعليقاً محققاً لم يؤثر ذلك ويقع الطلاق<sup>(٢)</sup>.

وذهب المالكية والحنابلة إلى أن من علق بمشيئة الله تعالى فقال: أنت طالق إن شاء الله تعالى يقع الطلاق، لما روى أبو حمزة قال: سمعت ابن عباس رضي الله عنهما يقول: «إنما قال الرجل لامرأته أنت طالق إن شاء الله تعالى فهي طالق»<sup>(٣)</sup>.

وقال عبد الله بن عمر وأبو سعيد رضي الله عنهم: كنا معاشر أصحاب رسول الله ﷺ نرى الاستثناء جائزاً في كل شيء إلا في العتاق والطلاق<sup>(٤)</sup>، ولأنه استثناء حكم في محل فلم

## مَشِيَّة

التعريف:

١- المشيئة في اللغة: الإرادة، يقال شاء زيد الأمر يشاؤه شيئاً: أَرَادَهُ، والمشيئة اسم منه<sup>(١)</sup>. ولا يخرج استعمال الفقهاء للمشيئة عن المعنى اللغوي<sup>(٢)</sup>.

الأحكام المتعلقة بالمشيئة:

أولاً: تعليق الطلاق بالمشيئة:

١- تعليقه بمشيئة الله أو الملائكة أو الجن:

٢- ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية وأحمد في رواية إلى أن الطلاق المعلق على مشيئة الله وعلى مشيئة من لا يعلم مشيئته من الملائكة والجن لا يقع، كما لو قال الزوج لزوجته: أنت طالق إن شاء الله تعالى، فهذا الطلاق لا يقع، لأن مشيئة الله تعالى لا يطلع عليها أحد، فكان هذا التعليق كالتعليق على شرط مستحيل فيكون نفياً للطلاق<sup>(٣)</sup>، لقوله ﷺ: «من حلف على يمين

(١) المصباح المنير.

(٢) قواعد الفقه للبركتي.

(٣) حاشية ابن عابدين ٢/٥١٣-٥١٤، والاختيار ٣/١٤٢، ومغني المحتاج ٣/٣٠٢، ٣٢٥ ط. مصطفى الحلبي، والمغني لابن قدامة ١٦/٢١٧، وروضة الطالبين ٨/٩٦.

(١) حديث: «من حلف على يمين...»

أخرجه الترمذي (١٠٨/٤)، والنسائي (٢٥/٧) واللفظ للترمذي، وقال الترمذي: «حديث حسن».

(٢) روضة الطالبين ٨/٩٦، ومغني المحتاج ٣/٣٠٢، وكفاية الأخير ٢/٥٦ نشر دار المعرفة، بيروت، لبنان.

(٣) أثر ابن عباس: «إنما قال الرجل لامرأته...»

أورده ابن قدامة في المغني (٢١٦/٧) وعزله إلى أبي حنيفة ولم يهتم إلى من أخرجه.

(٤) أثر عبد الله بن عمر وأبي سعيد الخدري: «كنا معاشر أصحاب رسول الله ﷺ نرى الاستثناء جائزاً في كل شيء إلا في العتاق والطلاق».

أورده ابن قدامة في المغني (٢١٦/٧) وعزله إلى الخطيب=



شئت، لأن ما في القلب لا يعلم حتى يعبر عنه اللسان فيتعلق الحكم بما يتعلق به دون ما في القلب، فلو شئت بقلبي دون نطقها لم يقع الطلاق، ولو قالت قد شئت بلسانها وهي كارهة لوقع الطلاق اعتباراً بالنطق، ويقع الطلاق سواء كان على الفور أو على التراخي، لأنه أضاف الطلاق إلى مشيتها فأشبه به ما لو قال حيث شئت، ولأن هذه الحروف صريحة في التراخي فحملت على مقتضاها، ولأنه تعليق للطلاق على شرط فكان على التراخي كسائر التعليق، ولأنه إزالة ملك معلق على المشيئة فكان على التراخي كالعتق<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعية: لو قال لزوجه مخاطبة: أنت طالق إن شئت، اشترط مشيتها في مجلس التواجد فإن تأخرت لم تقع، لأن هذا تمليك للطلاق فكان على الفور كقوله اختاري، وهذا في التعليق بغير نحو متى وأي وقت أما فيه فلا يشترط الفور فإن قال متى شئت طلقت متى شئت وإن فارقت المجلس.

ولو قال لأجنبي: إن شئت فزوجني طالق، فالأصح أنه لا يشترط مشيئته على الفور،

يرفع بالمشيئة كالبيع والنكاح، ولأنه إزالة ملك فلم يصح تعليقه على مشيئة الله كما لو قال: أبرأتك إن شاء الله أو تعليق على ما لا سبيل إلى علمه فأشبهه تعليقه على المستحيلات<sup>(١)</sup>.

وقال الصاوي من المالكية: هذا، لو صرف المشيئة على المعلق، أما لو صرف المشيئة أي مشيئة الله أو الملائكة أو الجن لمعلق عليه كقوله: أنت طالق إن دخلت الدار إن شاء الله وصرف المشيئة للدخول أي إن دخلت بمشيئة الله فينجز عليه إن وجد الدخول عند ابن القاسم، وقال أشهب وابن الماجشون: لا ينجز ولو حصل المعلق عليه، وأما إن صرفها للمعلق وهو الطلاق أو لهما أو لم تكن له نية فينجز إن وجد الدخول اتفاقاً<sup>(٢)</sup>.

ب- تعليقه بمشيئة إنسان:

٣- ذهب المالكية والحنابلة والصاحبان من الحنفية إلى أن الرجل لو علق الطلاق بمشيئة زوجته بأن قال لها: أنت طالق إن شئت أو إذا شئت أو متى شئت أو كلما شئت أو كيف شئت أو حيث شئت أو أئني شئت لم تطلق حتى تشاء وتطلق بالمشيئة بلسانها فتقول: قد

سالم نهت إلى من أخرجه.

(١) المائة يهلمش فتح القدير ٤٣٧/٣، الهذلية ٢/٢٧١-٢٧٢، ومرواه الجليل ٩٦/٤-٩٧، وروضة الطالبين ١٥٧/٨، وكشاف الفتاوى ٣٠٩/٥، ومطالب أولي النهى ٤٣٦/٥.

(٢) حاشية الدسوقي ٣٩٢/٢، والشرح الصغير ٥٨١/٢، والمنهني لابن قدامة ٢١٦/٧، والشرح الصغير ٥٨١/٢.



والمالكية والشافعية والحنابلة، وبه قال أيضا إسحاق وأبو ثور وابن المنذر، قال ابن المنذر: أجمع كل من حفظ عنه من أهل العلم على أن الرجل إذا قال لزوجه: أنت طالق إن شئت فقالت: قد شئت إن شاء فلان أنها قد ردت الأمر، ولا يلزمها الطلاق وإن شاء فلان، وذلك لأنه لم توجد منها وإنما وجد منها تعليق مشيئتها بشرط، ولأنه علق طلاقها بالمشيئة المرسله وهي أنت بالمعلقة فلم يوجد الشرط وهو اشتغال بما لا يعينها، فخرج الأمر من يدها، ولا يقع الطلاق بقوله شئت وإن نوى الطلاق لأنه ليس في كلام المرأة ذكر الطلاق ليصير الزوج شائيا طلاقها، والنية لا تعمل في غير المذكور حتى لو قال: شئت طلاقك يقع إذا نوى لأنه إيقاع مبتدأ إذ المشيئة تنبئ عن الوجود.

وفي وجه عند الشافعية: يقع الطلاق لحصول مشيئتها بمشيئة الزوج<sup>(١)</sup>.

٥- وإن قال: أنت طالق واحدة إلا أن تشائي ثلاثاً فلم تشأ أو شأته أقل من ثلاث طلقت واحدة، وإن قالت قد شئت ثلاثاً، فقال الحنفية والشافعية والحنابلة: لا تطلق إذا شأته ثلاثاً،

وقيل: كالزوجة، ورجحه المتولي. ولو علق بمشيئتها لا مخاطبة، فقال: زوجي طالق إن شأته لم تشتط المشيئة على الفور على الأصح، وقيل: يشترط قولها: شئت في الحال إن كانت حاضرة وإن كانت غائبة فتبادر بها إذا بلغها الخبر، ولو قال: امرأتي طالق إذا شاء زيد لم يشترط على الفور باتفاق الشافعية، ولو قال: إن شئت وشاء فلان فأنت طالق اشترط مشيئتها على الفور<sup>(١)</sup>.

ويرى أبو حنيفة في حكم ما لو قال لها: أنت طالق كيف شئت لا يتعلق أصل الطلاق بمشيئتها بل تقع طلاق واحدة بآنة ولا مشيئة لها إن لم يدخل بها، وإن دخل بها وقعت تطلق رجعية بمجرد قوله ذلك شأته أو لا، ثم إن قالت شئت بآنة أو ثلاثاً وقد نوى الزوج ذلك نصير كذلك للمطابقة، وإن اختلفا بأن شأته بآنة والزوج ثلاثاً أو العكس فهي رجعية لأنه لغت مشيئتها لعدم الموافقة بقي إيقاع الزوج بالصريح وهو رجعي، وإذا لم ينو الزوج شيئاً فالقول كما شأته هي<sup>(٢)</sup>.

٤- وإذا قال الزوج لزوجه: أنت طالق إن شئت، فقالت: شئت إن شئت فقال الزوج شئت بنوي الطلاق لم يقع الطلاق عند الحنفية

(١) فتح القدير ٤٣٣/٣ - ٤٣٥ ط. دار إحياء التراث العربي، والهداية ٢/٢٧١، ومنه المحتاج ٣/٣٢٤ وما يستدل به والفتاوى الفقهية ص ٢٣ ط. دار الكتاب العربي، والفتاوى ٢/٢١٤، روضة الطالبين ٨/١٥٧

(١) روضة الطالبين ٨/١٥٧، ومنه المحتاج ٣/٣٢٤، ٣٢٥، والحاوي الكبير ١٢/٤٢١  
(٢) المتابع بهامش فتح القدير ٢/٢٧١، والهداية ٢/٢٧١



متى شئت أو مهما شئت فهو معلق على المشيئة، وقيلده الحنفية في المجلس، وكذلك الشافعية بالنسبة لمشيئتها.

ونقل عن السيوري من المالكية قوله: لا يختلف في إذا شئت أو متى شئت أن لها ذلك في المجلس ما لم توطأ أو توقف - قال الأبي: أي على يد حاكم أو جماعة من المسلمين - بخلاف إن شئت فقل كذلك وقيل ما لم يفترقا<sup>(١)</sup>.

وإذا علق الظهار بمشيئة الله تعالى: حيث قال: أنت عليّ كظهر أمي إن شاء الله تعالى بطل عند الحنفية والشافعية والحنابلة، ولا ينقد ظهاره، لأنها يمين مكفرة، وكذا لو قال: أنت عليّ حرام إن شاء الله تعالى أو إن شاء الله تعالى وشاء زيد، فشاء زيد لا ينقد ظهاره لأنه علقه على شئيين فلا يحصل بأحدهما<sup>(٢)</sup>.

### ثالثاً - تعليق الإيلاء بالمشيئة:

لا قال الحنابلة: لو قال رجل لزوجته: والله لاوطئتك إن شئت فشاءت ولو تراخيا فيعتبر مشيئتها ويكون موبلاً، لأنه علق الإيلاء بشرط

لأن الاستثناء من الإيجاب نفى فتقديره أنت طالق واحدة إلا أن تشائي ثلاثاً فلا تطلق، ولأنه لو لم يقل ثلاثاً لما طلقت بمشيئتها ثلاثاً، فكذا إذا قال ثلاثاً لأنه إنما ذكر الثلاث صفة لمشيئتها الرافعة لطلاق الواحدة، فيصير كما لو قال: أنت طالق إلا أن تكرري بمشيئتك ثلاثاً، وقال أبو بكر من الحنابلة: تطلق ثلاثاً.

ولو قال: أنت طالق ثلاثاً إلا أن تشائي واحدة فقالت: قد شئت واحدة طلقت واحدة على قول أبي يوسف من الحنفية وأبي بكر من الحنابلة، وعلى قول الجمهور ومحمد من الحنفية لا تطلق شيئاً<sup>(١)</sup>.

وإن قال: أنت طالق لمشيئة فلان أو لرضاه أو له طلقت في الحال، لأن معناه أنت طالق لكونه قد شاء ذلك أو رضىه أو ليرضى به<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً - تعليق الظهار بالمشيئة:

٦ - ذهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة إلى أنه لو علق الظهار بمشيئة المظاهر منها أو مشيئة غيرها كزيد، وقال: أنت عليّ كظهر أمي إن شاء فلان، أو قال: أنت عليّ كظهر أمي إن شئت أو إذا شئت أو

(١) الحاوي الكبير ١٢/٤٢١، والمغني ٧/٢١٤، وفتح القدير ٤٤٠/٣.

(٢) فتح القدير ٣/٤٤٠، والحاوي للماوردي ١٢/٤٢١، والمغني ٧/٢١٤.

(١) الفتاوى الخيرية بهامش الفتاوى الهندية ١/٥٤٣، ودرر الحكم ١/٣٩٣، والمبسوط ٢/٥٢٢، والخطاب ٤/١١١، وحاشية السنوسي ٢/٤٤٠، والخروشي ٤/١٠٣، وجواهر الإكليل ١/٣٧١، والحاوي للماوردي ١٢/٣٤٢ ط. دار الفكر، والمغني ٧/٣٥٠، وكشاف القناع ٢/٣٧٣.

(٢) الفتاوى الخيرية بهامش الفتاوى الهندية ١/٥٤٣، وكشاف القناع ٥/٣٧٣، والحاوي الكبير ١٣/٣٤٢.



الله تعالى أو على مشيئة فلان مثلاً، وفي كل تفصيل واختلاف ينظر (إقرار ف ٤٣).

### خامساً - تعليق النية على المشيئة:

٩- قال الحلواني من الحنفية: لو قال نويت صوم غد إن شاء الله تعالى يجوز استحساناً، لأن المشيئة إنما تبطل اللفظ، والنية فعل القلب.

وقال ابن نجيم: لو عقب النية بالمشيئة فإن كان مما يتعلق بالنيات كالصوم والصلاة لم تبطل وإن كان مما يتعلق بالأقوال كالطلاق والعتاق بطل<sup>(١)</sup>.

وعند المالكية الاستثناء بالمشيئة يفيد في اليمين بالله إن قصد الاستثناء واتصل الاستثناء بالمستثنى منه ونطق به وإن سراً وكان اليمين في غير توثق بحق، فلا كفارة عليه إن حنث، فإن لم يقصد الاستثناء كأن جرى على لسانه بلا قصد أو قصد التبرك فلا يفيد الاستثناء وعليه الكفارة إن حنث.

أما الاستثناء في غير اليمين كالطلاق فلا يقيده الاستثناء فإن حنث لزمه الطلاق سواء قصد الاستثناء أو لم يقصد<sup>(٢)</sup>.

وقال الشافعية: لو عقب نية الصوم بقوله: إن شاء الله بقلبه أو بلسانه فإن قصد التبرك أو

وقد وجد<sup>(١)</sup>، وإن قال: والله لاوطئتك إلا أن تنساني أو إلا أن يشاء أبوك أو إلا باختيارك فلا يعتبر مولى لأنه علقه بفعل يمكن وجوده في ثلث ستة إمكانات غير بعيد وليس بمحرم ولا فيه مضرة فأشبهه مالو علقه على دخولها الدار<sup>(٢)</sup>.

ويرى الشافعية أنه لو قال مخاطباً: والله لا أجامعك إن شئت وأراد تعليق الإيلاء بمشيئها اشترط في كونه مولىً بمشيئها وتعتبر مشيئها على الفور على الأصح، كما يعتبر في الطلاق على الفور، ولو علق لا على سبيل خطابها بأن قال: والله لا أجامع زوجتي إن شئت، أو قال لأجنبي: والله لا أجامع زوجتي إن شئت لم يعتبر على الفور على الأصح.

ولو قال إن شاء فلان، أو قال لها: متى شئت لم يعتبر الفور مطلقاً<sup>(٣)</sup>.

وقال الحنفية: لو قال إن شئت فوالله لا أقربك فإن شاءت في المجلس صار مولىً وكذا إن شاء فلان فهو على مجلسه<sup>(٤)</sup>.

### ولياً - تعليق الإقرار على المشيئة:

٨- تعليق الإقرار على المشيئة قرينة مغيرة قد تدخل على أصل الإقرار وتكون متصلة به، والتعليق على المشيئة إما أن يكون على مشيئة

(١) كشف القناع ٥/٣٦٠، ٣٦١ ط. دار الفكر، والمسنى

٣٠٥/٧

(٢) كشف القناع ٥/٣٦٠

(٣) روضة الطالبين ٨/٢٤٤ ط. المكتب الإسلامي.

(٤) الفتاوى الهندية ١/٤٨٧

(١) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٥٢، وضع القدير ٢/٥٢ ط.

بولاق.

(٢) حاشية المدوني ١٢٩/١٣٠.



## مَشِيَّة

### التعريف:

١- المشيمة في اللغة: غشاء ولد الإنسان، ويقال للمشيمة من غير الإنسان السُّلَى<sup>(١)</sup>.

وأطلق بعض الفقهاء، كسليمان الجمل، المشيمة على غشاء الولد في الإنسان والحيوان<sup>(٢)</sup>.

وأطلق آخرون المشيمة على وعاء الإنسان فقط<sup>(٣)</sup>.

### الحكم الإجمالي:

#### ١- طهارة المشيمة:

٢- اختلف المالكية في طهارة المشيمة من الحيوان المأكول المذكي، فقال ابن رشد بطهارتها وجواز أكلها، وضو به البرزلي قائلاً: وهو ظاهر المدونة<sup>(٤)</sup>.

وقال الشافعية: المشيمة التي فيها الولد طاهرة من الأدمي، نجسة من غيره، وأما

وقوع الصوم وبقاء الحياة إلى تمامه بمشيئة الله تعالى لم يضره، وإن قصد تعليقه والشك لم يصح صومه، هذا هو المذهب وبه قال المتولي والرافعي.

وقال الماوردي: إن قال: أصوم غداً إن شاء زيد لم يصح صومه وإن شاء زيد، لأنه لم يجزم النية<sup>(١)</sup>.

وقال الحنابلة: من قال: أنا صائم غداً إن شاء الله، فإن قصد بالمشيئة الشك والتردد في العزم والقصد فسدت نيته لعدم الجزم بها، وإن نوى بالمشيئة التبرك أو لم ينو شيئاً لم تفسد نيته، إذ قصده أن فعله للصوم بمشيئة الله وتوفيقه وتيسيره.

قال القاضي: وكذا نقول في سائر المبادات لا تفسد بذكر المشيئة في نيتها<sup>(٢)</sup>.



(١) المصباح المنير، ولسان العرب.

(٢) حاشية الجمل ١٧٧/١.

(٣) حاشية السوقي ٤٩/١، والزرقاتي ٧٢/١، ومولعب الجليل ٨٨/١، وأسنى المطالب ١١/١.

(٤) مولعب الجليل ٨٨/١، والزرقاتي ٧٢/١، وحاشية السوقي ٤٩/١.

(١) المجموع ٢٩٨/٦ ط. المنيرية، والافتاح في شرح أبي شجاع ١٣٩/١ ط. مصطفى الحلبي.

(٢) كشف الفتاح ٣١٦/٢.



المتصل منه بعد موته فله حكم ميتته بلا نزاع<sup>(١)</sup>.

## مصابرة

ب- حكم الصلاة على المشيئة:

٣- نص الشافعية على أنه لو وجد عضو مسلم علم موته يصلّى عليه بعد غسله ومواراته بخرقه بنية الصلاة على جملة الميت، واعتبروا المشيئة المسماة بالخلاص كالعضو، لأنها تقطع من الولد فهي جزء منه، وأما المشيئة التي فيها الولد فليست جزءاً من الأم ولا من الولد<sup>(٢)</sup>.

التعريف:

١- المصابرة في اللغة مصدر صابر يقال: صابره مصابرة: غلبه في الصبر وفي التنزيل العزيز ﴿أَصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَاطِبُوا﴾<sup>(١)</sup>. ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي<sup>(٢)</sup>.

الأنفاذ ذات الصلة

١- المرباطة:

٢- المرباطة في اللغة مصدر رباط، يقال رباط ورباطة ورباطا: لازم الشغل وموضع المخافة، وواظب على الأمر ولازمه. ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي<sup>(٣)</sup>.

والمصابرة أعم من المرباطة.

ب- المجاهدة:

٣- المجاهدة في اللغة مفاعلة من الجهد



(١) سورة آل عمران / ٢٠٠

(٢) المعجم الوسيط وتفسير القرطبي ٤/ ٣٢٢ - ٣٢٣، والمفردات في غريب القرآن.

(٣) المعجم الوسيط وتفسير القرطبي ٤/ ٣٢٣، والمفردات في غريب القرآن.

(١) أسنى المطالب ١/ ١١، وحاشية الجبل ١/ ١٧٧

(٢) اللغوي ومعية ١/ ٣٣٧



أي الطاقة.

وقال الجرجاني: المجاهدة في اللغة المحاربة وفي الشرع: محاربة النفس الأمارة بالسوء بتحميلها ما يشق عليها بما هو مطلوب في الشرع<sup>(١)</sup>.

والعلاقة بين المصابرة والمجاهدة هي العموم والخصوص.

### الأحكام المتعلقة بالمصابرة:

#### المصابرة على العبادات:

٤- نقل القرطبي عن الحسن في قوله تعالى: ﴿يَتَذَكَّرُهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَصَابُوا وَاصَابُوا﴾<sup>(٢)</sup>،

قال: أي على الصلوات الخمس.

قال القرطبي: قول الجمهور إن معنى المصابرة في الآية مصابرة الأعداء<sup>(٣)</sup>.

كما تكون المصابرة على غير الصلاة من العبادات لأن النفس بطبعها تنفر عن العبودية، ومن العبادات ما يكره بسبب الكسل كالصلاة ومنها ما يكره بسبب البخل كالزكاة ومنها ما يكره بسببهما جميعاً كالحج والجهاد<sup>(٤)</sup>.

### المصابرة في الجهاد:

٥- اتفق الفقهاء على أنه إذا التقى المسلمون والكفار في قتال ولم يزد عدد الكفار على مثلي عدد المسلمين ولم يخافوا الهلاك وجب الثبات على المسلمين وحرم عليهم الفرار<sup>(١)</sup>، لقوله تعالى: ﴿يَتَذَكَّرُهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيْتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

وبناء على ذلك يحرم الفرار من الزحف عند تلاقي الجيشين إلا إذا كان الفرار تحرفاً لقتال أو تحيزاً إلى فئة.

وتفصيل ذلك في مصطلح (تحرف ف ٢، وتحيز ف ٣).

ويشترط للمصابرة أن لا يزيد عدد الكفار على مثلي عدد المسلمين فإن زاد عدد الكفار على مثلي عدد المسلمين فلهم أن يفروا لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ عَزَمَ عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَكُونَ مَعَ الْفَائِزِينَ﴾<sup>(٣)</sup>، لأنه لما أوجب الله عز وجل على المائة مصابرة المائتين دل ذلك على أنه لا يجب عليهم مصابرة ما زاد على

(١) المفردات في غريب القرآن، ودليل الفالحين ١/ ٢٩٣، والتريفات للجرجاني، وقواعد الفقه الليركي.

(٢) سورة آل عمران/ ٢٠٠

(٣) تفسير القرطبي ٤/ ٢٢٣، ودليل الفالحين ١/ ١٣٧ وما بعدها.

(٤) إحياء علوم الدين ٤/ ٦٨، والقرطبي ١/ ٣٧١

(١) بدائع الصنائع ٩٨/ ٧ - ٩٩، المهذب للشيرازي

٢/ ٢٢٣، والمغني لابن قدامة ٨/ ٤٨٣ - ٤٨٤، وتفسير

القرطبي ٧/ ٣٨٠ وما بعدها.

(٢) سورة الأنفال/ ٤٥

(٣) سورة الأنفال/ ٦٦



## مُصَادَرَة

التعريف:

- ١- المصادرة لغة: المطالبة بشيء بالحق<sup>(١)</sup>، ويقال: صادرت الدولة المال: إذا استولت عليه بقوة لملكه<sup>(٢)</sup>.
- واصطلاحاً: الاستيلاء على مال المحكوم عليه، أخلاً، أو إتلافاً، أو إخراجاً عن ملكه بالبيع بقوة<sup>(٣)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة:

- ١- الغرامة:
- ٢- الغرامة والغرم والمغرم: ما يلزم أداؤه من المال وما يعطى من المال على كره<sup>(٤)</sup>.
- والعلاقة: أن كلا منهما يؤخذ على كره.

ب- المكس:

- ٣- المكس لغة: النقص والظلم، ودراهم كانت تؤخذ من بائع السلع في الأسواق في

(١) القاموس المحيط.

(٢) المعجم الوسيط.

(٣) كشاف الفتاوى ٦/ ١٢٥، وحاشية الصلوي، على هامش الخرشى ٨/ ١١٠، وشرح الزرقاني ٨/ ١١٥، والدر المختار وابن عابدين عليه ٩/ ٢.

(٤) لسان العرب، وقواعد الفقه للمركبي مادة: غرم.

المائتين، إلا أن الفقهاء قالوا: إنه إذا غلب على ظن المسلمين أن لهم الغلبة على الكفار مع كونهم أكثر من مثليهم فالأولى لهم المصابرة.

وذهب الحنفية وبعض المالكية وبعض الشافعية والحنابلة إلى أن الضابط في ذلك هو أن يكون مع المسلمين من القوة ما يغلب على الظن أنهم يقاومون الزيادة على مثليهم ويرجون الظفر بهم فالحكم في هذا الباب لغالب الرأي وأكبر الظن دون العدد فإن غلب على ظن الغزاة أنهم يقاومونهم يلزمهم الثبات والمصابرة، وإن كانوا أقل عدداً منهم<sup>(١)</sup>.

وينظر تفصيل ذلك في مصطلح (جهاد ف ٣٧ وما بعدها وتولى ف ٣).



(١) تفسير القرطبي ٧/ ٣٨٠-٣٨٢، ٨/ ٤٤-٤٥، ومغني المحتاج ٤/ ٢٢٦-٢٢٧، والمهذب ٢/ ٢٣٤، والبلتاج ٧/ ٩٨-٩٩، والمغني ٨/ ٤٨٤-٤٨٦.



كان هذا كله في أول الإسلام ثم نسخ، ثم انعقد الإجماع على أن ذلك لا يجوز، وعادت العقوبات على الجرائم في الأبدان<sup>(١)</sup>.

وروي عن النبي ﷺ: «ليس في المال حق سوى الزكاة»<sup>(٢)</sup>، وقال بعض مشايخ الحنفية:

إن ما روي عن أبي يوسف من جواز التعمير بمصادرة الأموال فمعتاه: إساك شيء من ماله عنه ملةً ليزجر، ثم يعيده له الحاكم، لا أن يأخذه الحاكم لنفسه، أو لبيت المال كما يتوهمه الظلمة، إذ لا يجوز لأحد من المسلمين أخذ مال أحد من المسلمين بغير سبب شرعي.

قال ابن عابدين: أرى أن يأخذها الحاكم فيمسكها، فإن يش من توثيقها على ما يراه، وقال: والحاصل أن المنحبه عدم التعمير بأخذ المال<sup>(٣)</sup>.

وقال: وذكر الطرسوسي في مؤلف له: أن مصادرة السلطان لأرباب الأموال لا تجوز إلا

الجاهلية<sup>(١)</sup>، وقد غلب تسميته فيما يأخذه أعوان السلطان ظلماً عند البيع والشراء<sup>(٢)</sup> والعلاقة: الأخذ على كره في كل منهما.

### الحكم التكليفي للمصادرة:

٤- ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يجوز أخذ مال المسلم أو إتلانه أو إخراجه من ملكه بالبيع عقوبة بلا سبب شرعي، لأن الشرع لم يرد شيء من ذلك عن أحد يقتضى به، ولأن المقصود بالعقوبة التأديب، والأدب لا يكون بالإتلاف.

أما النصوص الواردة في العقوبة بالمال: إنما كان في أول الإسلام ثم نسخ، من ذلك: ما ورد عن النبي ﷺ: في مانع الزكاة بخلاً لا إنكاراً لوجوبها: «إنا أخذوها وشطر إيله عزمة من عزمات ربنا لا يحل لأل محمد ﷺ منها شيء»<sup>(٣)</sup>، وقوله عليه الصلاة والسلام في سارق جرين الجبل: «فيه غرامة مثليه وجلدات نكال»<sup>(٤)</sup>، «وقضاؤه عليه الصلاة والسلام أن سلب من أخذ وهو يصيد في حرم المدينة لمن أخذه»<sup>(٥)</sup>.

(١) المسخني ٣٢٦/٨، وكشاف القناع ١٢٤/٦-١٢٥، والمهلب ١٤٨/١، وحاشية الشيرازي في ذيل نهاية المحتاج ١٩/٨، وابن عابدين ١٧٨/٣، والشرح الصغير ٥٠٤/٤، وحاشية الباني على الزرقاني ١١٥/٨، وفتح القدير ١١٢/٥-١١٣.

(٢) حديث: «ليس في المال حق سوى الزكاة» أخرجه ابن ماجه (٥٧٠/١) من حديث فاطمة بنت قيس، وذكر ابن حجر في التلخيص (١٦٠/٢) أن في إسناده راوي ضعيفاً.

(٣) ابن عابدين ١٧٨/٣

(١) القاموس المحيط.

(٢) المصالح المتبر.

(٣) حديث: «إنا أخذوها وشطر إيله»

أخرجه النسائي (١٤٤/٥) من حديث معوية بن حويرة، وقال أحمد صالح الإسناد، وكذا في التلخيص لابن حجر (١٦١/٢)

(٤) حديث: «فيه غرامة مثليه وجلدات نكال»

أخرجه النسائي (٨٦/٨) من حديث عبد الله بن عمرو.

(٥) حديث: «قضاؤه ﷺ أن سلب من أخذ وهو يصيد في حرم المدينة».

أخرجه مسلم (٩٩٣/٢) من حديث سعد بن أبي وقاص.



## مُصَادَقَةٌ

انظر: تصادق

## مَصْرَافٌ

انظر: زكاة

## مُصَارَقَةٌ

انظر: صرف

لعمال بيت المال مستدلاً بأن عمر رضي الله عنه صادر أبا هريرة رضي الله عنه حين استعمله على البحرين، وعزله، وأخذ منه اثني عشر ألفاً ثم دعاه للعمل فأبى، قال: وأراد بعمال بيت المال: خدمته الذين يجبون أمواله، ومنهم كتبه إذا توسعوا في الأموال، لأن ذلك دليل على خيانتهم ويلحق بهم كسبة الأوقاف ونظارها، إذا توسعوا في الأموال وتعاطوا أنواع اللهو، وبناء الأماكُن، فللحاكم في هذا الحال: أخذ الأموال منهم، وعزلهم، فإن عرف خيانتهم في وقف معين ردّ المال إليه، وإلا وضعه في بيت المال<sup>(١)</sup>.

وقال أبو يوسف وابن تيمية وابن القيم وبعض المالكية: إن العقوبة بالمال سائغة، وهو القول القديم للإمام الشافعي رضي الله عنه<sup>(٢)</sup>.

وللفقهاء تفصيل في التعزير يأخذ المال ينظر في مصطلح (تعزير ف ٢٠).

(١) رد المحتار ٤/ ٢٨٥

(٢) حاشية ابن عابدين ٣/ ١٧٨ - ١٧٩، وتبيين الحقائق ٣/ ٢٠٨، تبصرة الحكام ٢/ ٢٠٢، وحاشية المدودي على هامش الخروشي ٨/ ١١٠، وكشاف القناع ٦/ ١٢٤ - ١٢٥، والطرق الحكمية لابن قيم الجوزية ٣١٢ - ٣١٣، وحاشية القليوبي ١/ ١٠٠، وحاشية الشرواني ١/ ٣٩٠



خاص هو وضع صفحتها على صفحتها.

### ب - المباشرة:

٣ - المباشرة في اللغة: مصدر باشر، يقال: باشر الأمر: وليه بنفسه، وباشر المرأة: جامعها أو صارا في ثوب واحد فباشرت بشرته بشرتها<sup>(١)</sup>. ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي. والمباشرة أعم من المصافحة.

### الحكم التكليفي:

يختلف حكم المصافحة باختلاف طرفيها، وذلك على النحو التالي:

### أولاً: مصافحة الرجل للرجل:

٤ - مصافحة الرجل للرجل مستحبة عند عامة العلماء، قال النووي: اعلم أنها سنة مجمع عليها عند التلاقي<sup>(٢)</sup>، وقال ابن بطال: أصل المصافحة حسنة عند عامة العلماء<sup>(٣)</sup>.

وقد نص على استحباب المصافحة بين الرجال كثير من فقهاء المذاهب، واستدلوا عليه بجملة من الأخبار الصحيحة والحسنة<sup>(٤)</sup>، من ذلك ما روى كعب بن مالك

(١) المصباح المنير.

(٢) الأذكار ص ٢٦١

(٣) فتح الباري ١١/٤٦

(٤) بدائع الصنائع ٥/١٢٤، وحاشية القليوبي ٣/٢١٣، وغذاء الألباب ١/٣٢٥، والفوائد الدواني ٢/٤٢٤، وكفاية الطالب

الرباني ٢/٤٣٦، والأداب الشرعية ٢/٢٦٩

## مُصَافَحة

### التعريف:

١ - المصافحة في اللغة: الأخذ باليد كالتصافح، قال في تاج العروس: الرجل يصافح الرجل إذا وضع صفح كفه في صفح كفه، وصفحاً كضيهما: وجهاهما، وهي مفاعلة من إصاق صفح الكف بالكف وإقبال الوجه على الوجه<sup>(١)</sup>.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي<sup>(٢)</sup>.

### الانفاذ ذات الصلة:

### أ - اللمس:

٢ - من معاني اللمس في اللغة: المس باليد.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي<sup>(٣)</sup>.

واللمس أعم من المصافحة، لأنه قد يكون باليد أو بغيرها، والملموس قد يكون يداً أو غيرا، والمصافحة لمس اليد باليد بأسلوب

(١) القاموس المحيط وتاج العروس.

(٢) فتح الباري ١١/٢٥ - المطبعة البهية المصرية ١٣٤٨ هـ وغذاء الألباب ١/٣٢٥

(٣) القاموس المحيط ومعني المحتاج ١/٣٤



عن مالك استحباب المصافحة<sup>(١)</sup>، ويؤيد ذلك ما روي عنه أنه دخل عليه سفيان بن عيينة فصافحه، وقال: لولا أنها بدعة لعاقبتك، فقال سفيان: عاقق من هو خير مني ومنك النبي ﷺ لجعفر حين قدم من أرض الحبشة، قال مالك: ذلك خاص، قال سفيان: بل هو عام ما يخص جعفرأ يخصنا، وما يعمه يعمنا إذا كنا صالحين<sup>(٢)</sup>.

#### ثانياً : مصافحة المرأة للمرأة:

• - أطلق الفقهاء القول بسنية المصافحة، ولم يقصروا ذلك على ما يقع منها بين الرجال، وإنما استثنوا مصافحة الرجل للمرأة الأجنبية، فقالوا بتحريمها، ولم يستثوا مصافحة المرأة للمرأة من السنية، فيشملها هذا الحكم، وقد صرح بذلك الشرييني الخطيب فقال: وتسن مصافحة الرجلين والمرأتين<sup>(٣)</sup>، وقال الثفراوي: وإنما تسن المصافحة بين رجلين أو بين امرأتين، لا بين رجل وامرأة، وإن كانت متجاله<sup>(٤)</sup>.

واستدل لذلك بأنه المستفاد من عموم الأحاديث الشريفة في البحث على المصافحة، مثل قول الرسول ﷺ: «ما من مسلمين يلتقيان

رضي الله عنه قال: دخلت المسجد، فإذا برسول الله ﷺ قدام إليّ طلحة بن عبيد الله يهرول حتى صافحني وهنائي<sup>(١)</sup>، وما روى البخاري عن قتادة قال: قلت لأنس رضي الله عنه: أكانت المصافحة في أصحاب النبي ﷺ؟ قال: نعم<sup>(٢)</sup>.

وما روي عن عطاء بن أبي مسلم عبدالله الخراساني قال: قال رسول الله ﷺ: «تصافحوا يلعب الفل، وتهادوا تحابوا وتذهب الشحناء»<sup>(٣)</sup>.

وروي عن مالك أنه كره المصافحة، وهو قول سحنون وبعض علماء المالكية<sup>(٤)</sup>، واستدل لهذه الرواية بقوله عز وجل في وصف تحية الملائكة لسيدنا إبراهيم عليه السلام: ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُّشْكُورُونَ﴾<sup>(٥)</sup>، حيث حيّوه باللقاء السلام، ولم يتبعوه بالمصافحة، لكن المشهور

(١) أخرجه كعب بن مالك قال: دخلت المسجد...

أخرجه البخاري (فتح الباري ١١٧/٨)

(٢) حديث: «أكانت المصافحة في أصحاب النبي ﷺ»...

أخرجه البخاري (فتح الباري ١١/٥٤)

(٣) حديث: «تصافحوا يلعب الفل»...

أخرجه مالك في الموطأ (٩٠٨/٧) من حديث عطاء بن أبي مسلم الخراساني مرسلاً.

(٤) التمهيد ١٧/٢١، والمنتقى ٢١٦/٧، وكفاية الطالب

الرباني وحاشية الملوي ٤٣٦/٢، والفتوحات الربية

٣٩٢/٥

(٥) سورة الفلوات / ٢٥

(١) المراجع السابقة.

(٢) المنتقى ٢١٦/٧

(٣) معنى المحاج ١٣٥/٢

(٤) الفتاوى الدواني ٢٤٤/٢



والمالكية والشافعية في المعتمد عنهم إلى جوازها، وهو مذهب إليه الحنابلة في والالدين مع الأبناء رواية واحدة وفي غيرهم في رواية بناء على قولهم بجواز لمس المحارم في غير محل العورة بشرط الأمن من الفتنة وعدم خوف الشهوة<sup>(١)</sup>، لما روي أن الرسول ﷺ كان يقبل فاطمة رضي الله عنها إذا دخلت عليه، وتقبله إذا دخل عليها<sup>(٢)</sup>، وكذلك صح عن أبي بكر رضي الله عنه أنه قبل ابنته عائشة رضي الله عنها<sup>(٣)</sup>، ولأن مس المحارم في غير عورة يغلب فيه الصلة والرحمة والشفقة، ويندر إقراره بالشهوة<sup>(٤)</sup>. وإذا كان لمس المحارم على النحو المذكور مباحاً فإن المصافحة نوع من اللمس، فتكون مشروعة في حق المحارم، ويشملها حكم الاستحباب الذي استفيد من الأحاديث المتقدمة.

وزهد الشافعية في قول والحنابلة في غير والالدين مع الأبناء في رواية إلى عدم جواز

فيتصافحان إلا غفر لهما قبل أن يتفرقا<sup>(١)</sup>. وقوله: «تصافحوا يذهب الغل»<sup>(٢)</sup>. وما روي عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إن المؤمن إذا لقي المؤمن فسلم عليه وأخذ بيده فصافحه تناثرت خطاياهما كما يتناثر ورق الشجر»<sup>(٣)</sup>.

فهذه الأحاديث وغيرها عامة في كل مسلمين يلتقيان، وتشمل بعمومها المرأة تلاقي المرأة تصافحها<sup>(٤)</sup>، ولأنه يحل لها أن تنظر وتمس من المرأة ما يحل للرجل أن ينظر إليه ويمسه من الرجل، وهو سائر الجسد سوى ما بين السرة والركبة، لأن ذلك ليس فيه خوف الشهوة، حتى لو خيفت الشهوة كان ذلك محرماً<sup>(٥)</sup>.

### ثالثاً: المصافحة بين الرجل والمرأة:

يختلف حكم المصافحة التي تقع بين الرجل والمرأة بحسب كونهما من المحارم من غيرهم:

٦ - فأما مصافحة المحارم فقد ذهب الحنفية

(١) بلطخ الصنائع ١٧٠/٥، والفتاوى الهندية ٣٢٨/٥، والمبسوط ١٤٩/١٠، والهداية ٦٣/٤، ٦٤، وحاشية الدسوقي ٢١٥/١، والمطلي وحاشية القليوبي ٢١٢/٣، والأدب الشرعية ٢٦٩/٢، غلاة الألباب ٣٢٩/١  
(٢) حديث: «تقبل النبي ﷺ لفاطمة رضي الله عنها» أخرجه أبو داود (٣٩١/٥)، والترمذي (٧٠٠/٥) من حديث عائشة رضي الله عنها، وقال الترمذي: «حديث حسن غريب».  
(٣) الأدب الشرعية ٢٧٠/٢  
(٤) الهداية ٦٤/٤

(١) حديث: «ما من مسلمين يلتقيان فيتصافحان...» أخرجه الترمذي (٧٤/٥) من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه، قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب».  
(٢) حديث: «تصافحوا يذهب الغل» تقدم في الفقرة رقم (٤)  
(٣) نصب الرأية ٢٥٩/٢، غلاة الألباب ٣٢٦/١  
(٤) مني المحتاج ١٣٥/٣  
(٥) بلطخ الصنائع ١٢٤/٥



القائمة التي لا إرب للرجال فيها، أخذاً بعموم الأدلة المثبتة للتحريم<sup>(١)</sup>.

وعمم الشافعية القول بتحريم لمس المرأة الأجنبية، ولم يستثوا المعجوز، فدل ذلك على اعتبارهم التحريم في حق مصافحتها، وعدم التفرقة بينها وبين الشابة في ذلك<sup>(٢)</sup>.

وأما مصافحة الرجل للمرأة الأجنبية الشابة فقد ذهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة في الرواية المختارة، وابن تيمية إلى تحريمها، وقيد الحنفية التحريم بأن تكون الشابة مشتاقاً، وقال الحنابلة: وسواء أكانت من وراء حائل كُتِبَ ونحوه أم لا<sup>(٣)</sup>.

واستدل الفقهاء على تحريم مصافحة المرأة الأجنبية الشابة بحديث عائشة رضي الله عنها قالت: «كانت المؤمنات إذا هاجرن إلى رسول الله ﷺ يمتحن بقول الله عز وجل ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يَبَايَعَنَّكَ عَلَنَ أَنْ لَا يَشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسِرْفْنَ﴾ وَلَا يَزْنِينَ»<sup>(٤)</sup>. الآية. قالت عائشة: فمن أقر بهذا

مصافحة المحارم بناء على القول بعدم جواز مسهم، ولكن المعتمد في المذهبين كقول الجمهور المتقدم، وهو جواز لمس المحارم في غير عورة إذا انتفت الشهوة ولو كان ذلك بغير حاجة ولا شفقة<sup>(١)</sup>.

٧- وأما المصافحة التي تقع بين الرجل والمرأة من غير المحارم فقد اختلف قول الفقهاء في حكمها وفرقوا بين مصافحة المعازر ومصافحة غيرهم:

فمصافحة الرجل للمرأة المعجوز التي لا تشتهي ولا يشتهي، وكذلك مصافحة المرأة للرجل المعجوز الذي لا يشتهي ولا يشتهي، ومصافحة الرجل المعجوز للمرأة المعجوز، جائز عند الحنفية والحنابلة مادامت الشهوة مأمونة من كلا الطرفين، واستدلوا بما روي أن رسول الله ﷺ: «كان يصافح المعازر»<sup>(٢)</sup>، ولأن الحرمة لخوف الفتنة، فإذا كان أحد المتصافحين ممن لا يشتهي ولا يشتهي فخوف الفتنة معدوم أو نادر<sup>(٣)</sup>.

ونص المالكية على تحريم مصافحة المرأة الأجنبية وإن كانت متجالة، وهي المعجوز

(١) حاشية القليوبي ٢١٢/٣ والإتصاف ٣٢/٨ والألب الشرعية ٢٦٩/٢

(٢) حديث: «كان يصافح المعازر» أورده الكشاف في بفتح الصائغ (١٢٣/٥) ولم يهتد لمن أخرجه.

(٣) بفتح الصائغ ١٢٣/٥، والألب الشرعية ٢٦٩/٢، وطلب الولي القلي ١٤/٥

(١) كفاية الطالب الرباني ٢٧/٢

(٢) المحلي والقليوبي وصحيفة ٢١١/٣-٢١٢، ومنه المحتاج ١٣٥، ١٣٣، ١٣٢/٣

(٣) تبين المحقق ١٨/٦، والفننوي الهندية ٣٢٩/٥، وحاشية المدوني على الرسالة ٢٧/٢، وعارضة الأحوصي ٩٥-٩٦، والمتقى ٣٠٨/٧، والأذكار ص ٢٢٨، وشرح النووي على صحيح مسلم ١٣/١٠، وفتح الباري ٤٦/١١، والألب الشرعية ٢٦٩/٢

(٤) سورة الممتحنة / ١٢



واستدلوا أيضاً بالقياس على النظر إلى المرأة الأجنبية، فإنه حرام باتفاق الفقهاء إذا كان متعمداً وكان يغير سبب مشروع، لما ورد في النهي عنه من الأحاديث الصحيحة<sup>(١)</sup>، ووجه القياس أن تحريم النظر لكونه سبيلاً داعياً إلى الفتنة، واللمس الذي فيه المصافحة أعظم أثراً في النفس، وأكثر إثارة للشهوة من مجرد النظر بالعين، قال النووي: وقد قال أصحابنا كل من حرم النظر إليه حرم مسّه، بل المسّ أشدّ، فإنه يحل النظر إلى أجنبية إذا أراد أن يتزوجها، ولا يجوز مسّها<sup>(٢)</sup>.

#### وإبعاً: مصافحة الصغار:

٨ - لاختلاف بين الفقهاء في أن لمس الصغار بشهوة حرام، سواء في حالة اتحاد الجنس أم في حالة اختلافه، وسواء أبلغ الصغار حدّ الشهوة أم لم يبلّغوها، ومن اللمس المصافحة، ومن شروط مشروعية المصافحة عدم خوف الفتنة.

فإن كان اللمس يغير شهوة وكان الصغير أو الصغيرة ممن لا يشتهي جاز لمسه عند الحنفية والحنابلة، سواء اتحد الجنس أم اختلف، لعدم خوف الفتنة في هذه الحالة، وهو الأصح

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ١٣٩/١٤

(٢) الأذكار ص ٢٢٨، وانظر مثل هذا في الهلابة ٦٤/٤

من المؤمنات فقد أقر بالمحنة، وكان رسول الله ﷺ إذا أقررن بذلك من قولهن قال لهن رسول الله ﷺ: اتطلقن فقد بايعتكن، ولا والله ما مسّت يد رسول الله ﷺ يد امرأة قط غير أنه يسايعهن بالكلام، قالت عائشة: والله ما أخذ رسول الله ﷺ النساء قط إلا بما أمره الله تعالى، وما مسّت كف رسول الله ﷺ كف امرأة قط، وكان يقول لهنّ إذا أخذ عليهن: «قد بايعتكن» كلاماً<sup>(١)</sup>.

وقد فر ابن عباس رضي الله عنهما المحنة بقوله: (وكانت المحنة أن تستحلف بالله أنها ما خرجت من بغض زوجها ولا رغبة من أرض إلى أرض ولا التماس دنيا ولا عشقاً لرجل منا بل حباً لله ولرسوله)<sup>(٢)</sup>.

وبما روي عن معقل بن يسار أن رسول الله ﷺ قال: «لأن يظمن في رأس أحدكم بمخيط من حديد خير له من أن يمس امرأة لا تحل له»<sup>(٣)</sup>، ووجه دلالة الحديث على التحريم ما فيه من الوعيد الشديد لمن يمس امرأة لا تحل له، ولا شك في أن المصافحة من المس.

(١) حديث: «كنت المؤمنات إذا ما برن...»

أخرجه البخاري (فتح الباري ٢/٥، ٣١٢)، ومسلم (١٤٨٩/٣) واللفظ لمسلم.

(٢) تفسير القرطبي ١٨/٦٧، وقال النووي: معناه: قد بايع المباحة للشرع، وشرح النووي على مسلم ١٣/١٠

(٣) حديث معقل بن يسار: «لأن يظمن...»

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٠/٢١٧) وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٤/٣٢٦) رجاله رجال الصحيح.



والتفصيل في مصطلح (أردف ٥).

سادساً: مصافحة الكافر:

١٠ - ذهب الحنفية والحنابلة إلى القول بكرامة مصافحة المسلم للكافر، إلا أن الحنفية استثنوا مصافحة المسلم جاره النصراني إذا رجع بعد الغيبة وكان يتأذي بترك المصافحة<sup>(١)</sup>، وأما الحنابلة فقد اطلقوا القول بالكرامة، بناء على ما روي أن الإمام أحمد سئل عن مصافحة أهل الذمة فقال: لا يعجبني<sup>(٢)</sup>.

وذهب المالكية إلى عدم جواز مصافحة المسلم الكافر ولا المبتدع، لأن الشارع طلب هجرهما ومجانبتهما، وفي المصافحة وصل مناف لما طلبه الشارع<sup>(٣)</sup>.

الحالات التي تسن فيها المصافحة:

حين تشرع المصافحة فإنها تستحب في مواطن منها:

١١ - عند التلاقي سواء من سفر أو غيره، كما سبق بيانه (ف ٤).

١٢ - كذلك تسن عند مبايعة الإمام المسلم ومن في حكمه، حيث كانت البيعة على عهد الرسول ﷺ وخلفائه الراشدين بالمصافحة،

عند الشافعية<sup>(١)</sup>، وبناء عليه تحل مصافحته مادامت الشهوة متعلمة، لأنها نوع من اللمس فتأخذ حكمه، وقد صرح في الهداية بجواز مصافحة الصغيرة التي لا تشتهي<sup>(٢)</sup>.

وأما إذا بلغ الصغير أو الصغيرة حد الشهوة فحكمه من حيث اللمس كحكم الكبار<sup>(٣)</sup>. والمصافحة مثله، فيفرق فيها بين حالة اتحاد الجنس وحالة اختلافه كما تقدم بيانه.

وذهب المالكية إلى أن الصغير ابن ثمان سنوات فأقل يجوز مسّه وإن اختلف الجنس، فإن زاد عن هذه السن أخذ حكم الرجال في المس، وأما الصغيرة فإن لم تتجاوز سن الرضاع جاز مسّها، وإن جاوزت سن الرضاع وكانت مطيقة (أي مشتاة) حرم مسها، وإن لم تكن مطيقة فقد اختلف فيها، وملهب المدونة المنع<sup>(٤)</sup>.

وبناء عليه يعرف حكم مصافحة الصغار عندهم، لأنها نوع من اللمس. وللتفصيل (ر : عورة).

خامساً: مصافحة الأمرد:

٩ - اختلف الفقهاء في حكم مصافحة الأمرد.

(١) الفسأوى الهندية ٣٢٩/٥، وتكملة فتح القدير ٩٩/٨، والمغني ٤٦٢/٧، ومغني المحتاج ١٣٠/٣، وشرح المنهاج والفتاوى ١١١، ١٠٩/٣.

(٢) الهداية ٦٢/٤.

(٣) المراجع ذاتها.

(٤) المغرشي ١٣١/٢.

(١) الفتاوى الهندية ٣٤٨/٥.

(٢) الألبان الشرعية ٢٧٢/٢، وغذاء الألبان ١/٣٢٥.

(٣) كتاب الطالب الرياني وحاشية المدوي ٤٣٧/٢.



وممن ذهب إلى هذا القول من الشافعية المحب الطبري وحمزة الناشري وغيرهما، وقالوا باستحباب المصافحة عقب الصلوات مطلقاً<sup>(١)</sup>، واستأنس الطبري بما رواه أحمد والبخاري عن أبي جحيفة رضي الله عنه قال: (خرج رسول الله ﷺ بالهجرة إلى البطحاء، فتوضأ ثم صلى الظهر ركعتين والعصر ركعتين وبين يديه عزة تمرّ من ورائها المرأة وقام الناس فجعلوا يأخذون يديه فيمسحون بها وجوههم، قال أبو جحيفة: فأخذت يده، فوضعتها على وجهي، فإذا هي أبرد من الثلج وأطيب رائحة من المسك<sup>(٢)</sup>)، قال المحب الطبري: ويستأنس بذلك لما تطابق عليه الناس من المصافحة بعد الصلوات في الجماعات لاسيما في العصر والمغرب إذا اقترن به قصد صالح من تبرك أو تودد أو نحوه<sup>(٣)</sup>).

وأما القول بالإباحة فقد ذهب إليه العزّ بن عبد السلام من الشافعية، حيث قسّم البدع إلى خمسة أقسام: واجبة ومحرومة ومكروهة ومستحبة ومباحة، ثم قال: وللبدع المباحة أمثلة منها المصافحة عقيب الصبح

وفي مبايعة أبي بكر رضي الله عنه ورد أن عمر رضي الله عنه قال له في السقيفة: أبسط يدك أبيابك، فبسط يده قبايحه، ثم بايحه المهاجرون والأنصار، وهذا خاص بالرجال كما تقدم. (ر: بيعة ف ١٢).

١٣ - وقد اختلف فقهاء المذاهب في حكم المصافحة عقب الصلوات وبخاصة صلاتي العصر والصبح، ويظهر من عباراتهم أن فيها ثلاثة أقوال: قول بالاستحباب، وآخر بالإباحة، وثالث بالكراهة.

أما القول بالاستحباب فقد استنبطه بعض شراح الحنفية من إطلاق عبارات أصحاب المتون، وعدم نصهم على استثناء المصافحة بعد الصلوات، قال الحصكفي: وإطلاق المصنف - التمرناشي - تبعاً للدرر والكنز والوقاية والنقاية والمجمع والملقى وغيرها يفيد جوازها مطلقاً ولو بعد العصر، وقولهم: إنه بدعة، أي مباحة حسنة كما أفاده النووي في أذكاره، وعقب ابن عابدين على ذلك بعد أن ذكر بعض من قال باستحبابها مطلقاً من علماء الحنفية بقوله: وهو الموافق لما ذكره الشارح من إطلاق المتون، واستدل لهذا القول بعموم النصوص الواردة في مشروعية المصافحة<sup>(١)</sup>.

(١) نيل الأوطار ٢/ ٣٥٥

(٢) حديث: فخرج رسول الله ﷺ بالهجرة...

أخرجه البخاري (فتح الباري ٦/ ٥٦٥)

(٣) الفتوحات الربانية ٥/ ٣٩٧

(١) حاشية ابن عابدين والدر المختار وتنوير الأبصار ٩/ ٥٤٧



والمعصر<sup>(١)</sup>.

بالجهلة إلى اعتقاد سنتها في خصوص هذه المواضع، وأن لها خصوصية زائدة على غيرها، مع أن ظاهر كلامهم أنه لم يفعلها أحد من السلف في هذه المواضع، وذكر أن منهم من كرهها لأنها من سنن الروافض<sup>(١)</sup>.

واعتبر ابن الحاج هذه المصافحة من البدع التي ينبغي أن تمتنع في المساجد، لأن موضع المصافحة في الشرع إنما هو عند لقاء المسلم لأخيه لأفي أدبار الصلوات الخمس، فحيث وضعها الشرع توضع، فينبى عن ذلك ويزجر فاعله، لما أتى من خلاف السنة<sup>(٢)</sup>.

#### كيفية المصافحة المستحبة وأدائها:

١٤ - تقع المصافحة في الأصل بأن يضع الرجل صفح كفه في صفح كف صاحبه.

واختلفوا في كون المصافحة المستحبة بكتلتا اليدين أم بيد واحدة، فذهب الحنفية وبعض المالكية إلى أن السنة في المصافحة أن تكون بكتلتا اليدين، وذلك بأن يلمص كل من المتصافحين بطن كف يمينه بطن كف يمين الآخر، ويجعل بطن كف يساره على ظهر كف يمين الآخر، واستدلوا بأن هذا هو المعروف عن الصحابة والتابعين، وبما ورد من قول ابن مسعود رضي الله عنه (علمني

ونقل ابن علان عن المرقاة أنه مع كونها من البدع فإذا مدَّ مسلم يده إليه ليصافحه فلا ينبغي الإعراض عنه بجذب اليد لما يترتب عليه من أذى يزيد على مراعاة الأدب، وإن كان يقال إن فيه نوع إعانة على البدعة وذلك لما فيه من المجاورة<sup>(٢)</sup>.

واستحسن النووي في المجموع - كما نقله ابن علان - كلام ابن عبدالسلام واختار أن مصافحة من كان معه قبل الصلاة مباحة ومن لم يكن معه قبل الصلاة ستّة، وقال في الأذكار: وأعلم أن هذه المصافحة مستحبة عند كل لقاء، وأما ما اعتاده الناس من المصافحة بعد صلاتي الصبح والمعصر فلا أصل له في الشرع على هذا الوجه، ولكن لا بأس به، فإن أصل المصافحة ستّة، وكونهم حافظوا عليها في بعض الأحوال وفرطوا فيها في كثير من الأحوال أو أكثرها لا يخرج ذلك البعض عن كونه من المصافحة التي ورد الشرع بأصلها<sup>(٣)</sup>.

وأما القول بالكرامة فقد نقله ابن عابدين عن بعض علماء المذهب، وقال: قد يقال: إن المواظبة عليها بعد الصلوات خاصة قد يؤدي

(١) حاشية ابن عابدين ٩/٤٤٧

(٢) المدخل ٢/٢٢٣، ٢٩٦

(١) قواعد الأحكام ٢/٢٠٥

(٢) الفتوحات الربانية ٥/٣٩٩

(٣) الأذكار ص ٢٦٢



المشروعة لامتدادي المعنى الذي تدل عليه في اللغة، ويتحقق بمجرد إلصاق صفح الكف بالكف.

واستدل لهذا الرأي بقول عبيد الله بن بسر رضي الله عنه: (ترون كفي هذه، فأشهد أنني وضعتها على كف محمد ﷺ... وذكر الحديث) (١).

وُستحب في المصافحة أن تكون إثر التلاقي مباشرة من غير توان ولا تراخ وأن لا يفصل بينها وبين اللقاء سوى البدء بالسلام، لقول الرسول ﷺ: «ما من مسلمين يلتقيان فيتصافحان إلا غفر لهما قبل أن يفترقا» (٢)، حيث عطف المصافحة على التلاقي بالفاء، وهي تفيد الترتيب والتعقيب والفورية، فدل ذلك على أن الوقت المستحب للمصافحة هو أول اللقاء (٣)، وأما أن البدء بالسلام يسبقها (٤). فقد دل عليه ما ورد عن البراء بن عازب رضي الله عنه أنه سمع النبي ﷺ يقول:

النبي ﷺ التشهد وكفي بين كفي) (١)، وبما ذكره البخاري في باب الأخذ باليدين من قوله: صافح حماد بن زيد بن المبارك بيديه (٢)، إشارة إلى أن ذلك هو المعروف بين الصحابة والتابعين، واستدلوا أيضا بما ورد عن عبد الرحمن بن رزين قال: مررنا بالريذة فقبل لنا: وهنا سلمة بن الأكوع رضي الله عنه، فأتيتهم فسلمنا عليه، فأخرج بيده فقال: بايعت بهاتين نبي الله ﷺ (٣).

كما استدلوا بقوله ﷺ: «ما من مسلمين اتقيا فأخذ أحدهما بيد صاحبه إلا كان حقاً على الله عز وجل أن يحضر دعاءهما ولا يفرق بين أيديهما حتى يفرق لهما» (٤)، قالوا: وردت الروايات في هذا الحديث وغيره بلفظ الجمع، ولا يصدق إلا على المصافحة التي تكون بكلا اليدين لا بيد واحدة (٥).

وذهب آخرون إلى أن كيفية المصافحة

(١) حديث: «علمني النبي ﷺ التشهد...»

أخرجه البخاري (فتح الباري ٥٦/١١)، ومسلم (٣٠٧/١)

(٢) فتح الباري ٤٧/١١

(٣) الأثر: «مررنا بالريذة فقبل لنا: وهنا سلمة بن الأكوع...»

أخرجه البخاري في الأدب المفرد (٢٥٣)

(٤) حديث: «ما من مسلمين اتقيا فأخذ...»

أخرجه أحمد (١٤٢/٣) وصححه الهيثمي في مجمع

الزوائد (٣٦/٨)

(٥) حاشية ابن عابدين ٥٤٨/٩، والفتاوى الهنكية ٣٦٩/٥

وصلة القلبي ٢٥٣/١١، وفتح الباري ٥٦/١١ وصون

المعبود ١١٨/١٤

(١) حديث: «ترون كفي هذه فأشهد...»

أخرجه أحمد (١٨٩/٤)

(٢) حديث: «ما من مسلمين يلتقيان...»

أخرجه أبو داود (٣٨٨/٥)، والترمذي (٧٤/٥) من حديث

البراء بن عازب رضي الله عنه، وقال الترمذي: «حديث حسن

غريب».

(٣) دليل القالحين ٣٦٦/٣، والفتوحات الربانية ٣٩٤/٥

وعون المعبود ١٢٠/١٤

(٤) المرقاة ٤٥٨/٨، ٤٦١، وحاشية ابن عابدين ٥٤٨/٩



نزعه هو إلام مع حياء أو مضرة التأخير، وقصر بعضهم كرامة السبق بالنزع على غير المبادر بالمصافحة حتى ينزعها ذلك المبادر، وقال ابن تيمية: الضابط أن من غلب على ظنه أن الآخر سينزع أمسك وإلا فلو استحب الإمساك لكل منهما أفضى إلى دوام المعاقلة، ثم استحسّن قول من جعل النزع للمبتدي بالمصافحة<sup>(١)</sup>.

ومن سنن المصافحة أن يأخذ المصافح إبهام الطرف الآخر<sup>(٢)</sup>، وأما شد كل واحد منهما يده على يد الآخر فقد ذكر بعض المالكية قولين في المنهّب: قول باستحبابه، لأنه أبلغ في التودّد، وقول بعدم استحبابه، وكذلك تقبيل المصافح يده نفسه بعد المصافحة فيه قولان عندهم، لكن قال الجزولي: صفة المصافحة أن يلمس كل واحد منهما راحته براحة الآخر، ولا يشد ولا يقبل أحدهما يده ولا يد الآخر، فذلك مكروه<sup>(٣)</sup>.

ويستحب السبق في الشروع بالمصافحة، لما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا التقى الرجلان المسلمان فسلم أحدهما على صاحبه فإن

أما من مسلمين يلتقيان فيسلم أحدهما على صاحبه ويأخذ بيده لا يأخذه إلا الله عز وجل ولا يفرقان حتى يغفر لهما»<sup>(١)</sup>.

كذلك يستحب أن تدوم ملازمة الكفمين فيها قدر ما يفرغ من الكلام والسلام والسؤال عن الغرض، ويكره نزع المصافح يده من يد الذي يصافحه سريعاً<sup>(٢)</sup>، لما روي عن أنس رضي الله عنه قال: (مارأيت رجلاً اتقم أذن رسول الله ﷺ فينحي رأسه حتى يكون الرجل هو ينحي رأسه، وما رأيت رجلاً أخذ بيده فترك يده حتى يكون الرجل هو الذي يده يده)<sup>(٣)</sup>.

وفي رواية أخرى: «كان النبي ﷺ إذا لقي الرجل لا ينزع يده حتى يكون هو الذي ينزع يده ولا يصرف وجهه عن وجهه حتى يكون هو الذي يصرفه»<sup>(٤)</sup>، وقال بعض الحنابلة: يكره للمصافح أن ينزع يده من يد من يصافحه قبل

(١) حديث: «أما من مسلمين يلتقيان فيسلم...»

أخرجه أحمد (٢٨٩/٤)

(٢) فتح الباري ١١/٤٧، والأدب الشرعية ٢/٢٧٥، وكفاية الطالب الرباني وحاشية المدوي ٢/٤١٥، وغذاء الألباب ٣٢٩/١، والفتوحات الربانية ٥/٣٩٢

(٣) حديث: «مارأيت رجلاً اتقم...»

أخرجه أبو طهود (١٤٦/٥) وضعفه المنقري في مختصر السنن (١٧٠/٧)

(٤) حديث: «كان النبي ﷺ إذا لقي الرجل...»

عزاه ابن حجر في الفتح (٥٦/١١) إلى «كتاب البر والصلوة لابن المبارك»

(١) الأدب الشرعية ٢/٢٧٥، غذاء الألباب ١/٣٢٩

(٢) حاشية ابن عابدين ٩/٥٤٨

(٣) كفاية الطالب الرباني وحاشية المدوي ٢/٤١٥، والفتوحات الربانية ٥/٣٩٢



اللمس، فبئنه يجري في أثرها على وضوء المتصافحين الاختلاف الذي وقع بين الفقهاء في أثر اللمس عليه.  
والتفصيل في مصطلح (لمس).



أحبهما إلى الله أحسنهما بشراً لصاحبه فإذا تصافحا نزلت عليهما مائة رحمة، للبائي منهما تسعون وللمصافح عشرة<sup>(١)</sup>.  
ومن آداب المصافحة أن يقرنها المصافح بحمد الله تعالى والاستغفار بأن يقول: يغفر الله لنا ولكم، وبالصلاة على النبي ﷺ وبالدعاء: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾<sup>(٢)</sup>، وبالبشاشة وطلاقة الوجه مع التبسم وحسن الإقبال واللطف في المسألة، وينبغي أن يصدق فيها، بأن لا يحمله عليها سوى الحب في الله عز وجل، لما روي عن البراء بن عازب رضي الله تعالى عنه قال: لقيت رسول الله ﷺ فأخذ بيدي، فقلت: يا رسول الله، إن كنت لأحسب أن المصافحة للأعاجم، فقال: «نحن أحق بالمصافحة منهم ما من مسلمين يلتقيان فيأخذ أحدهما بيد صاحبه مودةً بينهما ونصيحةً إلا ألقيت ذنوبهما بينهما»<sup>(٣)</sup>.

**أثر المصافحة على وضوء المتصافحين:**

١٥ - لما كانت المصافحة صورة من صور

(١) حديث: «إذا التقى الرجلان المسلمان سلم...» أخرجه الزوار (كشف الاستار ٤١٩/٢) وضعفه الهيثمي في مجمع الزوائد (٣٧/٨)  
(٢) سورة البقرة / ٢٠١  
(٣) حديث: «نحن أحق بالمصافحة منهم...» أخرجه ابن عدي في (الكامل في الضعفاء) (١٧٩٣/٥) وضعفه.



وأعمامها وأخوالها وأخواتها وغيرهم<sup>(١)</sup>.

### الانفاظ ذات الصلة:

#### أ- الختن:

٢- الختن بفتحيتين في اللغة: كل من كان من قبل المرأة، مثل الأب والأخ وهذا عند العرب، وعند العامة: ختن الرجل زوج ابنته، وعن الليث: الختن الصهر، وهو الرجل المتزوج في القوم<sup>(٢)</sup>.

والختن في اصطلاح الفقهاء كما ذكر الحصكفي: زوج كل ذي رحم محرم منه، كأزواج بناته وعماته، وكذا كل ذي رحم من أزواجهن، وقيل الصهر أبو المرأة وأمه، والختن زوج المحرم فقط<sup>(٣)</sup>.

#### ب- الحمو:

٣- الحمو في اللغة قال الفيروز آبادي: الحمو والحم أبو زوج المرأة، والواحد من أقارب الزوج والزوجة.

وقال ابن منظور: حمو المرأة وحمها وحمالها: أبو زوجها وأخو زوجها وكذلك من كان من قبل الزوج، وفي الحمو لغات حما مثل قفا وحمو مثل أبو وحم مثل أب وحم ساكنة الميم مهموزة<sup>(٤)</sup>. ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي.

## مُصَاهَرَة

التعريف:

١- المصاهرة في اللغة مصدر صاهر، يقال: صاهرت القوم إذا تزوجت منهم.

وقال الخليل: الصهر أهل بيت المرأة، قال: ومن العرب من يجعل الأعمام والأخنان جميعاً أصهاراً، وقال الأزهري: الصهر يشتمل على قرابات النساء ذوي المحارم وذوات المحارم، كالأبوين، والإخوة، وأولادهم، والأعمام، والأخوال، والخالات، فهؤلاء أصهار زوج المرأة، ومن كان من قبل الزوج من ذوي قرابته المحارم فهم أصهار المرأة أيضاً.

وقال ابن السكيت: كل من كان من قبل الزوج من أبيه أو أخيه أو عمه ... فهم الأعمام، ومن كان من قبل المرأة فهم الأخنان، ويجمع الصنفين الأصهار<sup>(١)</sup>. وفي الاصطلاح: هي حرمة الختونة<sup>(٢)</sup>. وقال الحصكفي في تعريف الصهر والصهر كل ذي رحم محرم من عرسه كآبائها

(١) الدر المختار مع حاشية ابن عابدين ٤٣٧/٥

(٢) المصباح المنير.

(٣) الدر المختار و رد المحتار عليه ٤٣٨/٥، والاختيار

٢٠٨/٣

(٤) القاموس المحيط، ولسان العرب.

(١) القاموس المحيط، وتاج العروس، والمصباح المنير، ومختار المصباح، والمغرب، مادة (صهر).

(٢) قواعد الفقه للبركتي.



والصلة أن الحمو من الأصهار.

أَصْلَيْكُمْ<sup>(١)</sup>.

وفي ذلك كله تفصيل ينظر في (محرمات النكاح ف ٩ وما بعدها).

الأحكام المتعلقة بالمصاهرة:

تعلق بالمصاهرة أحكام منها:

التحريم بالمصاهرة:

٤- اتفق الفقهاء على أنه يحرم بالمصاهرة على التأنيد أربعة أنواع:

أ- زوجة الأصل وهو الأب وإن علا، لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ﴾ وَنِ الْيَسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ<sup>(١)</sup>.

ب- أصل الزوجة وهي أمها وأم أمها وأبها وإن علت، لقوله تعالى:

﴿وَأُمَّهُنَّ نِسَاءُكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، عطفاً على قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهُنَّ﴾<sup>(٣)</sup>.

ج- فروع الزوجة ومن بناتها وبنات بناتها وبنات أبنائها وإن نزلن بشرط الدخول

بالزوجة لقوله تعالى: ﴿وَرَبِّبُكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمُوهِنَّ إِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمُوهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>.

د- زوجة الفرع أي زوجة ابنه أو ابن ابنه أو ابن بنته مهما بعدت الدرجة لقوله

تعالى: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ

ونهب الفقهاء إلى أنه يحرم بالمصاهرة على التأنيث الجمع بين الأختين ومن في حكمهما ممن بينهما قرابة محرمة بحيث لو فرضت إحداهما ذكراً حُرِّمَتِ الأخرى لقوله تعالى في آية المحرمات: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾<sup>(٥)</sup>، ولحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه: «أن رسول الله ﷺ نهى أن تنكح المرأة على عمتها أو العمه على ابنة أخيها أو المرأة على خالتها أو الخالة على بنت أخيها»<sup>(٦)</sup>.  
والتفصيل في مصطلح (محرمات النكاح ف ٢٣).

ما ثبت به المصاهرة:

٥- ثبت المصاهرة بأسباب منها: العقد الصحيح.

فقد ذهب الفقهاء إلى أن العقد الصحيح مثبت لحرمة المصاهرة فيما سوى بنت الزوجة وهي الربية وفروعها وإن نزلت فإنهن لا يحرمن إلا بالدخول بالزوجة.

والتفصيل في (محرمات النكاح ف ١٠، ١١).

(١) سورة النساء / ٢٣

(٢) سورة النساء / ٢٣

(٣) حديث: نهى أن تنكح المرأة على عمتها...

أخرجه أبو حنيفة (٥٥٣/٢)، والترمذي (١٣٣/٢)، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(١) سورة النساء / ٢٢

(٢) سورة النساء / ٢٣

(٣) سورة النساء / ٢٣

(٤) سورة النساء / ٢٣



---

# تراجم الفقهاء

الواردة أسماؤهم في الجزء السابع والثلاثين







## ٤

نزيل دمشق، وقاضي القضاة بها وعالمها ورئيسها، فقيه شافعي، وإليه تنسب المدرسة المصرية في دمشق وتفقه على القاضي المرتضى بن الشهرزوري وأبي عبد الله الحسين بن خميس الموصلي وأبي علي الفارقي وأبي الفتح بن برهان وغيرهم، روى عنه أبو نصر بن الشيرازي وأبو محمد بن قدامة وغيرهما.

من تصانيفه: «صفوة المذهب على نهاية المطلب»، و«الانتصار»، و«المرشد»، و«الذريعة في معرفة الشريعة»، و«التيسير» في الخلاف، و«فوائد المذهب»، و«التبسيط في معرفة الأحكام»، و«الموافق والمخالف». [طبقات الشافعية الكبرى ٤/ ٢٣٧-٢٣٨، والأعلام ٤/ ٢٦٨]

ابن أبي ليلى: هو محمد بن عبد الرحمن:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

ابن أبي هريرة: هو الحسين بن الحسين:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

ابن الأمير: هو المبارك بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨

ابن بطال: هو علي بن خلف:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

ابن تميم: هو محمد بن تميم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

الأكوسي: هو محمود بن عبد الله:

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٣٥

الأسدي: هو علي بن أبي علي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

إبراهيم النخعي: هو إبراهيم بن يزيد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

ابن أبي الصيف اليمني (٢-٦٠٩هـ)

هو محمد بن إسماعيل بن علي أبو عبد الله ابن أبي الصيف فقيه شافعي يمني، يقال له: فقيه الحرم الشريف أقام بمكة مدة يدرس ويفتي، له علم بالحديث.

من تصانيفه «الميمون» جمع فيه الأحاديث الواردة في فضائل اليمن وأهله وجمع أربعين حديثاً عن أربعين شيخاً من أربعين بلدة، وله مصنفات أخرى وأكثر أسانيد أهل اليمن.

[طبقات الشافعية ٨/ ٤٦، والأعلام

٢٦١/ ٦، وطبقات فقهاء اليمن ص ٢٤٧]

ابن أبي عصرون (٤٩٢-٥٨٥هـ)

هو عبد الله بن محمد بن هبة الله بن علي بن المطهر بن أبي عصرون، أبو سعد شرف الدين، التميمي، المعروف بابن أبي عصرون،



ابن تيمية (تقي الدين): هو أحمد بن عبد الحلیم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

ابن جريج: هو عبد الملك بن عبد العزيز:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

ابن جرير الطبري: هو محمد بن جرير:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢١

ابن جزي: هو محمد بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن جماعة: هو عبد العزيز بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٠

ابن الجوزي: هو عبد الرحمن بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨

ابن الحاجب: هو عثمان بن عمر:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن حامد: هو الحسن بن حامد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨

ابن حبان: هو محمد بن حبان:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٩

ابن حبيب: هو عبد الملك بن حبيب:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن حجر العسقلاني: هو أحمد بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٩

ابن حجر الهيثمي: هو أحمد بن حجر:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن الحداد (٢٦٤-٣٤٤هـ)

هو محمد بن أحمد بن محمد بن جعفر، أبو بكر، الكتاني، المصري، الشافعي، المعروف بابن حداد، فقيه مشارك في علم القرآن والحديث والرجال والكنى والفرائض والنحو واللغة والشعر وأيام الناس، ولي القضاء بمصر، وكان حاذقاً بالقضاء، قال الدارقطني: كان ابن الحداد كثير الحديث، لم يحدث عن غير النسائي، وقال ابن يونس: كان ابن الحداد يحسن النحو والفرائض وكان حافظاً للفقهاء على مذهب الشافعي، أخذ علم الحديث عن النسائي والفقهاء عن محمد بن عقيل القرطبي وعن بشر بن نصر وعن منصور ابن إسماعيل بن بحر وغيرهم.

من تصانيفه: «آداب القضاء» و«الفتاوى»، و«جامع الفقه»، و«كتاب الفروع»، و«الباهر» في الفقه.

[طبقات الشافعية ٣/ ٧٩، والبداية والنهاية

١١/ ٢٢٩، وسير أعلام النبلاء

١٥/ ٤٤٥-٤٥١، ومعجم المؤلفين

٨/ ٣٢٠]

ابن حملان: هو أحمد بن حملان:

تقدمت ترجمته في ج ١٢ ص ٣٢٨

ابن حنبل: هو أحمد بن حنبل:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩



**ابن حيان:** هو محمد بن يوسف أبو حيان الأتلسي:

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٢

**ابن دقيق العيد:** هو محمد بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣١٩

**ابن رجب:** هو عبد الرحمن بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨

**ابن رزين:** هو عبد اللطيف بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١٣ ص ٣٠٢

**ابن رشد:** هو محمد بن أحمد (الجد):

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨

**ابن رشد:** هو محمد بن أحمد (الحفيد):

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨

**ابن الرفعة:** هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ٩ ص ٢٨٤

**ابن سحنون:** هو محمد بن عبد السلام:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤١

**ابن السراج (٢-٧٧١هـ)**

هو محمود بن أحمد بن مسعود بن عبد الرحمن، القنوي، اللمشقي، الحنفي، عرف بابن السراج، فقيه، أصولي، متكلم، وولي قضاء الحنفية بدمشق، ودرس بدمشق بالريحانية سنة ٧٢٨ قال اللكنوي الهندي: كان عالماً فاضلاً له مشاركة في العلوم العقلية والنقلية. أخذ عن أبيه أبي العباس أحمد عن جلال الدين البخاري، وعبد العزيز البخاري

ومحمد بن عبد الستار الكردي.

من تصانيفه: «المُنهي في شرح المُغني»

في أصول الفقه، و«الفتاوى شرح العقائد»

و«التقرير شرح تحرير القلوري» و«الزبدة

شرح العمدة» و«تهذيب أحكام القرآن»

و«خلاصة النهاية في فوائده الهداية»،

و«التكملة في فوائده الهداية»، و«المعتمد

مختصر مسند أبي حنيفة»، و«مقدمة في رفع

اليدين في الصلاة»، و«مشرق الأنوار في

مشكل الآثار».

[الفوائد البهية ص ٢٠٧، وكشف الظنون

١٧٣/٢، والجواهر المضية ٣/ ٤٣٥-٤٣٦]

**ابن زبالة (٢-كان حيا قبل ١٧٩هـ)**

هو محمد بن الحسن بن زبالة،

فقيه، إخباري، من أصحاب مالك بن أنس،

من تصانيفه: «أخبار المدينة».

[هدية العارفين ٩/٢، وكشف الظنون

٢٩/١، ومعجم المؤلفين ٩/ ١٩١]

**ابن سَلْمُون (٦٦٩-٧٤١هـ)**

هو عبد الله بن علي بن عبد الله بن علي بن

سلمون، أبو محمد، الكتاني، الفرناطي كان

وحيد عصره وفريد دهره عالماً وفضلاً وخلقاً

وكان إماماً في كثير من الفنون قرأ على أبي

الحسن بن فضيلة وأبي الحسن البلوطي

وغيرهما. قال الحضرمي: أخذت عنه كثيراً

قراءة وسماعاً.



أحد الحفاظ يَسْرُدُ المتون ويحفظ الأسانيد عن  
ظهر قلب شهد وقعة العقاب التي أنضت إلى  
خراب الأندلس وفقد فيها فلم يوجد حياً ولا  
ميتاً من تصانيفه: «اللزعة في التعريف بشيوخ  
الوجهة» و«ريحانة النفس وراحة الأنفس في ذكر  
شيوخ الأندلس» كلاهما تراجم.

[سير أعلام النبلاء ١٣/٢٢، وشلرات  
الذهب ٣٦/٥، والأعلام ٢٥١/١، السليج  
الملتب ٢٣١/١]

ابن عباس: هو عبد الله بن عباس:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن عبد البر: هو يوسف بن عبد الله:

تقلدت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٠

ابن عبد الحكم: هو عبد الله بن عبد الحكم:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن عبد الحكم: هو محمد بن عبد الله:

تقلدت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٢

ابن عبد السلام: هو محمد بن عبد السلام:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن العربي: هو محمد بن عبد الله:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن عرفة: هو محمد بن محمد بن عرفة:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن عقيل: هو علي بن عقيل:

تقلدت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠١

من تصانيفه: «الشافي في تحرير ما وقع من  
الخلاف بين التبصرة والكافي» في فروع فقه  
المالكية.

[شجرة النور الزكية ص ٢١٤، والأعلام

٢٤٣/٤، وتاريخ ابن خلدون ٧/٢٦١]

ابن السمعاتي: هو منصور بن محمد:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

ابن سيرين: هو محمد بن سيرين:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

ابن شاش: هو عبد الله بن محمد:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

ابن شبرمة: هو عبد الله بن شبرمة:

تقلدت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٠

ابن الصلاح: هو عثمان بن عبد الرحمن:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن عابدين: محمد أمين بن عمر:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن عات (٥٤٢-٦٠٩هـ)

هو أحمد بن هارون بن أحمد بن جعفر بن  
عات، أبو عمر. النَّسْرِيُّ (نفزة بفتح النون وسكون  
الفاء وفتح الزاي ويعلما تاء تأنيث قبيلة كبيرة)  
الشاطبي، عالم بالحديث عارف بالتاريخ، أندلسي  
سمع أباه العلامة أبا محمد وأبا الحسن بن هزيل،  
والحافظ عليم بن عبد العزيز وغيرهم، وكان  
من بقايا الحفاظ المكثرين. قال ابن الأبار: كان



ابن علان: هو محمد علي بن محمد علان:

تقلدت ترجمته في ج ١٠ ص ٣١٣

ابن عمر: هو عبد الله بن عمر:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن عمرو: هو عبد الله بن عمرو:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩

ابن عينة: هو سفيان بن عينة:

تقلدت ترجمته في ج ٧ ص ٣٣٠

ابن غازي: هو أحمد بن محمد:

تقلدت ترجمته في ج ١٠ ص ٣١٣

ابن فروخ: هو إبراهيم بن علي:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

ابن القاسم هو عبد الرحمن بن القاسم المالكي:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

ابن القاسم: هو محمد بن قاسم:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

ابن قلعة: هو عبد الله بن أحمد:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

ابن قيم الجوزية: هو محمد بن أبي بكر:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

ابن كثير: هو إسماعيل بن عمر:

تقلدت ترجمته في ج ٧ ص ٣٣٠

ابن كثير: هو محمد بن إسماعيل:

تقلدت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٠

ابن لبلبة: هو محمد بن عمر بن لبلبة:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

ابن الماجشون: هو عبد الملك بن عبد العزيز:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

ابن ماجة: هو محمد بن يزيد:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن المبارك: هو عبد الله بن المبارك:

تقلدت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٢

ابن مسني (٥٩٨ - ٦٦٣ هـ):

هو محمد بن يوسف بن موسى بن يوسف،

أبو بكر جمال الدين، الأزدي، المهلب،

الفرناطي، المعروف بابن مسني، محدث،

حافظ، فقيه حنبلي، مقريء، أديب، ناظم.

من تصانيفه: «إعلام الناسك بأعلام

المناسك» و«معجم الشيوخ»، و«المسند

الغريب» جمع فيه مذاهب علماء الحديث،

و«الأربعون المختارة في فضل الحج والزكاة».

[معجم المؤلفين ١٢/ ١٤٠، وتذكرة الحفاظ

٤/ ٢٣٢، وشذرات الذهب ٥/ ٣١٣].

ابن مسعود: هو عبد الله بن مسعود:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

ابن المسيب: هو سعيد بن المسيب:

تقلدت ترجمته ج ١ ص ٣٥٤

ابن مفلح: هو محمد بن مفلح:

تقلدت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢١

ابن المقرئ: هو إسماعيل بن أبي بكر:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤



ابن المنذر: هو محمد بن إبراهيم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن المنير: هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١١ ص ٣٧٠

ابن المولز: هو محمد بن إبراهيم:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٢

ابن التجار: هو محمد بن أحمد الفتوح:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٥

ابن نجيم: هو زين الدين بن إبراهيم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن نجيم: هو عمر بن إبراهيم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن هشام (٧٠٨-٧٦١هـ)

هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد

الله بن هشام، أبو محمد جمال الدين

الأنصاري، المعروف بابن هشام، فقيه، نحوي

مشارك في المعاني والبيان والمعرض

وغيرهم، وقرأ على الشيخ تاج الدين الفاكهاني

والشيخ تاج الدين التبريزي، وشهاب الدين

عبد اللطيف ابن المرحل، وغيرهم، وأتقن

المرية ففاق الأقران وتخرج به جماعة من أهل

مصر، اشتهر في حياته، وأقبل الناس عليه،

وتصدر لنفع الطالبين وانفرد بالفوائد الغريبة

والمباحث الدقيقة والاستدراكات العجيبة.

من تصانيفه: «شرح الجامع الصغير لمحمد بن

الحسن الشيباني» في فروع الفقه الحنفي، و«قطر

الندى وبل الصدى»، و«مغني اللبيب»، و«عمدة

الطالب في تحقيق تعريف ابن الحاجب».

[الدرر الكامنة ٩٣/٢، والنجوم الزاهرة

٧٦١/١، ومعجم المؤلفين ١٦٣/٦-١٦٤]

ابن الهمام: هو محمد بن عبد الواحد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

ابن وهب: هو عبد الله بن وهب:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

ابن يونس: هو أحمد بن يونس:

تقدمت ترجمته في ج ١٠ ص ٣١٥

الأبهري: هو محمد بن عبد الله:

تقدمت ترجمته في ج ٢٧ ص ٣٦٧

أبو إسحاق الإسفراييني: هو إبراهيم

ابن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

أبو إسحاق الشيرازي: هو إبراهيم بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤

أبو إسحاق المروزي: هو إبراهيم بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢١

أبو أيوب الأنصاري: هو خالد بن زيد:

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٥

أبو بكر بن أبي شبة: هو عبد الله بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٧

أبو بكر البلخي: (٢-٣٣٣هـ)

هو محمد بن أحمد، أبو بكر الإسكاف

البلخي، فقيه حنفي، إمام جليل القدر، أخذ



الفقه عن محمد بن سلمة عن أبي سليمان الجوزجاني، وتفق عليه أبو بكر الأعمش ومحمد بن سعيد وأبو جعفر الهندلواني. من تصانيفه: شرح الجامع الكبير للثيباني في فروع الفقه الحنفي.

[الفوائد الهية ص ١٦٠، ومعجم المؤلفين ٢٣٣/٨]

أبو بكر الجراحي (٨٢٥-٨٨٣ هـ)

أبو بكر بن زيد بن أبي بكر بن زيد بن عمر ابن محمود، تقي الدين الجراحي، الحسني الدمشقي، الصالح. يعرف بالجراحي. فقيه حنبلي، تولى القضاء. قرأ القرآن والعمدة والميزي في التفسير، والخرق والنظام المذهب كلاهما في الفقه عند يحيى العبدوس، وقدم دمشق فأخذ الفقه عن التقي بن قندس ولازمه وعليه انتفع في الفقه وأصوله والفرائض والعريية والمعاني والبيان، ولازم الشيخ عبد الرحمن بن سليمان الحنبلي، ولزم الاشتغال حتى برع وصار من أعيان فضلاء مذهبه بدمشق، وتصدر للتدريس والإفتاء والإفادة.

من تصانيفه: «غاية المطلب في معرفة المذهب» و«تصحیح الخلاف المطلق»، و«الألغاز الفقهية» و«شرح أصول ابن اللحام»، و«الترشيح في بيان مسائل الترجيح»، و«تحفة الراكم». [الضوء اللامع ٣٢/١١، وشذرات الذهب

٣٣٧/٧، ومعجم المؤلفين ٣/٦٢]

أبو بكر الجصاص: هو أحمد بن علي:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

(أبو بكر الشامي (٤٠٠-٤٨٨ هـ)

هو محمد بن المظفر بن بكران بن عبد الصمد، قاضي القضاة، أبو بكر الشامي، الحموي، فقيه شافعي أصولي، تفقه على القاضي أبي الطيب الطبري، وكان يحفظ تعليقاته حتى كأنها بين عينيه، ولي القضاء سنة أربعمائة وثمان وسبعين، قال السمعاني: هو أحد المتقنين لمذهب الشافعي وله اطلاع على أسرار الفقه، وكان ورعا زاهدا على طريقة السلف..

من تصانيفه: «البيان في أصول الفقه» [طبقات الشافعية لابن قاضي شبة ١/٢٧١، وطبقات الشافعية للسبكي ٣/٨٣، والبداية والنهاية ١٢/١٥١ ومعجم المؤلفين ٣٨/١٢]

أبو بكر بن العربي: هو محمد بن عبد الله:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

أبو بكر الواسطي (ولد سنة بضع عشرة

وما تين -٣١٢ هـ)

هو محمد بن محمد بن سليمان بن الحارث، أبو بكر الواسطي، الأزدي، الباغندي، محدث، الحافظ الكبير ابن المحدث أبي بكر، سمع علي بن المديني وأبا



والنقطة.

[شجرة النور الزكية ص ١٢١، سير أعلام النبلاء ١٨/ ٥٦٣].

أبو جعفر الطحاوي: هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

أبو جعفر اللقيط: هو محمد بن عبد الله:

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٢

أبو جعفر الهندواني: هو محمد بن عبد الله:

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٢

أبو حامد الإسفراييني: هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

أبو حامد الغزالي: هو محمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٣

أبو حنيفة: هو النعمان بن ثابت:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو الخطاب: هو محفوظ بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو داود: هو سليمان بن الأشعث:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو اللوطاء: هو هويهر بن مالك:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٦

أبو ثور: هو جندب بن جندب:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٣

أبو سعيد الأصبخري: هو الحسن بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

بكر بن أبي شيبه وهشام بن عمار وسويد بن سعيد وغيرهم، حدث عنه ابن عقلة والقاضي المحاملي ومحمد بن مخلد وأبو بكر الشافعي والطبراني وأبو أحمد الحاكم وغيرهم، قال عمر بن حسن الإسناني سمعت محمد بن أحمد بن أبي خيشمة وذكر عنه أبو بكر الباغندي فقال: ثقة كثير الحديث، لو كان بالموصل لخرجتم إليه، وقال الدارقطني: كثير التدليس يحدث بما لم يسمع وربما سرق، قال ابن الخطيب: رأيت كافة شيوخنا يحتجون بحديثه ويخرجونه في الصحيح.

من تصانيفه: ما رواه الأكابر عن الأصغر من الأفراد، ومسنده عمر بن عبد العزيز، والأمالى. [سير أعلام النبلاء ١٤/ ٣٨٣-٣٨٨، والأعلام ٧/ ١٩، ومعجم المؤلفين ١١/ ٢٢٠]

أبو ثور: هو إبراهيم بن خالد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو جعفر بن رزق (٣٩٠-٤٧٧هـ)

هو أحمد بن محمد بن رزق، أبو جعفر، القرطبي، فقيه، حافظ، تصفه بابن القطان وأبي محمد بن عتاب وسمع ابن عبد البر، وتفقّه به أبو الوليد بن رشد وقاسم بن الأصمغ وهشام ابن إسحاق وغيرهم. وقال ابن بشكوال: كان مدار طلبه الفقه بقرطبة عليه في المناظرة



أبو سعيد الخلري: هو سعد بن مالك:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو سليمان: هو موسى بن سليمان:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٤٧

أبو الشعثاء: هو جابر بن زيد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٨

أبو طاهر الدياس: هو محمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو الطيب الطبري: هو طاهر بن عبد الله:

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٣

أبو العباس بن سريج: هو أحمد بن عمر:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

أبو عبد الرحمن ابن بنت الشافعي (٢-٢٩٥هـ):

هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن

العباس بن عثمان بن شافع، وهو ابن بنت

الإمام الشافعي، أبو عبد الرحمن، وقيل: أبو

محمد، وقال أبو حفص المطوعي في كتابه في

شيوخ المذهب: أن كنية أبو عبد الرحمن

واسمه أحمد بن محمد، روى عن أبيه وأبي

الوليد بن أبي النجار، وروى عنه الإمام أبو

يحيى الساجي، وذكر أبو الحسين الرزقي أنه

كان واسع العلم وكان جليلاً فاضلاً، قيل: لم

يكن في آل شافع بعد الإمام الشافعي أجل منه.

[تهذيب الأسماء واللغات ١/١١٣،

وشنرات الذهب ٢/١٥٤، وتهذيب التهذيب

١/٣٥ وطبقات الشافعية لابن قاضي شعبة

٣/٧٥، والنجوم الزاهرة ٣/٤٤]

أبو عبد الله الحنّاطي (توفي بعد ٤٠٠هـ)

هو الحسين بن محمد بن الحسن الطبري

الشافعي الحنّاطي - والحنّاطي بحاء مفتوحة

مهملة بعدها نون مشددة وهذه النسبة لجماعة

من أهل طبرستان منهم هذا - فقيه قال

القاضي أبو الطيب في تعليقه في باب التحفظ

في الشهادة عند الكلام على الحنّاطي: كان

الحنّاطي رجلاً حافظاً لكتب الشافعي ولكتب

أبي العباس حدث عن عبد الله بن عدي وأبي

بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي وغيرهما،

روى عنه أبو منصور محمد بن أحمد بن

شعيب الروياني والقاضي أبو الطيب الطبري

وغيرهما، وله مصنفات نفيسة كثيرة الفوائد

والمسائل الغريبة المهمة.

من تصانيفه: «الكفاية في الفروق»،

و«الفتاوى».

[طبقات الشافعية ٣/١٦٠، وتهذيب

الأسماء واللغات ٢/٢٥٤، ومعجم المؤلفين

٤/٤٨]

أبو عبيد: هو القاسم بن سلام:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو علي السنجي: هو الحسين بن شعيب:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٨



أبو علي الطبري: هو الحسين بن القاسم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨

أبو عمران القاسي (٣٦٠-٤٣٠هـ)

هو موسى بن عيسى بن أبي الحاج أبو عمران، البربري، الزناتي، الفاسي، المالكي، فقيه، قال حاتم بن محمد: كان أبو عمران من أعلم الناس وأحفظهم، جمع مع حفظ الفقه الحديث ومعرفة معانيه، وكان يقرأ القراءات ويحدثها ويعرف الرجال والجرح والتعديل أخذ عنه الناس من أقطار المغرب، لم ألق أحدا أوسع علماً منه ولا أكثر رواية.

قال أبو عمرو الداني: تخرج بهذا الإمام خلق من الفقهاء والعلماء، استوطن القيروان وحصلت له بها رئاسة العلم، تفقه بأيي الحسن القاسي، ورحل لقرطبة وتفقه عند الأصيلي، وأحمد بن قاسم وغيرهم.

من تصانيفه: «الفهرست» و«التعليق على المدونة».

[سير أعلام النبلاء ١٧/٥٤٥، وشجرة النور الزكية ١/١٠٦، والدياج المذهب ٢/٣٣٧، والأعلام ٨/٢٧٨].

أبو عمرو اللاتي: هو: عثمان بن سعيد:

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٣

أبو عمرو بن الصلاح: هو عثمان بن عبد الرحمن:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

أبو قتادة: هو الحارث بن رعي:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٤

أبو الليث السمرقندي: هو نصر بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨

أبو محمد الجويني: هو عبد الله بن يوسف:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

أبو المعالي (٩-٦٠٦هـ)

هو أسعد وسمي محمد بن بركات بن المؤمل، القاضي وجيه الدين، أبو المعالي التنوخي، الحنبلي، ويقال في أبيه - على سبيل الاختصار - أبو المنجا، وفي جده أبو البركات. من تصانيفه: «الخلاصة» في الفقه، و«العمدة» في الفقه، و«النهاية في شرح الهداية» في بضعة عشر مجلداً، وفيها فروع ومسائل كثيرة غير معروفة في المذهب، والظاهر أنه كان ينقلها من كتب غير الأصحاب، ويخرجها على ما يقتضيه عنده المذهب.

[مفاتيح الفقه الحنبلي ٢/١٠٥]

أبو موسى الأشعري: هو عبد الله بن قيس:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨

أبو هريرة: هو عبد الرحمن بن صخر:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أبو الوفاء عبد الملك (٥٥٥-٦٤١هـ)

هو عبد الملك بن عبد الحق بن عبد الوهاب بن عبد الواحد بن الشيخ أبي الفرج ابن الحنبلي، الفقيه أبو الوفاء، سمع



- بالإسكندرية من السلفي، وبمكة عن المبارك  
ابن الطباخ، وبدمشق من أبي الحسين بن  
الموازيني، وحدث عنه ابن الخلال  
وابن مشرف وعبد الرحمن بن الإسفراييني.  
[ذيل طبقات الحنابلة ٢/٢٢٦-٢٢٧ وسير  
أعلام النبلاء ٢٣/٩٤، والنجوم الزاهرة  
٣٤٩/٦، وشنرات الذهب ٥/٢١٢]
- أبو يعلى: هو محمد بن الحسين:  
تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤  
أبو يوسف: هو يعقوب بن إبراهيم:  
تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩  
الأياري: هو علي بن إسماعيل الأياري:  
تقلدت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٣  
أبي بن كعب:  
تقلدت ترجمته في ج ٢ ص ٣٤٩  
الأجهوري: هو علي بن محمد:  
تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩  
أحمد بن حنبل:  
تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩  
الأفرعي: هو أحمد بن حملان:  
تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠  
الأزهري: هو محمد بن أحمد الأزهري:  
تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠  
أسامة بن زيد:  
تقلدت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٤
- إسحاق بن إبراهيم:  
تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠  
إسحاق بن راهويه:  
تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠  
أسماء بنت أبي بكر الصديق:  
تقلدت ترجمتها في ج ١ ص ٣٤٠  
الإستوي: هو عبد الرحيم بن الحسن:  
تقلدت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٩  
أشهب: هو أشهب بن عبد العزيز:  
تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١  
أصبع: هو أصبع بن الفرج:  
تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١  
إمام الحرمين هو عبد الملك بن عبد الله:  
تقلدت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٠  
أس بن مالك:  
تقلدت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٦  
الأوزاعي: هو عبد الرحمن بن عمرو:  
تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١





# ب



البهوتي: هو منصور بن يونس:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤  
البيجوري: هو ابراهيم بن محمد:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤  
البضاوي: هو عبد الله بن عمر:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣١٩  
البهني: هو احمد بن الحسين:  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٧

البيرتي: هو محمد بن محمد:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢  
الباجي: هو سليمان بن خلف:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢  
البخاري: هو محمد بن اسماعيل:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣  
البراء بن عازب:

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٥  
البرزلي: هو ابو القاسم بن احمد بن محمد:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣  
البركوي: هو محمد بن بير علي:  
تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥١  
البغوي: هو الحسين بن مسعود:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣  
البلقيني: هو عمر بن رسلان:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤  
البناني: هو محمد بن الحسن:  
تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٢  
البنلنجي: هو محمد بن هبة الله:  
تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٢

# ت

الترمذي: هو محمد بن عيسى:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤  
التسولي: هو علي بن عبد السلام:  
تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٣٩  
التمرناشي: هو محمد بن صالح:  
تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٢  
التهاوي: هو محمد بن علي:  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٧





# ث

الثوري: هو سفيان بن سعيد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

محمد طاهر، وجلاب بلدة من آمد، وقيل قرية منه.

ولم نعث على ترجمة وافية له فيما لدينا من مراجع تراجم الأعلام.

[الجواهر المضية ٤/ ١٧٥، وكشف

الظنون ٢/ ١٠٨١]

# ح

# ج

جابر بن زيد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٨

جابر بن عبد الله:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

البرجاني: هو علي بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٦

الجلالي (٢-٩)

ذكره ابن عابدين في حاشيته على الدر

المختار (١/ ٤٤٥) ونقل مسألة فقهية عن

«كتاب الصلاة» له، ونسب أبو الوفاء أيضا

«كتاب الصلاة» إليه.

وقال حاجي خليفة: صلاة الجلالي لأبي

الحسن البصري: هو الحسن بن يسار:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦

الحسن بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٢

الحصكفي: هو محمد بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

الخطاب: هو محمد بن محمد بن

عبد الرحمن:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

الحلي: هو إبراهيم بن محمد الحلي:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥١



حماد بن أبي سليمان:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

حماد بن زيد (٩٨-١٧٩هـ)

هو حماد بن زيد بن درهم، أبو إسماعيل الأزدي البصري الجهضمي، قال أبو حاتم بن حبان: كان ضريباً، وكان يحفظ حديثه كله. روى عن أبان بن تغلب وإبراهيم بن عتبة والأزرق بن قيس وإسحاق بن سويد العدوي وأنس بن سيرين وغيرهم. روى عنه أحمد بن إبراهيم الموصلي وأحمد بن عبد الملك بن واقد وإسحاق بن عيسى بن الطباع والأسود ابن عامر ويشر بن معاذ وغيرهم. قال عبد الرحمن بن مهدي: الأئمة في الحديث أربعة: الأوزاعي، ومالك بن أنس، وسفيان الثوري وحماد بن زيد. قال محمد بن سعد: حماد بن زيد بن درهم ويكنى أبا إسماعيل وكان عثمانياً، وكان ثقة ثباتاً حجة كثير الحديث.

[تهذيب التهذيب ٩/٣، ١١-٩، وتهذيب

الكمال ٧/٢٣٩-٢٥٢، وطبقات ابن سعد

[٢٨٦/٧

الحموي: هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢١

حنظلة بن قيس الأنصاري (٢-٩):

هو حنظلة بن قيس بن عمرو بن حصن بن خلدة بن مسخلة بن عامر بن زريق الأنصاري الزرقي المكنى.

ذكره أبو عمر بن عبد البر في الاستيعاب لقول الواقدي أنه ولد على عهد رسول الله ﷺ وهو تابعي من غير شك.

روى عن عمر وعثمان ورافع بن خديج وابن الزبير وعبد الله بن عامر وغيرهم. روى عنه ربيعة بن أبي عبد الرحمن وعثمان بن محمد الأخنسي ومصعب بن ثابت بن عبد الله ابن الزبير ويحيى بن سعيد الأنصاري وغيرهم. قال محمد بن سعد عن الواقدي: كان ثقة قليل الحديث، وحكي عن الزهري أنه قال: ما رأيت من الأنصار أحزم ولا أجود رأياً من حنظلة بن قيس، كأنه رجل من قريش. روى له الجماعة إلا الترمذي.

[أسد الغابة ٢/٦١، والطبقات ٥/٧٣،

وتهذيب التهذيب ٣/٦٣، تهذيب الكمال

٧/٤٥٣-٤٨٤]





# خ

# د

الدراطيني: هو علي بن عمر:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٥

الدرايني: هو عبد الله بن عبد الرحمن:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠

الدوير: هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠

الدسوقي: هو محمد بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠

الدينوري: هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١١ ص ٣٧٧

# د

الذمي: هو محمد بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

المخاض: هو محمد بن محمد بن مصطفى:

تقدمت ترجمته في ج ٣٦ ص ٣٨٢

الخرشي: هو محمد بن عبد الله:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨.

الخرقي: هو عمر بن الحسين:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

الخصائف: هو أحمد بن عمرو:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

الخطابي: هو حمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

الخلال: هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

خليل: هو خليل بن إسحاق:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

خواهر زاده: هو محمد بن الحسين:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٥

خير الدين الرملي: هو خير الدين بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩



الرهوني: هو محمد بن أحمد:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

الروياتي: هو عبد الواحد بن إسماعيل:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

ر

الرازي: هو أحمد بن علي البصيص:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

الرازي: هو محمد بن عمر:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

الراغب: هو الحسين بن محمد:

تقلدت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٧

واللع بن خليج:

تقلدت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٦

الرائعي: هو عبد الكريم بن محمد:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

الربيع: هو الربيع بن أنس:

تقلدت ترجمته في ج ٢ ص ٤١١

ربيعة الرأي: هو ربيعة بن فروخ:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

الرحياني: هو مصطفي بن سعد:

تقلدت ترجمته في ج ٢ ص ٤١١

الرملي: هو أحمد بن حمزة:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

الرملي: هو خير الدين الرملي:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

ز

الزرقاني: هو عبد الباقي بن يوسف:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

الزركشي: هو محمد بن بهادر:

تقلدت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

زفر: هو زفر بن الهليل:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

زكريا الأنصاري: هو زكريا بن محمد

الأنصاري:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

الزهري: هو محمد بن مسلم:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

زيد بن أسلم:

تقلدت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

زيد بن ثابت:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣



الزليحي: هو عثمان بن علي:

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

## س

سالم بن عبد الله:

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

السبكي: هو علي بن عبد الكافي:

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

السبكي: هو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي:

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

سحتون: هو عبد السلام بن سعيد:

تقلمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

السرخسي: هو محمد بن محمد:

تقلمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٣

سعد بن أبي وقاص: هو سعد بن مالك:

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سعيد بن جبير:

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سعيد بن العاص (٣-٥٩هـ)

هو سعيد بن العاص بن سعيد بن أمية بن عبد

الشمس بن عبد مناف، الأموي القرشي، صحابي من الأمراء الولاة القاتحين، ربي في حجر عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وولاه عثمان الكوفة، ولي المدينة غير مرة لمعاوية، وقد اعتزل الفتنة فأحسن، ولما كان على الكوفة، غزا طبرستان فانتحها. روى عن النبي ﷺ مراسلا وعن عمر وعثمان وعائشة رضي الله عنهم، وعنه ابنه عمر ويحيى، وسالم بن عبد الله بن عمر وعروة بن الزبير وغيرهم، وقد كان سعيد بن العاص أحد من نلبه عثمان رضي الله عنه لكتابة المصحف لفصاحته وشبه لهجته بلهجة الرسول ﷺ.

[سير أعلام النبلاء ٣/ ٤٤٤-٤٤٩،

وتهذيب التهذيب ٤/ ٤٨، والأعلام ٣/ ١٤٨]

سعيد بن عبد العزيز:

تقلمت ترجمته في ج ١٣ ص ٣١٢

سعيد بن المسيب:

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سفيان الثوري:

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

سفيان بن عيينة:

تقلمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٣٠

سفيان بن وهب الخولاني (٢-٨٨٢هـ)

هو سفيان بن وهب، أبو أيمن، الخولاني، المصري، صحابي من الأمراء حج مع النبي ﷺ حجة الوداع، وشهد فتح مصر، وغزا



إليه حين رجوعه مرة إلى بلده مع القضاء حيث حل النظر في أمر نواب الصعيد وصرف غير المتأهل منهم فما عمل بجميعة.

من تصانيفه: «خلاصة الوفا بأخبار دار المصطفى»، و«جواهر المقدين في فضل الشرفين»، أي في شرف العلم الجلي والنسب العلي، و«أمنية المعتنين بروضة الطالبين»، للنووي، و«اللؤلؤ المثثور في نصيحة ولاية الأمور»، و«شفاء الأشواق لحكم ما يكثر بيعه في الأسواق».

[الضوء اللامع ٢٤٥/٥، وشرذات الذهب ٥٠/٨، ومعجم المؤلفين ١٢٩/٧]  
سهل بن سعد الساعدي:

تقدمت ترجمته في ج ٨ ص ٢٨٣  
السيوطي: هو عبد الرحمن بن أبي بكر:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

أفريقية سنة ٦٠ هـ أميراً لعبد العزيز بن مروان.

حدث عن النبي ﷺ وعمر رضي الله عنه والزبير بن العوام رضي الله عنه، روى عنه أبو عسانة المعافري وبكر بن سودة ويزيد بن حبيب والمغيرة بن زياد وغيرهم.  
وأما ابن سعد والبخاري عدله من التابعين.  
[الإصابة ٥٨/٢، والأعلام ١٥٩/٣، وسير أعلام النبلاء ٤٥٢/٣-٤٥٣]

سلمان الفارسي:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٨  
سليمان بن يسار:

تقدمت ترجمته في ج ١٤ ص ٢٨٨  
سمرة بن جندب:

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٤٢  
السمناني: هو علي بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١٦ ص ٣٤٥  
السهودي (٨٤٤-٩١١هـ):

هو علي بن عبد الله بن أحمد بن علي بن عيسى بن محمد بن عيسى نور الدين، أبو الحسن، الحسني السهودي، الشافعي، المعروف بالسهودي، ولد بسمهود في مصر ونشأ بها، وتوفي بالمدينة، عين مميذا في الحديث بجامع الولوى وفي الفقه بالصالحية وأسكنه المناوي قاعة القضاء بها وعرض عليه النيابة فأبى ثم فوض

ش

الشاطبي: هو إبراهيم بن موسى:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٣



الشاطبي: هو القاسم بن مرة:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٥٥

الشاطبي: هو محمد بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

الشاطبي: هو محمد بن إدريس:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

الشبرملي: هو علي بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

الشربلالي: هو الحسن بن عمار:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

الشرييني: هو عبد الرحمن بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

شرف الدين الغزي (كان حياً ١٠٣٤هـ)

هو شرف الدين بن عبد القادر بن بركات بن

إبراهيم الحنفي المعروف بابن حبيب الغزي

فقيه، مفسر، نحوي، وكان من أحد العلماء

الأجلاء من أهل التحرير والإتقان.

من تصانيفه: «تنوير البصائر على

الآشياء والنظائر لابن نجيم»، و«محاسن

الفضائل بجمع الرسائل»، و«إرواء

الصادي في الجواب عن أبي السعود

العمادي»، وقال المحيي في خلاصة الأثر:

رأيت بخطه كثيراً من التحقيقات على

الدور والغرر في الفقه.

[خلاصة الأثر ٢/٢٢٣-٢٢٤، وإيضاح

المكتون ١/٥٧، ومعجم المؤلفين ٤/٢٩٨]

الشرواني: هو الشيخ عبد الحميد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

شريع: هو شريع بن الحارث:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

الشطبي (١٢٤٨-١٣٠٧هـ)

هو محمد بن حسن بن عمر بن معروف بن

عبد الله بن مصطفى، الشطبي، الحنبلي،

الدمشقي، فقيه، قاضي، رياضي، مولده

ووفاته في دمشق.

من تصانيفه: «توفيق المواد النظامية

لأحكام الشريعة المحمدية»، و«تسهيل

الأحكام فيما يحتاج إليه الحكماء»، و«القواعد

الحنبلية في التصرفات العقارية».

[الأعلام ٦/٩٣، ومعجم المؤلفين

٩/٢٠٦]

الشعبي: هو عامر بن شراحيل:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

الشهاوي (٢-٢)

ذكره ابن عابدين في حاشيته على الدر

المختار (٢/١٧٧) عندما نقل عن مشك

الشهاوي مسألة جواز صلاة المغرب في

الطريق لمن ذهب إلى مكة من غير طريق

المزدلفة.

ولعل الشهاوي نسبة إلى شُها، قال الزبيدي



صاحب البحر الرائق: هو زين الدين بن إبراهيم:

تقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

صاحب البلائق: هو أبو بكر بن مسعود:

تقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

صاحب البيان: يحيى بن سالم العمراني:

تقلت ترجمته في ج ١١ ص ٣٨٩

صاحب التبصرة: هو إبراهيم بن علي بن فرحون:

تقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

صاحب التعريفات: هو علي بن محمد:

تقلت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٦

صاحب تهذيب الفروق: هو محمد علي بن حسين:

تقلت ترجمته في ج ١٠ ص ٣٣٢

صاحب التنبيه: هو إبراهيم بن عبد الصمد:

تقلت ترجمته في ج ٧ ص ٣٢٩

صاحب الحاوي: هو علي بن محمد الماوردي:

تقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

صاحب رد المختار: هو محمد أمين بن عمر:

تقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

صاحب العناية: هو محمد بن محمد بن محمود البائري:

تقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

في تاج العروس: شها قرية أسفل المنصورة في البحر الصغير.

الشوكاتي: هو محمد بن علي:

تقلت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤

الشيخ خليل:

تقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

الشيخ العلوي: هو علي بن أحمد:

تقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٥

الشيخان:

تقدم بيان المراد بهذا اللفظ في ج ١ ص

٣٥٧

الشيرازي: هو إبراهيم بن علي:

تقلت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤

## ص

صاحب الآداب الشرعية: هو محمد بن مفلح:

تقلت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢١

صاحب الإتياف: هو علي بن سليمان المرادوي:

تقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠



صاحب فتح القدير: هو محمد بن عبد الواحد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

صاحب الفروع: هو محمد بن مفلح:

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢١

صاحب الكنز: هو عبد الله بن أحمد التنفي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٣

صاحب المختار: هو عبد الله بن محمود:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٣

صاحب المناهج: هو يحيى بن شرف النووي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٣

صاحب النهر: هو عمر بن إبراهيم بن نجيم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

صاحب الهداية: هو علي بن أبي بكر المرفيتاني:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

الصاحبان:

تقدم بيان المراد بهذا اللفظ في ج ١ ص

٣٥٧

صالح بن محمد بن زائدة (٢) - مات بعد

١٤٥هـ

هو صالح بن محمد بن زائدة، أبو

واق، الليثي الصغير. روى عن أنس وسعيد بن

المسيب وسالم بن عبد الله بن عمر وعامر بن

سعد بن أبي وقاص وعمارة بن خزيمة بن ثابت وغيرهم. روى عنه أبو إسحاق إبراهيم ابن محمد الفزاري، وحاتم بن إسماعيل وعبد الله بن دينار وغيرهم.

قال أبو داود والنسائي وعبد الرحمن بن أبي حاتم: ليس بقوي. قال أبو أحمد بن علي: بعض أحاديثه مستقيمة، وبعضها فيه إنكار، وهو من الضعفاء الذين يكتب حديثهم.

وقال البخاري: منكر الحديث تركه سليمان بن حرب، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: عن أبيه: ما أرى به بأساً.

[تهذيب الكمال ١٣/ ٨٥-٨٩، وتهذيب التهذيب ٤/ ٤٠١، وميزان الاعتدال ٢/ الترجمة ٣٦٢٤].

الصاوي: هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥.

صدر الشهيد: هو عمر بن عبد العزيز:

تقدمت ترجمته في ج ١٢ ص ٣٣٧

الصنعاني: هو محمد بن إسماعيل:

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٤٤

الصيدلاني: هو محمد بن داود:

تقدمت ترجمته في ج ١١ ص ٣٨٢.



## ط

طاووس بن كيسان:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

الطبراني: هو سليمان بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٥

الطحاوي: هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

الطحاوي: هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

## ع

عائشة:

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٥٩

عبد الرحمن بن أبي بكر:

تقدمت ترجمته في ج ٨ ص ٢٨٥

عبد الرحمن بن رزين (؟ - ٩)

هو عبد الرحمن بن رزين، ويقال: ابن يزيد

الغافقي، مولى قریش. روى عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة وسلمة بن الأكوع ومحمد بن يزيد بن أبي زياد وغيرهم. روى عنه العطار بن خالد المخزومي ويحيى بن أيوب المصري. ذكره ابن حبان في الثقات، له في سنن أبي داود وابن ماجه حديث واحد في المسح على الخفين.

[تهذيب التهذيب ٦/ ١٧٠، وتهذيب الكمال ٩١/ ١٧]

عبد الرحمن بن حوف:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٦

عبد الله بن الحارث بن جَزء بن عبد الله الزبيدي (؟ - ٨٦هـ)

هو عبد الله بن الحارث بن جَزء بن عبد الله بن معدي كرب بن عمرو، أبو الحارث، الزبيدي، صحابي محدث. نزل مصر، شهد فتح مصر روى عن النبي ﷺ، روى عنه سليمان بن زياد الحضرمي وعقبة بن مسلم التَّجِبي وعبد الله بن المغيرة وعبيد بن ثمامة المرادي وغيرهم. وذكر أبو جعفر الطحاوي: أن وفاته كانت بأسفل أرض مصر. وقال ابن مندة: هو آخر من مات بمصر من الصحابة رضي الله عنهم.

روى له أبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

[تهذيب الكمال ١٤/ ٣٩٢ - ٣٩٣،



وطبقات ابن سعد ٤٩٧/٧، وأسد الغابة  
١٣٧/٣، وتهذيب التهذيب ١٧٨/٥

عبد الله بن عيسى:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

عبد الله بن عمر:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

عبد الله بن عمرو:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

عبد الله بن مسعود:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

عبد الوهاب البغدادي: هو عبد الوهاب

ابن علي:

تقدمت ترجمته في ج ٣١ ص ٣٦٣

عبيد الله بن بسر (٢-٩)

هو عبيد الله بن بسر، شامي من أهل حمص. روى عن أبي أمامة عن النبي ﷺ. وعنه صفوان بن عمرو، ذكره ابن حبان في كتاب «الثقات» قال الترمذي: ولعله أن يكون أخا عبد الله بن بسر، وذكر أبو موسى المديني في ذيل الصحابة عبيد الله بن بسر أخو عبد الله بن بسر.

[تهذيب التهذيب ٥/٧-٤، وتهذيب الكمال ١٣/١٩، وميزان الاعتدال ٣/ الترجمة ٥٤٣٦، وثقات ابن حبان ٥/٦٦]

عبيد الله بن مسعود صدر الشريعة  
(٢-٧٤٧ هـ)

هو عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة محمود بن أحمد بن جمال الدين، عبيد الله المحبوبي، الحنفي، المعروف بصدر الشريعة الأصغر. فقيه، أصولي، جليلي، محدث، مفسر، نحوي، لغوي، أديب، بياني، متكلم، منطقي. أخذ العلم عن جده الإمام تاج الشريعة محمود بن صدر الشريعة عن أبيه صدر الشريعة عن أبيه جمال الدين المحبوبي عن الشيخ المفتي إمام زاده عن عماد الدين عن أبيه شمس الأئمة الزرنجيري عن السرخسي عن الحلواني عن أبي علي النسفي عن محمد ابن الفضل عن السيّدوني عن أبي عبد الله ابن أبي جعفر الكبير عن أبيه عن الإمام محمد بن الحسن الشيباني.

من تصانيفه «شرح وقاية الرواية في مسائل الهداية» لصدر الشريعة الأول، و«الوشاح في المعاني والبيان» و«تعديل العلوم في الكلام» و«التوضيح في حل غوامض التقيح» في أصول الفقه وكلامهما له.

[الفوائد البهية ص ١٠٩، والجواهر المضية ٤/٣٦٩، وتاج التراجم ص ٢٩، ومعجم المؤلفين ٦/٢٤٦].

عيسى السكتاني (٢-١٠٦٢ هـ)

هو عيسى بن عبد الرحمن. أبو مهدي، السكتاني، فقيه مالكي، مفتي مراکش



وقاضيتها وعالمها في عصره، مولده ووفاته فيها، قال المحبّي: لم يكن في زمانه من يقاربه في جميع العلوم العقلية والنقلية ببلاد المغرب إلا العلامة أحمد بن عمران الفاسي وكان يقرئ التفسير في فصل الشتاء فيأتيه العلماء من جهات شتى ويلزمون دروسه وكان يملئ من حفظه كلام المفسرين مع البحث معهم.

من تصانيفه: «حاشية على شرح أم البراهين للسنوسي» في التوحيد.

[خلاصة الأثر ٣/ ٢٣٥، والأعلام ٢٨٨/ ٥]

عثمان بن عفان:

تقدّمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

العدوي: هو علي بن أحمد المالكي:

تقدّمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٥

عروة بن الزبير:

تقدّمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

عز الدين بن عبد السلام: هو عبد العزيز بن

عبد السلام:

تقدّمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

عطاء بن أبي رباح:

تقدّمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

عقبة بن عامر:

تقدّمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

عطاء بن أبي مسلم الخراساني:

تقدّمت ترجمته في ج ٢٧ ص ٣٧٧

عكرمة:

تقدّمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

علي بن أبي طالب:

تقدّمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

عمران بن حصين:

تقدّمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

عمر بن الخطاب:

تقدّمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

عمر بن عبد العزيز:

تقدّمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

عمرو بن حزم:

تقدّمت ترجمته في ج ١٤ ص ٢٩٥

عمرو بن دينار:

تقدّمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٤٠

عمرو بن شعيب:

تقدّمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٣٢

عمرو بن العاص:

تقدّمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٥٤

العيني: هو محمود بن أحمد:

تقدّمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٨





ع

الغزالي: هو محمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٣

غلام الخلال: هو عبدالمعز بن جعفر:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

المحب والتاج أحمد بن محمد، وأخذ علم الحديث عن العراقي وغيره، والفقه عن ابن عم أبيه الشريف وغيره وأذنوا له أيضاً في الإفتاء والتدريس، وأصول الفقه عن أبي الفتح وغيره ودرس وأفتى وحدث بالحرمين والقاهرة ودمشق وبلاد اليمن.

من تصانيفه: «إرشاد الناسك إلى معرفة المناسك»، و «تحصيل المرام»، و «تحفة الكرام بأخبار البلد الحرام»، و «شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام»، و «العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين»

[الضوء اللامع ١٨/٧، والأعلام ٢٢٧/٦-٢٢٨]

القنبر الرازي: هو محمد بن عمر:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

الفضل بن العباس:

تقدمت ترجمته في ج ١٣ ص ٣١٧

القيومي: هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١٥ ص ٣١٦



ف

القاسي (٧٧٥-٨٣٢هـ)

هو محمد بن أحمد بن علي بن أبي عبد الله محمد بن محمد، أبو عبد الله تقي الدين القاسي المكي المالكي فقيه، مؤرخ، حافظ، أصولي، أصله من فاس ومولده ووفاته بمكة، وولي قضاء المالكية بمكة مدة، وسمع الشهاب أحمد بن محمد بن محمد اللعشقي ووظيفة وأجاز له قبل هذا كله أبو بكر بن



# ق

**القاضي أبو يعلى: هو محمد بن الحسين:**

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

**القاضي حسين: هو حسين بن محمد:**

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

**قاضيخان: هو حسن بن منصور:**

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

**القاضي سعد الدين الحارثي (٦٥٢- ٧١١هـ):**

هو مسعود بن أحمد بن مسعود بن زيد سعد الدين الحارثي العراقي ثم المصري، فقيه حنبلي نسبته إلى (حارثية) من قرى غربي بغداد، ولد ونشأ بمصر، سكن دمشق، فولي بها مشيخة الحديث الثورية ثم عاد إلى مصر، فدرس بجامع طولون، وولي القضاء سنة (٧٠٩) إلى أن توفي، وكان سنياً أثرياً متمسكاً بالحديث، أثنى عليه الذهبي في تذكرة الحفاظ، سمع الحديث من الرضى بن البرهان والنجيب وعبد الله بن علاق وغيرهم، ويحدث عن أحمد بن أبي الخير والجمال بن

الصيرفي وابن أبي عمر وغيرهم.

من تصانيفه: «شرح المقنع» لابن قدامة في الفقه، و«شرح سنن أبي داود» لم يكمله، و«الأمالي» في الحديث والتراجم.

[الدرر الكامنة ٦/ ١٠٨-١١٠، وشنرات

الذهب ٦/ ٢٨، والأعلام ٨/ ١٠٩]

**القاضي عياض: هو عياض بن موسى:**

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

**قتادة بن دعامة:**

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

**القلوري: هو محمد بن أحمد:**

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

**القرافي: هو أحمد بن إدريس:**

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

**القرطبي: هو محمد بن أحمد:**

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

**الغفال الشاشي: هو محمد بن علي الشاشي:**

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

**القهستاني: هو محمد بن حسام الدين:**

تقدمت ترجمته في ج ٩ ص ٢٩٧

**قيس بن عباد:**

تقدمت ترجمته في ج ١١ ص ٣٨٧



ك

الكاساني: هو أبو بكر بن مسعود:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

الكرخي: هو عبيد الله بن الحسن:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

الكمال بن الهمام: هو محمد بن عبد الواحد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

م

المازري: هو محمد بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨

مالك: هو مالك بن أنس:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

الماوردي: هو علي بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

المتولي: هو عبد الرحمن بن مأمون:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٠

مجاهد بن جبر:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

المحاملي: هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٦

المحلي: هو محمد بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٠

محمد بن الحسن الشيباني:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

المرداوي: هو علي بن سليمان:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

المرفياني: هو علي بن أبي بكر:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

ل

الليث بن سعد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨





المزني: هو إسماعيل بن يحيى المزني:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١  
مسروق:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٧  
مسلم: هو مسلم بن الحجاج:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١  
المطلب بن أبي وداعة (٢-٢)

هو المطلب بن أبي وداعة، واسمه الحارث ابن صبيحة بن سعيد بن سعد بن سهم، أبو عبد الله السهمي، له ولأبيه صحبة وهما من مسلمة الفتح، وأمه أروى بنت الحارث بن عبد المطلب. روى عن النبي ﷺ وعسن حفصة أم المؤمنين. روى عنه ابنه جعفر بن عبد المطلب بن أبي وداعة، والسائب بن يزيد وعبد الله بن الحارث بن نوفل وغيرهم، وروى له الجماعة سوى البخاري.

[تهذيب الكمال ٨٦/٢٨، وتهذيب التهذيب ١٠/١٧٩، وأسد الغابة ٤/٣٧٤]  
معاذ بن جبل:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١  
معاوية بن أبي سفيان:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٢  
معقل بن يسار:

تقدمت ترجمته في ج ١٦ ص ٣٥٢  
المغيرة بن شعبة:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٢

متلا مسكين (٢-٩٥٤هـ)

هو محمد بن عبد الله. القراهي، الهروي، معين الدين، الشهير بمتلا مسكين، فقيه حنفي مفسر، واعظ.

من تصانيفه: «شرح كنز الدقائق» في الفروع، و«بحر الدرر» في التفسير، و«روضة الواعظين في أحاديث سيد المرسلين».

[هدية العارفين ٢/٢٤٢، ومعجم المؤلفين ١١/١٢٣]

المواق: هو محمد بن يوسف:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٨  
موسى بن طلحة (٢-١٠٦هـ)

هو موسى بن طلحة بن عبيد الله، أبو عيسى، القرشي، التميمي، تابعي، من أفصح أهل عصره، كان يقال له «المهدي» لفضله، روى عن أبيه وعثمان بن عفان وعلى بن أبي طالب والزيبر بن العوام وغيرهم. روى عنه ابنه عمران وحفيده سليمان بن عيسى بن موسى وابنا أخيه إسحاق وطلحة والحكم بن عتيبة، وقال ابن سعد: وكان ثقة كثير الحديث، وقال العجلي: تابعي ثقة وكان خياراً، قال ابن عساكر: يقال أنه ولد في عهد رسول الله ﷺ وهو سماء.

[تهذيب التهذيب ١٠/٣٥٠، وسير أعلام النبلاء ٤/٣٦٤، والأعلام ٨/٢٧٣].

الميلتي: هو عبد الفتى بن طالب:

تقدمت ترجمته في ج ٣٥ ص ٣٩٢



## ن

## ي

النخعي: هو إبراهيم النخعي

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

النسائي: هو أحمد بن علي

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

النسفي: هو عبد الله بن أحمد:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٣

النعمان بن بشير:

تقلدت ترجمته في ج ٥ ص ٣٤٨

النووي: هو يحيى بن شرف:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٣

## و

وثالة بن الأسقع:

تقلدت ترجمته في ج ٦ ص ٣٥٦

يحيى بن سالم أبي الخير (٤٨٩-٥٥٨هـ)

هو يحيى بن سالم أبي الخير بن أسعد بن  
يحيى بن عبد الله بن محمد بن موسى بن  
عمران، أبو الحسين العمري اليمني شيخ  
الشافعية بإقليم اليمن، فقيه، محدث، أصولي،  
قال السبكي: كان إماماً زاهداً ورعاً عالماً  
عارفاً بالفقه والأصول والكلام والنحو، وأقام  
ببني أشرف في اليمن يدرس المنهج وكان  
من أحسن العلماء تعليماً.

من تصانيفه: «البيان»، و«الزوائد»، و  
«الأحداث»، و«شرح الوسائل»، و«غرائب  
الوسيط» للغزالي، كلها في الفروع، و«مناقب  
الإمام الشافعي»، و«الانتصار في الرد على  
القلدية»، و«مختصر الإحياء»، و«مقاصد  
اللمع».

[طبقات الشافعية ٤/ ٣٢٤، والأعلام

٩/ ١٨٠، و«مرآة الجنان» ٣/ ٣١٨]

يونس بن أبي إسحاق:

تقلدت ترجمته في ج ٧ ص ٣٤٣







# فهرس تفصیلی







| الصفحة | العنوان                                 | الفقرات |
|--------|---|---------|
| ٢٩-٥   | مرض الموت                               | ٣١-١    |
| ٥      | التعريف                                 | ١       |
| ٦      | ما يلحق بمرض الموت في الحكم             | ٢       |
| ٧      | حكم الأمراض المزمنة                     | ٣       |
| ٨      | الاختلاف في مرض الموت                   | ٤       |
| ٩      | الهيئة في مرض الموت                     |         |
| ٩      | أولاً: هيئة المريض غير المملين المقبوضة | ٥       |
| ١١     | ثانياً: هيئة المريض المملين المقبوضة    | ٦       |
| ١١     | ثالثاً: هيئة المريض غير المقبوضة        | ٧       |
| ١٢     | أداء المريض حقوق الله المالية           | ٨       |
| ١٣     | الرجوع عن هيئة الموهوب له المريض        | ٩       |
| ١٣     | الكفالة بالمال في مرض الموت             |         |
| ١٣     | أولاً: كفالة المريض غير المملين         | ١٠      |
| ١٤     | ثانياً: كفالة المريض المملين            | ١١      |
| ١٤     | الوقف في مرض الموت                      |         |
| ١٥     | أولاً: وقف المريض غير المملين           |         |
| ١٥     | أ- وقف المريض غير المملين على أجنبي     | ١٢      |
| ١٥     | ب- وقف المريض غير المملين على الوارث    | ١٣      |
| ١٥     | ج- وقف المريض المملين                   | ١٤      |
| ١٦     | التصرفات المالية في مرض الموت           |         |
| ١٦     | أولاً: البيع في مرض الموت               |         |
| ١٦     | أ - بيع المريض غير المملين ماله لأجنبي  | ١٥      |
| ١٨     | ب- بيع المريض المملين ماله لأجنبي       | ١٦      |
| ١٨     | ج- بيع المريض ماله لوارث                | ١٨      |
| ١٨     | بيع المريض غير المملين ماله لوارثه      | ١٧      |



| الصفحة | الموضوع                              | الفقرات |
|--------|--------------------------------------|---------|
| ٢٠     | بيع المريض المدين ماله لوأرث         | ١٨      |
| ٢١     | ثانياً: الإجارة في مرض الموت         | ٢٠      |
| ٢٢     | ثالثاً: الزواج في مرض الموت          | ٢١      |
| ٢٢     | رابعاً: الطلاق في مرض الموت          | ٢٢      |
| ٢٢     | خامساً: الإبراء في مرض الموت         | ٢٣      |
| ٢٣     | سادساً: الخلع في مرض الموت           | ٢٥      |
| ٢٤     | سابعاً: الإقرار في مرض الموت         | ٢٦      |
| ٢٧     | الإقرار بالوقف في مرض الموت          | ٢٨      |
| ٢٧     | الإقرار بالطلاق في مرض الموت         | ٢٩      |
| ٢٨     | ثامناً: قضاء المريض ديون بعض الغرماء | ٣٠      |
| ٢٩     | مرضع                                 |         |
|        | انظر: رضاع                           |         |
| ٣٠-٣٣  | مرفق                                 | ٨-١     |
| ٣٠     | التعريف                              | ١       |
| ٣٠     | الألفاظ ذات الصلة: العضد، اليد       | ٢       |
| ٣٠     | الحكم الإجمالي                       |         |
| ٣٠     | غسل المرفق في الوضوء                 | ٤       |
| ٣١     | كيفية وضع المرفق في السجود           | ٥       |
| ٣٢     | القصاص في المرفق                     | ٦       |
| ٣٢     | دية المرفق                           | ٧       |
| ٣٢     | النظر إلى مرفقي المرأة               | ٨       |
| ٣٣     | مرهون                                |         |
|        | انظر: رهن                            |         |



| الصفحة | العنوان  | الفقرات |
|--------|--|---------|
| ٣٣-٣٦  | مرورة  | ٥-١     |
| ٣٣     | التعريف  | ١       |
| ٣٣     | الألفاظ ذات الصلة: العدالة.                    | ٢       |
| ٣٤     | الأحكام المتعلقة بالمرورة                      |         |
| ٣٤     | المرورة في الشهادة                             | ٣       |
| ٣٤     | مسقطات المرورة                                 | ٤       |
| ٣٦-٤٢  | مرور   | ١٦-١    |
| ٣٦     | التعريف  | ١       |
| ٣٦     | الألفاظ ذات الصلة: الوقوف.                     | ٢       |
| ٣٦     | الأحكام المتعلقة بالمرور:                      |         |
| ٣٦     | المرور بين يدي المصلي                          | ٣       |
| ٣٧     | موضع المرور المنهي عنه                         | ٤       |
| ٣٧     | المرور أمام المصلي في المسجد الحرام            | ٥       |
| ٣٨     | ضمان ما ينشأ عن مقاتلة المار                   | ٦       |
| ٣٨     | أثر المرور بين يدي المصلي في قطع الصلاة ونقصها | ٧       |
| ٣٩     | المرور بين يدي المأمومين                       | ٨       |
| ٣٩     | المرور أمام المصلي في مكان مقصوب               | ٩       |
| ٣٩     | المرور في ملك الغير                            | ١٠      |
| ٣٩     | المرور في الطريق العام والخاص                  | ١١      |
| ٤٠     | المرور في المسجد للمحدث                        | ١٢      |
| ٤٠     | المرور على العاشر                              | ١٣      |
| ٤٠     | أثر المرور بالوطن في قصر الصلاة                | ١٤      |
| ٤١     | المرور بالماء وعدم الوضوء منه                  | ١٥      |
| ٤١     | حق المرور                                      | ١٦      |



| الصفحة | العنوان                          | الفقرات |
|--------|----------------------------------|---------|
| ٤٧     | المروءة                          |         |
|        | انتظر: سمي                       |         |
| ٤٧     | مريء                             |         |
|        | انتظر: بلعوم                     |         |
| ٤٧     | مريض                             |         |
|        | انتظر: مرض                       |         |
| ٤٧     | مزبنة                            |         |
|        | انتظر: بيع المزبنة               |         |
| ٤٣-٤٥  | مزاح                             | ٦-١     |
| ٤٣     | التعريف                          | ١       |
| ٤٣     | الحكم التكليفي                   | ٢       |
| ٤٤     | مزاح القاضي                      | ٣       |
| ٤٤     | تصرفات المازح                    | ٤       |
| ٤٥     | ادعاء المزاح بعد الإقرار         | ٥       |
| ٤٥     | ادعاء المزاح بالبيع              | ٦       |
| ٤٩-٤٥  | مزاحمة                           | ٥-١     |
| ٤٥     | التعريف                          | ١       |
| ٤٥     | الأحكام المتعلقة بالمزاحمة       |         |
| ٤٥     | الزحام عن الركوع                 | ٢       |
| ٤٦     | الزحام عن السجود                 | ٣       |
| ٤٨     | الموت في الزحام                  | ٤       |
| ٤٩     | المزاحمة على استلام الحجر الأسود | ٥       |
| ٨٥-٤٩  | مزلعة                            | ٥٨-١    |
| ٤٩     | التعريف                          | ١       |



| الصفحة | العنوان                                      | الفقرات |
|--------|--|---------|
| ٥٠     | الألفاظ ذات الصلة: المساقاة، الإجارة         | ٢       |
| ٥٠     | حكم المزارعة                                 | ٤       |
| ٥٢     | حكمه مشروعية المزارعة                        | ٥       |
| ٥٢     | أركان المزارعة                               | ٦       |
| ٥٢     | حقيقة المزارعة                               | ٧       |
| ٥٣     | صفة عقد المزارعة                             | ٨       |
| ٥٤     | شروط صحة المزارعة:                           |         |
| ٥٥     | أولاً: الشروط الخاصة بالمتماثلين             | ٩       |
| ٥٥     | ثانياً: ما يخص البئر                         | ١٠      |
| ٥٥     | تحديد مقدار البئر                            | ١١      |
| ٥٦     | الطرف الذي يكون عليه البئر                   | ١٢      |
| ٥٧     | ثالثاً: الشروط الخاصة بالخارج من الأرض       | ١٣      |
| ٥٨     | رابعاً: ما يخص الأرض (محل المزارعة)          | ١٤      |
| ٥٩     | جواز المزارعة بالأرض المستأجرة نقلاً         | ١٥      |
| ٥٩     | خامساً: ما يخص المعقود عليه في المزارعة      | ١٦      |
| ٦٠     | سادساً: ما يخص المدة                         | ١٧      |
| ٦١     | شروط المزارعة عند الشافعية                   | ١٨      |
| ٦١     | الشروط المفصلة للمزارعة                      | ١٩      |
| ٦٥     | صور من المزارعة                              | ٢٠      |
| ٦٥     | صور من المزارعة الصحيحة                      | ٢١      |
| ٦٨     | صور من المزارعة الفاسدة                      | ٢٨      |
| ٧٠     | آثار المزارعة                                |         |
| ٧٠     | أولاً: الآثار المترتبة على المزارعة الصحيحة  | ٣٥      |
| ٧٣     | ثانياً: الآثار المترتبة على المزارعة الفاسدة | ٣٦      |
| ٧٦     | الضمان في المزارعة                           | ٣٧      |



| الصفحة | العنوان  | الفقرات |
|--------|--|---------|
| ٧٦     | ما يفسخ به عقد المزارعة                        | ٣٨      |
| ٧٦     | أولاً: العذر الاضطراري الذي يحول دون مضي العقد |         |
| ٧٦     | أ- العذر الذي يرجع إلى صاحب الأرض              | ٣٩      |
| ٧٧     | ب- العذر الذي يرجع إلى المزارع                 | ٤٠      |
| ٧٧     | ثانياً: فسخ المزارعة صراحة أو دلالة            | ٤١      |
| ٧٧     | ثالثاً: انقضاء المدة                           | ٤٢      |
| ٧٧     | رابعاً: موت أحد المتعاقدين                     | ٤٣      |
| ٧٨     | خامساً: استحقاق أرض المزارعة                   | ٤٤      |
| ٧٨     | الآثار المترتبة على الفسخ:                     |         |
| ٧٨     | أ- الفسخ قبل الزرع                             | ٤٥      |
| ٧٩     | ب- الفسخ بعد الزرع                             |         |
| ٧٩     | الحالة الأولى: الفسخ بعد إدراك الزرع           | ٤٦      |
| ٧٩     | الحالة الثانية: الفسخ قبل الإدراك              | ٤٧      |
| ٨٠     | أثر موت أحد العاقدین                           |         |
| ٨٠     | أ- موت صاحب الأرض                              | ٤٨      |
| ٨٠     | ب- موت المزارع                                 | ٤٩      |
| ٨١     | الاختلاف حول شرط الأنصباء أو صاحب البذر        | ٥٠      |
| ٨١     | البولية في المزارعة والشركة فيها               | ٥١      |
| ٨٢     | الوكالة في المزارعة                            |         |
| ٨٢     | الحالة الأولى: الوكالة من صاحب الأرض           | ٥٢      |
| ٨٣     | الحالة الثانية: التوكيل من المزارع             | ٥٣      |
| ٨٤     | الكفالة في المزارعة                            | ٥٤      |
| ٨٥     | مزارعة الأرض العشرية                           | ٥٥      |
| ٨٥     | المزارعة في الأرض المرهونة                     | ٥٦      |
| ٨٥     | أخذ المأذون له الأرض مزارعة                    | ٥٧      |



| الصفحة | العنوان   | الفقرات |
|--------|---|---------|
| ٨٥     | اشتراط علم بيع التصيب أو هبه  | ٥٨      |
| ٩٣-٨٦  | مزايمة  | ١٨-١    |
| ٨٦     | التعريف   | ١       |
| ٨٦     | الألفاظ ذات الصلة: التجش، البيع على بيع الغير، السوم على سوم الغير. | ٢       |
| ٨٧     | الحكم التكليفي وحكمة التشريع  | ٥       |
| ٨٨     | ركن المزايمة (كيفية الإيجاب والقبول في المزايمة)                    | ٦       |
| ٨٨     | إلزام جميع المشاركين في المزايمة بالشراء- في مجلس                   |         |
|        | المناداة- ولو زيد عليهم   | ٧       |
| ٨٨     | إلزام جميع المشاركين في المزايمة بالشراء بعد مجلس                   |         |
|        | المناداة  | ٨       |
| ٨٩     | خيار الرجوع عن الإيجاب في المزايمة                                  | ٩       |
| ٨٩     | خيار المجلس في المزايمة   | ١٠      |
| ٨٩     | الزيادة بعد بت البيع بأحد المشاركين في المزايمة                     | ١١      |
| ٩٠     | زيادة اثنين مبلغا متماثلا   | ١٢      |
| ٩٠     | خيار العيب في بيع المزايمة  | ١٣      |
| ٩٠     | المطالب بخيار العيب في بيع المزايمة                                 | ١٤      |
| ٩١     | دعوى الغبن في المزايمة  | ١٥      |
| ٩١     | التجش في المزايمة   | ١٦      |
| ٩١     | مشاركة الدلال في الشراء مع بعض من يزيد دون علم البائع               | ١٧      |
| ٩٢     | التواطؤ على ترك المزايمة بعد سعر محدد                               | ١٨      |
| ٩٣     | مزيلة   |         |
|        | انظر: زيل   |         |
| ٩٣-١٠٢ | مزطقة   | ١١-١    |
| ٩٣     | التعريف   | ١       |



| الصفحة    | العنوان                                      | الفقرات |
|-----------|--|---------|
| ٩٤        | الألفاظ ذات الصلة: منى، المشعر الحرام        | ٢       |
| ٩٤        | الأحكام المتعلقة بالمزدلفة:                  |         |
| ٩٤        | المبيت في مزدلفة للحاج                       | ٤       |
| ٩٦        | تقديم النساء والضعفة إلى منى                 | ٦       |
| ٩٦        | الجمع بين صلاتي المغرب والعشاء في المزدلفة   | ٧       |
| ٩٩        | الوقوف في المشعر الحرام والدعاء فيه          | ٨       |
| ١٠١       | لقط حصيات الرجم من مزدلفة                    | ١١      |
| ١٠٢ - ١٠٥ | مزفت   | ٤-١     |
| ١٠٢       | التعريف                                      | ١       |
| ١٠٢       | الألفاظ ذات الصلة: الحتم، التقير.            | ٢       |
| ١٠٣       | الحكم الإجمالي                               |         |
| ١٠٣       | الانتباز في المزفت                           | ٤       |
| ١٠٦-١٠٥   | مزكي   | ٥-١     |
| ١٠٥       | التعريف                                      | ١       |
| ١٠٦       | الأحكام المتعلقة بالمزكي                     |         |
| ١٠٦       | اتخاذ القاضي المزكين                         | ٢       |
| ١٠٦       | شروط المزكي                                  | ٣       |
| ١٠٦       | عدد من يقبل في التزكية                       | ٤       |
| ١٠٦       | رجوع المزكين عن تعديل الشهود                 | ٥       |
| ١٠٧-١٠٨   | مزمار  | ٩-١     |
| ١٠٧       | التعريف                                      | ١       |
| ١٠٧       | الألفاظ ذات الصلة: الممازف                   | ٢       |
| ١٠٧       | الحكم التكليفي                               | ٣       |
| ١٠٧       | حكم الاستماع للمزمار ونحوه من الآلات النغمية | ٤       |
| ١٠٨       | حكم بيع المزمار                              | ٥       |



| الصفحة  | المعنوان                                      | الفقرات |
|---------|---|---------|
| ١٠٨     | حكم تعلم النسخ في المزار                      | ٦       |
| ١٠٨     | حكم صناعة المزار وشهادة صانعه                 | ٧       |
| ١٠٨     | سركة المزار وكسره لمسلم                       | ٨       |
| ١٠٨     | شهادة المستمع للمزار                          | ٩       |
| ١٠٩     | مسابقة  |         |
|         | انتظر: سباق                                   |         |
| ١٠٩     | مساجد   |         |
|         | انتظر: مسجد                                   |         |
| ١١٢-١٠٩ | مسارقة  | ٤-١     |
| ١٠٩     | التعريف                                       | ١       |
| ١٠٩     | أحكام المسارقة                                |         |
| ١٠٩     | أ- مسارقة النظر                               | ٢       |
| ١١١     | ب- مسارقة النظر ممن يريد الخطبة               | ٣       |
| ١١١     | ج- مسارقة السمع                               | ٤       |
| ١١٧-١١٢ | مساواة  | ٥٢-١    |
| ١١٢     | التعريف                                       | ١       |
| ١١٢     | الالفاظ ذات الصلة: المزارعة، المناصب، الإجارة | ٢       |
| ١١٣     | الحكم التكليفي                                | ٥       |
| ١١٤     | صفة عقد المساواة من حيث اللزوم وعلمه          | ٦       |
| ١١٥     | حكمة مشروعيتها                                | ٧       |
| ١١٥     | أركان المساواة                                | ٨       |
| ١١٦     | الركن الأول: الماقلان                         | ٩       |
| ١١٦     | الركن الثاني: الصيغة                          | ١٠      |
| ١١٦     | الركن الثالث: المحل وشروطه                    |         |



| الصفحة | العنوان  | الفقرات |
|--------|--|---------|
| ١١٦    | أولاً: أن يكون مما تصح المساقاة عليه                   | ١١      |
| ١٢٠    | ثانياً: أن يكون محل المساقاة معلوماً معيناً            | ١٧      |
| ١٢٠    | ثالثاً: أن يكون الشجر بحيث يزيد ثمره بالسقي والتمهيد   | ١٨      |
| ١٢٠    | رابعاً: التخلية  | ١٩      |
| ١٢٠    | الركن الرابع: الثمار                                   | ٢٠      |
| ١٢١    | الركن الخامس: العمل وشروطه                             | ٢١      |
| ١٢١    | أولاً: أن يكون مقصوداً على العامل وحده.                | ٢١      |
| ١٢١    | ثانياً: أن لا يشترط على العامل ما لا يدخل في جنس عمله. | ٢٢      |
| ١٢٢    | ثالثاً: أن يتفرد العامل بالحديقة.                      | ٢٣      |
| ١٢٢    | ما يلزم العامل في المساقاة والاشتراط عليه              | ٢٤      |
| ١٢٥    | مدة المساقاة   | ٢٨      |
| ١٢٦    | بيان المدة   | ٢٩      |
| ١٢٨    | الأحكام المترتبة على المساقاة الصحيحة ابتداءً          | ٣٣      |
| ١٣٠    | أحكام المساقاة الصحيحة في الانتهاء                     | ٣٤      |
| ١٣٢    | ما يفسد المساقاة                                       | ٣٥      |
| ١٣٦    | أحكام المساقاة الفاسدة                                 | ٤٣      |
| ١٣٧    | انفساخ المساقاة  |         |
| ١٣٧    | أ- الموت   | ٤٤      |
| ١٤٠    | ب- مضي المدة   | ٤٥      |
| ١٤١    | ج- الاستحقاق   | ٤٦      |
| ١٤٢    | د- تصرف المالك   | ٤٧      |
| ١٤٢    | هـ- الفسخ بالإقالة والعذر                              | ٤٨      |
| ١٤٣    | نوعا الفسخ بالعذر                                      |         |
| ١٤٣    | الأول: عذر المالك                                      | ٤٩      |
| ١٤٤    | الثاني: أعذار العامل                                   | ٥٠      |



| الصفحة  | العنوان  | الفقرات |
|---------|--|---------|
| ١٤٦     | أحكام الفسخ في هذه الأحوال                       | ٥١      |
| ١٤٧     | حكم الجائحة وغيرها في المساقاة                   | ٥٢      |
| ١٤٨-١٥٠ | مساكاة   | ٥-١     |
| ١٤٨     | التعريف  | ١       |
| ١٤٨     | الألفاظ ذات الصلة: الإقامة، المجالسة             | ٢       |
| ١٤٨     | الحكم الإجمالي                                   |         |
| ١٤٩     | أ - مساكاة المعتدة أثناء العدة                   | ٤       |
| ١٤٩     | ب- الحلف على المساكاة                            | ٥       |
| ١٥٠-١٥١ | مسامحة   | ٤-١     |
| ١٥٠     | التعريف  | ١       |
| ١٥٠     | الألفاظ ذات الصلة: المشاجرة، المشاحة             | ٢       |
| ١٥١     | الحكم التكليفي                                   | ٤       |
| ١٥٨-١٥١ | مساواة   | ١٧-١    |
| ١٥١     | التعريف  | ١       |
| ١٥١     | ما يتعلق بالمساواة من أحكام:                     |         |
| ١٥١     | أولاً: المساواة بين النساء أساس لتحديد مهر المثل | ٢       |
| ١٥٢     | أ- القرابة                                       | ٣       |
| ١٥٤     | ب- المساواة في الصفات                            |         |
| ١٥٤     | اعتبار المساواة في الصفات بالنسبة للزوجة         | ٥       |
| ١٥٤     | وقت اعتبار المساواة في الأوصاف                   | ٧       |
| ١٥٥     | اعتبار المساواة في الصفات بالنسبة للزوج          | ٨       |
| ١٥٦     | ثانياً: المساواة في المدفوع إليهم عن الكفارات    | ٩       |
| ١٥٧     | ثالثاً: المساواة في الحقوق:                      |         |



| الصفحة  | المعنوان   | الفقرات |
|---------|--|---------|
| ١٥٧     | أ - الأولياء المستوفون في التزويج                        | ١٠      |
| ١٥٧     | ب- المساواة في استحقاق الشفعة                            | ١١      |
| ١٥٧     | ج- مساواة المستحقين للحضنة                               | ١٢      |
| ١٥٨     | د - مساواة الموقوف عليهم في الاستحقاق                    | ١٣      |
| ١٥٨     | هـ- تقديم أحد الأولياء المتساوين للصلاة على الميت        | ١٤      |
| ١٥٨     | رابعاً: المساواة في مباحلة الأموال الربوية               | ١٥      |
| ١٥٨     | خامساً: المساواة بين المتخاصمين                          | ١٦      |
| ١٥٨     | سادساً: المساواة بين الرجل والمرأة في العبادات والعقوبات | ١٧      |
| ١٥٩-١٦٠ | مساواة   | ٧-١     |
| ١٥٩     | التعريف  | ١       |
| ١٥٩     | الألفاظ ذات الصلة: المزايلة، التجش                       | ٢       |
| ١٥٩     | حكم المساواة   | ٤       |
| ١٥٩     | آثار المساواة:   |         |
| ١٥٩     | أ- سقوط الشفعة بالمساواة                                 | ٥       |
| ١٥٩     | ب- سقوط الدعوى بالمساواة                                 | ٦       |
| ١٦٠     | حكم المقيوض حال المساواة                                 | ٧       |
| ١٦٧-١٦٠ | مسيوق  | ١٠-١    |
| ١٦٠     | التعريف  | ١       |
| ١٦٠     | الألفاظ ذات الصلة: المترك، اللاحق                        | ٢       |
| ١٦١     | الأحكام المتعلقة بالمسيوق:                               |         |
| ١٦١     | متابعة المسيوق لإمامه في الصلاة                          | ٤       |
| ١٦٣     | وقت قيام المسيوق لقضاء ما فاته                           | ٥       |
| ١٦٣     | تدارك المسيوق الركعة                                     | ٦       |
| ١٦٥     | سجود المسيوق للسهو                                       | ٨       |



| الصفحة  | المعنوان                             | الفقرات |
|---------|--------------------------------------|---------|
| ١٦٧     | كيفية جلوس المسبوق                   | ٩       |
| ١٦٧     | استخلاف المسبوق                      | ١٠      |
| ١٦٨-١٩١ | مستأمن                               | ٦٤-١    |
| ١٦٨     | التعريف                              | ١       |
| ١٦٨     | الألفاظ ذات الصلة: الذمي، الحربي     | ٢       |
| ١٦٨     | ما يتعلق بالمستأمن من أحكام:         |         |
| ١٦٨     | أمان المستأمن:                       |         |
| ١٦٨     | أ- مشروعية الأمان والحكمة فيها       | ٤       |
| ١٦٩     | ب- حكم طلب الأمان أو إعطائه للمستأمن | ٥       |
| ١٦٩     | ج- من يحق له إعطاء الأمان للمستأمن   |         |
| ١٦٩     | أولاً: أمان الإمام أو نائبه          | ٦       |
| ١٦٩     | ثانياً: أمان الأمير                  | ٧       |
| ١٦٩     | ثالثاً: أمان آحاد الرعية             | ٨       |
| ١٧٠     | د- ما يترتب على إعطاء الأمان         | ٩       |
| ١٧٠     | هـ- ما ينعقد به الأمان               | ١٠      |
| ١٧١     | و- شرط إعطاء الأمان للمستأمن         | ١١      |
| ١٧٢     | ز- شروط المؤمن:                      |         |
| ١٧٢     | الشرط الأول: الإسلام                 | ١٢      |
| ١٧٢     | الشرط الثاني: العقل                  | ١٣      |
| ١٧٣     | الشرط الثالث: البلوغ                 | ١٤      |
| ١٧٣     | الشرط الرابع: الاختيار               | ١٥      |
| ١٧٣     | الشرط الخامس: عدم الخوف من الكفرة    | ١٦      |
| ١٧٤     | ح- أمان العبد والمرأة والمريض:       |         |
| ١٧٤     | أولاً: العبد                         | ١٧      |



| المصنف | العنوان  | الصفحة |
|--------|--|--------|
| ١٧٥    | ثانيا: المرأة                                    | ١٨     |
| ١٧٥    | ثالثا: المريض                                    | ١٩     |
| ١٧٥    | ط- الأمان على الشرط                              | ٢٠     |
| ١٧٦    | ي- مدة الأمان                                    | ٢١     |
| ١٧٦    | ك- ما ينتقض به الأمان                            | ٢٢     |
| ١٧٦    | أولا: نقض الإمام                                 | ٢٢     |
| ١٧٧    | ثانيا: رد المستأمن للأمان                        | ٢٣     |
| ١٧٧    | ثالثا: مضي مدة الأمان                            | ٢٤     |
| ١٧٧    | رابعا: عودة المستأمن إلى دار الحرب               | ٢٥     |
| ١٧٧    | خامسا: ارتكاب الخيانة                            | ٢٦     |
| ١٧٧    | ل- ما يترتب على رجوع المستأمن إلى دار الحرب      | ٢٧     |
| ١٧٩    | م- ما يجوز للمستأمن حمله في الرجوع إلى دار الحرب | ٣٤     |
| ١٧٩    | الدخول إلى دار السلام بغير أمان:                 |        |
| ١٧٩    | أ- ادعاء كونه رسولا                              | ٣٥     |
| ١٧٩    | ب- ادعاء كونه تاجرا                              | ٣٦     |
| ١٨٠    | ج- ادعاء كونه مؤمنا                              | ٣٧     |
| ١٨٠    | نكاح المسلم بالمستأمنة                           | ٣٨     |
| ١٨٠    | ما يترتب للمستأمنة على النكاح من حقوق            | ٣٩     |
| ١٨١    | التفريق بين المستأمن وزوجته لاختلاف الدار        | ٤٠     |
| ١٨١    | التوارث بين المستأمنين وبينهم وبين غيرهم         | ٤١     |
| ١٨١    | المعاملات المالية للمستأمن                       | ٤٢     |
| ١٨٢    | قصاص المستأمن بقتل المسلم وعكسه                  | ٤٣     |
| ١٨٣    | دية المستأمن                                     | ٤٤     |
| ١٨٣    | زنا المستأمن وزنا المسلم بالمستأمنة              | ٤٥     |
| ١٨٣    | قذف المستأمن للمسلم                              | ٤٦     |



| المصنف | العنوان  | الصفحة |
|--------|--|--------|
| ١٨٤    | سرقة المستأمن مال المسلم وعكسه                 | ٤٧     |
| ١٨٤    | النظر في قضايا المستأمنين                      | ٤٨     |
| ١٨٥    | شهادة المسلم على المستأمن وعكسه                | ٤٩     |
| ١٨٥    | شهادة الكفار بعضهم على بعض                     | ٥٠     |
| ١٨٦    | أ- شهادة النعمي على المستأمن                   | ٥١     |
| ١٨٦    | ب- شهادة المستأمن على النعمي                   | ٥٢     |
| ١٨٦    | ج- شهادة المستأمن على مستأمن آخر               | ٥٣     |
| ١٨٦    | إسلام المستأمن في دارنا                        | ٥٤     |
| ١٨٧    | موت المستأمن في دارنا                          | ٥٥     |
| ١٨٨    | أخذ العشر من المستأمن                          | ٥٦     |
| ١٨٨    | ما يرضخ للمستأمن من مال الغنيمة                | ٥٧     |
| ١٨٨    | ما يستحقه المستأمن من الكنز والمعدن            | ٥٨     |
| ١٨٨    | تحول المستأمن إلى ذمي                          | ٥٩     |
| ١٨٩    | استئمان المسلم                                 | ٦٠     |
| ١٨٩    | أ - حرمة خيانة الكفار والغدر بهم               | ٦١     |
| ١٨٩    | ب- معاملات المستأمن المسلم المالية             | ٦٢     |
| ١٩٠    | ج- قتال المسلم المستأمن في دار الحرب           | ٦٣     |
| ١٩٠    | د- قتل المستأمن المسلم مسلماً آخر في دار الحرب | ٦٤     |
| ١٩١    | مستحاضة  |        |
|        | انتظر: استحاضة                                 |        |
| ١٩١    | مستحب  |        |
|        | انتظر: استحباب                                 |        |
| ١٩١    | مستحق  |        |
|        | انتظر: استحقاق                                 |        |



| الصفحة  | العنوان        | الفقرات |
|---------|----------------|---------|
| ١٩٢     | انتظر: إثبات   | مستحلف  |
| ١٩٢     | انتظر: استحالة | مستحيل  |
| ١٩٢     | انتظر: إعارة   | مستعار  |
| ١٩٢     | انتظر: إعارة   | مستعير  |
| ١٩٢     | انتظر: فتوى    | مستفتي  |
| ١٩٢     | انتظر: استماع  | مستمع   |
| ١٩٢     | انتظر: استهلاك | مستهلك  |
| ١٩٣     | انتظر: وديعة   | مستودع  |
| ١٩٣     | انتظر: متر     | مستور   |
| ١٩٣     | انتظر: استيلاد | مستولدة |
| ٢٢٩-١٩٤ | التعريف        | مسجد    |
| ١٩٤     |                | ١       |



| الصفحة | الموضوع  | الفتاوى |
|--------|--|---------|
| ١٩٤    | الألقاظ ذات الصلة: الجامع، المصلى، الزاوية                 | ٢       |
| ١٩٥    | بناء المساجد وعمارتها ووظائفها                             | ٥       |
| ١٩٦    | فضل المساجد الثلاثة  | ٦       |
| ١٩٨    | آداب الدخول إلى المساجد الثلاثة وغيرها                     | ٧       |
| ٢٠١    | تحية المسجد  | ١١      |
| ٢٠١    | البناء للسكن فوق المسجد وتحتة، وبنائه على القبر والدفن فيه | ١٢      |
| ٢٠٢    | بناء المسجد بمتجس  | ١٣      |
| ٢٠٢    | ترميم المساجد  | ١٤      |
| ٢٠٣    | تزويق المساجد  | ١٦      |
| ٢٠٦    | تعليم الصبيان في المسجد                                    | ١٧      |
| ٢٠٧    | رفع الصوت في المسجد والجهر فيه                             | ١٨      |
| ٢٠٨    | التفاضي في المسجد  | ١٩      |
| ٢٠٩    | إقامة الحدود والتعازير فيه                                 | ٢٠      |
| ٢٠٩    | الأكل والنوم في المسجد                                     | ٢١      |
| ٢١٠    | القناء والتصفيق والرقص في المسجد                           | ٢٢      |
| ٢١١    | الخروج من المسجد بعد الأذان                                | ٢٣      |
| ٢١٢    | صلاة النوافل في المسجد                                     | ٢٤      |
| ٢١٣    | الصلاة على الجنائز في المسجد                               | ٢٥      |
| ٢١٣    | السكن والبناء في المسجد                                    | ٢٦      |
| ٢١٣    | الاعتكاف في المسجد   | ٢٧      |
| ٢١٤    | عقد النكاح في المسجد                                       | ٢٨      |
| ٢١٤    | البصاق في المسجد   | ٢٩      |
| ٢١٤    | البيع في المسجد  | ٣٠      |
| ٢١٥    | تشديد الضالة في المسجد                                     | ٣١      |
| ٢١٥    | صلاة العيدين في المسجد                                     | ٣٢      |



| الصفحة  | العنوان  | الفقرات |
|---------|--|---------|
| ٢١٧     | صلاة النساء في المساجد                           | ٢٤      |
| ٢١٨     | دخول الجنب والحائض والنفساء في المسجد وعبورهم له | ٢٥      |
| ٢١٨     | حيض المرأة وجنابة الرجل في المسجد                | ٢٦      |
| ٢٢٠     | تخطي الرقاب في المسجد                            | ٢٧      |
| ٢٢٠     | وقف المسجد والوقف عليه                           | ٢٨      |
| ٢٢١     | الوصية للمسجد                                    | ٢٩      |
| ٢٢١     | دخول الذمي المسجد                                | ٤٠      |
| ٢٢٢     | وقف الذمي على المسجد                             | ٤١      |
| ٢٢٢     | الزكاة للمسجد                                    | ٤٢      |
| ٢٢٢     | الصدقة على السائلين في المسجد                    | ٤٣      |
| ٢٢٣     | استبدال المسجد                                   | ٤٤      |
| ٢٢٥     | بيع المسجد أو أنقاضه دون أرضه                    | ٤٥      |
| ٢٢٦     | غرس الشجر في المسجد والزرع فيه وحفر بئر فيه      | ٤٦      |
| ٢٢٨     | انتفاع جار المسجد بوضع خشبة على جداره            | ٤٧      |
| ٢٢٨     | إغلاق المسجد في غير أوقات الصلاة                 | ٤٨      |
| ٢٢٨     | تعطيل المساجد                                    | ٤٩      |
| ٢٢٩-٢٣٠ | مسجد إبراهيم                                     | ٥-١     |
| ٢٢٩     | التعريف  | ١       |
| ٢٢٩     | الألفاظ ذات الصلة: مقام إبراهيم                  | ٢       |
| ٢٣٠     | الحكم الإجمالي:                                  |         |
| ٢٣٠     | أ - الوقوف بمسجد إبراهيم                         | ٣       |
| ٢٣٠     | ب - لقطعة مسجد إبراهيم                           | ٤       |
| ٢٣٠     | ج - صلاة الظهر والعصر يوم عرفة بمسجد إبراهيم     | ٥       |
| ٢٣١-٢٣٥ | المسجد الأقصى                                    | ١١-١    |
| ٢٣١     | التعريف  | ١       |



| الصفحة  | العنوان  | الفقرات |
|---------|--|---------|
| ٢٣١     | أسماء المسجد الأقصى                              | ٢       |
| ٢٣١     | الأكفاظ ذات الصلة: المسجد النبوي ، المسجد الحرام | ٣       |
| ٢٣٢     | فضائل المسجد الأقصى ومكانته في الإسلام وخصائصه   |         |
| ٢٣٢     | أ - أنه القبلة الأولى للمسلمين                   | ٥       |
| ٢٣٢     | ب - الإسراء إليه والمعراج منه                    | ٦       |
| ٢٣٢     | ج - شد الرحال إليه                               | ٧       |
| ٢٣٢     | د - فضل الصلاة فيه                               | ٨       |
| ٢٣٣     | هـ - مباركة الأرض حوله                           | ٩       |
| ٢٣٣     | و - كونه ثاني مسجد في الأرض                      | ١٠      |
| ٢٣٣     | أحكام المسجد الأقصى                              | ١١      |
| ٢٣٥-٢٤٣ | المسجد الحرام                                    | ١٦-١    |
| ٢٣٥     | التعريف  | ١       |
| ٢٣٦     | الأكفاظ ذات الصلة: المسجد النبوي، المسجد الأقصى  | ٢       |
| ٢٣٦     | بناء المسجد الحرام                               | ٤       |
| ٢٣٧     | المفاضلة بين المسجد الحرام وغيره من المساجد      | ٥       |
| ٢٣٧     | شد الرحال إلى المسجد الحرام                      | ٦       |
| ٢٣٧     | تحية المسجد الحرام                               | ٧       |
| ٢٣٨     | فضل الصلاة في المسجد الحرام                      | ٨       |
| ٢٣٩     | المراد بالمسجد الحرام الذي تضاعف فيه الصلاة      | ١٠      |
| ٢٤٠     | تقدم المأموم على الإمام في المسجد الحرام         | ١١      |
| ٢٤٠     | المروور بين يدي المصلي في المسجد الحرام          | ١٢      |
| ٢٤١     | أفضليه صلاة العيد بالمسجد الحرام                 | ١٣      |
| ٢٤١     | نذر الإتيان إلى المسجد الحرام                    | ١٤      |
| ٢٤٢     | حاضر المسجد الحرام                               | ١٥      |



| الصفحة  | العنوان   | التفقرات |
|---------|---|----------|
| ٢٤٣     | دخول الكافر المسجد الحرام                       | ١٦       |
| ٢٤٤-٢٥٤ | المسجد النبوي                                   | ١٨-١     |
| ٢٤٤     | التعريف   | ١        |
| ٢٤٤     | الألقاظ ذات الصلة: المسجد الحرام، المسجد الأقصى | ٢        |
| ٢٤٤     | تأسيس المسجد النبوي                             | ٤        |
| ٢٤٦     | توسعة المسجد وعمارته                            | ٥        |
| ٢٤٦     | الروضة الشريفة                                  | ٦        |
| ٢٤٧     | أساطين المسجد النبوي الأصلي                     | ٧        |
| ٢٤٨     | حجرات أزواج النبي ﷺ                             | ٨        |
| ٢٤٨     | منبر النبي ﷺ                                    | ٩        |
| ٢٤٨     | موضع قبر النبي ﷺ وصاحبه                         | ١٠       |
| ٢٤٩     | مكان أهل الصفة                                  | ١١       |
| ٢٤٩     | آداب دخول المسجد النبوي                         | ١٢       |
| ٢٥٠     | الأحكام الخاصة بمسجد النبي ﷺ                    |          |
| ٢٥٠     | ١ - شد الرحال إليه                              | ١٣       |
| ٢٥٠     | ٢ - ثواب الصلاة في المسجد النبوي فرضاً ونفلًا   | ١٤       |
| ٢٥١     | ٣ - حكم ما زيد في بناء المسجد النبوي            | ١٥       |
| ٢٥٣     | ٤ - نذر المشي إلى المسجد النبوي                 | ١٦       |
| ٢٥٣     | ٥ - زيارة قبر النبي ﷺ                           | ١٧       |
| ٢٥٤     | آداب وداع المسجد النبوي                         | ١٨       |
| ٢٥٤-٢٦١ | مسح   | ١٩-١     |
| ٢٥٤     | التعريف   | ١        |
| ٢٥٤     | الألقاظ ذات الصلة: الغسل والتيمم                | ٢        |
| ٢٥٥     | أحكام المسح                                     |          |



| الصفحة  | المعنوان                             | الفقرات |
|---------|--------------------------------------|---------|
| ٢٥٥     | أولاً: مسح الرأس في الوضوء           |         |
| ٢٥٥     | أ- مسح الرأس في الوضوء               | ٤       |
| ٢٥٥     | ب- القنطرة المجزئ في مسح الرأس       | ٥       |
| ٢٥٦     | ثانياً: مسح الأذنين                  | ٦       |
| ٢٥٦     | ثالثاً: مسح الرقبة                   | ٧       |
| ٢٥٦     | رابعاً: المسح على العمامة            | ٨       |
| ٢٥٧     | شروط المسح على العمامة               | ٩       |
| ٢٥٨     | التوقيت في مسح العمامة               | ١٠      |
| ٢٥٨     | نزع العمامة بعد المسح                | ١١      |
| ٢٥٨     | خامساً: المسح على القلنسوة في الوضوء | ١٢      |
| ٢٥٩     | سادساً: المسح على القفازين           | ١٣      |
| ٢٥٩     | سابعاً: مسح المرأة على الخمار        | ١٤      |
| ٢٥٩     | ثامناً: المسح على الجبيرة            | ١٥      |
| ٢٦٠     | كيفية المسح في التيمم                | ١٦      |
| ٢٦٠     | ما يظهر بالمسح:                      |         |
| ٢٦٠     | أ- الجسم الثقيل                      | ١٧      |
| ٢٦٠     | ب- موضع الحجامة                      | ١٨      |
| ٢٦١     | ج- الخف والنعل                       | ١٩      |
| ٢٦١-٢٧١ | مسح على الخفين                       | ١١-١    |
| ٢٦١     | التعريف                              | ١       |
| ٢٦١     | الأنفاظ ذات الصلة: الغسل             | ٢       |
| ٢٦١     | مشروعية المسح على الخفين             | ٣       |
| ٢٦٢     | الحكم التكليفي للمسح على الخفين      | ٤       |
| ٢٦٢     | حكمة المسح على الخفين                | ٥       |



| الصفحة  | المعنوان                             | الفقرات |
|---------|--------------------------------------|---------|
| ٢٦٣     | مدة المسح على الخفين في الحضر والسفر | ٦       |
| ٢٦٣     | شروط المسح على الخفين                | ٧       |
| ٢٦٤     | الشروط المتفق عليها                  | ٨       |
| ٢٦٥     | الشروط المختلف فيها                  | ٩       |
| ٢٦٨     | كيفية المسح على الخفين ومقداره       | ١٠      |
| ٢٦٩     | نواقض المسح على الخفين               | ١١      |
| ٢٧٠     | مكروهات المسح على الخفين             | ١٢      |
| ٢٧١     | المسح على الجوربين                   | ١٣      |
| ٢٧٥-٢٧٢ | مسح                                  | ٦-١     |
| ٢٧٢     | التعريف                              | ١       |
| ٢٧٢     | الألفاظ ذات الصلة: الوكيل            | ٢       |
| ٢٧٢     | الحكم الإجمالي                       | ٣       |
| ٢٧٥     | مسرف                                 |         |
|         | انتظر: إسراف                         |         |
| ٢٨٧-٢٧٥ | مس                                   | ٢٠-١    |
| ٢٧٥     | التعريف                              | ١       |
| ٢٧٥     | الألفاظ ذات الصلة: اللمس، المباشرة   | ٢       |
| ٢٧٦     | الأحكام المتعلقة بالمس               |         |
| ٢٧٦     | مس المحدث والجنب المصحف              | ٤       |
| ٢٧٨     | مس الصبي المصحف بشير طهارة           | ٥       |
| ٢٧٩     | كتابة المحدث المصحف                  | ٦       |
| ٢٨٠     | مس المحدث كتب التفسير                | ٧       |
| ٢٨٠     | مس المحدث كتب الفقه وغيرها           | ٨       |
| ٢٨١     | مس المحدث كتب الحديث                 | ٩       |



| الصفحة  | العنوان                                      | ال فقرات |
|---------|--|----------|
| ٢٨١     | مس المحدث للنفود المكتوب عليها شيء من القرآن | ١٠       |
| ٢٨٢     | مس الكافر المصحف                             | ١١       |
| ٢٨٢     | مس المحدث التوراة والإنجيل                   | ١٢       |
| ٢٨٣     | مس الطيب للمحرم                              | ١٣       |
| ٢٨٣     | المس والإنزال للمصائم                        | ١٤       |
| ٢٨٤     | أثر المس في وجوب الصلوات                     | ١٥       |
| ٢٨٤     | أثر المس في حرمة المصاهرة                    | ١٦       |
| ٢٨٥     | أثر المس في الظهار                           | ١٧       |
| ٢٨٥     | مس الذكر في تقض الوضوء                       | ١٨       |
| ٢٨٦     | مس الأجنبي أو الأجنبية                       | ١٩       |
| ٢٨٦     | مس المرأة للعلاج                             | ٢٠       |
| ٢٨٧     | مسمى   |          |
|         | انتظر: سمي                                   |          |
| ٢٨٧     | مسقطات                                       |          |
|         | انتظر: إسقاط                                 |          |
| ٢٨٨-٢٩١ | مسك  | ١-١٠     |
| ٢٨٨     | التعريف                                      | ١        |
| ٢٨٨     | الانقضاء ذات الصلة: المنبر                   | ٢        |
| ٢٨٨     | الأحكام المتعلقة بالمسك:                     |          |
| ٢٨٨     | أ - طهارة المسك وأكله                        | ٣        |
| ٢٨٩     | ب - زكاة المسك                               | ٤        |
| ٢٨٩     | ج - بيع المسك وفأرته                         | ٥        |
| ٢٩٠     | د - السلم في المسك                           | ٦        |
| ٢٩٠     | هـ - ضمان رائحة المسك المقصوب                | ٧        |



| الصفحة  | العنوان                           | الفقرات |
|---------|-----------------------------------|---------|
| ٢٩٠     | و - استعمال المسك للمحرم وغيره    | ٨       |
| ٢٩٠     | ز - استعمال المسك للحائض والنفساء | ٩       |
| ٢٩١     | ح - إفتار الصائم بشم رائحة المسك  | ١٠      |
| ٢٩١-٢٩٢ | مسكر                              | ٢-١     |
| ٢٩١     | التعريف                           | ١       |
| ٢٩١     | الحكم التكليفي                    | ٢       |
| ٢٩٢-٢٩٤ | مسكن                              | ٦-١     |
| ٢٩٢     | التعريف                           | ١       |
| ٢٩٢     | الألفاظ ذات الصلة: المأوى         | ٢       |
| ٢٩٣     | الأحكام المتعلقة بالمسكن          |         |
| ٢٩٣     | بيع المسكن للحج                   | ٣       |
| ٢٩٣     | بيع مسكن المغفل                   | ٤       |
| ٢٩٣     | مسكن الممثلة                      | ٥       |
| ٢٩٤     | مسكن الزوجة                       | ٦       |
| ٢٩٤-٢٩٦ | مسكوك                             | ٧-١     |
| ٢٩٤     | التعريف                           | ١       |
| ٢٩٤     | الألفاظ ذات الصلة: التبر، السكة   | ٢       |
| ٢٩٥     | الأحكام المتعلقة بالمسكوك:        |         |
| ٢٩٥     | أ - حكم السك                      | ٤       |
| ٢٩٥     | ب - كسر المسكوك                   | ٥       |
| ٢٩٥     | ج - زكاة المسكوك المفشوش          | ٦       |
| ٢٩٦     | د - التعامل بالمسكوك المفشوش      | ٧       |
| ٢٩٧-٢٩٩ | مسكين                             | ٧-١     |
| ٢٩٧     | التعريف                           | ١       |



| الصفحة  | العنوان                               | الفقرات |
|---------|---------------------------------------|---------|
| ٢٩٧     | الألفاظ ذات الصلة: الفقير             | ٢       |
| ٢٩٧     | ما يتعلق بالمسكين من أحكام:           |         |
| ٢٩٧     | دفع الزكاة للمسكين وشروطه             | ٣       |
| ٢٩٨     | دفع الكفارة والغدية إلى المساكين      | ٤       |
| ٢٩٩     | إعطاء الغنيمة للمساكين                | ٥       |
| ٢٩٩     | الوقف على المساكين                    | ٦       |
| ٢٩٩     | إثبات المسكنة                         | ٧       |
| ٣٠٨-٣٠٠ | مسيل                                  | ٩-١     |
| ٣٠٠     | التعريف                               | ١       |
| ٣٠٠     | ما يتعلق بالمسيل من أحكام:            |         |
| ٣٠٠     | مسيل الماء من حقوق الارتفاق           | ٢       |
| ٣٠٠     | أ - التصرف في المسيل                  | ٣       |
| ٣٠٤     | ب - إرثه والوصية به                   | ٤       |
| ٣٠٤     | اعتبار القدم في حق المسيل             | ٥       |
| ٣٠٦     | نفقة إصلاح المسيل                     | ٦       |
| ٣٠٦     | قسمة المسيل ودخوله في المقسوم         | ٧       |
| ٣٠٧     | المسيل الواقع في دار مشتركة           | ٨       |
| ٣٠٧     | إحداث المسيل في ملك عام أو ملك خاص    | ٩       |
| ٣٠٨     | مشاع                                  |         |
|         | انظر: شيوخ                            |         |
| ٣١١-٣٠٩ | مشافهة                                | ٩-١     |
| ٣٠٩     | التعريف                               | ١       |
| ٣٠٩     | الألفاظ ذات الصلة: المجادلة، المناجاة | ٢       |
| ٣٠٩     | الأحكام المتعلقة بالمشافهة:           |         |



| الصفحة  | العنوان   | الفقرات |
|---------|---|---------|
| ٣٠٩     | شمول خطاب الشارع                                | ٤       |
| ٣١٠     | القضاء بمشافهة القاضي للقاضي                    | ٥       |
| ٣١٠     | تولية القاضي وعزله بالمشافهة                    | ٦       |
| ٣١٠     | المشافهة في العقود                              | ٧       |
| ٣١٠     | الإجازة بالمشافهة                               | ٨       |
| ٣١١     | مشافهة المرأة                                   | ٩       |
| ٣١٢     | مشافهة  |         |
|         | انتظر: رؤية                                     |         |
| ٣١٢     | مشاورة  |         |
|         | انتظر: شورى                                     |         |
| ٣١٢     | مشارك   |         |
|         | انتظر: اشتراك                                   |         |
| ٣١٥-٣١٢ | مشتهاة  | ٦-١     |
| ٣١٢     | التعريف   | ١       |
| ٣١٣     | ما يتعلق بالمشتهاة من أحكام:                    |         |
| ٣١٣     | أثر لمس المشتهاة على الوضوء                     | ٢       |
| ٣١٣     | الفصل من جماع غير المشتهاة                      | ٣       |
| ٣١٣     | أثر مباشرة المشتهاة في انتشار حرمة المصاهرة     | ٤       |
| ٣١٤     | حضانة المشتهاة                                  | ٥       |
| ٣١٥     | اشتراط كون الفرج المزني به مشتهي لوجوب حد الزنا | ٦       |
| ٣١٦     | مشرف  |         |
|         | انتظر: إشراف                                    |         |
| ٣١٦     | مشارك   |         |
|         | انتظر: إشراك                                    |         |



| الصفحة  | العنوان   | الفقرات |
|---------|---|---------|
| ٣١٦     | المشركة   |         |
|         | انتظر: عمرية  |         |
| ٣١٦     | مشروب   |         |
|         | انتظر: أشربة  |         |
| ٣١٩-٣١٧ | مشروعية   | ٨-١     |
| ٣١٧     | التعريف   | ١       |
| ٣١٧     | الألفاظ ذات الصلة: الصحة، الحكم، الجواز             | ٢       |
| ٣١٨     | أدلة المشروعية                                      | ٥       |
| ٣١٨     | الخلل في التصرفات وأثره في المشروعية                | ٦       |
| ٣١٩     | دخول المسكوت عنه في المشروعية                       | ٧       |
| ٣١٩     | الأسباب المشروعة أسباب للمصالح لا للمفاسد           | ٨       |
| ٣١٩     | المشعر الحرام                                       |         |
|         | انتظر: مزدلفة                                       |         |
| ٣٢٢-٣٢٠ | مشقة  | ٢٦-١    |
| ٣٢٠     | التعريف   | ١       |
| ٣٢٠     | الألفاظ ذات الصلة: الحرج، الرخصة، الضرورة، الحاجة   | ٢       |
| ٣٢١     | الأحكام المتعلقة بالمشقة:                           |         |
| ٣٢١     | أولاً: أوجه المشقة                                  | ٦       |
| ٣٢١     | الوجه الأول: مشقة ما لا يطلق                        | ٧       |
| ٣٢١     | الوجه الثاني: المشقة التي تطاق لكن فيها شدة         | ٨       |
| ٣٢٢     | الوجه الثالث: الزيادة في الفعل على ما جرت به العادة | ٩       |
| ٣٢٢     | الوجه الرابع: أن يكون ملزماً بما قبله               | ١٠      |
| ٣٢٢     | ثانياً: القواعد الفقهية المنظمة لأحكام المشقة       | ١١      |



| الصفحة  | المعنوان   | الفقرات |
|---------|--|---------|
| ٢٢٥     | المشاق الموجهة للتخفيفات الشرعية                   | ١٢      |
| ٢٢٨     | ضابط المشقة  | ١٦      |
| ٢٢٩     | المواطن التي تنظن فيها المشقة والأحكام المنوطة بها | ١٧      |
| ٢٣٠     | أ - السفر  | ١٨      |
| ٢٣٠     | ب - المرض  | ١٩      |
| ٢٣٠     | ج - الشيخوخة والهزم                                | ٢٠      |
| ٢٣٠     | د - جواز الفطر للحامل والمرضع في رمضان             | ٢١      |
| ٢٣١     | هـ - الإكراه                                       | ٢٢      |
| ٢٣١     | و - النسيان  | ٢٣      |
| ٢٣١     | ز - الجهل  | ٢٤      |
| ٢٣٢     | ح - المسر وعموم البلوى                             | ٢٥      |
| ٢٣٢     | ط - التقص  | ٢٦      |
| ٢٣٢-٢٣٣ | مشكل   | ٤-١     |
| ٢٣٢     | التعريف  | ١       |
| ٢٣٢     | الألفاظ ذات الصلة: المشابهة، المجمل                | ٢       |
| ٢٣٣     | الحكم الإجمالي                                     | ٤       |
| ٢٣٣-٢٣٤ | مشهور  | ٥-١     |
| ٢٣٣     | التعريف  | ١       |
| ٢٣٤     | الألفاظ ذات الصلة: المتواتر، خبر الآحاد            | ٢       |
| ٢٣٤     | ما يتعلق بالمشهور من أحكام                         |         |
| ٢٣٤     | أولاً: دلالة الحديث المشهور عند الأصوليين          | ٤       |
| ٢٣٤     | ثانياً: القول المشهور عند الفقهاء                  | ٥       |
| ٢٣٥     | مشورة  |         |
|         | انتظر: شوري  |         |



| الصفحة  | العنوان                                       | الفقرات |
|---------|---|---------|
| ٣٣٥-٣٤٤ | مشي   | ١٨-١    |
| ٣٣٥     | التعريف                                       | ١       |
| ٣٣٥     | الألفاظ ذات الصلة: السعي، الرمل               | ٢       |
| ٣٣٦     | الأحكام المتعلقة بالمشي:                      |         |
| ٣٣٦     | إمكانية متابعة المشي في الخف لجواز المسح عليه | ٤       |
| ٣٣٦     | المشي في الصلاة                               | ٥       |
| ٣٣٧     | التفعل ماشياً                                 | ٦       |
| ٣٣٨     | آداب المشي إلى صلاة الجماعة                   | ٧       |
| ٣٣٨     | المفاضلة بين المشي والركوب لقاصد الجمعة       | ٨       |
| ٣٣٩     | اشتراط القدرة على المشي لوجوب الجمعة          | ٩       |
| ٣٤٠     | المشي لقاصد صلاة العيد                        | ١٠      |
| ٣٤٠     | المشي في تشييع الجنازة                        | ١١      |
| ٣٤٠     | المشي في المقابر                              | ١٢      |
| ٣٤١     | المشي في الطواف والسعي                        | ١٣      |
| ٣٤١     | نذر المشي إلى بيت الله الحرام                 | ١٤      |
| ٣٤٢     | الواجب في إزالة منعة المشي                    | ١٥      |
| ٣٤٣     | المشي في نعل واحدة                            | ١٦      |
| ٣٤٤     | تسليم الراكب على الماشي                       | ١٧      |
| ٣٤٤     | آداب المشي مع الناس                           | ١٨      |
| ٣٤٥-٣٥٠ | مشية  | ٩-١     |
| ٣٤٥     | التعريف                                       | ١       |
| ٣٤٥     | الأحكام المتعلقة بالمشية                      |         |
| ٣٤٥     | أولاً: تعليق الطلاق بالمشية                   |         |



| الصفحة  | الموضوع                                   | الفقرات |
|---------|---|---------|
| ٣٤٥     | أ - تعليق بمشيئة الله أو الملائكة أو الجن | ٢       |
| ٣٤٦     | ب - تعليق بمشيئة إنسان                    | ٣       |
| ٣٤٨     | ثانياً: تعليق الظهار بالمشيئة             | ٦       |
| ٣٤٨     | ثالثاً: تعليق الإيلاء بالمشيئة            | ٧       |
| ٣٤٩     | رابعاً: تعليق الإقرار على المشيئة         | ٨       |
| ٣٤٩     | خامساً: تعليق النية على المشيئة           | ٩       |
| ٣٥٠-٣٥١ | مشيمة                                     | ٣-١     |
| ٣٥٠     | التعريف                                   | ١       |
| ٣٥٠     | الحكم الإجمالي:                           |         |
| ٣٥٠     | أ - طهارة المشيمة                         | ٢       |
| ٣٥١     | ب - حكم الصلاة على المشيمة                | ٣       |
| ٣٥١-٣٥٣ | مصابرة                                    | ٥-١     |
| ٣٥١     | التعريف                                   | ١       |
| ٣٥١     | الألفاظ ذات الصلة: المراقبة، المجاهدة     | ٢       |
| ٣٥٢     | الأحكام المتعلقة بالمصابرة:               |         |
| ٣٥٢     | المصابرة على العبادات                     | ٤       |
| ٣٥٢     | المصابرة في الجهاد                        | ٥       |
| ٣٥٣-٣٥٥ | مصادرة                                    | ٤-١     |
| ٣٥٣     | التعريف                                   | ١       |
| ٣٥٣     | الألفاظ ذات الصلة: الغرامة، المكس         | ٢       |
| ٣٥٤     | الحكم التكليفي للمصادرة                   | ٤       |
| ٣٥٥     | مصادقة                                    |         |
|         | انتظر: تصادق                              |         |
| ٣٥٥     | مصارف                                     |         |
|         | انتظر: زكاة                               |         |




| الصفحة  | الموضوع                            | القرات |
|---------|------------------------------------|--------|
| ٣٥٥     | مصافحة                             |        |
|         | انظر: صرف                          |        |
| ٣٦٦-٣٥٦ | مصافحة                             | ١٥-١   |
| ٣٥٦     | التعريف                            | ١      |
| ٣٥٦     | الألفاظ ذات الصلة: اللمس، المباشرة | ٢      |
| ٣٥٦     | الحكم التكليفي                     |        |
| ٣٥٦     | أولاً: مصافحة الرجل للرجل          | ٤      |
| ٣٥٧     | ثانياً: مصافحة المرأة للمرأة       | ٥      |
| ٣٥٨     | ثالثاً: المصافحة بين الرجل والمرأة | ٦      |
| ٣٦٠     | رابعاً: مصافحة الصغار              | ٨      |
| ٣٦١     | خامساً: مصافحة الأمرد              | ٩      |
| ٣٦١     | سادساً: مصافحة الكافر              | ١٠     |
| ٣٦١     | الحالات التي تسن فيها المصافحة     | ١١     |
| ٣٦٣     | كيفية المصافحة المستحبة وأدائها    | ١٤     |
| ٣٦٦     | أثر المصافحة على وضوء المتصافحين   | ١٥     |
| ٣٦٨-٣٦٧ | مصاهرة                             | ٥-١    |
| ٣٦٧     | التعريف                            | ١      |
| ٣٦٧     | الألفاظ ذات الصلة: الختن، الحمو    | ٢      |
| ٣٦٨     | الأحكام المتعلقة بالمصاهرة:        |        |
| ٣٦٨     | التحريم بالمصاهرة                  | ٤      |
| ٣٦٨     | ما تثبت به المصاهرة                | ٥      |
| ٣٦٩     | تراجم الفقهاء                      |        |
| ٤٠١     | فهرس تفصيلي                        |        |









تم بحمد الله الجزء السابع والثلاثون من الموسوعة الفقهية  
ويليه الجزء الثامن والثلاثون وأوله مصطلح: مصحف



---

رقم الإيداع ١٣٦٩٥/١٩٩٧

L. S. B. N.

977 - 5147 - 85 - 9

---















Biblioteca Alexandrina



0430298